صراعُ الحلفاء

السعوديّة والولايات المتّحدة الأميركيّة منذ ١٩٦٢

نايف بن حثلين

دار الساقي

A
327
B589s

نايف بن حثلين

صراع الحلفاء

السعودية والولايات المتحدة الأميركية

منذ ١٩٦٢

ترجمة

أحمد مغربي

05 DEC 2013

دار الساقي

Naif Bin Hethlain, *Saudi Arabia and the US since 1962: Allies in conflict*
Saqi books, 2010

الطبعة العربية
© دار الساقي
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى، دار الساقي 2013

ISBN 978-1-85516-298-3

دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، ص.ب: 113/5342، بيروت، لبنان
الرمز البريدي: 6114–2033
هاتف: 442 866-1-961+، فاكس: 443 866-1-961+
email: info@daralsaqi.com

يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني
www.daralsaqi.com

تابعونا على

@DarAlSaqi
دار الساقي
Dar Al Saqi

أهدي هذا الكتاب إلى رجلٍ نبذ نفسه لخدمة الآخرين
و لم يحصل على ما يستحق من تقدير.

المحتويات

إهداء ٥
كلمة ٩
مقدمة ١١
سياق العلاقة السعودية – الأميركية ١٢
العلاقة السعودية – الأميركية قبل ١٩٦٢ ٢٨
الفصل الأول: حقبة الملك فيصل (١٩٦٢ – ١٩٧٩)
تعاون مشترك، أجندات مختلفة ٣٣
احتواء الناصرية ٣٥
حرب اليمن ٥٢
الإسلامية الشاملة تواجه القومية الشاملة ٨٥
طرد السوفييت من مصر ٩٢
حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ وحظر النفط ٩٧
الاعتدال في "أوبك" ١١٢
عملية السلام ١١٧
الفصل الثاني: الحقبة الأولى للملك فهد (١٩٧٩–١٩٩٠)
من التعاون المتحفّظ إلى الاعتماد الواسع ١٣٣
الغزو السوفييتي لأفغانستان ١٤١
الحرب العراقية – الإيرانية ١٧٠
الغزو الإسرائيلي للبنان في ١٩٨٢ ٢٠٤

العمليات السريّة ٢١٦

الفصل الثالث: إرث الملك فهد (١٩٩٠-٢٠٠١)

من الاعتماد إلى المسؤولية المتبادلة ٢٢٥

غزو الكويت ٢٣٠

مؤتمر مدريد للسلام ٢٥٤

ديناميكيات متغيّرة: نهاية الحرب الباردة، الوجود العسكري الأميركي والصعود الإسلامي ٢٦٣

قضية النفط: الأهمية المتضائلة للمملكة ٢٦٦

عملية السلام وتقلّص النفوذ السعودي ٢٦٩

العلاقات العسكرية ٢٧٦

إرهابيون/ تهديدات داخليّة، ١٩٩١-١٩٩٦ ٢٨٠

بن لادن، المملكة العربية السعودية وأميركا: من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١ ٢٩١

الفصل الرابع: حقبة خادم الحرمين الشريفين عبد الله (٢٠٠١-٢٠٠٦)

مواجهة، اتّهام مُتبادَل وخيبة أمل ٣٠١

٩/١١ وتداعياتها ٣٠٢

مكافحة الإرهاب ٣١١

احتلال العراق ٣٢٨

إعادة بناء العلاقات الجيّدة بدءاً من نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ ٣٤٨

استنتاج: آفاق المستقبل ٣٥١

مُلحق: أوباما – استمرارية أم تغيير؟ ٣٥٩

المراجع ٣٧١

فهرس الأعلام ٤١١

فهرس الأماكن ٤١٥

كلمة

إنّ هذا الكتاب يتطرق إلى العلاقة السعودية – الأميركية من عام ١٩٦٢م إلى عام ٢٠٠٦م، كما أنه قد كُتب قبل ما يسمّى "الربيع العربي" وما نتج عنه من أحداث جسام غيّرت خريطة الشرق الأوسط العربي ومازالت نتائجها غير واضحة المعالم في المنظور القريب.

إنّ سياسات دول الشرق الأوسط العربي على وجه العموم اتّسمت بالجمع بين التعبئة الشعبية والقمع السياسي، واتّخذت هذه السياسات منهج أنظمة دكتاتورية عسكرية من أشد الصنوف قمعيةً وشوفينية، لذلك واجهت الدول أزمةً كامنة طمستها أموال النفط، متمثلةً في الانفجار السكاني وتناقص الموارد المائية وركود الإنتاج الزراعي والصناعي مما أدى إلى هذه الثورات الشعبية.

إنّ الكثير مما يُزعم الآن أنه قواعد أو تقاليد إسلامية إنما هو أفكار مصاغة بشكل اعتباطي أو تقليد محلي يُزعم أنه إسلامي المرجع، ولذلك فإنّ الادّعاء أنّ من يتوجهون إلى القرآن والشريعة يمثلون العالم الإسلامي أو يتحدثون باسمه إنما هو ادّعاء باطل. إنّ جلّ ما نستكشفه ما هو إلا سعيٌ وراء السلطة السياسية والاجتماعية. وبناءً على ذلك فإنّ الدول الإسلامية والحركات الإسلامية تفتقر إلى مبدأ واضح لما تعنيه الحقوق في سياق إسلامي، فلقد أنكرت الدول الإسلامية الاستقلالية النسبية للمجتمع والمكونات القانونية وغير القانونية الآخرى لممارسة حقوق الإنسان.

إنّ وباء الأصولية والتعصب والإكراه في الدين يستفحل في العالم الإسلامي، ولذلك يأنفون من سلوك درب العقل والتسامح الديني، ويظلون غارقين في المناقشات اللاهوتية العقيمة. ولكي نتجاوز هذه العصبيات المذهبية الضيقة يجب أن تتشكل عصبة قومية واسعة.

إنّ الديمقراطية لا تؤدي – في كلّ الأحوال – إلى الحرية. إنّ التجارب تثبت أنّ النظام الليبرالي "دولة الحق والقانون" قد سبق النظام الديمقراطي "الذي يعطي جميع أبناء الشعب حق التصويت" إلى الوجود. فالأساس هو دولة الحق والقانون التي تؤمّن حق الملكية وحق التفكير والتعبير والنشر وبقية الحقوق الفردية، كما تؤمّن الفصل بين السلطات الثلاث. إنّ فلسفة الديموقراطية تؤمن أنه ينبغي تثقيف الشعب وتعليمه ومحو أميته قبل منحه حق المساهمة في القرار السياسي، ولأنّ التجارب أثبتت أنّ الشعب غير المهيّأ قد ينتخب أشخاصاً غير جديرين بالمحافظة على دولة الحق والقانون، حيث أنّ الشعب إذا كان في حالة اقتصادية سيئة ومهاناً سياسياً وهناك قائد خطيب يعرف كيفية التلاعب بمشاعر وأحاسيس الناخبين فإنّ هذا الشعب سوف يسلّمه القيادة.

إنّ الولايات المتحدة الأميركية والغرب في نظر الكثيرين من شعوب المنطقة العربية متهمين بازدواجية المعايير والكيل بمكيالين، خصوصاً في قضية الشعب الفلسطيني وكذلك الشعب السوري، ولذلك يتوجب على الولايات المتحدة بالخصوص أن تكون مخلصة لمبادئها ومعتقداتها ومساعدة الشعبين لتحقيق طموحاتهما. كما يجب على الولايات المتحدة والغرب أن يفرّقا بين الإسلام كدين وبين الأصولية المتعصبة كأيديولوجيا سياسية تستخدم الدين.

المؤلّف

مقدمة

يبحث هذا الكتاب العلاقة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأميركية من عام ١٩٦٢ حتى الآن. فعلى الرغم من أن للبلدين تاريخاً من التعاون الاستراتيجي، يتضمّن تعاونه أيضاً كثيراً من التوازن الدبلوماسي المُعقّد، خصوصاً من جانب السعودية، لمحاولة الحفاظ على علاقات طيّبة مع جيرانها إقليمياً ومع القوى الكبرى عالمياً. بالتأكيد، في بعض الأحيان، كانت هذه العلاقة صعبة، إذ تجاوزت السياسات الأميركية مراراً محاولات السعودية الحثيثة لتجنب الصراع عبر الاعتماد على التوسّط والحفاظ على سلوك قيمي تجاه جيرانها.

اعتمد معظم الدراسات المماثلة السابقة على مصادر أميركية، وعبّر عن وجهات نظر الولايات المتحدة وحدها. مثلاً، استخدمت دراسة راشيل برونسون "أكثف من النفط" (٢٠٠٦) وثائق أميركية حصرياً. كذلك أرسى أنطوني كايف براون كتابة **النفط، الله والذهب** (١٩٩٩) أساساً على الرواية الأميركية للحوادث، ووضع كتاب أنطوني كوردسمان **المملكة العربية السعودية تدخل القرن ٢١: الأبعاد في السياسة والاقتصاد والطاقة والسياسة الخارجية** (٢٠٠٣) إطاراً للفهم انطلاقاً من وجهة النظر الغربية، مع تركيز أكبر على العلاقة العسكرية الاستراتيجية أكثر من النظر إلى العلاقات الدبلوماسية والسياسية. ومن بين الأعمال الممتازة يبرز كتاب ناداف سفران **المملكة العربية السعودية: السعي الدؤوب إلى الأمان** الذي كُتِب في ١٩٨٨، لكنه كتب قبل حربي الخليج وحوادث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١[1].

---

1 Rachel Bronson, *Thicker Than Oil: America's Uneasy Relationship with Saudi Arabia* (Oxford, Oxford University Press, 2006); Anthony Cave Brown, *Oil, God, and Gold* (New =

ركّزتُ في الكتاب على وضع توثيق أشد توازناً، مع سعي إلى تقديم تحليل أكثر موضوعيةً، والتركيز على وجهة نظر المملكة العربية السعودية من الحوادث. تتميّز مصادر الوثائق في السعودية بالمحدودية، كما لا يسهل الوصول إليها، لكني استعملتُ كميات كبيرة من التقارير المستقاة من مصادر إعلامية موثوق بها، وكذلك الحال بالنسبة إلى السير الذاتية. سعيتُ إلى إجراء مقابلات موسّعة مع رموز أساسية في الجانب السعودي، إذ تستطيع المقابلات إعطاء مادة غنيّة ومتعمّقة يعزّ الحصول عليها بوسائل أخرى. وللأسف، فعندما بدأتُ وضع جدول المواعيد وإعطاء موجزات عن أنواع الأسئلة التي أملتُ أن أُناقشها وجدت أنّ كثيراً من المصادر المحتملة – ممن وعدوا بحرارة أن يجروا مقابلات – لم يعودوا متاحين للحديث معي. كان هذا أمراً مُحبِطاً ومثيراً لخيبة الأمل، على الرغم من أنّ هذا السلوك ليس مستهجناً في أوساط المسؤولين الكبار في الشرق الأوسط. في المقابل، أعطاني من وافقوا على مقابلتي استبصاراً قيّماً، وأَجدُني شاكراً لهم جزيل الشكر.

سياق العلاقة السعودية – الأميركية

يتّسم الشرق الأوسط العربي، من جهة، بمزيج متنافر بشدة من هويات وطنية وأخرى عابرة للأوطان (القومية العربية) وثالثة فوق القومية (الهوية الإسلامية)، وبدول ذات سيادة على أراضيها من جهة أخرى.

لقد فُرِض نظام الدولة على المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى فمزّقها اعتباطياً إلى وحدات متنافسة، تأسيساً على مصالح الدول الكبرى، وحُدّدت حدود دائمة لتحمي هذه الدول المستحدثة من الذوبان، كما منحتها نخباً حاكمة وأجهزة حكومية[1] ونتج من ذلك، أولاً، أن ظلت ولاءات كثيرة مرتبطة بهويات "ما دون الدولة"، بل إنها كثيراً

= York, Houghton Mifflin, 1999); Anthony H. Cordesman, *Saudi Arabia Enters the Twenty-First Century: The Political, Foreign Policy, Economic, and Energy Dimensions* (Westport, CT, Praeger/Greenwood, 2003); Nadav Safran, *Saudi Arabia: The Ceaseless for Security* (Ithaca, Cornell University Press, 1988).

1 Iliya Harik, "The Origins of the Arab State System", in Ghassan Salame ed., *The Foundation of the Arab State* (London, Croom Helm, 1987), pp. 19 - 46.

ما تجاوزت الحدود المفروضة، ما جعل هذه الدول عملياً "دولاً قابلة للتخطي"، وأثار نزعات التحرّر الوحدوي[1]. تمثّلت النتيجة الثانية في استمرار قوة هويات "ما فوق الدولة" تعبّر عن وحدة ثقافية مفقودة، وتحدّت أيديولوجيتا القومية العربية والإسلامية الشاملة شرعية الدول المستقلة، وفرّخت حركات تعزّز الوحدة الإقليمية كعلاج لتمزّق المجتمع[2].

رأى كثير من الباحثين أن الإمبريالية بدّلت حال منطقة الشرق الأوسط بإنشائها دولاً جديدة تعتمد على قوى خارجية.

فأولاً: خُلقت مجموعة دول مصطنعة وضعيفة نسبياً. وبحسب براون، ولّد هذا التفتيت صراعاً على القوة إقليمياً لأن الدول التي افتقدت الإحساس بالأمان سعت إلى إيجاد مصادر ورُعاة خارجيين[3].

وثانياً: أُنشئ اقتصاد تقليدي تابع يتميّز بالاعتماد على إنتاج المواد الأولية وتصديرها واستيراد التكنولوجيا والمنتجات الصناعية. مزّقت هذه التبعية الاقتصادية التكافل الاقتصادي الإقليمي، وجعلت تلك الدول أكثر استجابةً لمطالب الدول الكبرى[4].

ثالثاً: أدّى زرع "نخب زبائنية تابعة" إلى مصالح اقتصادية مشتركة بين الدول المتروبولية الكبرى والطبقات المسيطرة محلياً. وقد لاحظ غالتونغ أن الهدف من إنشاء هذه النُخب "في قلب أمة طرفية كي تخدم مصالح المركز المتروبولي والأطراف" هو إبقاء المنطقة خاضعة للمركز[5].

رابعاً: كوسيلة لإبقاء هذا الخضوع استخدمت دول المركز المتروبولي أسلوب العقوبات الاقتصادية، مثل قطع المساعدات والحظر الاقتصادي ضد دول المنطقة.

1 M. Ayoob, *The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict, and the International System* (Boulder, CO, Lynne Rienner Publishers, 1995), pp. 47 - 70.

2 Bahgat Korany, "Alien and Besieged Yet Here to Stay: The Contradictions of the Arab Territorial State", in Salame, ed., pp. 54–5; see also P.J. Vatikiotis, *Islam and the State* (London, Routledge, 1987), pp. 4 - 24.

3 Carl L. Brown, *International Politics and the Middle East: Old Rules, Dangerous Game* (Princeton, Princeton University Press, 1984), pp. 3–5.

4 Bruce Moon, "The State in Foreign and Domestic Policy", in L. Neack, J. Hey and P. Haney, eds, *Foreign Policy Analysis: Continuity and Changes in Its Second Generation* (Englewood Cliffs, NJ, Prentice Hall, 1995), pp. 197–8.

5 Johan Galtung, "A Structural Theory of Imperialism", *Journal of Peace Research*, Vol. 8, No. 2 (1971), pp 81–98.

وكحل أخير استعملت الدول الإمبريالية، دورياً، القوة العسكرية. يتماشى هذا التدخّل مع نظرة فالريشتاين القائلة إن عالم الرأسمالية يتطلب دولة مسيطرة (يسمّيها "مهيمنة") تدافع عن النظام وتدعمه وتعمل على توسيعه[1].

اعترض باحثون آخرون من أصحاب النظرة الواقعية على هذا المفهوم بأن العلاقات بين دول المركز والأطراف جامدة، مشيرين إلى أن السياسة الخارجية للدول الإقليمية تتمتع بشيء من الاستقلال الذاتي.

فأولاً: تعطي المنافسة بين القوى الكبرى ميزة للدول الإقليمية في مواجهة رُعاتها حول القضايا الإقليمية. كما ناقش يونغ أن هذه الاستقلالية الإقليمية تزداد عندما تكون القوى الكبرى غير قادرة على ممارسة التحكّم كلياً في نظام إقليمي ثانوي، أو ليست مهتمة بذلك[2].

ثانياً: بحسب طومسون، لم يمنع غياب روابط اقتصادية إقليمياً نشوء روابط ثقافية وسياسية في "الدول القابلة للتخطي"[3].

ثالثاً: عملت دول المنطقة على تقليل اعتمادها على دول المركز فلجأ بعضها إلى الأسواق السوفييتية وتقنياتها لتنويع المصادر التي تعتمد عليها ولتعزيز قدراتها، بينما دول أخرى، مهتمة بتوسيع استقلالها ذاتياً ضمن النظام الدولي، لعبت دور الاعتدال في تثبيت أسعار النفط. أتاح هذا الدور للمملكة العربية السعودية، مثلاً، تحويل اعتماديتها إلى اعتماد متبادل غير متكافئ[4]. مع انهيار الاتحاد السوفييتي وما تلاه من انفلات السيطرة الأميركية ضاق مجال الاستقلال الذاتي بالنسبة إلى الكثير من الدول الإقليمية. ومع تحكّم أقلية أوليغارشية أو سلالات ملكية بها أضحت دول المنطقة مكشوفة بقوة أمام اختراق قوى المركز، وظل التهديد الأساسي للنظام متمثّلاً في عدم الاستقرار

1 Immanuel Wallerstein, "The Rise and Future Demise of the World Capitalist System: Concepts for Comparative Analysis", *Comparative Studies in History and Society*, Vol. 16, No. 4 (1974), pp. 387–415.

2 Oran Young, "Political Discontinuities in the International System", *World Politics*, Vol. 20, No. 3 (April 1968).

3 William R. Thompson, "The Arab Sub-System and the Feudal Pattern of Interaction: 1965", *Journal of Peace Reasearch*, Vol. 7 (1970), pp. 15–67.

4 Raymond Hinnebusch and Anounshiravan Ehteshami, eds, *The Foreign Policies of Middle East States* (Boulder, CO, Lynne Rienner Publishers, 2002), pp. 5–6.

داخل كل دولة على حدة. في نهاية الأمر تفوّقت الرغبة في الدفاع عن نُظُم الحكم وإضفاء الصفة الشرعية عليها على التوجهات لدرء التهديدات الخارجية. وأكّد ديفيد أن نظام الحكم مستعد للتحالف مع قوة خارجية من أجل احتواء التهديد داخلياً. وعند حدوث تهديد خارجي يسعى النظام إلى التحالف مع دول أخرى تتعرض لتهديد مماثل[1]. وقد هدّدت النُظُم الثورية تلك التي تمسّكت بالوضع القائم، والتي سعت تالياً إلى الحماية الغربية.

عملياً، التهديدات الآتية من دول قريبة أكثر إثارةً للقلق من التهديدات التي تأتي من الدول الأقوى في المنظومة الدولية، وقد اشتُهرت سياسات الشرق الأوسط بالصراع الشديد من أجل الزعامة بين الدول العربية، وتغيير التحالفات، وسيل مستمر من الأزمات، واندلاع الحروب أحياناً، وكذلك السعي الدؤوب إلى تحقيق الأمن والبقاء في بيئة عدوانية جداً. بديهي أن يتوقع بعض الواقعيين لجوء دول عربية، في مثل هذه البيئة، إلى زيادة الأمن عبر تكديس السلاح، وقد أنفقت الدول العربية فعلياً بكثافة على الدفاع، لكن اهتمامها الرئيسي بقي مركّزاً على تأمين الدعم عبر تحالفات عسكرية. وبحسب والت، تحالفت دول عربية كي تحسّن صورتها لا للرد على الاختلالات في القوى العسكرية. وأضاف والت: "عملت الدول العربية على تحقيق التوازن في ما بينها لا بزيادة الجيوش بل بزيادة الأصوات"[2]، ووظّفت دول عربية القوة الرمزية، لا العسكرية، لتعزيز أمنها ولتبادل التأثير في السياسات الخارجية.

اتسم التعاون بين دول المنطقة، في أغلب الأحيان، بالضعف وسرعة الزوال، وأدّى تكوين التحالفات إلى توازنات في القوى داخلياً وخارجياً، كما اتسم بالميل إلى الفتور. ثمة ميول إلى التعاون، إلا أن الشك والتنافس وعدم اطمئنان النُظُم أمنياً والتدخّلات الخارجية عرقلت محاولات خلق تجمّع إقليمي. أثّر الصراع العربي – الإسرائيلي وصراعات الخليج في صورة سياسات المنطقة، كما أملت شكل العلاقات بين الدول العربية، وسيطرت على الأجندة الداخليّة في العالم العربي، كما ساعدت في دخول

1 Steven David, "Explaining Third World Alignment", *World Politics*, Vol. 43, No. 2 (1991), pp. 233–56.

2 Stephen M. Walt, *The Origins of Alliances* (Ithaca, NY, Cornell University Press, 1987), p. 149.

القوى العظمى إلى المنطقة من جهات متعارضة. من جهة أخرى صعّدت شحنات الأسلحة الأميركية والسوفييتية مستوى العسكرة في الدول العربية، حيث أبدت نوازع البقاء ضمن النظام ميلها إلى تشكيل مُكوّناتها، إذ احتاجت كل دولة إلى إقامة "توازن" في مواجهة الأخطار، على حدّ تعبير والت الذي رأى أيضاً أنه عندما تواجه الدول أخطاراً خارجية تلجأ إما إلى "التوازن" أو إلى "الالتحاق"؛ وقال: "يُعرّف "التوازن" بأنه تحالف مع آخرين في مواجهة خطر مهيمن، فيما يشير مصطلح "الالتحاق" إلى التحالف مع مصدر الخطر"[١]. كما زعم أن الدولة المطمئنة إلى أمنها تختار التوازن فيما يُفضَّل خيار الالتحاق عندما يتدنى شعور الدولة بالأمان.

تعمد الدول إلى خيار التوازن لسببين، أولهما سد الطريق على هيمنة محتملة قبل أن تغدو فائقة القوة، وبحسب فاتيل[٢] "تكمن الوسيلة الموثوق بها في الحفاظ على هذا التوازن في ألا تكون أي قوة متفوّقة كثيراً على القوى الأخرى". لكن إذا قويت دولة معينة أكثر من الأخرى فمن الأفضل، بحسب فاتيل، تكوين تحالفات "من أجل تكوين موقف يتصدى لمستقل قوي ويمنعه من الهيمنة"[٣]. وثانياً، تؤدي حاجة الجانب الأضعف إلى المُساعدة إلى زيادة النفوذ الذي قد يُمارسه طرف جديد في التحالف، مع الأخذ في الاعتبار أن مساعدته ستكون مطلوبة"[٤].

يلاحَظ أن الالتحاق خيار أوسع انتشاراً بين الدول عموماً. وقد تكرّر الميل إلى هذا الخيار أثناء الحرب الباردة. وبحسب رأي هنري كيسينجر وزير الخارجية الأميركي السابق: "إذا شعر زعماء العالم أن الولايات المتحدة تفتقر إلى القوى أو الإرادة فسيكيّفون أنفسهم مع ما سيرون أنه النمط المسيطر"[٥]. وفي هذه الحال تتحالف هذه الدول مع دولة كبيرة استناداً إلى ما تتميز به من قوة ورغبة في إبداء تلك القوة واستعراضها.

هناك دافعان يشجعان الدولة على الالتحاق يتمثّل أولهما بوجود أسباب دفاعية،

١ المرجع السابق، ص. ١٧.

٢ إمريتش دي فاتيل (١٧١٤–١٧٦٧)، فيلسوف ودبلوماسي وخبير قانوني، كان لنظرياته تأثير في نشوء القانون الدولي الحديث وفلسفة السياسة.

٣ مقتبس عن:
Edward V. Gulick, *Europe's Classical Balance of Power* (New York, Norton, 1955), p. 60.

4 Walt, *The Origins of Alliances*, pp. 18–9.

5 US House of Representatives, Committee of Foreign Affairs, "The Soviet Union and the Third World: Watershed in Great Power Policy", 97th Cong. 1st sess., 1977, pp. 157–8.

بمعنى الحفاظ على استقلالها في مواجهة تهديد محتمل، وينبع ثانيهما من الرغبة في المشاركة في فوائد النصر. وقد صاغ والت هذين الدافعين قائلاً: "إن التوازن هو التحالف مع الأضعف والالتحاق بالأقوى"[١]. وتعتمد أهمية التحالفات على الصدقية محلياً ودولياً أكثر من اعتمادها على تعزيز فعلي للقوة الملموسة للدولة. وفي نظر دعاة الواقعية تمثّل التحالفات عنصراً أساسياً في الحفاظ على ميزان القوى. وقد حاجج مورغنتاو بأن الأمم ذات القدرات الأضعف قد تكون لها قيمة كبيرة لقوة كبرى إذا كانت لها مصادر استراتيجية أو إذا احتلت موقعاً استراتيجياً[٢].

وقد واجهت المملكة العربية السعودية، وهي دولة ضعيفة وغنية وموالية للغرب، تهديدات أمنية كبيرة مما حدا بها إلى الاعتماد شبه الكلّي على الولايات المتحدة. ورأى والت "أن الدول تتحالف لتحقيق التوازن في مواجهة التهديدات أكثر مما تفعل في مواجهة القوة وحدها"، فيما يتأثّر مستوى التهديد بـ"مدى القرب جغرافياً والقدرات الهجومية والنوايا المفترضة"[٣].

وتتلاءم السعودية مع وصف والت في ما يخصّ حاجتها إلى الحماية الأميركية لردع التهديدات الإقليمية.

في هذا السياق، أصرّ ديفيد على القول إن "زعماء العالم الثالث يلجأون إلى إرضاء، بالأحرى محالفة، خصوم ثانويين كي يركّزوا إمكاناتهم على خصوم رئيسيين"، لذا تحالفت السعودية مع العراق ضد إيران، وحاجج ديفيد أيضاً بأن "التوازن الشامل" يشمل استرضاء الأعداء الثانويين ما يوفر للقادة "تحقيق التوازن في مواجهة تهديدات داخليّة وخارجية للبقاء في السلطة"، واقترح أيضاً أن حاجة زعماء دول العالم الثالث إلى مواجهة التهديدات يفسّر قراراتهم بشأن التحالفات[٤]. وتفسّر هذه المحاججة القرار السعودي استدعاء الولايات المتحدة وآخرين للدفاع عن السعودية في مواجهة العراق في ١٩٩٠.

إضافةً إلى ذلك تصوغ السعودية علاقاتها الخارجية بما يمكّنها من حماية نفسها من

1 Walt, *The Origins of Alliances*, p. 20–1.

2 Hans J. Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace* (New York, Alfred A. Knopf, 1978), pp. 192–3.

3 Walt, *The Origins of Alliances*, p. 5.

4 David, "Explaining Third World Alignment", pp. 233–56.

التهديدات داخلياً وخارجياً، ويتأثر التوازن السعودي الشامل بالحاجة إلى القبول دينياً وعربياً، إن لم يكن تلقي الدعم أيضاً.

تُرسم السياسة الخارجية السعودية بموجب أربع مُحدّدات أساسية:

أولاً: بالنسبة إلى النظام العالمي، يؤثّر التعاون الوثيق مع أميركا بوضوح في السياسة الخارجية. فعلى الرغم من أن بعض المحللين قد وصف هذه العلاقة بأنها حال تبعية كلاسيكية، يشير سجلّ العلاقة إلى أن السعودية احتفظت بقدر معقول من الاستقلال ذاتياً. وضمن النظام العالمي يؤدي هذا التعاون دوراً أقرب إلى الاعتماد المتبادل اللامتكافئ من كونه تبعية. وساهم النفط في الحفاظ على استقلال الدولة وعلى استقرار نظام الحكم فيها.

ثانياً: ضمن النظام الإقليمي يتوجّب على السعودية أن تتفاعل ليس مع التهديدات السياسية، بل، بالإضافة إلى ذلك، مع التبدّلات في موازين القوى عسكرياً واقتصادياً. واجهت السياسة الخارجية للسعودية تعقيدات ناجمة عن القوى التقليدية، إضافة إلى المواجهات الأيديولوجية والتحديات الموجّهة إلى هذا البلد، لذا حاولت السعودية تجنّب الترابط الوثيق مع الولايات المتحدة، وفضّلت أن تبقي المُساعدة العسكرية الأميركية "في الأفق".

ويتصل المُحدّد الثالث بتكوين الدولة وسياستها الداخليّة؛ إذ عمل الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود[١] على إيجاد لحمة للبلاد ليس عبر الاقتصار على فتح الأراضي بل بإرساء نظام يستند إلى ركائز قوية سياسياً وأيديولوجياً وقبائلياً وفردياً، إلا أن شعور المملكة القوي بهويتها الإقليمية أظهر قلق النظام خصوصاً من تدخّل القوى الإقليمية في شؤونها الداخليّة، ولكي يحافظ على تماسك مُلكه اعتمد الملك عبد العزيز على توزيع المنافع، وخلال فترة السبعينيات من القرن الماضي استُخدمت أموال النفط في الحفاظ على الاستقرار عبر هذه المدفوعات الجانبية. بذا جرى التخلّص من الإقليمية – وهي نزعة تحمل تهديداً لأمن السعودية وسلامتها – عبر عوائد البلد من النفط.

وقد ولّد هذا الأمر تداعيين مهمين على السياسة الخارجية للسعودية:

١ الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود.

أولاً: بهدف استمرار نظام الخدمات الاجتماعية وجب أن تعود سياسة النفط بالأموال على الحكومة السعودية.

ثانياً: في مجال الأمن توقّعَ المواطنون السعوديون من النظام أن يدافع عن البلاد دون أن تُطلب منهم تأدية الخدمة العسكرية. بذا صار لزاماً على المملكة أن تعتمد على روابطها الأمنية مع الولايات المتحدة مما جعل المملكة أقل تأثيراً في السياسات الإقليمية للشرق الأوسط.[1]

ويبرز الإسلام بوصفه المُحدّد الرابع، وهو يؤدي دوراً مزدوجاً قوامه إضفاء الشرعية على النظام داخلياً وتأكيد دوره القيادي سياسياً بين الدول الإسلامية.

استخدمت السعودية هذا الدور القيادي أداةً في التعامل مع الولايات المتحدة ووسيلة لضبط العلاقة معها أيضاً، لكنّ هذا الأمر قد يعرض النظام للنقد داخلياً؛ فمن ناحية تُعتبر المملكة العربية السعودية المحافِظة على الإسلام والحامية له، ومن ناحية أخرى يعتمد النظام كلياً على الولايات المتحدة للحفاظ على أمن البلاد واستمرارية ثرواتها.

لذا رأى البروفسور هاينبوش أن السياسة الخارجية للمملكة تتعرض لنوعين متعارضين من الضغوط: "يدعوها النوع الأول إلى النأي بنفسها، بل إلى معارضة بعض جوانب السياسة الأميركية المتعلقة بإسرائيل، ويُملي الثاني على السعودية أن تكون شريكاً مُقرّباً من واشنطن".[2]

منذ البداية كانت السعودية آمنة بصورة كافية في ما يتصل بهويتها الإسلامية واستقلالها، مما مكنها من السعي إلى إقامة علاقات وثيقة ومتبادلة الفائدة مع الغرب. ويعتبر التضامن الإسلامي قوة كبرى في شرعَنَة السياسة الخارجية للسعودية، كما يعطيها موقعُها، كحامية للمدن المقدّسة إسلامياً، القدرة على الاحتفاظ بموقع ريادي أخلاقياً في العالم الإسلامي. في المقابل، تخدم هذه الريادة مصالح الأمن الداخلي للنظام.

وأحياناً يتعارض اعتماد المملكة على الولايات المتحدة مع رغبتها في الحفاظ على صدقيتها إسلامياً، فيما العلاقة بين هذين البلدين فيها الكثير من الاعتمادات.

1 F. Gregory Gause III, "the Foreign Policiy of Saudi Arabia", in Hinnebusch and Ehteshami, eds, *Foreign Policies of Middle East Stotes*, PP.193–208.

2 Raymond Hinnebusch, *The International Politics of the Middle East* (Manchester, UK, Manchester University Press, 2003), p. 131.

ولإيجاد حلّ لهذا التناقض ركّزت السعودية على مصداقيتها الإسلامية، إضافةً إلى السعي إلى صياغة إجماع عربي. فقد استعملت السعودية هويتها الإسلامية في محاربة الشيوعية مثلاً، ولتبرير علاقتها مع الولايات المتحدة. كما قدّمت هزيمة العرب عام ١٩٦٧ فرصة للسعودية كي تنهض بدور القيادة عربياً وترويض الأنظمة العربية المتطرّفة. ولكونها منتجاً مرناً للنفط امتلكت أداةً للضغط على الغرب في الترويج لمصالح العرب. وقد مكّن هذا الموقع السعوديةَ من تولي القيادة بين العرب، لكنّ تزايد اعتمادها على الولايات المتحدة وتدهور عائدات النفط حجّما صعودها إلى تبوّء سُدّة هذه القيادة. كانت السعودية مقيّدة بطُرُق كثيرة في اختيار تحالفاتها بقيود احترام العرب والمسلمين لها، لكن الدين لا يمسك بزمام القيادة في السياسة الخارجية للسعودية بحسب رأي لاندو الذي يعتقد أن قرارات السياسة "غالباً ما صُنِعت (ونُفّذت) في ضوء الاعتبارات الوطنية أكثر من الدينية"[١].

خلال الحرب الباردة تمحورت سياسة الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى في نظام ثنائي القطبية حول ثلاثة عوامل هي[٢]:

١- العامل الجيو-استراتيجي: فبهدف احتواء الاتحاد السوفييتي وحلفائه في المنطقة اعتبرت الولايات المتحدة أن ترسيخ قوته في المنطقة يمثّل نقلة حاسمة في التوازن الدولي، وخلال حقبة الحرب الباردة وجب على أميركا إيجاد توازن بين مصالحها الدولية والإقليمية أثناء صياغة سياساتها حيال الشرق الأوسط عموماً والسعودية خصوصاً، ومع انتهاء النظام الثنائي القطبية وحرب الخليج عام ١٩٩١ أضحت الولايات المتحدة اللاعب الخارجي المسيطر في المنطقة، ورُسِمَت استراتيجية الولايات المتحدة في فترة التسعينيات من القرن الماضي على أساس حفظ الاستقرار الإقليمي، عَبر احتواء العراق وإيران. غيّرت هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ على نيويورك رؤية الولايات المتحدة لـ"التهديد"، إذ صار مركّزاً على التهديد الذي تفرضه منظمات الإرهاب والدول الداعمة لها، مما أنتج، في النهاية، استراتيجية تعتمد على الأدوات المتوافرة

1 Jacob M. Landau, *The Politics of the Pan-Islam: Ideology and Organization* (Oxford, Clarenton Press, 1990), p. 253.

2 Leon Hadar, *Sandstorm: Policy Failure in the Middle East* (New York, Palgrave Macmillan, 2005), p. 5.

كلها، دبلوماسياً واقتصادياً وعسكرياً وسياسياً[١].

٢- العامل الجيو-اقتصادي: أثناء الحرب العالمية الثانية أدركت الإدارة الأميركية أن واردات النفط إلى العالم الغربي لن تكفي حاجاته استهلاكياً، وقد أدى هذا الفهم إلى زيادة الروابط بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، تجارياً وعسكرياً. قادت الروابط التجارية إلى زيادة الوجود العسكري للولايات المتحدة في الخليج؛ إذ سعى هذا الوجود، أولاً، إلى ضمان نفاذ الولايات المتحدة إلى الموارد الطبيعية في المنطقة، وثانياً، ضمان أمن النظام السعودي[٢]. ومثّل الوصول إلى نفط بأسعار مستقرّة مصلحةً حيوية للولايات المتحدة، وتالياً، صار من مصلحة أميركا الحفاظ على موقف المهيمن إقليمياً إلى حدّ كبير[٣]. تاريخياً، أدّت بريطانيا العظمى دور المهيمن بعد الحرب العالمية الثانية، قبل أن تتجاوزها أميركا.

فمن مبادئ ترومان وأيزنهاور إلى إدارات نيكسون وكارتر وريغان نُظِر إلى السيطرة على نفط الشرق الأوسط باعتبارها هدفاً محورياً في المصالح الوطنية للولايات المتحدة.

٣- العامل الجيو-أيديولوجي: منذ إنشاء إسرائيل شدّدت الولايات المتحدة على التزامها تاريخياً وأخلاقياً بتأمين بقاء الدولة اليهودية. إن الدعم الأميركي لإسرائيل مترسّخ، إلى حدّ كبير، في السياسة الداخليّة لأميركا، كما أن دعم المجتمع اليهودي الأميركي لإسرائيل منظّم بشدّة إضافةً إلى كونه مُركّزاً تماماً. دفعت العواطف والقيم والسياسة والشعور بالذنب الولايات المتحدة إلى مساعدة الدولة اليهودية، وإلى حدٍّ ما تُقاد السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بسياسات إسرائيل الإقليمية، كما يعتقد المجتمع العربي أن إسرائيل هي امتداد للإمبريالية الغربية[٤].

ترتسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة عموماً وفق عاملين هما المصالح الوطنية لأميركا والسياسات الداخليّة فيها.

1 Robert J. Pauly, Jr, *US Foreign Policy and the Persian Gulf: Safeguarding American Interests through Selective Multilateralism* (Aldershot, UK, Ashgate Publishing, 2005), ch. 2.

2 Michael A. Palmer, *Gardiens of the Gulf: A History of America's Expanding Role in the Persian Gulf, 1893-1992* (New York, Macmillan, 1992), pp. 48-9.

3 Daniel J. Graeber, "The United States and Israel: The Implications of Alignment", in Jack Covarrubias and Tom Lansford, eds., *Strategic Interests in the Middle East: Opposition or Support for US Foreign Policy* (Aldershot, UK, Ashgate Publishing, 2007), ch. 8.

٤ المرجع السابق.

يجب النظر إلى المصالح الوطنية لأميركا في سياق القيم الأميركية في امتدادها إلى الساحة الدولية.

من الممكن تحديد خمس معتقدات أساسية ترسم دور الولايات المتحدة في النظام العالمي:

١– حق تقرير المصير.

٢– الإيمان غريزياً بأهمية الفرد.

٣– يدين الحكّام بقوتهم للشعب، كما يُعتبرون مسؤولين أمامه.

٤– يجب حماية (ورعاية) كل نظام سياسي يقرّ هذه القيم ويحاول العمل وفق مبادئ أميركا.

٥– تجد قيم الولايات المتحدة جذورها في التراث اليهودي – المسيحي.

يستقي النظام السياسي الأميركي طبيعته الفطرية من هذه القيم الأساسية[١]، لكن ثمة حالات كثيرة اختارت أميركا فيها، لأسباب استراتيجية، أن تدعم نُظُماً لا تبدي اهتماماً لأيٍّ من هذه القيم. وحاجج مورغنثاو أن على الأمم السعي إلى "القوة" و"المصلحة الوطنية" بدلاً من المبادئ القانونية أو الأخلاقية المجردة[٢].

تضمّنت مصالح أميركا الوطنية أهدافاً عريضة منها الحفاظ على السلام العالمي لتقوية استقرار حلفاء أميركا اقتصادياً وسياسياً، عبر احتواء تأثير معارضي النظام الأميركي وقيمه، والأهم من هذا هو حماية حرية الوصول إلى الأسواق الأجنبية ومصادر الموارد الحساسة عبر الحفاظ على اقتصاد عالمي مفتوح[٣].

تشمل مصالح أميركا في العالم الثالث الأمن الوطني، وقضايا اقتصادية أيضاً. وفي الشرق الأوسط ثمة مصالح متعددة ومعقّدة ومتداخلة بل حتى متصارعة مع مصالح أميركا. وفي حالات كثيرة غاب الاتّفاق تقريباً على مغزى هذه المصالح بالنسبة إلى السياسات الملموسة. غالباً ما تحلّ شؤون السياسة الاستراتيجية في المقام الأول، ثم يجري

1 Eugene R. Wittkopf, *The Domestic Sources of American Foreign Policy: Insights and Evidence*, 2nd ed. (New York, St. Martin's Press, 1994).

2 Hans J. Morgenthau, "Defining the National Interest – Again: Old Superstitions, New Realities", in Charles W. Kegley, Jr., and Eugene R. Wittkopf, eds, *Perspectives on American Foreign Policy* (New York, St. Martin's Press, 1983), pp. 32–9.

3 John W. Sewell and John A. Mathieson, *The Third World: Exploring US Interests*, Headline Series No. 259 (New York: Foreign Policy Association, May 1982).

إيجاد مصالح تُبرّر السياسة. ولحماية جملة من مصالح أميركية في الشرق الأوسط، مع وجود تعارض كامن بينها، تبنّت الولايات المتحدة سياسة تشجيع عملية السلام بين العرب وإسرائيل، إذ ساد اعتقاد أنه إذا أمكن تحقيق السلام فسيتعزّز الاستقرار إقليمياً، مما يجعل إمدادات النفط أكثر أماناً.

إن طبيعة المصالح الأميركية تملي عدم سلوك مسار وحيد في العمل. هناك خيارات كثيرة بشأن معظم القضايا، على الرغم من القيود التي يفرضها النظام الدولي والسياسات الداخليّة، إضافةً إلى أن الأزمات قد تزيد أهمية مصلحة منفردة بعينها مما قد يؤدي إلى تبدّل في السياسة؛ إذ غيّر الرئيس جون ف. كينيدي سياسة أميركا تجاه مصر، التي كانت تمثل تهديداً للسعودية، لكن التزامه الحفاظ على سلامة المملكة العربية السعودية لم يتزعزع[١].

تتألف السياسات الداخليّة التي ترسم سياسة أميركا في الشرق الأوسط من ٥ عوامل هي: الرئيس، السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية (الكونغرس)، مجموعات الضغط الممثّلة لمصالح خاصة، والرأي العام.

١– يؤدي الرئيس وفريقه الدور الأبرز في عملية صنع السياسة الخارجية؛ إذ تشعر غالبية الشعب الأميركي أن صنع السياسة الخارجية يتطلب قيادة رئاسية قوية. وبوسع الرئيس الاعتماد على تفويض مفتوح تأسيساً على جملة واسعة من الأوامر، مثل الاتفاقيات التنفيذية والأوامر التنفيذية، للمضي في تنفيذ سياسة خارجية.

ويفوق هذا أهميّةً مهارة الرئيس كسياسي متمرس؛ فعلى سبيل المثال خصّص الرئيس رونالد ريغان، في سياق سعيه إلى نيل موافقة مجلس الشيوخ على صفقة طائرات "نظام الإنذار والتحكّم المحمول جوّاً" (اختصاراً "أواكس" AWACS) للسعودية في ١٩٨١، أرصدة مالية لإنشاء مستشفى في ولاية عضو في مجلس الشيوخ، ولمشروع مصنع يدار بطاقة الفحم في ولاية عضو آخر، وعيّن صديقَ شيخ ثالث مدعياً عاماً فدرالياً[٢].

الرئيس هو اللاعب المحوري في رسم سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط؛ إذ يُحدّد مصالح أميركا ويصوغها، وعادةً ما يستجيب الكونغرس لرؤيته. وقد اعتبر

1 William B. Quandt, *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israel Conflict since 1967* (Washington, DC, Brooking Institution Press, 2005), pp. 11–20.

2 James M. Lindsay, *Congress and the Politics of US Foreign Policy* (Baltimore Johns Hopkins University Press, 1994), p. 90.

رؤساء أميركيون كُثُر أن السعودية ومنطقة الخليج تمثّلان مصلحة أساسية لأميركا. وقد بدأ هذا منذ إعلان الرئيس فرانكلين روزفلت أن السعودية ركن أساسي في الدفاع الأميركي، ومروراً بتحذير كارتر من أن محاولة السيطرة على الخليج تُعتبر اعتداءً على المصالح الحيوية لبلاده.

تمثّل أساليب الرؤساء أو قراراتهم التي تتخذ فردياً سوابق لمن يخلفونهم، فيحذون حذوها. لذا، تحت ضغوط مؤيدي إسرائيل ودورات الانتخابات الرئاسية كل أربع سنوات، تبنّى معظم رؤساء أميركا سياسات تصبّ في مصلحة الدولة اليهودية.

٢– يقود الرئيس السلطة التنفيذية للحكم إضافةً إلى إدارات ووكالات متنوّعة. تُتخذ معظم قرارات السياسة الخارجية بطريقة هرمية متسلسلة ومنظمة على الرغم من أن ديناميكيات اتخاذ القرار وتنفيذ السياسة تميل إلى التزام أقل بالهرمية والتنظيم مما يجعلها أقرب إلى عدم الانتظام[1].

تضم صفوف مستشاري الرئيس من يوصفون بـ"الأربعة الكبار": مستشار الأمن القومي، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع، ومدير "وكالة الاستخبارات المركزية" ("سي آي إيه" CIA) الذي أصبح اسمه منذ عام ٢٠٠٤ "مدير الاستخبارات الوطنية". وفيما لا يعني الإجماع بين هؤلاء الكبار بالضرورة تناغمهم التامّ إلا أنه يشير إلى هيمنة روح الزمالة والفريق الواحد. في المقابل قد يؤدي الإجماع الزائد بين هؤلاء إلى الضغط في اتجاه الإجماع؛ مما يتعارض منع التفكير الفردي. وغالباً ما يُدلّل على ذلك بالرجوع إلى كارثة "خليج الخنازير" أثناء غزو كوبا في ١٩٦١.

كذلك يمكن أن تترجم الاختلافات إلى نبذ الأفكار الخلاّقة أو رفضها بيروقراطياً، وهو ما حدث في صفوف إدارة جورج دبليو بوش[2]. على وزارة الخارجية عند صياغة سياسة الشرق الأوسط مواجهة اللوبي الصهيوني وعناصر في الكونغرس قد تنظر إلى بعض السياسات باعتبارها معادية لإسرائيل.

٣– تُظهِر العلاقة بين الكونغرس (وهو السلطة التشريعية) والرئيس تقاسم القوى بين مؤسسات منفصلة؛ إذ تعطي السلطة التشريعية الكونغرس قدراً كبيراً من التأثير

1 Bruce W. Jentleson, *American Foreign Policy: The Dynamic of Choice in the 21st Century*, 3rd ed. (New York, W. W. Norton & Company, 2007), pp. 35–6.

٢ المرجع السابق، ص. ٣٨–٩.

في السياسة الخارجية. ويشدّد هنكين على عدم وجود جزء من السياسة الخارجية "لا يخضع لتشريعات الكونغرس"[1]. ومن بين صلاحيات الكونغرس توجيه الموارد التي يمكن استعمالها للتأثير في قرارات أساسية في السياسة. يعتقد كثيرون في أميركا أن الكونغرس يهتم بآراء الناس أكثر مما يفعل الرئيس، لذا يرتجى من الكونغرس أن يكون شريكاً أساسياً للرئيس وأن يكبح قرارت الرئاسة. بذا انخرط الكونغرس بصورة مطّردة في صنع السياسة الخارجية فارضاً أهدافه على السلطة التنفيذية. وعلى الرغم من ذلك ساد منذ ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ شعور بأن السلطة مالت صوب البيت الأبيض، مبتعدةً عن الكونغرس. وعند وصفه التوازن النسبي بين الكونغرس والرئيس في تقرير السياسة الخارجية للبلاد يلاحظ كرونين ما يلي: "استعاد الكونغرس شيئاً من سلطته الضائعة، محاولاً بصوابية الحدّ من سوء استعمال السلطة، لكنه لم يُضعف الرئاسة"[2].

هناك مستوى مرتفع من التأييد لإسرائيل في الكونغرس بسبب اللوبي النشِط الموالي لها؛ إذ يضع كثير من أعضاء الكونغرس في اعتبارهم استراتيجيات إعادة انتخابهم محلياً لدى تحديد موقفهم حيال الصراع العربي – الإسرائيلي. ويُقِرّ الكونغرس بانتظام مساعدات ضخمة لإسرائيل، ويغلق الباب أمام مبيعات السلاح للحكومات العربية، وينتقد القيادة الفلسطينية.

٤– تُوجَّه السياسة الأميركية في الشرق الأوسط عبر التلاعب بالسياسات الداخليّة الأميركية، وتتأثر السياسة الخارجية بالتحالف بين قوى موالية لإسرائيل؛ كما تتأثر أحياناً بأفراد نافذين حَسَني التمويل يمثّلون دولاً عربية نفطية.

وقد يُجهض صُنّاع القرار رغبات كتلهم الانتخابية، وقد يغيّرون مواقفهم، كي يتجنّبوا ضغوط جماعات تمثّل مصالح محلية[3].

تعاني السياسة الخارجية لأميركا ضعفاً خاصاً تجاه جماعات معيّنة. يتوزّع الصهاينة في مواقع جيدة ضمن البيروقراطية الأميركية، وكذلك في الصحافة، كما أن تصوير

1 James M. McCornick, *American Foreign Policy and Process* (Itasca, IL, F. E. Peacock Publishers, 1992), p. 268.

2 Thomas E. Cronin, "A Resurgent Congrees and the Imperial Presidency", *Political Science Quarterly 95* (Summer 1980), pp. 209–37.

3 Robert Trice, "Congress and the Arab-Israeli conflict: Support for Israel in the US Senate, 1970–73", *Political Science Quarterly 92* (Summer 1977), p. 456.

ساسة أميركا كمسيئين لهذا اللوبي يُعَدُّ خطراً عليهم.

من أكثر الجماعات الممثلة للمصالح تأثيراً هما، أو كانا، "لجنة الشؤون العامة الأميركية – الإسرائيلية" (American Israeli Public Affairs Committee) (اختصاراً "آيباك" AIPAC) و"مشروع القرن الأميركي الجديد" (اختصاراً "بناك" PNAC) الذي توقّف عن العمل منذ ٢٠٠٦، وقد حاجج دوماً لمصلحة القول بأن أفضل حماية لأمن الولايات المتحدة تكمن في الترويج خارجياً للحرية الاقتصادية والسياسية. أدّت هذه المبادئ دوراً رئيسياً في توجيه السياسة، خصوصاً بعد هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، كما أنها تُفسر قرار احتلال العراق في ٢٠٠٣. وكذلك تدأب "آيباك" على إطلاق حملات شرسة لتزويد إسرائيل بالدعم الأميركي الذي تحتاج إليه لضمان أمنها.

تلاحق كل مجموعة ضغط مصالحها الخاصة ومطالبها لدى الحكومة اعتماداً على الاهتمامات والمصالح التي يتشارك أفرادها فيها، ويمكن النظر إلى وسائل الإعلام العام كإحدى الجماعات الممثلة للمصالح. ففي مقاله عن سياسة أميركا أمنياً استعرض كوهين تأثير الإعلام وجماعات المصالح في قضية بيع طائرات "أواكس" للمملكة العربية السعودية عام ١٩٨١، مشدّداً على أن الإعلام اهتمّ بمن حاولوا منع الصفقة، وحدّد ١٥٠ جماعة يهودية انخرطت في نشاطات عامة للتأثير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. كما استشهد كوهين بكلام للسيناتور دان روستنكويسكي جاء فيه أن التصويت لمصلحة بيع الـ"أواكس" "قد يكون التصويت الصحيح لكني لا أريد أن تطْبق الجماعات اليهودية عليّ"[1].

٥– ينخرط الرأي العام في عملية صُنع القرار عن كثب، وفي العادة يهتدي صُنّاع القرار بدوافع متنوّعة في خياراتهم بشأن السياسة الخارجية. في الواقع تنبع خيارات كثيرة من عوامل داخليّة لا من اعتبارات دولية، إذ يقيّد الرأي العام جملة الخيارات المسموح بها في السياسة الخارجية، كما يرسم الحدود التي يُسمح لصُنّاع القرار بالتحرك ضمنها.

في المقابل، ليس من النادر أن يتّخذ صُنّاع القرار خياراتهم أولاً، ثم يلجأون إلى

1 Bernard C. Cohen, "The Influence of Special-Interest Groups and Mass Media on Security Policy in the United States", in Kegley, Jr., and Wittkopf, eds, *Perspectives on American Foreign Policy*, pp. 232–4.

مصادرهم الواسعة كي يقولبوا الرأي العام في اتجاه دعمهم[1].

مبدئياً، للإعلام العام قدرة على دفع الناس في اتجاه تفضيلات معيّنة في القضايا السياسية. وقد أشار فري وواتس إلى حذر الجمهور الأميركي في نظرته إلى دور بلاده عالمياً، مُلاحظاً أنّ "الغزو السوفييتي لأفغانستان، إذ جاء بُعيد أزمة الرهائن الأميركيين في طهران... أحدث بحراً من التغيّر في ميول الشعب الأميركي حيال العالم المحيط بهم"[2]. ساهمت حالٌ من عدم الثقة المتصاعدة بالحكومة في ظهور (وتطوّر) منظمات تدّعي تمثيل الصالح العام.

يمكن التعبير عن العلاقة بين السعودية وأميركا بعبارة "الاعتماد المتبادل"(Mutual Dependence)؛ بمعنى أن كلا الطرفين يعتمدان على المصادر التي يمتلكها الآخر. على الرغم من هذا لم يمنع الاعتماد المتبادل تدخّلَ السعودية في حروب ضد إسرائيل، وحظرَ البترول عام ١٩٧٣، وعدمَ موافقة المملكة على معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية، وصفقةَ الصواريخ مع الصين، والخلافَ في أواخر التسعينيات من القرن الماضي بشأن السياسة تجاه العراق. وعلى نحو مماثل، اعترفت أميركا، على الرغم من معارضة السعودية، بالنظام الجمهوري في اليمن عام ١٩٦٢، وزادت مساعداتها لإسرائيل، وغزت العراق. ويلاحظ والت أن من الممكن تلخيص جوهر العلاقة السعودية – الأميركية بعبارة مفردة هي "علاقة تكافل أكثر منها علاقة اعتماد"[3].

يسير كثير من أهداف السياسة الخارجية للسعودية في اتجاه مطابق للأهداف الأميركية، ويمكن استخدام هذا الأمر لتبرير التحالف بين البلدين، إذ تمنح هذه الأهداف المشتركة الرياض أداةً للضغط على واشنطن. تحوز السعودية أهمية حاسمة بالنسبة إلى المصالح الأميركية في المنطقة، وإن فشل الولايات المتحدة في الاستجابة لمطالب المملكة قد يؤدي إلى ابتعاد السعوديين عن الترويج للمصالح الأميركية إقليمياً وفي العالم الثالث.

ثمة إشكاليات في العلاقة تبرز في ميادين سياسية معيّنة، من ضمنها:

١– ضغوط الداخل السعودي لخفض إنتاج النفط.

1 Kegly, Jr., and Wittkopf, eds, *Perspectives on American Foreign Policy*, pp. 169–73.

2 Lloyd Free and William Watts, "Internationalism Comes of Age... Again", *Public Opinions* 3 (April/May 1980), pp. 46–50.

3 Walt, *The Origins of Alliances, pp. 234–5.*

٢– اهتمام السعودية بالقضية الفلسطينية، خصوصاً القدس الشرقية.

٣– الأهداف الأخرى لأميركا في المنطقة.

٤– التزام أميركا سياسياً ببناء قوات مسلحة سعودية[4].

سوف يتكرّر ظهور المُحدّدات السابقة كترسيمات، عبر هذا الكتاب، خلال تفحّص العلاقة السعودية – الأميركية عبر تقسيمها إلى أربع مراحل: ١٩٦٢–١٩٧٩، ١٩٧٩–١٩٩٠، ١٩٩٠–٢٠٠١ و٢٠٠١–٢٠٠٦. قبل الشروع في هذا من المهم مراجعة أُسس هذه العلاقة في الفترة التي سبقت عام ١٩٦٢.

العلاقة السعودية – الأميركية قبل ١٩٦٢

دخلت المملكة العربية السعودية، كمكان له أهمية استراتيجية، الوعي الأميركي في ١٩٤٣. إذ لم تعد أميركا مجرد مستورد للنفط كحالها في أربعينيات القرن الماضي، وأدركت الحكومة الأميركية أن احتياطيات النفط الهائلة في المملكة العربية السعودية هي امتياز شركة أميركية، فبدأت سياستها النفطية حيال السعودية في التبلور.

في أيار/ مايو ١٩٣٣ أعطت المملكة العربية السعودية شركة "ستاندرد أويل كومباني – كاليفورنيا" (اختصاراً "سوكال" SOCAL) امتيازاً يغطي أساساً القسم الشرقي من السعودية، ووقّعت اتفاقية مكملة منحت الشركة حقوقاً تفضيلية لامتيازات نفطية تغطي مناطق أخرى في السعودية. في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٣ أوكِل الامتياز إلى شركة متفرّعة من "سوكال" اسمها "كاليفورنيا آرابيان ستاندرد أويل كومباني" (اختصاراً "كاسوك" CASOC). في ١٩٣٦ صارت شركة "تكساس أويل كومباني" شريكاً مناصفاً في "كاسوك"، وفي تموز/ يوليو من السنة ذاتها جرى التوصّل إلى اتفاقية إضافية نجم عنها تأسيس شركة "كاليفورنيا تكساس أويل كومباني" (اختصاراً "كالتكس" CALTEX) بوصفها شركة فرعية للتسويق. ثم زاد حجم الامتياز في ١٩٣٩ لكنه تقلّص بعدها في

4 US House of Representatives, Committee on International Affairs, Subcommittee on Europe and the Middle East, "Saudi Arabia and the United States: The New Context in an Evolving Special Relationship", Staff Report by Richard M. Preece, 97th Cong., 1st sess., pp. 69–70.

عامي ١٩٤٧ و١٩٦٣ عبر التخلي عن مناطق مختلفة على فترات من خمس سنوات[1].

لم يكن للحكومة الأميركية دور في الامتياز السعودي الأصلي، وحتماً أخذت مكاسب امتيازات الشركات الأميركية في تغيير شبكة من المصالح السياسية في المنطقة على الرغم من أن واشنطن تباطأت في إدراك أن خسارة بريطانيا تعني فوزاً للولايات المتحدة.

بسبب وضع الملك عبد العزيز، أحد كبار قادة العالم العربي، وعوامل جغرافية – سياسية مثل المسألة الفلسطينية؛ وكذلك بفعل تناقص مصادر النفط في الولايات المتحدة قرّر الرئيس فرانكلين روزفلت أن يلتقي الملك عبد العزيز. عُقد اللقاء على متن البارجة "كوينسي" في مياه البحيرات المُرّة الكبرى في قناة السويس في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٤٥. وجّه الملك سؤالاً إلى الرئيس عن مدى القدرة على الاعتماد على الولايات المتحدة في المستقبل، مُشيراً إلى أن بريطانيا طمأنته إلى أن أمنه واستقراره الاقتصادي هما جزء من السياسة الخارجية لبريطانيا، وأن "أميركا ستعود إلى انشغالاتها في النصف الغربي من العالم" بعد الحرب العالمية الثانية. ناقش القائدان أيضاً الصراع في فلسطين. أصرّ الملك على أن العرب يجب ألا يدفعوا ثمن خطايا الآخرين، ووعده روزفلت أن أميركا لن تُدخِل تغييراً على سياستها الأساسية، وطمأن الملك بأن قال: "... لن أفعل شيئاً لمساعدة اليهود ضد العرب، كما لن أتحرك بعدائية ضد الشعب العربي"[2].

في جلسة مشتركة لمجلسَي الكونغرس في آذار/ مارس ١٩٤٥ ابتعد روزفلت عن هذا الخطاب ليضيف: "تعلّمت عن المشكلة العربية كلها – المسلمين ومشكلة اليهود – عبر التحدّث لخمس دقائق مع الملك أكثر مما يمكن أن أتعلّمه عبر تبادل عشرات الرسائل"[3].

في ٥ نيسان/ أبريل بعث روزفلت إلى الملك رسالة يعده فيها ألا يفعل شيئاً قد يكون مُعادياً للعرب، وضمن له أيضاً عدم حدوث تبدّل أساسي في سياسة أميركا في فلسطين

1 Arabian American Oil Company (ARAMCO), *ARAMCO Handbook, Oil and the Middle East*, rev. ed. (Dhahran, SA, Arabian American Oil Company, 1969), p. 122.

2 United States Department of State, Foreign Relations of the United States [hereafter FRUS], 1945, Vol. 8, "Great Bitter Lake Conversation", Memorandum of Conversation Between the King of Saudi Arabia (Abdul Aziz al Saud) and President Roosevelt, 14 February 1945.

3 William A. Eddy, *FDR Meets Ibn Saud* (New York, American Friends of the Middle East, 1945), p. 5.

دون التشاور مع اليهود والعرب. لكنّ خليفة روزفلت، هاري ترومان، لم يحافظ على هذه الوعود.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية برز الملك على المسرح الدولي بوصفه القائد العربي والمسلم الأكثر نفوذاً ومكانة، إذ أعطاه العالم العربي الإسلامي هذه الصفة، كما أقرّت أميركا وبريطانيا بمكانته المرموقة في المنطقة.

وإذ اهتمت أميركا بالحصول على ترخيص لبناء قاعدة عسكرية جوّية في السعودية، في البداية لاستخدامها خلال الحرب ولاحقاً كجزء من جهد أميركي لإنشاء سلسلة من القواعد الاستراتيجية عالمياً، اتّضحت الأهمية التي تُنيطها (أميركا) بالمملكة العربية السعودية. في تلك الآونة كافحت السعودية لجلب أميركا كعنصر يستطيع موازنة ثقل بريطانيا، وبديلاً للأخيرة أيضاً في دعم أمن المملكة. بتحديد أكثر، أراد الملك من أميركا الضغط على بريطانيا لكبح الهاشميين[١]. وطلب أسلحة من أميركا أيضاً، بل تمنى التوصّل إلى اتفاقية تحالف كامل.

خلق التهديد السوفييتي في الشرق الأوسط، في حقبة ما بعد الحرب، مصالح أمنية سعودية – أميركية متبادلة بقيت الهيكل الرئيسي للعلاقات السياسية بين البلدين لما يزيد على ٤٠ سنة. بين عامَي ١٩٤٧ و١٩٥٠ أبدى المخططون الاستراتيجيون الأميركيون، خصوصاً المعنيين بالتكتيكات البحرية، قلقاً عميقاً من احتمال خسارة مصادر النفط في الشرق الأوسط لمصلحة العدو السوفييتي في حال اندلاع حرب معه. في موازاة ذلك وضعت هيئة الأركان المشتركة خطة (اسمها السرّيّ "بينشر"، وترجمتها "الكماشة") للدفاع عن حقول النفط في الخليج. مع حلول سنة ١٩٤٩ كان النفط يعمل فعلياً على تدعيم المكانة الاستراتيجية للسعودية، وبذا برز أمن حقول النفط، إضافةً إلى شكوك عن اضطراب إقليمي يرعاه السوفييت، كمصلحة مهيمنة بالنسبة إلى السعودية وأميركا. حفزت الأهمية الاستراتيجية للسعودية وتزايد قيمة نفطها أميركا على دعم السعودية

١ حكم الهاشميون الذين يرون أن نسبهم يمتد إلى الرسول محمد منطقة الحجاز قبل أن يضمّها الملك في ١٩٢٥، مُبعداً هذه السلالة إلى المنفى. في ١٩٢١ استزرع البريطانيون الهاشميين على عرشي العراق وإمارة شرق الأردن، اللذين كانا خاضعين للانتداب البريطاني. بعد الحرب العالمية الثانية دعم البريطانيون خططاً متنوّعة لحماية دائرة نفوذهم في الشرق الأوسط، وضمنها دعم رؤيتين للهاشميين عن "سوريا الكبرى" و"سهل الهلال الخصيب". وقد أقلقت هاتان الرؤيتان السعودية.

وإبقائها حليفاً صلباً للغرب. وللوصول إلى هذه الأهداف وقّعت السعودية والولايات المتحدة "معاهدة المساعدة والدفاع المشترك المتبادل" التي أدّت إلى تكوين "البعثة الأميركية العسكرية للتدريب" في ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٥٣[1].

ولّد انهيار النفوذ البريطاني والفرنسي في الشرق الأوسط، عقب هزيمة السويس في ١٩٥٦، فراغاً في القوى عمد الاتحاد السوفييتي إلى ملئه. رداً على هذا طوّرت أميركا ما عُرِف شعبياً باسم "مبدأ أيزنهاور" (ارتكز هذا المبدأ على مقولة إن الدولة التي تتعرض لتهديد عدائي من دولة أخرى تستطيع طلب معونة أميركا اقتصادياً أو عسكرياً). وخلال فترة الانتقال من الهيمنة البريطانية إلى الأميركية في المنطقة انحصرت هذه السياسة، إلى حدّ كبير، في التعامل مع حركة القومية العربية المتنامية.

1 Benson Lee Grayson, *Saudi-American Relations* (Washington, DC, University Press of America, 1982), p. 83.

الفصل الأول

حقبة الملك فيصل (١٩٦٢ - ١٩٧٩)
تعاون مشترك، أجندات مختلفة

في الفترة بين ١٩٦٢ و١٩٧٩ صاغ التفكير الاستراتيجي للملك فيصل شكل العلاقات السعودية - الأميركية. وحتى بعد وفاة الملك عام ١٩٧٥ استمر خطّه السياسي في تشكيل هذه العلاقات.

ولفهم طريقة صُنع السياسة الغربية في تلك الآونة يجدر بنا وضع مفاهيم الغرب عن الخطر الذي تُمثّله القومية العربية في سياق أهداف الغرب الذي يسعى إلى حماية مصادر النفط في الشرق الأوسط؛ إذ قَلِق صُنّاع السياسة الغربية من صعود الحركات القومية في خمسينيات القرن العشرين لأنها هدّدت بتغيير الموازين المختلّة في الثروة والقوة بين الدول النامية والمصالح الغربية الحكومية و/أو قطاع الأعمال. وفي أوقات سابقة لم تكن القومية العربية سوى صرخة تعبئة فارغة، لكنّ الرئيس جمال عبد الناصر أخذ الخطوة الملموسة الأولى فيها بإنشاء الجمهورية العربية المتحدة (ج ع م) في ١٩٥٨. بذا صار بإمكان قائد وحيد التحكّم في قناة السويس وخطوط النفط التي تمرّ في سوريا، وتالياً أصبح عبد الناصر لاعباً بارزاً في سياسات النفط في الشرق الأوسط.

تشرح الحاجةُ إلى الحفاظ على بيئة سياسية واقتصادية ملائمة للغرب في المنطقة وحماية النفط ونُظُم نقله الطابعَ التدخّلي للدبلوماسية الأميركية التي طُوّرت في ذلك الوقت. وفي منتصف خمسينيات القرن الماضي كرّس المخطّطون الأنكلو - أميركيون

لسياسة النفط قسماً كبيراً من اهتمامهم لهذه المشكلة.

وكجزء من مراجعة سياستها في الشرق الأوسط أعادت إدارة الرئيس دوايت أيزنهاور النظر في سلوكها تجاه القومية العربية.

وعبّر أيزنهاور ووزير الخارجية جون فوستر دالاس عن اهتمامهما بالانفتاح بحذر على عبد الناصر، وبحث اجتماع لهيئة التخطيط في "مجلس الأمن القومي" (National Security Council – NSC) تقديمَ رعاية أميركية لخطّة للوحدة العربية ولمنظمة للاقتصاد الإقليمي. ناقش مساعدو أيزنهاور، وكيل وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط هربرت هوفر جونيور والنائب السابق لوزير الدفاع روبرت ب. أندرسون، إنشاءَ منظمة للتنمية الإقليمية تُموَّل بضريبة قيمتها عشرة في المئة على عائدات النفط، مع انضمام الدول المنتجة للنفط إليها علناً. أرسل داغ هامرشولد، الأمين العام للأمم المتحدة، اقتراحاً إلى آلن والش دالاس (رئيس الـ"سي آي إيه") يتناول إنشاء صندوق للتنمية تديره الدول العربية والبنك الدولي والأمم المتحدة، إلا أن هذه الاقتراحات اصطدمت بالعلاقات العدائية بين شركات النفط والدول المُنتجة له، فقرّرت الولايات المتحدة الحفاظ على الوضع القائم ومنعت هذه الخطط من التحقّق فعلياً. وخلال اجتماع مع سليون لويد، وزير الخارجية البريطاني، شدّد دالاس على أن الخطط احتوت "مخاطر كامنة على شركات النفط"[1].

حملت الورقة عن السياسة الجديدة للإدارة الأميركية في الشرق الأوسط (مجلس الأمن القومي، ٥٨٠١، ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩) تأييداً لوحدة عربية قوامها تقوية العلاقات بين المملكة العربية السعودية والأردن والعراق، ودعم هذه الدول العربية المعتدلة في مواجهة مصر. وفي ردّ على تأسيس الجمهورية العربية المتحدة شجعّت الإدارة أيضاً على دور فاعل للسعودية في اتحاد عربي أردني – عراقي، لكن الملك سعود لم يُبدِ حماسة لمواجهة قومية عربية ثورية من الطراز الناصري.

أعدّت وزارتا الدفاع والخارجية، إضافة إلى الـ"سي آي إيه"، تقويماً للموقف في الشرق الأوسط، تسلّمه دالاس في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٥٨، وورد فيه أن الأفعال الأخيرة لعبد الناصر هدّدت، بل عرّضت للخطر، حرية الوصول إلى النفط. في نيسان/ أبريل أبلغ

1 FRUS, 1958–60, Vol. 12, "Memorandum of conversation by Reinhardt", 30 January 1958, p. 35.

آلن دالاس مجلس الأمن القومي أن تقارير استخبارية توقّعت تأميم "شركة النفط العربية الأميركية" (Arabian American Oil Company) ("أرامكو"، التي عُرفت سابقاً باسم "كاسوك" CASOC)، كما توقّعت استيلاء عبد الناصر على السعودية[1]. في هذه الأثناء أنهت مجموعة دراسة أنكلو – أميركية (تأسست في آذار/ مارس ١٩٥٧) تقريرها عن الأزمة في نقل النفط، في ١٣ أيار/ مايو. وخلصت المجموعة إلى أن إقفال قناة السويس وأنابيب النفط في الشرق الأوسط يحرم أوروبا من ثلث نفطها ما يوجب على الدول الأوروبية تعويض هذا النقص بشراء النفط من النصف الغربي للكرة الأرضية[2].

منعت المخاوف من القومية العربية المسؤولين الأميركيين من التقاط الفرصة لوضع التنمية الاقتصادية للمنطقة في أولوية متقدّمة، ومن محاولة التصدي للتفاوتات الضخمة في الثروة بين الدول العربية، ومن إبداء عزمها على هجر دبلوماسية النفط المرتكزة أساساً على دعم الاستثمار الخاص. بالنسبة إلى الحكومة السعودية أشارت الفترة التي تلت حرب السويس إلى بداية إصلاح سياسي واقتصادي سيُرسي أسس الدولة السعودية الحديثة.

احتواء الناصرية

كانت رغبة مصر في شراء السلاح من الكتلة السوفييتية في ١٩٥٥ خطوة مهمة على طريق الوصول إلى سياسة جذرية في عدم الانحياز، إذ عزّزت هذه الممارسة السيادية لدولة عربية قيادة مصر وعبد الناصر في المنطقة العربية.

بعد سنة نجح عبد الناصر في تحويل الصراع ضد العدوان إلى صراع القومية العربية ضد أعدائها. وأسهمت الأفعال البريطانية والفرنسية في قناة السويس في ١٩٥٦ في تقوية القيادة المصرية وتسريع المدّ القومي. مع نهاية ١٩٥٦ صار تأثير عبد الناصر في العالم العربي شديد البروز إلى حدّ أن مصطلح "الناصرية" بات يستعمل لوصف أيّ نوع من القومية عموماً.

1 Dwight D. Eisenhower Library (DDEL), ACW, NSC Series, Box 10, "Memorandum of Discussion at the 363rd Meeting of the NSC," 24 April 1958.

2 FRUS, 1958–60, Vol. 12, Deputy Under-Secretary of State Douglas Dillon to the Acting Sec. Christian Herrer, 30 June 1958, and attachment "Transport of Oil from the Middle East (Joint Report by US–UK officials)", 12 May 1958, pp. 64–71,

قبل حرب السويس كانت العلاقات السعودية – المصرية ودودة، ووقّع الملك سعود معاهدة دفاع متبادل مع مصر في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٥، وتعاون مع عبد الناصر في محاولات عزل العراق، الذي كان جزءاً من حلف بغداد، ومنع سوريا والأردن من الانضمام إلى هذا الحلف (استندت المعارضة السعودية لحلف بغداد إلى التنافس السعودي التقليدي مع الهاشميين، والخلاف مع البريطانيين بشأن حقوق مختلف عليها في واحة البريمي، والرغبة في تبديد الحسّ الثوري في المملكة نفسها[1]، لذا اختار الملك سعود أن يبتعد عن حلف بغداد لمصلحة تحالف عربي شامل مع مصر).

مثّل التحالف المصري – السوري – السعودي رفضاً حاسماً لخطط العراق لربط العالم العربي مع القوى الغربية وتأييداً قوياً لاقتراح عبد الناصر سياسة عربية موحّدة ومستقلّة؛ إذ اقترح عبد الناصر حلفاً أمنياً جماعياً وسياسة عدم انحياز عربية[2]. وعلى غراره، لم ترغب السعودية في أن تتورّط مباشرة في مواجهة القوى العظمى، وفضّلت علاقة أقل رسمية تمنح تأييداً ضمنياً للولايات المتحدة[3].

أيّد الملك سعود حملة مصر ضد حلف بغداد منذ بداية ١٩٥٥، وردّد اللهجة الناصرية في العداء للإمبريالية، حتى إنه دافع عن قرار مصر شراء السلاح من الكتلة السوفييتية. وفي آذار/ مارس ١٩٥٦ اقترح "مكتب وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى" ممارسة جهد مستمر لإبعاد السعودية عن التأثير المصري.

حاول أيزنهاور تقديم الملك سعود باعتباره مناهضاً للناصرية وقائداً عربياً. وعلى الرغم من أن إبعاد سعود عن عبد الناصر كان هدفاً متاحاً، إلا أن وضع سعود في صورة القائد العربي المنافس لعبد الناصر لم يكن كذلك. لم يشارك أيزنهاور حماسته لوضع سعود في مواجهة عبد الناصر سوى قلّة من المسؤولين الأميركيين، لكن الهدف الأكثر تواضعاً، المتمثّل بإبعاد القائدين أحدهما عن الآخر، لقي دعماً واسعاً في الإدارة الأميركية، وسهّلت أزمة السويس هذه المهمة؛ ففي آب/ أغسطس ١٩٥٦ شرع سعود

1 David Holden and Richard Johns, *The House of Saud* (London, UK, Sidgwick & Jackson, 1981), pp. 184–7.

2 Fawaz Gerges, *The Superpowers and the Middle East: Regional and International Politics, 1955–1967* (Boulder, CO, Westview Press, 1994), pp. 21–40.

3 Anthony H. Cordesman, *The gulf and the Search for Strategic Stability* (Boudler, CO, Westview Press, 1984), pp. 102–3.

في إعادة النظر في تحالفه مع مصر.

بدأ عبد الناصر منخرطاً في مسار ثوري متصاعد، وتعوّد أن يتخذ قرارات جذرية دون استشارة حلفائه أو التفكير في أثر قراراته فيهم. وأعطى تحرّك سعود لإصلاح ذات البين مع العراق، بتشجيع من الولايات المتحدة وبريطانيا معاً، إشارة إلى امتعاضه من السياسة المصرية.

في أواخر آب/ أغسطس أرسل إيزنهاور روبرت ب. أندرسون في مهمة سرية إلى السعودية. وفي لقائه الملك سعود وولي العهد فيصل حذّر أندرسون من أن سلوك عبد الناصر في السويس يدمّر ثقة الغرب بكون هذه القناة ممراً موثوقاً به للسفن، مما قد يدفعه إلى البحث عن طُرُق أخرى للملاحَة. وكان من شأن ذلك أن يرفع سعر نفط الشرق الأوسط ويخلق حافزاً لشراء النفط من مصادر أخرى. لمّح أندرسون إلى أن الغرب ربما أُرغِم على اكتشاف مصادر جديدة للطاقة، ورفض فيصل، الذي لديه شكوك في دوافع الولايات المتحدة تتعدى شكوك سعود، المقولة الأخيرة. حضّ أندرسون الحكومة السعودية أيضاً على محاولة إقناع مصر بالتفاوض على أساس المقترحات التي قدمت في مؤتمر بشأن أزمة السويس عُقِد في لندن، وحضرته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ومصر، في آب/ أغسطس. تضمّنت هذه المقترحات صياغة معادلة عن إدارة دولية للقناة تكون مقبولة من مصر والدول البحرية الكبرى[1]. أُرسِل يوسف ياسين، مستشار سعود، إلى القاهرة، لكنه لم يتمكن من تحريك المصريين في اتجاه تسوية تفاوضية.

في ٧ أيلول/ سبتمبر كتب سعود إلى عبد الناصر عارضاً عليه التوسّط لدى الولايات المتحدة كي تجد مخرجاً للأزمة يتوافق مع المصالح المصرية. في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ذهب عبد الناصر إلى السعودية ليحذّر سعود من جهود الولايات المتحدة في زرع الشقاق بين مصر والسعودية، وشارك سعود عبد الناصر في بيان عامّ يؤيّد موقف مصر من أزمة السويس[2].

بدأت حرب السويس في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر، ونظراً إلى اقتناعها بأن الولايات المتحدة ستخسر موقعها عالمياً إذا أخفقت في دعم السيادة المصرية عارضت إدارة

1 Salim Yaqub, *Containing Arab Nationalism: The Eisenhower Doctrine and the Middle East* (Chapel Hill, NC, University of North Carolina Press, 2004), p. 47.

2 Penelope Tuson and Anita Burdett, eds, "Joint Saudi–Egyptian–Syrian Cimmuniqué, 24 September 1956", *Records of Saudi Arabia 1902–1960* (London, Archive Editions, March 1992), pp. 290–1. The Syrian president also attended this meeting.

أيزنهاور بقوة الهجوم الثلاثي على مصر من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وقدّمت قراراً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة (بدلاً من مجلس الأمن، كي تتجنّب الفيتو من بريطانيا وفرنسا) يطلب من المعتدين وقف العمليات العدائية فوراً وانسحاب إسرائيل خلف خطوط الهدنة[1]. ومع سريان وقف إطلاق النار حيّا العالم العربي عبد الناصر كمقاوم بطولي لعدوان القوى الكبرى.

في ٣ كانون الأول/ ديسمبر استجابت بريطانيا وفرنسا أخيراً لضغوط الولايات المتحدة ووافقتا على الانسحاب غير المشروط من مصر، لكن إسرائيل رفضت إخلاء شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة، ولم تبدأ سحبَ قواتها إلا في أواخر شباط/ فبراير ١٩٥٧، وأنهت انسحابها في ١١ آذار/ مارس[2].

خلق التقلّص في قوة بريطانيا ونفوذها فراغاً سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً في العالم العربي. وبما أن الولايات المتحدة كسبت حظوة بمعارضتها العدوان في حرب السويس، كان أيزنهاور واثقاً بأنه ما أن يُحَلّ النزاع على قناة السويس وتغادر القوات الأجنبية مصر سيكون بالإمكان إقناع الدول العربية بإبقاء السوفييت بعيداً. وبالنسبة إلى عبد الناصر جرى الاعتراف ببساطة بأن الولايات المتحدة ساعدت في إحباط محاولة لتدمير النظام المصري. وعلى أي حال، لم يكن عرفان العرب بالجميل كافياً لضمان تأييد طويل الأمد للسياسة الأميركية في المنطقة.

وتحت قيادة عبد الناصر اتّخذت القومية من تصفية الهيمنة الغربية اقتصادياً وسياسياً – أو على الأقل إنهائها تدريجاً – نقطة انطلاق لها، كما شكّكت في شرعية الأنظمة الأخرى التي لا تتبع سياسات مماثلة. في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر تورّط الملحقون العسكريون المصريون في أعمال تخريبية عنيفة في بلدان عربية أخرى، وصعّد راديو القاهرة الحرب الإعلامية على منافسي عبد الناصر من الأنظمة العربية المحافظة، وجذب عبد الناصر الجماهير العربية، وبدا أن كل القيود على أي مبادرات جديدة قد يختارها قابلة للانهيار. في مواجهة هذا الوضع حاول سعود إعادة إحياء العلاقة مع الولايات المتحدة كضمان أمني ضد عبد الناصر، كما حاول تعزيز علاقة السعودية مع الهاشميين.

1 Keith Kyle, *Suez* (New York, St. Martin's Press, 1991), p. 386.

2 Yaqub, *Containing Arab Nationalism*, p. 111.

وفي الوقت ذاته نفد صبر المسؤولين الأميركيين حيال عبد الناصر، ونادى مخططو السياسة الخارجية بمحاولة عزل القائد المصري وإضعافه.

عندما كُشف النقاب عن مبدأ أيزنهاور، في مطلع كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، تجنّبت مصر أن ترفضه فوراً لأن ذلك قد يمنع المعونة الأميركية مستقبلاً ما يضعها قيد الاعتماد التام على السوفييت. وعلى الرغم من أن سعود بقي متحفّظاً حيال هذا المبدأ إلا أنه كان متجاذباً بين اتّجاهين: فمن ناحية أكّدت حرب السويس أحد أسوأ هواجسه حيال عبد الناصر، وكذلك أجبرته الروابط العسكرية والاقتصادية بين السعودية والولايات المتحدة وموقفهما من الشيوعية على النظر بإيجابية إلى مبدأ أيزنهاور، ومن ناحية ثانية بدا من الواضح أن تأييد هذا المبدأ مُكلف سياسياً. ولم يحتمل سعود أن يُنظر إليه كمعارض لعبد الناصر؛ إذ يُظهر مبدأ أيزنهاور انهماك الولايات المتحدة بالاتحاد السوفييتي، وكذلك استمرار قلقها من أهداف عبد الناصر والمتعاطفين معه.

بذا باتت السياسة الأميركية مركّزة على الحدّ من نفوذ عبد الناصر، ولم تُقدّر الولايات المتحدة إلى أي مدى يعلو خوف العرب من إسرائيل ورغبتهم في استقلال حقيقي على أي تهديد سوفييتي بعيد[1].

في مؤتمر القاهرة، الذي عُقد بين ٢٦ كانون الثاني/ يناير و٦ شباط/ فبراير، وحضرته السعودية، أشار عبد الناصر إلى الضغوط الاقتصادية التي تمارسها القوى الغربية، ومن ضمنها الولايات المتحدة، على مصر، وتبنّى البيان الرسمي الذي حمل قرارات القمة مبدأ عدم الانحياز في الحرب الباردة، وانتقد الغرب لفشله في التمييز بين القومية والشيوعية، وزعم أن تقوية مصر علاقاتها مع السوفييت جاءت نتيجة الضغوط الاقتصادية الغربية[2]. في أواخر نيسان/ أبريل رفضت مصر أخيراً مبدأ أيزنهاور.

في صيف ١٩٥٧ أعاد الملك سعود مجدّداً تقويم موقفه من مصر. بدا عبد الناصر راعياً وحيداً للقومية العربية بحيث يستدعيها كلما أراد التقرّب إلى الجموع العربية من فوق رؤوس حكّامها. وزاد ذلك من هواجس سعود حيال عبد الناصر، التي نشأت

1 L. Carl Brown, *International Politics and the Middle East: Old Rules, Dangerious Game* (Princeton, NJ, Princeton University Press, 1984), p. 176.

2 DDEL, AWF, International Series, Box 46, Folder: "Saudi Arabia, King Saud 1957 (I)", US Embassy, Cairo, to State Dept., 28 February 1957.

من ممارسة عبد الناصر العمل دون استشارة، ومن شكوكه في تورّط مصري في تخريب المصانع العسكرية السعودية في الخَرج في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، وأخيراً من حوادث (في ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٥٧) أدت إلى طرد دبلوماسي مصري مشتبه بتورّطه في مؤامرة لاغتيال الملك سعود نفسه.

في صراعه مع الاضطراب الذي أثارته القومية العربية الراديكالية قرّر سعود أخيراً وضع حدّ نهائي للمنافسة المديدة والمرّة غالباً مع الهاشميين، لذا جدّد الجهود المكثّفة للوصول إلى تقارب مع العراق، وضمنها زيارة دولة إلى ذلك البلد في أيار/ مايو ١٩٥٧، وزيارة من فيصل ملك العراق إلى العربية السعودية في بداية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧. سَعَت الولايات المتحدة أيضاً إلى إضعاف الناصرية، وتبنّت سياسة من شقّين تضمّنت التشكيك في عبد الناصر نظراً إلى عدم إقراره بخطر الشيوعية، مع محاولة تشجيع القادة العرب المحافظين وتوحيدهم[1].

أعطى صعود هيبة عبد الناصر مصر القدرة على تهديد دول عربية أخرى. بدايةً فكّرت السعودية في استرضائه بـ"الانضمام إلى عربته"، وعندما فشل الاسترضاء انتقلت السعودية إلى "موازنته" عَبر الانحياز إلى العراق والولايات المتحدة. دفع صعود مصر لاعباً إقليمياً مسيطراً السعودية إلى البحث عن حلفاء إقليميين وغربيين للدفاع عن مصالحها.

في صيف ١٩٥٧ شرعت ميول مُعاكسة في التبلور في العالم العربي. وعلى الرغم من بقاء العلاقات اللبنانية والأردنية مع مصر عدائية فقد تمتّعت السعودية والعراق بمصالحة متواضعة مع المعسكر الراديكالي؛ إذ سمح الخلاف بين السعودية والولايات المتحدة بشأن خليج العقبة بالتقارب بين مصر والسعودية[2]. في ٨ تموز/ يوليو ١٩٥٧ أعلن يوسف ياسين، مستشار سعود، أن السعودية ستتجنب الأحلاف الأجنبية وتتبع سياسة مصر في "الحياد الإيجابي"[3].

1 Yaqub, *Containing Arab Nationalism*, p. 145.

٢ من أجل إقناع إسرائيل بالانسحاب من سيناء تعهّد أيزنهاور أن يدعم حقوق إسرائيل البحرية في خليج العقبة. اعتقد سعود أن هذا التعهّد يوازي مكافأة إسرائيل على عدوانها ضد مصر. وحاجج سعود أيضاً بأن استعمال إسرائيل خليج العقبة يتهدد طريق الحجاج القادمين إلى مكة.

3 Yaqub, *Containing Arab Nationalism*, p. 148.

في أواخر آب/ أغسطس ١٩٥٧ وجّهت الولايات المتحدة ضغوطها إلى سوريا التي كانت تشهد صراعات حزبية متصاعدة.

استُبدل قائد الأركان السوري المعتدل في ١٥ آب/ أغسطس بضابط يؤيّد السوفييت علَناً، وتوقّع روبرت سترونغ، القائم بالأعمال الأميركي، أن "تبذل سوريا جهداً تخريبياً (كي) تطيح بالملك سعود وتقيم نظاماً يشبه الموجود في سوريا"[1]. تمثّل ردّ الفعل الأول لمصر في محاولة استعمال نفوذها لدعم استقرار الوضع. اعتقد عبد الناصر أن سوريا قد ذهبت بعيداً في مغازلة السوفييت، لكن الأزمة تطوّرت وصارت إحدى مواجهات الحرب الباردة ما أجبر مصر على اتخاذ موقف علني. وفي مقابلة مع جريدة **الأهرام** في ٩ أيلول/ سبتمبر أعلن عبد الناصر أنّ "مصر تقف إلى جانب سوريا بصورة غير مشروطة"[2]، وهو موقف أملته جزئياً منافسته مع السعودية. أبعدت مصر نفسها عن جهد السعودية للتوصّل إلى حلّ سلمي للأزمة، وأعلن عبد الناصر أن مفاوضات سوريّة – أميركية مباشرة باتت مطلوبة من أجل نزع فتيل الأزمة[3].

تدهورت العلاقات المصرية – السعودية خلال ١٩٥٧، ونُظر إلى بروز موقع عبد الناصر في العالم العربي خلال أزمة السويس على أنه تهديد لاستقرار العرش السعودي، كما زاد تبادل الاتهامات بالتخريب في تسميم الأجواء. وأكثر من ذلك، فيما حاول سعود التوصّل إلى حلّ أرسل عبد الناصر وحدة من القوات المصرية إلى سوريا دون استشارة سعود.

أطلق تأسيس الجمهورية العربية المتحدة في ١ شباط/ فبراير ١٩٥٨ أزمة مفتوحة بين السعودية وهذه الوحدة الجديدة. أُدينت السعودية بمحاولة التحريض على انقلاب عسكري في سوريا بهدف منع تنفيذ الوحدة، وأخبَر عبد الناصر حشداً من مناصريه في دمشق، في ٥ آذار/ مارس ١٩٥٨، بتورّط السعودية في محاولة لتخريب الوحدة المصرية – السورية. وبحسب وثيقة أميركية، عمل سعود ضد تحذير أميركي

1 United States Department of State Records, Central Files (783.00/8–2357), Strong to State, 19 August 1957.

٢ محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان** (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٨)، ص ٢٦٦–٩.

3 David W. Lesch, *Syria and the United States: Eisenhower's Cold War in the Middle East* (Boulder, CO, Westview Press, 1992), p. 180.

له من الوقوع في فخّ نصبه له المسؤولون السوريون. ولا تنكر الرواية السعودية عن هذا الحادث الاتصال بمدير الاستخبارات السورية عبد الحميد السرّاج، ولا تنفي دفع المال له، لكنها تصرّ على أن المبادرة جاءت من السرّاج قبل إنشاء الجمهورية العربية المتحدة[1].

أبلغ دالاس "مجلس الأمن القومي"، في ٦ آذار/ مارس ١٩٥٨، بالخطّة المُجهَضة في سوريا، وردّ الفعل المتوقع الذي أثارته. وبحسب دالاس "كان عبد الناصر مُنخرطاً كليّاً في معركة حاسمة ضد القادة العرب المؤيدين للغرب"[2].

وفي لقاء مع "مجلس الأمن القومي"، في ١٣ آذار/ مارس، ذكر دالاس أن موقف الغرب بأسره في الشرق الأوسط موشك على التهاوي، وأن عبد الناصر سيطر على خيال الجماهير في المنطقة.

بدت السنوات التي تلت حرب السويس كأنها تمثّل مساراً ثابتاً نحو تكامل أكبر بين الدول العربية. ظهرت القومية العربية مدّاً لا يمكن إيقافه، وتنامت الرغبة في الوحدة. لاحظ دالاس أن الولايات المتحدة لا تستطيع سوى احتواء التهديد الذي تمثله القومية العربية على مصالحها، في انتظار أن تهدأ[3].

بعد توليه السلطة رئيساً للوزراء في ١٩٥٨ عمل فيصل بسرعة على إبعاد السعودية عن بقية المَلَكيّات الموالية للغرب وسعى إلى هدنة إعلامية مع الجمهورية العربية المتحدة. ففي مقابلة خاصة مع السفير الأميركي دونالد أر. هيث، في ١١ آب/ أغسطس، عبّر فيصل عن وجهة نظره القائلة إن الولايات المتحدة أخطأت بطلبها من البلدان العربية أن تضع نفسها في أحد المعسكرين الغربي أو الشرقي، وإن من مصلحة الولايات المتحدة والعرب أن يصبح الشرق الأوسط محايداً فعلياً، وأعلن صراحةً أن السعودية نفسها محايدة، مشيراً إلى أن السعوديين هم "عرب بين العرب"[4]. ثم سلّمه السفير تصريحاً من

1 Sarah Yizraeli, *The Remaking of Saudi Arabia: The Struggle Between King Saud and Crown Prince Faysal, 1953–1962* (Tel Aviv, Moshe Dayan Center, 1998), pp. 68–9.

2 DDEL, AWF, NSC Series, Box 9, "Memorandum of Discussion at the 357th Meeting of the National Security Council", 6 March 1958.

3 Malik Mufti, *Sovereign Creations: Pan-Arabism and Political Order in Syria and Iraq* (Itchaca, NY, Cornell University Press, 1996), pp. 180–93.

4 United States Department of State Records, Central Files (786A.11/8-1258), US Embassy, Jeddah, to State Dept., 12 August 1958.

دالاس يعترف فيه برغبة الشعوب العربية وحقّها في التقارب بعضها مع بعض، تماشياً مع إرادة شعوب هذه الدول المعبّر عنها بحرية.

خلال الاجتماع سأل السفير فيصل عن رأيه في عبد الناصر، وعن مدى خشيته من خططه تجاه السعودية. أجاب فيصل أن عبد الناصر رجل طموح وعميق الذكاء وله سيطرة لا شك فيها على الجماهير العربية، وضمنها بعض شرائح الشعب السعودي. وأضاف فيصل أنه ليس خائفاً من أن يحرّك عبد الناصر ثورة في السعودية لأن السعوديين لا يريدون أن تحكمهم مصر ولا عبد الناصر، بغضّ النظر عن شعبية القائد المصري. من ناحية أخرى، شرح فيصل أنه إذا فشلت الحكومة السعودية الحاضرة "في تلبية حاجات الشعب، يستطيع عبد الناصر أو شخص آخر بسهولة إثارة ثورة ناجحة هنا"[1]. واعتقد فيصل أن على الولايات المتحدة، وفي استطاعتها، أن تطوّر علاقات صداقة مع عبد الناصر بإعطائه بعض الدعم.

في ختام زيارة فيصل إلى القاهرة في ١٥ آب/ أغسطس صدر بيان سعودي – مصري مشترك ينصّ على أن سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابي هما من أسس القومية العربية، وأعلنت الدولتان أنهما لا توافقان على وجود قوات أجنبية على تراب أي دولة عربية، وأدانتا تدخّل الدول الأجنبية في شؤون الدول الأخرى. كان السبب الرئيسي لهذه الزيارة أن قائد ثورة العراق عبد الكريم قاسم قد تحالف مع الشيوعيين العراقيين، كما وأظهر تعاطفاً مع الشيوعيين في الجمهورية العربية المتحدة، مما حدا بعبد الناصر التقارب مع الولايات المتحدة والسعودية معاً. وقد سهّل عودة الدفء إلى العلاقات بين عبد الناصر والسعودية قبولَ فيصل نسبياً بأولوية القائد المصري بين القادة العرب.

المفارقة أن التدخّل العسكري الأميركي في لبنان في تموز/ يوليو ١٩٥٨ ساهم في حدوث انفراجة في العلاقات بين مصر والولايات المتحدة لأن الانسحاب السريع للقوات الأميركية خفّف من هواجس عبد الناصر الملحّة بشأن أمنه.

صارت مصر تتمتع بعلاقات ودية مع السعودية، إضافةً إلى تلقّيها الدعم من القوتين العظميين.

في تشرين الثاني/ نوفمبر اعتبرت ورقة أميركية عن الشرق الأوسط أنّ تأقلُم الولايات

1 United State Department of State Records, Central Files (786A.11/8-1258), US Ambassador, Jeddah, to Sec. of State, 12 August 1958.

المتحدة مع السياسات الثورية العربية قد يعني تخلّيها عن حلفائها المحافظين، مثل السعودية والأردن، وتنازلها عما يحوزه الغرب من نفط وقواعد عسكرية في الشرق الأوسط، والإقرار بطموحات عبد الناصر الإقليمية. ودعمت الورقة التعاون مع عبد الناصر بصفته رئيساً للجمهورية العربية المتحدة، لا قائداً أول للعرب؛ كما نصّت على ضرورة أن تُقيم الولايات المتحدة علاقات عمل مع القومية العربية، وأن تسعى إلى احتواء اندفاعتها.

في الأول من كانون الأول/ ديسمبر، وبعد اتصال من المصريين، شجّع رايموند هاير، السفيرُ الأميركي في مصر، وزارةَ الخارجية الأميركية على الموافقة على بيع قمح للجمهورية العربية المتحدة تحت البند "بي آل ٤٨٠" من قانون مُساعدة تنمية التجارة الزراعية (لاحقاً سمّاها الرئيس جون كينيدي "بي آل ٤٨٠" "الطعام مقابل السلام").

قبلت وزارة الخارجية توصية هاير. وفي ردّ على ذلك اعتقل عبد الناصر بعض الشيوعيين الانشقاقيين وسعى، في الوقت نفسه، إلى تحسين علاقاته مع الدول العربية المُحافظة. و لم يدرك المسؤولون الأميركيون أهمية العداء بين عبد الناصر وقاسم إلا بعد عودة ويليام راونتري، مساعد وزير الخارجية، من جولة في الشرق الأوسط في كانون الأول/ ديسمبر، واستنتاجه أن العداوة التي يكنّها عبد الناصر لقاسم تمثّل تطوّراً إيجابياً بالنسبة إلى مسعى الولايات المتحدة إلى ترويض القومية العربية واحتواء الشيوعية.

في أواخر كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩ ظهر خلاف بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفييتي، واشتدّ الخصام في آذار/ مارس عندما حاول ضبّاط عراقيون ناصريون الاستيلاء على ثكنة عسكرية في الموصل في ثورة حطّمتها وحدات من قوات شبه عسكرية مؤيّدة للحكومة[1]. وأعلن عبد الناصر علناً أن العراق قد وقع في قبضة "دكتاتورية حمراء"، وردّ الرئيس السوفييتي نيكيتا خروتشوف أنّ عبد الناصر قد أصبح منغمساً في "لغة الإمبرياليين"[2]. رحّبت الولايات المتحدة بالعداوة المتنامية بين عبد الناصر والاتحاد السوفييتي؛ ففي برقية أرسلها السفير هاير إلى وزارة الخارجية،

1 Hanna Batatu, *The Old Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Baathists, and Free Officers* (Princeton, NJ, Princeton University Press, 1978), pp. 866–89.

٢ المرجع السابق، ص. ٨٦٣.

في ١ نيسان/ أبريل، أوصى هاير أنْ "يجب أن يُدرَك أنّ عبد الناصر قد وجّه ضربات إلى الشيوعيين والسوفييت في الآونة الأخيرة"، وأوصى بمكافأة عبد الناصر[1]. بناءً على ذلك سمحت وزارة الخارجية بشحنات قمح إلى مصر بموجب البند "بي آل ٤٨٠"، وفي أواخر الشهر عينه وافقت على اقتراح لـ"البنك الدولي للتنمية وإعادة الإعمار" بتقديم قرض بمئة مليون دولار إلى الجمهورية العربية المتحدة.

وبعد فوزه في انتخابات ١٩٦٠ اعتزم الرئيس جون إف. كينيدي ومستشاروه تحسين علاقات الولايات المتحدة مع مصر، وراقتهم فكرة العثور على طريقة لجذب عبد الناصر بعيداً عن الاتحاد السوفييتي حتى لو لم يكن ممكناً إغراؤه بالمضي بعيداً والانضمام إلى المعسكر الغربي. مثّل الانفتاح على عبد الناصر قطعاً حادّاً مع السياسات السابقة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وعندما تولى كينيدي منصب الرئاسة كان الملوك العرب يشعرون بتهديد الناصرية ويشكّون في أن القومية العربية التي تقودها القاهرة هي ذريعة للإطاحة بعروشهم.

مدّ كينيدي يده إلى عبد الناصر في محاولة لإحراز مكسب في الحرب الباردة. لكن في ١٩٦١ كان العرب غارقين في "حرب باردة" في ما بينهم؛ إذ تكاتفت القوى المحافظة في مواجهة قوى الثورة، وصار هذا الشرخ الأساسي محرّكاً أساسياً في العلاقات العربية - العربية.

هجمات عبد الناصر المتكرّرة على "الرجعيين العرب" شجّعت الآخرين على التحالف في مواجهة مصر على الرغم من التنافس تقليدياً بين سلالاتهم الحاكمة. جاءت هذه التحالفات نتيجة أفعال عبد الناصر أكثر مما نجمت عن القوة المستقلة للتضامن بين الملوك، إذ أرست الملكيّات العربية شرعيتها على القيَم والولاءات التقليدية، وعزّزت الأُسس الأيديولوجيّة المُضمَرة في صفوف تحالف الملكيّات من سيادة كل عاهل على حدَة. أدّى تبادل الاتهامات بين العرب إلى اختفاء الوحدة من جدول أعمالهم، وباتت الدول العربية تعمل بحسب مبادئ السيادة، وقبلت الوضع القائم إقليمياً.

أتاحت قدرة عبد الناصر على حشد دعم عابر لحدود الدول العربية تأكيد هيمنة مصر على المنطقة. استحثّ ذلك الأمر ظهور قوةٍ موازنة ومضادة للهيمنة، ما أضرّ بالتضامن

1 FRUS, 1958–60, Vol. 12, US Embassy, Cairo, to State Dept., 1 April 1959, p. 522.

العربي الشامل، وأعاق نشوءُ الأحلاف والتوازن في القوى الطموحاتِ المصرية، كما حافظ على تماسك منظومة الدول في المنطقة.

وتحت قيادة ماك جورج باندي بشّر أعضاء "مجلس الأمن القومي" بفضائل تنمية العالم الثالث، واستنبطوا مجموعة من الخطوات الدبلوماسية السريعة ووضعوها في يد الإدارة الجديدة. وتضمّنت مقترحاتهم الأساسية سؤالاً عن إعادة تقويم العلاقات بين الولايات المتحدة وعبد الناصر[1].

وإذ انتقدت أيزنهاور على عمله بردّ الفعل سعت الإدارة الجديدة إلى الإمساك بزمام المبادرة في الشرق الأوسط. ففي ١١ أيار/ مايو ١٩٦١ بعث كينيدي برسائل إلى ٦ من كبار الرؤساء العرب: عبد الناصر، الرئيس اللبناني فؤاد شهاب، الملك سعود، ملك الأردن حسين، رئيس وزراء العراق قاسم، والإمام أحمد في اليمن. أملت وزارة الخارجية أن تُطَمئن هذه الرسائل القادة العرب إلى حياد الإدارة الجديدة في الشؤون العربية – الإسرائيلية.

(جدير بالملاحظة أنّ الملك سعود كان قد استعاد السيطرة على سياسة السعودية الخارجية من فيصل في ذلك الوقت).

أشار الردّ المرّ للملك سعود، في ٢٥ حزيران/ يونيو، إلى أنّ السعودية كانت متوجسة من هذه الإدارة حتى قبل أن تمدّ يدها إلى عبد الناصر، وانتقد الملك بقوّة دعم الولايات المتحدة لإسرائيل وموقف الولايات المتحدة من النزاع العربي – الإسرائيلي، خصوصاً موقفها خلال نقاش جرى أخيراً في الأمم المتحدة بشأن قضيّة اللاجئين الفلسطينيين، وأصرّ على أنّ الأسس الوحيدة لمقاربة المسألة الفلسطينية تقوم على أنّ العرب هم المُلاّك الشرعيّون لفلسطين، وأنّ لهم الحقّ في العيش هناك. بالنسبة إلى الملك كانت إسرائيل مُغتَصِبة ومُعتَدية وتأسّست بمعونة سياسية من الولايات المتحدة.

في ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٦١ كشفت الإدارة "تقويم الاستخبارات القومية" الجديد، وهو تقرير رسمي وُضِع ليرشد أركانها إلى نقاط التفارق الحاد عن حقبة أيزنهاور[2]. توقّعَ التحليل "أن تستمر القومية المتطرّفة القوة الأكثر ديناميكية في الشؤون

1 John F. Kennedy Library (JFKL) Oral Histories (OH), Robert W. Komer, NSC *Chargé* of Middle Eastern Affairs, 16 July 1964, p. 2.

2 FRUS, 1961-3, Vol. 17, NIE 36-61, 27 June 1961, pp. 164-6.

السياسية العربية، ومن المرجح أن يبقى عبد الناصر القائد الأبرز والرمز في المستقبل المنظور". ورأى "تقييم الاستخبارات القومية" أنّ جاذبية الوحدة العربية لم تعد كعهدها سابقاً. وبحسب كلمات التقييم "من المرجّح أنّ عبد الناصر يدرك الآن العقبات العملية التي يتضمّنها السعي إلى تحقيق مثل هذه الوحدة". شدّد التقييم عينه كذلك على أن الجمهورية العربية المتحدة ستبذل جهوداً قوية لتحقيق تقدّم في النمو الاقتصادي، لكنها لن تتمكن من تحقيق نمو اقتصادي مهم من دون معونة أجنبية أساسية ومستمرة. كما أن روبرت و. كومر، وهو عضو في "مجلس الأمن القومي"، كتب إلى (الاقتصادي الأميركي والت وايتمان) روستو طالباً دعمه للتقييم الجديد موصياً بـ"عدم محاولة المزايدة على السوفييت، وعدم إيهام أنفسنا بأي فكرة تقول إن بإمكاننا جلبه (عبد الناصر) إلى المعسكر الغربي، لكن علينا أن نتعايش معه ويتعايش معنا". وأشار كومر إلى أحد الأشياء الرئيسية التي على الولايات المتحدة إعطاؤه إياها، وهو "المُساعدة في التنمية الاقتصادية. في المقابل علينا أن نُعلم عبد الناصر أننا نتوقّع منه مقابل ذلك ممارسة سياسة أقل عداءً"[1]. اقترح كومر إجراء نَقْلَة كبرى في السياسة تجاه عبد الناصر باستخدام المعونة لإغراء القاهرة بالابتعاد عن موسكو.

قطعت الولايات المتحدة المعونة الخارجية عن مصر في ١٩٥٦ بسبب السويس، لكن الإدارة السابقة (أيزنهاور) أعادت برنامج المعونة على أساس النظر في كل مشروع على حِدَة. واستنتجت إدارة كينيدي حينها أنْ "ليس من الممكن توقّع الحصول على مُساعدة مهمة من عبد الناصر في حلّ المشاكل الدولية الكبرى، بينما من الممكن فعل الكثير لتغيير اتجاه الميزان في العلاقات بين الولايات المتحدة والجمهورية العربية المتحدة"[2]. وشعرت الإدارة أيضاً أنّ المسار الأفضل هو الاستمرار في استكشاف موقف الجمهورية العربية المتحدة من قضايا مهمة، مع رعاية اتصالات شخصية مع عبد الناصر وكبار مستشاريه، والاستمرار في المعونة الاقتصادية المتواضعة. وقد صُمّمت هذه السياسة لأجل ثلاثة أهداف رئيسية:

١ – إظهار تعاطف الولايات المتحدة مع التحديات الضخمة للتصنيع والتكاثر

1 JFKL, NSF, UAR, 7/61-10/61, Memorandum from Komer to Rostow, 30 June 1961.

٢ سجّلات وزارة الخارجية الأميركية، ملفات الأوراق الرئاسية: ٦٧ د ٥٤٨، مصر، تالبوت إلى ماكغهي، ٣٠ أيار/ مايو ١٩٦١.

السكاني، التي تواجهها الجمهورية العربية المتحدة.

٢- إيضاح أن الجمهورية العربية المتحدة ليست في حاجة إلى الاعتماد كلياً على مُساعدة الكتلة الشيوعية.

٣- تطوير موقف الولايات المتحدة بما يتيح لها الاستفادة، في الوقت المناسب، من أخطاء السوفييت ومن التوترات الدورية بين الاتحاد السوفييتي والجمهورية العربية المتحدة[1].

في ١٧ أيار/مايو ١٩٦١ أبرمت الإدارة اتفاقية معونة تحت البند "بي آل ٤٨٠" مع الجمهورية العربية المتحدة تغطّي شحنات إضافية مقدارها ٢٠٠ ألف طن من القمح والطحين، كما تلبّي طلباً من الجمهورية العربية المتحدة، سُلّم للإدارة، بمُساعدة إضافية أخرى في السنة المالية ١٩٦٢. ووافق جورج ماكغهي، وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية، على الاستنتاج الذي توصّل إليه "مكتب شؤون الشرق الأدنى" بشأن تسريع الإيقاع.

وصل إلى السلطة في سوريا نظام مناوئ لعبد الناصر، في أواخر أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، يؤيّده المحافظون ومجموعة من الضبّاط، وابتعد بسرعة عن الجمهورية العربية المتحدة.

حاولت الولايات المتحدة، بوضوح، ألا تزيد من إحراج عبد الناصر، حتى إنها نبّهت أصدقاءها التقليديين في المنطقة إلى ضرورة احتواء حماستهم حيال خيبة عدوهم الكبير. أنحى عبد الناصر باللوم، بشأن الانقلاب، على غيرَة الملوك، وأنهى انهيار الوحدة مع سوريا رهان عبد الناصر الثاني في الهيمنة.

في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر سأل باندي وزارة الخارجية عن التوصية السياسية بشأن مصر وسوريا. في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر كتب كومر الملاحظة التالية: "إنني مقتنع بأن الحوادث الأخيرة تقدّم أفضل فرصة لنا منذ عام ١٩٥٤ لزواج مُرضٍ ومحدود مع الرجل الذي أعتقد أنه ما زال، وسيبقى، السيد الكبير في العالم العربي"[2] لأن القوى الكبرى مستعدة لأن تقف إحداها في موازاة الأخرى بسرعة، وتستطيع الدول حصد

١ المرجع السابق.

2 JFKL, NSF, Meeting and Memoranda Series, Staff Memoranda, Robert W. Komer (11/61-12/61). 3 November 1961.

الكثير من المكافآت عَبر تهديدها بنقل تحالفاتها بين هذه القوى، وفي هذه الحال أدّى غياب تعاون مهم بين القوى الكبرى في الشرق الأوسط دبلوماسياً إلى تعزيز ميل كل قوة كبرى إلى العمل أساساً عَبر الحدّ من المكاسب المحتملة للقوة الأخرى.

في ١ كانون الأول/ ديسمبر أخبر مصطفى كمال، السفير المصري، فيليب تالبوت، مساعد وزير الخارجية لـ"مكتب شؤون الشرق الأدنى"، أنه تلقى أوامر من عبد الناصر نفسه بأن ينقل أنّ الجمهورية العربية المتحدة ستكون سعيدة بالاعتماد على الولايات المتحدة في تنميتها اقتصادياً.

ومع ربط تجديد حزمة المعونة الغذائية بفترة ستة أشهر شعر المصريون أنهم يبقون قيد التجربة إلى أن يحين موعد الموافقة على الشطر التالي من المُساعدة. في ٨ كانون الأول/ ديسمبر اقترح كومر إعطاء مصر حزمة معونة غذائية طويلة الأمد. "ربما أصبح الوقت مواتياً لمبادرة أكثر إيجابية"، كتب كومر، مشدّداً على بقاء قضايا كثيرة عالقة بين الجانبين كي يكون بينهما أي شيء سوى ما وصفه بـ"الزواج المُرضي"، وأوضح منطقه بصدد المبادرة الجديدة معتبراً أنها تعطي عبد الناصر "الانطباع بأننا نفتح فصلاً جديداً باستعمال طعم المعونة الأساسية التي قد نعطيه إياها على أي حال"[1].

لكن بينما دفعت وزارة الخارجية والسفارة المصرية و"مجلس الأمن القومي" في اتجاه نقلة كبرى حيال عبد الناصر بقي كينيدي حذراً. ففي حديث إلى كارل كايسين، وهو عضو في "مجلس الأمن القومي"، لاحظ كينيدي أنه "يبدو كأنّ كثيراً من المُساعدة قد أُعطيت للجمهورية العربية المتحدة"[2]. تعزّزت ملاحظاته عندما حاولت فرنسا وقف مُساعدة "صندوق النقد الدولي" لمصر، وكذلك بعد تعليق للملك سعود، خلال حديث مع كينيدي في واشنطن في ١٣ شباط/ فبراير ١٩٦٢، بأن إجراءات التأميم والمُصادرة أخيراً كشفت عبد الناصر بوصفه "شيوعياً يمثّل خطراً حقيقياً على العالم العربي"[3].

في ٢٧ آذار/ مارس ألّف الجيش السوري حكومة جديدة بدلاً من المحافظين

1 JFKL, NSF, UAR, 11/61-12/61, Memo from Komer to Bundy and its attachment Memorandum for the President "A shift in policy toward Nasser", 8 December 1961.

2 JFKL, NSC, Meetings and Memoranda, Staff Memoranda, Robert W. Kormer, Memorandum from Komer to Kennedy "Aid to the UAR", 15 February 1962.

3 United States Department of State Records, Central Files, (786A. 11/2-1362), Memorandum of conversation between King Saud and President Kennedy, 13 February 1962.

الذين أخرجوا البلد من الجمهورية العربية المتحدة، وفي اليوم التالي أعدّت وكالات الاستخبارات في إدارة كينيدي تقريراً تضمّن "تقييم الاستخبارات القومية" الجديد بشأن آفاق المستقبل أمام عبد الناصر.

حاججت هذه الوثيقة بأنه سيستمر في التكشير بوجه المحافظين العرب لكنه سيُبقي علاقاته مع القوتين العظميين على وتيرة أقل عداءً بسبب اعتماده الشديد على الولايات المتحدة من أجل الطعام وعلى الاتحاد السوفييتي من أجل المُساعدة التنموية والعسكرية[1].

أطلق القائد المصري حملة جديدة ضد القوى المحافظة في العالم العربي، وكان منطق تلك السياسة مباشراً.

حاجج عبد الناصر بأن الوحدة العربية الحقيقية لا يمكن تحقيقها إلا إذا سادت في الدول العربية نُظُمٌ منسجمة سياسياً. إن المحصلة النهائية لهذه السياسة هي، مرّة أخرى، انقسام الشرق الأوسط إلى مجموعتين متمايزتين، مع نتائج محتّمة لهذا الانقسام على العلاقات بين دول المنطقة، وكذلك بينها وبين القوى العظمى[2]. خلقت جهود عبد الناصر أعداءً أكثر من الأصدقاء، وهدّدت شركاء محتملين له، وسرعان ما تحوّلت جهوده لتحقيق الوحدة العربية إلى محاولة للهيمنة.

بسرعة رأى السعوديون في تنامي نفوذ عبد الناصر وتكتيكاته الهجومية مصدراً محتملاً لخطر كبير. ومع تمثيل مصر خطراً داهماً أكثر من أي وقت مضى، وتقديم الولايات المتحدة دعماً متزايداً للسعودية، انتظم تحالف ضد عبد الناصر. ثمة خيط مشترك يسري بانتظام في السياسة الخارجية للولايات المتحدة قوامه عدم السماح للطموحات القومية في العالم الثالث بإحباط رغبات الدولة الغربية المهيمنة. وعلى هذا الأساس نفّذت الإدارة سياسة الاقتراب من مصر خطوة خطوة، فكافأتها بالتعاون اقتصادياً كلما حسّنت الأخيرة سلوكها. وفي الوقت نفسه بذلت السعودية قصارى جهدها لتهدئة أي حماسة من الولايات المتحدة تجاه عبد الناصر. وفي حزيران/ يونيو حذّرت مذكّرة لوزارة الخارجية البيت الأبيض بالقول: "يبدو أنّ السعوديين يشعرون

1 FRUS, 1961–3, Vol. 17, Special National Intelligence Estimate (SNIE) 36.1–62, 28 March 1962, pp. 549–50.

2 Ali Abdel Rahman Rahmy, *The Egyptian Policy in the Arab World: The Intervention in Yemen, 1962–1967: A Case Study* (Washington, DC, University Press of America, 1983), pp. 33–5.

الآن بأنّ مساعدتنا للجمهورية العربية المتحدة تعني انخفاضاً في اهتمام الولايات المتحدة بالسعودية"[1].

صُمّمت سياسة الولايات المتحدة نحو عبد الناصر كي تدفعه إلى الداخل ولزيادة تأثيرها فيه بما يسمح للولايات المتحدة بتشجيع السياسات الأقل تصادماً معها وسياسات أصدقائها. بالتأكيد اعتقدت الإدارة أن حجب المعونة عن الجمهورية العربية المتحدة يتيح تجديد فرص الاتحاد السوفييتي في الاستفادة من الشرق الأوسط، كما يجبر الجمهورية العربية المتحدة على اتّخاذ مواقف أكثر تطرفاً، داخلياً وخارجياً، ما يلحق الضرر بمصالح الولايات المتحدة والدول الأخرى في المنطقة.

حدّدت السعودية موقفها خلال اجتماع في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ بين وزير خارجية الولايات المتحدة دين راسك وبين فيصل الذي صرّح بأن أي عربي لا يرغب في منع أي شعب عربي من تلقي معونة من النوع الذي تتلقاه الجمهورية العربية المتحدة من الولايات المتحدة، لكن بما أن الجمهورية العربية المتحدة قرّرت بوضوح مهاجمة السعودية بهدف وحيد يتمثّل في تدميرها فإن الظروف الراهنة تعني أن هذه المعونة يمكنها أن تضرّ بالمصالح السعودية. كان فيصل يفضّل أن تسير الولايات المتحدة في علاقات طبيعية مع الجمهورية العربية المتحدة، وضمنها المعونة الاقتصادية، لو أمكن استعمال نفوذ الولايات المتحدة لردع الجمهورية العربية المتحدة عن سياستها المتصلبة والهدّامة تجاه الدول العربية الأخرى.

في ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٦٢ كتب عبد الناصر إلى كينيدي الرسالة الأكثر دفئاً في مراسلاتهما كلها. وأخبر عبد الناصر الرئيس أنه عندما يُسأل في المؤتمرات الصحافية، أو من دبلوماسيين أميركيين، عمّا يريده من الولايات المتحدة فإنّه يردّ دوماً: "كل ما نطلبه ونرغب فيه هو التفهّم... بالطبع تستمرّ القوى الخارجية في التسبّب بالتوتّرات"[2]. وفيما مثّلت رسالة عبد الناصر نصاً بسيطاً من الشكر على المعونة المُعطاة له، فإن وزارة الخارجية سُرّت بمضمونها ودفئها غير المسبوق، وأبدى "مجلس الأمن القومي" سروراً مماثلاً: "لقد سجّلنا هدفاً في العلاقات مع الشخص الرئيسي في العالم العربي"، كتب

1 United States Department of State Records, Central Files, (611.86A/6-462), Memorandum from the Dept. of State Executive, William Brubeck, to Bundy, 4 June 1962.

2 JFKL, Nasser Correspondence, NSF, Box 169, UAR, Nasser letter to Kennedy, 21 June 1961.

كومر إلى باندي[1]. لكنّ عبد الناصر أثبت عدم قدرته على الاستفادة الكاملة من انفتاح كينيدي عليه، إذ لم يدفعه انهيار الوحدة مع سوريا إلى التركيز على شؤونه الداخليّة، بل حفزه على مزيد من التطرّف في السياسة الخارجية.

حرب اليمن

أطاح انقلاب عسكري في اليمن بالإمام محمد البدر في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، بعد وفاة والده الإمام أحمد. قاد الانقلاب العقيد عبد الله السلاّل مع مجموعة من الضبّاط كانوا كلّهم من رجال عبد الناصر. لم يحاول عبد الناصر إخفاء رغبته في إحداث التغيير، وبُثّت الدعوة إلى الثورة من إذاعة القاهرة في الشتاء السابق للانقلاب مما أغضب الإمام أحمد إلى حدّ أنه طرد السفير المصري. وبعد أيام من الانقلاب حطّت قوات مصرية شبه عسكرية في اليمن لتكون رأس حربة لحملة عسكرية بقوات متنوّعة. زعم دوغاري أنّ القوات المصرية وصلت عَبر البحر الأحمر قبل انقلاب ٢٤ أيلول/ سبتمبر، ووصلت صنعاءَ بعده مباشرةً[2]. وبالتأكيد فإنّ سرعة التدخّل المصري ومداه يدلاّن بوضوح على معرفة عبد الناصر مسبقاً بالانقلاب وإعداده له.

في مذكّرة وجّهها روجر هيلسمان، في "مكتب الاستخبارات والبحث" في وزارة الخارجية، إلى القائم بأعمال وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٧ أيلول/ سبتمبر، عنوانها "أفق الفوضى في اليمن" يلاحظ هيلسمان أن تورّط الجمهورية العربية المتحدة في اليمن هو موضع اشتباه، وأن الجمهورية العربية المتحدة تدعم النظام الجديد بقوة.

وتوقّعت المذكّرة أيضاً أنه "إذا اتضح بجلاء أن الجمهورية العربية المتحدة تدير شؤون اليمن فستتزايد مقاومة المحافظين الداخليّة للنظام الجديد وستنتظم بريطانيا والسعودية والكتلة (السوفييتية) في معارضة سيطرة الجمهورية العربية المتحدة على اليمن"[3]. ربما

1 JFKL, White House Memoranda, NSF, Komer papers, UAR 1961-62, Komer memo to Bundy, 10 July 1962.

2 Gerald de Gaury, *Faisal: King of Saudi Arabia* (London, The Trinity Press, 1966), p. 110;
فتحي الديب، **عبد الناصر وحركة التحرير اليمنية** (القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٠)، ص ٨٢-٩٠.

3 JFKL, NSF, Countries Series, Yemen, 8/61-9/62.

بدا مُدهشاً توقّع معارضة الكتلة السوفياتية سيطرة الجمهورية العربية المتحدة على اليمن؛ إذ نصّت برقية من وزارة الخارجية في ٢٧ أيلول/ سبتمبر على أن "التقارير تشير بوضوح إلى أنّ الثوريين يعملون مع الجمهورية العربية المتحدة"[1].

مثّلت القومية العربية الأيديولوجيا التي حملها الضبّاط الوطنيون الذين نفّذوا الانقلاب، وأسهم الضبّاط المصريون الذين أُرسِلوا إلى اليمن في تسييس صفوف الضبّاط. كان محمد عبد الواحد، القائم بالأعمال المصري في صنعاء، على اتصال مع السلاّل ومجموعته من الضبّاط؛ وقد أنذرَ الإمام البدر، واقعياً، في ٢٥ أيلول/ سبتمبر، بأنّ السلال و١٥ ضابطاً آخر يخططون لثورة. وبحسب شميدت "سعى عبد الواحد إلى تغطية نفسه وحكومته إذا ما فشل الانقلاب، وإلى تحفيز المخططين على العمل، ووضع السلال والمخططين الآخرين في جهد تآمري موحّد. وأراد عبد الواحد أيضاً أن يمكّن السلال من إقناع الإمام البدر بأن قوات اليمن الصغيرة يجب أن تتمركز حول صنعاء كي تكون جاهزة للتعامل مع أي تحدٍّ"[2].

عندما أعلن الثوّار في صنعاء الجمهورية العربية اليمنية، وهي الجمهورية الأولى في شبه الجزيرة العربية، صرّحوا بأنها تؤمن بإعادة توحيد العرب وبالقومية العربية[3].

في ذلك الوقت كان فيصل في الولايات المتحدة، واستغل زيارته في محاولة تعبئة كينيدي للدفاع عن المملكة. وخلال غداء عمل مع الرئيس في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر حذّر فيصل كينيدي من أنّ الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفييتي يدعمان النظام

1 United States Department of State Records, Central Files (786H. 00/9-6, 2762), Circular telegram from the State Dept. to Certain Posts, 27 September 1962.

2 Dana Adams Schmidt, *Yemen: The Unknown War* (New York, Holt, Rinehart and Winston, 1968), pp. 23-5.
بوصفه قائداً للأركان ومستشاراً موثوقاً به احتل السلاّل دوماً مكانة مميزة في حياة الإمام البدر، كما أن الإمام لم يستطع تصديق أي تُهمة ضد السلاّل، وتقبّل إنكار هذا الأخير لها. وعندما أُدين السلاّل بالتآمر ضد نظام الإمامة، أيام الإمام أحمد، أصرّ البدر على براءته وصدق ولائه. وعندما جوبه السلاّل بالتُهم طمأن الإمام قائلاً: "تعلم مدى ولائي لك"، وتحدث عن المتآمرين الآخرين، واصفاً التُهم ضدهم بأنها ربما افتقرت أيضاً إلى أساس فعلي، واعداً بتفريقهم بهدوء على مواقع نائية كي لا يثيروا المشاكل ثانية. وبعد سنوات برر الإمام فقدانه القدرة على الفعل قائلاً: "لقد قتل والدي رجالاً كُثُراً، لم أُرِد أن أكون مثله. لم أرغب بأن أبدأ عهدي بإراقة الدماء. ظننتُ أنني إن أعطيت هؤلاء القوم ما أرادوه فسيصدقونني".

3 Ahmed Noman and Kassim Al Madhagi, *Yemen and the U.S.: A Study of a Small Power and Super-State Relationship, 1962-1994* (London, Tauris Academic Studies, 1996), pp. 28-9.

الجديد في صنعاء، ومن الحكمة التمهّل في الاعتراف به، ملاحظاً "أنّ السعودية قلقة من أنه ما لم يُعكس الوضع في اليمن فسيقدّم ذلك أرضاً خصبة لتحصُّن الشيوعية وانتشارها، مع ما يرافق ذلك من أعمال هدّامة"[1]. وإذ ربط معونة الولايات المتحدة لمصر بالوضع في اليمن حذّر فيصل من أنها (المعونة) ستُستخدم، في النهاية، لتقويض جيران مصر، خصوصاً السعودية. وبعد الغداء قدّم كينيدي ضمانات مثل تحريك بضع مُدمّرات من أسطول الولايات المتحدة إلى موانئ السعودية علامةً على الصداقة بين البلدين، وتسريع صفقة كانت معلّقة لطائرات مقاتلة من نوع "إف-٥". وأثناء الاستعداد لهذا اللقاء شدّد رشاد فرعون، وهو مساعد خاص لفيصل، على قلق السعودية من الوضع في اليمن، في حديث مع فيليبس تالبوت في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر، ملاحظاً أنّ الانقلاب في اليمن "كان، بوضوح، نتيجة تخطيط ومؤامرات انغمس فيها الشيوعيون والجمهورية العربية المتحدة"[2].

شدّدت مذكّرة سياسية عن الوضع في اليمن، مؤرّخة في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ومُرسَلة من مكتب التقييمات القومية في الـ"سي آي إيه" إلى جون ماككون رئيس الـ"سي آي إيه"، على أنّ إرساء نظام جمهوري مؤيّد لعبد الناصر في اليمن يزيد بطريقة ملموسة الضغوط على السعودية والأردن وعلى وضع بريطانيا في عدن. وأضافت المذكّرة أن ذلك لن يساعد خصوصاً في انتشار النفوذ الشيوعي في المنطقة، كما أنه لا يؤذي بالضرورة مصالح الولايات المتحدة. وكانت وزارة الخارجية مقتنعة بأن النظام اليمني الجديد ممسك بزمام الأمور بصورة مؤكدة، وأن الجمهورية العربية المتحدة ملتزمة الحفاظ عليه.

واجهت السعودية تهديداً ثلاثياً نتيجة الانقلاب والتدخّل المصري:

أولاً- وُضِعت الحكومة السعودية في مواجهة تهديد أمني متواصل بإمكانه أن يشجّع المنشقين في السعودية على اتّباع المثال اليمني.

ثانياً- ظهرت علامات تدلّ على أن الحوادث في اليمن تسبّب مشاكل في القوات

1 JFKL, NSF, Box 443, Komer Papers, Saudi Arabia, Faysal Visit 10/4/62–10/8/62, (Folder 1 of 3), Memorandum of Conversation between Crown Prince Faysal and the President, 5 October 1962.

2 JFKL, NSF, Box 443, Komer Papers, Saudi Arabia, Faysal Visit 10/4/62–10/8/62, (Folder 1 of 3), Memorandum of Conversation between Talbot and Dr. Fir'awn, 3 October 1962.

المسلحة. وعندما انشق طيّارون وتوجهوا بطائراتهم وحمولاتها إلى الجانب المصري تكثّفت ريبة النظام بهم.

وثالثاً- كان ثمة احتمال بأن تطلق مصر غزواً للسعودية[1].

طوّر فيصل استراتيجية من ثلاث نقاط للتعامل مع هذه التهديدات المصرية – اليمنية:

أولاً- سعياً إلى تجنب تدخّل عسكري سعودي بأي ثمن تبنّى استراتيجية دعم الموالين مؤمناً بأن هذا سيخلق وضعاً من عدم الاستقرار في اليمن مما يفضي إلى مفاوضات (إذ ربما أعطى التدخّل السعودي المباشر المصريين ذريعةً لتوسيع الحرب لتصل إلى السعودية نفسها).

ثانياً- قرّر إسقاط كل مظهر لعدم الانحياز، وتحمّل ثمن السعي إلى الحصول على المُساعدة من الولايات المتحدة وبريطانيا. وتضمّن العنصر الثالث خطة لتدعيم الجبهة الداخليّة. ففي ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢ أعلن فيصل خطة إصلاح مؤثّرة من عشر نقاط إضافةً إلى برنامج للتنمية[2].

تعقّد الوضع على الأرض في اليمن في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٢؛ إذ افترضت بريطانيا أن البدر قد مات، وكي تؤمّن محمية عدن أعلنت تأييدها الأمير حسن حميد الدين، رئيس الوفد اليمني إلى الأمم المتحدة، الذي غادر نيويورك ليقود فيالق الموالين. كانت قوات عبد الناصر قد انتشرت قبل ذلك في صنعاء وميناء الحديدة، وكانت قبائل اليمن قد بدأت تختار الطرف الذي تريد الانحياز إليه. وفي مواجهة الوجود المصري في اليمن بدأت الحكومة السعودية حشد القوات على الحدود اليمنية – السعودية.

أرسلت الحكومة الأردنية مستشارين تقنيين لمُساعدة الأمير حسن. وضعت هذه الأمور التقارب بين الولايات المتحدة والجمهورية العربية المتحدة على محكّ الخطر. وفيما اتجهت اليمن صوب حرب أهلية، أرادت وزارة الخارجية أخيراً أن تنفّذ اتفاقية معونة لمصر تعتمد على نص موسّع للبند "بي آل ٤٨٠"، ووُقّعت حزمة المعونة الجديدة في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر محاطة بالحد الأدنى من العلنيّة.

في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر سلّم محمد حسنين هيكل، رئيس تحرير صحيفة

1 Safran, *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security*, p. 94.

٢ المرجع السابق، ص. ٩٥-٧.

الأهرام وصديق عبد الناصر المؤتمن والأكثر قرباً منه، رسالة من عبد الناصر إلى السفير الأميركي جون أس. بادو تشرح تدخّل عبد الناصر. وأصرّ هيكل على أن الجمهورية العربية المتحدة تملك أدلة إيجابية على تدخّل سعودي في اليمن، وأتبع زعمه هذا بنقاط متنوّعة تمثّل رسالة مباشرة من القائد المصري: عبد الناصر لا ينوي إحراج الولايات المتحدة عَبر سياسة الجمهورية العربية المتحدة في اليمن؛ تصرّ الجمهورية العربية المتحدة على عدم التدخّل العسكري الخارجي؛ وكذلك لن تسمح الجمهورية العربية المتحدة بهزيمة النظام الجديد؛ وهي تأمل أن يأتي اعتراف الولايات المتحدة بهذا النظام قريباً.

واعتبر هيكل أيضاً أن التململ في السعودية نضج إلى حدّ موأتٍ لاندلاع ثورة فيها، وأبدى توجّسه أيضاً من أن إسقاط النظام الملكي في السعودية لن ينجم عنه سوى فترة متطاولة من الفوضى، مما لا يتناسب مع مصالح الولايات المتحدة والجمهورية العربية المتحدة. وفي اليوم التالي التقى بادو أنور السادات، رئيس المجلس الوطني في الجمهورية العربية المتحدة. وأكّد السادات أن هذه الرسالة جاءت من عبد الناصر، وأن اعتراف الولايات المتحدة (بالنظام الجمهوري في اليمن) هو عنصر أساسي في استقرار الوضع.

كان اليمن يسير بسرعة نحو وضع من عدم الفوز بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن كينيدي وجد النظام التقدمي الجديد أكثر جاذبيةً من سابقه إلا أنه شارك السعوديين مخاوفهم من عدم الاستقرار في بلدهم، وكذلك شارك البريطانيين هواجسَهم بخصوص عدن. وبذا تبلور سعي محبط ومديد إلى إيجاد مَخرج من الفوضى في اليمن. تلقى بادو توجيهاً باستعمال هيكل كقناة خلفية، والتأكيد على أنّ الحكومة الأميركية توافق على مقاربته للوضع في اليمن لأنه يمنح فرصة للتوصّل إلى توافق يتضمن إسباغ الشرعية على نظامٍ جديد في اليمن صديقٍ لمصر والغرب، وفي الوقت ذاته تُحفَظ مصالح الولايات المتّحدة وبريطانيا والسعودية والأردن عَبر ممارسة مصر ضغوطها على النظام اليمني، ومنحه حوافز أيضاً، بغية إقناعه بالابتعاد عن النشاط سياسياً في عدن. وعلى الرغم من تبنّي مصر نظام "الاشتراكية العربية" ورغبتها في تدمير "الرجعيين"، وجب عليها الاختيار بين المنافع الضخمة المتأتية

من "التعاون" مع الغرب وبين الدخول في مواجهة مباشرة مع المصالح الأميركية - البريطانية الحيوية في السَعودية وعدن[١].

وضمن خطتها لإعادة الاستقرار إلى اليمن حافظت الولايات المتحدة على موقفها القائل بالاعتراف بالنظام الجديد في اليمن مقابل وعد من الجمهورية العربية المتحدة بعدم تهديد السعودية وعدن. لكنّ المسألة الأساسية بقيت تدور حول إمكان اعترافها بالنظام اليمني الجديد. في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٢ أشار "مكتب شؤون شبه الجزيرة العربية" في وزارة الخارجية الأميركية إلى وجود "عناصر أساسية" تتعارض مع التوجّه السابق؛ إذ لم يرَ هذا المكتب فائدة من السماح للجمهورية العربية المتحدة، التي كشفت تقارير استخبارية حديثة ضلوعها في التخطيط للثورة في اليمن، بخوض مغامرات مماثلة في شبه الجزيرة العربية. كذلك لاحظ أنّ أمراً كهذا سيُنظَر إليه كتنازل لعبد الناصر وإشارة إلى انخفاض اهتمام أميركا "بمصالح أصدقائها في المنطقة"[٢].

في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر أرسل كومر مذكّرة إلى كينيدي يعرض فيها الأسباب التي حالت دون الاعتراف بالنظام اليمني الجديد حتى الآن، وهي:

١- أن النظام اليمني أقوى من أنصار الملكيّة، لكنه لا يملك زمام السيطرة التامة على الوضع.

٢- من أجل التوصّل إلى تسوية مع عبد الناصر تحتاج أميركا إلى الاحتفاظ بورقة الاعتراف أداةً للضغط عليه.

٣- معارضة بريطانيا والسعودية والأردن (الاعتراف بالنظام الجديد في اليمن).

٤- لم تعترف بالنظام اليمني الجديد سوى ٢٠ دولة.

1 United States Department of State Records, Central Files (786H. 00/10-1062), State Dept. to US Embassy, Cairo, 13 October 1962.

2 Ibid., (786H. 02/10-1762), Paper by the Office in Charge of Arabian Peninsula Affairs, State Department's division of NEA, Talcott Seelye, 17 October 1962.
حملت الورقة التي وضعها المكتب عنواناً هو "موقف الولايات المتحدة من الاعتراف بالجمهورية العربية اليمنية"، وعبّرت عن الأمل بأن تصبح أميركا في موقف يتيح لها الاعتراف بالنظام الجديد، في الحالة (أ) بُذلت مساع للحدّ من تدخّل ناصر في اليمن، مع إقلاعه عن زعزعة النظامين في السعودية والأردن؛ وفي الحالة (ب) جرت تحركات تحفظ ماء الوجة للسعودية والأردن، بما يمكّنهما من سحب تأييدهما للقوات الموالية لهما بطريقة مشرّفة؛ وفي الحالة (ج) طمأنة السعودية والأردن بما يكفي بشأن "عزمنا على مساندتهما في احتواء نفوذ عبد الناصر في شبه الجزيرة العربية".

٥- لا يتوافق هذا الاعتراف مع "موقفنا بالوقوف في وضعية عدم التدخّل في هذه المرحلة".

وخلص كومر إلى القول: "لا نتعرض لضغط كبير لحد الآن. بدلاً من ذلك فإن صبرنا هو وسيلة للدفع بمصر واليمن إلى تقديم ضمانات إلى السعودية وبريطانيا والأردن"[1].

بعد ذلك بعث كينيدي برسالة إلى فيصل في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢ يتعهّد فيها بتقديم دعم أميركي كامل "للحفاظ على سلامة السعودية"، ويوضح أيضاً "أن الولايات المتحدة لها مصالح عميقة ومُلزِمة في استقرار السعودية وتقدّمها"[2]. وهدفت الرسالة إلى طمأنة الملك فيصل إلى الدعم الأميركي وتشجيعه على متابعة خطته في التحديث والإصلاح، وكذلك لإرسال إشارة غير مُستفزّة إلى القاهرة بشأن التزام الولايات المتحدة بالسعودية[3]. وخُطّط لهذه الضمانات أن تحمي مصالح أميركا في السعودية، لكن كان هناك ميل ثابت لدى الحكومة السعودية إلى المبالغة في مدى التزام الولايات المتحدة.

وبحسب وثيقة أميركية تتحدث بوضوح عن موقف الولايات المتحدة، فإن "تصريحاتنا صيغت بصورة غامضة... وضماناتنا للسعوديين لم تُعرَض أبداً للنقاش في الكونغرس"[4].

في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر أصدرت الحكومة السعودية بياناً يعبّر عن قلقها بشأن تدخّل الجمهورية العربية المتحدة في الشؤون الداخليّة لليمن، ويشير إلى أنّ عدداً من المواقع السعودية قد تعرّض للقصف جواً في اليوم السابق بواسطة طائرات أمدّت مصرُ المتمردين بها. وفي مساء ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر وصف عمر السقّاف، وزير الخارجية السعودي، هذه الهجمات بأنّها "أعمال همجية ضد المملكة العربية السعودية" مُعلناً أن بلاده تُحمّل الجمهورية العربية المتحدة المسؤولية عن هذه الأعمال العدوانية، وأنها تحتفظ

1 JFKL, NSF. Meeting and Memoranda Series, Staff Memoranda, Komer papers, Komer memo to Kennedy, 18 October 1962.

2 United States Department of State Records, Central Files (786A. 11/10-2562), State Dept. to US Embassy, Jeddah, 2 November 1962.

3 Ibid., (786A. 11/11-162), Memorandum from William Brubeck, State Dept., Executive Sec. to Bundy, 1 November 1962.

4 Lindon Johnson Library (LJL), National Security File (NSF), Country Files, Saudi Arabia, Faisal Visit Briefing Book 6/21-27/66, Background Paper Prepared in the Dep. of State, 7 June 1966.

بالحقّ في الردّ عليها. وطلب السقّاف أيضاً من باركر ت. هارت، السفير الأميركي في السعودية، توضيحاً عن موقف بلاده من هذا العدوان. في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر استدعى وزيرُ الدفاع الأمير سلطان بن عبد العزيز الكولونيل و. و. ويلسون، قائد الفرقة الجوية الثانية في الظهران ورئيس بعثة التدريب العسكري الأميركية، لإبلاغه بأن الحكومة السعودية موشكة على طلب مُساعدة الولايات المتحدة في إنشاء نظام فعّال للدفاع الجوي للحفاظ على أمنها داخلياً.

عاود الأمير سلطان استدعاء ويلسون في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر طالباً منه نقل رغبة السعودية في أن تُظهِر الولايات المتحدة قوّتها في المملكة العربية السعودية؛ إذ لم ترغب الحكومة السعودية بأن تشارك قوات أميركية في الدفاع عن السعودية، لكن ظهور القوات الجوية والبحرية الأميركية سيعطي الشعب السعودي وغيره دليلاً مقنعاً على عمق اهتمام الولايات المتحدة بالسعودية ودعمها لها. في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر طارت أسراب من الطائرات الأميركية فوق المدن السعودية الرئيسية لإظهار هذا الدعم. وأصبح واضحاً للحكومة السعودية أنّ هذا الدعم لا يمتد إلى المناطق السعودية القريبة من الحدود مع اليمن، حيث استمرت الغارات الجوية المصرية دون عقاب. واقعياً، صار جلياً أن حماية الولايات المتحدة تقتصر على المنشآت النفطية.

في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر بعث كينيدي برسالة إلى اللاعبين الإقليميين الرئيسيين - النظام اليمني الجديد، الأردنيين، المصريين والسعوديين - موضحاً خطته للسلام التي تقترح ما يلي:

١- إنهاء الدعم الخارجي لأنصار الملكية (في اليمن).

٢- انسحاب قوات الجمهورية العربية المتحدة على مراحل من اليمن.

٣- انسحاب القوات السعودية - الأردنية من المناطق الحدودية.

٤- إصدار بيان علني من الجمهورية العربية اليمنية يعيد تأكيد نيتها احترام الالتزامات الدولية والسعي إلى تطبيع علاقاتها مع الدول المجاورة.

٥- اعتراف الولايات المتحدة بالجمهورية العربية اليمنية مقابل الشروط الواردة أعلاه[1].

وفي اجتماع مع السفير هارت في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر أبدى فيصل دهشته من

1 United States Department of State Records, Central Files (786H. 00/11-1062), State Dept. to US Embassy, Jeddah, 10 November 1962.

تقديم الولايات المتحدة اقتراحاً يتضمن برنامجاً أحادي الجانب يؤدي عملياً إلى تصفية أنصار الملكية، وأورد لهارت الملاحظة التالية: "هذا ما يريده عبد الناصر فعلياً". وجزم فيصل أن حكومته لن توافق أبداً على اعتراف الولايات المتحدة بالثوريين (في اليمن) ما لم يحدث انسحاب واضح وشامل من اليمن للقوى الخارجية جميعها. وكذلك اعترض بمرارة على اعتراف الولايات المتحدة المُسبق بالانسحاب الكلي للقوات المصرية قائلاً: "أرجو منكم ألا تثقوا بعبد الناصر وألا تعطوا اعترافكم قبل أن يسحبوا قواتهم كلها"[1].

وعلى الرغم من الاحتجاج السعودي لم تُبدّل الولايات المتحدة سياستها. واستند منطق استراتيجيتها في اليمن إلى شكوك في قدرة أنصار الملكيّة على هزيمة المراكز الرئيسية للجمهوريين، وإلى أن النظام الجمهوري والقوات المصرية المتورّطة معه بشدّة على استعداد لطلب العون من السوفييت إذا تطلّب الأمر ذلك. وكذلك لوحظ تأثّر استقرار السعودية والأردن. ويعطي الحصول على التزامات علنية من الجمهورية العربية المتحدة والنظام الجمهوري في اليمن قوة للولايات المتحدة حيال هذين الطرفين، بالترافق مع تحقيق مقدار من الاستقرار يكون مقدمة للانسحاب الشامل للقوات المصرية. وبذا يؤمَّن الاستقرار في السعودية وتُخفَّض الضغوط الجديّة على القاعدة البريطانية في عدن، وفي الوقت نفسه يصار إلى تطبيع الوضع في اليمن، ما يعزز الاستقرار إقليمياً. إضافةً إلى ذلك تزيد الولايات المتحدة دعمها للسعودية كي تُجنِّب المملكةَ أي تأثيرات مُضرّة.

شهدت الأسابيع التالية مُداولات بشأن مضمون البيانات التي سيصدرها السلاّل وعبد الناصر. وفي ١٨ كانون الأول/ ديسمبر أصدر اليمن بياناً رسمياً، وتلته الجمهورية العربية المتحدة في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر، وهو اليوم الذي أعلنت فيه وزارة الخارجية الأميركية اعترافها بالجمهورية الجديدة في اليمن.

وبحسب السفير الأميركي بادو اتُّخذ قرار الاعتراف بالجمهورية اليمنية، على الرغم من المعارضة السعودية الشديدة، نظراً إلى توقُّع انتصار سريع للجمهوريين، والخشية من أن التباطؤ في الاعتراف بهم قد يعطي السوفييت حليفاً إقليمياً آخر[2].

1 Ibid., Central Files, (786H. 00-2062), Telegram from US Embassy, Jeddah, to State Dept., 19 November 1962.

2 John S. Badeau, *The American Approach to the Arab World* (New York, Harper & Row, 1968), pp. 132-48.

بالنسبة إلى فيصل عبّر اعتراف واشنطن بالنظام الجديد في اليمن عن ميل مقلق في اتجاه عبد الناصر وقبولٍ بنتيجة حاول فيصل جاهداً تجنّبها، وثابر على معارضة الاعتراف بالنظام الجديد في اليمن، وطالب باستطلاع مُشرَفٍ عليه لرأي شعب اليمن بعد انتهاء كل التدخّلات الأجنبية.

وعند نهاية عام ١٩٦٢ هاجمت طائرة مقاتلة مصرية ما يُفترض أنه مركز إمداد للملكيين في نجران، قرب الجانب السعودي من الحدود المشتركة مع اليمن، وتذرّع عبد الناصر بأن نجران استُخدمت مخزناً لتكديس الأسلحة للملكيين، وأُعطي السفير بادو تعليمات من إدارة كينيدي لتسجيل أقوى الاحتجاجات الأميركية حتى ذلك الوقت، عَبر القول مباشرةً للسلطة الأعلى في الجمهورية العربية المتحدة إن الولايات المتحدة "سبق لها أن أوضحت مراراً وتكراراً الأهمية التي تُعلّقها على سلامة أراضي السعودية، وإن أميركا تعتبر الاعتداء على هذه السلامة إضراراً مباشراً بمصالحها"[1]. وعلى الرغم من اعتراضات وزارة الخارجية الأميركية شرع "مجلس الأمن القومي" في الترويج لفكرة اتّباع خط أكثر تشدّداً مع عبد الناصر؛ إذ قال كومر لباندي، في ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣: "أرغب في أن نهدّده (عبد الناصر) قليلاً... لكن وزارة الخارجية تخشى أننا قد نريد خنقه"[2].

عند هذه النقطة طالب فيصل الحكومة الأميركية باتّباع ٤ مسارات من العمل:

١- أن تُصدر إعلاناً علنياً بدعم الحكومة السعودية.

٢- أن ترسل طائرات سلاح الجو الأميركي إلى المملكة العربية السعودية.

٣- أن تُمدّ الحكومة السعودية بالمعدّات العسكرية الضرورية.

٤- أن تفكّر في نقل المسألة (في اليمن) إلى مجلس الأمن الدولي[3].

أكّدت الولايات المتحدة تصميمها على فعل كل شيء لمنع انتشار الصراع، وحثّت فيصل على عدم الانجرار إلى أي فعل قد يوسّع دائرة الأعمال العدائية. وفي ما يتصل بمطالب فيصل الأربعة تقدّمت أميركا بأربعة مقترحات جاءت على النحو التالي:

1 United States Department of State Records, State Dept., US Embassy, Cairo, 31 December 1962.

2 JFKL, NSF, Box 169, UAR, Memorandum from Komer to Bundy, 2 January 1963.

3 United States Department of State Records, Central Files, (686A.86B/12-3162), Memorandum of Conversation between Khayyal and Tablot, 31 December 1962.

أولاً– إذا نشر فيصل رسالة كينيدي المؤرّخة في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر تُصدِر واشنطن إعلاناً علنياً بدعمها سلامة أراضي السعودية، بحسب ما ورد في هذه الرسالة.

ثانياً– إذا وافق فيصل تعلن الولايات المتحدة عن خطط لتدريبات عسكرية سعودية – أميركية مشتركة في مطلع ١٩٦٣.

ثالثاً– تشحن أميركا أسلحة معيّنة، وتنظر بأقصى سرعة في بقية الأسلحة المطلوبة سابقاً.

رابعاً– تعتقد الولايات المتحدة أنْ ليس من الصواب نقل المسألة إلى مجلس الأمن في هذه المرحلة، وأنّ أفضل مسار في الوقت الحاضر يمرّ عَبر السفارة الأميركية في القاهرة.

أُعطيت توجيهات للسفير هارت بأن يبلّغ فيصل أنّ أميركا "لا تنوي الانجرار إلى العداوات بين السعودية والجمهورية العربية المتحدة"، مع الإشارة إلى أن أميركا لا تستطيع أن تؤدي دور الدرع في حماية السعودية فيما تُسعّر حكومة الأخيرة "نيران الحرب" بإمدادها الملكيين (في اليمن) بالأسلحة والذخائر[1].

وبسبب زيادة الإمدادات السعودية إلى قوات الملكيين في اليمن، وتدهور الوضع العسكري لجمهورية اليمن والجمهورية العربية المتحدة، قصفت طائرة مصرية مجدّداً نجران ثلاث مرات في ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣. وفي اجتماع مع وزير الخارجية المصري محمود فوزي شدّد السفير بادو على الحاجة إلى قيام مصر بعمل بنّاء لوقف التردي في العلاقات الأميركية – المصرية. واعتبرت الحكومة الأميركية أن مصر تزيد من صعوبة التعامل المتبادل بين الطرفين بسبب البروباغندا التي تتبعها (مصر)، المحمّلة بسيل من الإهانات، إضافةً إلى نقلها الحرب إلى الحدود السعودية وانتهاك تعهّداتها للولايات المتحدة واستمرارها في النشاطات التخريبية في الشرق الأوسط. وبالنتيجة أُمِر بادو، في ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣، بأن يسلّم مصر رسالة قاسية النبرة من الرئيس كينيدي يُحذّر فيها من أنّ عدم التفاهم بخصوص الوضع في اليمن "ربما هدّد بالخسارة حوارنا المتنامي"[2]. وكان من المأمول أن تساعد هذه الرسالة على إزالة شكوك الجمهورية العربية المتحدة، مع توجيهها إلى مسارات العمل التي تعتبرها أميركا مرغوباً فيها.

1 Ibid., (786A. 5486B/12-1362), State Dept. to US Embassy, Jeddah, 31 December 1962.
2 Ibid., Central Files (786H. 02/1-1963), State Dept. to US Embassy, Cairo, 19 January 1963.

في ١١ كانون الأول/ يناير ١٩٦٣ أبلغت بريطانيا الولايات المتحدة بقرارها تأجيل اعترافها بالجمهورية العربية اليمنية بسبب قلقها بشأن الوضع في عدن. وفي ١٦ كانون الأول/ يناير أعلنت بريطانيا أنها بصدد إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع السعودية. وما أن استؤنفت هذه العلاقات حتى تعاونت المملكة المتحدة مع فيصل بكل الطرق الممكنة، ودعمت الملكيين (في اليمن) والخطط الدفاعية السعودية[1].

اتّضح في شباط/ فبراير أن عبد الناصر تَشجّع بالاعتراف الأميركي بالجمهورية العربية اليمنية أكثر مما ثُني عزمه بالتأنيب الذي تلقاه في كانون الثاني/ يناير من كينيدي؛ إذ احتفظ بقرابة ٤٠ ألف جندي في اليمن. في ١٨ شباط/ فبراير أطلق ٥ آلاف رجل ما عُرف باسم "هجوم رمضان". انطلق المصريون شرقاً ثم رجعوا غرباً صوب الجبال التي تحصّن بها أنصار الملكية في اليمن، وأعادوا السيطرة على مدينتَي مأرب وحارب، ثم تقدموا قليلاً في الشمال صوب الجبال. في ٢٣ شباط/ فبراير بعث فيصل برسالة إلى كينيدي مُبدياً قناعته بأنّ طلب أميركا من السعودية أخيراً عدم إمداد الملكيين اليمنيين بالأسلحة يتناقض مع تأكيدات الرئيس كينيدي في تشرين الأول/ أكتوبر بتقديم دعم أميركي غير مشروط للمملكة لمساعدتها في الحفاظ على أمنها واستقرارها وتقدّمها. ولاحظ فيصل أن موقف الولايات المتحدة بات يمثّل صدمة كبرى له، وتعهّد بأنّ السعودية ستواصل اتّخاذ إجراءات تضمن سلامتها وأمنها. وبعد النجاحات المصرية زادت السعودية مساعَداتها لأنصار الملكية في اليمن، خصوصاً لجهة إعطائهم أموالاً لشراء الولاءات القبلية هناك[2].

بالتزامن مع ذلك، تدعّم موقف عبد الناصر في العالم العربي بفضل الحوادث في العراق وسوريا؛ إذ أُطيحَ بنظام عبد الكريم قاسم على يد عناصر بعثية ميّالة إلى عبد الناصر، تلت ذلك الإطاحة بالنظام السوري في ٨ آذار/ مارس، وتعهّدت الحكومتان (في العراق وسوريا) بالعمل مع عبد الناصر من أجل الوحدة العربية. استغلّ القائد المصري الوضع لتعويض خسارته السابقة في سوريا وتعضيد انتصاره الجديد في اليمن، وبذا باتت السعودية محاصرة بـ"دول متحرّرة".

1 Safran, *Saudi Arabia*, p. 97.
2 Edgard O'balance, *The War in Yemen* (Hamden, CN., Archon Books, 1971), pp. 108–9.

خلال لقاء مع الرئيس الأميركي بشأن اليمن، في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٦٣، أوضح تالبوت أن فيصل لم يكن مرتاحاً للانقلاب في العراق، وأن المصريين كانوا ينفّذون هجوماً رئيسياً، زاعماً أنهم سينتصرون بعد ثلاثة أسابيع. وعلى الرغم من أن المصريين استأنفوا القصف وأرسلوا قوات شبه عسكرية رأى تالبوت أنْ لا دليل على أن المصريين سيغزون السعودية فعلاً.

عندما سأل كينيدي عن السبب الذي يجعل فيصل مصمماً على القتال في اليمن أجاب تالبوت: "يعتبر فيصل موقفه من الملكيين اليمنيين كجزء من الدفاع عن السعودية... (نحن) لا نستطيع أن نطلب منه التراجع عن هذا الأمر"[1].

وإذ أدرك أن فيصل لن يوقف مساعدته للملكيين اليمنيين تقبّل كينيدي اقتراح وزارة الخارجية إرسال الزورث بنكر، سفير أميركا السابق في الهند، كي يطلب من فيصل تعليق مساعدته للملكيين مقابل الحماية الأميركية الجوية للسعودية، التي طلبها فيصل في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢[2].

طُلب من بنكر أن يعرض دعماً أميركياً لتسريع عملية بناء القدرات السعودية الذاتية في الدفاع الجوي على نفقة السعودية، وطُلبت منه أيضاً محاولة إقناع فيصل باستعمال زيارة مبعوث من الأمم المتحدة إلى السعودية أداةً لطرح فضّ ارتباط متزامن للسعودية وجمهورية مصر العربية (من اليمن) بطريقة مُشرّفة، وكذلك إخبار فيصل أنه إذا ما

1 JFKL, NSF, Yemen, Memorandum for the Record: Presidential Meeting on Yemen, 25 February 1963.

2 United States Department of State Records, Central Files, (686A. 86B/12-3162), Memorandum of Conversation between Tablot and Saudi Ambassador, Washington, Ibrahim Khayyal, 31 December 1962.

قرّر كينيدي إرسال بنكر لطمأنة فيصل إلى اهتمام أميركا بالسعودية، ولإقناعه بأهمية ابتعاده عن اليمن، وشرح رؤية أميركا لكيفية حصول هذا الأمر مع حفظ ماء وجهه. وخُوّل بنكر أن يخبر فيصل أن الولايات المتحدة تنظر في تموضع مؤقت لسرب جوي، مع دعم برّيّ ملائم، في المنطقة الغربية من السعودية بهدف ردع عمليات سلاح الجو المصري. رُهن هذا الأمر برمّته بالتزام قوي من السعودية بأن تعلّق، بالتزامن، مساعدتها للملكيين، وكذلك عدم استخدام المناطق السعودية في عمليات جوية ضد قوات مصر أو الجمهورية العربية اليمنية. وجُعل العرض أولياً كي تُعطى أميركا فرصة النظر فيه مجدّداً قبل إقراره نهائياً، وحُدّدت فترة سريانه بشهرين، على أن يُفهم أن الولايات المتحدة مستعدة للاحتفاظ بهذا السرب لمدة أطول إذا تطلّب الوضع ذلك. وفي حال معاودة السعودية تقديم الدعم للملكيين من دون مبرّر فسيسحب السرب.

قبل العرض فستضغط أميركا على عبد الناصر لسحب فرقة أولى من اليمن مقابل تعليق السعودية مساعدتها (للملكيين). كما حمل بنكر رسالة رئاسية إلى فيصل تعبّر عن قلق كينيدي العميق بشأن المسار الراهن للحوادث. "المطروح هنا هو خلاف على الوسائل لا على الأهداف"، بحسب ما قالته رسالة كينيدي[1].

التقى بادو عبدَ الناصر في ٤ آذار/ مارس ١٩٦٣ لينقل إليه رسالة من كينيدي عن "... وجود خطر حقيقي من أن الحوادث قد تقود إلى صدام بين مصالح البلدين"[2]. شدد بادو أيضاً على قلق الولايات المتحدة من هجمات الجمهورية العربية اليمنية على السعودية، والآثار المُدمّرة المتأتية من التدخّل العسكري المصري المستمر في اليمن على عملية فك الارتباط وعلى تأييد الكونغرس المساعدة الاقتصادية لمصر.

اجتمع بنكر بفيصل في الدمام، في ٦ و٧ و٨ آذار/ مارس، عارضاً برنامجه بشأن فكّ الارتباط. وتمحورت مقاربته حول إقرار الولايات المتحدة بالأخطار التي تواجهها السعودية، ورغبة أميركا في المُساعدة. في المقابل أشار بنكر إلى أنه في حال إرسال قوات أميركية فعلاً إلى السعودية فستجعل سياسة السعودية في دعم الملكيين من الولايات المتحدة شريكاً في العمل ضد الجمهورية العربية اليمنية التي سبق لأميركا أن اعترفت بها. أضاف بنكر أيضاً أن الولايات المتحدة تعتقد بإمكان حدوث تزامن بين الانسحاب المصري من اليمن وبين تعليق السعودية مساعدتها للملكيين فيها، وأوضح أن هذا الأمر ستليه ممارسة ضغوط كبرى لضمان اكتمال الانسحاب المصري، وسيحصل هذا بمجرد أن يؤكد مراقبون محايدون في الحدود اليمنية الشمالية أن النشاطات المتصلة بمساعدة الملكيين قد عُلّقت. وأشار فيصل إلى استعداده مبدئياً للقبول بتعليق المُساعدة للملكيين شريطة أن يؤكّد له خروج قوات الجمهورية العربية المتحدة من اليمن فعلياً.

وبحسب مذكّرة غير مؤرخّة وجهها تالبوت إلى وزير الخارجية دين راسك، تمنّى فيصل أن يؤخذ في الاعتبار عند الاتفاق على فكّ الارتباط المتزامن ووقف الغارات المصرية كلها، وكذلك الأنواع الأخرى من الأعمال العدائية ضد المناطق السعودية،

1 JFKL, NSF, Countries Files, Yemen, Bunker/Bunche Missions. Letter from Kennedy to Faisal, 1 March 1963.

2 United States Department of State Records, Central Files, (POL 26 YEMEN), State to US Embassy, 2 March 1963.

إضافةً إلى وقف الأعمال العسكرية المصرية كلها في اليمن، كما طلب فيصل وضع حدود زمنية لانسحاب القوات الأجنبية من اليمن.

في ١١ آذار/ مارس التقى كينيدي عدداً من كبار مساعديه، من ضمنهم بنكر العائد حديثاً إلى أميركا، لمناقشة أزمة اليمن. ومع عرضه مخاوف فيصل من تخلّي الولايات المتحدة عنه أعرب بنكر عن اعتقاده بضرورة انسحاب الجانبين (مصر والسعودية) وبترك اليمن تقرّر شؤونها بنفسها. وأوضح أن لديه انطباعاً، يستند إلى قبول فيصل بعرضه، بأنّ مهمة فكّ الارتباط قابلة للتنفيذ. وفي ختام النقاشات لاحظ كينيدي أنه: "إذا توصّلنا إلى إيقاف فيصل فسنحصل على علاقة جيدة مع عبد الناصر". كان كينيدي متلهفاً لوقف المُساعدة السعودية للملكيين إلى حدّ أنه اقترح أن يُكاتب فيصل ثانيةً أو أن يرسل بنكر إليه[1].

في ١٧ آذار/ مارس ١٩٦٣ أوصل بنكر رسالة من كينيدي إلى فيصل يشير فيها إلى أن الحوادث في سوريا والعراق أنشأت مناخاً جديداً في العالم العربي "لا يعطي إلا ثقة جديدة لمناوئيكم، كما يرمي بضغوط جديدة على حكومتكم".

حضّ كينيدي فيصل على القبول بعرض بنكر القاضي بتعليق المُساعدة للملكيين "دون شروط ولا تحفّظات"، وفي الوقت نفسه الطلب إلى الجمهورية العربية المتحدة أن تبدأ سحب قواتها "بنقل وحدة إلى خارج اليمن"، مؤكّداً أن هذا "يسمح للسعودية بمساعدتنا بمواجهة الأخطار المتفاقمة على مصالحها"[2]. وأجاب فيصل بأنه يلمس في الرسالة محاولة لإجباره على قبول شروط موضوعة مسبقاً، ووصف تقييم الحكومة الأميركية الحوادث في السعودية وحولها بأنه خاطئ في أحسن الأحوال، وأضاف: "آسف للقول إن هذه التقارير عن اضطراب في السعودية إنما ترجع في أصلها إلى مصادر أميركية". وطمأن بنكر فيصل إلى أن الإجبار لم يكن وارداً في ذهن الرئيس، مبيّناً أن كينيدي نظر إلى النقاط التي أضافها فيصل باعتبارها في الأساس تفصيلاً إجرائياً، ما يعني أنها ستقع منطقياً في موضعها الصحيح بعد بدء فك الارتباط. وأشار أيضاً إلى أن التقدّم في فك الارتباط سيلبّي النقاط التي أثارها فيصل، إضافةً إلى السماح للأخير

1 JFKL, NSF, White House Memoranda, Box 44, Komer Files, Yemen, 1961–64, Memcom: JFK meeting on Yemen, 11 March 1963.

2 United States Department of State Records, Central Files, (POL 7 US/BUNKER), State to US Embassy, Jeddah, 14 March 1963.

بالحصول على مكاسب أساسية في الوقت نفسه.

وبحسب بنكر يتيح تأكيد شخصي من فيصل بتعليق المُساعدة للملكيين – وهو ما سيسمح لعبد الناصر بالشروع في سحب قواته – للولايات المتحدة أن تلقي بثقل نفوذها كله على الجمهورية العربية المتحدة كي تشرع الأخيرة في فك الارتباط. كما يتيح هذا التأكيد لأميركا الدفاع عن السعودية بفاعلية ودون التباس، عَبر موضعة وحداتها الجوية في السعودية، ما يردع أي اعتداء آخر على التراب السعودي، وكذلك بدء برنامج واسع لتدريب الوحدات الجوية السعودية. وشدّد بنكر على "أن حكومة الولايات المتحدة ربطت نفسها على نحوٍ وثيق بنظام فيصل في سعيه إلى التنمية الداخليّة، وأنّ آخر ما يتمناه الرئيس هو تلطيخ شرف فيصل".

ولفت فيصل الانتباه مجدّداً إلى عدم نشاط أميركا في مواجهة هجمات الجمهورية العربية المتحدة مشدّداً على الأهمية القصوى لـ"الحرّية والكرامة". وقال إنه "لن يستمر في حكم المملكة العربية السعودية إذا كان الشعب لا يريده"، وطلب من بنكر أن يخبر الرئيس أنه (فيصل) يتحرك بدافع من الشرف والقناعة. وكرّر بنكر مرّة أخرى: "إننا نرغب في مساعدتكم، لكن يتوجّب عليكم أن تجعلوا هذه المُساعدة ممكنة". ومع موافقته على أن الوضع الراهن يتّسم بالإلحاح كرّر فيصل أن عبد الناصر يتمنى تحطيمه.

وإذ كتب من لبنان إلى وزارة الخارجية استنتج بنكر أنه إذا استطاعت الولايات المتحدة تأمين التزام مُحدّد من عبد الناصر (بشأن اليمن) فإنه يعتقد أن جولة أو اثنتين من المحادثات مع فيصل ستضمن موافقة الأخير على تعليق المُساعدة (للملكيين) على أساس الاقتراح الأميركي. لكن بنكر زعم أن "الفخر العربي وتقدير فيصل الشخصي للوضع لم يصلا به إلى تلك النقطة (تعليق المُساعدة) تحديداً"[1]. في ١ نيسان/ أبريل ١٩٦٣ التقى عبد الناصر بنكر الذي حمل رسالة من كينيدي تشير إلى قلق الإدارة المتساوي على سلامة المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية، إضافةً إلى أمن عدن وموقف مصر. عبّر بنكر أيضاً عن أمل الرئيس أن يسعى عبد الناصر إلى استكشاف "طُرُق لاحتواء الصراع في اليمن، ولإنهائه في وقت قريب"[2]. وعقد بنكر اجتماعاً

1 Ibid. (POL 26 YEMEN), US Embassy, Lebanon, to State, 19 March 1963.

2 Ibid. (POL 7 US/Bunker), State to US Embassy, Cairo, 18 March 1963.

ثانياً في ٢ نيسان/ أبريل مع عبد الناصر وعلي صبري، نائب رئيس الوزراء ووزير شؤون الرئاسة، وفي لقائهم الثالث في ٣ نيسان/ أبريل أجروا نقاشاً موسّعاً عن اقتراح فك الارتباط. وفي ضوء هذه اللقاءات عدّل بنكر الاقتراح لضمان قبول عبد الناصر به. وبضغط من بنكر وافق عبد الناصر على تقديم عربون عن حسن النية يتمثّل في سحب سريّة أو سريّتين عسكريتين من اليمن بالتزامن مع تعليق السعودية مساعدتها للملكيين[1].

التقى بنكر فيصل مجدّداً في ٥ و٦ و٩ نيسان/ أبريل ١٩٦٣ لمناقشة الصيغة المُعدّلة من الاقتراح، ولفت فيصل النظر إلى التنازلات التي قدّمها حتى ذلك الوقت قائلاً إنه فعل ذلك انطلاقاً من رغبته في أن يكون منطقياً وبسبب تقديره موقف "أصدقائنا الأميركيين وهدفهم النبيل". وإذ أضاف تعديلات طفيفة إلى الاقتراح أشار فيصل إلى أنه على استعداد، وكلفتة عن ثقته بالرئيس الأميركي، للقبول الكامل بالاقتراح بالطريقة التي قُدّم وعُدّل بها. ومع ضمانات بنكر قال فيصل: "أظهر حُكّام هذا البلد نبل مقاصدهم بالأفعال أكثر من الأقوال"[2].

في ١٠ نيسان/ أبريل وافق عبد الناصر وفيصل أخيراً على سحب قواتهما من اليمن بالتزامن، وإفساح المجال لإشراف الأمم المتحدة على منطقة منزوعة السلاح تمتد عَبر ٢٠ كيلومتراً عند جانبي الحدود السعودية – اليمنية. في ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٦٣ التقى بنكر يو ثانت، الأمينَ العام للأمم المتحدة، وحضّ الأمم المتحدة على السير سريعاً في تجهيز عملية التثبّت من فك الارتباط. وافق يو ثانت على التحرّك بسرعة بمجرد تلقيه موافقة السلال، لكنّ بنكر شجّعه على عدم السعي إلى الحصول على التزام يمني رسمي بالاتفاقية لأن السعودية ستعترض على ذلك، إذ على اليمن الالتزام شفوياً. بناءً

1 Ibid. (POL 16 YEMEN), US Embassy, Cairo, 3 April 1963.
تضمّن النص المُعدّل من الاتفاق ما يلي: ١) تعليق الحكومة السعودية دعمها للملكيين في وقت يُصار إلى تحديده؛ ٢) تمنع الحكومة السعودية جهود أنصار الإمام لمواصلة القتال انطلاقاً من المناطق السعودية؛ ٣) وقف الهجمات المصرية على الأراضي السعودية؛ ٤) إنشاء منطقة منزوعة السلاح تمتد عَبر ٢٠ كيلومتراً على جانبي الحدود السعودية–اليمنية؛ ٥) خلال ١٥ يوماً تلي تعليق المُساعدة السعودية للملكيين تبدأ الجمهورية العربية المتحدة سحب قواتها؛ ٦) تمركز مراقبين محايدين على جانبي الحدود؛ ٧) التعاون مع الأمم المتحدة أو وسطاء مقبولين من الجانبين (السعودي والمصري) للتوصّل إلى اتفاقية عن سير عملية فك الارتباط والتثبّت منها؛ ٨) على السلاّل التعامل مع جيرانه بطريقة مسؤولة.

2 Ibid. (POL 27 YEMEN), US Embassy, Jeddah, to State, 7 April 1963.

على هذا أبلغ يو ثانت مجلس الأمن في ٢٩ نيسان/ أبريل بأن السعودية ومصر واليمن أكّدوا قبولهم باتفاقية فك الارتباط.

استندت موافقة مصر على الخطة إلى سوء قراءتها الوضع في اليمن؛ إذ أوهم نجاح "هجوم رمضان" القاهرة بأن وضع الجمهورية العربية اليمنية في مأمن[1]. واستندت موافقة السعودية إلى اعتقادها أن القبول المصري سيزيل التهديد الرئيسي لأمن السعودية. فعلى الرغم من أن المصريين لم يكونوا موضع ثقة جعلت الولايات المتحدة من القبول السعودي شرطاً لمواصلة مساعدتها عملية بناء الدفاع السعودي. ومع ذلك أدّت تكتيكات المماطلة السوفييتية في الأمم المتحدة إلى منع موضعة مراقبي الأمم المتحدة، كما حالت دون بدء فك الارتباط رسمياً، وكذلك الحال تالياً بالنسبة إلى إرسال سرب من سلاح الجو الأميركي إلى السعودية.

في هذه الأثناء استأنفت مصر غاراتها الجوية في ٨ حزيران/ يونيو على مُدن تقع بوضوح ضمن الأراضي السعودية. ناشد فيصل الولايات المتحدة مشيراً إلى أن الوضع لم يعد يحتمل، وأن ليس في استطاعته الاستمرار في الاعتماد على الوعود التي قُطعت له. أوصل مجلس الأمن القومي رسالة فيصل إلى كينيدي مع توصية بضرورة أن تُبقي الولايات المتحدة سرب طائراتها إلى حين وصول مراقبي الأمم المتحدة إلى الأراضي اليمنية. في ٩ حزيران/ يونيو سلّم هارت رسالة من كينيدي إلى فيصل يُنحي فيها باللائمة على السوفييت قائلاً: "مماطلة السوفييت هي السبب في التأخر في اللحظة الأخيرة"، وطمأن هارت فيصل إلى أن الرئيس كان واضحاً، إذ يقول: "إننا لا نتراجع عن وعودنا، وسربنا جاهز"، وأضاف أن الولايات المتحدة أحاطت مصر بموقفها القوي تجاه الغارات المصرية على السعودية.

عبّر فيصل عن خيبة أمله الكبيرة من عدم تنفيذ الولايات المتحدة التزامها إرسال سرب إلى السعودية[2].

ظلّ البنتاغون غير متحمّس بشأن خطة فك الارتباط، وحذّر وزارة الخارجية من أن السرب الجوي ربما ردع مصر عن تنفيذ غارات بالطيران على السعودية لكنه لا يمتلك

١ أحمد يوسف أحمد، **الدور المصري في اليمن** (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١)، ص ٢٣٨-٩.

2 United States Department of State Records, Central Files, (POL 27 SAUD-AUR), US Embassy, Jeddah, to State, 10 June 1963.

القدرة عسكرياً على تأمين دفاع جوي ملائم للسعودية.

في المقابل حضّ راسك وكومر الرئيس على إرسال السرب كمحاولة مزدوجة لردع ناصر وتهدئة فيصل. أخبر راسك كينيدي بوجهة نظره القائلة بأنه ما لم يرسل السرب إلى السعودية فسيبرز خطر حقيقي بأن تصل العلاقات السعودية - الأميركية، التي باتت متدهورة بصورة جديّة، "إلى نقطة متدنية على نحو خطير"[1].

في ١٣ حزيران/ يونيو أعطى الرئيس كينيدي موافقته، مستخدماً عبارة مُشفّرة هي "السطح القاسي"، على نشر وحدة جوية في السعودية تتألف من ٨ طائرات مقاتلة تكتيكية من نوع "إف-١٠٠" مع طائرة نقل تكون قيادة دعم جوي. وأرسلت وزارة الخارجية توجيهات إلى السفارة الأميركية في جدّة تقضي بتذكير الحكومة السعودية بأن إرسال الوحدة الجوية يفترض الوقف التام لكل أنواع الدعم السعودي للملكيين في اليمن.

في ١٤ حزيران/ يونيو استدعى السقّاف السفير هارت لينقل إليه طلباً من فيصل بأن تدين الولايات المتحدة علناً تصريحاً لعضو الكونغرس إيمانويل سلر، رئيس اللجنة القانونية في مجلس النوّاب، ورد فيه "أن اليهود ليسوا من ضمن العناصر التي أُرسلَت إلى السعودية"[2]، مُشدّداً على قرار فيصل عدم السماح بدخول أي عنصر من القوات العسكرية الأميركية إلى السعودية ما لم يتسلم ردّ الولايات المتحدة على طلبه. وبالتوافق مع تعليمات تفصيلية من وزارة الخارجية حاول هارت إقناع فيصل بسحب إنذاره. وعندما فشل هارت في حلّ هذه المسألة اقترحت وزارة الخارجية الأميركية أن تستمر السعودية في سياستها القاضية باحترام أصحاب الإيمان اليهودي عند إعطاء تأشيرات الدخول إلى أراضيها. وتفاوض هارت مع السقّاف بشأن محتوى التصريح، ثم جاءت موافقة فيصل أخيراً، في ٢٧ حزيران/ يونيو.

في ٢٩ حزيران/ يونيو، بالتوافق مع اقتراح بتخفيف حدّة قلق فيصل عَبر إعلان ينص على أن الولايات المتحدة سترسل بعثة تدريبية، هي "عملية السطح القاسي"، إلى السعودية، أكّد ناطق بلسان وزارة الخارجية الأميركية أن المملكة العربية السعودية لم تغيّر سياستها في التأشيرات بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإيمان اليهودي، كما أنها

1 Ibid. (POL 27-5 US), Memorandum from Rusk to Kennedy, 12 June 1963.

2 *New York times*, 10 June 1963.

تحتفظ بحقها السيادي في التدقيق بطلبات التأشيرات عى أساس سياساتها الخاصة. وفي ردٍّ على أحد الأسئلة قال هذا الناطق: "بالنسبة إلى الوحدات الجوية الأميركية التي تشارك، أو التي قد تشارك لاحقاً، في التدريبات المشتركة مع القوات السعودية لم تثر أي مشكلة تتعلق بالدخول إلى السعودية موقتاً"[1].

كانت مخاوف فيصل من حدوث اختراق شيوعي في اليمن تتحوّل إلى حقيقة؛ إذ أُجري تقييم لنشاط الكتلة السوفييتية في اليمن على يد العميد روبرت غلاس، رئيس الأركان الموقت لـ"الوكالة الأميركية للاستخبارات العسكرية" ("دي آي إيه" DIA)، فأعطى تفاصيل مثيرة عن المشاريع السوفييتية المتصلة بالتقنية والبنية التحتية في اليمن. وأُعِدَّ تقويم آخر عن التدخّل السوفيتي في اليمن، بواسطة "مكتب التقويمات الوطنية" في "سي آي إيه"، في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٦٣، فخلص إلى القول إن غياب المنافسة الفعّالة أتاح للسوفييت إرساء حضور مؤثر في هذا البلد. "ما لم يرتكبوا أخطاء كبيرة في علاقاتهم باليمنيين فسيحظى السوفييت بصورة إيجابية ومناخ من الصداقة يخدمانهم لسنوات مقبلة"[2].

في رسالة إلى كينيدي في ٢ تموز/ يوليو ١٩٦٣ لاحظ كومر أنه: "ما لم نرسل مُقاتلاتنا بسرعة فربما يديننا فيصل مرّة أخرى بالتنصل من الوعود". وأبلغ كومر الرئيس أن القوة الرئيسية للأمم المتحدة ستصل إلى اليمن في ٣ تموز/ يوليو، ومن المقرّر نشرها

1 United States Department of State Records, (DEF 19-2 SAUD-US), Circular Telegram, 29 June 1963.

2 JFKL, NSF, Countries Series, Yemen, 7/63, "Estimate of Soviet Involvement in Yemen" by the Office of National Estimates of CIA, 24 July 1963.

احتوى التقويم على المعلومات التالية: (أ) مباشرة بعد الثورة، ساعد الاتحاد السوفياتي عبد الناصر في تغطية المستلزمات العسكرية للنظام الجديد، ومن الواضح أنه أعطى الجمهورية العربية اليمنية مباشرةً بعض المعدات العسكرية؛ (ب) دُعم تأثير الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية في اليمن بعدد متزايد من التقنيين والمستشارين؛ (ج) في أَواخر أيار/مايو ١٩٦٣ شرع ما لا يقل عن ٥٠٠ كادر سوفييتي ببناء مدرج للطائرات النفّاثة في شمال صنعاء. وذُكِر أيضاً أن مشروعاً لبناء ٧٠٠ وحدة سكنية سيبدأ في الحديدة، إضافةً إلى محطة لتوليد الكهرباء وحفرَ بئر ارتوازية؛ (د) أعطت الثورة اليمنية السوفييت فرصة شديدة الملاءمة كي يتماهوا مع قضية ثورية؛ إذ كان الاتحاد السوفييتي يتوق إلى إعطاء إمدادات عسكرية واقتصادية، على الرغم من التضييق الشديد على أنشطة الشيوعيين في اليمن. كانت لليمن أهمية استراتيجية بارزة لدى الاتحاد السوفييتي بسبب قربها من عدن والقرن الأفريقي والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر؛ (هـ) من وجهة نظر مصرية تتطابق مصالح الجمهورية العربية المتحدة والسوفييت في اليمن في هذه اللحظة، إذ يأمل الجانبان حماية النظام الثوري وتأمينه، وكانا يتعاونان لهذه الغاية.

في ٥ تموز/ يوليو، وكذلك أشار إلى موافقته على وجهة نظر وزارتَي الخارجية والدفاع القائلة إن على الولايات المتحدة المضي في نشر مُقاتلاتها في السعودية[1]. في ٣ تموز/ يوليو، تنفيذاً لتعليمات من الرئيس، أصدر رئيس الأركان المشتركة أمراً إلى قائد قيادة القصف، وكذلك الأقسام الأخرى، بالمضي قدماً في نشر المقاتلات في الظهران مع عدم الإقدام على أي خطوة أخرى إلى حين صدور إذن بذلك.

في الوقت عينه بدأ موقف السلال في التآكل نوعاً ما؛ إذ التهب السخط القبائلي، وأخذت مصر، التي كانت تقمع المقاومة في الشمال الغربي وحول مدينة صعدة، تواجه آفاق حرب عصابات مكلفة وصعبة الحسم. توقّف دعم السعودية للملكيين، إذ أعلنت رسالة من فيصل إلى الإمام البدر قرار سحب الدعم السعودي بدءاً من تموز/ يوليو ١٩٦٣.

أرسل جيفري كيتشن، النائب المساعد لوزير الخارجية للشؤون السياسية – العسكرية، مذكّرة في ٥ تموز/ يوليو ١٩٦٣ إلى يورل أليكس جونسون، نائب مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية، تتعلق بمجموعة من التقارير (معظمها من الصحافيين) تدّعي أن مصر استعملت قنابل الغازات السامة ضد القوات الموالية للملكيّة منذ أيار/ مايو الفائت. سجّل بادو قلقه القوي في ٦ تموز/ يوليو، عند لقائه علي صبري، من هذه التقارير، وحضّ بادو بقوة على "وقف استعمالها (الغازات السامة) لأنها تمثّل تدخّلاً مميتاً كما تولّد مخاوف وخيمة العواقب في الولايات المتحدة"[2]. وعندما أثار الأمر عينه في لقائه عبد الناصر في ١١ تموز/ يوليو ادّعى الرئيس المصري أن قنبلة نابالم تُسمى "أوبال" قد استُعملت ضد وحدات عسكرية وبعض القرى، وأن هذا الأمر هو الذي أثار تقارير عن استعمال غاز سام. أصرّ بادو على أن تقاريره تشير إلى استعمال مواد تتراوح بين الفوسفور وغاز الخردل.

ردّ عبد الناصر بأن قنبلة كيماوية من صنع مصري استُعملت، لكنه لا يعرف بدقة طبيعة محتوياتها. وألحّ بادو على أن استعمال الغازات السامة "وسيلة تهزم نفسها

1 JFKL, NSF, Countries Series, Saudi Arabia, 7/63–8/63, Memo from Komer to Kennedy, 2 July 1963.

2 United States Department of State Records, Central Files, (POL 27 SAUD–UAR), US Embassy, Cairo, to State, 6 July 1963.

بنفسها" في اليمن، كما أنها "تثير قلقاً عميقاً لدى الحكومة الأميركية"[1]. في ١٢ تموز/ يوليو نقل ريتشارد هِلمز، نائب مدير الـ"سي آي إيه"، تقريراً استخبارياً إلى ماك جورج باندي يُظهر أن الجمهورية العربية المتحدة قد استعملت في اليمن ذخيرة تحتوي على سلاح كيماوي.

سبق لعبد الناصر أن أخبر بادو، خلال اجتماعهما في ١١ تموز/ يوليو، أن شروط فك الارتباط، التي تمثّل الأساس لوعد مصر بالانسحاب، لم يوفَ بها بعد؛ إذ استمرت المُساعدة السعودية، سواء رسمياً أو بطرق غير رسمية، وأن البدر وأسرته ما زالوا في منطقة جازان. تمثّل هدف عبد الناصر في إعادة فرقة عسكرية كاملة إلى مصر في آب/ أغسطس، وهو الوقت الذي كان يأمل أن يكون كافياً لإنهاء المقاومة القبائلية في الشمال. في ١٢ تموز/ يوليو ١٩٦٣ أنبأ كومر كينيدي أن الحكومة السعودية أوقفت المساعدة أخيراً، وبذا باتت المشكلة راهناً هي تشجيع مصر على تنفيذ الجزء الخاص بها من الصفقة.

شدّد كومر على أنّ "وَعْد عبد الناصر ببدء سحب قواته في آب/ أغسطس أمر جيد لكنه ليس جيداً بما يكفي"، ولاحظ أن الخارجية الأميركية اعتقدت أن وقف المُساعدة السعودية أخذ يخنق أنصار الملكيّة باطّراد، وأن الحرب ستنخفض تدريجياً إلى مشاحنات قبائلية، وهو أمر لطالما ميّز المشهد اليمني، وقال كومر للرئيس: "أعتقد أننا نضع اليمن تحت السيطرة"[2].

أوصلت هذه العناصر كلها كومر إلى الاعتقاد أن الكسب الاستراتيجي من التمسّك بسياسة جديدة حيال عبد الناصر أمر حقيقي؛ ذلك أن عبد الناصر أصغى إلى رأي الولايات المتحدة في اليمن، كما في قضايا أخرى، وأن أميركا نقلته من موقف التأييد للسوفييت إلى وضع بات فيه عبد الناصر مصدر مشاكل للاتحاد السوفييتي، على نحو حاله مع الولايات المتحدة. وثمة مكاسب أخرى يصعب تحديدها بدقة، لكنها تشير بقدر كبير إلى ما امتنع عبد الناصر عن فعله على الرغم من قدرته على ذلك.

في نقاش مطوّل مع كينيدي، في ١٩ تموز/ يوليو ١٩٦٣، شدّد السفير المصري

1 Ibid. (POL 27 UAR–YEMEN), US Embassy, Cairo, to State, 11 July 1963.

2 JFKL, NSF, Countries Series, Yemen, 7/63, Komer to Kennedy, 12 July 1963.

مصطفى كامل على أن الجمهورية العربية المتحدة وافقت على الاقتراح الأميركي بفكّ الارتباط في اليمن، لكن من الصعب دفع عبد الناصر إلى الانسحاب فوراً. وحاجج بأنّ هذا يترك اليمن للفوضى ويثير أسئلة من الشعب المصري عن سبب إرسال عبد الناصر ٣٠ ألف جندي إلى اليمن، وعن مبرر مصرع ٥ آلاف منهم. وشدّد السفير على أن فك الارتباط سيحدث، لكنه أمر يحتاج إلى وقت. وأصرّ كينيدي على الحاجة إلى إظهار علامة مبكّرة على فك الارتباط في اليمن.

في ٢٤ يوليو/ تموز حاولت وزارة الخارجية تدبير محادثات مباشرة بين السعودية ومصر في عاصمة محايدة بهدف توليد المزيد من الوفاق بين البلدين. كما أرادت أن تكسب موافقتهما على إعادة صوغ النظام اليمني بحيث يحافظ على شكل الحكومة جمهورياً، مع اجتذاب العناصر المعتدلة وتخفيف تمرّد القبائل، مما يقود في النهاية إلى اعتراف السعودية به. في ١ آب/ أغسطس ١٩٦٣ نقل السقّاف ردّاً من فيصل أنه إذا حصل اتصال مع مصر فعلى الجمهورية العربية المتحدة أن تنجز الخطوة الأولى، وأنه لن يحدث اتصال دون أن تُنفّذ مصر اتفاقية بنكر وفكّ الارتباط في اليمن. في ٩ آب/ أغسطس ١٩٦٣ قبلت الجمهورية العربية المتحدة بإجراء محادثات هادئة مع المسؤولين السعوديين.

في النهاية بدأ عبد الناصر يسحب بضعة آلاف من الجنود من اليمن، على الرغم من بقاء أعداد أخرى فيه. في ١٣ آب/ أغسطس ١٩٦٣، في ضوء الخطوة المصرية، نقل هارت موافقة فيصل المبدئية على عقد مباحثات مع مصر. في المقابل أدى إصرار فيصل على أن تتحرك مصر أولاً إلى استحالة عقد محادثات مباشرة بين الطرفين.

أخبر نيكولاس تاتشر، نائب رئيس بعثة "مكتب الشرق الأدنى" في طهران، وزارة الخارجية الأميركية، في ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٦٣، أنّ فيصل لا يستطيع عقد محادثات مع الجمهورية العربية المتحدة في ظل استمرار هجمات البروباغندا المصرية على السعودية.

في تلك الأثناء كان من شأن اتفاقية الأمم المتحدة أن تؤدي إلى شقاق بين السعودية والملكيين، لكن السرعة التي تبدّت فيها عدم رغبة مصر بالانسحاب جعلت الجهود المفردة للأمم المتحدة فاشلة وغير قابلة للحياة. استقال الجنرال كارل فون هورن، قائد

"بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في اليمن" (اختصاراً "يونيوم" UNIYOM) في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٦٣، منحياً باللوم على استحالة المهمة وغياب الدعم عنه[1].

بعد رفض فيصل اقتراح الولايات المتحدة عقد محادثات استكشافية، غير رسمية وغير مشروطة، بين حكومتي السعودية ومصر، صارت أميركا حاسمة في إبلاغ فيصل بأن فك الارتباط وحده لا يقدّم حلاً للصراع في اليمن، وأن من الضرورة خلق مناخ مناسب لإرساء سلام يُمكّن اليمنيين من ممارسة تقرير المصير. وأشارت أميركا إلى أن على الطرفين المصري والسعودي دفن مرارات الماضي والتوصّل إلى تسوية مؤقتة، وأن المحادثات المقترحة تعطي بداية لهذا الاتجاه. على الرغم من ذلك استمرت الحكومة السعودية في الإشارة إلى هجمات البروباغندا المصرية باعتبارها سبباً لعدم قبولها بالانخراط في هذه المحادثات.

كانت الولايات المتحدة على استعداد تام لمحاولة إقناع جمهورية مصر العربية بالاعتدال في البروباغاندا الرسمية، لكن ممارسات الحكومة السعودية؛ مثل السماح للملكيّين اليمنيين باستخدام إذاعة مكّة لبث انتصاراتهم على القوات المصرية ولشنّ هجمات بذيئة ضد الجمهورية العربية المتحدة؛ هددت فرص نجاح المحاولة الأميركية. أكثر من ذلك، بدت هذه الممارسات غير منسجمة مع تعهّد الحكومة السعودية بتعليق مساعدتها للملكيين، وتأكيداتها المبكرة أنها لا تبالي بمن يحكم اليمن إذا اختاره اليمنيون بحرّية. وعندما نقل تاتشر هذه الرسالة في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٦٣ ردّ فيصل قائلاً: "نحن سعداء بالحصول على هذا التأكيد بعدم تغيير السياسة الأميركية من فك الارتباط"[2].

في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣ أعدّ كومر ورقة عنوانها "الجولة المقبلة في اليمن" مُقرّاً فيها بأن فكّ الارتباط لم ينجح لأن أميركا وعبد الناصر أخطأا في احتساب ما تستلزمه إعادة توحيد اليمن من وقت وجهد. من السهل الاستيلاء على المدن لكنّ السيطرة على جبال القبائل هي مسألة أخرى؛ إذ حافظ السلاح والذهب السعوديان

1 United Nations, Department of Public Information, *The Blue Helmets: A Review of United Nations Peace-Keeping* (New York, UN, 1985), pp. 188–97.

2 United States Department of State Records, Central Files, (POL 27 YEMEN), US Embassy, Jeddah, to State, 30 August 1963.

على حماسة القبائل اليمنية. وحتى عندما وصلت قوات الـ"يونيوم" وقُطِعَت المُساعدة السعودية استمر بعض المعونات في الوصول إلى الملكيين.

كما لاحظ كومر ظنياً أن "فيصل ربما يخادعنا أو أنه، على الأقل، يغضّ الطرف (عن المعونات)"[1]. وتطرّق أيضاً إلى وضع عبد الناصر قائلاً: "عبد الناصر عالِق ومستنزف في اليمن لكنه لا يستطيع أن يخاطر بانسحاب مهين، وكذلك لا يستطيع (على ما أرجو) الإقدام على مواجهة معنا". واقترحت هذه الورقة، للتأثير على الأحداث في المدى القريب، أن تستمر الولايات المتحدة في ممارسة الضغوط لتنفيذ فك الارتباط، وأن تحاول إبقاء قوات "يونيوم" في أمكنتها لكونها حاجزاً لا غنى عنه. وأشارت الورقة أيضاً إلى حاجة الولايات المتحدة إلى الضغط على الحكومة السعودية لوقف ما بقي من المُساعدة غير المُعلنَة، وإحاطة عبد الناصر بالثمن الذي سيترتب على مواصلته القصف، مع السعي إلى نوع من التسوية عبر إعادة صوغ النظام اليمني.

وقدّمت الورقة عينها أربعة اقتراحات للاستمرار في عملية فك الارتباط. فأولاً، على أميركا أن توضح تماماً لعبد الناصر شخصياً أنها "لم تسعَ إلى التلاعب به"، مع التأثير فيه إيجاباً عبر القول إن فك الارتباط "يحقّق مصالحه على أفضل وجه". وإذا وافق عبد الناصر فيجب إخباره أن أميركا تتوقع منه الانسحاب تدريجياً مع الوقف القاطع لغارات القصف الجوي، وإذا لم يوافق فعلى أميركا أن تخبره أنها "ستُجبَر على إعادة النظر في سياستها تجاهه".

وثانياً، يجدر بالولايات المتحدة اتّباع خط أكثر تصلّباً مع الحكومة السعودية حيال التسرّب الواضح للمساعدات إلى اليمن، وعليها تذكير فيصل بأنه "في حال فشلِ عملية فك الارتباط فسيُسحب سرب المُقاتلات الأميركية" مع تركه "ليتدبر أمر الصراع مع عبد الناصر".

وتمثّل الاقتراح الثالث في حضّ الولايات المتحدة على الترويج لتسوية تتضمّن إعادة صوغ النظام في الجمهورية العربية اليمنية عبر اجتذاب عناصر معتدلة من مؤيدي الملكيّة. وشدّدت الورقة على ضرورة إخبار فيصل أن الولايات المتحدة "تعارض بوضوح إعادة نظام الإمامة، مع إخبار عبد الناصر بأنه لا يستطيع الحصول على كل شيء أيضاً".

1 JFKL, NSF, Countries Series, Yemen, 9/63, Paper by Komer, "The Next Round in Yemen", 20 September 1963.

ورابعاً، على أميركا إقناع يو ثانت بالحفاظ على وجود قوات الـ"يونيوم" مع زيادة عددها. كما يجب تذكير يو ثانت بـ"أنّ سُمعتَي الأمم المتحدة وأميركا مرتبطتان بهذه المهمة"[1].

من الناحية الرسمية صمّمت إدارة كينيدي على الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة، ومن أجل تنفيذ هذه الاتفاقية وعودة مراقبي الأمم المتحدة على فيصل "أن يبقى خارجاً، (وكذلك) على عبد الناصر الخروج"[2]. ومن أجل تحريك هذه الأمور عمدت الإدارة الأميركية إلى الربط علناً بين اليمن واستمرار المعونة الأميركية. وفي أواخر أيلول/ سبتمبر أوضح راسك لعبد المنعم القسيوني، وزير الاقتصاد المصري، أن حصول بلاده على مزيد من المعونة الأميركية يعتمد على حسن تصرّفها في اليمن.

في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر سلّم بادو رسالة من كينيدي إلى عبد الناصر يلومه فيها على عدم تنفيذ الشقّ المتعلّق به في الصفقة، فيما توقفت المُساعدة السعودية تقريباً؛ مُضيفاً أن اليمن عقّدت جهود الولايات المتحدة للمضي قدماً في سياسة التعاون والصداقة مع مصر.

ارتأت أميركا ضرورة استمرار مهمة قوات الـ"يونيوم" إلى ما بعد ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، وهو الموعد المقرر لانتهائها، كي تحافظ هذه القوات على فك الارتباط، إضافةً إلى منع فيصل من استئناف الدعم الفعّال للملكيين. وتعتمد هذه الخطوات بكثافة على تأكيد عبد الناصر عزمه على الالتزام بالانسحاب، إضافةً إلى قيام الجمهورية العربية المتحدة بعمل فوري مُقنِع. وأشارت الرسالة التي سلّمها بادو لعبد الناصر في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر إلى أن الحكومة الأميركية تعتبر أن مصر فشلت في مُضاهاة الحكومة السعودية بتولي مسؤولياتها في عملية فك الارتباط. إضافةً إلى هذا من المستحيل الحصول على دعم فيصل بقاء قوات الـ"يونيوم" دون فك ارتباط مؤثر وعلني من الجمهورية العربية المتحدة قبل ١ تشرين الثاني/ نوفمبر. ودون طلب رسمي من الحكومة السعودية ليس من الممكن أن يدعم الأمين العام للأمم المتحدة أي تمديد لقوات "يونيوم".

استحثّ بادو عبد الناصر على أن يعلن انسحاباً رئيسياً للقوات، ويبدأ تنفيذه قبل

١ المرجع السابق.

2 United States Department of State Records, S/S-NSC Files: Lot 72 D 316, NSAM 262, National Security Action Memo No. 262, "Yemen Disengagement", 10 October 1963.

ذلك التاريخ، فيما أبدى عبد الناصر خشيته من الوفاء الجزئي للحكومة السعودية بمتطلبات فك الارتباط، ومن أن استمرار دعمها للملكيين يقود إلى وضع يجعل أي انسحاب رئيسي للقوات المصرية حافزاً لتوسيع نشاطات الملكيين مما يستتبع عودة بطيئة ومكلفة للقوات إلى اليمن. شدّد بادو على أن السؤال الأساسي لا يتمثل في إلقاء اللوم على هذا الطرف أو ذاك بل في الحصول على فعل، ما يعني اتّخاذ موقف يُمكّن الولايات المتحدة من تحفيز فيصل على دعم استمرار مهمة قوات "يونيوم". ثم أكّد عبد الناصر أن بعض الانسحابات قد حدث فعلاً. إذا كانت الأمور كذلك – قال بادو – فإن من مصلحة الجمهورية العربية المتحدة أن تعلنه على الملأ قبل ١ تشرين الثاني/ نوفمبر، فيما يفترض إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة مباشرةً عن هذه الانسحابات وعن الخطط والمواعيد المتصلة بانسحاب رئيسي للقوات المصرية.

بالتوافق مع هذه الاستراتيجية أمضى هارث ٣ ساعات، في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر، يتجادل فيها مع فيصل الذي لم يرغب في أن تُلقى عليه الملامة بشأن فشل قوات "يونيوم"، لكنه لم يشأ أيضاً أن يوقف دعمه للملكيين. ووعد بدرس مسألة التمديد لعمل قوات "يونيوم". وأدرك فيصل أنّ "عملية السطح القاسي" يمكن أن تتوقف إذا استأنف مساعدته للملكيين، وأنه، في ظل شروط معيّنة، لن يعود قادراً على الاعتماد على دعم أميركا في الدفاع عن بلاده.

وبناءً على ذلك توجب على فيصل التعامل مع احتمالية الدفاع عن السعودية بوسائل أخرى ومصادر بديلة (بوضوح، فكّر فيصل في شراء طائرات واستئجار طيّارين مرتزقة).

لم يجد هارت حاجة إلى تذكير فيصل بأن "عملية السطح القاسي" يمكن أن تُلغى.

في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣ طلبت وزارة الخارجية من هارث أن يخبر فيصل أن عبد الناصر أبلغ يو ثانت أنه، إضافةً إلى الانسحاب المعلَن عنه لـ٦ آلاف جندي، يعتزم سحب ٥ آلاف جندي مع نهاية السنة. وطُلب من هارث أن يُعلم فيصل بأن الأمين العام في صدد نشر تقريره قريباً، مع احتمال أن يعلن إنهاء عمل "يونيوم" مع تحميل المسؤولية الكاملة في ذلك لعدم رغبة الحكومة السعودية في الموافقة على استمرار عمل تلك القوات. ووجب أن يبلغ فيصل بأنه في حال مواصلته دعم "يونيوم"، فسيكون الرئيس كينيدي مستعداً للإبقاء على "عملية السطح القاسي" حتى

نهاية السنة. التقى هارث فيصل ثانيةً في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣، ووافق الأخير على تمديد ولاية قوات "يونيوم" شهرين إضافيين، لكنه طلب أن تمارس الولايات المتحدة ضغطاً للحصول على انسحاب الجمهورية العربية المتحدة. في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ طلبت وزارة الخارجية الأميركية من قائد الأركان المشتركة تمديد "عملية السطح القاسي" حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣.

في لقاء ثانٍ لهما، في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣، ناقش تالبوت ومصطفى كامل السبل المؤدية إلى كسر الجمود في اليمن، وحضّ تالبوت الجمهورية العربية المتحدة على الاعتدال في البروباغندا الخاصة بها وتوسيع الحكومة اليمنية وزيادة التعاون مع "يونيوم" والكفّ عن تدوير وحداتها العسكرية في اليمن وإخلاء المنطقة المنزوعة السلاح ووقف أعمال القصف. في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ طلبت وزارة الخارجية من بادو أن يطلب عملاً مباشراً للتعجيل بفك الارتباط في اليمن. وفي هذا الصدد لاحظت الولايات المتحدة ما يلي:

١- بقي من قوات الجمهورية العربية المتحدة في اليمن قرابة ٣٠ ألف جندي، على عكس تأكيدات عبد الناصر بخفضها إلى ٢٦ ألفاً مع حلول ١ تشرين الثاني/ نوفمبر.

٢- استمر القصف على قواعد الملكيين.

٣- استؤنف القصف على المناطق السعودية[1].

وذكّر تالبوت كامبل بتوصيته التي تضمّنت ست نقاط.

اغتيل كينيدي في دالاس، ولاية تكساس، في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣، وتوقفت كل المبادرات التي أطلقها.

قدّرت الإدارة الجديدة تحت إمرة ليندون ب. جونسون أنه، على الرغم من وعد عبد الناصر بسحب ٦ آلاف من القوات المصرية بحلول ١ تشرين الثاني/ نوفمبر وإيحائه بانسحاب ٥ آلاف آخرين في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤؛ إلا أن عديد القوات المصرية بقي قرابة ٣٢ ألفاً، مع احتمال أن يظل كذلك. لذا أبلغت الإدارة فيصل بأن اتفاقية بنكر نجحت في منع مواجهة سعودية – مصرية عسكرياً. في المقابل منعت عوامل

1 Ibid., (POL 32-1 SAUD-UAR), US Embassy, Jeddah, to State, 19 November 1963.

متنوّعة الاتفاقية من أن تنجز لفيصل انسحاباً "سريعاً" للقوات المصرية خلال الأشهر الستة المقررة رسمياً لوجود قوات "يونيوم". بالنظر إلى تلك الأمور، ومع قرار فيصل استئناف دعم الملكيين في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤، وهو ما نقله راشد فرعون (مساعد فيصل) إلى تالبوت في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، اعتبرت الولايات المتحدة أن فيصل في حلٍّ من التزاماته حيالها. لقد حان الوقت لاستراتيجية جديدة الآن.

ساهم قرار فيصل استئناف دعم الملكيين في اتخاذ الولايات المتحدة قراراً بإنهاء "السطح القاسي" في أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ معتبرة أن ذلك يجنّبها أن تُحشر في وضع غير مقبول. لكن في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ نقلت وزارة الخارجية الأميركية إلى الحكومة السعودية قرارها الإبقاء على "السطح القاسي" في المملكة حتى نهاية كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤، شرط أن يوقف السعوديون مساعدتهم للملكيين. وفي ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ خلص اجتماع لهيئة الأركان المشتركة إلى القول إنه إذا سُحب "السطح القاسي" بعد استئناف فيصل مساعدته للملكيين فسيعطي ذلك الجمهورية العربية المتحدة إشارة واضحة إلى أن أميركا تسحب دعمها للمملكة العربية السعودية، مما يمثّل دعوة مفتوحة إلى مزيد من الاعتداءات المصرية.

في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ اندلع قتال قوي بين المصريين والقوات الملكية على طريق صنعاء – الحديدة. ودفع الفشل، العسكري هذه المرّة، عبد الناصر إلى السعي إلى إصلاح العلاقات مع السعودية. لكنّ هذه المبادرة حوصرت بالصراع داخل الأسرة الحاكمة في السعودية، إذ عاد سعود إلى المملكة العربية السعودية في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣، بعد فترة طويلة من البقاء في الخارج بُرِّرت ظاهرياً بأسباب صحيّة. طلب سعود فوراً استعادة السلطات التي حازها فيصل خلال غيابه[1]. بدأ صراع سياسي بين سعود وفيصل، وشكا فيصل من أنه "كلما عالجت جرحاً انفتح آخر"[2]. وعندما دعا عبد الناصر إلى مؤتمر قمة عربي في الإسكندرية للتعامل مع تحويل إسرائيل مجرى

١ في مطلع ١٩٦٣ غادر سعود السعودية لأسباب صحية فعلياً. وبدأ فيصل بإزاحة الموالين لسعود، وعيّن أمراء يشاطرونه الفكر في المراكز الحسّاسة في الجيش والأمن.
Alexei O. Vasseliev, *The History of Saudi Arabia* (London, Saqi Books, 1998), pp. 366–7.

2 De Gaury, *Faisal*, p. 132.

نهر الأردن أصرّ سعود على تمثيل المملكة العربية السعودية. لم يحسم هذا الخلاف إلا بتدخّل مفتي السعودية الذي اقترح أن يتولى فيصل السلطة فعلاً مع بقاء سعود عاهلاً، لذا تقرّر أن يمثل سعود السعودية في القمّة. خلال محادثاته مع عبد الناصر مهّد سعود الطريق أمام محادثات سلام مع فيصل؛ إذ اتُّفقَ على أن تزور الرياض بعثة للمصالحة، في شباط/ فبراير ١٩٦٤، متبوعة بقدوم وفد سلام مصري يرأسه نائب الرئيس المشير عبد الحكيم عامر. وعندما التقيا أخيراً، في ٣ آذار/ مارس ١٩٦٤، أقرّ المصريون بمفهوم ترك اليمنيين لشأنهم في تقرير مستقبل بلدهم.

إلا أن فيصل أصرّ على عدم المضي في مفاوضات أخرى إلى حين لقائه عبد الناصر. لذا عندما كتب سعود إلى فيصل في ١٣ آذار/ مارس ١٩٦٤ طالباً منه الاستقالة حوصرت مفاوضات السلام مع مصر بالخلافات في العائلة السعودية الحاكمة[1].

ومع بلوغ الأزمة الداخليّة ذروتها استمر القتال في اليمن، وأجبر هجوم مصري كبير، شُنّ بين حزيران/ يونيو وآب/ أغسطس ١٩٦٤، الإمام البدر على ترك مركز قيادته في اليمن والتراجع إلى السعودية. وخلال هذا الهجوم فكّر الملكيّون في الحصول على مزيد من الدعم الخارجي. وردّ فيصل بوقف دعمه المالي المباشر لهم مشترطاً لإعادته قبول الملكيين بالتعاون مع جمهوريين منشقين وقبائل لأن هؤلاء كانوا مُعادين لمصر على الرغم من أنهم ليسوا من أنصار الملكيّة في اليمن[2].

في ١٧ آب/ أغسطس ١٩٦٤ التقى هارت فيصل الذي أخبره أن طائرات الجمهورية العربية المتحدة اخترقت المجال الجوي السعودي مرتين في الأيام القليلة الماضية؛ بل إن الحكومة السعودية تلقّت تقريراً من داخل اليمن يفيد بأن القوات المصرية تتحرّك شمالاً في اتجاه الحدود السعودية.

لذا قرّر فيصل إرسال قوات وأسلحة للدفاع عن الحدود، وأراد أن يعرف أين ستقف الولايات المتحدة في حال اندلاع قتال بين السعودية والجمهورية العربية المتحدة. ذكّر هارت فيصل بموقف أميركا القاضي بدعم السعودية ضد الهجمات العدوانية عليها، لكنه أشار إلى أن أميركا تعتبر مساعدة الملكيين نوعاً من الاستفزاز. في ٢٢ آب/

1 Safran, *Saudi Arabia*, pp. 100–1.

2 Rahmy, *The Egyptian Policy in the Arab World*, p. 152.

أغسطس ١٩٦٤ أعطت وزارة الخارجية الأميركية هارت تعليمات بأن يحثّ فيصل على تجنّب إظهار معاودته التدخّل في الصراع في اليمن، واقترح هارت أيضاً تحديد حجم التعبئة السعودية على الحدود تجنّباً لرد فعل مصري خاطئ أو متسرّع. ولاحظ هارت أن فيصل لم يفكر في إرسال قوات إلى خارج حدود السعودية، ولا في تحديد المساعدة للملكيين، قبل القمة العربية في أيلول/ سبتمبر، موصياً بالتشاور مع بريطانيا لتعزيز التعاون الأميركي – البريطاني في شبه الجزيرة العربية.

في هذه الأثناء اتّصل دنيس غرينهيل، القائم بالأعمال البريطاني في أميركا، بدين راسك في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٦٤ لنقاش رسالة مستعجلة من وزير الخارجية البريطاني ريتشارد بوتلر تتعلق بخطر تزايد الاحتكاك بين الجمهورية العربية المتحدة والسعودية في اليمن. في رسالته دعا بوتلر إلى تنسيق السياسات الأميركية – البريطانية طالباً من أميركا أن تحضّ عبد الناصر على التوصّل إلى اتفاق سياسي مع فيصل في الإسكندرية.

في ردّه على هذه الرسالة، في ٢٨ آب/ أغسطس، ردّد راسك هذا الاقتراح مُشدّداً على أن أميركا تظهر للطرفين "أن من المهم للجميع توصّل فيصل وعبد الناصر إلى اتفاق بشأن اليمن خلال لقائهما المقبل"، وأقرّ راسك برأي بوتلر المتعلق بعزلة فيصل في العالم العربي قائلاً: "إن مساعدته للملكيين تساهم في عزلته وتثير الأخطار على عرشه في السعودية وخارجها"، وأشار أيضاً إلى أن تشجيع فيصل على زيادة مساعدته للملكيين يحمل أخطاراً "على كل مصالحنا في المنطقة"[1].

عزّز هجوم صيف ١٩٦٤ موقفَي مصر والجمهورية العربية اليمنية على الأرض. رغب فيصل مرّة أخرى، بعد توطيد سيطرته داخلياً، في محاولة إجراء مفاوضات بشأن الوجود المصري في اليمن. وأثناء قمة الإسكندرية في أيلول/ سبتمبر أعلن فيصل وعبد الناصر عن مبادرة للتوصّل إلى حلّ سلمي، وأوضحا في بيانهما المشترك أن البلدين يعتزمان التعاون كلّياً لتبديد خلافاتهما المتعلقة بالأطراف المختلفة في اليمن، واتّخاذ خطوات لإجراء الاتصالات اللازمة مع الأطراف المعنية[2].

في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر التقى ممثلون عن الجمهوريين والملكيين اليمنيين في

1 National Archives and Records Administration (NARA), RG59, Central Files 1964–66, (POL 1 SAUD-UAR), State to the US Embassy in the UK, 28 August 1964.

٢ أمين سعيد، **تاريخ الدولة السعودية**، الجزء الثالث (بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٦٥)، ص ٣٦٢-٣.

إركويت في السودان، فأنجزوا اتفاقية تتضمن وقفاً لإطلاق النار في اليمن في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، كما أعلنوا عن عقد مؤتمر وطني في اليمن ينطلق في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر. وأشار المؤتمر الأولي في إركويت إلى توصّل الجمهوريين والملكيين إلى تسوية دون مشاكل كبرى، لكن الحكومة السعودية رفضت تسمية "الجمهورية" للدولة المقبلة في اليمن بدعوى أنها تحمل حكماً مسبقاً على نتيجة المحادثات المقترحة.

ثم تصارع الجمهوريون اليمنيون في ما بينهم، الذين استثني بعضهم من محادثات إركويت، بشأن تركيبة وفدهم في المحادثات المقبلة، في وقت حاولت فيه الجمهورية العربية المتحدة السيطرة على تشكيلة الوفد الجمهوري. في النهاية، لم يُعقَد المؤتمر المنشود، كما انهار وقف إطلاق النار. ومع الفشل في عقد مؤتمر متوافق عليه وطنياً استؤنف القتال في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر. بادر الملكيون إلى الهجوم ساعين إلى استعادة منطقة أخذها المصريون منهم في الصيف السابق، وصدّ الجمهوريون الهجوم بمساعدة المصريين، ووصل الوضع مجدّداً إلى طريق مسدود[1].

استمر فيصل (وكان قد غدا الملك فيصل) في استخدام قوات لقبائل يمنية أداةً بالوكالة لإخراج المصريين من اليمن ولترويض النظام الجمهوري. قَدم عبد الناصر إلى جدّة من ٢ إلى ٤ آب/ أغسطس لمقابلة فيصل، وتوصّل الرجلان إلى اتفاقية تشبه بيانهما المشترك في قمة أيلول/ سبتمبر. ودعت اتفاقية جدّة إلى وقف إطلاق النار، وإجراء استفتاء عامّ في اليمن في موعد أقصاه ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦، وإلى تعاون سعودي – مصري لعقد مؤتمر موقت للجمهوريين والملكيين في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥ في حرض (اليمن) كي يناقش ترتيبات الحكومة الانتقالية والاستفتاء العامّ. كذلك تمت عملية سحب قوات الجمهورية العربية المتحدة خلال ١٠ أشهر من ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥، ووافقت السعودية على وقف أي نوع من المساعدة العسكرية للملكيين مباشرةً، وعلى عدم استخدام الأراضي السعودية لأعمال ضد اليمن.

نتيجةً للاتفاقية أوقفت الحكومة السعودية عونها العسكري والمادي لأنصار الملكيّة في اليمن. هذه المرّة، جلس الجمهوريون والملكيون اليمنيون معاً في حرض للعمل على وضع دستور وتأليف حكومة، وبذل السعوديون قصارى جهودهم ليضمنوا تجاوب

1 Badeep, *The Saudi–Egyptian Conflict Over North Yemen*, p. 81.

الملكيين في البحث عن حلّ سلمي، لكنّ عبد الناصر فشل في ممارسة السيطرة عينها على الجمهوريين. يُنحي معظم المصادر باللائمة على تصلّب الجمهوريين في فشل المؤتمر، وبناءً على ذلك ذهب عبد الناصر إلى موسكو، واتّخذت التطوّرات منحىً آخر. هاجم راديو صنعاء الاتفاقية بعنف، وسافر رئيس الوزراء اليمني إلى الاتحاد السوفييتي والصين، وجُلبت الأسلحة إلى اليمن من مصادر متنوّعة (أفرغت ٣ سفن سوفييتية أسلحةً ومعداتٍ في الحُديدة).

عندما أعلنت الحكومة البريطانية، في شباط/ فبراير ١٩٦٦، عزمها الانسحاب من عدن وجنوب اليمن أعطت عبد الناصر حافزاً آخر بإمكانية أن يستخدم اليمن قاعدة لمدّ نفوذه.

فجأةً تسارع سير الصراع في اليمن في اتجاه عنف أشد قوة؛ فقد مزّق عبد الناصر اتفاقية جدّة، وفي آذار/ مارس أطلقت الوحدات المصرية الهجوم الأضخم في حينه محاولةً تحطيم الملكيين، وشنّ الملكيون هجوماً مضاداً في الصيف نجم عنه أن عاد الوضع إلى جموده مجدّداً. إلا أن عبد الناصر لم يعد إلى المفاوضات، وعوضاً عن هذا سحب قواته من المناطق الريفية النائية وركّزها في مثلث مُدن تعز وصنعاء والحديدة، واستخدم الطيران والتخريب والتآمر لمحاولة تحطيم إرادة عدوّه، ونفّذت مجموعات يمنية مدعومة من المصريين، وجلّهم مغتربون يمنيون، سلسلة من التفجيرات التخريبية ضد أهداف في السعودية[1]، وفي مناسبتين على الأقل (كانون الثاني/ يناير وأيار/ مايو ١٩٦٧) استعمل المصريون غازاً ساماً. ردّ فيصل بمضاعفة جهوده عَبر الخطوط القائمة، وزار الولايات المتحدة في حزيران/ يونيو ١٩٦٦ لمقابلة الرئيس جونسون وللحصول على تأكيدات جديدة بشأن الدعم الأميركي له[2]. كما وضع فيصل حداً لخلافاته مع الملكيين، مع زيادة في دعمهم بالأموال والأسلحة.

إن الحلّ الذي لم يتمكن فيصل من التوصّل إليه في ساحة المعركة أو على طاولة المفاوضات فرضه أخيراً على مصر طرف خارجي؛ إذ أدّت الهزيمة الساحقة لعبد الناصر على يد إسرائيل في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ إلى ضعضعة موقفه في اليمن. ومع فشل

1 Safran, *Saudi Arabia*, p. 121.

2 LJL, NSF, Country Files, Saudi Arabia, Memos, Vol. I, 12/63-4/67, Memorandum of Conversation, "President's Meeting with King Faisal", 23 June 1966.

خطط الوحدة وهزيمة ١٩٦٧ تحطّمت السيطرة الأيديولوجية للقومية العربية (صارت اليمن نفسها بلدين في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧؛ إذ ألّفت صنعاء وشمال البلاد الجمهورية العربية اليمنية، وأعلنت عدن ومناطق الجنوب/ الشرق جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية).

الإسلامية الشاملة تواجه القومية الشاملة

شهدت أعوام ١٩٦٤–١٩٦٧ بُعداً آخر في المواجهة بين عبد الناصر وفيصل، إضافةً إلى اليمن: الصراع الأيديولوجي بين الإسلامية الشاملة عند فيصل وبين القومية العربية العلمانية. ومع سعي فيصل إلى إدخال الولايات المتحدة في صراعه ضد القومية العربية العلمانية اتّخذت هذه المسألة أهمية خاصة في العلاقات السعودية – الأميركية؛ إذ حَسب صُنّاع القرار في أميركا أن المملكة العربية السعودية تمثّل ثقلاً مقابلاً يوازن القوى الراديكالية، بحيث تمارس السعودية قيادة سياسية في العالم العربي وتستعمل شرعيتها الدينية في جلب الدعم للسياسة الأميركية في المنطقة.

تعزّزت آمال الراديكاليين العرب في انتصارات البعث في سوريا والعراق عام ١٩٦٣ مما فتح أفقاً أمام جمهورية عربية متحدة جديدة وأكثر قوة. وخلال لقاء في ١٥ أيار/ مايو ١٩٦٤ في واشنطن بين راسك والسقّاف أعرب الأول عن عدم موافقة الولايات المتحدة على وحدة عربية إذا جاءت نتيجة استعمال القوة، على الرغم من أن أميركا لا تستطيع الاعتراض عليها في حال أُنجزت بالخيار الحرّ. وعلّق السقّاف على ذلك بالقول إن كل عربي يرغب في الوحدة، لكنْ كلٌّ على طريقته، وحاجج بأنه لو تصرّف عبد الناصر بطريقة صحيحة، "لامتلك العالم العربي" عقب أزمة قناة السويس، لكنه فشل لأن العرب عموماً "بطبيعتهم وبدينهم يعارضون الاشتراكية"[1]. في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤ عبّر السقّاف عن قلق حكومته بشأن الفوضى والنشاط الشيوعي في عدن مدّعياً أن من الممكن افتراض أن القوى الشيوعية كلها تعمل في اليمن.

تبنّى فيصل استراتيجية مُضادة قوامها الدعوة إلى تضامن إسلامي شامل لمواجهة

1 NARA, RG59, Central Files 1964-66 (POL 7 SAUD), Memorandum of Conversation, 15 May 1964.

الراديكالية العربية والنشاطات الشيوعية في الشرق الأوسط، واحتاج إلى تفعيل تعاون واسع بين حكومات البلدان الإسلامية لا لمجرد التقريب بين الأمم الإسلامية بل أيضاً لمحاصرة انتشار الراديكالية في العالم العربي.

تعطي القومية العربية الشاملة نموذجاً عن أيديولوجيا تدعو أعضاءها إلى إنشاء حكومة مركزية لكنها تؤدي إلى نتيجة معاكسة تماماً؛ إذ قال خدوري: "قصدت الاشتراكية العربية كأيديولوجيا أن تكون عنصر توحيد أكثر منها عامل تفرقة في الحركة نحو الوحدة العربية، لكن ما أن تحقّقت نواة الوحدة العربية، وهي الجمهورية العربية المتحدة، حتى بدأت تنويعات كثيرة في الظهور بأثر من خلافات ترجع جزئياً إلى الالتزام الضيق الأفق، وجزئياً لعوامل شخصية أيضاً"[1].

في ١٩ شباط/ فبراير ١٩٦٦ عقد هرمان إيلتس، سفير أميركا في السعودية، نقاشات مطوّلة مع فيصل الذي أبدى قلقه من تنامي الخطر الشيوعي في الشرق الأوسط، وإذ لاحظ العدد الكبير من التقنيين السوفييت والصينيين في المنطقة أعاد فيصل تأكيد اعتقاده أن الجمهورية العربية المتحدة تقدم ستارة واقية يستطيع النفوذ السوفييتي العمل خلفها لكسب موطئ قدم، ثم مواصلة الانتشار.

أشار فيصل أيضاً إلى أنه "ما لم يُجتَثّوا في المهد الآن" فستنمو "قدرة البلدان الشيوعية باطراد" إلى حدّ تخريب المصالح الغربية والحكومات الصديقة للغرب في المنطقة. أخبر إيلتس فيصل أنّ الولايات المتحدة ربما ساورها قلق بشأن تسامح الجمهورية العربية المتحدة مع الشيوعيين ومع الوجود السوفييتي والصيني في أمكنة مختلفة من الشرق الأوسط، وضمنها اليمن، لكن أميركا تفتقر إلى دليل فعلي يبرّر تأكيد أن الجمهورية العربية المتحدة تتعمد توسيع الأهداف الشيوعية. و لم يوافق فيصل على ذلك بل أصرّ على أنه لا يفهم لَم تبدو الولايات المتحدة وكأنها تتجاهل حقيقة أن عبد الناصر والمصريين يتحملون مسؤولية كبرى عن إدخال السوفييت والصينيين إلى الشرق الأوسط. ونبّه إيلتس فيصل إلى عدم تقبّل تقييمات مبالَغ فيها عن أعداد السوفييت والصينيين وعن نشاطاتهم في المنطقة. وأشار إيلتس إلى أن تلك النشاطات، خصوصاً في البحر الأحمر، ربما ترتفع فعلياً إلى نقطة توجِب متابعتها عن كثب؛ إلا أنه يجب النظر إليهم أيضاً في

1 Majid Khadduri, *Political Trends in the Arab World* (Baltimore, MD, Johns Hopkins University Press 1970), pp. 171–2.

سياق نوايا حكومات المنطقة وأمديتها. في ٢١ شباط/ فبراير ١٩٦٦ التقى وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان الرئيسَ جونسون حاملاً إليه رسالة من فيصل يبدي الملك فيها تقديره للجهود الأميركية في مواجهة المدّ الشيوعي. وفي الرسالة أوضح فيصل أيضاً: "إننا نحارب على أرضية دينية ما تحاربونه لأسباب عقائدية". وكذلك عرض فيصل تنسيق الجهود الأميركية – السعودية "لوضع حدّ لانتشار الشيوعية في العالم كخطوة أولى نحو التخلّص منها"[1]. وأجاب جونسون بإبداء ترحيبه بهذه الفرصة "حيث نتشارك في تحليلنا للحاضر وللخطر المحتمل للشيوعية في الشرق الأدنى"، وأوضح أنه سيطلب من إيلتس مناقشة هذا الموضوع بالتفصيل معه (فيصل) بعد درس هذه الآراء بتوسّع[2]. وخلال لقاء في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦٦ نقل سلطان إلى راسك أن الحكومة السعودية تعتبر انتشار الشيوعية في الشرق الأوسط التهديد الأكبر لها. وقد أبدى السعوديون حماسة لقتال الشيوعية على أسس تتعلق بدينهم، إذ يعتقدون أن الإسلام هو الدرع الأقوى ضدها. وشدّد سلطان على أهمية العمل الوثيق والمنهجي لوجهات النظر من أجل تحسين الفهم المشترك للنشاطات الشيوعية في المنطقة. وأجاب راسك أن الولايات المتحدة حسّاسة جداً حيال النشاطات التي تزيد من سيطرة الشيوعية، وتعتقد بالأهمية القصوى للعمل الوثيق والمنهجي لوجهات النظر بشأن هذا الموضوع مع الحكومة السعودية، وطُلب من رايموند هير، السكرتير المساعد في "مكتب الشرق الأدنى"، العمل على إيجاد آلية لهذا التبادل.

اجتمع إيلتس بالسقّاف في ٩ نيسان/ أبريل، وشدّد السفير على الأهمية القصوى للمرحلة المقبلة وهي: تطوير برامج يتّبعها البلَدان، معاً أو على انفراد، لمواجهة الخطر. وتقابل الرجلان ثانيةً في ٤ أيار/ مايو، وسلّم إيلتس السقّاف تحليلاً عن الخطر الشيوعي في الشرق الأوسط. ولاحظ السقّاف أن التقييم برمّته أدنى بكثير مما ارتآه فيصل. وعندما سأل إيلتس عن مصادر فيصل أجاب السقّاف بنوع من الاقتضاب بأن معلومات فيصل جاءت من "السوريين المحيطين به"[3].

1 LJL, NSF, Country Files, Saudi Arabia, Memos, Vol. 1, 12/63–4/67, Memorandum of Conversation, 21 February 1966.

2 NARA, RG59, Central Files 1964–66 (POL 23–7 NEAR E.), State to US Embassy, Jeddah, 26 February 1966.

3 NARA, RG59, Central Files 1964–66 (POL 23–7 NEAR E.), US Embassy, Jeddah, to State, 4

في دعوته إلى تضامن إسلامي تألّفت رؤى فيصل من عناصر متعدّدة؛ إذ اعتقد أن التعاون بين المسلمين يساعد حصرياً على تعزيز مكانة الأمة العربية. وبحسب وجهة نظره، ما كانت بلاد العرب لتكون أمة من دون الإسلام؛ وما كانت اللغة العربية لتُحفَظ من دون القرآن؛ و لم تكن الطرق العربية في الفكر والتقاليد والمزايا لتنشأ لولا مفاهيم الإسلام وقيَمه. واعتقد فيصل أيضاً أن الإصرار على العنصر القومي في الماضي قد أرهق الدولة الإسلامية وشوّهها. وعلى نحو مماثل شدّد على أن ابتعاد العرب عن طريق الدين قد أضعفهم، ومزق وطنهم إرباً، ووضعهم تحت هيمنة الإمبريالية[1].

وللتشديد على دلالة دعوته الإسلامية الشاملة بدأ فيصل سلسلة من الزيارات الرسمية إلى دول إسلامية داعياً فيها إلى الوحدة الإسلامية الشاملة. وخلال زيارته إيران في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥ قال فيصل: "وعلينا نحن المسلمين تقع المسؤولية بأن نتفقه، أولاً وقبل كل شيء، في ديننا وشريعتنا، ولو فهمنا شريعتنا الإسلامية على حقيقتها لأغنتنا عمّا نتخبط فيه الآن من تيارات واتجاهات". وفي حديث له خلال زيارته السودان في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٦ قال: "إننا لا نجهل، ولن نجهل، القوى التي تعارض ما نقوم به اليوم، إذ هي قوى استعمارية وقوى يهودية وصهيونية وقوى شيوعية". وفي زيارة له إلى باكستان في نيسان/ أبريل ١٩٦٦ شرح أبعاد التضامن الإسلامي الذي دعا العالم الإسلامي إلى تبنّيه قائلاً: "إننا نسعى إلى السلام... ونسعى إلى التآخي... ونسعى إلى التفاهم... ولكن ليس معنى هذا أن نضحّي بمبادئنا وعقيدتنا وإسلامنا... في سبيل هذا التآخي وهذا التفاهم". وفي بيان باكستاني – سعودي مشترك تحدّث فيصل عن "التضامن بين الدول الإسلامية" واصفاً إياه بأنه يعطي تلك الدول "قوةً مؤثّرة" تساعد على "خلق نظام عالمي قويم (و)... تأمين عيش أفضل لكل الشعوب"، وأضاف: "إن التضامن الإسلامي يؤمّن وحدة اقتصادية متكاملة، خصوصاً للعالم الإسلامي"[2].

وخاطب فيصل البرلمان التونسي أيضاً، في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦، معلناً: "فإذا أردنا أن نصل بأمتنا وبأوطاننا الى استقرار دائم وإلى تقدم كامل فعلينا أن نعود إلى

May 1966.

1 Ahmed Assah, *Miracle of the Desert Kingdom* (London, Johnson, 1969), pp. 97–8.

٢ وردت دعوة فيصل إلى التضامن الإسلامي في مجلة **المنهل** (المملكة العربية السعودية)، المجلد ٣٣، العدد ١٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢– كانون الثاني/يناير ١٩٧٣، ص ١٢٧٢–٥، و١٢٨٤.

قواعدنا الأساسية... فإننا لسنا في حاجة إلى استيراد أي آراء أو أي عقائد أو أي قوانين من الخارج"[1]. رأى عبد الناصر في دعوة فيصل إلى تضامن إسلامي محاولةً أخرى من الولايات المتحدة لتنظيم تحالف ضدّه. وفي حشد عامّ، في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٦٦، زعم عبد الناصر أن الحلف الإسلامي "خلقته الإمبريالية والرجعيون"[2] وأنه مؤامرة أميركية – بريطانية تهدف إلى تقسيم العالم العربي والإطاحة بآمال العرب في الوحدة. لكنّ فيصل أنكر تكراراً أن الدعوة إلى تضامن إسلامي تستهدف إنشاء حلف أو كتلة ضد أي دولة في العالم العربي. وفي خطاب له بمناسبة تكريم رؤساء وفود الحجّاج، في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٦٦، أدان الزعم بأن دعوته (إلى تضامن إسلامي) تلقى تشجيعاً من أي مصدر أجنبي: "قيل إننا نسعى إلى أحلاف، وإن هذه الأحلاف توجّهها جهات استعمارية. وأنا هنا... أدعو أولئك الذين يقولون ذلك... إلى مشاركتنا... كي يروا إذا ما كانت هذه الدعوة تنبع من تشجيع استعماري أم أنها تصدر عن قلوبنا المؤمنة بربها الذي يدعو المسلمين إلى ما هو أحسن لدينهم ومعاشهم"[3].

في أيار/ مايو ١٩٦٦، بدافع من قلقها بشأن تزايد مزاعم عبد الناصر بأن الولايات المتحدة ترعى تحالفاً إسلامياً، أصدرت وزارة الخارجية الأميركية توجيهاً طارئاً لاستعماله خلفيةً في النقاش مع دبلوماسيي الدول الصديقة والحكومات المعادية وأطراف أخرى. وقد تضمّن هذا التوجيه أن أميركا لم تدعم ولم تعارض إنشاء تحالف إسلامي، وتلاحظ احتمالاً ضئيلاً بأن ينشأ تحالف إسلامي فعّال، وتشكّك في أن الإسلام يمثّل قوة في الوحدة العربية، كما تتساءل عن أي عمل لا يزيد الاستقطاب في العالم العربي. وفي استباق لزيارة فيصل إلى أميركا أعدّت وزارة الخارجية ورقة في ١ حزيران/ يونيو ١٩٦٦، عن سياستها، دعت فيها إلى التأكيد لفيصل أن الاستقطاب أمر خطير للشرق الأوسط، وأن الولايات المتحدة تحمي المصالح المتبادلة مع كل دول المنطقة، ما يعني أنها لا تساهم في الاستقطاب، وأن إشكالية الاختراق الشيوعي هي أقل من تقديرات فيصل. أوحت الورقة ضمنياً بأن فيصل مساهم، بطريقة ما، في توترات المنطقة، وأنه لم يفهم التداعيات الكامنة في هذا الشأن. وأشارت الورقة إلى أن الاتحاد السوفييتي، بغضّ النظر

١ انظر مجلة **أم القرى**، المجلد ٢١٣٩، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦٦.

٢ صحيفة **الأهرام**، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦.

٣ اقتباس من صحيفة **الجزيرة**، ٢٩ آذار/مارس ١٩٦٦.

عن نيّة فيصل الأولية، اختار أن يشوّه قضية التضامن الإسلامي بما يتناسب مع أهدافه ومخاوفه؛ ما يعني أنه (الاتحاد السوفييتي)، سواء للأفضل أو للأسوء، "أصبح عنصراً في الشقاق بين مصر والمملكة العربية السعودية"[1].

عندما اجتمع فيصل بجونسون في واشنطن، في ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٦٦، أبدى الأول رغبته في مناقشة الخطر الذي تمثّله الشيوعية على الشرق الأوسط، مما قد يترك آثاراً متشعّبة بالنسبة إلى بقية العالم. وفيما لم يفضّل مبدأ الخيار العسكري شدّد فيصل على ضرورة أن تتدخّل الولايات المتحدة في كل المناطق لوقف هذه المشاكل في المهد. وأوضح أن التعاون السعودي مع الآخرين في المنطقة في صدّ الشيوعية، سواء على المستوى العربي أو الإسلامي؛ إنما يهدف إلى توعية الشعب لهذا الخطر.

في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦ خلص تقييم من الاستخبارات الوطنية الأميركية إلى القول بضآلة احتمال التعايش بين فيصل وعبد الناصر؛ فقد يستمر أحدهما في العمل ضدّ الآخر، لا في شبه الجزيرة العربية وحدها بل في عموم العالمَين العربي والإسلامي. وعلى الرغم من عدم ترجيح حدوث لقاء أو حلف بين القادة الإسلاميين، قد يستمر فيصل في الترويج لفكرة التضامن الإسلامي وسيلةً لمواجهة تأثير عبد الناصر، ساعياً إلى الحصول على تأييد من الولايات المتحدة والغرب؛ فيما قد يسعى عبد الناصر إلى نيل المساعدة من الاتحاد السوفييتي. إضافةً إلى ذلك قد يُنحي الطرفان الأخيران باللائمة على الولايات المتحدة لأنها تُشجع فيصل في سعي منهما إلى حضّ أميركا على كبح جماحه.

في جلسة مُطوّلة مع إيلتس، في ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧، نقل رشاد فرعون أسف حكومته لما اعتبرته تلكؤاً واضحاً من الولايات المتحدة في تعاون أوثق مع السعودية في موضوعات تتعلق بمصالحهما المتبادلة، وتحدّث أيضاً عن وجهة النظر الأميركية المائعة عن التضامن الإسلامي، وفشلها في ملاحظة الخطر الشيوعي في المنطقة بالأبعاد التي تراه الحكومة السعودية بها. وأجاب إيلتس بأن الولايات المتحدة تتعاون بطريقة وثيقة مع السعودية في موضوعات كثيرة ذات اهتمام مشترك، لكنّ ذلك يعني، بالتعريف، أنّ التضامن الإسلامي يصعب اعتباره موضوعاً تستطيع

1 NARA, RG59.S/S visit, Files: Lot 67 D 587, Visit of King Faisal of Saudi Arabia, 21–23 June 1966, Vol. II, Memcons, Admin and Sub. Misc., "Proposed Strategy for Visit of King Faisal", 1 June 1966.

الولايات المتحدة أن تتدخّل فيه مباشرة.

أقرّ إيلتس أنّ التضامن الإسلامي يمثّل أيضاً عنصراً آخر في الاستقطاب الراهن في العالم العربي مع ما يصاحبه من توتّرات، لكنه لاحظ أيضاً أن الولايات المتحدة لا تقرّ بمفهوم التضامن الإسلامي ولا تعترض عليه.

ووجّهت الخارجية الأميركية إيلتس أيضاً إلى أن يُعلِم الحكومة السعودية بأن الولايات المتحدة، وهي بلد غير إسلامي ودولة غير دينية، لم تشعر في الماضي أنّ من المناسب أن تُعلّق على التضامن الإسلامي. وتساءلت الولايات المتحدة عما تجنيه السعودية من الاستقطاب عربياً، مستنتجةً أنّ "ما يمكن أن يمثّل هدفاً مفيداً في أوقات السكينة يصعب أن يمثّل دعماً لمفهوم التضامن في المناخ المشحون السائد بين الدول الإسلامية الأساسية"[1].

على أيّ حال، مع الاحتلال الإسرائيلي للقدس، في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، اتّخذت مفاهيم فيصل عن التضامن الإسلامي دلالة جديدة ومؤثّرة؛ إذ قدّم القضية الفلسطينية إلى العالم الإسلامي الأوسع بوصفها قضية إسلامية، داعياً الدول الإسلامية إلى دعم العرب في تحرير القدس[2]. في خطاب أثناء موسم الحج، في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦٨، قال فيصل: "إن القدس الشريف يناديكم ويستغيث بكم أيها الأفواه لتنقذوه من محنته ومما ابتُلي به، فماذا ننتظر وإلى متى ننتظر؟... نريدها غضبةً ونهضةً إسلامية لا تدخلها قومية ولا عنصرية ولا حزبية، إنما دعوة إسلامية؛ دعوة إلى الجهاد في سبيل الله، في سبيل ديننا وعقيدتنا، دفاعاً عن مقدّساتنا وحرماتنا، وأرجو الله سبحانه وتعالىٰ أنه إذا كتب لي الموت أن يكتب لي الموت شهيداً في سبيل الله"[3].

أطلقت محاولة إحراق المسجد الأقصى في القدس، في آب/ أغسطس ١٩٦٩، موجة من الصدمة في أرجاء العالم الإسلامي. دعا فيصل إلى قمة إسلامية، وتحتّم على عبد الناصر أن يدعم دعوة فيصل علناً على الرغم من قلّة اهتمامه بالقمة التي لم يحضرها بشخصه[4]. وبعد شهر عُقدت القمة الإسلامية الأولى في الرباط، عاصمة المغرب،

1 NARA, RG59, Central Files 1967–69 (POL SAUD–US), State to US Embassy, Jeddah, 16 January 1967.

2 *The Islamic Review and Arab Affairs*, Vol. 57, No. 2 (1969), p. 4.

٣ اقتباس عن **أم القرى**، ٧ آذار/مارس ١٩٦٩.

4 *International Herald Tribune* (IHT), 1 September 1969.

وأعلنت دعم الدول الإسلامية للشعب الفلسطيني، وأدانت العمل الإجرامي ضد المسجد الأقصى، وأكّدت حاجة الدول الإسلامية إلى زيادة التعاون والمساعدة المتبادلة في ما بينها في كل المجالات[1].

كُبِح مدّ الراديكالية في العالم العربي بوفاة عبد الناصر في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، وشرع خليفته أنور السادات، الذي أبدى اهتماماً مبكراً بالإسلامية الشاملة، في التحرّك للتقارب مع فيصل واستراتيجيته، وأخذت سوريا بالاعتدال في موقفها، وخفّف السودان من حماسته، وبدأت ليبيا تتبنّى مفهومها الخاص عن الإسلامية الشاملة. وبذا تقلّص عدد البلدان العربية الراديكالية المُعارضة لحركة فيصل الإسلامية الشاملة، واقتصر أمرها على الجزائر والعراق[2].

مثّل الموت الفجائي لفيصل في ١٩٧٥ خسارة كبرى للحركة الإسلامية الشاملة؛ إذ كان زعيماً روحياً لمعظم العالم الإسلامي، كما كان ممثّلاً للإسلام وحارساً للأماكن الأكثر قداسة في العالم الإسلامي.

طرد السوفييت من مصر

بعد أن أنهكتها حرب اليمن، وهزمتها إسرائيل حارمةً إياها من شبه جزيرة سيناء ومداخيل قناة السويس، ركّزت مصر جهودها كلها على استعادة قدراتها العسكرية. فمع التدمير شبه الكامل للقوات المسلحة المصرية في حرب الأيام الستة، وما تلاها من اتّباع مصر سياسة رفض أي تسوية تتضمن تنازلات إقليمية لإسرائيل، صارت مصر معتمدة بصورة مطردة على الاتحاد السوفييتي لإمدادها بالأسلحة، ومصدراً للدعم السياسي والدبلوماسي؛ إذ فتحت حرب ١٩٦٧ الباب أمام تزايد الاعتماد العسكري لدول المنطقة، ولزيادة نفوذ القوى العظمى فيها. بعد هذه الحرب اتّجه عبد الناصر إلى الاتحاد السوفييتي للحصول على المساعدة العسكرية، وعلى عكس مواقفه الأولى،

١ منظمة المؤتمر الإسلامي، إعلانات وقرارات مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي "من الرباط إلى كوالالمبور"، جدّة، (السكرتارية العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ١٩٧٤)، ص ١١- ٤.

2 Abdullah M. Sindi, "King Faisal and Pan-Islamism", in Willard A. Beling, ed., *King Faisal and the Modernization of Saudi Arabia* (Boulder, CO, Westview Press, 1980), p. 192.

صار راغباً بقبول خطر خسارة بعض الاستقلالية، التي قد تنجم عن زيادة الوجود السوفييتي[1]. وبحسب هيكل، اعتمدت استراتيجية عبد الناصر على توريط الاتحاد السوفييتي في شؤون الشرق الأوسط أكثر من أيّ وقت مضى، لأنه أراد أن يضمن "أن يشعروا بأن هزيمة مصر هي هزيمتهم، وأن مكانتهم مرتبطة بمكانة مصر"[2]؛ إذ كان المصريون في حاجة ماسة إلى انغماس سوفييتي سريع ومكثّف وقصير المدى، وهو ما توقّعوه، كي يخدم هدفاً محدّداً يتمثّل في إرغام إسرائيل على القبول بشروط مصر في التسوية.

على الرغم من التنامي الهائل في العلاقات السوفياتية - المصرية بعد ١٩٦٧، لم يجعل اعتماد مصر على الاتحاد السوفييتي عبدَ الناصر أداةً يعتمد السوفييت عليها. ويورد روبنشتاين أنّ عبد الناصر عرّف روابط مصر بالسوفييت بقوله: "لا نستطيع الاستغناء عن الخبراء السوفييت ما دمنا في حال حرب مع إسرائيل وما دام لا يوجد سلام"[3].

تمثّلَ الهدف الأقصى للاتحاد السوفييتي، من الناحية الثانية، في إرساء وجود عسكري استراتيجي دائم في مصر، كي يوظّف في خدمة أهداف سوفييتية واسعة إقليمياً ودولياً. إنّ الفرص الناجمة عن إمكان اعتراف الغرب بهيمنة السوفييت على أوروبا الشرقية، والتقارب الصيني - الأميركي، ترجمت نفسها بجدية الاتحاد السوفييتي التامة في تجنّب تضاربات غير ضرورية في علاقاته مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ولم يكن راغباً في التضحية بمصالحه الكبرى لقاء انخراطه في عملية عسكرية شاملة تهدف إلى استعادة مصر شبه جزيرة سيناء[4]. نتيجةً لهذا، وكذلك لمنع مصر من المبادرة إلى شنّ هجوم ضد إسرائيل، رفض السوفييت دوماً السماح لمصر باستخدام أسلحتهم في استعادة أراضيها، كما احتفظوا بالسيطرة على الأسلحة المتطوّرة، ورفضوا إمداد مصر

1 Michael N. Barnett and Jack S. Levy, "Domestic Sources of Alliances and Alignments: The Case of Egypt 1962–73", *International Organization*, Vol. 45, No. 3 (summer 1991), p. 384.

2 Mohammed H. Heikal, *The Sphinx and the Commisar: The Rise and Fall of Soviet Influence in the Arab World* (London, Collins, 1978), p. 191.

3 Alvin Z. Rubinstein, *Red Star on the Nile: The Soviet-Egyptian Influence Relationship sinc the June War* (Princeton University Press, 1977), pp. 44–6, 117.

4 Oded Eran and Jerome Singer, "Exodus from Egypt and the Threat to Kremlin Leadership", *New Middle East* 40 (January 1972), pp. 21–5.

بكميات كافية من العتاد وقطع الغيار، ورفضوا إعطاءها أسلحة هجومية[1].

لكن مع نهاية عام ١٩٧٠، على الرغم من الصعوبات والتفاقمات التي ميّزت العلاقات المصرية – السوفييتية، استضافت مصر أكثر من مئتي طيّار سوفييتي يحلّقون بأحدث أنواع طائرات الـ"ميغ-٢١ ج"، إضافةً إلى ما يتراوح بين ١٢ و١٥ ألف خبير سوفييتي يعملون في قرابة ثمانين موقعاً للصواريخ[2].

وفي وقت مُبكر من العام نفسه أعلن هنري كيسنجر، مستشار الأمن القومي في إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون، خلال عرض موجز للمعلومات في ٢٤ حزيران/ يونيو، أنّ الوجود المستمر لقوات سوفييتية يهدّد المصالح الأميركية في المنطقة. وفي إطار فكرة طرد السوفييت من مصر أكّد كيسنجر أن أميركا تستطيع صبّ ضغوط ساخنة على السوفييت وممارسة ضغط على إسرائيل مقابل تنازلات مصرية جدّية. وكذلك أكّد أن المصريين سيستيقظون إذا علموا أن الاتحاد السوفييتي يفضّل سياسة الوفاق مع الولايات المتحدة على نشوب حرب جديدة في الشرق الأوسط[3].

في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، بعد أسابيع قليلة من موت عبد الناصر[4]، أرسل فيصل كمال أدهم، رئيس الاستخبارات السعودية، في مهمة سرية إلى القاهرة لاستطلاع إمكان التفاهم مع الرئيس السادات. وإذ أكّد قلق السعودية من مدى الوجود السوفييتي وتأثيره في مصر شرح أدهم اقتراحاً من فيصل بأنّ انسحاب الخبراء العسكريين السوفييت ربما يشجّع الولايات المتحدة على تبنّي سياسة أكثر قوةً وإيجابية في الشرق الأوسط. وبعد تأكيد حاجة مصر الماسّة إلى المُساعدة السوفييتية، في مواجهة التسليح الذي تحصل عليه إسرائيل من الولايات المتحدة، قدّم السادات اقتراحاً مقابلاً قوامه أن تسحب إسرائيل قواتها من الضفة الشرقية لقناة السويس وتوافق على فتح القناة أمام المِلاحَة؛ وعندها سيطلب من السوفيات مغادرة مصر. وإذ أكّد السادات أن فيصل يستطيع نقل اقتراحه إلى الولايات المتحدة أصدر الملك تعليماته إلى أدهم بنقل هذه الرسالة

1 Dina R. Spechler, "The USSR and Third-World Conflicts: Domestic Debate and Soviet Policy in the Middle East, 1967–73", *World Politics*, Vol. 38, No. 3 (April 1986), p. 437.

2 Walter Laqueur, *Confrontation: The Middle East and World Politics* (London, Wildwood House, 1974), p. 4.

3 Henry Kissinger, *The White House Years* (Boston, Little, Brown and Company, 1979), p. 578.

٤ توفي القائد المصري في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠.

إلى أميركا[1]. زار أدهم القاهرة مراراً في عامَي ١٩٧٠ و١٩٧١، وبالنتيجة أصبح قناة اتصال بين السادات والبيت الأبيض. ونقل أدهم إلى الولايات المتحدة أنباء عن اعتزام الرئيس المصري تخفيف اعتماده على الاتحاد السوفييتي بأسرع ما يمكن[2]. وخلال أيار/ مايو راقب فيصل باهتمام مجريات الحوادث في القاهرة؛ إذ اشتبك السادات مع مجموعة من ضمن السلطة العليا لأنها عارضت الخروج عن التحالف الوطيد مع الاتحاد السوفييتي، واعتقل أعضاء المجموعة، التي أطلق عليها السادات بعد سنوات تسمية "عملاء السوفيات"، في ١٦ أيار/ مايو[3]. وفي ٢٧ أيار/ مايو، قبل ساعات من وصول فيصل إلى واشنطن، أعلن راديو القاهرة أن مصر والاتحاد السوفييتي قد وقّعا معاهدة صداقة وتعاون مدّتها ١٥ سنة. تركّزت محادثات البيت الأبيض على هذه المعاهدة؛ إذ طمأن فيصل الرئيس نيكسون إلى أنه، أيّاً كانت العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، فإنّ مصر لن تتحوّل إلى دولة شيوعية. ودافع فيصل عن النظرية القائلة بأن انحياز أميركا إلى إسرائيل لم يخدم سوى توسيع المصالح الشيوعية، وحضّ الولايات المتحدة على المثابرة في بذل الجهد للتوصّل إلى تسوية مؤقتة.

تولى وزير الخارجية ويليام روجرز هذه المهمة خلال ما بقي من ذلك العام[4]. وعلى الرغم من المعاهدة السوفييتية – المصرية وتبادل الزيارات والبيانات المشتركة وقعت علاقة السادات مع السوفييت، منذ البداية، في شباك التناقض والشك المتبادل؛ إذ توصّل السادات إلى أنّ السوفييت يفضّلون الوضع السائد الذي أبقى مصر معتمدةً عليهم، وأنّ سياسة الوفاق الدولي قلّلت من ميلهم إلى التزامات تماثل الدعم الأميركي لإسرائيل[5]. لم يكن الاتحاد السوفييتي ليسلّم الأسلحة التي تطلبها مصر، وبدا غير ميّال، أو غير قادر، على إحداث تقدّم نحو حلّ دبلوماسي يؤدي إلى إزالة القيود التي وضعها على تعاملات مصر مع الولايات المتحدة. جاءت نقطة القطع خلال قمة أميركية – سوفييتية في موسكو في أيار/ مايو ١٩٧٢ عندما أيّد السوفييت، بحسب رأي السادات، بقاء

1 Holden and Johns, *The House of Saud*, p. 292.

٢ المرجع السابق، ص. ٢٩٤.

3 Anwar El Sadat, *In Search of Identity: An Autobiography* (London, Collins, 1978), p. 222.

4 Safran, *Saudi Arabia*, p. 146.

5 Avraham Sela, *The Decline of the Arab-Israeli Conflict: Middle East Politics and the Quest for Regional Order* (Albany, New York, State University of New York Press, 1998), pp. 136–8.

الوضع السائد. ففي الإعلانات التي وُقعت في ختام هذه القمة وافق الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة على تبادل المعلومات عن احتمال اندلاع صراعات محليّة، كي يسعيا إلى إخماد الاضطراب الإقليمي والحدّ من المواجهة بينهما. وقيّدت تلك الإعلانات قدرة السادات على اللجوء إلى الحرب ما دامت القوات السوفياتية في مصر[1].

تأثّر قرار السادات بالقطيعة مع الاتحاد السوفييتي بعوامل قوية أخرى لا تقل أهميةً عما سبق. وتندرج في هذه العوامل الحاجة إلى تخفيف الإحباط المتصاعد حيال الوجود السوفييتي داخل مصر؛ إذ استُفِزّت القوات المسلحة المصرية من صدور أوامر إليها من السوفييت. وأمل السادات أيضاً إحداث صدمة في موسكو قد تجبرها على إعادة النظر في رفضها إمداده بالأسلحة الهجومية[2].

وبتشجيع من فيصل وتأمين مُساعدة مالية بدأ السادات التفكير في طريقة أكثر فاعلية لكسر الجمود في حال "اللاحرب واللاسلم"، عَبر طرد الخبراء السوفييت. في ١٨ تموز/يوليو قلب السادات السياسة المصرية المُتّبعة منذ ١٧ سنة وطرد قرابة ٢١ ألف خبير عسكري سوفييتي[3].

لسوء الحظ نظرت الولايات المتحدة إلى عملية الطرد بوصفها تعبيراً عن رغبة السادات في تثبيت الاستقرار السياسي في مصر، وتعزيز قاعدته في اتخاذ القرار، وبعبارة أخرى، اعتبرت أميركا أنه يسعى إلى استرضاء الجيش. ومن الممكن إرجاع فشل أميركا في فهم خطوة السادات إلى خلافات ثقافية. ففي مصر تُتخذ الأفعال الحميدة أو الأعمال النبيلة بصورة أحادية الجانب، لكنها تأتي في ظل ظروف تجعل من المتوقع أن يردّ متلقيها بإسداء خدمة تتناسب معها في المقدار. لقد أنجز السادات عَبر هذه الخطوة كل ما كان يتمناه: النجاح الداخلي الضخم، ولفت نظر موسكو إليه بطريقة تشبه الأعاجيب، مع تضليل قوي للأميركيين والإسرائيليين معاً.

جلب طرد الخبراء ارتياحاً هائلاً للحكومة السعودية وفتح الطريق أمام تحالف استراتيجي صلب بين المملكة العربية السعودية ومصر، وبالنتيجة استفادت الولايات

1 Steven L. Spiegel, *The Order Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy, from Truman to Reagan* (Chicago, University of Chicago Press, 1985), p. 214.

2 *US News and World Report*, 12 August 1972, p. 46.

3 Michael I. Handel, *The Diplomacy of Surprise* (Cambridge, MA, Harvard University Center for International Affairs, 1981), pp. 278-9.

المتحدة من هذه الفرصة لكسب مصر إلى جانبها ما سهّل التوصّل إلى معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل.

حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ وحظر النفط

بعد طرد السوفييت عقد كيسنجر ونظيره المصري حافظ إسماعيل لقاءات سرّية عدّة. وفي اجتماعهما الأخير قبل اندلاع الحرب في تشرين الأول/أكتوبر، في روشفور– فرنسا، في ٢٠ أيار/مايو ١٩٧٣، قال كيسنجر: "إذا استمرّ الوضع الراهن في قناة السويس إلى ما لا نهاية... فسنصل إلى نقطة تتطور فيها الأمور من تلقاء نفسها... وببساطة سيصبح هذا الوضع جزءاً من المشهد السياسي الدولي بحيث يعتاده الناس. وهذا هو المبرر للقيام ببعض الحركة، لأنه أينما حصلت هذه الحركة الجديدة فإن فائدتها على الأقل ستكون في كونها جديدة"[1].

وبحسب هيكل، كان واضحاً للمصريين أن الولايات المتحدة تحتاج إلى فعل من الجانب المصري كي تبدأ أميركا العملية السلمية؛ إذ لن يتحقق أي شيء مهم عَبر جرّ الإسرائيليين إلى السلام، إلا إذا أُجبروا على التعامل مع حقيقة جديدة أشد قسوة[2].

في مواجهة هذا الجمود السياسي اعتقد السادات أن الخيار العسكري ضروري لتأمين تدخّل الولايات المتحدة سياسياً ولتسهيل المفاوضات.

أعلن السادات في تموز/يوليو ١٩٧١ أنّ هذه السنة ستكون "سنة الحسم"، في تلميح إلى احتمال لجوء مصر إلى الحرب إذا لم يحدث تقدّم نحو تسوية سلمية[3]. وإذ أدرك أنه يحتاج إلى شركاء لتفعيل الخيار العسكري اتّجه السادات إلى الرئيس السوري حافظ الأسد، كما بات فيصل حليفَه غير العسكري ووعده باستعمال سلاح النفط

1 United States Department of State Records, Records of Henry Kissinger, Box 25, Cat C Arab-Israeli war, Memorandum of Conversation between Hafiz and Ismail and Henry Kissinger, 20 May 1973.

2 Mohamed Heikal, *Autumn of Fury* (New York, Random House, 1983), pp. 49-50.

3 Mehran Kamrava, *The Modern Middle East: A Political History since the First World War* (Berkeley, CA, University of California Press, 2005), p. 127.

ضد الولايات المتحدة[1]. أشارت حرب ١٩٦٧ إلى أفول الهيمنة المصرية، فيما أدّت عائدات البترول إلى تعديل كفّة الميزان اقتصادياً لمصلحة أثرياء النفط المحافظين. لم يكن في المستطاع استرجاع الأراضي العربية المحتلة إسرائيلياً إلا بالتعاون في ما بين العرب؛ وبذا حلّ "تحالف ثلاثي" بين مصر وسوريا والسعودية محل الهيمنة المصرية[2].

في مطلع ربيع العام ١٩٧٣ أخبر السادات آرنو دي بورشغريف، مراسل مجلة **نيوزويك**، أن الوقت قد حان لإحداث "صدمة"، لكنّ أحداً لم يصدّق حينها أنه يخطط لحرب[3]. وخلال خطاب الاحتفال بذكرى الثورة في ٢٣ تموز/ يوليو تحدث السادات أيضاً عن احتمال أن يمارس العرب ضغطاً على الولايات المتحدة في المستقبل بالنظر إلى الأزمة القائمة في النفط والمال.

ومع التئام عقد التحالف الجديد، ووجود مستويات كافية من الدعم السوفييتي، وجمود الموقف على الصعيد الدبلوماسي باتت الحرب خيار السادات الوحيد فعلاً. وخلال زيارة المملكة العربية السعودية، في ٢٣ آب/ أغسطس، نقل السادات إلى فيصل قراره الذهاب إلى الحرب فلاقى تشجيعاً من القائد السعودي، وتعهد فيصل بدعم مالي وباستخدام النفط وسيلة للضغط. وبحسب هيكل أضاف الملك قائلاً: "... لكن امنحنا بعض الوقت. لا نريد أن نستخدم النفط سلاحاً في معركة تستمر ليومين أو ثلاثة أيام ثم تتوقف. نريد أن نرى معركة تستمر لوقت يكفي لحشد الرأي العام العالمي"[4]. وعلى أيّ حال كان فيصل حذراً بشأن مهاجمة أميركا علناً أو ربط مبيعات النفط بالسياسات دون إنذار عادل.

في نيسان/ أبريل بعث فيصل بأحمد زكي اليماني، وزير النفط السعودي، إلى واشنطن مع رسالة تفيد بأن السعودية لن تواصل رفع الإنتاج لملاقاة الحاجات الأميركية ما لم تُجرِ الولايات المتحدة حركة في اتجاه تحقيق العدالة للفلسطينيين، وانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتُلت في ١٩٦٧ بما فيها القدس.

1 Keneth Stein, *Heroic Diplomacy: Sadat, Kissinger, Carter, Begin, and the Quest for Arab-Israeli Peace* (New York, Routledge, 1999), pp. 4-67.

2 Alan Taylor, *The Arab Balance of Power* (Syracuse, NY, Syracuse University Press, 1982), pp. 49-56.

3 Arnoud de Borchgrave, "Next, a 'Shock' by Sadat?", *Newsweek*, 23 April 1973, pp. 36-7.

4 Mohamed Heikal, *The Road to Ramadan* (London, Collins, 1975), p. 275.

في ٢٣ أيار/ مايو التقى فيصل فرانك يانكرز، رئيس "آرامكو"، ومديرين آخرين لشركات نفطية، في جنيف، وأوضح لهم أن السعودية مُهدّدة بالعزلة عن أصدقائها العرب بسبب فشل الحكومات الأميركية في تقديم دعم إيجابي لهذه الدول، وأورد فيصل أنه لن يدع هذه العزلة تحصل قائلاً: "ستخسرون كل شيء"[1]. وعلى الرغم من هذه الجهود شعر فيصل بأن رسالته لم تُسمع أو تُصَدَّق. وتحدث إلى صحيفة **كريستشن ساينس مونيتور**، في ٦ تموز/ يوليو، عن ضرورة أن تتبنى أميركا "سياسة أكثر عدلاً في المنطقة" كي تُمكّن السعودية من الحفاظ على علاقاتها الودّية معها[2]. كما أجرى المقابلة الأولى على التلفزة الأميركية، عبر "ناشيونال برودكاستنغ كوربوريشن" ("إن بي سي" NBC)، وخلال هذه المقابلة قال: "لا نتمنى وضع قيود على صادراتنا من النفط إلى الولايات المتحدة... لكنّ دعم أميركا الكامل للصهيونية ضد العرب يجعل من الصعب علينا إمداد الولايات المتحدة بحاجاتها من النفط، بل حتى الحفاظ على علاقات الصداقة معها"[3].

لم يصدّق أحداً في واشنطن أن العرب يتجهزون للحرب؛ فقد لاحظ تقرير من "مكتب الاستخبارات والبحث في وزارة الخارجية" في ٨ آب/ أغسطس ١٩٧٣: "تبدو تهديدات السادات بعمل عسكري فارغة على نحو مطّرد، إذ يتهدّد العجز المتزايد عن السداد حاجاته الداخليّة الماسّة". ولاحظ التقرير أيضاً أن الرئيس المصري يتلقى مساعدة مهمة من المملكة العربية السعودية "لكنها لن تحل مشكلة السادات الأساسية المتمثّلة في إخراج الإسرائيليين من سيناء"[4]. ويرجع عدم تجاوب واشنطن جزئياً إلى حقيقة أن الحكومة السعودية كانت تتفاوض حينها لإنجاز اتفاقيات مع الولايات المتحدة بشأن تحديث قواتها المسلحة. وبذا أقّر الجميع بوجود مشكلة لكنهم لم يصدّقوا

1 US Congress, Senate Committee on Foreign Relations, Subcommittee on Multinational Corporations, "Multinational Petroleum Companies and Foreign Policy", 92rd Cong., 2nd sess., 20 and 21 February, 27 and 28 March 1974, p. 504.

2 *Middle East Journal* (MEJ), "Chronology" (Autumn 1973).

3 *Middle East Economic Survey* (MEES), supplement (7 September 1981), p. 2.

أعطى فيصل تحذيرات مشابهة في مقابلة مع: *Newsweek* (10 September 1973).

4 United States Department of State Records, GR-State, Political-UAR, Egypt, 1970-1973, Entry 1613, Box 2250, Bureau of Intelligence and Research not, 30 August 1973.

أن عملاً جذرياً بصددها صار وشيكاً.

وبحسب مسؤولي "آرامكو" فإن "لدى البعض انطباعاً بأن فيصل كان يستغيث من ذئب لا وجود له إلا في مخيلته. ولا تستطيع الحكومة الأميركية، أو لا ترغب، عاجلاً، في فعل أي شيء، أو ربما لا تستطيع إلا فعل القليل، بشأن القضية العربية – الإسرائيلية"[1].

عُقدَت القمة السوفييتية – الأميركية الثانية في واشنطن في صيف ١٩٧٣، ووافق الجانبان على الحاجة إلى تجنّب الصراع بين القوى العظمى في الشرق الأوسط. وبرأي كيسنجر، فمع إزالة خطر هذا الصراع يُنصح باتّباع سياسة الحفاظ على الأمر الواقع إلى حين تليين الموقف العربي[2]؛ إذ درجت واشنطن على استبعاد احتمال اندلاع حرب، بالنظر إلى غياب الحافز لدى إسرائيل لإثارة العداوات، ولأنها لا تجرؤ على إطلاق ضربة استباقية على غرار ما فعلته في ١٩٦٧. ومع النظر إلى إسرائيل باعتبارها تتمتع بالتفوق العسكري لم يبدُ منطقياً أن يبادر العرب إلى حرب تؤدي إلى هزيمة مرّة لهم. لكنّ الحقيقة أن السادات أمر وزير دفاعه منذ ١٩٧٢ بإعداد خطط عن حرب محدودة تتمحور على إقامة رأس جسر على الضفة الشرقية لقناة السويس، ما يؤدي إلى كسر الجمود الناجم عن حال اللاحرب واللاسلم[3]. اعتزم السادات القيام بمفاجأة استراتيجية، ووظّف لتلك الغاية جهوداً كبرى في الخداع، وتظاهر مرتين على الأقل بأنه يستعد للحرب، وفي المرتين عبّأت إسرائيل قواتها، مع ما يتطلبه هذا من كلفة وإرهاق للموازنة، لكنْ دون طائل. أدّت هذه التجربة إلى جعلها متشككة ومطمئنة.

في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وهو عيد يهودي اسمه "يوم كيبور"، هاجمت القوات المصرية إسرائيل، وفي الوقت عينه تدفقت القوات السورية على مرتفعات الجولان في هجوم مفاجئ. مثّل العبور الناجح لقناة السويس واختراق خط الدفاع الإسرائيلي نجاحاً عسكرياً باهراً، وحدّد السادات هدفاً شديد التواضع بالتقدّم لمسافة تتراوح بين ١٠ و١٥ كيلومتراً شرق القناة، ثم التوقّف[4].

في صبيحة ٦ تشرين الأول/ أكتوبر، قبل أن تعرف الولايات المتحدة باندلاع

1 US Congress, Senate, "Multinational Corporation and US Foreign Policy", Hearing, 94th Cong., 1st sess., 1975, 7:33, p. 509.

2 Safran, *Saudi Arabia*, p. 155.

3 Heikal, *The Road to Ramadan*, p. 181.

4 Kirk J. Beattie, *Egypt during the Sadat Years* (New York, Palgrave, 2000), pp. 134–5.

الحرب، التأمت "مجموعة العمل الخاص في واشنطن" (WSAG)، وهي وحدة النخبة في "مجلس الأمن القومي"، في غياب كيسنجر، داخل غرفة متابعة الأوضاع في البيت الأبيض. سعت وثيقة أعدّها "مجلس الأمن القومي" إلى تفسير الإشارات المختلفة عن الصراع الوشيك؛ إذ ظهر احتمال أنّ إفراغ المستشارين السوفييت في اليوم السابق يعني أن موسكو سمعت باقتراب الحرب. لكن كان هناك احتمال مقابل بوجود أزمة في العلاقات العربية – السوفييتية.

هوّنت الاستخبارات الأميركية مجدّداً من احتمال هجوم العرب على إسرائيل، معتبرةً أن وجود أزمة سوفييتية – عربية هو التفسير الأكثر ترجيحاً. وبحسب شتاين، نظرت الولايات المتحدة وإسرائيل إلى نشر القوات المصرية في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر على طول قناة السويس كتهويل آخر بشن هجوم[1]؛ لكنّ الحرب وقعت فعلاً.

افترضت إسرائيل أنّ لديها ما يكفي من الإمدادات لحرب تستمر لـ٣ أسابيع، وهو افتراض مستمَد من تجربة حرب الأيام الستة. فعلياً، وجد الإسرائيليون أنفسهم يستهلكون المعدات بمعدلات تنذر بالخطر. وقد أثبت هذا الخطأ في الحساب أنه وخيم العواقب على إسرائيل، كما قاد إلى مواجهة سعودية – أميركية مباشرة تركت آثاراً هائلة على أسعار النفط[2].

في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر بدأت أميركا سراً إرسال إمدادات محدودة إلى إسرائيل. وفي ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ألحّ الإسرائيليون في طلب المزيد من المُساعدة العسكرية. ولفهمه التداعيات الدبلوماسية المتصلة بمساعدة أميركية كبرى في وقت الحرب سمح كيسنجر (وقد بات وزيراً للخارجية) لطائرات من شركة "العال" المدنية الإسرائيلية، لا تحمل إشارة تدلّ على هويتها، بالوصول إلى الولايات المتحدة لنقل المزيد من المساعدات. وكذلك شرع في الضغط على شركات الطيران التجارية الأميركية لنقل مساعدات عسكرية، حيث أنها تلكأت في التورّط في الصراع خوفاً من استهدافها من متطرفين فلسطينيين.

في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر أخبر اليماني ممثلي شركات النفط أنّ المملكة العربية

1 Kenneth Stein, *Heroic Diplomacy: Sadat, Kissinger, Carter, Begin, and the Quest for Arab-Israeli Peace* (New York, Routledge, 1999), p. 68.

2 Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power* (New York, Barnes & Noble, 1992), pp. 603–4.

السعودية ستعمد فوراً إلى خفض إنتاجها من النفط في حال إقدام الولايات المتحدة على خطوة خاطئة في الصراع الحالي، مثل إعادة تزويد إسرائيل بالسلاح. في اليوم عينه اجتمع كينيث راش، نائب وزير الخارجية، مع المديرين الكبار في شركتَي "إكسون" و"غالف أويل"، الذين حذّروا واشنطن من ضرورة تجنُّب أي عمل من شأنه أن يسبب تحرّكات ضد مصالح شركات النفط الأميركية.

في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر بعث فيصل رسالة إلى نيكسون عبر السفارة الأميركية يحضّه فيها على التحرك لإنهاء الصراعات، وأن يلحّ على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة.

سُرّت الإدارة الأميركية لتلقيها رسالة مملوءة بضبط النفس من فيصل، وخلال لقائه السقّاف في اليوم التالي أوضح كيسنجر أن هدف الولايات المتحدة هو "إنهاء العداوات وإرساء أسس لتحقيق تسوية عادلة"[1]. في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر أمرت وزارة الخارجية الأميركية سفارتها في السعودية بنقل رسالة من نيكسون إلى فيصل.

أورد نيكسون أن أميركا تريد أن يسير الوضع إلى الحل بطريقة تساهم "في الحفاظ على أهدافنا المشتركة المتمثلة في إحلال سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط"، مطمئناً فيصل إلى أن "سياستنا هذه المرّة ليست أحادية الجانب". واختتم الرئيس رسالته بالتشديد على ضرورة "أن نعمل معاً للمساعدة في صنع مناخ يمكّننا من تجديد السعي الفعّال إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة"[2].

في ذلك الوقت شرع نيكسون وكيسنجر وجايمس شلسينغر (وهو وزير الدفاع) في اتّخاذ قرارات كبرى بشأن عملية الإمداد الأميركية. وكما سبقت ملاحظته، لم ترغب شركات الطيران التجارية الأميركية بالمشاركة في الصراع، فيما تقلّصت ذخائر الإسرائيليين. في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر أمر نيكسون بمدّ جسر جوي عسكري كبير إلى إسرائيل، وبرّر الإجراء بفشل مصر في التقيّد بوقف إطلاق النار، وكان ذلك خطأً مصرياً فاضحاً. واعتقد كيسنجر أن من الضروري إطالة أمد القتال بهدف "خلق وضع

1 United States Department of State Records, RG 59, SN 70–73, POL 15-1 US/Nixon, Joseph Sisco, Assistant Secretary of State to Kissinger, "Proposed Presidential Message to King Faisal", 12 October 1973, Attachment Tab B.

٢ المرجع السابق.

يطلب فيه العرب وقف إطلاق النار، لا نحن"[1]. ولأن الشحنات العسكرية الأميركية إلى إسرائيل لا يمكن أن تحصل سرّياً نسّق كيسنجر ووزارة الخارجية الجهود لإطلاق حملة دبلوماسية تهدف إلى التقليل من الأضرار المترتبة عليها.

بعث كيسنجر برسالة خاصة إلى فيصل يلعب فيها على وتر معاداة السوفييت، مشيراً إلى أن السبب في القرار الأميركي يكمن في عدم كفاية التعاون السوفييتي خلال وقف النار الأخير، إضافةً إلى أن السوفييت أمدّوا مصر وسوريا "عبر شحنات جوية ضخمة" (اعترف كيسنجر، بعد سنوات، أن القادة السوفييت ضغطوا لأجل إقرار وقف إطلاق النار منذ البداية، وأن الشحنات السوفييتية لا تقارَن، في المدى والتأثير، بالشحنات الأميركية إلى إسرائيل)[2]. إضافةً إلى هذا أورد كيسنجر أن القرار الأميركي كان ضرورياً "كي نبقى في وضع يمكّننا من تفعيل نفوذنا لتحقيق سلام عادل ودائم"[3]. وعلى الرغم من أن ردّ فيصل على نيكسون كان لا يزال ضمن الوثائق السرّية فإن الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، أوضح بعد سنوات أن الملك فيصل كان غاضباً، وأنّ ردّه كان قويّاً وقاسياً[4].

على أي حال، حرص السعوديون على إخفاء التناقض، وأبلغ السفير جايمس إيكنز وزارة الخارجية أنْ "لا علامة ظاهرة على غضب من الولايات المتحدة، بل تعبير أصيل عن الأسف من أن تحرّكات الحكومة الأميركية جعلت من المحتّم أن تتفارق مصالح أميركا والحكومة السعودية"[5].

في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر التقت مجموعة من وزراء الخارجية العرب، برئاسة عمر السقّاف، نيكسون وكيسنجر.

أعرب السقّاف عن خشيته من "تضرّر العلاقات العربية – الأميركية من الإمداد الأميركي لإسرائيل"، ودعا إسرائيل "إلى احترام قرارات الأمم المتحدة" مُعبّراً عن القلق

1 National Security Archive (NSA), Transcripts of Sec. of State Henry Kissinger, Staff Meeting, 1973–1977, Box 1, Transcript, "Secretary's Staff Meeting", 23 October 1973.

2 Henry Kissinger, *Diplomacy* (New York, Simon & Schuster, 1994), p. 739.

3 NPMP, NSCF, Box 1174, 1973 Middle East War, 15 October 1973, File No. 9, State Dept. to US Embassy, Jeddah, 14 October 1973.

٤ سعود الفيصل، مقابلة مع المؤلف، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

5 NPMP, NSCF, Box 1174, 1973 Middle East War, 16 October 1973, File No. 11, US Embassy, Jeddah, to State Dept., 16 October 1973.

من "نية إسرائيل الاحتفاظ بالأراضي العربية". وأضاف السقّاف: "على الولايات المتحدة أن تدعم سيادة الدول في الشرق الأوسط، ويتطلّب هذا انسحاباً إسرائيلياً من أراضي مصر والأردن وسوريا". وعبّر السقّاف أيضاً عن وجهة نظر المملكة العربية السعودية القائلة إن الاتحاد السوفييتي ليس مهتماً بحلّ مشكلة الشرق الأوسط، لكنه يسعى عملياً إلى الاستفادة منها في زيادة نفوذه، وبصورة غير مباشرة يساعد الدعم الأميركي لإسرائيل في إيصال السوفييت إلى مبتغاهم. وأخيراً شدّد على أنّ ما من قائد عربي يستطيع القبول بالعودة إلى خطوط وقف إطلاق النار في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر، وكرّر أمله بألا تتضرر العلاقات العربية – الأميركية. واختتم بتلخيص الموقف العربي القائل بضرورة انسحاب إسرائيل إلى خطوط ما قبل حرب ٦٧، واحترام حقوق الفلسطينيين، وطالب أيضاً بمزيد من الاعتدال في الموقف الأميركي خلال التعامل مع إسرائيل والعرب.

ردّ كيسنجر بأن أميركا تعرف أن وضع ما قبل ٦ تشرين الأول/ أكتوبر غير قابل للاحتمال عربياً، مضيفاً أنّ أميركا، حتى من دون هذه الحرب، كانت تنوي تحسين هذا الوضع. وأشار إلى مشكلتين يجب حلّهما: إنهاء الحرب والعمل من أجل السلام؛ موضحاً أن الموقف الأميركي هو "ضرورة التوصّل إلى وقفٍ لإطلاق النار مرتكزٍ على الوقائع الحاضرة، تتبعه المفاوضات بسرعة"[١]. وأعاد الرئيس نيكسون تأكيد الخطة التي بسطها كيسنجر مطمئناً وزراء الخارجية العرب بالقول: "نعطيكم التزاماً منا. التزامنا لا يقتصر على الحصول على وقف إطلاق النار بل نقول إن وقف إطلاق النار يجب أن يرتبط بمبادرة دبلوماسية سنستعمل فيها وزننا كاملاً"[٢].

في هذه الأثناء اجتمع أعضاء "منظمة الدول العربية المنتجة للنفط" ("أوابك" OAPEC) في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر في الكويت.

لم يكن في متناول الدول العربية المنتجة للنفط سوى خيارات محدودة في استعمال سلاح النفط. استُبعد اللجوء إلى مصادرة ممتلكات شركات النفط الأميركية لأنه قد يرتد

1 United States Department of State Records, SN 70–73, POL 27 Arab-Isr., William B. Quant to Kissinger, Memoranda of Conversation with Arab foreign Ministers, 17 October 1973.

2 NPMP, NSCF, Box 664, Middle East War Memos & Misc., 7–17 October 1973, Memo of conversation between Nixon and Arab Foreign Miniters, 17 October 1973.

عكسياً؛ ففي حال ردّت الشركات بسحب طواقمها فسيتأثّر تصدير النفط وحركته بصورة سيئة. إلا أنه كان من الممكن فرض حظر على تصدير النفط إلى مستوردين بعينهم، لكن ثمة معطيات خاطئة كثيرة عن مراقبة التوزيع العالمي المعقّد للنفط الخام. وأخيراً جرى التوصل إلى قرار باستخدام هذه الطريقة، ارتكازاً على إمكان خفض إنتاج النفط العربي بدرجات متفاوتة تصل إلى القطع كلياً، لأنها بسيطة عموماً، إضافةً إلى كونها قابلة للتحكّم[١]. خلال هذا الاجتماع قاومت الحكومة السعودية اقتراحاً من العراق بشنّ حرب اقتصادية شاملة على الولايات المتحدة لأن نتائجها، بحسب ما لاحظ يوغين، ستكون غير مضمونة بالنسبة إلى كل الأطراف المعنية[٢]. حينها أعلن وزراء النفط، عدا العراق، أن معدل الإنتاج في شهر أيلول/ سبتمبر سيُخفَّض بنسبة ٥ في المئة، مع إحداث خفوضات مماثلة بمعدل ٥ في المئة شهرياً، إلى أن تنسحب إسرائيل كلياً من الأراضي العربية، وإلى حين تحقيق الحقوق الشرعية للفلسطينيين[٣]. إن خفض الإنتاج الموجّه إلى دولة بعينها أكثر فاعليةً من حظر التصدير لأن النفط قابل للحركة دوماً، لذا تضمنت هذه الخفوضات أيضاً تقلّص المستوى الإجمالي لإنتاج النفط. وبالترافق مع هذا تؤدي الخطة الإجمالية إلى رفع مستوى عدم التيقّن إلى الحدّ الأقصى، وكذلك الحال بالنسبة إلى التوتر والتنافس بين الدول المستوردة للنفط. وأعلنت السعودية في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر خفض إنتاجها من النفط بنسبة عشرة في المئة فوراً[٤].

في الوقت نفسه أوصى اجتماع لـ"مجموعة العمل الخاص في واشنطن" في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر بإبقاء الشحنات العسكرية الجوية عند أعلى مستوياتها، والشروع في نقل المعدات بحرياً. واتُّخذ قرار في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر يتعلق بطلب مساعدة عسكرية إضافية لإسرائيل. وقال كيسنجر: "من دون شحناتنا الجوية ستموت إسرائيل"، ولاحظ أيضاً، خلال مراجعة خطط الحفاظ على الطاقة في سياق حظر النفط، أن استراتيجيته الدبلوماسية خلال الحرب الحالية قضت على احتمال حصول مقاطعة نفطية

1 Holden and Jones, *The House of Saud*, p. 339.

2 Yergin, *The Prize*, p. 607.

٣ صحيفة **عُكاظ**، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.

4 Saudi Press Agency, 18 October 1973.

عربية[1]. وقال نيكسون الذي اتصل هاتفياً خلال الاجتماع: "لا نستطيع السماح لعملية مدعومة من السوفييت بأن تحقق نجاحاً ضد عملية مدعومة من الولايات المتحدة".

وأكّد قناعته بأن الشحنات الجوية أمر أساسي للحفاظ على صدقية الولايات المتحدة في كل مكان، وكذلك لجذب إسرائيل إلى تسوية[2].

حرص فيصل والسادات على عدم دفع واشنطن في اتجاه السعي إلى انتصار عسكري إسرائيلي، لذا فقد رضيا بالضمانات التي منحها نيكسون وكيسنجر في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر. لكنّ نيكسون طلب من الكونغرس، في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر، تخصيص ٢،٢ مليار دولار مساعدة عسكرية لإسرائيل، بالتوازي مع التغيّرات المفاجئة والقوية في الموقف العسكري، ما أدى إلى إلقاء ضوء مختلف على مجمل سياسة واشنطن؛ إذ ساد شك قوي في أنّ قول نيكسون وكيسنجر إنهما يصارعان من أجل إنهاء القتال ومنع انتشاره، تمهيداً للمفاوضات، يتضمن خداعاً للعرب على طول الخط[3]. وردّ فيصل بالذهاب أبعد من سياسة خفض إنتاج النفط، وصولاً إلى حظر كل شحنات النفط إلى الولايات المتحدة. وفي ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر وجّهت الحكومة السعودية أمراً إلى مسؤولي "أرامكو" بوقف المبيعات إلى الجيش الأميركي[4].

استُدعي مسؤولو "أرامكو" إلى واشنطن لمناقشة الوضع.

قلقت المؤسسة الدفاعية الأميركية بشأن المقدرة التشغيلية للأسطول الأميركي السادس في البَحر المتوسط والأسطول السابع الأميركي في المحيطين الهادئ والهندي. أعلمت مذكرة أصدرها البنتاغون في ٣٠ تشرين ثاني/ نوفمبر البيتَ الأبيض بأن وزارة الدفاع تواجه نقصاً جدّياً في البترول، وأنه ما لم تجد أميركا طريقة لسدّ حاجاتها "فلسوف نشرع سريعاً في تجميد عمل القوات العاملة"[4].

أرادت المؤسسة العسكرية تجنّب المفاوضات الرسمية لذا التقى بيل كليمانت، نائب وزير الدفاع الأميركي، وفرانك يانكرز، المدير التنفيذي لـ"أرامكو"، لبحث طريقة

1 NPMP, NSC Intitutional Files, Box H-117, WSAG Minutes 10-2-73 to 7-23-74, Minutes of WSAG, 17 October 1973.

2 NPMP, NSC Intitutional Files, Box H-92, WSAG Meeting Middle East 10/17/73, folder 6, Memcon, "WSAG Principles: Middle East War", 17 October 1973.

3 Safran, *Saudi Arabia*, pp. 156–60.

4 Saudi Press Angency, 21 October 1973.

للتأثير في السعوديين كي يسمحوا لـ"أرامكو" بشحن النفط إلى الجيش الأميركي.

عقد يانكرز اجتماعاً قصيراً مع فيصل لشرح المشكلة وتبيان النتائج الجديّة التي سيعانيها الشرق الأوسط بأثر من تقويض القدرات العسكرية الأميركية، مُشدّداً على أن حدوث نقلة في الموقف الأميركي تجاه إسرائيل (وكذلك توقيتها) لن يأتي فوراً بالتأكيد.

حضّ يانكرز الملك على السماح لـ"أرامكو" بتأمين النفط الضروري لإمداد الجيش الأميركي. وسأل فيصل: "إذاً، هل تخبرني أن هذه المقاربة لا تجري بتحريض من شركات النفط؟" وردّ يانكرز بوضوح: "لا، ليست كذلك". ووافق فيصل على ألاّ يختلق قضية من هذا الأمر، لكنه حذّر يانكرز: "ليكن الله في عونك إذا ضُبطت أو إذا تحوّل هذا الأمر إلى قضية عامة"[1]. بعد ذلك تولّت "أرامكو" إرسال شحنات طارئة من النفط السعودي إلى القواعد العسكرية الأميركية في أنحاء العالم، مخترقةً الحظر النفطي.

بحسب تفكير فيصل الاستراتيجي، بدا شأناً حساساً أن تُخلق صعوبات للجيش الأميركي في خضم مواجهته العمليات العسكرية السوفييتية التي رأى فيها التهديد الأكبر للمملكة العربية السعودية والعالم الإسلامي الكبير. وأثّر ذلك في قراره السماح بشحنات طارئة من النفط إلى الجيش الأميركي.

في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر أصدر مجلس الأمن القرار ٣٣٨ الذي يدعو إلى إنهاء القتال والشروع فوراً بتطبيق القرار ٢٤٢ الذي اتُّخذ في ١٩٦٧ عند نهاية حرب الأيام الستة؛ كما دعا، ضمن أشياء أخرى، إلى انسحاب إسرائيلي من فلسطين المحتلة[2].

التقى فيصل وكيسنجر في الرياض في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر. شرح وزير الخارجية الصعوبة التي تواجهها أميركا بسبب الحظر، وطلب فيصل إعلاناً فورياً من الولايات المتحدة بـ"وجوب انسحاب إسرائيل من المناطق (المحتلة) والسماح بعودة الفلسطينيين" معلناً أن عدم إصدار مثل هذا الإعلان يعني "أن الولايات المتحدة لا تؤيده". وشدّد كيسنجر على أن إعلاناً كهذا كفيل بإثارة اضطراب دراماتيكي في الداخل الأميركي،

1 Frank Jungers, "From Construction Engineer to CEO and Chairman of Aramco, 1948–1978",

تأريخ شفوي أجراه في ١٩٩٢ كارول هيك في:

American Perspectives of Aramco, the Saudi-Arabian Oil-Prodcucing Company, 1930s to 1980s (Berkely, CA, University of California, Bacroft Library, Regional Oral History Office, 1995), pp. 134–6.

2 Holden and Johns, *The House of Saud*, p. 343.

وطلب من فيصل رفع الحظر "كي تصبح مهمتنا أسهل". وأشار إلى أنّ مُعارضي الإدارة في أميركا سيعبّئون الرأي العام بوجهة نظر تقول "إننا نستسلم لابتزاز العرب". وردّ فيصل بأن هذه كانت حجة العرب: "يتّهم الشيوعيون بعض العرب بأنهم خاضعون للضغط الأميركي". وتحت إلحاح كيسنجر أوضح فيصل أن الحظر لم يُقرّره السعوديون وحدهم بل كان جزءاً من قرار مشترك، وأوضح أنه يحتاج إلى إعلان عامّ سريعاً كي يتّصل بنظرائه العرب ويعمل على إقناعهم.

في وقتٍ لاحق اجتمع كيسنجر مع السقّاف الذي قال: "نريد إلغاء الخرافة القائلة أنْ لا علاقة بين النفط والمشكلة في الشرق الأوسط"[1].

عقد فيصل وكيسنجر اجتماعاً آخر في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر. وبحسب وثائق أميركية فقد ناقشا الحظر مجدّداً وقال كيسنجر للملك: "علينا خفض الجاهزية العسكرية لبعض قواتنا كي نحافظ على النفط. يُضعف هذا الأمر من القدرات الدفاعية الأميركية، ما يؤثّر فينا معاً". وفهم كيسنجر تحرّك فيصل باعتباره ردّاً على ما بدا انحيازاً أميركياً إلى أعداء العرب. "لكننا الآن قطعنا وعداً صارماً"، أضاف كيسنجر. وكرّر فيصل طلبه السابق إصدار إعلان عامّ مستنداً إلى أنّ "اللوم سيُلقى على الطرف الآخر إذا بدا أنه يتسبّب بجمود المفاوضات". ومرّة أخرى أصرّ فيصل على صدور إعلان يتحدث عن الانسحاب والاعتراف بحقوق الفلسطينيين ومصير القدس: "بمجرد قول ذلك تفتح الأنابيب مجدّداً". وفي ختام اللقاء ذكر فيصل أنه سيُسَرّ إذا أعلن وقف الحظر في اليوم التالي، لكنه حذّر ضيفه قائلاً: "بحسب التعبير الأميركي، يلزم شخصان (من أجل رقصة تانغو)... يجب التوصّل إلى وضع تُقوّي فيه يدي وأعمل على تقوية يدك"[2].

على الرغم من التوصُّل إلى وقف إطلاق النار واتفاقيات فك الارتباط بين إسرائيل ومصر في ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، إضافةً إلى محاولات إطلاق مؤتمر دولي لتسوية مشكلة الشرق الأوسط، وكذلك الانسحاب الإسرائيلي الجزئي من أراضي ما بعد الـ٦٧ تحت إشراف الأمم المتحدة، ورسائل نيكسون في خطابه عن "حال الاتحاد"

1 NSA, State Dept. Records, (POL 7 US/KISSINGER), Memorandum of Conversation between Saqqaf and Kissinger, 8 November 1973.

2 NSA, State Dept. Records, (POL 27 ARAB-ISR), Memorandum of Conversation between Faisal and Kissinger, 14 December 1973.

التي حملت رغبته في إنهاء الحظر؛ لم يحدث تخفيف فوري للحظر الشامل لتصدير النفط إلى الولايات المتحدة. عندئذ لمّح كيسنجر إلى أنه ربما اضطر إلى كشف نصوص التعهّدات التي التزم فيصل بها؛ فردّ السعوديون بالإشارة إلى أنهم أيضاً قد ينشرون بعض الرسائل المُحرجة[1].

في تلك الآونة روّج بعض الأطراف في واشنطن لفكرة الاستيلاء على حقول النفط السعودية. في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ حذّر كيسنجر من أن استمرار الحظر "يجعل الولايات المتحدة تفكر في الإجراءات المضادة التي قد تلجأ إليها"، فلمّح اليماني إلى أن السعودية قد تخفض إنتاجها من النفط بمقدار ٨٠ في المئة[2]. في كانون الأول/ ديسمبر حذّر السيناتور جايمس فولبرايت، رئيس لجنة العلاقات الخارجية، من احتمال أن يتحرك المستهلكون عسكرياً ضد المنتجين للحصول على إمدادات النفط[3]. في نهاية كانون الأول/ ديسمبر بعث السقّاف برسالة مفتوحة إلى الشعب الأميركي نشرتها صحيفتا **نيويورك تايمز** و**واشنطن بوست**. وبعد أن شرح دوافع الحظر السعودي طلب السقّاف من الشعب الأميركي أن يتفهم وجهة النظر العربية، وخلص إلى القول: "نمنح إسرائيل السلام لكننا لا نهبها أراضينا"، مُضيفاً أن الشعب الذي يدين بالعدل يجب ألاّ يتوقّع موقفاً آخر[4]. في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ صرّح وزير الدفاع شليسنغر أن استمرار الحظر ربما يدفع الرأي العام إلى المطالبة بإظهار القوة[5]. وخلال مؤتمر صحافي في ٢٥ شباط/ فبراير هدّد نيكسون بوقف جهود الولايات المتحدة لتحقيق السلام قائلاً: "إذا لم يُرفع الحظر فمن الطبيعي أن تتباطأ الجهود التي نبذلها على جبهة السلام"[6].

رغب السادات برفع الحظر بعد اتفاقيات فك الارتباط، لكنَّ فيصل رفض، إذ رأى أن الوَقت ما زال مبكراً تماماً لهذه الخطوة. في ١١ شباط/ فبراير رتّب الملك قمة في

1 William B Quandt, *Peace Process: American Diplomacy and the Arabe-Israeli Conflict Since 1967*, (Washington, DC, Brookings Institution Press 2005), p. 466, N. 32.

2 *The New York Times*, 22 November 1973.

3 *The New York Times*, 10 December 1973.

4 Saudi Press Agency, 1 January 1974.

5 *The New York Times*, 23 January 1974.

6 Public Papers of the Presidents (PPP), Richard Nixon, The President's News Conference, 25 February 1974 (Washington DC, US Government Printing Office).

الجزائر، مع السادات والأسد والرئيس الجزائري هواري بومدين[1]. وحاجج السادات لمصلحة إنهاء الحظر، وأصرّ الأسد على استمراره إلى حين إتمام اتفاقية لفك الارتباط بين سوريا وإسرائيل، وقام فيصل بدور الوسيط. أرسلت القمة السقّاف ووزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي للقاء كيسنجر في ١٧ شباط/ فبراير لمناقشة تفاصيل الاتفاقية المقترحة لفك الارتباط السوري – الإسرائيلي[2].

أبلغ السقّاف وفهمي الولايات المتحدة، بسرعة، قرار القادة الأربعة رفع الحظر، في اللقاء المقبل لوزراء النفط العرب، ونقَلا إصرار القادة – لا كشرط بل كطلب قوي – ببذل أقصى جهد للتوصل إلى اتفاقية فك ارتباط بين سوريا وإسرائيل. وكذلك طلب القادة أن يرسل نيكسون كيسنجر إلى المنطقة لبدء هذه العملية.

أوضح السقّاف أن المنطق السعودي خلف هذا القرار ليس تعقيد العلاقة مع أميركا "بل مُساعدة الإدارة كي تكون قوية لتتخذ المزيد من الإجراءات"[3]. وخلال لقاء في ٢٦ شباط/ فبراير ناقش كيسنجر والأسد مسودة اتفاقية لفك ارتباط إسرائيلي – أميركي. واقترح كيسنجر، وتقبّل الأسد، أن يحضر السوريون والإسرائيليون إلى واشنطن لإجراء محادثات منفصلة. في ٢ آذار/ مارس أعلنت الولايات المتحدة أن كيسنجر سيعقد محادثات مستقلة مع إسرائيل وسوريا تهدف إلى تحقيق اتفاقية "فصل للقوات" في مرتفعات الجولان[4]. في اليوم نفسه وصل كيسنجر إلى الرياض لمناقشة حظر النفط مع فيصل. وبحسب صحيفة **عُكاظ** السعودية، أقرّ كيسنجر بخيبة أمل فيصل حيال الولايات المتحدة لكنه طلب منه التعاون مُطَمئناً العاهل السعودي إلى التزام نيكسون بتحقيق انسحاب إسرائيلي، وثقته الشخصية بإمكان تحقيق تسوية في الوقت الحاضر، لكنّ فيصل رفض الطلب وأصرّ على إبقاء الحظر إلى حين انسحاب إسرائيل من القدس.

وقد ارتكز رفض فيصل على الأسباب التالية:

١– لم يحصل كيسنجر على موقف قاطع من الجانب الإسرائيلي.

٢– لم تقبل إسرائيل بمسودة المقترح السوري بشأن فك الارتباط.

١ صحيفة **عُكاظ**، ١١ شباط/فبراير ١٩٧٤.
٢ صحيفة **عُكاظ**، ١٧ شباط/فبراير ١٩٧٤.
3 NSA, The White House, Memorandum of conversation between Saqqaf and Kissenger, 2 March 1974.
4 Stein, *Heroic Diplomacy*, p. 156.

٣– رفض العرب اقتراح كيسنجر رفع الحظر على مراحل.

٤– إن رفع الحظر هو قرار عربي جماعي[1].

يُمكن إرجاع الفارق بين موقفي فيصل والسقّاف إلى تحوّط الملك عبر احتفاظه بالحق في التراجع في حال عدم تحقيق الوعود الأميركية. بخلاف ذلك لم يكن السقّاف ليبدي صرامةً ووضوحاً في إبلاغ الرئيس الأميركي بقرار رفع الحظر.

أدرك فيصل أن الحظر والارتفاع السريع لأسعار النفط يولّدان آثاراً كارثية على قدرة أوروبا الغربية والولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفييتي، وأن خراب الاقتصاد الغربي لا يخدم بالتأكيد مصالح المملكة العربية السعودية؛ إذ تستطيع المملكة العربية السعودية أن تحتك مع الولايات المتحدة بخصوص موضوعات إقليمية مثل الصراع العربي – الإسرائيلي، لكن ليس على حساب الموقف الاستراتيجي العالمي. وصرّح اليماني في ١٧ آذار/ مارس أن السعودية قد غيّرت موقفها من الحظر "لأن الولايات المتحدة قد غيّرت موقفها سياسياً... الاحتلال الإسرائيلي للجولان يجب أن ينتهي"[2].

في ١٨ آذار/ مارس، في فيينا، بعد ٥ أشهر من بداية الحظر، أعلنت غالبية الدول العربية أنها قرّرت إنهاء الحظر، لكنّ اليماني حذّر من احتمال العودة إليه "إذا أوقفت الولايات المتحدة جهودها الرامية إلى تحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط"[3]. في اليوم التالي صرّح نيكسون لـ"الرابطة الوطنية لمحطات بث التلفزة" في هيوستن قائلاً: "نسعى إلى سلام دائم باعتباره غاية في حدّ ذاته... أنا واثق من التقدّم الذي سنواصل إحرازه على جبهة السلام في الشرق الأوسط. سيكون مفيداً في ألاّ نرى عودة إلى فرض الحظر"[4].

وأساساً خدمت الحرب والحظر الهدف عينه: كسر الجمود الدبلوماسي الذي حلّ بعد حرب ١٩٦٧؛ إذ زادت حرب ١٩٧٣ من قوة العرب الاقتصادية في صورة واسعة، وولّدت حالاً غير مسبوقة من التضامن العربي على هيئة محور القاهرة – الرياض – دمشق، الذي بدا أنه في وضع يقدر فيه على إحداث تغييرات كبرى في السياسة

١ صحيفة **عُكاظ**، ٤ آذار/مارس ١٩٧٤.
٢ صحيفة **عُكاظ**، ١٧ آذار/مارس ١٩٧٤.
٣ صحيفة **عُكاظ**، ٢٠ آذار/مارس ١٩٧٤.
4 Department of State, Bulletin, 8 April 1974, p. 368.

الأميركية المؤيّدة لإسرائيل، لكنّ التدخّل الماهر لكيسنجر في الصراع أدّى إلى تلاشي هذا التهديد.

الاعتدال في "أوبك"

شجّعت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ وتغيّر الديناميكيات المتصلة بالطلب على النفط عالمياً كثيراً من أعضاء "منظمة الدول المنتجة للنفط" ("أوبك") على تبنّي سياسات ترتكز على الحفاظ على أسعار النفط في مستويات مرتفعة، سعياً إلى إطالة عمر مخزوناتها المعروفة.

في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، خلال اجتماع لمنظمة "أوبك" في طهران، قرّر شاه إيران وضع سعر برميل النفط عند مستوى ١١،٦٥ دولاراً[1]. وإذ أدرك أن زيادة سعر النفط، التي قادتها طهران على إثر خفض إنتاج النفط، قد خدمت مصلحة الاتحاد السوفييتي وخرّبت اقتصادات أوروبا الغربية ضغط فيصل على الولايات المتحدة كي تجرّ الشاه إلى مفاوضات أكثر تكثيفاً بهدف خفض أسعار النفط[2].

وإذ حاججت السعودية بأن أعضاء منظمة "أوبك" قد تجاوزوا الحدود كثيراً خلال الطفرة الهائلة في أسعار النفط في ١٩٧٣–١٩٧٤، اقترحت علناً أن تشارك إيران في خفض للأسعار يترواح بين ٢٠ و٢٥ في المئة من السعر المرتفع، بمعنى خفض سعر البرميل من ١١،٦٥ دولاراً إلى ٩ دولارات، ما يُمكّن العالم من التعافي وتجنُّب الركود الاقتصادي[3]. وعلى الرغم من أن إيران وفنزويلا قادتا عملياً المعركة داخل "أوبك" لرفع الأسعار إلا أن الإعلام الأميركي أنحى باللائمة على المنتجين العرب[4]، ولاحظ كثيرون أن ارتفاع أسعار النفط يُمثّل حرباً اقتصادية على الولايات المتحدة.

شاركت السعودية في الزيادات التي وضعتها "أوبك" على سعر النفط، لكنها تبنّت أن تأتي هذه الزيادات تدريجاً. إضافةً إلى ذلك أصبحت السعودية سوقاً استهلاكية

1 Safran, *Saudi Arabia*, p. 168.

2 Bronson, *Thicker than Oil*, p. 122.

3 *The New York Times*, 28 January 1974.

4 V. H. Oppenheim, "We Pushed Them", *Foreign Policy* (winter 1976–7), pp. 40–9.

ضخمة للسلع الأميركية، بل – أكثر من ذلك – عارض السعوديون الشيوعية والنُّظم المؤيّدة للسوفييت والحركات اليسارية في الشرق الأوسط وفي العالم الثالث عموماً. ونظر صُنّاع السياسة في أميركا إلى هذه العناصر كأسباب لمكانة السعودية بالنسبة إلى المصالح الأميركية في المنطقة.

وفي مرحلة ما بعد الحظر احتاجت الولايات المتحدة إلى التعاون السعودي في ما يتعلق بإمدادات النفط وأسعاره، ولتدوير البترودولار؛ بينما احتاجت السعودية إلى تواصل الدعم الأميركي لأمنها، وكذلك إلى زيادة مساعدتها التقنية. وساهم النفط في إحداث نوع من الاعتماد المتبادل بين المملكة العربية السعودية وأميركا، وجذب الأخيرة إلى منطقة الشرق الأوسط لحماية تدفّقه بسهولة. ولخلق مثبّطات قوية تمنع العودة إلى الحظر مستقبلاً حاولت أميركا استمالة دول عربية أساسية إلى فلكها سياسياً واقتصادياً. اعتقد كيسنجر أن الاستثمار المكثف في الاقتصاد الأميركي يمثّل الوسيلة الوحيدة لتحييد سلاح النفط باعتبار أنّ الحظر أو الارتفاع القوي في أسعار النفط سيؤديان إلى تضرّر المصالح السعودية في أميركا، وأراد "أن تصبح الأمم المنتجة للنفط شركاء مسؤولين في الاقتصاد العالمي"[1].

التقى كيسنجر، خلال زيارته الرياض في ٢ آذار/ مارس ١٩٧٤، النائب الثاني ووزير الداخليّة الأمير فهد الذي اقترح خلق حوافز مشتركة لتطوير مشاريع كبرى بين السعودية وأميركا. "نريد مثل هذه العلاقة لأن مصالحنا الأمنية تسير بالتوازي في ما بينها"، بحسب كلمات الأمير فهد. وأشار أيضاً إلى أن السعوديين يفضلون علاقات وثيقة مع أميركا، لا مع الأوروبيين، وقال إنه في المجال الاقتصادي "أرغب في أن أرى المال السعودي مستثمراً في الولايات المتحدة... كما أرغب في رؤية الأموال الأميركية مستثمرة هنا، للسبب عينه"[2].

أُطلقت دراسة مشتركة بين وزارات البلدين في ١٢ آذار/ مارس ١٩٧٤ للنظر في تطوير برامج التعاون الاقتصادي والعسكري والعلمي – التقني بين البلدين، وفي ٦ حزيران/ يونيو ١٩٧٤ وقّعت الولايات المتحدة اتفاقية تعاون واسع مع المملكة العربية

1 Henry Kissinger, *Years of Renewal* (New York, Touchstone/Simon & Schuster, 1999), p. 677.

2 NSA, The White House, Memorandum of Conversation between Fahd and Kissinger, 2 March 1974.

السعودية شملت الاقتصاد والتكنولوجيا والصناعة والدفاع ودعت إلى تأسيس "لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي" وإلى تعاون أمني مشترك. وكذلك جمعت الاتفاقية مسؤولين من الحكومتين بهدف صياغة استراتيجيات لتطوير اقتصاد السعودية وتحديث دفاعها[1].

وُصِفت هذه الاتفاقية على لسان كيسنجر بأنها "علامة فارقة في مسار العلاقات الأميركية مع السعودية والدول العربية عموماً"[2]، كما وصفها فهد بأنها بداية "لفصل جديد ومجيد في العلاقات بين البلدين"[3].

نتيجةً لهذه الاتفاقية أعلنت السعودية في تموز/ يوليو ١٩٧٤ مزاداً نفطياً عاماً على قرابة ١،٥ مليون برميل يومياً في الأسواق المفتوحة، مع قبول أي سعر يحقق ربحاً لها[4]، لكنّ ردّ الفعل القوي الذي صدر من بقية أعضاء "أوبك" أجبر فيصل على إلغاء المزاد في ٩ أيلول/ سبتمبر.

إشارةً إلى الاعتماد السعودي – الأميركي المتبادل زادت التجارة بين البلدين بقرابة ألف في المئة في الفترة بين عامَي ١٩٧٢ و١٩٧٦. ففي ١٩٧٤ وحدها استثمرت المملكة العربية السعودية أكثر من ربع مداخيلها في الولايات المتحدة الأميركية[5]، ومع حلول عام ١٩٧٩ أصبحت السعودية أكبر مالك مفرد للدولارات الأميركية ولسندات الحكومة وصكوكها[6]. ولّد النفط طفرة في الاستهلاك في السعودية تُرجمت باعتماد ضخم على الاستيراد. كما جعل هذا الاعتماد على النفط المملكة هشّة تماماً حيال التقلّبات الكبيرة في أسعار النفط والتراجعات في عوائد النفط[7]. وأدّت فورة النفط إلى نتيجتين سلبيتين في السعودية تمثّلت الأولى في الاختراق الغربي المتسارع، ما ولّد مصالح محلية تراهن على العلاقات مع الغرب، وتجسّدت الثانية في زيادة الاعتماد على

١ صحيفة عُكاظ، ١٠ حزيران/يونيو ١٩٧٤.

2 *The New York Times*, 9 June 1974.

٣ صحيفة عُكاظ، ٩ حزيران/يونيو ١٩٧٤.

4 *MESS*, 26 July 1974.

5 Juan de Onis, "A Multibillion Purchase of Treasury Issue Due", *The New York Times*, 7 September 1974.

6 Martin Tolchin, "Foreingners' Political Roles in US Grow by Investing", *The New York Times*, 30 December 1985.

7 Abbas Alnsarawi, *Arab Nationalism, Oil, and the Political Economy of Dependency* (New York, Greenwood Press, 1991), pp. 164–77.

الغرب أمنياً، وقد تفاقم مع الثورة الإيرانية في ١٩٧٩[1].

غذّت حرب ١٩٧٣ وما رافقها من طفرة النفط الاعتماد المتبادل بين الدول العربية بفعل تحويلات من الدول النفطية الغنية إلى الدول العربية غير المنتجة للنفط، مع استيراد العمالة الفائضة من الدول الأخيرة إلى دول النفط. ومع اقتراب اجتماع "أوبك" في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ فكّرت الحكومة السعودية في تسوية بين مطالبة الحكومات المستهلكة للنفط بخفض سعره وبين سعي شركائها في "أوبك" إلى الحفاظ على العوائد[2].

وبعد مبادرة سعودية ثبّتت "أوبك" سعر برميل النفط عند ١٠،١٢ دولارات لمدة تسعة أشهر، وهو أقل كثيراً من الخفض الذي فكّرت فيه أميركا.

هبط الإنتاج السعودي خلال كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ١٩٧٥ إلى مستوى أقل مما كان عليه في ١٩٧٤ بـ٢٤ في المئة، لمجاراة الانخفاض في إجمالي صادرات "أوبك". وبحسب سوفران ارتكزت الاستراتيجية السعودية في النفط على إعلان الشاه أنه سينظر إلى خفض السعر كعمل عدواني، إضافةً إلى إدراكها وجوب عدم استثارة المنتجين العرب الآخرين. لاحظت السعودية أيضاً أنّ العالم امتصّ صدمة زيادة الأسعار، وأن الولايات المتحدة قد سلكت سلوكاً مبهماً حيال سياسة طهران في سعر النفط، كما أنّ طلب أميركا على النفط كان هائلاً وغير مفهوم[3]. لاحقاً أصرّ اليماني على "أنّ على الولايات المتحدة أن تضغط على إيران إذا أرادت من السعودية أن تستعمل قدراتها في الإنتاج لمصلحة الاعتدال"[4].

في ١٩٧٥ وصل الاقتصاد العالمي إلى قعر الركود، إذ تدنّى النشاط الصناعي إلى أقل مما كان عليه في ١٩٧٣ بثلاثة في المئة. واتّخذت أميركا موقفاً يقول إن الزيادة في سعر النفط تهدّد تعافي الاقتصاد العالمي.

في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥ قال اليماني: "نتفهّم أنّ علينا أن نتوخى تجنُّب أي

1 Vassiliev, *History of Saudi Arabia*, pp. 398–404.

2 *The New York Times*, 10 September 1974.

3 Safran, *Saudi Arabia*, pp. 170–1.

4 Theodore H. Moran, "Modeling OPEC Behavior: Economic and Political Alternatives", *International Organization*, Vol. 35, No. 2 (spring 1981), p. 256.

عمل من شأنه إلحاق الضرر بالاقتصاد العالمي"[1]. وعندما قررت "أوبك" زيادة سعر النفط بعشرة في المئة، في نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥، نقلت صحيفة **عُكاظ** عن الأمير سعود قوله: "لم يكن الوقت مناسباً لمثل هذا القرار"، وصرّح أيضاً أنّ السعودية قد قبلت بالقرار على مضض[2].

تمثّل موقف السعودية حينها في أن خدمة مصالح "أوبك" والدول المستهلكة للنفط تقتضي جعل الاعتدال هدفاً أساسياً (وذلك دأبُ المملكة العربية السعودية دوماً). ولطالما تحكّمت بالتوجّه السعودي المبادئُ الطويلة الأمد التي تأخذ الاستقرار العالمي هدفاً أساسياً، فاستمرت في أداء دورها المأمول في توازن السعر، إضافةً إلى كونها منتجاً نشطاً.

لخّص روستو السياسة السعودية في النفط منذ ١٩٧٤ على الوجه التالي: عارضت السعودية ضغوطاً من صقور "أوبك" لزيادة السعر بما يزيد على معدل التضخّم العالمي، واستعملت فائض قدرتها على الإنتاج لضمان دورها الحيوي كمنظّم للأوضاع في "أوبك"؛ وكي تمنع زيادة مفرطة في السعر هدّدت بزيادة إنتاجها[3].

اهتدت السياسة الطويلة الأمد للمملكة العربية السعودية بالعرض والطلب في سوق النفط، إضافةً إلى كلفة بدائل النفط. وفي وضع سعر للنفط تأثّرت سياستها بمبدئين أساسيين؛ إذ حرصت، أولاً، على عدم حرمان أجيال المستقبل عَبر الاستنزاف السريع للثروة؛ ولم ترغب، ثانياً، في إنهاء دور النفط كمصدر أساسي للطاقة، قبل أن يصبح اقتصادها صناعياً بالكامل، كي يضمن مصادر أخرى للدخل بعيداً عن النفط[4]. لذا وجدت السعودية نفسها على تعارض مع "أوبك" والغرب معاً، كما ظهر بجلاء خلال اجتماع "أوبك" في فيينا عام ١٩٧٥. حينها مالت السعودية إلى تجميد سعر النفط أو، في أفضل الأحوال، إحداث زيادة صغيرة في السعر بحيث تُعزّز الإشارات الإيجابية إلى تعافي الاقتصاد العالمي، فيما فضّلت الغالبية في "أوبك" زيادة السعر.

١ صحيفة **عُكاظ**، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥.

٢ صحيفة **عُكاظ**، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥.

3 Dankwart A. Rustow, "US-Saudi Relations and the Oil Crisis of the 1980's", *Foreign Affairs* 55 (April 1977), pp. 503–5.

4 Suliman S, Olayan, "Saudi Arabia: The Burden of Moderation", *The Washington Quarterly* 4 (autumn 1983).

ووصل الاجتماع إلى جمود، إذ عرض السعوديون زيادة بمقدار ٥ في المئة بينما طالب الإيرانيون بـ١٥ في المئة، وبالنتيجة جرى التوصّل إلى تسوية برفع السعر ١٠ في المئة[1].
ولسنوات كثيرة بعد الحظر استمرت السعودية في تقديم تضحيات مالية عبر إنتاج النفط بكميات تفوق حاجاتها في التنمية[2]. وخلال هذه الفترة اتّبعت الولايات المتحدة سياسة عكسية النتائج قوامُها الإبقاء على أسعار النفط داخلياً منخفضة بصورة مصطنعة مما شجّع المستهلكين على مواصلة الإفراط في الاعتماد على النفط. وقد أدّت هذه السياسة إلى تثبيط جهود البحث عن بدائل في الطاقة[3]. ولذلك ولّد الطلب الأميركي القوي ضغطاً في اتجاه رفع الأسعار في الأسواق، لكن بفضل السياسة السعودية لم ترتفع الأسعار المحلية فعلياً.

عملية السلام

اعتبرت المملكة العربية السعودية دوماً أن حلّ الصراع العربي – الإسرائيلي مسألة أساسية نظراً إلى أن استمرار العداء مع إسرائيل يحمل احتمال تعريض العلاقات السعودية – الأميركية للخطر، كما ويقوّي القوى الراديكالية في المنطقة.

سعى كيسنجر، منذ بداية حرب ١٩٧٣، إلى إعطاء أميركا دور وسيط السلام. ومع فرض وقف إطلاق النار بدأ في سياسته المعروفة باسم "دبلوماسية المكوك" لتحقيق اتفاقية الفصل بين القوات، كما روّج لعقد مؤتمر للسلام في جنيف، وتوقف مراراً في الرياض كي يبلغ فيصل بالتقدّم في هذا الشأن. وعلى الرغم من إنكار كيسنجر المتكرر فقد أثّر الحظر النفطي وتداعياته في سرعة نشاطاته في التوسّط بين الفرقاء، إن لم يكن في محتواها أيضاً؛ إذ أجبر الحظر النفطي، وقدرة العرب على إيقاع خسائر ضخمة بإسرائيل، الولايات المتحدة على التدخّل لمصلحة تسوية تفاوضية. وأظهرت "حرب أكتوبر" أن العرب لا يستطيعون أن يأملوا هزيمة إسرائيل، لكنّ أكلاف حرب أخرى وأخطارها دفعت الولايات المتحدة إلى تقديم دور أكثر فاعلية. واقتنع السادات بأن أميركا تملك

1 *The Oil and Gas Journal*, 6 October 1975.

2 Ian Seymour, *OPEC: Instrument of Change* (London, Macmillan, 1980), p. 176.

3 Yergin, *The Prize*, pp. 659–60.

مفتاح التنازلات الإسرائيلية، والأكثر أهمية من كل شيء هو أن كيسنجر يرغب في استعمال نفوذه للحصول على هذه التنازلات. وكما سرد السادات في مذكّراته، بدا لقاؤه الأول بكيسنجر وكأنه يمنح آفاقاً جديدة: "بعد مرور الساعة الأولى شعرتُ بأنني أتعامل مع عقلية مختلفة كلياً ومع أسلوب سياسي جديد"[1].

بدأت العملية بتوقف كيسنجر في الرياض في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، بعد أن سوّى مسألة وصول الإمدادات إلى الجيش الثالث المصري. وحاجج لمقاربة مبنية على منطق الخطوة – خطوة، وناشد فيصل أن يساند فتح أقنية الاتصال مع السوريين، وقال فيصل: "لن يكون هناك استقرار ولا سلام إلا بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وعودة الفلسطينيين إلى بيوتهم"، وأكّد كيسنجر: "قرّر الرئيس الآن بذل جهد رئيسي للتوصل إلى تسوية"[2]. وفي وقت لاحق من اليوم عينه التقى كيسنجر الأمير فهد الذي عبّر عن أمله في أن تكون الأمور التي حدثت بين البلدين "عابرة وذات طبيعة غير دائمة"، ولاحظ فهد أن الأمور لن تنجز بين عشية وضحاها لكنه أصرّ على استعمال أكثر الطرق الممكنة سرعةً[3].

توقّف كيسنجر في الرياض مجدّداً في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر لإبلاغ فيصل عن تقدّمه في فك الارتباط المصري – الإسرائيلي، وعن نيّته مناقشة خطة مماثلة بالنسبة إلى مرتفعات الجولان مع الأسد. وأخبر فيصل أيضاً عن جهوده في عقد مؤتمر للسلام في جنيف خلال أسبوع مُلمّحاً إلى وجود اعتراضات إسرائيلية على بعض النقاط الإجرائية، وهو ما سيحاول التغلّب عليه عندما يلتقي الإسرائيليين بعد يومين.

كان فيصل من أصحاب وجهة النظر القائلة إنّ إسرائيل، بالتنسيق مع الاتحاد السوفييتي، "ليست لها مصلحة في حلّ هذه المسألة"؛ فقال كيسنجر: "إذا لم تتعرض إسرائيل لنوع من الضغط فستتابع السير في طريق العجرفة"[4].

في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ وقّعت مصر وإسرائيل اتفاقية فك الارتباط التي

1 El-Sadat, *In Search of Identity*, p. 291.

2 NSA, The White House, Memorandum of Conversation between Faisal and Kissinger, 8 November 1973.

3 NSA, State Dept. Records, (POL 7 US/KISSINGER), Memorandum of Conversation between Fahd and Kissinger, 8 November 1973,

4 NSA, State Dept. Records (POL 27 ARAB-ISR), Memorandum of Conversation between Faisal and Kissinger, 14 December 1973.

أرست سياسة الخطوة – خطوة في عملية السلام[1]. وقد توسّط كيسنجر في تسوية المسائل الأولية بين إسرائيل وسوريا في ٢٧ شباط/ فبراير، مما فتح الطريق للتفاوض بشأن فصل القوات[2].

وفي سعيها إلى التوصل إلى تسوية عربية – إسرائيلية استفادت السعودية من علاقاتها مع أميركا. لم يغامر فيصل بأن يظهر علناً في موقع متجانس مع السياسات الأميركية، لكنه كان مستعداً لتسهيل تلك السياسات عَبر دبلوماسية سعودية حاذقة. وبصورة منتظمة أحاط كيسنجر فيصل بالمشاكل شارحاً خطوطها العامة، لكن دون طلب مساعدة السعودية. في المقابل، كما قال لاحقاً، فإنه غالباً ما اكتشف بصمات سعودية تساعد في التفاوض بشأن المشاكل وحلولها. في لقائه الأخير مع كيسنجر، في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٧٥، حذّره فيصل من مغبّة السعي إلى اتفاقية منفصلة، وحضّه على استعمال أفضل ما لديه من الحكمة في الدفع نحو السلام[3].

سعى كيسنجر، عَبر دبلوماسيته المكوكية، في شباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٧٥، إلى التوصّل إلى اتفاقية جزئية ثانية بين مصر وإسرائيل بشأن سيناء. واتّهم السوريون، الذين عارضوا هذه الاتفاقية، الساداتَ بالسعي إلى اتفاقية سياسية منفصلة، وحاولوا الحصول على دعم سعودي لموقفهم. وفي ردّه على هذا أورد السادات أنه يفكّر في اتفاقية عسكرية محضة، وأنه سيصرّ على ربط أي اتفاقية مصرية – إسرائيلية باتفاقية مماثلة بين سوريا وإسرائيل. وحاول فيصل، دون طائل، عقْدَ لقاء بين السادات والأسد والملك حسين وياسر عرفات (رئيس منظمة التحرير الفلسطينية) لتنسيق السياسات بينهم، فيما عمل على طمأنة السوريين إلى أنه سيواصل قدر المستطاع محاولة التأثير في السادات لتقليص حدود أي اتفاقية له مع إسرائيل[4]. لكن، في ٢٢ آذار/ مارس، رفضت إسرائيل الاتفاقية المقترحة مما أرغم كيسنجر على إعلان أن الولايات المتحدة مستعدة للشروع في إعادة تقويم علاقاتها مع إسرائيل[5].

1 Kissinger, *Years of Upheaval*, pp. 958–62.

٢ المرجع السابق.

3 Kissinger, *Years of Renewal*, p. 397.

4 Safran, *Saudi Arabia*, pp. 240–1.

5 Quandt, *Decade of Decision*, p. 266.

في مأتم فيصل[1] رتّب خليفته الملك خالد لقاءً بين السادات والأسد لإصلاح ما خُرِّب بينهما، واجتمع القائدان مع خالد في الرياض في ٢١ نيسان/ أبريل. وإذ شكّ السوريون في أن الولايات المتحدة تحاول إغراء المصريين بالخروج من المواجهة ثم إجبارهم على قبول كل ما قد تفرضه إسرائيل من شروط؛ حاججوا أيضاً بوجوب أن يذهب العرب إلى جنيف معاً أو ألاّ يذهبوا أبداً. في المقابل اعتقد السادات أن العرب لن يكسبوا سوى القليل في أي معركة أخرى مع إسرائيل، وخشي من أن الجمود الذي قد يلي ذلك سيقوي الجبهة الأميركية – الإسرائيلية.

وبحسب وجهة نظره، على العرب أن يتفقوا على عدم تسليم الأرض، وعدم عقد اتفاقيات سلام منفصلة، ولا ترتيبات نهائية، من دون الفلسطينيين، لكن مع استعمال مرونة واسعة في التكتيكات والمنهج. كما قلقت الحكومة السعودية من تداعيات الجمود، وتجدّد الصراع عسكرياً مع إسرائيل، واحتمال حدوث مواجهة سياسية مع الولايات المتحدة[2].

وفي البيان المشترك عند نهاية اللقاء أُعلِن عن التوافق على مزيد من التعاون المتضامن بين مصر وسوريا، وأن التحرّك السياسي يجب أن يكون جزءاً من تحرك شامل في مواجهة إسرائيل. كما عبّر القادة عن رغبتهم في تحقيق سلام دائم ونهائي وعن تصميمهم على عدم الرجوع إلى حال "اللاحرب واللاسلم"[3].

بعد يومين أوضح الأمير سعود أنّ "المملكة العربية السعودية لا تعترض على تجديد انعقاد مؤتمر جنيف" وشدّد على أنّ "القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط والموضع الذي يجب معالجته"[4].

اجتمع جيرالد فورد، الرئيس الأميركي الجديد، بالسادات في سالزبورغ في النمسا، في ٢١ حزيران/ يونيو. اقترح السادات أن يتولى مدنيون أميركيون، لا إسرائيليون،

١ اغتيل فيصل في مكتبه في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٧٥ على يد ابن أخته فيصل بن مساعد الذي كان عائداً لتوّه من الولايات المتحدة بعد أن أمضى فيها سنوات كثيرة للدراسة. ويتّهم كثير من السعوديين أميركا بأنها العقل المُدبّر لهذه الجريمة في ردّ منها على دور فيصل في توحيد العرب وفرض حظر النفط في ١٩٧٣.

2 Safran, *Saudi Arabia*, pp. 241–2.

٣ صحيفة **عُكاظ**، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٧٥.

٤ صحيفة **عُكاظ**، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٧٥.

تشغيل محطة "أم خشيبة" للرصد والإنذار المبكر في سيناء، وهي محطة أصرّت إسرائيل على إنشائها[1]. وخلال زيارته واشنطن، في وقت لاحق من الشهر نفسه، وافق إسحاق رابين، رئيس وزراء إسرائيل، على انسحاب إسرائيلي جديد، أكثر عمقاً. وقدّم فورد له فكرة عمل تقنيين أميركيين في منطقة الفصل باعتبارها مفهوماً أميركياً[2]. وبذا انطلقت جولة جديدة من الدبلوماسية المكوكية في ٢١ آب/ أغسطس.

في ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥ اختتم كيسنجر جولة مكوكية دامت ١٠ أيام بتوقيع اتفاقية مصرية – إسرائيلية عُرفت باسم "سيناء ٢"، وتضمّنت انسحاباً إسرائيلياً من حقول النفط في "أبو رديس" ومن ممرات "متلا" و"جدي" في سيناء. ووافق الطرفان أيضاً على مناطق عزل، وقوات للأمم المتحدة ووجود أميركي مدني للإشراف على محطة لجمع الاستخبارات. وكذلك وافقا على عدم استخدام القوة أو التهديد في حلّ صراعهما. إضافةً إلى ذلك وافقت مصر علناً على مرور شحنات غير عسكرية، من إسرائيل وإليها، عَبر قناة السويس[3]. وأيّدت السعودية، التي استُشيرت عَبر مسار المفاوضات، الاتفاقية في ٢ أيلول/ سبتمبر في الرياض، ووصفها الأمير سعود بأنها "خطوة نحو تسوية نهائية". وبحسب سوفران، أيّدت المملكة العربية السعودية الاتفاقية لثلاثة أسباب: أولاً، اعتقدت السعودية أنّ بديل الاتفاقية سيكون مثاراً للمشاكل من وجهة نظرها؛ ثانياً، تمتلك ما يكفي من الأدوات للتعامل مع سوريا، ما يُبقي خطوط التعاون مفتوحة؛ ثالثاً، وجود خطوط للتعاون مع الولايات المتحدة، ما يساعد في إصلاح التعاون المصري – السوري، وهو أمر يرغب فيه الطرفان[4].

تخلّت مصر تدريجياً عن الاتحاد السوفييتي، وأصفت مع الولايات المتحدة، وارتبطت بصورة أوثق بالدور المهيمن لأميركا في عملية السلام. وإذ اقتنع أنه لا يستطيع هزيمة إسرائيل قرّر السادات التخلّص من الخطر الإسرائيلي عَبر دبلوماسية التعاون.

وكان قرار إعادة اصطفاف مصر رداً على ما يلي:

١– هشاشة مصر اقتصادياً، وضعفها عسكرياً ودبلوماسياً؛

1 Quandt, *Decade of Decision*, p. 271.

2 Yitzhak Rabin, *The Rabin Memoirs* (Boston, Little, Brown and Company, 1979), p. 261.

3 Edward R. F. Sheehan, *The Arabs, Israelis, and Kissinger: A secret History of American Diplomacy in the Middle East* (New York, Reader's Digest Press, 1976), pp. 190, 245–7.

4 Safran, *Saudi Arabia*, p. 244.

٢- فشل حلفاء مصر الآخرين في حلّ هذه المشاكل؛

٣- اعتقاد السادات أنه يستطيع إحداث انقلاب في الموقف الأميركي[1].

ضحى السادات بالخيارات الأخرى كلها كي يرضي الولايات المتحدة.

التقى الأمير سعود الرئيس فورد في واشنطن في ١٨ أيلول/ سبتمبر، وطمأنه فورد إلى أن اتفاقية سيناء كانت خطوة أولى، وأن أميركا ستستمر في العمل من أجل تقدّم إضافي. وقال سعود: "نعتبر هذه الاتفاقية خطوة إيجابية، ونستمر في هذه النظرة، لكننا نحتاج إلى تأكيد أن إسرائيل تنظر إليها بهذه الطريقة". وذكر أن الأمير فهد أراد منه أن يثير مسألة الاعتراف بالحقوق الفلسطينية، وإمكان إجراء اتصال بين الولايات المتحدة والفلسطينيين[2]. وقال سعود أيضاً، في ٢٦ أيلول/ سبتمبر: "ليس من المنطقي إدارة المفاوضات المقبلة من دون الفلسطينيين. إن تجاهل حقوق الفلسطينيين لا يخدم السلام"[3].

في نهاية ذلك الشهر خاطب سعود الأمين العام للأمم المتحدة قائلاً إن أي اتفاقية لا تتضمن إعادة القدس إلى الفلسطينيين "ستكون غير مقبولة". لم تكن القضية هي اللاجئين بقدر كونها قضية شعب طُرد من أرضه الشرعية، و"في حال لم يُنظر إلى المسألة من هذا المقترب فسيكون من الصعب التوصّل إلى حلّ عادل"[4]. تحدّث سعود أيضاً أمام "لجنة العلاقات الخارجية" في مجلس الشيوخ الأميركي في ١ تشرين الأول/ أكتوبر مشيراً إلى أنه لن يكون استقرار في الشرق الأوسط ما لم تُستعد الأراضي العربية التي احتُلّت في ١٩٦٧، وما لم يتم الاعتراف بـ"حق الفلسطينيين بوطن وبتقرير المصير". وبالنسبة إلى العلاقات الثنائية لاحظ سعود "أننا نتقاسم مصالح مشتركة واسعة" لكنه أورد أنها "مهدّدة بسبب عدم الاستقرار في الشرق الأوسط"[5].

تركّزت الجهود الدبلوماسية الأميركية خلال معظم عام ١٩٧٦ على التعامل مع الأزمة في لبنان، حيث دخلت البلاد في حرب أهلية. وفيما أبدى الإسرائيليون قلقهم

1 Walt, *The Origins of Alliance*, pp. 177–8.

2 NSA, The White House, Memorandum of Conversation between Saud and Ford, 18 September 1975.

3 Saudi Press Agency, 27 September 1975.

٤ صحيفة عُكاظ، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥.

٥ صحيفة عُكاظ، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥.

من أنهم سيواجهون قريباً قوات سوريّة على حدودهم الشمالية، إضافةً إلى مرتفعات الجولان، فكّر كيسنجر في منع الصدام بين الدولتين.

وفي ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ التقى كيسنجر سعود في نيويورك، وأوضح كيسنجر أن أميركا ستبذل جهداً كبيراً في ١٩٧٧، كما حضّه سعود على إحداث تقدّم في القضية الفلسطينية، وردّ كيسنجر: "لا نستطيع تسوية القضية دون مشاركة الفلسطينيين في المسألة الفلسطينية"، وأشار سعود إلى أن "اعتراف الولايات المتحدة هو الأمر المهم لهم". لم يكن كيسنجر متأكّداً فسأل: "...؛ إذا وعدناهم بالاعتراف فهل يصبحون مستعدين للقبول بـ(قرار مجلس الأمن رقم) ٢٤٢؟" عندها اقترح سعود إمكان عقد لقاء بين ممثل عن الولايات المتحدة والفلسطينيين، وأضاف: "يريدون الاعتراف بكيان فلسطيني". ردّ كيسنجر: "كيان فلسطيني هو أمر مختلف عن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. هل يعني هذا دولة فلسطينية؟" وعندما أكّد سعود هذا الأمر قال كيسنجر: "لا نستطيع استثناء منظمة التحرير الفلسطينية من التسوية"[1].

مع الانتخابات الرئاسية التالية وصلت "دبلوماسية المكوك" إلى نهايتها، وبدا أن اتفاقية سلام شامل تمثّل الخطوة التالية للولايات المتحدة. وبعد وصوله إلى البيت الأبيض قامت مقاربة الرئيس المنتخب حديثاً جيمي كارتر على أن إسرائيل يجب أن تعود ضمن حدود ١٩٦٧ للأسباب التالية: لأنّ الدول العربية مستعدة للسلام، والفلسطينيين يستحقون وطناً، وكون إسرائيل أصغر حجماً قادرة على ضمان الاستقرار في الشرق الأوسط.

في أساس هذه المقاربة القناعة بأن إسرائيل لا تستطيع أن تنال الأرض والسلام معاً. وعرّف مراقبون كثر تقريراً صدر عن "مؤسسة بروكنغز" باعتباره أساساً لسياسة كارتر. وعلى الرغم من ضبابيته فتح هذا التقرير أرضاً جديدة عَبر اعتماده مقاربة شاملة تشدّد على أهمية الانسحاب من الأراضي على مراحل[2]. فكّر الرئيس كارتر في العودة إلى مؤتمر جنيف. وذهب سايروس فانس، وزير الخارجية الأميركي، إلى الشرق الأوسط

1 NSA, The White House, Memorandum of Conversation between Saud and Kissinger, 6 October 1976.

2 Brooking Intitution, *Toward Peace in the Middle East: Report of a Study Group* (Washington, DC, Brookings Institution, 1975).

في منتصف شباط/ فبراير ١٩٧٧. وفي الربيع التقى كارتر رابين والسادات وحسين والأسد كي يقدّم لهم بصورة علنية وشخصية خطط الإدارة للدبلوماسية في الشرق الأوسط.

اجتمع ولي العهد الأمير فهد مع كارتر في واشنطن في ١٤ أيار/ مايو. وشدّد الرئيس على الدور المركزي للسعودية في تلبية حاجات الولايات المتحدة، وتناولت نقاشاتهما إمدادات النفط والصراع العربي – الإسرائيلي. ووافق فهد على مُساعدة أميركا في بناء مخزون احتياطي نفطي استراتيجي، مع توضيح أن الحكومة السعودية تتوقع من أميركا أن تبذل قصارى جهدها للتوصل إلى حلّ عادل ودائم للصراع العربي – الإسرائيلي[١]. وفي لقاء خاص بعد العشاء الرسمي حاجج فهد لمصلحة دولة فلسطينية.

حصل فهد أيضاً على تعهُّد مكتوب من كارتر ينصّ على أن يضغط كارتر على الإسرائيليين لإعطاء الفلسطينيين حقهم في وطن إذا قبلت منظمة التحرير الفلسطينية بالقرارين ٢٤٢ و٣٨٣ دون تحفّظات. وأخذ الأمير السعودي بندر بن سلطان نسخةً من هذه الرسالة إلى عرفات الذي سُرّ بمحتواها ووعد أن يعطي ردّاً إيجابياً شخصياً لفهد خلال أيام قليلة.

لكنّ ضغوط العناصر المتطرّفة في منظمة التحرير الفلسطينية، وسوريا وأطراف أخرى، منعت عرفات من الاستفادة من تعهُّد كارتر[٢].

في منتصف تموز/ يوليو اجتمع كارتر بمناحيم بيغن، رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد، وأكّد له رغبته في عقد مؤتمر جنيف في أقصى سرعة ممكنة. وقدّم بيغن ورقة تحدّد مواقف حكومته في إجراءات عقد المؤتمر، وتحدّد حدود إسرائيل[٣].

وعندما عاد فانس إلى الشرق الأوسط في أوائل آب/ أغسطس، لمحاولة حلّ المسائل الإجرائية للمؤتمر، ناقش مسألة إقامة معادلة تتضمن تمثيلاً فلسطينياً. ولمّحت الحكومة السعودية إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية يمكن أن تعتدل في سياستها إذا شُجّعت على هذا بطريقة مناسبة. وحاولت السعودية أن تدفع المنظمة إلى خفض لهجة مواقفها بما يتيح انضمامها إلى عملية السلام؛ إذ اعتقد السعوديون أنه إذا أُقنعَت المنظمة بإعطاء

1 *MEES*, May 1977.

٢ الأمير بندر بن سلطان، مقابلة مع المؤلف، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

3 Jimmy Carter, *Keeping Faith: Memoirs of a President* (New York, Bantam, 1982), pp. 290–1.

اعتراف مقبول بالقرار ٢٤٢ فسيكون هذا كافياً لتمكين الولايات المتحدة من بدء محادثات رسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية[١].

قدّم كارتر وفانس تصريحات لتشجيع منظمة التحرير الفلسطينية على قبول القرار ٢٤٢، وأوضحا أنه إذا أقدمت المنظمة على هذه الخطوة فسيتعاملان معها مباشرة. وأعلن كارتر في ٨ آب/ أغسطس أنّ "إذا قال الفلسطينيون 'نحن نعترف بالقرار ٢٤٢ بكليّته، لكننا نعتقد أن للفلسطينيين وضعاً آخر غير كونهم لاجئين'، فسيكون هذا ملائماً لنا للموافقة عليه"[٢]. وتحدّث كارتر ثانيةً في ١٠ آب/ أغسطس عن البحث "على حل ما لمسألة وجود أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين الذين أُجبروا على مغادرة ديارهم، والذين يريدون معاملة عادلة"[٣]. وأوضح فانس "أن قبول منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار ٢٤٢ سيعني أنهم يعترفون بحق إسرائيل في الوجود بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها"[٤].

في ٢٨ آب/ أغسطس رفض المجلس الوطني الفلسطيني هذه المبادرات بأثر من ضغوط السوريين الذين كانوا أكثر اهتماماً بجذب السعودية إلى المنظمة بعيداً عن سيطرتهم أكثر من اهتمامهم بتسهيل تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية بحد ذاتها[٥].

أُحبِطت الحكومة السعودية وأُحرِجت من هذا الأمر، وأحجمت لبعض الوقت عن وضع نفسها في الواجهة مجدّداً. في الوقت عينه لم يجرِ التوصّل إلى صيغة لمؤتمر جنيف ترضي إسرائيل والعرب والاتحاد السوفييتي. وفي أواخر أيلول/ سبتمبر تبيّن أنّ من المستحيل أن يتوافق العرب والإسرائيليون حتى على طريقة الحديث عن السلام.

في هذه الأثناء اختتم فانس وأندريه غروميكو، وزير الخارجية السوفييتي، نقاشاتهما على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي ١ تشرين الأول/ أكتوبر أصدرا بياناً مشتركاً قبلت فيه الولايات المتحدة، للمرة الأولى، بعبارة "الحق المشروع للشعب

1 Cyrus Vance, *Hard Choices: Critical Years in America's Foreign Policy* (New York, Simon & Schuster, 1983), pp. 188–9.

2 PPP, Jimmy Carter, 1977, pp. 460–1.

٣ المرجع السابق، ص. ٤٧٠–١.

4 Department of State, Bulletin, 12 September 1977, p. 340.

5 Zbigniew Brezezinski, *Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser, 1977–81* (New York, Farrar, Straus and Giroux, 1983), p. 105.

الفلسطيني". كما أيّد بيانهما وجود "علاقات سلمية طبيعية ترتكز على الاعتراف المتبادل بمبادئ السيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي"[١].

وعلى الرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تُذكر بالاسم، كان أحد أهم أهداف هذه الخطوة إفساح الطريق أمام مشاركتها؛ إذ تمثّل هدف الإدارة الأميركية من البيان المشترك في أمل التوصّل إلى اتفاق أميركي – سوفييتي يؤدي إلى تعاون السوفييت في إقناع سوريا بإسقاط إصرارها على اعتراض القرارات المتعلقة بمؤتمر جنيف[٢].

في مواجهة ردّ الفعل السلبي داخلياً لعودة السوفييت دبلوماسياً إلى عملية السلام، إضافةً إلى الانتقاد الإسرائيلي للبيان، حاولت الإدارة الأميركية تلطيف الخلاف. وطلب كارتر في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر أن يلتقي وزير الخارجية الإسرائيلي موشيه ديان. وقد خرج هذا اللقاء بورقة أميركية – إسرائيلية تتضمن صيغة لمؤتمر جنيف تقبل بتمثيل العرب في وفد موحّد يتضمّن عرباً فلسطينيين لا يُعرَفون بأنهم من منظمة التحرير الفلسطينية، ونصّت الورقة عينها على أن مجموعات العمل التي تناقش معاهدات السلام يجب أن تكون ثنائية؛ وأن يكون أساس التفاوض قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨[٣]. بدا السادات مستعداً لقبول الورقة، لكنها لاقت معارضة من السوريين ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومال السعوديون إلى الموقف المصري. وحلّ الجمود على دبلوماسية كارتر المستندة إلى مؤتمر جنيف.

في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر أطلق السادات مبادرة أخذته إلى القدس. ويرى سوفران أنّ هذا العمل الجريء يجد جذره في فهم برغماتي للوقائع السياسية – الاستراتيجية المتّصلة به.

ويحدّد سوفران ثلاث معطيات سياسية – استراتيجية استندت إليها مبادرة السادات:

أولاً– لا يملك العرب خيار أن يحقّقوا الحدّ الأدنى من أهدافهم بواسطة الحرب؛ فيما الجمود المطول والخلافات المستمرة تثير المشاكل وتتسبب بأخطار.

ثانياً– كان الاقتصاد المصري في حالٍ مزرية، والمُساعدة العربية كانت ستعني ارتهاناً

١ صحيفة عُكاظ، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧.

2 Carter, *Keeping Faith*, p. 293.

3 Moshe Dayan, *Breakingthrough: A Personal Account of the Egypt–Israel Peace Megotiations* (London, Weidenfeld & Nicolson, 1981), pp. 70–1.

لإمكانات مصر الوطنية في صنع القرار؛ إضافةً إلى هذا، فالأرجح أن تقدر إسرائيل على توجيه ضربة استباقية للعرب قبل أن يتمكنوا من بناء قدراتهم عسكرياً.

ثالثاً– مع بداية نظرة أميركية إلى التسوية العربية – الإسرائيلية باعتبارها متّصلة بمصالحها الوطنية لاح أن تحقيق أهداف العرب عَبر وسائل سلمية هو استراتيجية واعدة بشدّة[١].

لم يتوافق السادات مع نظرائه العرب، خصوصاً السوريين. وعندما كتب كارتر يائساً في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر، طالباً مساعدته ومُذكّراً إياه بـ"وعدك بأنّي، في لحظة حاسمة، أستطيع الاعتماد على دعمك في مواجهة العقبات التي تعترض بحثنا المشترك عن السلام"[٢] أبدى السادات استعداده، على الرغم من أن طبيعة المُساعدة التي طلبها كارتر لم تكن واضحة.

اجتمع حسن التُهامي، نائب رئيس الوزراء المصري، بديان في الرباط بالمغرب، في ١٩ أيلول/ سبتمبر، لمناقشة احتمالات السلام. أبلغ التهامي السادات أنّ ديان أخبره أنّ إسرائيل مستعدّة لإعادة سيناء كاملة مقابل معاهدة سلام[٣].

وبحسب سوفران اعتقد السادات أنه إذا وقّعت مصر وإسرائيل معاهدة سلام فسيمكن استعمالها للتقدّم في معاهدات أخرى بالترابط، وعَبر الحثّ والضغط الأميركيَّين على إسرائيل[٤]. ومرّت المفاوضات فعلياً عَبر ثلاث مراحل تُوّجت في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ باتفاقيات كامب ديفيد.

أرادت السعودية، في البداية، تجنُّب دفع ثمن مساندتها المبادرة، وأظهرت أنها لم تكن جزءاً من مبادرة السادات. وفي ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر أصدرت بياناً عبّرت فيه عن مفاجأتها، كما أوردت أن أيّ مبادرة عربية للسلام في الشرق الأوسط "يجب أن تنبع من موقف عربي موحّد"[٥]. والحقيقة أنّ المبادرة مزّقت الإجماع العربي الذي عانى السعوديون لبنائه. لكن، مع مساندة من الولايات المتحدة، بدا مرجحاً أن تقود المبادرة

1 Safran, *Saudi Arabia*, p. 256.

2 Jimmy Carter Library and Museum, "The Camp David Accord after Twenty-Five Years", Letter from Carter to Sadat, 21 October 1977.

3 Dayan, *Breakthrough*, pp. 51–2.

4 Safran, *Saudi Arabia*, p. 257.

٥ صحيفة عُكاظ، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧.

إلى تسوية. كان الموقف السعودي هو السماح للمبادرة بأن تأخذ مسارها، من دون المساهمة بها، ولهذا السبب لم تحضر السعودية القمة العربية التي عُقدت في طرابلس، في ليبيا، في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧، لحشد معارضة ضد مبادرة السادات.

زار فانس السعودية في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر، ومرّة أخرى لم ترفض الحكومة السعودية صراحةً مبادرة السادات. وأصدر الأمير سعود بياناً عبّر فيه عن الشكر للجهود الأميركية الرامية إلى إحداث تقدّم في التسوية، معرباً عن أمله أن تؤدي إلى تحقيق "حلّ عادل ودائم في المنطقة"[1].

في ٣٠ تموز/ يوليو زار فهد مصر، وأخبره السادات بعزمه الثابت على عدم إبرام معاهدة سلام منفصلة، وعدم تجاهل حقوق العرب في استعادة المناطق المحتلة وحق الفلسطينيين في تقرير المصير[2]. ثم التقى فهد مبعوثَ كارتر ألفرد آثرتون، في ١٠ آب/ أغسطس، الذي نقل إليه دعوة من الرئيس إلى قمة تُعقَد في ٥ أيلول/ سبتمبر في كامب ديفيد، وهو منتجع رئاسي ريفي. وأعرب فهد عن تقديره جهود الرئيس واصفاً إياها بـ"الخطوة الشجاعة التي تشير إلى النية الطيبة لفخامة الرئيس (كارتر)... في تحقيق حلّ دائم وعادل"[3]. وأعلن فهد أيضاً في ٢٤ آب/ أغسطس أن القمة ستكون الفرصة الأخيرة "إما أن تقرّر الأمور لمصلحة السلام أو أنّ هذه البوابة ستغلق نهائياً"[4].

تسبّب نجاح قمة كامب ديفيد بمشكلة عويصة للسعودية. ففيما مثّلت الحصّة المصرية من الاتفاقية مكسباً تاريخياً، جاءت الحصّة الفلسطينية مخيّبة للآمال؛ فبدا من المرجح تماماً أن الأطراف المعنية سترفضها، لذا حاولت الحكومة السعودية منع تكوين تحالف عربي معاد لمصر[5].

في ١٩ أيلول/ سبتمبر، أي بعد يومين من توقيع اتفاقية كامب ديفيد، أصدرت الحكومة السعودية بياناً أوضحت فيه أن المملكة تُقدّر الجهود الأميركية قبل كامب ديفيد وبعدها، إلا أن ردّها على الاتفاقية هو التالي:

1 Saudi Press Agency, 15 December 1977.
2 Saudi Press Agency, 8 August 1978.
3 Saudi Press Agency, 11 August 1978.
٤ صحيفة **عُكاظ**، ٢٤ آب/أغسطس ١٩٧٨.
5 Safran, *Saudi Arabia*, pp. 261–2.

أولاً– أنّ ما تمّ التوصل إليه في مؤتمر كامب ديفيد لا يعتبر صيغة مقبولة للسلام، وذلك لأن المؤتمر لم يوضح بصورة قاطعة عزم إسرائيل على الانسحاب من كافة الأراضي العربية التي احتلتها بالقوة وفي مقدمتها القدس الشريف، ولم ينصّ على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشاء دولته على أرضه ووطنه، وتجاهل دور منظمة التحرير الفلسطينية.

ثانياً– إن الحكومة السعودية لا تعطي نفسها الحق في أن تتدخل في الشؤون الخاصة لأي بلد عربي ولا أن تناقش حقه في استرداد أراضيه.

ثالثاً– تؤمن حكومة المملكة العربية السعودية بأن الظروف الحرجة الراهنة التي تمر بها الأمة العربية تتطلب أكثر من أي وقت مضى جمع الشمل وتوحيد الكلمة واتخاذ موقف عربي جماعي[1].

ما نتج عن كامب ديفيد كان أقرب إلى معاهدة سلام منفصلة من كونه تحقيقاً لهدف كارتر بسلام شامل. وحاول كارتر، دون طائل، أن يكسب تأييد السعودية لكامب ديفيد، وأنحى باللائمة على رفض السعودية دعم الاتفاقية لتملص بيغن من تعهّده[2]؛ إذ اقتنع قبلاً بأن الحكومة السعودية ستدعم الاتفاقية، وطمأن السادات إلى حدوث هذا الأمر.

ذهب فانس إلى الرياض في ٢٢ أيلول/ سبتمبر في سعي إلى الحصول على ردّ إيجابي من السعوديين، طالباً منهم إصدار بيان عام بأنهم يرون الاتفاقية خطوة أولية نحو السلام[3]؛ لكنه أُبلغ بأن الحكومة السعودية فوجئت بغياب ذكر القدس عن الاتفاقية. وأصرّ فانس على أن التوافق على هذا الأمر لم يكن بالمنال، وأن الولايات المتحدة ستعبّر عن موقفها من هذه المسألة بصورة منفصلة. واستند الموقف السعودي إلى "الاعتقاد الراسخ بأن السلام الطويل الأمد في المنطقة لا يتحقق أبداً إلا بارتكازه على قاعدة الشمول والمساواة"[4]. وأنّب السادات السفير الأميركي هيرمان إيلتس بسبب فشل الولايات المتحدة في الحصول على دعم سعودي للاتفاقية، وقال شاكياً: "لقد وعدتم

١ صحيفة **البلاد**، ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨.
2 Emory University, The Carter Center, "Comments by Carter", *Middle East Consutation*, GA, 6–9 November 1983.
3 Saudi Press Agency, 25 September 1978.
٤ صحيفة **عكاظ**، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨.

بالحصول على الموافقة السعودية... والآن أصبحنا في ورطة فعلاً"[1].

ومع انعقاد قمة الجامعة العربية في بغداد، في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨، تبيّن أنّ وحدة عسكرية أُبرِمت (في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر) بين سوريا والعراق، باعتبارها بداية لوحدة شاملة بين البلدين. وكذلك انخرط شاه إيران في مواجهة مع القوى الثورية التي أرادت الإطاحة بنظامه. بذا وقعت الحكومة السعودية تحت ضغط في القمة من القوى المعارضة لكامب ديفيد، لكنّها قلّصت الضرّر المباشر برفضها فرض عقوبات على مصر وإدانة الولايات المتحدة. في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر، وعقب مشاورات واتصالات مع معظم البلدان العربية، لخّص الأمير سعود الموقف السعودي بأنه مرتكز على "الحاجة إلى حماية الموقف العربي الموحّد ودعم صموده واستمالة القوى العربية لإظهار موقف يستند إلى قاعدة واقعية"، وقال إن الهدف من القمّة المقبلة ليس عزل مصر لأنّ "عزل مصر والشعب المصري عن مجموع الأمة العربية أمر لا يمكن تصور حدوثه"[2].

خلال القمة ناشدت السعودية العرب أن يوضّحوا موقفهم من كامب ديفيد، وأن يدعموا كل الجهود التي تبذلها أميركا وأطراف أخرى في حلّ مسألة الشرق الأوسط بطريقة سلمية، شرط أن تتوافق هذه الجهود مع الموقف العربي[3].

في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر شدّد فهد على أن "الاتفاقية تجاهلت مسألة القدس"[4].

وعقدت القمة العزم على عدم تأييد كامب ديفيد أو التعامل مع نتائجها، كما ناشدت السادات أن يلغي توقيعه إياها.

أرغم الموقف السعودي السادات على الإصرار على عقد صلة أقوى بين المسألة الفلسطينية ومعاهدة السلام، وكي يُرضي منتقديه العرب. وفي خطوة يائسة فكّر كارتر في أنّ، في هذا الجو المشحون، بإمكان رحلة رئاسية أن تقلب الجمود إلى نجاح[5]. ووصل إلى مصر في ٨ آذار/ مارس ١٩٧٩، ثم إلى القدس في ١١ آذار/ مارس. ولأنه غامر

1 Spiegel, *The Other Arab–Israeli Conflict*, p. 363.

٢ صحيفة **الرياض**، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨.

٣ صحيفة **عُكاظ**، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨.

4 Saudi Press Agency, 7 November 1978.

5 Carter, *Keeping the Faith*, p. 416.

بمكانته الشخصية في هذه الرحلة فقد استعمل كارتر سلاح الاستثمار للضغط على الإسرائيليين. وجرى التوافق على معاهدة وإطار عن الضفة الغربية وغزة في ١٣ آذار/ مارس، ووُقّعت الاتفاقية في حفل في العاصمة واشنطن في ٢٦ آذار/ مارس.

عُقدت قمة ثانية في بغداد في ٢٧ آذار/ مارس، حيث أظهرت السعودية ودول عربية أخرى عزمها على فرض عقوبات على مصر[1]. في هذه القمة صرّح سعود قائلاً: "إنّ الشرخ في الصف العربي بعد المعاهدة المصرية – الإسرائيلية أصبح قضية خطيرة يجب مواجهتها بسرعة كي لا تتاح الفرصة للتدخّل الأجنبي في المنطقة"، وشدّد على الحاجة إلى الالتزام بقرارات القمة[2].

أدّت هذه القمّة الثانية، التي التزمت السعودية بها بفتور، إلى زيادة تبعية مصر للولايات المتحدة مما أتاح نظرياً تحييد دولة عربية مركزية على يد قوة عظمى منحازة بعمق إلى إسرائيل[3].

بالغت الولايات المتحدة في تقديرها لما يستطيع السعوديون فعله، وأيضاً لما قد يفعله السعوديون حقاً. لم يكن السعوديون، كعرب، أقل معارضةً للاتفاقية من العرب الراديكاليين؛ كما لم يميلوا قط إلى دعم الاتفاقية مباشرة.

وكمشاركين في الإجماع العربي رغب السعوديون في تهدئة النبرة، لكنهم لم يعارضوا الإدانة العربية لكامب ديفيد.

1 Saudi Press Agency, 4 March 1978.

2 Saudi Press Agency, 29 March 1978.

3 Charles D. Smith, *Palestine and the Arab–Israeli Conflict* (New York, St. Martin's Press, 1996), pp. 256–8.

الفصل الثاني

الحقبة الأولى للملك فهد (١٩٧٩-١٩٩٠)
من التعاون المتحفّظ إلى الاعتماد الواسع

تميّزت الفترة بين عامي ١٩٧٩ و١٩٩٠ بالاضطراب إقليمياً، بالترافق مع ضعف العزم أميركياً، أقلّه في البداية. أجبر التهديد السوفييتي السعودية والولايات المتحدة على توثيق تعاونهما في مجالات استراتيجية مختلفة، من أفغانستان إلى أميركا اللاتينية. ومع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي صار البلَدان مترابطين بطريقة متشابكة، مما أفادهما معاً.

وخلال عام ١٩٧٨ حاولت الحكومة السعودية الإبقاء على الحدّ الأدنى من التوافق مع سياسة الولايات المتحدة عندما يلقى دعماً عربياً جماعياً، لذا تجنّبت اتّخاذ قرارات كبرى. لكن مع نهاية تلك السنة تكثّفت الضغوط عليها كي تقوم بذلك؛ إذ أدى تفاقم مشاكل نظام الشاه والأوضاع المضطربة في اليمن إلى جعل العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة أمراً مُلحّاً بصورة غير مسبوقة. آنذاك بدأت الحكومة السعودية تتطلّع إلى أميركا كي تحميها من تداعيات سقوط الشاه. وعقب زيارته إلى الرياض في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨، بوصفه موفداً خاصاً للرئيس كارتر، رفع السيناتور روبرت بيرد تقريراً ورد فيه أن الحكومة السعودية تريد من أميركا أن تحمي الخليج. في هذه الأثناء هوى إنتاج النفط الإيراني، فزادت السعودية إنتاجها من ٧،٢ ملايين برميل يومياً في آب/ أغسطس إلى ١٠،٣ ملايين برميل يومياً في تشرين الثاني/ نوفمبر، ثم إلى

١٠،٤ ملايين برميل يومياً في كانون الأول/ ديسمبر[1].

شعرت بعض الدول العربية بأن هذه الزيادة تشير الى توجه قريب مع الولايات المتحدة، في زمن الخلاف بين الدول العربية وأميركا بشأن اتفاقية كامب ديفيد. في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩ التقى جون ويست، السفير الأميركي في السعودية، الأميرَ سعود الذي عبّر عن قلقه من الحوادث في طهران، وأعرب وزير الخارجية عن قناعته بأنّ رموز الوحدة كلها ستختفي في إيران في حال سقوط الشا، وأن لا بديل حقيقياً للشاه.

مع نهاية نظام الشاه استدار السعوديون نحو الولايات المتحدة سعياً إلى الاطمئنان. وردّت أميركا بأن أعلنت، في ١٠ كانون الثاني/ يناير، أنها سترسل مقاتلات من نوع "إف–١٥"، غير مجهّزة بالأسلحة، إلى السعودية. عندما غادر الشاه إيران نهائياً، في ١٦ كانون الثاني/ يناير، تعززت الشكوك السعودية في أن أميركا تهتم بحماية تدفق النفط أكثر من حماية النُظم الصديقة لها[2].

في هذه الظروف واجهت السعودية ضرورة تحديد موقفها. ففي ١٧ كانون الثاني/ يناير أعلن فهد أن السلام يجب أن يتضمّن شرطين: استعادة الفلسطينيين كل حقوقهم المشروعة، وانسحاب إسرائيل من المناطق المحتلة كلها بما فيها القدس. وأوضح أن هذه هي وجهة نظر السعودية لـ"الموافقة على مفاوضات كامب ديفيد التي سعت إلى تحقيق السلام، لكن نتائجها... لم تكن مقبولة من الجانب الفلسطيني". وأشار فهد أيضاً إلى الحوادث في إيران قائلاً: "تمنع الحوادث الجارية في إيران تحقيق السلام والأمن، وهما ضروريان من أجل السلام العالمي، إلا إذا وُجد مناخ جديد داخل إيران"[3]. وبعد أربعة أيام خفّض السعوديون إنتاجهم من النفط في الفصل الأول من ١٩٧٩ ليصل إلى ٩،٨ ملايين برميل يومياً[4].

في الوقت ذاته أسرّت مصادر خاصة مقرّها لندن في "أرامكو" إلى مسؤولين في السفارة الأميركية في لندن بأن السعودية قد وضعت كل فوائض إنتاجها من النفط في

1 Charles D. Smith, *Palestine and the Arab-Israeli Conflict* (New York, St. Martin's Press, 1996), pp. 256-8.

2 Safran, *Saudi Arabia*, p. 301.

3 Saudi Press Agency, 17 January 1979.

4 William Quandt, *Saudi Arabia's Oil Policy*, (Washington, DC, Brooking Institution Press, 1982), p. 16.

تصرف "أرامكو". وظنّت السفارة أن هذا القرار السعودي متصلّ نوعاً ما بتخفيف وقع انخفاض الإنتاج الإيراني على الولايات المتحدة. وأشارت هذه الخطوة إلى امتعاض السعودية من السياسات الأميركية، مع تجنُّب المواجهة المباشرة معها في وقت احتاجت فيه إلى المساعدة، وأمِلت السعودية أن تساهم أفعالها في جعل الولايات المتحدة أكثر استجابةً لحاجاتها.

صارت السعودية الآن في مواجهة إيران باعتبارها خطراً جدياً وكامناً. فخلال زيارته الرياض في ١٠ شباط/ فبراير قدّم وزير الدفاع الأميركي هارولد براون اقتراحات عن تعاون أمني يستند إلى الوضع في المنطقة، متعهّداً بدعم السعودية ضد الأخطار الخارجية ومُقترحاً تمركز قوات أميركية في السعودية للمُساعدة في الدفاع عنها. ولأسباب داخليّة وعربية أيضاً امتنع السعوديون فوراً عن قبول العرض لأنهم لم يرغبوا سوى في وجود أميركي "في الأفق"[1].

اندلعت أزمة بين اليمنين الشمالي والجنوبي، ثم تحوّلت إلى حرب مفتوحة في ١٢ شباط/ فبراير. ووافقت أميركا، في ٨ آذار/ مارس، على طلب سعودي بوضع طائرتين من نوع "أواكس" (AWACS) (يختصر المصطلح عبارة "نظام الإنذار والتوجية المحمول جواً"(Airborne Warning & Control System) في السعودية كي تساعد في الدفاع عن المجال الجوي السعودي ومراقبته.

في ٢٣ شباط/ فبراير ألغى فهد زيارة مقرّرة في آذار/ مارس إلى أميركا كي ينأى بنفسه عن الجهود الأميركية في صنع السلام، وعندما زعمت أميركا، في تفسير رسمي، أن الإلغاء يرجع إلى أسباب صحية أصدرت الحكومة السعودية نفياً رسمياً لذلك[2].

وبحسب سوفران، استُعملت الحماية الأميركية لتشجيع الدعم السعودي لمعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية؛ وربط السعودية مع أميركا في مواجهة النظام الثوري الجديد في إيران؛ ومساندة السعودية للجمهورية العربية اليمنية في صراعها مع جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، وهو الاسم المستحدث لـ"الجمهورية الشعبية في جنوب اليمن"[3].

1 *The Washington Post*, 5 May 1979.

2 Saudi Press Agency, 24 February 1979.

3 Safran, *Saudi Arabia*, p. 304.

في ١٧ آذار/ مارس زار زبيغنيو برجينسكي، مستشار الأمن القومي، الرياض ساعياً إلى الحصول على تأييد سعودي للمعاهدة المصرية – السعودية، وواعداً بمساعدة أميركية في مواجهة الخطر المتأتي من الإيرانيين والرافضين العرب[1]. أوردت صحيفة **عُكاظ** إعلاناً من مجلس الوزراء السعودي المنعقد في ١٩ آذار/ مارس بأن "الأمن والاستقرار والسلام لن تتحقق من دون انسحاب كامل من الأراضي العربية كلها"[2]. ونُقل عن فهد قوله: "للمملكة علاقات خاصة مع الولايات المتحدة لذا فإنها تواجه مشاكل خاصة، لكن ذلك لا يعني إعادة النظر في هذه العلاقة"[3]. في الوقت نفسه صدر إعلان في واشنطن عن فانس، وزير الخارجية، بأن أميركا قد تستخدم القوة دفاعاً عن حقول النفط السعودية الحيوية[4].

يلاحظ سوفران أيضاً أنّ خلافاً ظهر في تلك الآونة في المؤسسة السعودية الحاكمة عبّر عن نفسه بوجود منظورين مختلفين يتبنّى إحداهما فهد ومناصروه ويتبنّى الآخر خالد والدائرة المحيطة به.

فضّل فهد التوجه الأميركي، واعتقد أنّ محاولة استرضاء النظام الثوري في إيران جهد لا جدوى منه، واعتقد أيضاً أنّ الوحدة السورية – العراقية تفرض خطراً مستقبلياً على استقلال المملكة. وعلى العكس منه، فضّل خالد التوجُّه العربي مشيراً إلى أن أميركا لا تستطيع مُساعدة السعودية إذا تحدّت الأخيرة الكتلة العربية. وأكثر من ذلك، بعد انقضاء الأزمة الحاضرة تستطيع السعودية، لأسباب تتعلق بمصلحتها الذاتية، إصلاح علاقاتها بأميركا. وبعد قرار بتبنّي توجّه نحو الكتلة العربية أشار فهد إلى عدم رضاه بأن غادر السعودية في ٢٢ آذار/ مارس لقضاء عطلة غير محددة في إسبانيا[5]. وعندما سُئل، في مقابلة في ١٥ أيار/ مايو، عن الخلاف قال: "إنّ ذلك في خيال أعداء المملكة ولا أساس له"[6]. وفي مقابلة أخرى، في ١٨ أيار/ مايو، قال: "سمعت وقرأت عن ذلك، ولا أعرف كيف أجيب عنه. هل يجب أن نُحضر أمراء المملكة جميعهم إلى

1 The New York Times, 20 March 1979.

٢ صحيفة **عُكاظ**، ٢٠ آذار/مارس ١٩٧٩.

٣ صحيفة **المدينة**، ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٩.

4 *The Washington Post*, 19 March 1979.

5 Safran, *Saudi Arabia*, pp. 305–6.

٦ صحيفة **عُكاظ**، ١٦ أيار/مايو ١٩٧٩.

الولايات المتحدة وأوروبا كي نقول إننا غير منقسمين؟"[1]. وعلى نحو مشابه، في ١ تموز/ يوليو، قال خالد: "ما تناقشه (وسائل الإعلام) هو خلاف مزعوم، وخيال في رؤوس أعداء المملكة"[2].

في ما يتعلق بالخلافات المزعومة تجدر ملاحظة أنه كان من غير المألوف أن يبقى ولي العهد الأمير فهد خارج السعودية بين آذار/ مارس وأيار/ مايو في وقت تحدث فيه هذه التطوّرات المهمة. إضافةً إلى ذلك، لو كان هناك فعلاً خلاف في الرأي بشأن هذه القضية فمن المؤكد أن يُنظر إليه كمأثرة لمؤسسة الحكم السعودي لأنه يُظهر حرصاً على الحفاظ على التضامن مع بقية البلدان العربية. ولم تكن الحكومة السعودية فقط مهتمة بمجرد تقديم المصالح السعودية الخاصة بما فيها علاقاتها بأميركا.

ببساطة، لم تؤمن الحكومة السعودية بأن كامب ديفيد قد استجابت للمطالب العربية والفلسطينية، إضافةً إلى أنها لم تقتنع، نظراً إلى سجّل الولايات المتحدة، بعرض الحماية الأميركي. وبذا فإنّ رفضها العرض الذي تقدّم به وزير الدفاع براون هوى بالعلاقة بين البلدين إلى أدنى مستوى لها منذ الحظر النفطي. ومع ذلك، عندما سُئل عن التدهور بين بلده وأميركا قال فهد: "في موقفنا من السلام لم نكن ننوي أخذ موقف عدائي تجاه أميركا ولا إلحاق الضرر بمصالحها"[3].

اعتقد السعوديون أن مصالحهم الأمنية تؤمَّن على أفضل وجه عَبر الحفاظ على العلاقة مع أميركا، وكذلك بالتأقلم مع الكتلة العربية المُعارضة لاتفاقية السلام.

نقلت صحيفة **الرياض** عن فهد قوله: "نتّخذ قراراتنا بحسب مصالح أمتنا وقضايانا الوطنية، ولن نتوانى عن تقديم المُساعدة الضرورية لرأب الصدع (في العالم العربي) والحفاظ على وحدة الأمة العربية بما يمكّنها من الانتصار"[4].

في ٢٧ آذار/ مارس عُقد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بغداد لمناقشة تطبيق العقوبات المقرّرة، وبنجاح قاوم وزير الخارجية السعودي اقتراحات بمعاقبة أميركا، لكنّ المؤتمر وصل إلى نقطة الأزمة عندما حاول أن يقاوم اقتراحاً بقطع العلاقات

١ مجلة **الحوادث**، ١٨ أيار/مايو ١٩٧٩.

٢ صحيفة **عُكاظ**، ١ تموز/يوليو ١٩٧٩.

٣ صحيفة **عُكاظ**، ١٦ أيار/مايو ١٩٧٩.

٤ صحيفة **الرياض**، ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٧٩.

الدبلوماسية مع مصر. في ٣١ آذار/ مارس صوّت المشاركون كلهم، وضمنهم وزير الخارجية السعودي، على قطع العلاقات إضافةً إلى فرض عقوبات اقتصادية[١]. وفي ٢٣ نيسان/ أبريل قطعت الحكومة السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر.[٢]

ولمقاومة التدخّل السوفييتي وضمان بقاء طرق الملاحَة البحرية مفتوحة وللحفاظ على مصدر للمساعدة الطارئة ظلّت العلاقة مع الولايات المتحدة أمراً أساسياً للسعودية على الرغم من خيبات الأمل الراهنة. لكن أميركا امتعضت من السعوديين، جزئياً لأنهم خضعوا للضغوط، وفكر بعض أعضاء الحكومة في معاقبة السعودية عبر تقليص التعاون معها. ردّاً على ذلك أوضح فهد: "هذه الأصوات ليست في صالح العلاقات الأميركية – العربية".[٣]

وافقت أميركا على اقتراحات سعودية بأن خلافاتهما بشأن معاهدة السلام يجب أن تبقى منفصلة عن المجالات الأخرى لعلاقاتهما المتبادلة. في مقابلة في ١٥ أيار/ مايو ١٩٧٩ شدّد فهد على رغبة السعودية في الحفاظ على علاقات طيبة مع أميركا، وحضّ الولايات المتحدة على الشروع في محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية[٤]، وردّت أميركا بالقول إنّ البلدين قد وافقا على منع خلافاتهما الحادة بشأن معاهدة السلام من التأثير في علاقاتهما الوثيقة في المجالات الأخرى[٥]. في حزيران/ يونيو استخدم فهد كلمات مماثلة حين حثّ الولايات المتحدة مجدّداً على بدء حوار مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية[٦]، وأفاد بأن الحوار قد يقود منظمة التحرير الفلسطينية إلى قبول القرار ٢٤٢، مما يفتح الطريق أمام السلام.

أضاف فهد أنه إذا انسحب الإسرائيليون إلى ما قبل حدود ١٩٦٧ فإن السعودية نفسها مستعدة للسلام مع إسرائيل.[٧]

في تموز/ يوليو أعلنت الحكومة السعودية أنها سترفع إنتاجها من النفط من ٨،٨

1 Safran, *Saudi Arabia*, p. 307.

٢ صحيفة **عُكاظ**، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٧٩.

٣ صحيفة **المدينة**، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩.

4 *Le Monde*, 15 May 1979.

5 *The New York Times*, 16 May 1979.

6 *The New York Times*, 22 June 1979.

٧ صحيفة **الأنوار**، ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٧٩.

ملايين برميل يومياً (وهو المستوى الذي كان عليه في نيسان/ أبريل) إلى ٩،٨ ملايين برميل يومياً.[١]

وعقب الإعلان السعودي طوّرت الولايات المتحدة اتصالات غير مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية. واستقال ممثل أميركا في الأمم المتحدة أندرو يونغ بسبب الضجة التي أثارتها محادثاته المباشرة مع ممثل منظمة التحرير الفلسطينية مما ساهم في تخلّي واشنطن عن جهودها.[٢]

ونتيجة انكفاء مصر نسبياً بدأت دول عربية عدّة تتنافس على قيادة العالم العربي، لكن لم يظهر أي مسيطر فعلياً. وأطلق التشرذم الذي نجم عن ذلك مجموعةً من ردود الأفعال القوية في أطراف العالم العربي مما زاد في اضطراب توازن القوى الإقليمي. وتحدثت بعض العناصر في النظام الجديد في طهران عن تصدير الثورة الإيرانية وحماية حقوق الشيعة في الدول المجاورة. وانزعجت الحكومة السعودية بعمق عندما علمت أنّ أميركا ما زالت تحاول التعاون مع النظام الإيراني الجديد، واتّخذت وجهة نظر تقول إن الأميركيين لا تحركهم سوى مصالحهم في النفط، وأنهم قد يعملون مع أي نظام يخدم هذه المصلحة[٣]. في ٢٧ حزيران/ يونيو دُعي قادة دول الخليج واليمن الشمالي (باستثناء العراق) إلى حضور مناورات عسكرية في خميس مشيط، قرب الحدود مع اليمن الشمالي.

وتوافق المجتمعون على أن من الممكن الاعتماد على أميركا في رعاية مصالحها الخاصة، لكن يجب ألا يُتوقع منها أن تحمي النظام القائم أو أن تحافظ على عائلة حاكمة في السلطة[٤].

في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر التقى فهد السفير ويست. وبحسب برقية من السفارة الأميركية في جدّة إلى وزارة الخارجية، أخبر فهد السفير أن أميركا تبدو لامبالية، أو غير قادرة، في ما يتعلق بالتطوّرات في إيران، وقال: "بدلاً من الضغط على الشاه لتجديد أفكاره وأعماله وعصرنتها، كي يسحب البساط من تحت أقدام المحرضين

1 Quandt, *Saudi Arabia's Oil Policy*, p. 14.

2 Quandt, *Peace Process*, pp. 238–9.

3 Safran, *Saudi Arabia*, p. 354.

٤ صحيفة **عُكاظ**، ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٧٩ و١ تموز/يوليو ١٩٧٩.

الشيوعيين، تركتموه يذهب". وأورد فهد أيضاً أن القائد الأعلى للثورة آية الله روح الله الخميني "هو مجرد أداة على الرغم من أنه لا يعترف بذلك أو لا يدركه. إن الشيوعيين ينفّذون مخططاتهم بطريقة ممنهجة". وتوقع فهد ألاّ يستمر الخميني لأكثر من بضعة أشهر، وبعد ذلك "تصبح إيران إثيوبيا جديدة يحكمها الشيوعيون الذين تنصّبهم موسكو".

وأعرب عن أسفه لأن الولايات المتحدة لا تواجه النفوذ السوفييتي في المنطقة. ولاحظ فهد أيضاً أن الولايات المتحدة لم تُطَمْئن أصدقاءها في المنطقة والعالم، عَبر تحذير الإيرانيين من تهديد دول الخليج، ما يبعث برسالة مفادها: "توقفوا. كفى تعني كفى. نحن والشعوب المحترمة في العالم لا نستطيع أن نجلس خاملين ونراقب سيطرة قانون الغابة".[1]

تركت ثلاث حوادث آثارها في الحكومة السعودية، وولّدت سلسلة من ردود الفعل المتصلة في ما بينها، مما أثّر في موقفها والسياسات التي حاولت السعودية الترويج لها في وقت مبكّر من تلك السنة. ففي ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر اجتاح إيرانيون متحمّسون السفارة الأميركية في طهران، وجعلوا من الدبلوماسيين الأميركيين فيها رهائن لهم. أدى هذا العمل إلى انقلاب في السياسة الأميركية حيال إيران فسارت في اتجاه العداء المفتوح والمواجهة مع النظام الجديد.

زاد هذا الحدث من عدم الاستقرار في المنطقة، وهو أمر لا يخدم مصالح السعودية. بعدها، في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، استولت مجموعة مسلحة من المتطرفين على المسجد الحرام في مكّة، ولم يُحرَّر إلا بقتال واسع.

تمثّل الحادث الثالث بالغزو السوفييتي لأفغانستان، في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر، الذي استنفر الولايات المتحدة وعمّق من تدخّلها في أمن الخليج.

دفع احتجاز الرهائن أميركا إلى إرسال حاملة طائرات إلى الخليج، وفرض عقوبات ضد إيران. وبذا خلقت هذه المواجهة مصلحة تكتيكية مشتركة بين أميركا والعراق حملت معها أفقاً بليونة عراقية أكبر تجاه العلاقة الأمنية بين السعودية والولايات المتحدة. بالطبع رحّبت الحكومة السعودية بالانقلاب في موقف واشنطن، وولّد الغزو السوفييتي

1 NSA, State Dept. Records, US Embassy, Jeddah, to State, "Meeting with Crown Prince Fahd – October 2", October 1979.

لأفغانستان تلاقياً في المصالح الموضوعية بين أميركا والسعودية، إضافةً إلى التلاقي في السياسات العملية.[1]

الغزو السوفييتي لأفغانستان

خلال ستينيات القرن العشرين وسبعينياته نمت العلاقة بين موسكو وكابُل وتوثّقت، مما جعل من الاتحاد السوفييتي أكبر مصدر للمعونة الخارجية لأفغانستان. وفي مطلع السبعينيات من القرن الماضي كانت أفغانستان ضمن أشدّ الدول تخلّفاً، وساعدتها أموال السوفييت في تخفيف مشاكلها الاقتصادية، لكنّ المساعدات الخارجية وحدها لم تكن كافية لتبديد الصراعات الأفغانية المتنامية.

كانت أميركا متيقّظة لتصاعد التبرّم السياسي في تلك البلاد، وأرسلت السفارة الأميركية في كابُل تقريراً في ١٩٧١ يشير إلى تصاعد النشاط اليساري، ويعزوه إلى عدم الرضا المتزايد عن الأحوال السائدة اقتصادياً واجتماعياً.

كان "حزب الشعب الديموقراطي الأفغاني" أكثر مجموعات اليسار تنظيماً في البلاد. وقد تأسس "حزب الشعب" في العام ١٩٦٥، حاملاً توجُّهاً سياسياً ماركسياً. وفي سنواته الأولى تشرذم بأثر المشاحنات والمكائد بين قائدَيه نور محمد تراقي وبابراك كارمال. في ١٩٦٧ ألّف كارمال مجموعته الخاصة التي يُشار إليها عادةً باسم الجريدة التي تصدرها وهي "بارشام" ("الراية"). وجاء اسم مجموعة تراقي المنافسة، وهو "خلق" ("الشعب")، من اسم جريدتها. وتنافس القائدان البارزان (كلاهما من البشتون) على السلطة[2]. وعملت مجموعة كارمال باعتبارها جزءاً من الحكومة، فيما أخذت مجموعة تراقي دور المعارضة.

في مطلع السبعينيات من القرن العشرين بدأت مجموعة "بارشام" عقد لقاءات سريّة مع كوادر متنامية العدد من الضباط الذين تدربوا على يد السوفييت، إذ شرع بعض هؤلاء في الالتفاف حول رئيس الوزراء التقدّمي محمد داوود خان. تعاون خان، الذي

1 Safran, *Saudi Arabia*, pp. 357–60.

2 Barnett Rubin, *The Fragmentation of Afghanistan: State Formation and Collapse in the International System* (New Haven, Yale University Press, 1995), p. 93.

نُظر إليه كقائد وطني قوي، مع مجموعة "بارشام" في تنفيذ انقلاب عسكري في ١٩٧٣، أطاح بمُلك ابن عمه ظاهر شاه، مُعلناً الجمهورية في البلاد. في تموز/ يوليو ١٩٧٣ أصبح داوود أول رئيس لأفغانستان.[1]

سعى داوود إلى زيادة الاستقلال اقتصادياً عن السوفييت، متطلّعاً إلى علاقات أوثق مع إيران والولايات المتحدة، مع الحرص على عدم هجر الاتحاد السوفييتي. وبحسب ما لاحظته الـ"سي آي إيه" "يكون داوود في أسعد أوقاته حين يُشعل سجائره الأميركية بأعواد ثقاب سوفييتية"[2]. ساعد تأسيس الجمهورية على امتداد قوة السوفييت في المنطقة، وولّد مخاوف مشتركة بين واشنطن وطهران وإسلام آباد. أخذت إيران زمام المبادرة في جهد مشترك لاستعمال معونة اقتصادية وتقنية سخية من أجل استمالة داوود بعيداً عن الاعتماد على موسكو، ولإقناعه بإخراج العناصر المؤيَّدة سوفييتياً من حكومته[3].

وكرئيس أثبتت وعود داوود بالإصلاح أنها لا تعمّر طويلاً؛ ففي سعيه إلى سياسة شخصية وخارجية أقل تبعية للقوى الخارجية عمل داوود على إبعاد الاشتراكيين والمعتدلين والمتطرفين الدينيين، والحق أن بعضاً من هؤلاء المتطرفين، مثل برهان الدين رباني وصبغة الله مُجددي وعبد الرب رسول سيّاف، كانوا يسعون إلى إدماج الإسلام مع التحديث بهدف مواجهة نفوذَي الرأسمالية والشيوعية المثيرين للاضطراب. في تلك الآونة أعاق الصراع بين أفغانستان وباكستان على وضع إثنية البشتون في مناطق الحدود المشتركة بينهما مُساعدةَ أميركا لأفغانستان، مما زاد في اتجاه داوود نحو السوفييت[4]. وكذلك منعَ التضاد بين أفغانستان وباكستان إيران من تقديم المعونة. في مطلع ١٩٧٤ شبّ تمرّد مسلّح في القسم البلوشستاني من باكستان، المتاخم لأفغانستان وإيران، وسمح داوود لمقاتلي المقاومة بإنشاء قواعد في أفغانستان، وأمّن ملاذاً للمتمردين البلوش المُهدَّدين بالاعتقال في باكستان. رداً على ذلك أمدّت باكستان بالأموال والسلاح

1 Raja Anwar, *The Tragedy of Afghanstan: A first-Hand Account* (London, Verso, 1988), p. 76.

2 Central Intelligence Agency (CIA), "Mohammad Daud: President of Afghanistan", 13 August 1973.

3 Diego Cordovez and Selig Harrison, *Out of Afghanistan: The Inside Story of the Soviet Withdrawal* (New York, Oxford University Press, 1995), pp. 15–6.

4 Abdul Samad Ghaus, *The Fall of Afghanistan: An Insider's Account* (Washington, DC, Pergamon-Brassey, 1988), 142.

المتطرفين الإسلاميين والمتطرفين الآخرين من معارضي حكم داوود الذين أغاروا وخرّبوا في عمق أفغانستان[1].

وبسبب وجود تجمُّع بلوشي كبير في أراضيها كانت لدى إيران حوافز خاصة لتشجيع قمع الثورة البلوشية المسلحة، وأمدّت باكستان بطائرات مروحية أميركية كي تُستعمل لهذا الغرض[2]. وخلال زيارة كيسنجر كابُل في ١٩٧٤ ضغطَ على الحكومة من أجل حلّ النزاع مع باكستان، إذ جعل ذلك شرطاً لحصول داوود على مساعدة اقتصادية مجدية من أميركا وحلفائها[3]. وفي بداية ١٩٧٥ توافق داوود وباكستان على بدء محادثات بينهما. وفي نيسان/ أبريل زار إيران وحصل منها على قرض بمليارَي دولار. بعد عودته بفترة قصيرة أعلن داوود أن أفغانستان لن تتهاون مع الأيديولوجيات المستوردة، وبعد بضعة أشهر أزاح الوزراء الشيوعيين الثلاثة من مناصبهم، ومن ضمنهم وزير الداخليّة. ومع نهاية كانون الأول/ ديسمبر لم يبقَ أي عضو من حزب "بارشام" اليساري في حكومة داوود[4].

في هذه الأثناء حظر داوود المعارضة ووثّق علاقاته مع إيران والولايات المتحدة التي رحّبت بتحركاته في سياسته الخارجية الجديدة وشجّعتها. ففي ١٩٧٧ استخلصت وزارة الخارجية الأميركية أنّ داوود "قدّم مساهمات بارزة في تحسين الاستقرار إقليمياً"[5].

وعلى الرغم من موافقة الولايات المتحدة أدى الحكم المتسلط لداوود إلى ابتعاد كثيرين عنه في بلاده؛ ففي ١٩٧٧ اتّحد "بارشام" و"خلق" مجدّداً، بعد أن توافقا رسمياً على دفن خلافاتهما، فأسّسا "حزب الشعب الديموقراطي الأفغاني" إثر ضغط من موسكو في هذا الاتجاه[6]. وبعد تسعة أشهر أمسك "حزب الشعب" بزمام الحكم. بدأ الأمر في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٧٨ باغتيال مير أكبر خيبر، عضو في "حزب الشعب"

1 Raja Anwar, *The Tragedy of Afghanistan*, pp. 78–81.

2 Cordovez and Harrison, *Out of Afghanistan*, p. 16.

٣ المرجع السابق، ص. ١٩–٢٠.

4 Ghaus, *The Fall of Afghanistan*, pp. 190–4.

5 Department of State, Afghanistan in 1977: An External Assessment, 30 January 1978.

6 Anthony Arnold, *The Pebble: Afghanistan's Role in the fall of the Soviet Empire* (Novato, CA, Presidio Press, 1993), p. 53.

والصوت المنتقد للنظام، ورُجّح وقوف وزير داخليّة داوود وراء الاغتيال، وقد حوّل آلاف المُشيّعين جنازة خيبر إلى تظاهرة ضد الحكومة، فردّ داوود بتشديد قبضته أكثر على "حزب الشعب". حرّضَ هذا الردّ أنصار الحزب في الجيش على التحرّك، وبالتعاون مع "حزب الشعب" أُطيح بداوود ثم قُتِل، واستُبدِلت الحكومة الجمهورية بأخرى اشتراكية[1].

ومع مبادرة الاتحاد السوفييتي ليكون أول المعترفين بالحكومة الجديدة تزايدت شكوك واشنطن في أنّ موسكو قد خططت لعملية الإمساك بالسلطة في أفغانستان، لكنّ تقويمات الاستخبارات الأميركية أكّدت عدم وجود دليل على تدخُّل السوفييت في إطلاق الانقلاب، وأنّ الاتحاد السوفييتي ربما رأى في هذه الحوادث فرصة لنمو نظام شيوعي على حدوده. في المقابل أشارت أدلة جديدة من مصادر متنوّعة متعددة إلى أنّ السوفييت قد أُشعِروا بالتأكيد من "حزب الشعب" بالانقلاب قبيل وقوعه[2].

مع صعود "حزب الشعب" إلى السلطة وجدت أميركا نفسها في مواجهة إشكالية سياسية. وعبّرت مذكّرة سرية وُجّهت إلى فانس عن الحاجة إلى "تجنّب دفع النظام إلى مزيد من التحالف مع الاتحاد السوفييتي بأكثر مما يرغب فيه النظام"، لكنها لاحظت أيضاً وجود عوامل أخرى ترجّح مقاربة متشدّدة مع الحكومة الجديدة، وقالت: "يضع معارضو النظام الجديد أعينهم بتيقظ علينا كي يروا إذا كنا سنقبل بالانقلاب الشيوعي أم نذعن له... ستنظر باكستان وإيران والسعودية وغيرها من أصدقائنا في المنطقة إلى الوضع بوضوح على أنه انقلاب سوفييتي. على الجبهة الداخليّة، كثير من الأميركيين سيعتبرون الأمر توسّعاً للقوة السوفييتية، وسيقارنونه مع أنغولا وإثيوبيا... إلخ"[3].

وبحسب مذكّرة أخرى أعربت باكستان وإيران عن القلق منذ فترة طويلة من إمساك الأحزاب الراديكالية بالسلطة في حال غياب داوود عن المشهد السياسي الأفغاني، إذ

1 Cordovez and Harrison, *Out of Afghanistan*, pp. 22–8.

2 Henry Bradsher, *Afghanistan and the Soviet Union*, 2nd ed. (Durham, SC, Duke University Press, 1985), pp. 76–81;

انظر أيضاً:

Raymond Garthoff, *Détente and Confrontation: American-Soviet Relations from Nixon to Reagon, rev. ed.* (Washington, DC, Brookings Institution Press, 1994), pp. 985–7.

3 NSA, State Dept. Records, Briefing Memorandum from Harold Sanders to Vance, "Situation in Afghanistan", 30 April 1978.

وصف الشاه انقلاب نيسان/ أبريل بأنه جزء من "مخطط كبير" وضعته موسكو بهدف تطويق إيران. وعملت باكستان لسنوات طويلة على تحطيم الروابط بين الشيوعيين الأفغان وقومية الباشتون في مناطقها القبائلية.

وبحسب المذكّرة عينها أبدت باكستان حذراً خاصاً حيال احتمال أن ينتهج النظام سياسة تقوم على تحرير تلك المناطق، وأشارت المذكّرة أيضاً إلى أن الصينيين، الذين لديهم حدود مشتركة مع أفغانستان، ليسوا سعداء بهذا الانقلاب[1]. إضافةً إلى هذا اقترحت وثيقة أميركية أخرى أن الحكومة السعودية فسّرت الانقلاب على أنه جزء من حملة يقودها السوفييت لتطويق الخليج وشبه الجزيرة العربية بأنظمة راديكالية تمهيداً لزعزعة دول الخليج. ونُقل عن السفير السعودي في باكستان قوله، في أيار/ مايو ١٩٧٨، إن السوفييت نظّموا الانقلاب كي ينشئوا موطئ قدم لزعزعة الأوضاع في إيران وباكستان.

وسرعان ما وحّد قائدان رئيسيان في حزب "خلق"، وهما تراقي وحفيظ الله أمين، قوتيهما، وسجنا عدداً من قادة "بارشام"، كما عيّنا قادة آخرين في مناصب دبلوماسية خارج البلاد من ضمنهم بابراك كارمال الذي شغل قبلاً منصب نائب رئيس الوزراء، ثم شرعا بسرعة في تطبيق إصلاحات علمانية جذرية.

أبلغ ألكسندر بوزانوف، سفيرُ الاتحاد السوفييتي في أفغانستان، وزيرَ الخارجية السوفييتية أندريه غروميكو أن تراقي قد قال أثناء محادثة في ٢٩ نيسان/ أبريل: "تتبع أفغانستان الماركسية – اللينينية في بناء الاشتراكية، وستنضم إلى المعسكر الاشتراكي". وحثّ بوزانوف على زيادة الدعم للحكومة الجديدة عَبر تشجيع وحدة "حزب الشعب الديموقراطي الأفغاني"[2].

ساهمت الإصلاحات الجديدة في إشعال معارضة قوية من شعب تقليدي وإسلامي بعمق، وحمل البعض السلاح ضد الحكومة، فيما غادر آخرون البلاد. وانضمّ بعض

1 NSA, State Dept. Records, Briefing Memorandum from William Bowdler to Warren Christopher, "The Coup in Afghanistan", 1 May 1978.

2 *Tsentr Khraneniia sovremennoi dokumentatsii* (TsKhSD/The Centre for the Storage of Contemporary Documentation), Moscow, fond "f." 5, opis "op." 75 delo, "d" 1179, listy "II." 2–17, notes taken by Odd Arne Westad, Letter from Soviet Ambassador to Afghanistan to Soviet Foreign Minister, 31 May 1978 (Communist Party Archives).

ممن فرّوا إلى المتمردين الإسلاميين الأفغان (مثل رباني، غُلب الدين حكمتيار، مُجددي، بير سعيد أحمد غيلاني، محمد نبي محمدي ويونس خالص) في باكستان. لاحقاً توحّد هؤلاء القادة، الذين انضموا إلى عبد رب الرسول سيّاف في ١٩٨٠، وأسّسوا أحزابهم الخاصة، فألّفوا تحالفاً سنّيّاً إسلامياً أفغانياً متمرداً، وقد درجت العادة على تسميتهم "رجال بيشاور السبعة". دعا هؤلاء القادة إلى الجهاد، أو ما يُسمّى "الحرب المُقدّسة"، ضد "حزب الشعب". وأدّى الشيعة الأفغان قسطاً مهماً كثوار في المنطقة الغربية من أفغانستان.

انقسمت آراء الرسميين الأميركيين؛ فقد عقد فانس آمالاً على احتواء النفوذ السوفييتي، واعتقد أنّ الإبقاء على المعونة الأميركية المحدودة يؤمّن أداة للضغط[1]، وفضّل برجينسكي قطع العلاقات الأميركية مع أفغانستان وإطلاق عمليات سريّة ضد الطموحات السوفييتية في المنطقة[2]. اعترفت واشنطن رسمياً بالنظام الجديد، واستمرت في إعطائه معونة اقتصادية متواضعة، وقام نائب وزير الخارجية ديفيد نيوسوم بزيارة رسمية إلى كابُل في ١٣ تموز/ يوليو.

التقى نيوسوم تراقي ونقل إليه قلق حكومته من التوجّه الأحادي في السياسة الأفغانية الخارجية والبرودة في العلاقات بين البلدين. بعد شهر أُلقي القبض على وزير الدفاع الأفغاني عبد القدير ومسؤولين عسكريين رفيعي المستوى، وهم من حزب "بارشام"، بتهم تتصل بالتآمر للإطاحة بالحكومة الجديدة[3]، واستخدم أمين تهمة التآمر لطرد بقية أعضاء "بارشام" من الحكومة. عملياً، أدّى هذا العمل إلى تضييق القاعدة التي يستند إليها الحكم، وقلّص من مصداقية الجيش. في الوقت عينه واجهت جهود "حزب الشعب" لفرض إصلاح اشتراكي في الريف مقاومة عنيفة، واعتُقِل كثيرون، وطُرد آخرون من وظائفهم. وُضِعَت الإدارة المناطقية في معظم الريف تحت السيطرة المركزية للحزب الشيوعي، وانبثقت مقاومة مسلحة. في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨ كشفت تقارير الاستخبارات الأميركية النقاب عن تصاعد القتال في الريف، وسيطرة الثوار على مناطق واسعة في شمال أفغانستان وشرقها، وتعيين مستشارين عسكريين سوفييت كي

1 Vance, *Hard Choices*, p. 384.
2 Brzezinski, *Power and Principle*, pp. 426–8.
3 Anwar, *The Tragedy of Afghanistan*, pp. 119–23.

يقودوا مباشرةً الوحدات التي تخوض القتال مع الثوار.

شاركت أشكال متعددة من الثوار في هذه الانتفاضة لأهداف متباينة، وتقاسم كثير منهم قناعات مثل الانطباع الواسع بأنهم يدافعون عن الإسلام، وبأن المنتمين إلى "حزب الشعب" ملحدون يفكرون في بيع أفغانستان للإمبريالية السوفييتية، وأشار "حزب الشعب" إلى الثوار بمصطلح "إخوان الشياطين"[1].

في مطلع كانون الأول ديسمبر ١٩٧٨ قصد تراقي وأمين موسكو ساعيَيْن إلى مزيد من المعونة في قتال المنتفضين. في ٥ كانون الأول/ ديسمبر وقّعت الحكومتان معاهدة صداقة وتعاون مدّتها ٢٥ سنة، وقد رأت فيها واشنطن ردّاً سوفييتياً على تهاوي سلطة كابُل خارج المدن الرئيسية. وفي ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩ أصدر السوفييت أمراً إلى سفيرهم في كابُل بأن يُبلغ الحكومة الأفغانية بتلبية طلبها بشأن شحنات البضائع التي تصلح للاستخدام العام للقوات المسلحة، وإرسال اختصاصيين للعمل مع القوات الأفغانية المسلحة ضمن شروط مناسبة.

نما ضيق الولايات المتحدة من الحكومة الجديدة، وازدادت الأمور سوءاً في ١٤ شباط/ فبراير مع احتجاز السفير الأميركي أدولف دوبس رهينةً لدى عناصر مناهضة للحكومة الأفغانية، اشترطت الإفراج عن سجين سياسي لإطلاق سراح السفير، ولاقى السفير حتفه حين اجتاحت الشرطة الأفغانية الفندق الذي كان محتجزاً فيه.

في آذار/ مارس قتل الأفغان في مدينة حيرات الغربية مئات المسؤولين الأفغان والمستشارين السوفييت. اجتمع تراقي مع كبير المستشارين العسكريين السوفييت، الجنرال أل. غورلوف، والقائم بالأعمال السوفييتي طالباً منهم مساعدة تتألف من معدات عسكرية وذخائر وأطعمة، وشدّد أيضاً على الحاجة إلى الإسناد أرضاً وجواً. وخلال المناقشات المطوّلة في اللجنة المركزية في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي، بين ١٧ و١٩ آذار/ مارس، اتُّخذ قرار نهائي بأن الوقت ليس مناسباً بعد للانخراط في الصراع في أفغانستان. ووقّع الأمين العام ليونيد بريجنيف وثائق يأذن فيها بشحن إمدادات إضافية من المواد العسكرية والسلاح، وقال بريجنيف: "يجب أن نشرح للرفيق تراقي والرفاق الأفغان الآخرين أننا نستطيع مساعدتهم في كل ما هو

1 NSA, State Dept. Records, US Embassy, Kabul, to State June 1979.

ضروري لاستمرار النشاطات في البلاد، لكن تدخّل قواتنا في أفغانستان لن يكون مؤذياً لنا وحدنا بل كذلك لهم جميعاً"[1].

في واشنطن حذّر برجينسكي الرئيس كارتر من أنّ لدى السوفييت مخططات إقليمية في أفغانستان، وربما في منطقة جنوب آسيا بأكملها.

حاجج برجينسكي بأنه إذا تسنّى للنظام الجديد في أفغانستان أن يستجمع قواه فلسوف يحوّل السوفييت أفغانستان منصةً للعدوان على المنطقة بأسرها. دفع برجينسكي بقرار إلى "اللجنة الخاصة للتنسيق في مجلس الأمن القومي" يطلب منها، بحسب قوله، "إبداء مزيد من التعاطف مع أولئك الأفغان المصممين على الحفاظ على استقلال بلادهم"[2]. ودعا برجينسكي أيضاً إلى إعطاء معونة سرية يسيرة إلى المجموعات الأفغانية المتمردة التي أنشأت مركز قيادة لها في باكستان. منذ نيسان/ أبريل، عقب قرار "اللجنة الخاصة"، بدأت أميركا لقاءات سرية مع ممثلين للثوار، وأدّى هذا، قبل ٦ أشهر من الغزو السوفييتي، إلى توقيع كارتر توجيهاً أول في ٣ تموز/ يوليو بإرسال معونة سرّية إلى معارضي النظام الموالي للسوفييت في كابُل، وهو عمل أدّى فعلاً إلى زيادة احتمال تدخُّل السوفييت في أفغانستان. استند التوجيه إلى منطق استدراج السوفييت إلى فخ في أفغانستان، مما يمثّل فرصة للولايات المتحدة لجرّ الاتحاد السوفييتي إلى نسخته الخاصة من "حرب فييتنام"[3].

أظهر الصراع في حيرات أن النظام المعتمَد زبانياً من السوفييت في كابُل يخسر الأرض دوماً لمصلحة الانتفاضة، واعتقد المسؤولون السوفييت أنّ قيادة حزب "خلق" تتسرّع في فرض إصلاحاتها، ونصحت قادته بإجراء التغيير بخطى معتدلة وتوسيع قاعدتهم سياسياً عَبر ضمّ عناصر غير شيوعية إلى الحكومة، لكنّ النظام لم يُعِر نصيحة السوفيات أذناً صاغية، إذ ردَّ على تصاعد المعارضة بالإيغال في الوحشية، فاستمرّ التقلّص في قاعدة "حزب الشعب".

1 TsKhSD, f. 89, per. 25 dok. 1, II.1, 12–25, document provided by M. Kramer (Harvard University), translation by Carter–Brezhnev Project, Transcript of CPSC CC Politburo Discussion on Afghanistan, 17–19 March 1979.

2 Brezinski, *Power and Principle*, p. 427.

3 *Le Nouvel Observateur*, "Interview with Zbigniew Brezinski, President Jimmy Carter's National Security Adviser", 15–21 January 1998.

في ١٧ آب/ أغسطس وصل وفد عسكري سوفييتي رفيع المستوى إلى كابُل برئاسة نائب وزير الدفاع الجنرال إيفان بافلوفسكي. تمثّلت مهمة الوفد في إجراء تقويم دقيق للوضع العسكري وللظروف العملية في أعقاب التمرُّد[1]، وأوحى مستوى الوفد وتكوينه للاستخبارات بأن موسكو تُفكّر في قرار كبير بصدد مدى وشكل دعمها العسكري على الأرض الذي تنوي منحه لنظام تراقي.

في مذكّرة في ١٤ أيلول/ سبتمبر حذّر مدير وكالة "سي آي إيه" ستانسفيلد ترنر إدارة كارتر قائلاً: "ربما أصبح القادة السوفييت على وشك قرار بإرسال قواتهم لمنع انهيار النظام ولحماية مصالحهم القوية في أفغانستان".

أقرّت المذكّرة أيضاً بأنّ السوفييت ربما خاطروا بزيادة رهاناتهم على مخرج للأزمة، مما يُصعّب عليهم أكثر مقاومة خيار زيادة التزامهم عسكرياً إذا لم تؤدِّ خطواتهم الأولى إلى النتائج التي يتوخّونها[2].

في طريق عودته إلى بلاده، في مطلع أيلول/ سبتمبر، قادماً من مؤتمر لحركة عدم الانحياز في كوبا توقّف تراقي في موسكو، وبحسب تقارير فقد ناقش هناك المسؤولين السوفييت في مستقبل أمين. علِم أمين، وهو نائب رئيس الوزراء الأفغاني، بنتيجة النقاش، فرتّب خطّة مُضادة. وبمجرد وصوله تلقى تراقي إنذاراً من أمين الذي طلب إقالة مجموعة من المسؤولين المقربين من تراقي ومعاقبتهم بدعوى ضلوعهم في مؤامرة إمبريالية ضده (ضد أمين). أعلن راديو كابُل الإقالات في مساء ١٤ أيلول/ سبتمبر مشيراً إلى أنها حصلت بطلب من أمين وموافقة من تراقي.

بعد يومين أعلن راديو كابُل أنّ تراقي "طلبَ إعفاءه من مواقعه القيادية في الحزب والحكومة لأسباب تعود إلى صحته وعدم قدرته جسدياً"، وحدّد الإعلان أنّ أمين عُيّن سكرتيراً عاماً جديداً للحزب. ثم أُخرِج تراقي من الحكم، وقُتل بعدها بفترة وجيزة[3].

في ١٩ أيلول/ سبتمبر أبلغ برجينسكي كارتر بأنه يعتقد أنّ غزواً سوفييتياً أصبح

1 Archives of the General Staff of the USSR Armed Forces, *Znamya*, No. 4, 1991, Report from Soviet Deputy Defence Minister Army Gen. Ivan Pavlovskii during visit to Afghanistan, 25 August 1979.

2 NSA, IIM, *The Soviet Invasion of Afghanistan*, p. 21.

3 A. A. Liakhovskii, *The Tragedy and Valour of the Afghani* (Moscow, GPI "Iskon", 1995), p. 102 (a report from Gromyko, Andropov, Ustinov and B. Ponomarev to CPSU CC, 29 October 1979).

أكثر ترجيحاً[1]، وطلب من مدير "سي آي إيه" إعداد تقويم استخباري لمدى الضلوع السوفييتي في أفغانستان. ووُزّعَت مذكّرة من الاستخبارات على الوزارات في ٢٨ أيلول/ سبتمبر تقول: "الأرجح أنّ موسكو تنظر إلى الأوضاع باعتبارها غير مستقرة على نحو مطّرد... وربما خشيت من تمزيق الجيش الأفغاني بفعل هذا الانقلاب، ومن إفلات سيطرة كابُل على الأمور". وشدّدت المذكّرة على أنّ "الخطر الذي تمثّله الانتفاضة الإسلامية على بقاء الحكومة الماركسية في أفغانستان يبدو أكثر جديةً الآن مما كان منذ إمساك الحكومة بالسلطة في نيسان/ أبريل ١٩٧٨"[2].

وتوقّعت المذكّرة ألاّ يبقى أمام السوفييت سوى خيار وحيد يتمثّل في تدخُّل قوات بريّة كثيفة في عملية مفتوحة زمنياً. وإذ خلصت إلى القول إنّ موسكو قد لا تعتقد أنّ إنقاذ النظام في كابُل يستأهل هذا الثمن، أوردت المذكّرة أمثلة عن أوضاع قد تجعل موسكو ميّالة إلى دفع الثمن، من ضمنها إمكان بروز نظام معادٍ للسوفييت والتدخُّل الأجنبي والفوضى السياسية المديدة.

لذا حين التقى ولي العهد فهد السفير الأميركي ويست، في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩، لمناقشة الوضع في إيران والتهديد الشيوعي ذكر فهد أيضاً أفغانستان مُعرباً عن خشيته من أن تكون باكستان الهدف التالي للسوفييت. وقال فهد إنّ المملكة العربية السعودية رأت "النار الشيوعية" تقترب منذ وقت طويل، ونبّه الأميركيين قائلاً: "يبدو أنّ تحذير السعودية ونداءاتها وقعت في آذان صمّاء". أراد أيضاً من السفير الأميركي أن يذكّر واشنطن بالقول العربي: "أن تعدّ السِّياط أمر يختلف عن تلقيها"[3].

في تشرين الأول/ أكتوبر سطّر السفير الأميركي في كابُل تقريراً إلى وزارة الخارجية عن وجود علامات عن بعض البرودة بين السوفييت والرئيس الحالي أمين، وأنّ الأمر كان موضوعاً لنقاشات حامية بين الدبلوماسيين الأجانب. في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر أذاع راديو كابُل أن تراقي توفّي "بسبب المرض". وبعد أسبوع تمرّدت فصيلة من الجيش في رشخور التي تبعد تسعة أميال جنوب غرب العاصمة، وشنّت هجوماً

1 Brzezinski, *Power and Principle*, p. 428.

2 NSA, IIM, *Soviet Options in Afghanistan, Key Judgements*, pp. 1–2 and text p. 4.

3 NSA, State Dept. Records, US Embassy, Jeddah, to State, "Meeting with Crown Prince Fahd – October 2", October 1979.

على كابُل؛ واستغرق التمرّد أياماً قبل أن يُخمد.

استنتج تحليل لوكالة "سي آي إيه" أنّ السعودية تقدّم دعماً مالياً ومادياً للمتمردين القبائليين في أفغانستان، مُشدّداً على أنّ الحكومة السعودية تتحرك بفعل روابطها المتينة والمديدة مع الأفغان، وأورد أنّ قادة المتمردين الأفغان درجوا على السفر بانتظام إلى السعودية منذ مطلع ١٩٧٩ سائلين الدعم لقضيتهم، كما أبلغهم السعوديون أنّ التعاون الوثيق بينهم أمر مهم إذا أرادوا من السعودية أن تزيد دعمها لهم. واقترح التحليل عينه أنّ رضا المملكة العربية السعودية عن النجاحات العسكرية للثوار يشجعهم بالتأكيد على المضي في القتال باسم الله، متوقعاً استمرار دعم الحكومة السعودية لهم. وخلال اجتماع في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر بين إسماعيل الشورى، مدير الشؤون العربية في وزارة الخارجية السعودية، وبين المسؤول السياسي في السفارة الأميركية كرّر الشورى قلق السعودية من التطوّرات في أفغانستان، مُلاحظاً أنّ الحكومة السعودية امتنعت عن إمداد الثوار الأفغان بالدعم بدايةً آمِلَةً أنّ ذلك سيدفعهم إلى تأليف نوع من الجبهة في ما بينهم.

وأوضح أنّ السعوديين قرروا أخيراً أنّ المقاومة يجب أن تُدعم حتى لو لم يحصل توافق بين الثوار.

في هذه الأثناء انكشف ضعف الجيش الأفغاني بصورة متزايدة، وفي الوقت نفسه تصاعدت وتيرة هجمات الثوار وازداد حجمها. ففي ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر استنتج تقرير للاستخبارات العسكرية الأميركية أنه "لولا مُساعدة السوفييت لانهار الجيش الأفغاني منذ وقت طويل"[1]. أقفل الجنرال بافلوفسكي ووفده عائداً إلى موسكو في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر، وفي ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر قدّم إلى المكتب السياسي صورة قاتمة عن الوضع عند الحدود السوفييتية. وبالتزامن مع هذا تلقّى السوفييت معلومات عن نشاطات سرّية لأمين تُمهّد لانتقاله إلى المعسكر الغربي.

ففي مقابلة مع عدد من الصحافيين الأجانب، في ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩، قال أمين: "لا نتّهم الولايات المتحدة ولا الصين (بتقديم دعم مباشر إلى المتمردين). نريد

1 NSA, IIM, *The Soviet Invasion of Afghanistan*, p. 22.

علاقات صداقة مع الصين وأميركا"[1]. وفي لقاء في ٢٧ أيلول/ سبتمبر بين أمين وبروس أمستوتز، القائم بالأعمال الأميركي، تحدث الرئيس الأفغاني بنبرة السعي إلى علاقات أفضل مع أميركا. وفي لقاء آخر مع مسؤول أميركي في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر أظهر أمين قبوله في الوقت الراهن بعلاقات ودودة ومحدودة تغني البلدين عن اللجوء إلى الأسوأ في القول أو الفعل. وعندما عبّر المسؤول الأميركي عن قلقه حيال التدخُّل السوفييتي المتزايد في أفغانستان ردّ أمين بأن هذا الأمر ضروري لأن أفغانستان لا تستطيع أن تحمي نفسها من التدخّل الأجنبي دون معونة السوفييت.

إضافةً إلى هذا تلقّى الاتحاد السوفييتي تقارير عن اتصال آخر (لأمين) مع عميل أميركي قطع وعوداً واضحة لرؤساء القبائل لقاء ابتعادهم عن السوفييت وتبنّيهم سياسة محايدة؛ لكنّه (أمين) أبقى الأمر سراً عن المسؤولين السوفييت. من جهة أخرى خلقت هذه العوامل كلها تهديداً بخسارة المكاسب التي حقّقتها ثورة نيسان/ أبريل ١٩٧٨؛ ومن ناحية ثانية فإنّ هذا التهديد لوضع السوفييت في أفغانستان يحمل في طياته خطر تصعيد المشاعر المعادية لهم بين السكان؛ لذا وضع السوفيات مخطّطاً لمعارضة أمين وخلق حزب جديد ومؤسسات رسمية[2]. في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، ولأيام عدّة بعده، رُصد تحليق طائرات نقل عسكرية سوفييتية في اتجاه كابُل[3].

تحرّكت القوات السوفييتية إلى الحدود المشتركة مع أفغانستان، ووُضِعت قوات حلف وارسو في حال تأهب متقدّمة.

نوقش الوضع في أفغانستان في لقاء بين مسؤولين رفيعي المستوى في مجلس الأمن القومي الأميركي في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر. ونقل إليهم ترنر، مدير وكالة "سي آي إيه"، أنّ تحريك وحدات جديدة إلى أفغانستان أخيراً قد رفع عدد العسكريين السوفييت من ٣,٥ آلاف إلى قرابة ٥,٣ آلاف. وقال: "نعتقد أنّ... السوفييت قد اتّخذوا قراراً سياسياً بالحفاظ على النظام الموالي لهم في السلطة، واستعمال القوة العسكرية لتحقيق

1 NSA, State Dept. Records, US Embassy, Kabul, to State, "Prime Minister Amin Reiterates That He Wants Friendly Relations with the US", September 1979.

2 Cold War International History Project (CWIHP), APRF, from notes taken by A. F. Dobrynin and provided to Norwegian Nobel Institute by Odd Arne Westad, Director of Research, Nobel Institute, trans. Daniel Rozas, *Personal Memorandum, Andreopov to Brezhnev*, n. d. [early December 1979].

3 Bradsher, *Afghanistan and the Soviet Union*, p. 176.

ذلك إذا اقتضت الضرورة"[1]. وتقرّر في الاجتماع عينه أن تستكشف أميركا، مع بريطانيا وباكستان، إمكان مدّ الثوار الأفغان بمساعدة إضافية من الأموال والأسلحة ومعدات الاتصال. ففي ١٩ كانون الأول/ ديسمبر أصدر ترنر مذكّرة تنبيه، بشأن الانتشار السوفييتي السريع، تشير إلى أنّ مزيداً من التعزيزات قد تكون في طريقها إلى أفغانستان. وبحسب هذه المذكّرة فإن إدخال قوات مُعزّزة سيمكّن السوفييت من الحفاظ على نقاط سيطرة حسّاسة أخرى، والاشتباك مع المتمردين الأفغان، وتحرير وحدات عسكرية أفغانية من أعبائها كي تتمكّن من تنفيذ عمليات في مناطق أخرى.

في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر شرعت الإدارة الأميركية في نشر تفاصيل جمّة عن انتشار القوة العسكرية السوفييتية في أفغانستان، وكذلك حشدها على الحدود الأفغانية الشمالية[2]. وفي ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر نقل الأدميرال بوبي راين إينمان، وهو مدير "وكالة الأمن القومي"، لبرجينسكي ووزير الدفاع براون أن السوفييت قد يبدأون تدخُّلاً عسكرياً واسعاً في أفغانستان خلال ٧٢ ساعة[3]. في ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر تدافعت أمواج من الطائرات العسكرية صوب أفغانستان في عملية نقل جوي استمرت على وتيرة عالية حتى مساء ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر، قبل أن تخفت تدريجياً.

وفي ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر شنّت القوات السوفييتية غارة على مقر إقامة أمين أسفرت عن مصرعه. وفي بثّ يُفترض أنه من راديو كابُل أعلن بابراك كارمال (وهو من "حزب الشعب") أن أمين أُقصيَ عن السلطة على يد الحزب والمجلس الثوري لجمهورية أفغانستان الديموقراطية[4]. مع حلول ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر تحركت القوات السوفييتية المرابطة على الحدود إلى داخل أفغانستان، وأعلن النظام الجديد في بثّ إذاعي أن موسكو قد قبلت طلباً بمساعدته عسكرياً.

1 NSA, Nobel-Compendium, "Record of the Meeting of the Special Coordination Committee", 17 December 1979.

2 *The New York Times*, "Soviet Build-up Seen at Afghan Border", 22 December 1979.

3 Roberts Gates, *From the Shadows: The Ultimate Insider's Story of Five Presidents and How They Won the Cold War* (New York, Simon & Schuster, 1996), p. 133.

4 FBIS, Middle East Edition, 28 December 1979, p. S1.

انظر أيضاً:

The New York Times, "Afghan President Ousted and Executed in Kabul Coup with Soviet Help", 28 December 1979.

بعد تأكيد السفارة الأميركية في كابُل بداية الغزو أرسل برجينسكي مذكّرة إلى الرئيس كارتر يوصي فيها بزيادة المساعدة للثوار الأفغان، وكتب: "كي نجعل هذه المساعدة ممكنة يجب أن تُطَمأن باكستان وتُشجَّع على مُساعدة الثوار... يجب أن نشجّع الصينيين على مساعدة الثوار أيضاً. يجب أن نعمل بالتنسيق مع الدول الإسلامية لإطلاق حملة بروباغاندا إعلامية، ومساعدة الثوار بطريقة غير مكشوفة"[1].

بعد هذا بوقت قصير ظهر تقرير من "وكالة الاستخبارات العسكرية" يحمل وجهة نظر مفادها أنّ "الحافز الرئيسي الذي دفع موسكو إلى التحرّك يكمن في أن تحقيق أهدافها الاستراتيجية الطويلة المدى أصبح في متناول اليد. يُفترض أن السيطرة على أفغانستان خطوة كبرى على طريق الوصول إلى منفذ بري على المحيط الهندي، وللهيمنة على جنوب القارة الآسيوية"[2].

أشعل الغزو السوفييتي خلافات كبرى بين القيادات الرسمية في أميركا في ما يتعلق بدوافع الغزو؛ فبالنسبة إلى برجينسكي يدلّ الغزو على صلابة السوفييت، وهو جزء من دافع تاريخي لهم إلى التمدّد عسكرياً صوب الخليج[3]، في المقابل رأى فانس أن السوفييت أساؤوا حساب ردّ الفعل أميركياً وعالمياً، وكذلك الحال بالنسبة إلى مقاومة الشعب الأفغاني للاحتلال السوفييتي[4]. واستنتجت الإدارة الأميركية أن الاحتلال العسكري لأفغانستان قد غيّر جذرياً التوازن الاستراتيجي في منطقة جنوب شرقي آسيا مما يجعلها مفتوحة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أمام الاختراق السوفييتي. فقد يؤدي الوضع السوفييتي في أفغانستان، بحسب براون، إلى تمكين موسكو من "ممارسة ضغط، أكان عسكرياً أم سياسياً أم عَبر تمرّد داخلي؛ على إيران وباكستان والدول الساحلية في الخليج الفارسي وبحر العرب"[5].

في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، ضمن خطابه إلى الأمة، قال الرئيس كارتر:

1 CWIHP, Memorandum from Brzezinski to Carter, "Reflections on Soviet Intervention in Afghanistan", 26 December 1979.

2 US Defense Intelligence Agency, Intelligence Commentary, 7 January 1980.

3 Brzezinski, *Power and Principle*, p. 427.

4 Vance, *Hard Choices*, pp. 388–9.

5 US Congress, House of Representatives, Committee Foreign Affairs, *Foreign Assistance Legislation, Fiscal Year 1981*, Part 1, pp. 202–3.

"تهدّد أفغانستان المحتلة سوفييتياً إيران وباكستان، كما تمثّل خطوة على طريق إمكان سيطرة السوفييت على معظم إمدادات النفط عالمياً". وتعهّد بمُساعدة باكستان بالطعام والمعدات العسكرية وأنواع الدعم الأخرى. في ٦ كانون الثاني/ يناير نقل عباس غزّاوي، مدير الشؤون الشرقية بوزارة الخارجية السعودية، إلى المستشار السياسي في السفارة الأميركية أن السعودية ستتقدم باقتراح إلى دورة لوزراء خارجية "منظمة المؤتمر الإسلامي" مخصّصة للتعامل مع أفغانستان.

تمثّل ردّ الولايات المتحدة على هذه الأزمة بالعقوبات الاقتصادية والجهود الدبلوماسية في الأمم المتحدة، بالترافق مع زيادة انتشار قواتها البحرية، كي تظهر صلابة عزمها للأصدقاء والأعداء على حدّ سواء.

في ٢٣ كانون الثاني/ يناير حذّر كارتر أيضاً السوفييت قائلاً: "إن محاولة أي قوة خارجية امتلاك السيطرة في منطقة الخليج الفارسي سيُنظَر إليها كاعتداء على المصالح الحيوية لأميركا، وستُطرد هذه المحاولة بكل الوسائل اللازمة، بما فيها القوة العسكرية". وعُرِفَت هذه لاحقاً باسم "مبدأ كارتر"[1].

ترافق "مبدأ كارتر" مع التزامات أمنية إضافية وزيادة مبيعات الأسلحة إلى السعودية ودول الخليج[2]. وقد عزّز رونالد ريغان، الذي استلم منصب الرئاسة في كانون الثاني/ يناير ١٩٨١، التزام أميركا أمنياً باحتواء الاتحاد السوفييتي. وفي خطاب له أعلن ريغان "أن الحفاظ على علاقاتنا التحالفية هو مفتاح سياستنا الخارجية"[3]. وفي تلك الفترة أضحت السعودية أكثر أهميةً لأميركا نظراً إلى الدور السعودي في إبراز القوة العسكرية الأميركية. سارت التحالفات الأميركية وفق نمط قوامه بسط قدرات الردع بطريقة تضمن تلافي الأخطار التي يتعرض لها الحليف، وبقول آخر يؤدي وجود قوة عسكرية في منطقة ما إلى خلق رادع لتمدُّد الطرف الآخر، لكن المساعدة الأمنية الأميركية واجهت نقداً رئيسياً مفاده أنها لا تأخذ في الاعتبار المتغيّرات في الاحتياجات الإقليمية؛ فعلى الرغم من تطوّر الاعتبارات المنهجية والإقليمية والداخليّة لم تشهد أنماط الدعم

1 Department of State, Bulletin, February 1980.

2 Franklin B. Weinstein, "The Concept of a Commitment in International Relations", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 13, No. 1 (March 1969), pp. 113–5.

3 *The Washington Post*, 23 February 1983.

الأميركي في دعم الحلفاء سوى تعديلات طفيفة[1].

مثّل الغزو تهديداً لمصالح أميركا والسعودية معاً، مما كان من شأنه، والحال كذلك، أن يمنح فرصة مثالية للتعاون الاستراتيجي بين البلدين، لكن عدم قدرة واشنطن على تطوير ردّ قوي على الغزو السوفييتي دفع بالحكومة السعودية إلى التصرّف على طريقتها الخاصة.

بعد أسابيع من الغزو أرسل رئيس باكستان محمد ضياء الحق مدير "وكالة الاستخبارات العامة الباكستانية" أكثر عبد الرحمن إلى المملكة العربية السعودية لتحذيرها من الخطر الذي سيحيق بالسعودية إذا لم يجرِ التصدّي للعدوان السوفييتي.

التقى أكثر عبد الرحمن الأمير تركي الفيصل، مدير "الدائرة العامة للاستخبارات السعودية"، وأحمد باديب، رئيس أركان هذه الدائرة. اعتقد تركي أن احتلال أفغانستان يمثّل، من وجهة نظر الاتحاد السوفييتي، خطوة نحو زيادة قوته في المنطقة، ورأى أن من الضروري مساعدة الثوار الأفغان، وأن باكستان تمثّل الشريك الأفضل من الناحية الجغرافية[2]. وبعدها بقليل أرسل تركي باديب إلى باكستان للقاء ضياء وإعلامه أن المملكة قرّرت إرسال أموال إلى "وكالة الاستخبارات العامة الباكستانية" كي تؤمّن الأخيرة معدات عسكرية للثوار الأفغان[3].

عندما عُقد المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في إسلام آباد، في ٢٦ كانون الثاني/ يناير، عبّر فهد عن أمله في "تحقيق إجماع المسلمين لما فيه مصلحتهم وتقوية تضامنهم"[4].

وألقى الأمير سعود كلمة السعودية في المؤتمر جاء فيها: "أثار الغزو السوفييتي قلق شعوب المنطقة ومخاوفها" ما خلق "تهديداً للأمن والاستقرار في المنطقة"، وأضاف سعود: "(لم يتّخذ) المجتمع الدولي حتى الآن إجراءً حاسماً لوقف العدوان المسلح ضد أفغانستان"، ولاحظ أيضاً "أن دعم الاتحاد السوفييتي حقوق الفلسطينيين لا يعطيه الحق في حرمان الأفغان من حقوقهم، وأن دعوته إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية

1 Philip C. Rusciolelli, *Can America Remain Committed? U.S. Security Horizons in the 1990s*, (Boulder, CO, Westview Press, 1992), pp. 237.

2 Steve Coll. *Ghost Wars: The Secret History of the CIA, Afghanistan, and Bin Laden from the Soviet Invasion to September 10, 2001* (New York, Penguin Group, 2005), p. 81.

٣ المرجع السابق، ص. ٧٢.

٤ صحيفة **البلاد**، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠.

المحتلة لا تبرّر احتلاله أرضاً إسلامية"[1].

خلال المؤتمر قادت الحكومة السعودية جهوداً لإدانة الهجوم السوفييتي على بلد إسلامي، ودعت إلى فرض عقوبات ضد موسكو و"مقاطعة النظام الأفغاني (الذي لا يمثل) سوى دمية (للسوفييت)"[2].

وبحسب سوفران، روّجت الحكومة السعودية للمؤتمر جزئياً كي تستعيد بعضاً من هيبتها بعد حادث مكّة في السنة الفائتة. وبإظهار اهتمامها بمصير بلد إسلامي عزّزت السعودية مصداقيتها إسلامياً. في المقابل أراد السعوديون بالضبط أن يدمّروا صورة الاتحاد السوفييتي كصديق مخلص للشعوب العربية والإسلامية، وعلى الأقل وضع من يتعاونون مع السوفييت في موقف ليس له أفضلية على من يتعاون مع أميركا"[3].

ونظرت الولايات المتحدة إلى جهود السعودية كإشارة إيجابية إلى المصالح الاستراتيجية السعودية – الأميركية المشتركة، وسعت إلى البناء عليها، حيث ادّعى برجينسكي أنه خلال، زيارته في ٤ شباط/ فبراير، توصّل إلى تفاهم مع الحكومة السعودية بشأن توسيع التعاون السعودي – الأميركي عسكرياً "على أُسس هادئة".

وأرادت السعودية علاقات عسكرية أشد متانة وتفاهماً استخبارياً أفضل بشأن النشاط السوفييتي في المنطقة، وعبّرت عن قلق خاص حيال اليمن الجنوبي[4]، وخشيت بشكل عميق أن يغدو الغزو السوفييتي خطراً متزايداً على الخليج.

لكنها رغبت أيضاً بعدم استفزاز إيران ولا معاداة العراق، وقد رفض البلَدان "مبدأ كارتر"، مما دفعها إلى البحث عن دعم أمني إضافي من مصادر أخرى. سعى السعوديون أيضاً إلى الردّ على عدم اهتمام أميركا بنقاش هذه المسألة نقاشاً مفتوحاً. وبحسب صحيفة **عُكاظ** علّق فهد قائلاً: "قاعدتنا في العمل السياسي هي أننا لا نؤمن بسياسة الأحلاف وأحزمة الدفاع والمناطق المحورية، ولا نقبل أيضاً بعودتها"[5].

وكذلك أعاد الأمير سعود تأكيد رفض السعودية السماح بإنشاء قواعد أو منشآت

١ صحيفة **عُكاظ**، ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠.

٢ صحيفة **عُكاظ**، ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠.

3 Safran, *Saudi Arabia*, p. 320.

4 Brzezinski, *Power and Principle*, pp. 449–50.

٥ صحيفة **عُكاظ**، ٤ شباط/فبراير ١٩٨٠.

عسكرية أجنبية على أراضيها، قائلاً: "لن تعقد المملكة العربية السعودية أي اتفاقية مع الأميركيين أو غيرهم تتضمن إقامة منشآت على أراضيها"[1].

بعد بضعة أيام، في ٢٥ شباط/ فبراير، قال فهد: "يمثّل التدخّل العسكري الصارخ في أفغانستان انتهاكاً من حكومة موسكو للقانون الدولي العام وللشرع الدولي كله"، وأعلن "أن السعودية تتوافق مع أولئك الذين يشعرون بأن على أميركا أن تسير فوراً في سلوك شجاع لوقف الاختراق الشيوعي ومنعه من التغلغل في أفغانستان"، وأضاف: "لذا نراقب بحذر شديد هذا الدور السوفييتي ونشاطاته المُريبة ضد المنطقة، وفي الوقت عينه نرصد بدقة ردّ فعل أميركا على هذا النشاط السوفياتي الاستراتيجي"[2]. وفي ٥ آذار/ مارس قال وزير الدفاع السعودي سلطان بن عبد العزيز: "ترغب السعودية وتعمل أيضاً لإبقاء دول الخليج بعيدة عن التأثير الأجنبي سواء أكان سوفييتياً أو أميركياً"، وأضاف: "ستقوم المملكة العربية السعودية بكل ما يلزم كي تضمن أن الغزو السوفييتي لأفغانستان لن يستمر ولن يتمدّد إلى مناطق أخرى"[3]. إضافةً إلى ذلك نقلت وكالة الأنباء السعودية عن سلطان قوله: "أنّى تعرضّت السعودية ودول الخليج للعدوان من دولة أكبر وأقوى فسيكون من الأهمية الحصول على مساعدة صديقة من الخارج"[4]. كما أشارت كلمات الأمير سلطان بوضوح إلى أنه في حال حدوث تهديد سوفييتي للسعودية فستسعى إلى مساعدة من أميركا.

إلى ذلك، أدّى الفشل الكارثي لمحاولة أميركا إنقاذ الرهائن في السفارة الأميركية في إيران، في ٢٤ نيسان/ أبريل، والتفاهم الحسّاس بين السعودية والنظام في اليمن الجنوبي إلى دعم التغيير في ميلها إلى التعاون[5]. وبالتزامن مع هذا اهتزّت العلاقة بين البلدين بأثر من حوادث متنوّعة. في أواخر كانون الثاني/ يناير استنتجت دراسة لوكالة "سي آي إيه" أن النظام السعودي ربما ينهار خلال سنتين[6]. وعبّر فهد عن خيبة أمله من ظهور أميركا غير قادرة على القيام بفعل سريع وجريء لوقف الضغط السوفييتي. إضافةً إلى ذلك

١ صحيفة عُكاظ، ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٠.
٢ صحيفة عُكاظ، ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٠.
٣ صحيفة عُكاظ، ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٠.
4 Saudi Press Agency, 26 March 1980.
5 Safran, *Saudi Arabia*, p. 360.
6 *Newsweek*, 3 March 1980.

رفضت السعودية طلبات من أميركا، خلال شباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٨٠، لشراء النفط بكميات تكفي لملء المخزون النفطي الاستراتيجي. وفي أيار/ مايو وحزيران/ يونيو رفضت أميركا طلباً سعودياً للموافقة العاجلة على بيع معدّات متطوّرة لطائرات "إف-١٥" وطائرات "أواكس". وفي ١٢ أيار/ مايو قال فهد: "يجب درس التهديد السوفييتي لهذه المنطقة بعناية كبيرة كي تُدرَك أبعاده وطُرُق مواجهته"[1].

في هذا الوقت أيّد المسؤولون الأميركيون إعطاء مساعدة غير علنية للثوار الأفغان؛ إذ اعتقدت وزارة الخارجية أن بإمكان الثوار التصدي لقرابة ٨٥ ألف جندي سوفييتي، لكنهم كانوا متفرّقين ويفتقرون إلى قيادة وطنية فعّالة، مما يعني بالتأكيد أنهم غير قادرين على إرغام السوفييت على الانسحاب. منذ ١٩٧٨ قامت باكستان بدور المضيف لآلاف اللاجئين والمتمردين الأفغان، لذا كان تعاون باكستان حيوياً لإنجاح الإمدادات السرّية. أُرسِل مساعد وزير الخارجية وارن كريستوفر لشدّ إزر باكستان وطمأنتها إلى أنه لا غنى عن تعاونها ومشاركتها[2]. كذلك أرسل كارتر برجينسكي، أولاً، إلى مصر ثم إلى باكستان، حيث سعى إلى حشد الدعم للمقاومة الأفغانية.

أُرسِل براون إلى الصين التي نُظِر إليها كحليف محتمل آخر[3]. في ذلك الحين سمح السادات لطائرات الشحن الأميركية بالطيران من قواعد مصرية لنقل أسلحة ومعدات إلى المجاهدين في باكستان[4]. وهناك عملت "سي آي إيه" على تسليمها إلى الباكستانيين ليمرّروها إلى المجموعات الرئيسية السبع للمناضلين الإسلاميين كي تُستعمل في التدريب على فنون حرب العصابات وعمليات الإرهاب في المناطق السكانية[5].

في اللقاء الأول بين برجينسكي وضياء، في أواخر كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، كان القانون الموجِّه للتحالف هو أن التدريب والأموال وشحنات الأسلحة تمر عَبر باكستان، لا مباشرة من "سي آي إيه"، وكان هذا ما أملاه الرئيس الباكستاني وقبل برجينسكي

١ صحيفة عُكاظ، ١٢ أيار/مايو ١٩٨٠.
2 Brzezinski, *Power and Principle*, pp. 471–3.
3 John K. Cooley, *Unholy Wars: Afghanistan, America and International Terrorism* (London, Pluto Press, 2000), p. 31.
٤ المرجع السابق، ص. ٣٢.
٥ المرجع السابق، ص. ٣٥.

به. وفرض ضياء ٣ شروط للسماح بمرور شحنات الأسلحة للمجاهدين عَبر باكستان: أولاً، تلتزم الدول المانحة الصمت المطلق بشأن هذه الشحنات؛ ثانياً، تُشحن الأسلحة والمعدات الحربية بأسرع الوسائل الممكنة إلى باكستان؛ ثالثاً، أن تُحدّد شحنات الأسلحة جواً بنقلتين أسبوعياً[1]. في شباط/ فبراير تمكّن بريجنسكي من السفر مجدّداً إلى باكستان، بعد أن أمّن تعهدات بالدعم المالي من السعودية سيساوي مجمل ما قدّمته أميركا، دولاراً بدولار. الحق أنّ السعودية، خلال الشهر الأول من المساعدة الرسمية، كانت فعلياً تقدم مُساعدة مالية أكثر من وكالة "سي آي إيه"[2].

سرّبت "دائرة الاستخبارات السعودية" الأموال والمعدات إلى قادة أفغان متمردين لا سيطرة لـ"سي آي إيه" أو "وكالة الاستخبارات العامة الباكستانية" عليهم. وبحسب كول، نجح باديب في زرع جواسيس سعوديين عَبر المؤسسات الخيرية السعودية في بيشاور الباكستانية، وأثناء مقابلة مع كول تذكّر باديب: "لقد أصرّرنا على عدم تدخُّل الأميركيين، خصوصاً في البداية"[3].

حاولت الإدارة الأميركية صياغة معادلة للردّ على غزو الاتحاد السوفييتي لأفغانستان. وبحسب وثيقة لوزارة الخارجية، نُظر إلى الهيمنة السوفييتية الدائمة على أفغانستان باعتبارها قادرة على رفع قدرات السوفييت في دعم التخريب والأشكال الأخرى من الضغط على حكومات المنطقة.

جاء ردّ الولايات المتحدة على هذا الاحتمال بتطوير مقاربة للقضايا المعقّدة في المنطقة تستند إلى أسس استراتيجية صلبة متّصلة بكلّيتها (وضمنها الشرق الأوسط الواسع)، وتتألف من العناصر التالية:

١– اقتصاد أميركي قوي غير معتمد على النفط الأجنبي.

٢– تحالف غربي أساسي يقدر على التعاون الفعّال مع دول الخليج.

٣– قدرة عسكرية أميركية متزايدة تُبرز قوة الولايات المتحدة في المنطقة.

٤– إرادة وطنية للضغط في اتجاه إيجاد حلّ للصراع بين إسرائيل والعرب.

١ المرجع السابق، ص. ٥٥.

2 Bob Woodward, *Veil: The Secret Wars of the CIA 1981-87* (London, Headline Books, 1987), p. 79.

3 Coll, *Ghost Wars*, p. 86.

٥– رغبة في تخصيص مصادر لدعم بقاء حكومات المنطقة وشعوبها واستقلالها[1].

عُقِد اجتماعان في البيت الأبيض في الأسبوع الثالث من حزيران/ يونيو، حضرهما الرئيس وكبار المسؤولين عن الدفاع والسياسة الخارجية، وخلصت مداولاتهم إلى الموافقة على هذه المقاربة[2].

في هذه الأثناء، في مؤتمر صحافي عقده خلال زيارته باريس، حذّر وزير الخارجية السوفييتي أندريه غروميكو باكستان، وقال إن أي حديث عن الانسحاب السوفييتي سيكون "سراباً، مضيعة للوقت وتبديداً للطاقة"[3].

في المقابل استمر تصاعد الصراع على السلطة في أفغانستان. فبحسب تقرير من وزارة الخارجية الأميركية في حزيران/ يونيو ١٩٨٠، جوبِه السوفييت بإشكالية سببها تزايد التناحر الداخلي بين فصيلَي "خلق" و"بارشام" في "حزب الشعب". وبحسب التقرير ذاته أدّى هذا الخلاف المستمر إلى شلل عمليات الحكومة، وقوّى من المقاومة. وبدا أنّ تبنّي السوفييت وجهة نظر أيٍّ من الطرفين، واستبعاد الأخرى، يؤدّي إلى ضرب قاعدة تأييدهم.

ولرفع ثمن التدخُّل السوفييتي في أفغانستان، ولردع الاتحاد السوفييتي عن غزوات أخرى في بلدان العالم الثالث، بدأت "سي آي إيه" تشحن الأسلحة سرّاً إلى المجاهدين، مع تنسيق بين برنامجها في أفغانستان وبين "وكالة الاستخبارات العامة الباكستانية"[4]. في تموز/ يوليو وصلت الأسلحة إلى أيدي المجاهدين الذين كانوا قد بدأوا هجماتهم على السوفييت متّبعين تكتيكات "اضرب واهرب".

ولإعطاء المسؤولين الأميركيين أساساً مقنعاً للإنكار إذا ما اشتكى السوفييت اشترت "سي آي إيه" أسلحة سوفييتية الصُنع من المصريين وزوّدت المقاومة الأفغانية بها. فضّل الرئيس المنتخب رونالد ريغان اتّباع سياسة تتميّز بالتشدّد حيال أفغانستان، لذا بدأ وليام كايسي، مدير "سي آي إيه"، إعادة تطوير العمليات السرّية في مطلع

1 NSA, State Dept., Bureau of Public Affairs, Policy No. 152, "Persian Gulf, Southwest Asia, Indian Ocean: Developing a Cooperative Security Framework", 24 March 1980.

2 Brzezinski, *Power and Principle*, p. 447.

3 NSA, State Dept. Records, US Embassy, Paris, to State, "Gromyko Press Conference in Paris", April 1980.

4 *The Washington Post*, 19 and 20 July 1992.

١٩٨١[1]. وفي منتصف شباط/ فبراير طلب من الرئيس إعادة هيكلة آلية الاستشارة في العمليات السرّية جذرياً. وبموجب الترتيب الجديد أُعطيَت السرّية أولوية مطلقة. واستطاع كايسي أيضاً أن يجتذب هنري روين، الرئيس السابق لمؤسسة "راند"، ليصبح مشرفاً على "مجلس الاستخبارات القومي"، وأن يجعل هيرب ماير، وهو محرّر في مجلة "فوربس"، مساعداً خاصاً له، وللرجلين خبرة في الاقتصاد السوفييتي الذي مثّل أحد أكثر الحقول أهمية للدراسة بالنسبة إلى كايسي[2].

وإذ اعتقد أن السوفييت في ورطة طلب كايسي من ماير أن يعطي تقويمه الخاص للموقف.

وبحسب شفايزر، استخلص ماير في تقريره أن موسكو كانت "في وضع هشّ على نحو مُزرٍ اقتصادياً... يجب وضع مسألة اللعب على نقاط الضعف هذه، في مقدمة السياسة القومية"[3]. وطلب كايسي إنجاز دراسة أكثر دقّة. وفي اجتماع لـ"مجموعة تخطيط الأمن القومي" في آذار/ مارس شدّد على ظهور انتفاضات جديدة في العالم الثالث، وعلى وجوب دعم الولايات المتحدة هذه الحركات بالمال والقوة السياسية[4].

قرّرت المملكة العربية السعودية، من موقعها كدولة إسلامية، أن تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع النظام القائم في كابُل، وأعلنت قرارها هذا في ٧ نيسان/ أبريل: "إن المملكة العربية السعودية، في روح مستمدة من موقفها إسلامياً ومع قلقها الواسع واهتمامها العميق، قرّرت قطع العلاقات الدبلوماسية مع النظام الحاكم في كابُل إلى حين عودة الحق إلى نصابه"[5].

توجّه كايسي إلى السعودية في مطلع نيسان/ أبريل لنقاش تصعيد الرهانات في أفغانستان. من وجهة نظره مثّلت مخاوف السعودية بشأن النوايا السوفييتية مناسبة لجعل السعودية حليفاً قوياً لأميركا. وبحسب شفايزر نقل كايسي إلى الأمير تركي خطط أميركا لإمداد باكستان بمساعدة مهمة، إضافةً إلى نيتها حشد الدعم لـ"المُجاهدين".

1 Peter Schweizer, *Victory: The Reagan Administration's Secret Strategy That Hastened the Collapse of the Soviet Union* (New York, The Atlantic Monthly Press, 1994), p. 14.

٢ المرجع السابق، ص. ١٩–٢٠.

٣ المرجع السابق، ص. ٢١

٤ المرجع السابق، ص. ٢٢–٣.

٥ صحيفة **عُكاظ**، ٨ نيسان/أبريل ١٩٨١.

وافق تركي على أن تستمر السعودية في تقديم معونة تتناسب مع ما تقدّمه أميركا، وكشف أن الحكومة السعودية تعتزم تعزيز بثّها عبر الراديو لموادّ دينية ومناهضة للشيوعية إلى أفغانستان ودول آسيا الوسطى السوفييتية. زعم شفايزر أن كايسي قدّم لتركي نسخاً عن تقارير عالية السرّية لـ"سي آي إيه" عن إنتاج النفط السوفييتي تشير إلى أن موسكو تموّل إمبراطوريتها عالمياً بواسطة صادرات النفط، وكلما ارتفع سعر النفط بمقدار دولار للبرميل تُرجِم ذلك بحصول موسكو على عملة صعبة بمقدار مليار دولار سنوياً. طلبت أميركا من السعوديين مساعدتها في خفض سعر النفط، وتلقّى كايسي تأكيدات من تركي، بحسب شفايزر، أن السعودية ستقاوم أي ضغط لخفض الإنتاج وزيادة الأسعار[1]، وخلال مقابلة في ٢٠٠٥ قال تركي إن هذا الموضوع لم يُناقش معه، وبسؤاله عما إذا كان الموضوع نوقش مع فهد جاء جوابه غامضاً إذ قال: "ليس في وجودي"[2]. لن يكون مُفاجئاً أن تكون رواية شفايزر صحيحة لأن هذا بالضبط هو نوع السياسة التي حاولت الحكومة السعودية أن تستخدمها لدرء أو مواجهة الخطر الشيوعي.

في دراسة لـ"سي آي إيه"، في مطلع حزيران/ يونيو ١٩٨١، تبيّن أن السوفييت امتلكوا قطاعاً نفطياً واعداً لكنهم كانوا بحاجة كبرى إلى مساهمة تقنية من الغرب. لاحظ التقرير أن الحفاظ على الإنتاج والبحث عن احتياطيات جديدة يتطلّبان تقنيات غربية، وأن أميركا تمتلك هيمنة شبه مطلقة على كثير من تقنيات التنقيب عن النفط[3]. أدى الإعلان عن الأحكام العسكرية في بولندا في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر إلى تعزيز الدعم لاستراتيجية هجومية تهدف إلى دحر القوة السوفياتية لأن السوفيات كانوا، بالنتيجة، مشرفين على الأحكام العسكرية البولندية، وهم أيضاً عناصر تسهيل فرضها. في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر أعلن ريغان فرض حظر على مشاركة أميركا في مشاريع خطوط النفط بين أوروبا والاتحاد السوفييتي. نظرت أوروبا إلى الحظر الأميركي بوصفه إعلان حرب اقتصادية على الاتحاد السوفييتي.

في تلك الآونة شدّد تقويم لوزارة الخارجية على أن "المجاهدين" يفتقرون إلى قوة

1 Schweizer, *Victory*, pp. 24–32.

٢ الأمير تركي الفيصل، مقابلة مع المؤلف، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

3 Schweizer, *Victory*, pp. 49–50.

تكفي لفرض انسحاب سوفييتي، لكنّ سجلّهم في العام ١٩٨١ يكشف أنهم كانوا مصدر قلق كبير للسوفييت. وتمثّل أبرز ما حققه "المجاهدون" في تلك السنة في عمليات دفاعية ناجحة ضد هجمات سوفييتية كبرى.

وتوصّل التقويم أيضاً إلى أن المصدر الرئيسي لقوة حركة المقاومة هو الدعم الذي تتلقّاه من الشعب الأفغاني، موضحاً أن شحنات الأسلحة خلال ربيع ١٩٨١ وصيْفِه كانت في مستوى مناسب. وأشار التقرير أيضاً إلى أن نقطة الضعف المهلكة للمقاومة تتمثّل في افتقادها الوحدة، وأن السوفييت يحاولون استغلال ذلك عَبر ممالأة التطلعات المحلية والإثنية والقبَلية والدينية بأمل الحصول على دعم لنظام كابُل.

في ١٥ آذار/مارس، كجزء من استراتيجية اقتصادية جديدة، شرع جايمس باكلي نائب وزير الخارجية، مع مجموعة من خبراء اقتصاديين، في التنقل بين مجموعة من العواصم الأوروبية بهدف تضييق الخناق على الأموال التي تذهب إلى الاتحاد السوفييتي[1].

أورد شفايزر أن فهد وكايسي ناقشا، في أيار/مايو ١٩٨٢، مواضيع متنوّعة من ضمنها أفغانستان والعقوبات الأميركية. تحدّث كايسي عن القرار السوفييتي الأخير خفض تصدير النفط إلى أوروبا الشرقية بنسبة ١٠ في المئة، مما يتيح لموسكو بيع مزيد من النفط للغرب، كما يُمكّن السوفييت من الحصول على مزيد من العملة الصعبة، وفي الوقت عينه التضييق على السعودية في أسواق معينة. وأخبر كايسي فهد أن الإدارة الأميركية ستبذل قصارى جهدها للَجْم برامج الطاقة السوفييتية، لكنها تطلب، في المقابل، خفض أسعار النفط لأن هبوط كلفة الطاقة يحفز الاقتصاد الأميركي، وينهي الاندفاع في اتجاه البحث عن مصادر بديلة للطاقة، ويوهن أعداء المملكة العربية السعودية (في أميركا)[2].

في ربيع ١٩٨٢ أيضاً اكتمل أخيراً صياغة تقرير عن "تقويم مواضع الهشاشة" الذي طال انتظاره. لاحظ التقرير أن النظام الاقتصادي السوفييتي يعاني التصلّب وعدم المرونة، وأن ضخّ التكنولوجيا الغربية يمثّل حاجة ملحّة لتخفيف الاختناقات وللحفاظ على مستويات الإنتاج. أشار التقرير أيضاً إلى أن النظام السوفييتي "في وضع سيئ لجهة

1 Schweizer, *Victory*, p. 79.

٢ المرجع السابق، ص. ٩٦-٩.

رفع مستوى الكفاءة وللتقدّم تكنولوجياً"؛ وأن "قدرة الاتحاد السوفييتي على الحصول على ما يحتاج إليه من عملة صعبة لسداد ما يستورده من الغرب... تعاني ضغوطاً مما يرشّحها للتقلّص مستقبلاً". استنتج التقرير أن قطاع الطاقة السوفييتي يمثّل مجالاً يجب استغلاله[1].

في أفغانستان أضحت المقاومة أفضل تجهيزاً، وحدث تعاون أكثر عمقاً بين فصائلها المختلفة. وفيما تمتّع المجاهدين بمعرفة الأرض فإنهم افتقدوا الأسلحة والاستراتيجية المتناسقة مما أدى إلى الجمود. أشار تحليل صادر عن "وكالة الاستخبارات العسكرية" الأميركية إلى افتقاد المقاومة "التسليح الثقيل اللازم لقلب الوضع العسكري لمصلحتها"، وأعلن "أننا نعتقد أنه يلزم السوفييت ضعفي قوتهم حاضراً كي يكسروا التوازن القائم"[2]. وعلى الرغم من ذلك بدت المقاومة متدنية القوة نسبياً، وأرادت الولايات المتحدة زيادة أكلاف الاحتلال بطريقة تصاعدية مطردة؛ إذ يؤدي تصعيد النشاط في الأقاليم الشمالية من أفغانستان إلى تهديد خطوط إمداد السوفييت ويمنعهم من جلب مزيد من القوات إلى هذا البلد. كما تستطيع وكالة "سي آي إيه" أيضاً تزويد المقاومة بصور من أقمار التجسّس الاصطناعية[3].

في مطلع ١٩٨٣ أنهت وزارة الخزانة الأميركية دراسة عن تسعير النفط عالمياً، إذ مثّلت أسعار البترول عنصراً محدداً في عافية الاقتصادين الأميركي والسوفييتي. حاججت الدراسة بأن السعر المناسب للاقتصاد الأميركي يقارب ٢٠ دولاراً للبرميل. قد يحدث انخفاض في السعر بأثر من تدني الطلب أو ارتفاع دراماتيكي في الإنتاج.

وإذا صعّدت السعودية الإنتاج بهدف خفض سعر النفط عالمياً يولّد هذا الخفض آثاراً مدمّرة على الاقتصاد السوفييتي؛ فقد كانت موسكو تنتج النفط عند الحدّ الأقصى لقدرتها على ذلك[4].

في شباط/فبراير ١٩٨٤ اجتمع كايسي مع فهد (الذي بات ملكاً منذ حزيران/يونيو ١٩٨٢) وتركي كي يبلغهما بأن الاستراتيجية المتّصلة بأفغانستان تسير بسلاسة،

١ المرجع السابق، ص. ١٠٢-٥.

2 Defense Intelligence Agency, Directorate for Research, "Afghan Resistance", 5 November 1982.

3 Schweizer, *Victory*, pp. 116–9.

٤ المرجع السابق، ص. ١٤٠-٢.

وأحاطهما أيضاً بالاتفاق مع ضياء الحقّ على مشاركته في الحرب في آسيا الوسطى السوفييتية. وبحسب شفايزر رغب كايسي بجذب الحكومة السعودية إلى هذه الصفقة، وأراد أيضاً إقناع تركي بتكريس مصادره في تلك المنطقة لمصلحة هذه العملية المشتركة[1]. ففي مقابلة مع المؤلف قال تركي إن السعودية عارضت نقل الحرب إلى آسيا الوسطى السوفييتية خوفاً من ردّ فعل سوفييتي ضد باكستان؛ لذا، بحسب تركي، رفضت المملكة العربية السعودية المشاركة في هذا الأمر[2].

مع تفوّقهم الكاسح في أرض المعركة بدأ السوفييت قصفاً مُكثّفاً بالطريقة المعروفة باسم "سجّادة القصف" لوادي بانشير في ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٨٤، واندفعت أرتال الدبابات وناقلات الجند المسلّحة على الأرض مكتسحةً معظم هذا الوادي. تكرّرت هذه الحملة الواسعة في الصيف فألقت بأعباء عاتية على حركة المقاومة؛ إذ أدى القصف المكثّف إلى تضاؤل أعداد المدنيين الذين يمثّلون القسم الأعظم من قاعدة دعم المجاهدين[3].

طلب مدير "وكالة الاستخبارات العامة الباكستانية"، الجنرال عبد الرحمن، أن يُزوّد المجاهدون بمواد الدعم الضروري لتمكينهم من ربح الحرب. ساند متعاطفون في الكونغرس إدارة ريغان في سعيها إلى مضاعفة مساعدتها للمجاهدين على أمل أن تستطيع المصادر الجديدة جعل الأمور أكثر صعوبة على موسكو[4].

في ١٩٨٤ رغب عدد من أعضاء الكونغرس بأن تُقدّم "سي آي إيه" المزيد للثوار، لذا أبرم كايسي اتفاقيات تتيح لـ"سي آي إيه" و"وكالة الاستخبارات العامة" (السعودية) مضاعفة الإنفاق على المجاهدين الأفغان مع حلول نهاية السنة. في الوقت ذاته رفع الكونغرس الموازنة التي طلبتها الإدارة (بصدد أفغانستان) للسنة المالية ١٩٨٥ إلى ثلاثة أضعافها، فوصلت إلى ٢٥٠ مليون دولار. مثّلت هذه الروافد، إضافةً إلى ما قدّمته السعودية وآخرون، تدفُّقاً غير عادي من الأموال السائلة والأسلحة، مما زاد في قدرة

١ المرجع السابق، ص. ١٧٩-٨١.
٢ مقابلة للمؤلف مع الأمير تركي.
3 Shweizer, *Victory*, p. 206.
٤ المرجع السابق، ص. ٢٠٦-٧.

المجاهدين على مواصلة صراعهم[1]. في ٢٨ تموز/ يوليو ١٩٨٤ كتب كايسي إلى جون ماكماهون، نائب مدير "سي آي إيه"، موجّهاً إياه إجراء "مراجعة مدققة وإعادة تقويم للبرنامج في أفغانستان"[2].

في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥ قدّم مصدر لـ"سي آي إيه" ذو صلة بـ"هيئة الأركان السوفياتية" معلومات مفصّلة عن خطط الاتحاد السوفييتي لتصعيد الحرب بطريقة دراماتيكية. عُقِد اجتماع لـ"مجموعة تخطيط الأمن القومي"، وطُلِب من روبرت ماكفرلن، مستشار الأمن القومي، وضع استراتيجية جديدة. في آذار/ مارس وقّع ريغان توجيهاً يحدّد، للمرة الأولى، أهدافاً استراتيجية محددة في سياق الحرب في أفغانستان. احتوت الاستراتيجية الجديدة مجموعة من العناصر تتضمّن إمدادات وتوزيع أسلحة على المجاهدين بطريقة أكثر كفاءة أمراً مجتمع الاستخبارات الأميركية يطلب توجيه مزيد من المصادر لجمع المعلومات الاستخبارية عن الاتحاد السوفييتي، ورفع الأكلاف السياسية دولياً لحرب السوفييت في أفغانستان[3].

في أواخر ربيع ١٩٨٥ عبّرت الولايات المتحدة عن قلقها بشأن الجهود السوفييتية لقطع خطوط إمداد المجاهدين الآتية من باكستان. أضحت هجمات السوفييت أكثر تطوُّراً مما سبّب خسائر فادحة في صفوف المجاهدين. إضافةً إلى ذلك تصاعدت المعارضة السياسية المحلية ضد نظام ضياء الحق، ولأن بقاء ضياء الحق في السلطة أمر حاسم في تحقيق النصر بدأت واشنطن تجهيز حزمة دعم له[4]. ولإيجاد حلّ للصعوبات اللوجستية أمدّت أميركا المقاومة بأسلحة أكثر تطوُّراً تضمّنت صواريخ "ستينغر" لأن المجاهدين افتقروا إلى ردٍّ كفء في مواجهة هجمات سلاح الجو السوفييتي. على أي حال، لم ترغب وزارة الدفاع بأن تُستعمل صواريخ "ستينغر" إذا ما وقعت في أيدي السوفييت فتنتهك تقنياتها، وكذلك الحال في حال وصولها إلى إرهابيين في العالم الثالث فيستخدموها ضد أهداف أميركية. أبدى بعض مسؤولي وزارة الخارجية قلقهم من احتمال أن يقلب نظام أسلحة أميركي الأمور ضد السوفيات، إذ ربما أدى هذا إلى

1 Angelo Rasanayagam, *Afghanistan: A Modern History* (New York, I. B. Tauris, 2005), p. 136.
2 Gates, *From the Shadows*, pp. 37–8.
3 Schweizer, *Victory*, pp. 212–4.
٤ المرجع السابق، ص. ٢٢٨-٩.

تعطيل الجهود المبذولة في تحسين العلاقات معهم[1].

في أيار/ مايو أظهرت مراجعة السنوات الخمس منذ الغزو السوفييتي أنّ "الثورة العامة تصاعدت تدريجاً. ففي ١٩٨٣ و١٩٨٤ تزايدت هجمات الثوار على المطارات والثكنات وأهداف عسكرية أخرى". وقدّرت المراجعة أنّ خسائر السوفييت أكبر ممّا يتكبده الثوار، كما قدّرت أيضاً أن "الأكلاف العسكرية السوفييتية المباشرة للصراع من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ تصل إلى قرابة ١٦ مليار دولار"[2].

في أواخر الصيف طبّقت السعودية وأميركا سياستين اقتصاديتين مهمتين: أولاً، خفضت أميركا سعر الدولار، مما خفض قيمة الصادرات السوفييتية بمقدار الربع؛ ثانياً، قرّرت السعودية زيادة إنتاج النفط، إذ تقبّلت لأسباب متنوّعة حينها ما أوصت أميركا به قبل بعض الوقت[3]. في أواخر خريف ١٩٨٥ زاد إنتاج النفط (السعودي) ليصل إلى قرابة ٩ ملايين برميل يومياً. في تشرين الثاني/ نوفمبر وصل سعر النفط إلى ٣٠ دولاراً للبرميل؛ ثم انخفض خلال ٥ أشهر إلى ١٢ دولار للبرميل. وبالنسبة إلى موسكو أدى هذا الأمر إلى خسارة ١٠ مليارات دولار[4]، وبناءً عليه هبطت مبيعات الأسلحة السوفييتية بـ٢٠ في المئة في ١٩٨٦، ما مثّل خسارة أخرى بقرابة مليارَي دولار.

في مطلع ١٩٨٦ بُعث برسالة موقعة من أعضاء المكتب السياسي (للحزب الشيوعي السوفييتي) إلى الملك فهد تحذّره من دفع سعر النفط إلى مزيد من الهبوط، وتقترح اجتماعاً سرّياً في جنيف لتثبيت الأسعار[5]. كان ضرورياً شطب عشرات المشاريع الصناعية السوفييتية الكبيرة بسبب غياب الأموال.

أمدّت الـ"سي آي إيه" المجاهدين بصواريخ "ستينغر"، مما حسّن أداء الثوار على أرض المعركة. رصد تقرير للبنتاغون أن "ستينغر" قد أدخل "تغييرات في التكتيك والدعم الجوي خلال الربع الأخير من ١٩٨٦ والربع الأول من ١٩٨٧ أكثر من

1 George P. Shultz, *Turmoil and Triumph: Diplomacy, Power and the Victory of the American Ideal* (New York, Charles Scribner's Sons, 1993), p. 692.

2 CIA, Directorate of Intelligence, "The Soviet Invasion of Afghanistan: Five Years After", May 1985.

3 Schweizer, *Victory*, pp. 236–7.

٤ المرجع السابق، ص. ٢٤٢-٣.

٥ المرجع السابق، ص. ٢٥٥.

السنوات السبع الأخيرة من الصراع"[1]. وأورد تقرير من دون تاريخ، في هيئة الأركان المشتركة، أن صاروخ "ستينغر" قد غيّر مسار الحرب: لم تعد طائرات الهليكوبتر الحربية وقاذفات القنابل قادرة على العمل كعهدها سابقاً.

تحوّلت أفغانستان من التهاب خفيف الدرجة إلى نزيف. أوردت دراسة لوكالة "سي آي إيه" أنه "منذ غزو أفغانستان في ١٩٧٩ باتت الحرب أكثر كلفةً للسوفييت على نحو متصاعد. وخلال السنوات السبع الأخيرة استهلكوا مخازنهم من الأسلحة، وعانوا خسائر متزايدة في الطائرات والعتاد، وصعّدوا من استخدامهم الذخائر". استنتجت الدراسة أن هذه العناصر ربما لا تؤثر في القرارات السوفييتية بشأن أهدافهم الكبرى. وبحسب ويليام سمبسون سعت الولايات المتحدة إلى منح السوفييت فرصة للخروج من أفغانستان، لكن موقف أميركا من نشر صواريخ "بيرشينغ" في أوروبا أملى أن تقوم السعودية بالتحرُّك.

بعدها سافر الأمير بندر بن سلطان، وقد بات يومذاك سفيراً للسعودية في أميركا، إلى موسكو في شباط/ فبراير ١٩٨٨ كي يلتقي القيادة السوفييتية، وخلال اللقاء اتهم ميخائيل غورباتشوف، رئيس الوزراء السوفييتي، المملكة العربية السعودية بالتدخُّل في الشؤون الداخلية لأفغانستان، وتوقع أن تتخلى أميركا عن السعودية. شدّد بندر على أنه جاء لإيجاد طريقة تؤمّن للاتحاد السوفييتي انسحاباً مشرّفاً من أفغانستان، ومرّة أخرى اتّخذ غورباتشوف موقفاً هجومياً، قائلاً: "أعرف كل شيء عمّا تفعلونه هناك. أنتم تُنفقون مئتي مليون دولار سنوياً في أفغانستان". وردّ بندر: "أنتم تخسرون أفرادكم، نحن نخسر أموالنا... لكننا نستطيع دوماً أن نطبع المزيد، نستطيع أن نبيع المزيد من النفط". عند هذه النقطة من النقاش طلب غورباتشوف أن يجتمع ببندر على انفراد، ثم قال له ما يلي: "إذا لم نُستفزّ أو نُذَلّ أو نُستغَلّ فلسوف ننسحب. تستطيع أن تخبر الملك فهد أننا بحلول آذار/ مارس المقبل سنكون خارج أفغانستان"[2]. ما لم يكن معلوماً لدى بندر حينها أنّ القيادة السوفييتية قد اتخذت

1 US Army, "Impact of the Stinger Missile on Soviet and Resistance Tactics in Afghanistan", March 1989.

2 William Simpson, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar bin Sultan* (New York, HarperCollins, 2006), pp. 169–75.

قرار الانسحاب منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦.

تحت وطأة تصاعد الإصابات البشرية والخسائر الباهظة التي سبّبها إدخال صواريخ "ستينغر" اضُطرَّ السوفييت إلى الانسحاب. ففي اجتماع للمكتب السياسي في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ قرّر غورباتشوف إنهاء الحرب خلال سنة أو اثنتين على أقصى تقدير. في كانون الأول/ ديسمبر أبلغ غورباتشوف الرئيس الأفغاني محمد نجيب الله، في موسكو، أن الالتزام العسكري السوفييتي المقدّم لحكومته بات محدّداً. في ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٨٨ وافقت حكومتا باكستان وأفغانستان، مع ضامنيهما الاتحاد السوفييتي وأميركا، على الإقلاع عن كل صوَر تدخُّل إحداهما في الشؤون السيادية للأخرى. وفي ما يخصّهما تعهّدت الدولتان العظميان بوقف التدخُّل في أفغانستان، مع موافقة الاتحاد السوفييتي على سحب قواته منها[1]. في ١٥ أيار/ مايو ١٩٨٨ بدأت القوات السوفييتية انسحاباً استغرق عشرة أشهر من أفغانستان.

الحرب العراقية – الإيرانية

مثّل إدماج الأكراد في العراق أحد التحديات الكبرى لمفهوم الدولة فيه. فمنذ وصول حزب البعث إلى السلطة عام ١٩٦٨ حاول في مناسبات كثيرة تحقيق هذا الهدف بالقوة. في ١٩٧٤ أدركت الحكومة العراقية أن حربها لا تقتصر على الأكراد؛ إذ جعل التدخُّل الإيراني المباشر الإدماج القسري مستحيلاً عسكرياً على المدى القصير، وصعباً سياسياً على المدى الطويل. بصفة أساسية، قادت رغبة الطرفين العراقي والإيراني في تجنب الحرب إلى توقيع اتفاقية الجزائر، في ١٩٧٥، التي سوّى البلدان فيها خلافاتهما الحدودية[2]. ومن إحدى نتائج هذه الاتفاقية إيقاف إيران مساعدتها الأكراد مما أتاح للعراق سحق التمرُّد الكردي. في المقابل كان الثمن الذي دفعه العراق هو التخلي عن مناداته بسيادته على ممرّ شط العرب كاملاً.

1 Amin Saikal, *Modern Afghanistan: A History of Struggle and Survival* (London, I. B. tauris, 2004), p. 201.

2 Shahram Chubin and Charles Tripp, *Iran and Iraq at War* (Boulder, CO, Westview Press, 1988), pp. 22–3.

شرح تحليل مشترك لوزارة الخارجية و"سي آي إيه" و"وكالة الاستخبارات العسكرية" في ١ أيار/ مايو ١٩٧٥ إملاءات اتفاقية الجزائر. لاحظ التحليل اهتمام شاه إيران بخصوص إرساء هيمنة إقليمية، وتقليص نفوذ العراق ونشاطاته السرّية، والتخلُّص من النفوذ اليساري الأجنبي الفعّال في بغداد. رصد التحليل أن "اتفاقية الجزائر في مطلع آذار/ مارس بين العراق وإيران بدت تحقيقاً لهدفَ الشاه الأول؛ لكن إمكان تحقيق بقية أهداف الشاه يبقى موضع شك". رأى التحليل أن خيارات العراق في السياسة الخارجية قد تكاثرت بصورة جذرية بعد تحرّر العراق من الاشتباك مع الثورة الكردية.

أشار التحليل إلى أنّ "إضافةً إلى ذلك بات في استطاعة بغداد الآن تخصيص موارد أكبر لتسريع التطوُّر الصناعي، ولجهود خلخلة الأوضاع في دول الخليج وسوريا"[1]. وعلى الرغم من أن العلاقات بين العراق وإيران بعد ١٩٧٥ قد خرجت من دائرة الحرب، إلا أنها تميّزت بالترقب الحذر. فمنذ منتصف ١٩٧٩، بعد الإطاحة بالشاه وإرساء الجمهورية الإيرانية، تكثّفت حرب الكلمات بين بغداد وطهران، تدعمها أعمال عنف في المناطق غير المحسومة عَبر الحدود المشتركة. في حزيران/ يونيو بدأت الحكومة الإيرانية علناً تحرّض الشعب العراقي على الثورة والإطاحة بنظام صدام حسين[2].

اهتزّت أميركا على وقع الاستيلاء على السفارة الأميركية في طهران والغزو السوفييتي الذي تلاها بشهر؛ إذ هدّد بضرب إمساكها القوي بالمنطقة، مما يثير احتمال أن ينال مناوئوها السوفييت كسباً جيوسياسياً ضخماً. كانت خشية أميركا الكبرى هي من استيلاء السوفييت على إيران. وفي نيسان/ أبريل ١٩٨٠، بحسب صحيفة **لوموند** الفرنسية، ظهرت بعض الأدلة على أن السوفييت خططوا لأزمة احتجاز الرهائن، إذ أمل الاتحاد السوفييتي ومناصريه من الإيرانيين دفعَ الإيرانيين إلى حافة التطرُّف مما يتيح للملالي المناصرين للسوفييت منع تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة[3].

1 NSA, Director of Central Intelligence–National Intelligence Officer, "NIO"/Middle East DCI/NIO 1039–75, "The Implications of the Iran–Iraq Agreement", 1 May 1975.

2 BBC Summary, ME/6144/A5, 8 June 1979, ME/6145/A7, 9 June 1979.

3 Eric Rouleau, "Interview with Nourridine Kianouri, Secretary General of Iran's Pro-Soviet Communist 'Tudah' Party", *Le Monde*, 18 April 1980.

في منتصف ١٩٨٠ بدأ برجينسكي النظرَ إلى العراق بطريقة أكثر إيجابية، باعتباره ندّاً لإيران وسنداً في احتواء النفوذ السوفييتي في المنطقة. ففي ١٤ نيسان/ أبريل أوضح رغبة الولايات المتحدة في العمل مع العراق مشدّداً على "أننا لا نرى عدم توافق أساسي في المصالح بين أميركا والعراق... لا نشعر بأن العلاقات الأميركية – العراقية يجب أن تتجمد في مربّع المتضادات"[1]. نشرت صحيفة **نيويورك تايمز** تقريراً يفيد أنّ برجينسكي، خلال زيارة إلى الأردن في الأسبوع الأول من تموز/ يوليو من تلك السنة؛ التقى مسؤولين عراقيين في عمّان بهدف تنسيق النشاطات ضد سياسات إيران الرعناء. ولاحقاً لاحظ غاري سيك، وهو مساعد سابق لبرجينسكي، أنه عندما تصل الأمور إلى إيران "لا شك في أنها النقطة التي تصيب قلب برجينسكي". مثّلت الثورة الإسلامية تهديداً لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وبإمكان عراق قوي أن يلجم رغبات التوسّع الإيرانية.

قال سيك: "سمح برجينسكي لصدام أن يعتقد بوجود ضوء أخضر لغزوه إيران، لأن الضوء الأحمر لم يكن موجوداً"[2]. توقّع تقرير لوزارة الدفاع أن احتمال هجوم العراق على إيران هو خمسين في المئة، وأورد أيضاً أن العراق يشعر أن إيران ضعيفة عسكرياً وأنه يستطيع هزيمتها بسهولة. وكان من المتوقع أن يستمر الاستفزار إلى حين صدور ردّ فعل عن قادة إيران، فيعطي القوات العراقية عذراً للغزو.

مثّل نقاش برجينسكي في الأردن إشارة أوليّه إلى أنّ الولايات المتحدة تبحث عن شركاء جدّد في المنطقة لأداء دور شرطي الخليج، وأنّ بغداد كانت الخيار الأفضل بوضوح. وبالترحاب استقبلت بغداد احتمال حدوث تغيير في سياسة أميركا حيالها[3].

بالنسبة إلى واشنطن أحدث النظام الثوري في إيران تغييرين مهمين في أمن المنطقة: أولاً، رجّح وجود نظام إسلامي ثوري فعّال احتمال اتجاه المنطقة صوب الأصولية الإسلامية؛ ثانياً، أدّت دعوة النظام الإيراني الصريحة إلى الإطاحة بالنُظم التقليدية المؤيّدة

1 Amatzia Baram and Barry Rubin, *Iraq's Road to War* (New York, St. Martin's Press, 1993), p. 256.

٢ مقتبس عن:
Kenneth R. Timmerman, *The Death Lobby: How the West Armed Iraq* (London, Fourth Estate, 1992), p. 76.

3 Timmerman, *The Death Lobby*, p. 77.

للغرب إلى زيادة عدم الاستقرار إقليمياً[1].

جاء ردُّ الولايات المتحدة عَبر إنشاء "القوات المشتركة للتدخُل السريع" التي أُوكِلت إليها مسؤولية التخطيط، والتدريب المشترك، والتجهُز لانتشار قوات معيّنة واستخدامها في الردّ على التهديدات الطارئة للمصالح الأميركية الحيوية[2]. ونظرت واشنطن إلى مسألة دعم الدول المهمة لها باعتبارها عنصراً لا غنى عنه في استراتيجيتها العسكرية، خصوصاً بالنسبة إلى حاجتها إلى منفذ للمنشآت العسكرية الإقليمية.

وإذ استنتجت من خطط أميركا في المنطقة أنّ واشنطن تستعد، إما انطلاقاً من اعتقادها أن النُظم تتهاوى أو من شكّها في مدى ولائها، لاستبدال هذه النُظم بأخرى أكثر ثقة اتّخذت السعودية ودول خليجية أخرى خطوات معيّنة لتقوية أمنها.

أولاً، وجب على هذه الدول البحث عن طرق للحوار مع النظام الجديد في طهران، وتقرّر اتّباع خطوتين في هذا الأمر. قام وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بزيارة رسمية إلى طهران، كما اتصل وزير خارجية البحرين الشيخ محمد المبارك آل خليفة بإبراهيم يزدي، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الثورية في إيران؛ أثناء وجود الرجلين في نيويورك لحضور اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة[3]. وعلى أي حال، لم يؤدِّ اللقاءان إلى وقف التدهور في العلاقات. كانت الخطوة الثانية هي البحث عن بديل للحماية الأميركية. وبعد التدريبات المشار إليها آنفاً، في ١٩٧٩ في خميس مُشيط، حاولت السعودية ودول خليجية أخرى، بهدوء، التوصُل إلى سياسة مشتركة بشأن مواضيع مثل العلاقات الخارجية والنفط؛ وعُقِدَت لقاءات بين الوزراء المختصين في الدفاع والاستخبارات وغيرها بصورة منتظمة.

في أيار/ مايو ١٩٨٠ تمسّك السعوديون بأملٍ واه يرتكز على أن الانتخابات المقبلة في إيران ربما تُنتج قيادة منسجمة وعاقلة، وقد عبّر وليّ العهد الأمير فهد عن هذا في ١١ أيار/مايو بالقول: "سننتظر لنرى ما يحدث بعد تأليف البرلمان العتيد"[4].

وبحسب سوفران، تخلى السعوديون عن سياسة الاسترضاء حيال طهران عندما

1 Adam Tarock, *The Superpowers' Involvement in the Iran–Iraq War* (New York, Nova Science Publishers, Inc., 1998), p. 51.

2 Headquarters Rapid Deployment Joint Task Force (RDJTF), Fact Sheet, 1981, p. 1.

3 Mohamed Heikal, *Iran: The Untold Story* (New York, Pantheon Books, 1982), pp. 199–200.

4 FBIS, 12 May 1980.

استقبلوا صدام في ٥ آب/ أغسطس في مدينة الطائف في زيارة رئيسية لتنسيق السياسات بين البلدين بشأن عدد من القضايا[1]. لكن هذه النظرة لا تتفق مع تفسير أعطاه الأمير بندر للمؤلف، بأن صدام جاء للطائف ليبلغ فهد عزمه مهاجمة إيران. وبحسب بندر، قدّم فهد نصيحته بعدم الهجوم وأخبر صدام أنّ على الرغم من انقسام الإيرانيين فإنهم "سوف ينسون خلافاتهم إذا هاجمتهم، فيجد العراق نفسه في مواجهة عدو هائل". وأخبر فهد صدام أيضاً أن قرار بدء الحرب يعود إليه (صدّام)، لكنّ إنهاء الحرب لن يكون في يده. وزعم بندر أنّ صدام عاد إلى السعودية بعد ٦ أشهر ليخبر فهد أنه يتمنى إنهاء الحرب لكنه لا يقدر على ذلك، وأسف لأنه لم يصغِ إلى نصيحة فهد[2].

على الرغم من الفوارق بين نظاميهما داخلياً استطاع العراق والسعودية عقد تحالف تكتيكي.

فبالنسبة إلى العراق أعطت هذه الخطوة ضمانة ضد إيران الثورة، وزادت الضغط على السادات، وعزّزت سعي العراق إلى خلافة مصر كدولة عربية قيادية؛ وبالنسبة إلى السعودية فإنها عزمت على مواجهة إيران والبحث عن طريقة لتخفيف إدانة العرب للسادات أملاً منها في إعادة مصر إلى الصف العربي.

وإذ واجه نشاطات إيران التخريبية والاشتباكات الحدودية المتصاعدة، وربما مع دعم أميركي بل حتى مشاركة فعلية؛ فهِمَ صدّام أنه لا يملك خياراً سوى احتواء التهديد الإيراني عَبر اللجوء إلى القوة، وتوصّل إلى قناعة بأن الطريق الوحيد لإنجاز ذلك يكمن في استغلال ضعف إيران المؤقت الذي أعقب الثورة، ورفع الرهان بالنسبة إلى الطرفين. في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ تحرّكت القوات العراقية لتحرير المناطق التي تنازلت عنها لإيران في اتفاقية الجزائر. وفي ١٧ أيلول/ سبتمبر، في خطاب أمام "المجلس الوطني العراقي"، ألغى صدام رسمياً الاتفاقية مؤكّداً السيادة الكاملة على شطّ العرب، ومُطالباً باستعادة جزر أبو موسي وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وبعد ٥ أيام أمر قواته بعبور الحدود والدخول إلى إيران.

كانت نيّة العراقيين التأثير في القادة الإيرانيين بنوعية قوتهم العسكرية وتصميمها كي

1 Safran, *Saudi Arabia*, pp. 361–2.

٢ الأمير بندر بن سلطان، مقابلة مع المؤلف، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

يطرحوا على إيران أن تختار بين التصعيد أو التنازل، لذا تمثّلت الاندفاعة العراقية الأولية في هجوم بري عَبر ٤ نقاط على الحدود الإيرانية وضربة جوية استباقية سيئة التنفيذ ضد سلاح الجو الإيراني. وعلى نطاق واسع لم تنظر بغداد إلى الحرب على أنها قتال حتى الموت، بل أداة لإرغام القادة الإيرانيين على الاعتراف رسمياً بقوة العراق[1]. وبالتأكيد اعتقد صدّام أن الحرب ستنتهي في غضون أيام بانتصار عراقي كاسح، بل ربما بزعزعة النظام في طهران، لكن، بدلاً من إطاحة النظام الإيراني، أدى الغزو العراقي إلى تعزيزه؛ فحتى أنصار الشاه في القوات الجوية الإيرانية انضمّوا إلى النظام للدفاع عن وطنهم[2].

عند بداية الاشتباكات أعلن راديو بغداد في ٢٥ أيلول/ سبتمبر أنّ الملك خالد، في اتصال هاتفي، "أكّد دعم المملكة العربية السعودية للعراق"[3]، وفي اليوم التالي صحّحت الحكومة السعودية هذا الخبر بالقول إن الملك لم يُبدِ سوى "اهتمامه ومشاعره الأخوية الطيّبة"[4].

تمثّل ردّ فعل الاتحاد السوفييتي في حَثّ الجانبين على ضبط النفس، متّهماً أميركا بأنها نفخت في نار العداوة بينهما. وبحسب السوفييت فإنّ هدف أميركا هو زيادة التوتر في المنطقة مقدّمةً لاحتمال وضع يدها على مصادر النفط في البلدين. لم يرغب السوفييت في أن يرغَموا على المفاضلة بين تحالفهم مع العراق وبين علاقاتهم الآخذة في التحسُّن مع إيران.

في أحد تداعياته المباشرة أدّى الغزو إلى تعليق إمدادات الأسلحة السوفييتية إلى العراق، إذ عمل الاتحاد السوفييتي لسنوات طويلة على اختراق صفوف رجال الدين في إيران. عندما وصل النظام الثوري إلى السلطة في ١٩٧٩ وأخرج الولايات المتحدة من إيران بادر السوفييت إلى الحصول على أكثر مما تخيّلوه ممكناً؛ فحتى الحزب المؤيد للسوفييت "تودة" صار مدعواً إلى الانضمام إلى حكومة طهران. ومن شأن حظر توريد الأسلحة السوفييتية إلى العراق أن يُظهر للإيرانيين أن الاتحاد السوفييتي يقف في صفّهم[5].

1 Chubin and Tripp, *Iran and Iraq at War*, pp. 54–5.

2 Timmerman, *The Death Lobby*, p. 82.

3 FBIS, 30 September 1980.

4 Saudi Press Agency, 26 September 1980.

5 Timmerman, *The Death Lobby*, pp. 83–4.

وبحسب تقرير من الكونغرس هدّدت هذه الحرب مصالح حلفاء أميركا في الخليج، مع احتمال توسّع رقعة الصراع. ضاق هامشُ المناورة لدى واشنطن بسبب خشيتها أن ترتد عليها تداعيات مساعدتها أيّاً من جانبَي الحرب، عَبر دفع الطرف الآخر إلى أحضان موسكو. كما خشيت أميركا من زيادة التهديد لمصالحها إذا ما حقق أحد الطرفين انتصاراً بيّناً؛ إذ يؤدي انتصار العراق إلى تفكيك إيران مما يفتح الباب أمام تدخُّل سوفييتي فيها. إضافةً إلى ذلك فإنّ البلد الذي يُحقّق انتصاراً واضحاً سيجد نفسه في وضع يُمكّنه من بسط هيمنته على الخليج وفرض طريقته الراديكالية في عداء الغرب على النُظم الموالية للغرب في تلك المنطقة.

لذا، بحسب نشرة لوزارة الخارجية، سارت السياسة الأميركية حيال هذه الحرب وفق أربعة أهداف أساسية:

١- السعي إلى إيجاد توازن ديناميكي في القوة بين جانبي الحرب بحيث لا يحرز أحدهما انتصاراً.

٢- منع السوفييت من استغلال الصراع لكسب موقع مسيطر في أيٍّ من البلدين.

٣- درء الخطر الذي تحمله الحرب على بقاء دول الخليج.

٤- تأمين استمرار تدفُّق النفط من الخليج[1].

جاء ردّ الفعل الأول من إدارة كارتر على هيئة إعلان الحياد وعدم التدخُّل. لذا عندما التقى إدموند موسكي، وزيرُ الخارجية الأميركي، نظيرَه السوفياتي أندريه غروميكو في نيويورك تلقى تعهُّداً من موسكو بأن تلتزم أيضاً الحياد تجاه هذه الحرب[2].

أغفلت خطط الحرب العراقية دور التفوُّق الكبير للأسطول البحري الإيراني، وقد أدّى هذا الفشل إلى حصار ميناء عراقي عند مدخل الخليج، كما أتاح لإيران التدخُّل في المِلاحَة عَبر الخليج أيضاً.

شعرت الحكومة السعودية أنها مجبَرة على طلب مساعدة أميركا في مواجهة هذه الأخطار. وبحسب سوفران أرادت أميركا إبراز دعمها السعودية دون تحدّي الإيرانيين كي يتجنبوا حدوث أذى للرهائن الأميركيين الذين كانوا قيد الاحتجاز.

1 Department of State, Bulletin, December 1980, pp. 2-3.

2 Brzezinski, *Power and Principle*, p. 452.

كان السعوديونَ أشدّ رغبةً في عدم استفزاز إيران، ورغبوا في أن يأتي الدعم الأميركي في صورة أقل وضوحاً[1]. وبحسب سمبسون، قال بندر لرئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال ديفيد جونز في ٢٨ أيلول/ سبتمبر: "نريد طائرات "أواكس" فوراً. نريد أن تستمرّ الـ"أواكس" في مراقبة الخليج على مدار الساعة. لا نستطيع حماية المملكة العربية السعودية من دونها. هل تستطيع أن تحصل لنا عليها؟"[2].

في ٣٠ أيلول/ سبتمبر أعلنت الحكومة السعودية أنها طلبت الـ"أواكس" بهدف "تدعيم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية"[3]. وافقت أميركا فوراً على توظيف ٤ طائرات "أواكس" في السعودية برفقة طاقم من ٣٠٠ شخص من سلاح الجو الأميركي[4]. في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر أبلغ مسؤول سعودي لم يفصح عن اسمه وكالة الأنباء السعودية بالتالي: "لا نعترض على الاعتماد على بعض الأمم الصديقة لإمدادنا بحاجاتنا العسكرية كي ندافع عن بلدنا والأمة العربية"[5].

اعترضت سوريا وليبيا على هذا التوظيف، بحسب سوفران، إذ اعتبرتاه تواطؤاً من أميركا مع العراق في حربه مع إيران، إضافةً إلى كونه تعبيراً عن ميل الحكومة السعودية إلى الانخراط في المخطط الأميركي الاستراتيجي في الشرق الأوسط. ولعزلهما دفعت السعودية في اتجاه عقد قمة عربية في عمّان في تشرين الثاني/ نوفمبر، مع وضع الحرب الإيرانية – العراقية على جدول أعمالها على الرغم من اعتراضات سوريا وتهديداتها بمقاطعة هذه القمّة[6].

شعرت السعودية أنها باتت مكشوفة إلى أقصى حدّ بعد الغزو السوفييتي لأفغانستان، وقد تعمّق هذا الانكشاف مع إحساسها بطوق سوفييتي لشبه الجزيرة العربية مترافقاً مع تهديد إيراني.

انقسم العالم العربي إلى معسكرين مُتعادين. تألّف معسكر الاعتدال، المؤيّد للغرب، من مصر والعراق المملكة العربية السعودية ودول الخليج التي نقلت معظم مواردها

1 Safran, *Saudi Arabia*, p. 367.

2 Simpson, *The Prince*, p. 64.

3 Saudi Press Agency, 30 September 1980.

4 *The New York Times*, 1 October 1980.

٥ صحيفة **عُكاظ**، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠.

6 Safran, *Saudi Arabia*, pp. 413–4.

ودعمها الاستراتيجي من الجبهة الإسرائيلية كي تُساعد في حرب العراق ضد إيران، وقد أتاح ذلك لأميركا أن تُمدّد حضورها ونفوذها في الخليج؛ وتألّف المعسكر الآخر، أو ما سُمّي "جبهة الصمود والتصدي"، من ليبيا واليمن الجنوبي والجزائر وسوريا. إضافةً إلى هذا انضمّت إيران إلى سورية في تحالف مُضادّ مما وضعها مباشرةً في قلب السياسات الداخليّة العربية، وقد تُرجِم هذا بالبحث عن الأمن عَبر سباق التسلح والعسكرة[1]. مع انهيار التضامن العربي بات من الأسهل على الدول المُعادية الخارجية أن تستغل الانقسام العربي.

وإذ ساعدت في تزويد دول الخليج بدفاع جوي هدّدت الولايات المتحدة أيضاً باستعمال قوّتها العسكرية للحفاظ على استمرار الملاحة في مضيق هرمز والخليج. أعلن كارتر أنّ "من الضروري عدم حدوث اعتداء على حرّية الملاحة من منطقة الخليج الفارسي وإليها"[2]. في الوقت نفسه ثبّطت أميركا عزم السعودية ودول الخليج على السماح للعراق باستعمال قواعد عسكرية في هذه الدول؛ طالبةً من دول الخليج البقاء على الحياد.

نُقِل الرد العلني الأول للحكومة السعودية عَبر الأمير سعود، بظهوره في البرنامج التلفزيوني "فايس نايشن" ("واجه الأمة") في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، حيث قال: "إن الصراع بين العراق وإيران أمر خطر لأنه يحدث بين دولتين مسلمتين"، داعياً إلى وقف القتال. ثم أضاف: "تجهد المملكة العربية السعودية لتحسين العلاقات بين العراق وإيران، عَبر وقف الحرب أولاً، ثم البدء بالمفاوضات"[3].

بدلاً من النصر الخاطف الذي توقّعه صدام وجدت القوات العراقية نفسها محصورة عند حدود المُدن. أثار الغزو المشاعر القومية الإيرانية التي تتجاوز الانقسام السياسي؛ فقاوم الإيرانيون بضراوة لم تخطر على بال أحد[4].

بحسب سوفران، اطمأن السعوديون إلى التزام أميركا بمواجهة المخاطر المتولّدة من فشل خطة الحرب العراقية. شعر السعوديون أيضاً أن الجمود الحاصل يحمل إمكانات

1 Hinnebusch and Ehteshami, *The Foreign Policies of Middle East States*, pp. 46–8.

2 Congressional Research Service, "Petroleum Imports from the Persian Gulf: use of US armed forces to ensure supplies", 1981, p. 23.

٣ صحيفة **عُكاظ**، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠.

4 Timmerman, *The Death Lobby*, p. 91.

كامنة تعود بالفائدة على السعودية أكثر مما كانت لتجنيه من انتصار العراق؛ فكلما طال الجمود في أرض المعركة زادت فرص أن يُحَلَّ الصراع في النهاية عبر المفاوضات والتسوية، مما يترك المتصارعين في وضع من التوازن الدائم يلغي فيه كل منها قوة الآخر[1].

فكّرت السعودية في إمكان أن تحاول التوسّط عَبر "منظمة المؤتمر الإسلامي" فانتظرت اللحظة الملائمة. لكن مع حلول كانون الأول/ ديسمبر شعرت السعودية بأن الظروف نضجت أخيراً للدعوة إلى مؤتمر رسمي، فعُقِدَ في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١. رفض الإيرانيون الحضور بأنفسهم بسبب وجود ممثلين عن العراق. لم يعترض الإيرانيون على مبدأ المؤتمر وتقبّلوا نتائجه. وفي إعلانه الختامي عبّر المؤتمر عن قلقه العميق حيال استمرار الحرب، داعياً الطرفين إلى القبول بوساطة إسلامية، كما دعا إلى وقف إطلاق النار[2]. في ١٦ شباط/ فبراير أرسلت إيران وفداً إلى الرياض للنقاش مع الحكومة السعودية عن الوساطة[3]. أوردت صحيفة **عُكاظ** أنه بمجرد وصوله صرّح نائب رئيس البرلمان الإيراني حسين حجاني قائلاً: "ترحّب إيران بلجنة الوساطة الإسلامية التي تسعى إلى التوصّل إلى حلّ يوقف القتال بين إيران والعراق"[4].

في ١ آذار/ مارس قدّمت لجنة الوساطة خطة تتعامل مع مبادئ للتسوية مع اقتراحات محدّدة لوقف إطلاق النار والانسحاب والمفاوضات؛ لكنّ الإيرانيين رفضوا الخطة بعد ٥ أيام. نقلت صحيفة **عُكاظ** أنّ الجانبين تصلّبا في موضوع السيادة على شط العرب[5]، وأن السكرتير الأول في السفارة الإيرانية في جدّة أعلن "أن موقف المجلس الأعلى للدفاع الإيراني هو رفض وقف النار قبل حدوث انسحاب عراقي... أدخلت إيران بعض التعديلات على مقترحات اللجنة، كما أعدّت مجموعة من الشروط لقبول التفاوض مع العراق"[6]. في ١٣ آذار/ مارس أوردت **عُكاظ** أيضاً أن وزير الدفاع العراقي عدنان خير الله شدّد على رغبة العراق في "الانسحاب من الأراضي الإيرانية عندما

1 Safran, *Saudi Arabia*, p. 368.

2 Saudi Press Agency, 24 January 1981.

٣ صحيفة **عُكاظ**، ١٧ شباط/فبراير ١٩٨١.

٤ صحيفة **عُكاظ**، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨١.

٥ صحيفة **عُكاظ**، ٩ آذار/مارس ١٩٨١.

٦ صحيفة **عُكاظ**، ١٢ آذار/مارس ١٩٨١.

تعترف إيران بحقوق العراق في البرّ والملاحة النهرية بما يتوافق مع المعاهدات الدولية"[1].

في منتصف آذار/ مارس اتّضح أن الحكومة الإيرانية ترفض وقف إطلاق النار ما لم يُربط مع انسحاب عراقي.

نقلت صحيفة **عُكاظ** تصريحاً للرئيس الإيراني أبو الحسن بني صدر في خطاب في جامعة طهران بأن "وقف إطلاق النار والانسحاب العراقي يجب أن يتحقّقا في الوقت عينه"[2]. من جهة أخرى، ظهر مؤيدون لوجهات نظر متصلّبة مثل تلك التي عبّر عنها آية الله العظمى حسين علي منتظري الذي زعم، في رسالة إلى مجلس الدفاع الإيراني الأعلى، أن مقترحات الوساطة لم ترتقِ إلى مستوى الآمال الإيرانية، وطالب بتحكيم دولي[3].

كما أوردت صحيفة **عُكاظ** أنّ صحيفة **الثورة** العراقية طالبت بضمانات كبرى للانسحاب العراقي، مُشدّدةً على "ضرورة وجود أساس متين يستند إلى تسوية نهائية للحقوق بين إيران والعراق والأمة العربية من أجل وضع نهاية للحرب... فمن مصلحة إيران وجيرانها إنهاء التهديد الإيراني لأمن الخليج، كما يجب على إيران التخلي عن مطامعها في الأرض العربية والاعتراف بسيادة العراق على شطّ العرب"[4].

التقى فهد لجنةَ الوساطة في ٢٨ آذار/ مارس، وأعلن "أن المملكة العربية السعودية تسعى إلى إنهاء النزيف الدموي بين إيران والعراق، وتحقيق السلام بينهما"[5]. في ٣٠ آذار/ مارس أصرّ صدام، في خطابه، على موقف بلاده الرافض للانسحاب "ما لم تعترف إيران بحقوق العراق القومية كاملة"[6]. في الجانب الإيراني، أعلن علي خامنئي، المتحدث باسم مجلس الدفاع الأعلى، أنه "إذا لم يعترف العراق بأنه المعتدي فلن يحصل تقدّم في الوضع"[7].

سلّمت اللجنة اقتراحاً مُعدّلاً في ٣١ آذار/ مارس يتجاوب مع بعض الاعتراضات

١ صحيفة عُكاظ، ١٣ آذار/مارس ١٩٨١.
٢ صحيفة عُكاظ، ٦ آذار/مارس ١٩٨١.
٣ المرجع السابق.
٤ المرجع السابق.
٥ صحيفة عُكاظ، ٢٩ آذار/مارس ١٩٨١.
٦ صحيفة عُكاظ، ٣٠ آذار/مارس ١٩٨١.
٧ المرجع السابق.

الإيرانية. وخلال الشهرين التاليين تكثّف الصراع السياسي في إيران عبر صدامات بشأن الاقتراحات بين الرئيس بني صدر والقائد الأعلى آية الله الخميني، الذي اتّخذ خطاً متشدداً، ثم عزل بني صدر في حزيران/ يونيو. أنهى سقوط بني صدر أي أمل لدى السعوديين بحدوث تقدُّم في التسوية من دون هزيمة أو نصر لأيٍّ من الطرفين، عَبر وساطة المؤتمر الإسلامي.

في المقابل، بحسب سفران، كان ذلك المسعى مفيداً للسعوديين من نواحٍ أخرى؛ فهو:

أولاً– ساعد في تبرير موقفهم شبه المحايد حيال المعتدين.

ثانياً– سهّل انخراطُ باكستان والسعودية في الوساطة التقدُّمَ في علاقات الدفاع الاستراتيجي بين هذين البلدين.

(زعم سوفران وآخرون أن حكومتَي السعودية وباكستان وقعتا اتفاقية تقضي بوضع قوات باكستانية في المملكة العربية السعودية من أجل حمايتها، لكن صحيفة **عُكاظ** أوردت أنها سألت سعود عن هذا الأمر تكراراً فنفاه بصورة دائمة)[8].

ثالثاً– تشجّعت المملكة على تقديم مشروعها الذي طال انتظاره بخصوص إنشاء منظمة للأمن الخليج تحت إشرافها. ففي ٤ شباط/ فبراير ١٩٨١ اجتمع وزراء خارجية دول الخليج في مؤتمر في الرياض تبنّوا فيه اقتراحاً سعودياً بإنشاء "مجلس التعاون الخليجي". انطلقت هذه المنظمة رسمياً في ٢٥ أيار/ مايو، في الاجتماع الأول للمجلس الأعلى لـ"مجلس التعاون الخليجي"، الذي يتألف من رؤساء الدول الأعضاء في هذه المنظمة، في أبو ظبي[9]. أخيراً، أعطى جمود الوضع العسكري ومحاولات الوساطة بين العراق وإيران السعوديينَ فرصةً للابتعاد عن الولايات المتحدة. بذا وضعوا أنفسهم في موقف يُمكّنهم من الاستمرار في تلقي مزيد من المساعدة الأميركية مع الاحتفاظ بـ"هامش للمناورة"[10]؛ إذ انخرط السعوديون في العمل بدقة لإقامة توازن بين العراق وإيران. وفي البداية، فكّروا في ترضية إيران مع تمتين العلاقات مع العراق، دون التنبُّه للطبيعة المتناقضة لهذه السياسة؛ فعلى الرغم من ميل بغداد المستجد إلى الاعتدال، قلق

٨ صحيفة عُكاظ، ١٠ آذار/مارس ١٩٨١.

9 Saudi Press Agency, 27 May 1981.

10 Safran, *Saudi Arabia*, pp. 372–3.

السعوديون بصورة مفهومة من طموحات العراق البعيدة المدى.

لذا سعى السعوديون إلى إقصاء بغداد عن الترتيبات المباشرة المتصلة بأمن دول الخليج الصغيرة، وعندما ثبُتت استحالة إرضاء إيران تبنّى السعوديون الأقل خطراً بين التهديدين، فشرعوا في تقديم دعم واضح لبغداد. ظهرت مزاعم بأن المملكة العربية السعودية قد زوّدت العراق بالأسلحة؛ ففي ٥ شباط/ فبراير ١٩٨١ نقلت **عُكاظ** عن الأمير سلطان قوله: "لم يطلب العراق من السعودية تزويده بالأسلحة... ولم تسعَ المملكة العربية السعودية، كما أعلنت مبكراً، إلى توسيع الحرب ولا إلى المساعدة في استمرارها. بذلت السعودية كل جهد ممكن لحقن دماء المسلمين ولحل الخلاف سلمياً بين البلدين الإسلاميين"[1].

غداة تسلُّمها سدّة الرئاسة أعادت إدارة ريغان تأكيد أن مبدأ كارتر عن الحياد في هذا الصراع لا يعني لامبالاة أميركا بمآله، وأعلن وزير الخارجية ألكسندر هيغ أن الولايات المتحدة مصمّمة على حماية "أصدقائها ومصالحها التي يتهددها استمرار الأعمال العدائية في الخليج".

في ١٦ شباط/ فبراير أصدر هيغ توجيهاً إلى المسؤولين الأميركيين في المنطقة بوجوب "الاستمرار في رفض كل الطلبات المتصلة بالحصول على موافقة الحكومة الأميركية على نقل موادّ دفاعية، إما إلى إيران أو إلى العراق"، وحدّد هيغ أن "الموقف الأميركي هو تجنّب الانحياز، لمحاولة منع اتساع الصراع، ووضع نهاية للقتال، وإعادة الاستقرار إلى المنطقة"[2].

سيطر هدف وحيد على تفكير الإدارة الجديدة تمثّل في العمل على طمأنة أصدقائها في المنطقة إلى أن أميركا ما زالت حليفاً وصديقاً يُعتمد عليه. وإذ اعتبرت السوفييت مسؤولين عن مشاكل أميركا عالمياً، فقد باتت أكثر استعداداً من الإدارة السابقة لاستخدام القوة التقليدية في إجهاض ما تراه أهدافاً سوفييتية. في الشرق الأوسط، فكرت هذه الإدارة في إخضاع الصراع العربي – الإسرائيلي لمقتضيات استراتيجيتها

١ صحيفة **عُكاظ**، ٥ شباط/فبراير ١٩٨١.

2 Department of State Declassified Documents, State Dept. Records, Haig to All Near Eastern and South Asian Diplomatic Posts, "Military Equipment for Iran and Iraq", 16 February 1981.

الشاملة في احتواء التمدُّد السوفييتي، وأعطت حوافز للعرب والإسرائيليين كي يعملوا على صدّ التمدّد السوفييتي في المنطقة.

منح ريغان الإسرائيليين تعاوناً غير مسبوق، مع زيادة في المساعدة العسكرية؛ فيما قوّى العرب – خصوصاً السعودية – بالأسلحة من أجل المساهمة في جهود احتواء السوفييت. وكما يلاحظ شبيغل، يعطي هذا المنظور اهتماماً ضئيلاً لاحتمال عدم قبول العرب والإسرائيليين بما تعرضه الإدارة الأميركية عليهم[1].

في ١٧ آذار/ مارس أعلنت إدارة ريغان قرارها بيع طائرات "أواكس" للسعودية[2]، وفي ١٩ آذار/ مارس خاطب هيغ لجنة مجلس النواب للشؤون الخارجية موضحاً أن الهدف وراء قرار الإدارة هو "حماية المنطقة كلها من أي تهديد وتقوية الأمن الإقليمي في منطقة الخليج.... فمن المهم أن تنظر المملكة العربية السعودية إلى أميركا كصديق يمكنها الاعتماد عليه"[3]. اقترحت الولايات الأميركية على السعودية استعمال علاقتهما أساساً لتحالف استراتيجي إقليمي أطلقت عليه اسم "التوازن الاستراتيجي". في المقابل، لم يكن السعوديون متقبلين لهذا الاقتراح[4]. عندما زار هيغ المملكة العربية السعودية في ٨ نيسان/ أبريل، محاولاً حثّها على قبول هذا المفهوم، رفضته الحكومة السعودية بقوة في الخفاء، وبقوة أشد في العلن[5].

فيما شمل مفهوم ريغان وهيغ عن التوازن الاستراتيجي دوراً مهماً لإسرائيل في مواصلة الصراع مع الاتحاد السوفييتي، لم يتضمن منظور وزير الدفاع كاسبر واينبرغر الأمر ذاته.أميريايأم

ففي أيلول/ سبتمبر ١٩٨١ أوردت صحيفة **نيويورك تايمز** تأكيد واينبرغر أنّ السعودية تستطيع تقديم مساهمة مهمة لأمن شعوب المنطقة جميعها، وحاجج بأن أميركا يجب أن تقوّي علاقاتها مع السعودية كي تحبط أي تدخُّل سوفييتي آخر عقب الإخفاقات الغربية الأخيرة في إيران وأفغانستان[6].

1 Spiegel, *The Other Arab–Israeli Conflict*, pp. 399–401.

٢ صحيفة **عُكاظ**، ١٨ آذار/مارس ١٩٨١.

٣ صحيفة **عُكاظ**، ٢٠ آذار/مارس ١٩٨١.

4 Safran, *Saudi Arabia*, p. 412.

٥ المرجع السابق، ص. ٣٧٥.

6 *The New York Times*, 29 September 1981.

بصورة إجمالية، ترجمت سياسة ريغان نحو الحرب نفسها بزيادة الالتزام بأمن السعودية وتقوية التعاون السعودي – الأميركي. وكان المرتكز الرئيسي في هذه السياسة هو تزويد المملكة العربية السعودية بمعدات سبق أن طلبتها من إدارة كارتر كي ترفع من قدرات ٦٢ مقاتلة من نوع "إف–١٥"، إضافةً إلى بيعها طائرات "أواكس"[١].

تُلقي المباحثات التي جرت في وقت سابق حول الـ"أواكس" مزيداً من الضوء على سلوك الجانب الأميركي؛ ففي ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٨١ أوردت **عُكاظ** أن السيناتور تشارلز بيرسي، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، وجايمس باكلي، نائب وزير الخارجية، قالا إن الصفقة أساسية بسبب الوضع في الشرق الأوسط[٢]، وتحدّث السفير ويست أيضاً فقال: "تدرك إدارة ريغان الأهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية وضرورة إمدادها بمعدات مناسبة للدفاع عن نفسها"[٣].

أدّت الجهود التي بذلتها الإدارة في التغلّب على تردُّد الكونغرس إلى إثارة نقاش وطني استمر أشهراً؛ ففي ٢٤ أيلول/ سبتمبر أبلغ السيناتور هوارد بيكر الإدارة أن إمرار صفقة الـ"أواكس" يقتضي التوصُّل إلى تسوية. فقد سعى السيناتور جون غلين إلى التوصّل إلى هذه الصفقة التي تتضمن إعطاء السعوديين معدات إلكترونية متقدّمة تُماثل تلك التي يستعملها سلاح الجو الأميركي في طائرات تديرها طواقم أميركية – سعودية مختلطة. بعد ذلك بوقت قليل، أثناء زيارة واينبرغر إلى الرياض، قبلت الحكومة السعودية بهذه الشروط التي تُرضي مجلس الشيوخ.

بحسب هيغ، وافق السعوديون على دور أميركي في تطوير سلاحها الجوي والمشاركة الشاملة والمستمرة في المعلومات، مع عدم إعطاء أي معلومة لطرف ثالث دون موافقة أميركا. كذلك وافقت السعودية على بقاء الطواقم الأميركية حتى تسعينيات القرن العشرين، وألاّ تحلق تلك الطائرات خارج المجال الجوي السعودي. وتوافقَ الطرفان على ترتيبات لحفظ أسرار هذه المعدات[٤].

في ١ تشرين الأول/ أكتوبر، خلال حملة الضغط لتأمين موافقة الكونغرس على

1 Alexander M. Haig, Jr., *Caveat: Realism, Reagan, and Foreign Policy* (New York, Macmillan, 1984), pp. 174–5.

٢ صحيفة **عُكاظ**، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨١.

3 *Saudi Gazette*, edition 1,492, 7 March 1981.

4 Haig, *Caveat*, pp. 188–9.

البيع، أعلن ريغان: "لا نريد أن تتحوّل السعودية إلى إيران ثانية". وطوّر واينبرغر هذا الأمر فقال: "لن نبقى في وضع الانتظار في ما يتعلق بطلبات السعودية، كما فعلنا سابقاً مع إيران، فنتيح لحكومة غير صديقة لأميركا والعالم الحرّ أن تُمسك بزمام الأمور"[١]. في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر وافق مجلس الشيوخ على البيع بـ٥٢ صوتاً مقابل ٤٨ صوتاً.

استندت تقوية التحالف السعودي – الأميركي إلى فهم المصالح الاستراتيجية من صُنّاع القرار في أميركا. خلال فترة الثمانينيات من القرن العشرين هيمن المُكوّن العسكري على هذا التحالف. ثمّن السعوديون نمو العلاقة العسكرية مع أميركا، لا بهدف نقل التكنولوجيا بحد ذاته بل بسبب الضمانات المضمرة التي ترافقها. بالنسبة إلى أميركا، بحسب رأي كيسنجر، بدا من المرغوب فيه بيع أسلحة متطوّرة للسعودية بهدف خلق علاقة اعتماد متبادل تستطيع الولايات المتحدة أن تستغلها لزيادة نفوذها[٢].

إضافةً إلى هذا وسّعت أميركا مساعدتها العسكرية للسعودية لتقوية موقف الأخيرة في العالم العربي وإقراراً منها بدورها في "أوبك" والاقتصاد العالمي. أعطت مبيعات الأسلحة الأميركية دولَ الخليج دعماً غير مباشر وساعدت في منع توسُّع الحرب الإيرانية – العراقية.

في تلك الأثناء، على جبهة المعارك، وبسبب ظروف صعبة في الطقس والهجمات الانتحارية للميليشيات الإيرانية، شهد الجيش العراقي تزايد انشقاق الجنود ووقوع أعداد كبيرة منهم في الأسر، وألقى بعض المقاتلين سلاحه وفرّ هارباً.

شنّت إيران هجوماً مضاداً واسعاً للمرة الأولى في الحرب خلال كانون الثاني/ يناير ١٩٨١؛ وفي ربيع تلك السنة وخريفها أُطلقت سلسلة من الهجمات المُضادة الإيرانية الناجحة، مما أدّى إلى إخراج القوات العراقية من الأراضي الإيرانية[٣]. تبدّلت حظوظ العراق بصورة دراماتيكية نحو الأسوأ في ١٧ آذار/ مارس ١٩٨٢، عندما نجحت إيران أخيراً في حشد قواتها مُشتّتةً صفوف القوات العراقية كلياً[٤]. قرّر صدّام أن ينحني

1 Congressional Research Service, "Arms Sales to Saudi Arabia: AWACS and the F-15 Enhancements", 1982, p. 27.

2 Andrew J. Pierre, *The Global Politics of Arms Sales* (Princeton, NJ, Princeton University Press, 1982), p. 182.

3 Ifraim Karsh and Inari Rausti, *Saddam Hussein: A Political Biography* (London, Brassey's), p. 155.

4 Timmerman, *The Death Lobby*, pp. 112.

أمام أمر لا مفر منه، وانسحب من الأراضي الإيرانية، وفرض دفاعاً ثابتاً على الحدود الدولية. في ٢٠ حزيران/ يونيو أعلن صدّام أن قواته بدأت الانسحاب من إيران، وأنها ستستكمله في غضون ١٠ أيام[1].

مع اقتراب الانهيار النهائي للنظام العراقي حاول السعوديون جلب تدخُّل عسكري مصري لإنقاذ العراق ودحر إيران. لكنْ في ١٧ أيار/ مايو أعلن المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة، وزير الدفاع المصري، أنّ حكومته قرّرت عدم إرسال قوات إلى العراق. حينها اتّجهت السعودية صوب أميركا. نظرت وزارة الخارجية الأميركية إلى الحوادث الدراماتيكية على جبهة القتال بتيقّظ، واتُّخذت الخطوة الأولى في شباط/ فبراير ١٩٨٢، عندما أزالت العراق من قائمة الدول التي يُشكّ في أنها تدعم الإرهاب الدولي؛ والحال أنه إذا رغبت أميركا بمساعدة بغداد فعليها البدء بإزالة الوصمة عنها.

صرّح واينبرغر في ٢١ أيار/ مايو أنّ نصراً إيرانياً على العراق لا يخدم مصالح الولايات المتحدة[2]؛ وأكّد في ٢٦ أيار/ مايو أن أميركا ستؤدي دوراً أكثر فاعلية خلال الأسابيع المقبلة في محاولة إنهاء الحرب، وأصدر تحذيراً مبطّناً إلى إيران مفاده أنها إذا نشرت الصراع في الخليج فستعمد أميركا إلى حماية مصالحها الحيوية في المنطقة[3]. أجبرت التصريحات الأميركية علي أكبر هاشمي رفسنجاني، الناطق بلسان البرلمان الإيراني، على إعلان أن إيران لا تسعى إلى قطع تدفُّق النفط في الخليج[4].

في ٨ حزيران/ يونيو أشار تقويم استخباري أميركي خاص إلى أن العراق قد خسر الحرب ضد إيران بصورة أساسية، وإلى أن اهتمام بغداد بات منصبّاً على منع غزو إيراني. لم يكن أمام العراق سوى القليل لفعله، سواء بمفرده أم بالتعاون مع العرب الآخرين، لقلب الموقف عسكرياً. ثمة مشكلة كبرى في استجابة أميركا للوضع الراهن تتمثّل في البحث عن طُرُق لدرء جهود إيران في تصدير ثورتها ومنعها من الاتجاه نحو السوفييت. شدّد هذا التقرير الاستخباري على أنه يُتوقّع من النظام الإيراني بعد الحرب أن يوجّه انتباهه إلى الخليج كي يؤكّد سيطرته هناك، وزعم التقرير أنّ "من المرجّح أن

1 Karsh and Rautsi, *Saddam Hussein*, p. 156.

2 *The New York Times*, 22 May 1982.

٣ المرجع السابق، ٢٧ أيار/ مايو ١٩٨٢.

٤ المرجع السابق، ٢٩ أيار/ مايو ١٩٨٢.

تعتمد طهران دبلوماسية تقليدية (تسندها تهديدات مبطّنة) مع التخريب، أكثر من القوة العسكرية، في تحقيق أهدافها".

استطلع التقرير أيضاً تداعيات هذه الأمور على السعودية وبقية دول الخليج، قائلاً: "إذا أوقفت إيران قواتها على الحدود ثم أطلقت حرب استنزاف أو مفاوضات مستمرة بهدف إطاحة صدّام فستستمر دول الخليج في تقديم الدعم اللوجستي والمالي كي تحدّ من تدهور موقف العراق، كما ستُشجع (هذه الدول) الأردن وربما مصر على المساعدة في تقوية بغداد بكل الطرق الممكنة".

بخصوص التداعيات على مصالح أميركا مضى التقرير نفسه للقول إنّ "المصالح الأميركية، بصورة عامة، ستتأثّر بطريقة سيئة بفعل نقل إيران الحرب إلى الأراضي العراقية، إذ يتهدد نجاحُ طهران في الحرب استقرارَ نُظُم الخليج، وسيستمر المعتدلون العرب في انتقاد أميركا لعدم بذلها مزيداً من الجهد في لجم إيران؛ ستتصاعد الحرب بسهولة، خصوصاً إذا تدخّل المعتدلون العرب لمساندة العراق". في المقابل استشعر التقرير "أنّ صراعاً حدودياً محدوداً مستمراً ومنخفض المستوى، حتى لو صاحبته محاولات تخريبية إيرانية، ربما يعزّز بعض المصالح الأميركية، شرط أن يبقى الصراع محدوداً وألا يتصاعد". استنتجت هذه الوثيقة أنّ جهداً إيرانياً لتصدير نمطها الخاص من الأصولية الإسلامية بالقوة سيتصارع مع حركة القومية العربية التي تفوقه في قوتها الكامنة. وربما يثبت أن من الصعب مقاومة الاتجاه إلى ظهور قائد إسلامي في المنطقة، إلا أن الخميني، على الرغم من جاذبيته في دول كثيرة، كان شيعياً جداً، وفارسياً أيضاً، ورجعياً جداً، ولن يتمكن من تحريك ثورة إقليمية مؤثرة ضد المؤسسة السُنيّة والنفوذ الغربي[1].

في ١٣ تموز/ يوليو انطلق هجوم واسع في اتجاه البصرة، المدينة العراقية الثانية من حيث الأهمية، لكن ما إن خرجت القوات العراقية من القتال في أراضٍ أجنبية، وباتت تدافع عن وطنها، حتى استعادت معنوياتها. أصبحت المعنويات العامة فوّارة. أدى فشل الهجوم الإيراني إلى فترة طويلة أخرى من الاستنزاف.

نجح صدام في تصوير الحرب على أنها دفاع بطولي عن الشعب العراقي، واستطراداً،

1 NSA, Director of Central Intelligence "DCI", SNIE 34/36-2-82, "Implication of Iran's Victory over Iraq", 8 June 1982.

عن العالم العربي، ضد عدوّ شرس ومتعصّب عمد إلى إفشال جهود السلام باستمرار. كما نجح صدّام في إظهار أن فشله في احتواء الإيرانيين عند بوابات العالم العربي لن يجعله الضحية الوحيدة للثورة الإيرانية، بل سيلتهم الفرس الأصوليون الخليجَ بأكمله[1]. بفضل تحريضه جيرانه والخارج، عبر رؤية كارثية عن شرق أوسطي عدواني وأصولي، استطاع صدّام دفع بعض حلفائه إلى موقف يقوم على عدم السماح بأن يخسر العراق الحرب.

استمر الاتحاد السوفييتي في فرض حظر أسلحة على العراق لمدة ١٨ شهراً، لكن الموقف في الشرق الأوسط تبدّل في حزيران/ يونيو ١٩٨٢ لغير مصلحة الاتحاد السوفييتي، إذ أمسك الإيرانيون بزمام المبادرة على الأرض، وغزت إسرائيل لبنان وهزمت سلاح الجو السوري، ودعا بعض الإيرانيين علناً إلى دعم المتمردين في أفغانستان. كان في استطاعة الاتحاد السوفييتي أن يُلقّن صدّام درساً، لكنّ من دون المجازفة بخسارة حرب أخرى؛ كما أن فشل السوفييت في الوفاء بالتزامات طويلة الأمد من شأنه أن يقضي على سمعتهم في العالم الثالث[2]. مع حلول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢ عاد قرابة ١٢٠٠ خبير سوفييتي إلى العراق، كما استؤنفت شحنات الأسلحة إلى العراق.

في تلك الآونة أدّى الخوف من سقوط النظام البعثي في العراق، مع ما يتبعه من انتصار إيراني، إلى تغيُّر ملموس في سياسة الولايات المتحدة تضمّن العناصر التالية:

١ – "عملية الصلابة"، ذلك هو الاسم الذي أُطلِق على جهود أميركية دبلوماسية للتعرّف إلى شحنات الأسلحة إلى إيران، والعمل على وقفها؛

٢ – إعطاء العراق ديوناً تكفل شراءه سلعاً من أميركا، باعتبار هذا نوعاً من التعاون؛

٣ – إدانة لفظية لإيران في الأمم المتحدة وخارجها؛

٤ – إمداد العراق بمعلومات استخبارية عسكرية[3].

1 Fuad Matar, *Saddam Hussein: The Man, the Cause and the Future* (London, Third World Centre, 1981), pp. 141–2.

2 Shahram Chubin, *Soviet Policy towards Iran and the Gulf*, Adelphi Papers, No. 157 (London, International Institute for Strategic Studies, 1984), pp. 26–27.

3 US Congress, Senate, Committee on Foreign Relations, "War in the Persian Gulf: The US Takes Sides", Senate Staff Report, SPRT 100–60, November 1987, pp. 21–2.

في آب/ أغسطس ١٩٨٢ أرست وكالة "سي آي إيه" علاقة مباشرة وعالية السرّية مع العراق بهدف إمداده بمعلومات استخبارية آتية من الأقمار الاصطناعية الأميركية. والتقى كايسي مسؤولين عراقيين رفيعي المستوى كي يُشجّعهم على شنّ هجمات ضد إيران، خصوصاً ضد أهداف اقتصادية[1].

أزالت دعوة صدّام إلى تسوية تفاوضية للحرب ولانسحابه عقبة رئيسية أمام تحسُّن العلاقات بين أميركا والعراق، وزادت من ميل الأولى إلى الأخير. "اتّخذت الولايات المتحدة خطوات لدعم العراق ومنع انتصار إيران"، بحسب تقرير "لجنة العلاقات الخارجية" في مجلس الشيوخ[2].

تابع ريغان عملية إنشاء "القوات المشتركة للتدخُّل السريع"، وأسّس قيادة مركزية جديدة في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣. وضمن ما اعتبره مصلحة لأميركا وسّع ريغان مبدأ كارتر كي يشمل أي نوع من الخطر يتهدد النظام السعودي، خصوصاً أن الهجمات الجوية الإيرانية ضد منشآت النفط والتفجيرات الإرهابية السياسية أضحت مثار قلق فعلي؛ إضافةً إلى خطر غير مُعرّف بدقة من الاضطراب الداخلي؛ إضافةً إلى الرغبة في الحفاظ على مضيق هرمز مفتوحاً إذا ما حاول الإيرانيون وقف الملاحة في هذا الممر المائي[3].

في ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٨٣ تمكّن مفجّرون ينتمون إلى حزب الله المدعوم إيرانياً من القضاء على نخبة من أفضل خبراء وكالة "سي آي إيه" في الشرق الأوسط أثناء اجتماعهم في السفارة الأميركية في بيروت. وشرع الإرهابيون الذين تدعمهم إيران بشنّ سلسلة هجمات ضد أميركا وحلفائها في الشرق الأوسط[4]. أحدثت هذه الحوادث تنبّهاً دراماتيكياً في رؤى أميركا عن الشرق الأوسط، وأعطت حافزاً نهائياً للميل صوب العراق. عندما التقى جورج شولتز، وزير الخارجية الجديد، نظيرَه العراقي طارق عزيز

1 Woodward, *Veil*, p. 480.

2 US Senate, "War in the Gulf: A Staff Report Prepared for the Committee on Foreign Relations", August 1984.

3 Harold H. Sanders, "The Iran-Iraq War: Implications for US Policy", in Thomas Naff, ed., *Gulf Security and the Iran Iraq War* (Washington DC, National Defense University Press, 1985), pp. 64–5.

4 John Prados, *Presidents' Secret Wars: CIA and Pentagon Covert Operations from World War II through the Persian Gulf* (Chicago, Ivan R. Dee, Publisher, 1986), pp. 378–9.

في باريس في ١٠ أيار/ مايو ١٩٨٣ عبّر شولتز عن رغبة أميركا بإنهاء الحرب، ثم أضاف: "نعتبر الحرب مضنية للبلدين، كما أنها خطيرة بالنسبة للأخرين في المنطقة". تحدث شولتز عن حياد أميركا في الصراع لكنه لاحظ أنّ عزيز يعرف "أننا كنّا مفيدين للعراق بطرق متنوّعة"[١].

وإذ أحبطهم رفض إيران أي اتفاقية لوقف إطلاق النار قرّر العراقيون تغيير تكتيكاتهم، وهاجموا مصافي النفط الإيرانية في الخليج وناقلات تحمل شحنات النفط الخام من الموانئ الإيرانية. لإنجاز هذه الهجمات طلب العراقيون من فرنسا طائرات "سوبر-اتندار" الهجومية القادرة على إطلاق صورايخ "إكزوست" المضادّة للسفن.

ذهب عزيز إلى نيويورك في تشرين الأول/ أكتوبر لعقد لقاء آخر مع شولتز، في الأمم المتحدة هذه المرّة؛ للحصول على موافقة على قرار مجلس الأمن ٥٤٠ الذي يدين إيران لاستمرارها في الحرب. حينها تسرّبت أنباء عن محاولة العراق الحصول على ٥ طائرات "سوبر-اتندار"، وتصاعدت التوتّرات عالمياً عقب تهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز. حاجج عزيز بأن الهجمات العراقية على السفن الإيرانية قد تقصّر زمن الحرب لأن حرمان إيران من المال اللازم لشراء السلاح قد يرغمها على وقف القتال. في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر أوردت صحيفة **الجزيرة** السعودية أن أميركا وافقت أخيراً على بيع فرنسا الطائرات للعراق، وأن شولتز أبلغ الحكومة الفرنسية الشهر السابق أن أميركا أسقطت اعتراضها على صفقة البيع[٢]. في نهاية ١٩٨٣ شرع الطيّارون العراقيون في استهداف مصافي النفط في جزيرة خرج. لقد استُهلّت حرب الناقلات بهدف إعاقة صادرات إيران من النفط[٣].

ناقشت مذكّرة لوزارة الخارجية الأميركية في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر الاستراتيجية الإيرانية الرامية إلى دفع النظام العراقي إلى الانهيار سياسياً عَبر استنزاف عسكري مصحوب باختناق مالي. أشارت المذكّرة إلى أن متابعة الإيرانيين هذا الضغط تجعلهم قادرين، خلال السنة المقبلة، على تحقيق هدفهم. "في هذا السياق يجب التفكير في

1 Declassified Documents, Stage Dept., Sec. of State George P. Shultz, Cable to the State Dept., "Sec.'s May 10th Meeting with Iraq Foreign Minister Tariq Aziz", 11 May 1983.

٢ صحيفة **الجزيرة**، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣.

3 Timmerman, *The Death Lobby*, pp. 135–8.

الانحياز إلى العراق"، أضافت المذكّرة. تضمّن هذا الانحياز دعماً مالياً ودبلوماسياً وعسكرياً: مالياً، ساعدت أميركا العراق في تصدير مزيد من النفط عبر تركيا والسعودية وسوريا؛ ودبلوماسياً، دعمت أميركا مبادرة في الأمم المتحدة تثبّط التوسّع في استهداف منشآت ذات صلة بالنفط في الخليج بهدف إرساء مساحة للتوافق الضمني بين الطرفين يصلح أن يبنى عليه لاحقاً وقف لإطلاق النار بينهما.

عسكرياً، جرى التفكير بأن المرغوب فيه هو عدم التشجيع على إمداد إيران بمعدّات حسّاسة، والسماح بوصول معدات تسيطر عليها أميركا إلى العراق عبر أطراف ثالثة، ومساعدة العراق إذا هاجمت إيران منشآت النفط العراقي في الخليج مجدّداً، للدفاع عن عمليات تصدير نفطه، وذلك بالتنسيق مع الأصدقاء والحلفاء. ونصّت المذكّرة على التالي: "إن عزم واشنطن على اتخاذ إجراء صارم من شأنه طمأنة دول الخليج بشأن دعمنا لأمنهم... ونعتقد أن أفعالاً أخرى... مثل إعطاء معلومات استخبارية تكتيكية، يبقى ضرورياً".

وخلصت المذكّرة إلى القول: "إن المزيد من الانحياز صوب العراق، كما نعتقد، يؤدي إلى المفاعيل التالية على المنطقة: زيادة التحسّن في العلاقات الثنائية مع العراق وتشجيعه على عدم الانحياز، (و) دعم هدفنا المتمثّل في تجنّب انهيار العراق أمام إيران الثورية، من دون أن يصل الأمر إلى حدّ إزعاج إسرائيل[١]. وبوضوح، نجم الانحياز إلى العراق عن سياسات أميركية هدفها الحفاظ على توازن القوى بما يكفل جذب العراق إلى نظام إقليمي مؤيّد لأميركا، إضافةً إلى معاقبة إيران.

عندما اجتمع دونالد رامسفيلد، المبعوث الخاص للرئيس ريغان، مع صدام، في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣، سلّم رامسفيلد القائدَ العراقي رسالة مكتوبة باليد تتضمن مقترحاً بتجديد العلاقات الدبلوماسية بين أميركا والعراق. أخبر رامسفيلد صدّام أن لدى أميركا والعراق مصالح مشتركة في منع الإيرانيين والسوريين من التوسُّع. أبلغ صدّام رامسفيلد أن القيادة العراقية تفحّصت الظروف التي أحاطت بقطع العلاقات بين البلدين، وكذلك احتمال استئنافها، ملاحظاً الحاجة إلى توقيت دقيق بشأن أي قرار

1 Declassified Documents, State Dept., Bureau of Near Eastern and South Asian Affairs Information, Memorandum from Jonathan T. Howe to Lawrence S. Eagleburger, "Iran-Iraq War: Analysis of Possible US Shift from Position of Strict Neutrality", 7 October 1983.

يتصل بهذه العلاقات. لقد تدخّلت الحرب في هذه الصورة فأضافت تعقيداً فحواه أن أميركا وآخرين ربما أساؤوا فهم إعادة العلاقات وربطوا ذلك بأسباب غير صحيحة. فهم صدّام أن للغرب مصالح مشروعة في المنطقة العربية، لكن الغرب يتصرّف أحياناً بناءً على تحليل خاطئ أو غير مكتمل. وسأل صدام عما قد يحدث في دول الخليج وشبه الجزيرة العربية ما لم يفهم العراق الأمر بسرعة. على أي حال، تجاوز العراق المرحلة الخطرة في الوضع العسكري وباتت المسألة يومذاك مجرد مسألة وقت.

بدوره لاحظ رامسفيلد الحاجة إلى التعامل مع مسائل أكثر أساسية، مثل أمن الخليج وظروف الشعب الفلسطيني. ففي رأي الولايات المتحدة من مصلحة مصر والعراق أداء دوريهما الطبيعي في المنطقة مما يحول دون تضخيم طموحات الآخرين. وفي ما يتعلق بالحرب مع إيران وافقت أميركا على أن ليس من مصلحة الغرب ودول المنطقة أن يؤدي النزاع إلى مزيد من عدم الاستقرار، ولا أن تنتهي الحرب بإضعاف دور العراق أو إعلاء شأن مصالح إيران وطموحاتها. وتحدّث رامسفيلد أيضاً عن خطر التصعيد في الخليج واحتمال إغلاق مضيق هرمز. وبالنسبة إلى قضية التصعيد أورد صدّام أنّ صبر العراق يجب ألا يُساء فهمه، قائلاً: "على العراق ألاّ يراعي مصالح العالم قبل مصلحته الخاصة"[1]. أبلغت السفارة الأميركية في جدّة وزارة الخارجية أنّ مسؤولاً سعودياً غير محدّد الهوية وصف زيارة رامسفيلد العراق بأنها "تطوُّر جيد جداً" من وجهة نظر السعودية[2].

بعد ثلاث سنوات من الحرب أظهر صدّام أن العراق يستطيع الصمود في وجه حظر سوفييتي للسلاح وهجمات "الموجات البشرية" الإيرانية أيضاً من دون أن ينهار. أقنعت زيارة رامسفيلد صُنّاع السياسة في أميركا أن من الضروري بذل جهد كبير لمنع إمدادات السلاح من الوصول إلى إيران، وعندما احتاجت إيران إلى أسلحة وقطع غيار أميركية اتّجهت نحو السوق السوداء، وتوجّه الإيرانيون أيضاً إلى إسرائيل وتركيا وغيرهما لشراء موادّ من مخزوناتها الوطنية عَبر وسطاء متنوعين.

1 Declassified Documents, State Dept., US Embassy in UK to State Dept., "Rumsfeld Mission: December 20 Meeting with Iraqi President Saddam Hussein", 21 December 1983.

2 NSA, State Dept. Records, US Embassy, Jeddah, to State, "Saudi Official Commands, US/Iraqi Contacts", 7 December 1983.

أُطلِقت "عملية الصلابة" لإقناع حلفاء أميركا هؤلاء بأن يوقفوا هذه المبيعات. ووصفت وثيقة لوزارة الخارجية هذه العملية بأنها سلسلة من خطوات مُخطّطة بهدف إقناع إيران بإنهاء عداواتها، وكذلك لضمان إفهام العراق أن تصعيد الحرب في الخليج يتهدد الدول المستوردة للنفط. ووُزّعت الوثيقة على نطاق واسع للمسؤولين الرفيعي المستوى في الحكومات الأجنبية. إذ اعتقدت الولايات المتحدة أن من مصلحة الغرب عدم التشجيع على أن يخرج أي من طرفَي الصراع طرفاً مُهيمناً في المنطقة، وأن الحوادث الأخيرة أظهرت عزم إيران على استخدام العنف لنشر ثورتها في المنطقة. ولا تسمح هذه العملية أيضاً بنقل أسلحة تسيطر عليها أميركا إلى طرفي الصراع، وتحضّ الطرفين دوماً على ممارسة ضبط النفس. وطُلِب من كلّ الحكومات أن تمنع مرور إمدادات الأسلحة (بغض النظر عن مصدرها) عبر أراضيها إلى إيران. وما دامت الحرب لا تُحدث اضطراباً في إمدادات النفط ترتضي الولايات المتحدة ببساطة باحتوائها، كما تُسرّ بأن هذين المرشَحين المحتملَين للسيطرة على الخليج قد انضبطا وأضعف أحدهما الآخر، مما يعود بالفائدة على حلفاء أميركا في الخليج.

باعت الصين أسلحة بقيمة ٣،٦ مليارات دولار في العام ١٩٨٣، ومع حلول العام ١٩٨٥ بدأت تبيع الأسلحة لإيران أيضاً. وبحسب سمبسون، عندما أُنبئ الأمير بندر بالسياسة الجديدة لأميركا اتصل بشولتز طالباً موافقته على التقدُّم بعرض للصينيين قوامه "نشتري منكم كل الأسلحة التي تريدون بيعها لإيران، كي نعطيها للعراق". وقد أيّد شولتز هذه الفكرة. اتّصل بندر بالصين أيضاً لشراء صواريخ باليستية متوسطة المدى للسعودية نفسها، إضافةً إلى الأسلحة التي تعتزم الصين بيعها لإيران. وبعد لقاءات سرّية في واشنطن وباكستان وبكين أُبرِمت صفقة مع الصينيين في ١٩٨٨.

أحاط بندر شولتز بالاتفاقية مع الصين على شراء أسلحة مزمع بيعها لإيران، لكنه لم يذكر شيئاً عن الصواريخ.

وجب على بندر أن يجلب الصواريخ إلى السعودية دون علم الولايات المتحدة، وتطلّب الأمر أيضاً بناء مخازن لاستضافتها. وقد تفتّق ذهن بندر عن حيلة ذكيّة؛ إذ أخبر أميركا أن فهد قرّر نقل مخازن التسليح السعودية إلى أمكنة بعيدة عن الرياض تجنُّباً لوقوعها في أيدي غير مأمونة في حال حدوث انقلاب عسكري. قبلت أميركا هذا

المفهوم وأيّدته، ثم أضاف بندر أنه بهدف إعطاء الصينيين حافزاً إضافياً لعدم التملُّص من وعودهم ستطلب السعودية منهم أن يبنوا مخازن جديدة، ومرّة أخرى لم تُبدِ أميركا اعتراضاً. وأخيراً أظهرت صور الأقمار الاصطناعية الصواريخ. اعتقدت الولايات المتحدة أنها تحمل رؤوساً نووية. يقضي القانون الأميركي بأن يرفع البيت الأبيض تقريراً إلى الكونغرس خلال ٤٨ ساعة عند اكتشافه أن بلداً ما حصل على قدرات نووية. في ٧ آذار/ مارس ١٩٨٨ اجتمع بندر مع ريغان الذي قال: "نفهم أن شعبكم حصل على صواريخ نووية. لا نقبل هذا الأمر... أريد ردّاً رسمياً على هذا الأمر". أوضح بندر أن الحصول على صواريخ خطوة ردع صرفة، وأضاف: "بإمكاني أن أوكد لك على طول الخط أن المملكة لا تملك صواريخ نووية".

أقفل بندر عائداً إلى السعودية، ثم عاد إلى واشنطن حاملاً رسالة تنفي بشدّة شراء أي أسلحة نووية، لكنها تؤكّد شراء صواريخ بأثر من رفض أميركا بيع صواريخ "لانس" القصيرة المدى للمملكة العربية السعودية في ١٩٨٥. وأعطت ضمانات أيضاً بأن الصواريخ لن تُستعمل لأغراض هجومية، لكن إذا هوجمت فستعمد السعودية إلى استخدامها دفاعاً عن النفس[1]. بدا للسعودية أن شراء هذه الصواريخ برهان قوي على استقلاليتها؛ إذ تُمثّل الصواريخ ردعاً منخفض المستوى، كما أنها تدلّ على اعتزام السعودية الردّ على أي ضربات محتملة.

في العام ١٩٨٤ ناقشت وثيقة لوزارة الخارجية بشأن الحرب الإيرانية – العراقية السيناريوهات المحتملة لتصعيد إيراني، ونصحت بأنه حتى لو طلبت دول الخليج التدخُّل "فليس من مصلحتنا أن نتدخل"؛ إذ من شأن انقطاع صادرات النفط الإيرانية أن ترغم الإيرانيين على اعتماد إجراءات أشد تطرُّفاً قد تشمل هجمات ضد منشآت نفطية حساسة وأهداف اقتصادية مهمة في المملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج، إضافةً إلى احتمال وقف شحن نفط الخليج بحراً.

في المقابل من المرجح أن تتجنّب إيران أي عمل عسكري من شأنه حفز تدخُّل عسكري أميركي. ولاحظت وثيقة وزارة الخارجية أيضاً أن مثل هذه الأفعال الإيرانية قد تُصمَّم لإظهار عدم قدرة الولايات المتحدة على حماية مصالحها والدفاع عن دول

1 Simpson, *The Prince*, pp. 152–61.

الخليج. وحضّت الوثيقة أميركا على الاستمرار في العمل عبر أطراف ثالثة للحثّ على ضبط النفس ودعم تسوية تفاوضية تدعم علاقاتها مع دول الخليج، والسعي إلى تدخل وتخطيط مشترك مع حلفاء آخرين لأميركا. وحذّرت أيضاً من أن دول الخليج قد تنظر إلى نصر إيراني باعتباره هزيمة للولايات المتحدة، "قد تتساءل (دول الخليج) عن التزاماتنا وموثوقيتنا كصديق وشريك في الأمن". واقترحت عدداً من الأعمال الرادِعة ضد إيران[1].

في ٥ نيسان/ أبريل ١٩٨٤ أبرزت مذكّرة توجيهية عن قرار الأمن القومي الإجراءات التي يجب اتّخاذها لتحسين قدرة أميركا على ردع تمدُّد الصراع في الخليج وحماية مصالح أميركا.

جرت الموافقة على بعض الأعمال التي تتوافق مع الخطوط التالية:

١– التشاور مع دول الخليج بشأن إنجاز مهمات سياسية – عسكرية.

٢– تحسين قدرة الاستخبارات الأميركية على جمع المعلومات في المنطقة.

٣– تعزيز قدرة المنشآت دفاعياً بالتعاون مع الدول الإقليمية بهدف خفض انكشاف الطواقم والمنشآت الأميركية في الخليج.

٤– تقرير قدرة المنشآت والنشاطات العسكرية الأميركية في الخليج القدرةَ على مكافحة الإرهاب.

٥– إعداد خطة عمل لمنع انهيار العراق[2].

في مستهل عام ١٩٨٤ أطلق صدّام ما سُمِّي "حرب الناقلات" بهدف كسر الجمود

1 NSA State Dept. Records, "Iran–Iraq War: US Responses to Escalation, Scenarios and Threats to Persian Gulf States", 24 March 1984.

وصفت الوثيقة خيارات عدّة متوافرة لأميركا في الردع؛ إذ تستطيع توجيه مساعدات إلى العراق، ما يرمز إلى دعم أميركا له ضد إيران لأن العراق لم يكن يحتاج إلى التسليح. وتقدر أيضاً أن تعطي مُساعدة لأطراف ثالثة كي تتولى دعم العراق، وأن تشجّع بلدان لديها قوات قابلة للتدخل كي تساعد العراق، وأن تسمح لهذه البلدان باستخدام أسلحة ذات منشأ أميركي في هذا الجهد (لكن من دون نقل أسلحة ذات منشأ أميركي إلى العراق). ومن الممكن دعم طرف ثالث في مُساعدة العراق، وقد يشمل هذا دعماً مالياً متواصلاً من دول الخليج للعراق، وتشجيع فرنسا ودول غربية مُصدّرة للسلاح على دعم العراق بطريقة أكثر قوة. قد يشمل دعم أميركا دفاعات دول الخليج وشحنات أسلحة وتدخل قوات متخصّصة في مساندة دفاعات الخليج، ما من شأنه طمأنة دول الخليج إلى أن أميركا ستعمل معهم لتجنّب زيادة التمدّد العسكري لإيران أو نشاطاتها التخريبية.

2 NSA, National Security Decision Directive 139, from Ronald W. Reagan, "Measures to Improve US Posture and Readiness to Respond to Developments in the Iran–Iraq War", 5 April 1984.

في المعركة والانتقال إلى ساحة أخرى واعدة. في آذار/ مارس أطلقت طائرة "سوبر إتندار" عراقية صاروخ "إكزوست" على ناقلة يونانية جنوب جزيرة خرج. ردّت إيران في نيسان/ أبريل، فشنّت هجومها الأول على الملاحة التجارية بقصف ناقلة هندية. في ١٩٨٤ حدث ٣٧ هجوماً عراقياً و٧ هجمات إيرانية. وبحسب كارش، سعى العراق إلى استدراج إيران كي تغلق مضيق هرمز ما من شأنه قطع إمدادات النفط عن الغرب وإطلاق جهد غربي لإنهاء الحرب. حاول العراق أيضاً الحدّ من صادرات إيران النفطية، وبذلك شلّ قدرتها على تمويل جهدها الحربي[1]. تركت هجمات العراق على الناقلات أثراً واضحاً على صادرات إيران وأضعفت اقتصادها أيضاً. أُرغمت إيران على اللجوء إلى خدمات مكوكية من ناقلات صغيرة لإيصال النفط إلى ناقلات كبيرة تمركزت في نقاط أقل انكشافاً وأكثر بعداً في الخليج[2]، لكن إيران أحجمت عن اللجوء إلى ردّ واسع، وسرعان ما خبت "حرب الناقلات".

على الرغم من أن اشتعال "حرب الناقلات" قد زاد من توتر الولايات المتحدة مما دفعها، بحسب التقارير، إلى مراجعة خططها الاحتياطية في الخليج؛ إلا أن هذه المراجعة لم تُتبَع بعمل ملموس. مرّرت أميركا صور الأقمار الاصطناعية إلى العراق كي يتمكن من رصد الطائرات الإيرانية ولزيادة فاعلية المدفعية والمدرعات في المعركة. إضافةً إلى ذلك قدّمت أميركا تنبيهات عن الهجمات الجوية الإيرانية على سفن في الخليج، مدعّمةً بتقارير نصف يومية عن نشاط إيران العسكري على الأرض. استُخدمت الأقمار الاصطناعية وكذلك طائرات "أواكس" الأميركية في السعودية لإمداد العراق بمعلومات قيّمة عن تحرُّك القوات الإيرانية[3].

وبحسب سمبسون تحدّث الأمير بندر عن بعض ذكرياته قائلاً: "عملنا مع العراقيين لنعطيهم معلومات من الـ"أواكس"، ذلك أنهم أرادوا قصف أهداف في الجزء الجنوبي من إيران. أتذكّرهم إذ يهبطون في السعودية، حيث نعيد تزويدهم بالوقود ليعودوا إلى بلدهم"[4].

1 Efrain Karsh, *The Iran-Iraq War: A Military Analysis*, Adelphi Papers, No. 220 (London, International Institute for Strategic Studies, 1987), p. 29.

٢ المرجع السابق، ص. ٣٠.

3 *Financial Times*, 19 June 1984.

4 Simpson, *The Prince*, p. 177.

في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤ قدّم تقرير صادر عن "وكالة الاستخبارات العسكرية" تقويماً عن أوضاع العراق سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وتوقّع أنّ "من المرجح استمرار العراق في تصعيد هجماته ضد أهداف في الخليج"؛ إذ اعتقد صدّام أن تصاعد الإدانة الدولية للضربات الانتقامية الإيرانية التي استهدفت أطرافاً ثالثة، وتقييد مبيعات الأسلحة إلى إيران وتقلّص مبيعات النفط الإيراني؛ تخدم جميعها أهدافه وتُنهي الحرب بشروط مناسبة للعراق.

ولمّح التقرير إلى استمرار الظروف الاقتصادية القاسية إلى حين تمكُّن العراق من زيادة إنتاجه من النفط جذرياً، معتبراً أن "من الممكن التعامل مع هذه المشكلة في السنوات القليلة المقبلة". ونسب التقرير قدرة بغداد على إدارة اقتصادها إلى "تزايد الثقة دولياً بمستقبل العراق" وإلى حقيقة أن عرب الخليج "لا خيار لهم سوى الاستمرار في مساعداتهم الاقتصادية". وقد أدرك العراق أن "الهجمات على أهداف منتقاة في الخليج تؤثّر في اقتصاد إيران وإمكاناتها حربياً". كما أكّدت بغداد أنها تسعى إلى تدويل الصراع. ولم يُبدِ العراق حماسة لانخراط قواته المسلحة في مغامرات جديدة، ومن ضمنها اندلاع صراع عربي – إسرائيلي مستقبلاً.

وأورد التقرير تخمينات عمّا قد يحدث عند نهاية الحرب: "تصلُّب العراق بشأن تسوية مطامحه الإقليمية في جزيرتَي (بوبيان ووربان) في الكويت، على الرغم من دعم الكويتيين له خلال الحرب، يشير إلى أن علاقات العراق مع دول الخليج ستبقى متشنّجة"، ورسم التقرير الملامح العامة لتداعيات كل هذه الأمور على العلاقات العراقية – الأميركية.

ففي المدى القصير يعتمد هذا الأمر على فهم العراق عزم واشنطن على إمداده بمعونات ميسّرة، مع منعها عن إيران، وعلى المدى الطويل قد تُركّز العلاقات بين العراق وإيران على قضايا الصراع العربي – الإسرائيلي وعلاقة إسرائيل بالولايات المتحدة[1].

لمّحت مذكّرة عن قرار الأمن القومي، مؤرّخة في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤، إلى أن وزارة الخارجية يجب أن تقود مراجعة تشمل الوكالات الرسمية بهدف تنسيق الاستراتيجية الأميركية وتأمين تقدُّم متوازن للعلاقة الأمنية مع السعودية. اقترحت المذكّرة

1 NSA, Defense Intelligence Agency, Intelligence Report, "Defense Estimative Brief: Prospects for Iraq", 25 September 1984.

إجراءات عدّة تضمّنت التعجيل بإرسال المبيعات المُوافَق عليها أميركياً، وإعطاء ردود في توقيت مناسب على الطلبات السعودية، وتقويم القدرات العسكرية السعودية كي تتلاءم مع التهديدات القائمة، والتخطيط لتسهيل تحركات وتوظيف القوات الأميركية التي قد تُرسَل إلى المملكة العربية السعودية في حال حدوث طوارئ كبرى.

أضحت السعودية قائدة الدول العربية في الخليج، فحمت المساعدة العسكرية الأميركية هذه الدول أيضاً بصورة غير مباشرة. كما حاول السعوديون إضعاف النُظُم المؤيّدة للسوفييت وزعزعتها، مما عزّز صورة بلدهم في عين أميركا التي استفادت أيضاً من ممارسة السعودية للقيادة إقليمياً في دول مجلس التعاون الخليجي. وصاغت السعودية بفاعلية استراتيجيةً منسجمةً عسكرياً وسياسياً تضمّنت نفوذاً أميركياً غير مباشر على سياسات دول الخليج.

في ٢٦ نوفمبر/ تشرين الثاني التقى طارق عزيز شولتز وأعرب عن تقديره جهود أميركا في وقف تدفُّق الأسلحة الغربية على إيران، مُلاحِظاً أن تفوُّق العراق في الأسلحة عزّز قدراته الدفاعية.

لاحظ شولتز أن التفوّق الاستخباراتي عنصر فعّال أيضاً في الدفاع العراقي، وبهذا المعنى بات العراق البلد الأكثر أماناً حيال التهديدات الإيرانية. كما طرح شولتز سؤالاً عن قدرة الدول الصغيرة في الخليج على مجابهة هذه التهديدات. وطمأن شولتز عزيز إلى أن أميركا ستتابع العمل مع حلفائها بشأن التعامل مع إيران، خصوصاً لجم نقل الأسلحة الغربية إلى طهران.

في أواخر ١٩٨٤ طلبت الحكومة السعودية من أميركا الموافقة على شراء ٤٢ مقاتلة إضافية من نوع "إف-١٥"، ومعدات عسكرية أخرى. في شباط/ فبراير ١٩٨٥ أعلن ريغان لفهد وبندر عدم قدرته على ضمان موافقة الكونغرس على هذا الطلب. وبحسب سمبسون قال ريغان لفهد: "أدعم هذا الطلب وأوافق عليه، لكن الكونغرس لن يسير معي. أتركُ الأمر لك. إذا أردتَ أن أمضي بهذا الأمر فسأفعل، لكننا سنخسر". ردّ فهد فوراً: "كلا، كلا، كلا... لا أريد إهانتك أو إحراجك لأنه إذا حدث ذلك لك فسيكون إحراجاً لي أيضاً. أُقدّر تصرفك لكنك تعرف، أيها الرئيس، أني أدعمك. تؤمن بالسلام الذي تضمنه القوة، وأنا مثلك. كلما ازددتُ قوةً قلّت فُرص الحرب...

لو كُنتَ مكاني ماذا كنت لتفعل؟". ردّ الرئيس بسرعة: "لو كنتُ مكانك لذهبت إلى مكان آخر لشرائها (الطائرات والمعدات)"[1]. وفي النهاية اتّجهت السعودية إلى المملكة المتحدة ووقّعت صفقة لشراء ٧٢ طائرة مقاتلة من نوع "تورنيدو"، ما عُرف لاحقاً باسم برنامج اليمامة الطويل المدى.

تدنى حسّ التوجُّه عند إيران بعد منتصف عام ١٩٨٢؛ فحينها لم تعُد تدافع عن أراضيها بل صارت تقاتل على التراب العراقي؛ إذ ولّد التخلخل الاقتصادي الناجم عن الحرب شعوراً متزايداً بالإحباط، بالترافق مع تفاقم نقص السلع الأساسية والفساد وازدهار السوق السوداء[2].

توقّعت مذكّرة عن قرار الأمن القومي، مؤرخة في ١١ حزيران/ يونيو ١٩٨٥، احتمال حدوث تغيّرات رئيسية في إيران بأثر من عدم الاستقرار المتأتي من ضغوط الحرب والتدهور الاقتصادي والصراع داخل النظام. ولاحظت المذكّرة أنّ "الاتحاد السوفييتي في وضع أفضل من أميركا لاستغلال هذا الصراع على السلطة والاستفادة منه"، وشدّدت على حاجة الولايات المتحدة إلى حماية مصالحها في المناوشات بين القادة الإيرانيين بشأن انتقال السلطة[3].

في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ زار علي أكبر ولايتي، وزيرُ الخارجية الإيراني، المملكةَ العربية السعودية، وفي ختام الزيارة قال سعود الفيصل: "لا نلمس تحسُّناً في الموقف الإيراني قد يوحي بإمكان التحرُّك إيجاباً لإنهاء الحرب المُدمِّرة"، وأضاف سعود أن العراق قبِل بحل سلمي للصراع، مُعرباً عن أمله أن "تلاقي إيران هذا السلوك بموقف مماثل"[4]. أحدثت إيران مفاجأة واسعة عندما اكتسح جيشها، في ٩ شباط/ فبراير ١٩٨٦، الحدود الجنوبية مع العراق واحتل شبه جزيرة الفاو التي لا يفصلها عن الكويت سوى بُعد مرمى نيران البنادق.

في ١٣ شباط/ فبراير أوردت صحيفة **عُكاظ** أنّ سعود الفيصل حثّ كلَّ الدول العربية على استخدام قدراتها لإنهاء الحرب، معرباً عن قلق السعودية وأسفها بشأن

1 Simpson, *The Prince*, p. 135.
2 Karsh and Rausti, *Saddam Hussein*, p. 173.
3 NSA, The White House, NSC, National Security Decision Directive, "US Policy toward Iran", 11 June 1985.
4 Saudi Press Agency, 11 December 1985.

التطوّر الأخير، ودعا إيران إلى "وقف القتال والاستجابة لمبادرات السلام التي تضمن حقوق الطرفين وتؤدي إلى علاقات صداقة تخدم السلام والاستقرار في المنطقة"[1]. نقلت **عُكاظ** أيضاً أنه في ٢١ شباط/ فبراير، خلال دورة لمجلس الأمن ناقشت الهجوم الإيراني؛ ناشد وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية محمد مسعود المجلس أن يتّخذ موقفاً حكيماً ضد التصعيد الأخير وضد محاولة إعاقة جهود السلام، وحضّ في خطابه إيران على الموافقة على وقف إطلاق النار معبّراً عن أمله أن "يمارس المجتمع الدولي ضغطاً حاسماً لأجل إنهاء الحرب"[2].

بحسب تقرير في عُكاظ، اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض في ٣ آذار/ مارس لدراسة الوضع الخطير في المنطقة.

في نهاية الاجتماع لاحظ تصريح مشترك "أن التهديدات الإيرانية قد خلقت جواً من التوتر... ويحضّ المجلس إيران على الامتناع عن التهديدات التي تُزعج الأمن والاستقرار في المنطقة"[3].

في الأسابيع التالية عزّز الإيرانيون موقفهم في شبه جزيرة الفاو مما ولّد قلقاً حقيقياً في الخليج وأميركا من أن إيران موشكة على كسب الحرب في خاتمة المطاف، وبحسب وثيقة لوزارة الخارجية الأميركية، صعّد احتلال شبه جزيرة الفاو حدّة قلق قادة الخليج بشأن أمن بلادهم وحرّية تدفّق النفط. وقد بحثت السعودية بفاعلية عن رموز علاقاتها مع الغرب كي تبعث برسالة رادعة لإيران.

أوردت الوثيقة أيضاً أن هذا الأمر مثّل دافعاً رئيسياً لفهد، إذ طلب من أميركا "التوقيع فوراً على شحنات الأسلحة" مورداً أن المملكة العربية السعودية قد صعّدت دعمها للعراق خلال الشهر السابق. انتقدت إيران السعودية بسبب هذا الأمر مُشتكيةً بمرارة من سياسة النفط السعودية. مع تخفيضها سعر النفط تكهّنت الوثيقة أنّ السعودية "ربما أضرّت بإيران أكثر من الهجمات العراقية على ناقلات النفط ومنشآته"[4].

١ صحيفة **عُكاظ**، ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦.

٢ صحيفة **عُكاظ**، ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٦.

٣ صحيفة **عُكاظ**، ٤ آذار/مارس ١٩٨٦.

4 NSA, State Dpt. Records, Bureau of Near Eastern and South Asian Affairs, Memorandum, "Issue Paper: Gulf Wat Update" and "Issue Paper: US Attitude toward Iran", attached, 27 February 1986.

مع عدم قدرته على طرد الإيرانيين هاجم العراق ناقلات النفط الإيراني وموانئ تصديره في الخليج[1]. وبأثر من الهجمات العراقية على جزيرة خرج لجأت إيران إلى خدمات سفن صغيرة لنقل النفط من مرفأي "سيري" و"لاراك". في آب/ أغسطس ١٩٨٦ نجحت الطائرات العراقية في الإغارة على جزيرة "سيري" للمرة الأولى. أُغلقت جزيرة خرج مؤقتاً في تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر، وامتدت الغارات العراقية إلى "لاراك"[2]. لجأت إيران إلى عدد من الإجراءات الدبلوماسية والحربية؛ إذ أطلقت هجمات صاروخية ضد العراق، وتوالت تهديداتها بالانتقام من دول الخليج، كما رفعت وتيرة التفتيش البحري للسفن التي تعبر مضيق هرمز[3].

في أيلول/ سبتمبر شرعت إيران في استهداف السفن التي ترفع العلم الكويتي، إضافةً إلى السفن المتّجهة إلى الكويت أو العائدة منها. احتجّت دول الخليج، التي التقت في تشرين الأول/ أكتوبر، بقوّة وحثّت الجامعة العربية على "إعادة النظر في علاقاتها بإيران"[4].

ساهمت هذه التكتيكات، إضافةً إلى نجاح إيران في الحرب براً، في زيادة عدم الاستقرار في دول الخليج، كما دفعت الكويت إلى طلب حماية أميركا لسفنها في أيلول/ سبتمبر. في البداية تردّدت الولايات المتحدة، ولاحقاً، عندما استأجرت الكويت ٣ سفن من الاتحاد السوفييتي (ووُضِع العلم السوفييتي عليها)، نقلت أميركا إلى الكويت، في أيار/ مايو ١٩٨٧، رغبتها في مرافقة ١١ ناقلة نفط كويتية أثناء عبورها الخليج، مشترطةً رفع العلم الأميركي على تلك السفن. شرح واينبرغر، وزير الدفاع الأميركي، المنطق الذي يقف خلف هذا القرار قائلاً إنه لو لم تُتخذ هذه الإجراءات "لوجبَ علينا قبولُ حق إيران في إغلاق المياه الدولية في الخليج"، كما أن الاتحاد السوفياتي "سيغدو أكثر من مجرد سعيد إذا أصبح الحامي الوحيد لأمن دول الخليج الصغيرة"[5].

1 Timmerman, *The Death Lobby*, pp. 228–31.

2 Elizabeth Gamlen and Paul Rogers, "US Reflagging of Kuwaiti Tankers", in Rajaee Farhang, ed., *The Iran Iraq War: The Politics of Aggression* (Gainesville, FL, University Press of Florida, 1993), p. 127.

٣ المرجع السابق، ص. ١٢٧.

4 *The Gardien*, 27 October 1987.

5 Caspar W. Weinberger, *Fighting for Peace: Seven Critical Years in the Pentagon* (New York, Warner Books, 1990), pp. 387–9.

نُفِّذت "خطة آرنست ويل" التي تضمّنت حماية الملاحة في الخليج بواسطة ١٨ ألف جندي أميركي، وقيّدت أميركا نفسها بالاقتصار على إرسال مروحيات مجهّزة بأدوات للرؤية ليلاً. في نهاية المطاف استطاعت هذه المروحيات أن تكشف سفينة إيرانية كانت تنشر ألغاماً مائية، كما ساعدت في أسرها. قلق السعوديون بشدّة من احتمال أن تواجه غارات إيرانية مدعومة بانتفاضة شيعية، لذا أصرّت على ألا تكشف علناً عن وجود هذه المروحيات الأميركية، و لم يُسمح للمروحيات بالعمل إلا بعد حلول الظلام، كما وجب عليها إنجاز مهامّها قبل الفجر[1]. وفي عامَي ١٩٨٧ و١٩٨٨ أدّت عملية "آرنست ويل" إلى مضاعفة الوجود البحري الأميركي في الخليج، فارتفع عدد السفن الحربية من ٦ إلى ١٣، كما سُمح لها بأن تنفّذ ١٠٠ عملية مرافقة.

تباطأ كثيرٌ من حلفاء أميركا في الوقوف خلفها، إذ تخوّفوا من احتمال أن تنسحب واشنطن لدى ظهور أول إشارة خطر على القوات الأميركية بفعل ضغوط الكونغرس والصحافة والرأي العام. وكذلك لم تتحقّق آمال أميركا في نشر مزيد من القواعد البريّة في الخليج؛ فحتى السعودية لم تسمح للطائرات الأميركية باستخدام مدرّجاتها في تأمين غطاء جوي لسفن المُرافقة[2]. عوضاً عن هذا اعتمدت أميركا على حاملات الطائرات والقواعد الموجودة في دول خليجية أخرى.

وأخيراً، في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٨، وبتشجيع من أميركا ودعمها خلال الشهرين التاليين، أمر صدام بتوجيه ١٥٠ ضربة صاروخية ومجموعة من الغارات الجوية التي استهدفت مراكز رئيسية للسكان الإيرانيين. لم تكن إيران في وضع يمكّنها من تحدي العراق لأن جهود الولايات المتحدة في منع إيران من الحصول على أسلحة أوهنت القدرات العسكرية الإيرانية.

لم تكن إيران لتستطيع سوى تكثيف الهجمات على الملاحة في الخليج، لكن هذه الحركة كان من شأنها أن تثير خطر المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة، وهو أمر حرصت إيران على تجنُّبه.

في نيسان/أبريل انتقل العراق إلى الهجوم، وبعد قتال ضارٍ استعاد شبهَ جزيرة الفاو.

1 Reger Cohen and Claudio Gatti, *In the Eye of the Storm: The Life of General H. Norman Schwarzkopf* (London, Bloomsbury, 1991), pp. 193–4.

2 Shultz, *Turmoil and Triumph*, pp. 926–7.

في أيار/مايو أزاح العراق الإيرانيين عن مواقعهم في شرق البصرة، وبعد شهر أخرجهم من جُزُر مجنون. في مطلع تموز/يوليو طرد العراق بقايا القوات الإيرانية من كردستان، وبعد شهر كسب مفازة صغيرة من الأراضي الإيرانية عند القسم المركزي من الحدود الإيرانية – العراقية.

في ١٨ تموز/يوليو ١٩٨٨، وبعد أن واجهت سلسلة من الانتكاسات، قبلت إيران بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ القاضي بوقف إطلاق النار[1]. وبحسب سمبسون، انطلق السعي إلى السلام في أواخر عام ١٩٨٧؛ إذ أبلغ فهد بندر بأن صدّام طلب مساندة بندر لطارق عزيز الذي كان حينذاك في نيويورك لمحاولة التوصل إلى تسوية تتضمن وقف إطلاق النار. في الوقت عينه حاول خافيير بيريز دي كويلار الحصول أيضاً على اتفاقية لوقف إطلاق النار. وإذ توافقا على نقل محادثات السلام إلى جنيف بعيداً عن أعين الإعلام شرع بيريز دي كويلار وبندر في صوغ اتفاقية على مهل. وحمل الوفدان العراقي والإيراني مسودة الاتفاقية إلى بلديهما. بعد بضعة أيام التقى الجميع في نيويورك. وصل عزيز حاملاً قبول صدّام بالاتفاقية، فيما رغب الإيرانيون بإدخال تعديلات طفيفة عليها. رفض عزيز إحداث أي تغيير موضحاً لبندر "أن السبب وراء عدم قدرتي على التغيير هو أن هذه الاتفاقية قد أقرّها صدّام. لا أستطيع أن أغيّر شيئاً إلا إذا وافق صدّام". طلب بندر من عزيز أن يحادث صدّام هاتفياً كي يخبره بأنه "اقترح هذه التغييرات".

وأجاب عزيز: "هل جُننت؟ لا أحفل بأن تستمر الحرب عشر سنوات. لا أريد أن أخسر حياتي. تجاوُز صدّام يعني الموت!". عندها شرح بندر الموقف لفهد الذي وَجّهه بأن يهاتف صدّام بنفسه. واتصل بندر بصدّام مُعلماً إياه بالتالي: "كدنا ننتهي من الأمر، لكن لدي شكوى. لقد علقنا عند بضع كلمات. والحق أنها تحتاج إلى تغيير، لكنّ وزير خارجيتك لم يوافق". وأجاب صدّام: "يا بندر، أنت لا تُمثّل المملكة العربية السعودية وحدها بل تُمثّل العراق والسعودية. إذا وافقتَ على أي شيء فسأقبل به" فقال بندر: "لكن رجُلك عنيد جداً" فأجاب صدّام: "سنرسل كلمة إليه". في اليوم التالي وقّعت الأطراف جميعها الاتفاقية، فكان هذا بداية لمحاولة ناجحة للحصول على وقف إطلاق النار وصلت إلى خواتيمها في تموز/يوليو ١٩٨٨[2].

1 Karsh and Rausti, *Saddam Hussein*, pp. 173–4.

2 Simpson, *The Prince*, pp. 180–6.

الغزو الإسرائيلي للبنان في ١٩٨٢

فشلت "عملية الليطاني" الإسرائيلية، حين غزت إسرائيل جنوب لبنان في ١٩٧٨، في تحقيق أهدافها المتمثلة بطرد منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.) من لبنان وعزلِ هذا البلد عن بقية العالم العربي عَبر اتفاقية سلام مع الطبقة المسيحية المارونية المهيمنة سياسياً فيه[1]. امتلك الإسرائيليون والموارنة عدوّاً مشتركاً هو (م.ت.ف.)، وكذلك الحال بالنسبة إلى رغبتهما في إخراج السوريين من لبنان. في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠ عمد بشير الجميّل، نجل بيار الجميّل قائد حزب الكتائب، إلى عقد تحالف وثيق مع إسرائيل، وسرعان ما خاض مناوشات مع السوريين في سهل البقاع اللبناني[2]؛ إذ بدأ يشقّ طريقاً يربط مدينة زحلة، وهي البلدة المسيحية الرئيسية في البقاع، بالمنطقة المارونية الرئيسية في جبل لبنان. ومع احتدام التوتر بين الكتائبيين والسوريين في زحلة وصل الجنرال ألكسندر هيغ، وزير الخارجية الأميركي الجديد، إلى الشرق الأوسط. في إسرائيل تبنّى هيغ مقاربة مؤيدة ومتصلّبة أصابت الإسرائيليين بصدمة منعشة نظراً إلى مغايرتها للخط الذي انتهجته إدارة كارتر؛ فقد تحدّث هيغ بمرارة عن نظام الرئيس السوري الأسد، وترك لدى الإسرائيليين انطباعاً مميّزاً بأن الولايات المتحدة تعتزم اتّباع خطّ متشدّد مع سوريا التي هي الشريك الرئيسي للاتحاد السوفييتي في المنطقة. مع ترؤس هيغ وزارة الخارجية شعر الإسرائيليون أنهم يستطيعون السماح لأنفسهم بتبنّي موقف ناشط في مواجهة سوريا. عقد مناحيم بغين، رئيس الوزراء الإسرائيلي، جلسة مغلقة مع هيغ في نيسان/ أبريل ١٩٨١، ولم تُدوَّن تفاصيلها. وبحسب شيف ويعاري مرّر بيغين لاحقاً ملاحظة ذات مغزى، إذ قال: "اعتاد بن غوريون على القول إنه إذا سرتَ في سياسة تؤدي إلى الحرب فسيكون أمراً حيوياً تماماً أن تقف خلفك قوة كبرى"[3].

1 Deborah J. Gerner, *One Land, Two Peoples: The Conflict over Palestine* (Boulder, CO, Westview Press, 1994), p. 124.

2 Richard B. Parker, *The Politic of Miscalculation in the Middle East* (Indianapolis, Indiana University Press, 1993), pp. 174–5.

3 Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, *Israel's Lebanon War* (New York, Simon & Schuster, 1984), p. 31.

في الشهر عينه حملت جريدة **عُكاظ** تصريحاً سعودياً رسمياً يقول: "تُشدّد المملكة على ضرورة أن يتحمّل المجتمع الدولي المسؤولية، وأن يتّخذ قراراً حاسماً، بشأن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان"[1]. وبحسب شيف ويعاري اعتبر السوريون زحلة معبراً لتهديد جدّي ضدّ منطقة يعتبرونها حيوية في الدفاع عن دمشق، بل إنهم مستعدون لحمل السلاح فيها، حتى في مواجهة إسرائيل.

في ٢٥ نيسان/ أبريل بدأ السوريون استقدام الجنود بواسطة المروحيات ووضعهم في مواقع تمنع تقدم تنفيذ الطريق، ولمواجهة ميليشيا بشير الجميّل. في ٢٨ نيسان/ أبريل تدخل سلاح الجو الإسرائيلي فأسقط طائرتي هليكوبتر سوريتين.

في اليوم التالي ردّت سوريا بأن حرّكت صواريخ أرض–جو من نوع "سام" بالقرب من زحلة، وذلك للمرة الأولى منذ دخولها إلى لبنان في ١٩٧٦. مقابل ذلك هدّد بيغين بتدمير هذه الصواريخ أيضاً. في ٣٠ نيسان/ أبريل نقل صاموئيل لويس، السفير الأميركي في إسرائيل، إلى الإسرائيليين أن ريغان في صدد إرسال السفير الخاص فيليب حبيب ليناقش الأمر مع السوريين[2].

وصل حبيب إلى الرياض في ١٦ أيار/ مايو. أخبر عبد الرحمن منصوري، وهو مساعد وزير الخارجية السعودي، صحيفة **عُكاظ** أنّ النقاشات مع حبيب تركّزت على التطورات الأخيرة في لبنان، وأنّ "مساعي المملكة العربية السعودية إلى تحقيق السلام في المنطقة لم تتواهن، ومن طبيعة دور المملكة... فإن النقاشات تمحورت حول منع الانفجار في المنطقة"[3]. في ١٨ أيار/ مايو نقلت "وكالة الأنباء السعودية" تصريحاً رسمياً مفاده أنّ "المملكة العربية السعودية تراقب بقلق كبير الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على لبنان"، وأنها لا توافق عليها، كما أنها، في مواجهة هذه الاعتداءات، "تُشدّد مجدّداً على وقوفها إلى جانب لبنان، كما ترغب في دعم السلطة الشرعية اللبنانية وتعضيدها... إضافةً إلى ذلك فإن السعودية مصمّمة على الوقوف مع سوريا في مواجهة أي عدوان قد يتهدد سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها". أرسل الملك خالد نائب

١ صحيفة عُكاظ، ٨ نيسان/أبريل ١٩٨١.

2 Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, pp. 33–5.

٣ صحيفة عُكاظ، ١٧ أيار/مايو ١٩٨١.

قائد الحرس الوطني، عبد العزيز التويجري، إلى الأسد كي ينقل إليه رسالة[1]. وقال ولي العهد الأمير فهد إن السعودية ستؤيّد سوريا في وجه التحرّك الإسرائيلي: "إذا هاجمت إسرائيل سوريا فسيحارب العرب جميعهم مع سورية وإلى جانبها"[2].

قبْل مشكلة صواريخ "سام" حاول السعوديون إقناع السوريين بوقف حملتهم في البقاع، وعندما رفض السوريون علّق السعوديون مساعدتهم المالية للقوات السورية في لبنان[3]، وعندما سُئل عن هذا التعليق أنكر الأمير سعود حدوث هذا الأمر[4].

بعدها سعت الحكومة السعودية إلى توفير غطاء عربي جماعي لأي تحرك إضافي، سواء بالتعاون مع حبيب أو بصورة مستقلة، ورتّبت اجتماعاً لوزراء الخارجية العرب في تونس، في ٢٦ أيار/ مايو، عيّنَ لجنة للمتابعة مؤلفة من السعوديين والسوريين واللبنانيين والكويتيين للدفع في اتجاه إيجاد تسوية للأزمة المتصاعدة. وبحسب **عُكاظ** تحدّث الوزراء عن "دعم (م.ت.ف.) بكلّ الوسائل الممكنة كي تستمر في تحمُّل مسؤولياتها"، كما طلبوا من الولايات المتحدة "وقف كلّ طُرُق دعم إسرائيل" مُلاحظين أنّ "الاستمرار في هذا الدعم سيقود إلى مواجهة جدّية بين الأمة العربية وأميركا"[5].

في ٢٨ أيار/ مايو جدّدت إسرائيل قصف تجمّعات (م.ت.ف.) في جنوب لبنان. تمثّل الهدف المباشر لهذه الهجمات في توليد تصاعد منضبط للتوتر، ثم إشعال حرب في خاتمة المطاف. تراجعت (م.ت.ف.) لخشيتها من أن يؤدي أي ردّ قوي على الهجمات إلى إطلاق هجوم بري إسرائيلي كاسح. صعّدت إسرائيل من قصفها لمواقع (م.ت.ف.)، لكن في ١٠ تموز/ يوليو أدت أعمالها إلى إطلاق رد فعل عنيف من (م.ت.ف.) التي ردّت أخيراً بقصف غير مسبوق استمر أسبوعين. ومع استخدام ٢٠ مدفعية أرضية وعدد من صواريخ الكاتيوشا المتطوّرة شلّت "حرب الكاتيوشا" القسم الشمالي من

1 Saud Press Agency, 18 May 1981.
لم تُعرف محتويات الرسالة، لكن هناك تخمينات بأنها كانت في الواقع بياناً من أميركا إلى الأسد يحتوي نوعاً من الاقتراح بسحب الصواريخ السورية من سهل البقاع اللبناني.

2 Saud Press Agency, 21 May 1981.

3 William Quandt, *Saudi Arabia in the 1980s* (Washington DC, Brookings Institution Press, 1981), p. 9.

٤ صحيفة **عُكاظ**، ٢٤ أيار/مايو ١٩٨١.

٥ المرجع السابق.

إسرائيل بأكمله. وفي الأيام العشرة التالية حاول الإسرائيليون (وفشلوا) إيجاد حلّ عسكري لمواجهة تحدّي القصف المدفعي الآتي من (م.ت.ف.)[1].

في تلك الآونة، بفضل اتفاقية رتّبتها اللجنة العربية، وافق السوريون، في ٣٠ حزيران/ يونيو، على إنهاء حصار زحلة والسماح لقوة من الشرطة اللبنانية أن تحلّ محلّ الكتائب هناك. نقلت صحيفة **عُكاظ** أن علي الشاعر، السفير السعودي في لبنان، عبّر عن أمله "أن تُتبع هذه الخطوة بخطوات أخرى تؤدي إلى حل شامل للأزمة في لبنان"[2].

كذلك تعاون السعوديون مع حبيب في محاولة تبديد الوضع القائم. لاحظ تصريح رسمي سعودي في ٢٠ تموز/ يوليو أن إسرائيل، بتصعيدها الوضع، تعطي البرهان على "تصميمها على تخريب كل المخارج الإيجابية التي حققتها اللجنة العربية"[3]. في ٢٤ تموز/ يوليو توصّل حبيب، عبر جهد مشترك مع السعوديين، إلى اتفاقية لوقف إطلاق النار من (م.ت.ف.). ووافقت إسرائيل على إنهاء هجماتها، وأدى ذلك إلى صياغة أول اتفاقية تاريخية بين إسرائيل و(م.ت.ف.). لم تكن هنالك وثائق رسمية موقّعة، بل وافق الإسرائيليون بشكل منفصل مع حبيب على ما قد يحدث وما يجب ألا يحدث[4].

في ٢٥ تموز/ يوليو أوردت **عُكاظ** أنّ الشاعر نقل رسالة من فهد إلى الرئيس اللبناني إلياس سركيس. وبعد اللقاء قال الشاعر: "شرحت الرسالة كل الجهود التي بُذلت للتوصل إلى وقف إطلاق النار"، مُضيفاً أنه ناقش "الخطوات الواجب اتّخاذها لتثبيت وقف إطلاق النار، ما يخلق جواً من شأنه السماح لنا بإيجاد خطوات جديدة لحل الأزمة كلها"[5].

وافق بيغين على هذه الشروط غير المُغرية نظراً إلى قناعته بحتمية الحرب مع (م.ت.ف.) أيّاً تكن الاتفاقية. وفي ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١ أبلغ بيغين هيغ بعزم إسرائيل على التحرك عسكرياً إلى لبنان، مع الأمل أيضاً بتجنّب تدخُّل سوري. لم يكن مطلوباً سوى إيجاد ذريعة مناسبة[6]. وأبدى بيغين أسفه من الانطباع الواسع

1 Schiff and Ya'ari, *Israel Lebanon's War*, pp. 35–6.

٢ صحيفة **عُكاظ**، ١ تموز/يوليو ١٩٨١.

٣ صحيفة **عُكاظ**، ٢٠ تموز/يوليو ١٩٨١.

4 Parcker, *The Politics of Miscalculation en the Middle East*, p. 181.

٥ صحيفة **عُكاظ**، ٢٥ تموز/يوليو ١٩٨١.

6 Haig, *Caveat*, pp. 326–7.

الانتشار بأنه قد اعترف فعلياً بـ(م.ت.ف.) عَبر إبرام اتفاقية وقف إطلاق النار معها[1].

مع انصرام شتاء ١٩٨٢ وربيعه انتظر أرئيل شارون، وزير الدفاع الإسرائيلي، أن تقدّم (م.ت.ف.) له ذريعة على الرغم من أن حبيب لاحظ أنه، منذ ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٨١، "لم تُسجَّل أي حادثة على الحدود الإسرائيلية – اللبنانية"[2]. في آذار/ مارس ١٩٨٢ وُضعت الخطط العملانية للحرب بكل تفاصيلها. في ٢١ نيسان/ أبريل خرقت إسرائيل وقف إطلاق النار مع (م.ت.ف.) بأن قصفت أهدافاً في جنوب لبنان وحشدت قواتها على حدودها الشمالية. تمثّلت الذريعة في وفاة جندي إسرائيلي ارتطمت مركبته بلغم في المنطقة التي سيطر عليها سعد حداد، وهو قائد "جيش لبنان الجنوبي" المُنشق[3]. أبدت (م.ت.ف.) ضبطاً للنفس في الردّ. أراد عرفات أن يثبت أنه قائد قوي ويستطيع الحفاظ على وقف إطلاق النار، ولاحظ أن إسرائيل تحاول استفزاز (م.ت.ف.) للردّ لأن هذا يُقدّم لإسرائيل التبرير اللازم لشنّ هجوم[4]. ظهرت الذريعة التي انتظرها الإسرائيليون في ٣ حزيران/ يونيو عندما أُطلِق النار على شلومو أرغوف، السفير الإسرائيلي في بريطانيا العظمى، مما أصابه بجراح خطيرة. ردّت إسرائيل بقصف ما يزيد على ٢٥ موقعاً حول بيروت وغيرها من الأماكن في لبنان. ردّ الفلسطينيون بإطلاق ٢٤ صاروخاً استهدفت شمال إسرائيل[5].

حثّ ريغان بيغين على ألا يوسّع الهجوم، وأبلغت السعودية أميركا أن عرفات راغب في وقف تبادل النار عبر الحدود، لكنّ هذا الأمر جاء متأخراً، إذ انخرط بيغين كلياً في القتال[6].

في ٥ حزيران/ يونيو وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على غزو واسع النطاق للبنان حمل اسم "عملية سلامة الجليل". أبلغ بيغين أميركا أنّ الهدف هو دفع (م.ت.ف.) ٤٠ كيلومتراً عن الحدود الإسرائيلية. طلبت إسرائيل من أميركا إعلام سوريا بأن قواتها

1 Safran, *Saudi Arabia*, p. 341.

2 John Boykin, *Cursed Is the Peacemaker: The American Diplomat Versus the Israeli General, Beirut 1982* (Belmont, CA, Applegate Press, 2002), p. 53.

3 Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, pp. 53–5.

4 Gerner, *One Land, Two Peoples*, p. 125.

5 Boykin, *Cursed Is the Peacemaker*, p. 59.

6 Haig, *Caveat*, p. 336.

لن تُهاجِم الوحدات العسكرية السورية إلا إذا بادرت هذه الوحدات إلى مهاجمة القوات الإسرائيلية[1]. في ٦ حزيران/ يونيو عبرت المصفحات وأرتال الجنود الإسرائيليين الحدود إلى لبنان بدعم من غارات كثيفة من الطيران مع إنزالات بحرية. في ٧ حزيران/ يونيو أدانت المملكة العربية السعودية الهجوم الإسرائيلي، وناشد فهد "قادة العرب والمسلمين أن يتركوا خلافاتهم ويرتقوا إلى مستوى المسؤولية في مواجهة أعدائهم"[2]. وخلال الأيام الثلاثة التالية لم تتدخل القوات السورية، كما لم يهاجمها الطيران الإسرائيلي. لكن في ٩ حزيران/ يونيو، عندما أخذ التقدّم الإسرائيلي يتهدد خطوطهم، ردّ السوريون. في غضون يومين دمّر الإسرائيليون قواعد صواريخ "سام" السورية كلها وأسقطوا ٨٣ مقاتلة سورية دون أن يتكبدوا خسارة واحدة. نتيجةً لهذا وافقت سوريا على وقفٍ لإطلاق النار في ١١ حزيران/ يونيو بمعزل عن (م.ت.ف.)[3]. في ١٣ حزيران/ يونيو أكملت إسرائيل تطويق بيروت، وتحقّقت بذلك أهداف شارون؛ إذ حوصرت (م.ت.ف.) في بيروت، والتقت القوات الإسرائيلية مع قوات الكتائب، ولقي السوريون هزيمة مُرّة في الجو وفي سهل البقاع اللبناني.

استشاط السعوديون غضباً بسبب هذه الحلقة الجديدة من العدوان الإسرائيلي. تركّزت خشيتهم على أن يؤدي الضغط المتولّد عليهم، داخلياً وخارجياً، إلى قيامهم بعمل ما من شأنه الإضرار بمصالحهم الحيوية[4]. في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٢، صرّح فهد قائلاً: "ما يحدث في لبنان أمر غير مسبوق لأن من غير المنطقي أن يُترك شعب من دون دفاع في مواجهة هذه الأسلحة المميتة كلها"[5]. لكنّ السعوديين أدركوا أيضاً أنهم لا يستطيعون معارضة أميركا في وقت تشنّ فيه إيران هجوماً ناجحاً على العراق، وكانت طائرات الـ"أواكس" وأطقمها الأميركية تتولى حماية بلدهم، وكذلك يؤمّن الأسطول الأميركي الملاحة في الخليج.

في ١٠ حزيران/ يونيو التقى سعود ريغان في بون وحذّر أميركا من عواقب وخيمة

١ المرجع السابق، ص. ٣٣٧.

٢ صحيفة **عُكاظ**، ٨ حزيران/يونيو ١٩٨٢.

3 Safran, *Saudi Arabia*, pp. 341–2.

4 Galia Golan, *The Soviet Union and the Israeli War in Lebanon*, Research Paper 46 (Jerusalem, Soviet and East European Centre, 1982), p. 13.

٥ صحيفة **عُكاظ**، ١١ حزيران/يونيو ١٩٨٢.

إن لم تتدخل[1]، مُصرّحاً بعد الاجتماع: "تتوقع المملكة العربية السعودية موقفاً واضحاً من أميركا بخصوص لبنان لتحقيق انسحاب إسرائيلي من الأراضي اللبنانية". تمثّلت رؤية سعود في أن إدارة ريغان "تشارك السعودية قلقها نفسه بالنسبة إلى تقويم خطورة الوضع".

كما أمل أنه "ربما تُرجم هذا القلق والتقويم بموقف أميركي واضح من تحقيق انسحاب إسرائيلي كامل". ذكر مستشار لريغان، هو إدوين ميس، أنّ ريغان بعث برسالة حازمة إلى بيغين يحضّه فيها على المبادرة إلى وقف إطلاق النار والانسحاب فوراً[2]. بعد أن تحالفت القوات الإسرائيلية وقوات الكتائب وطوقوا بيروت تغيّر هدفهم وطلبوا تجريد (م.ت.ف.) من السلاح وإخراجها من المدينة بدلاً من الإصرار على تدمير هذه المنظمة أو استسلامها. وللوصول إلى هذه الغاية جرّبت إسرائيل استراتيجية الحصار والإنهاك. فكرت أميركا في إنهاء الحصار بالتوسط، عبر حبيب، لإخراج (م.ت.ف.) من المدينة، كجزء من هدف أوسع هو السعي إلى إخراج كل القوات الأجنبية من لبنان[3]. في ١٣ حزيران/ يونيو أعربت المملكة العربية السعودية عن قلقها من إمكان حدوث اجتياح إسرائيلي لبيروت. في ١٦ حزيران/ يونيو أوفد البيت الأبيض جورج بوش، نائب الرئيس الأميركي، مع واينبرغر لتقديم تعزية رسمية من أميركا بوفاة الملك خالد. خلال الزيارة أخبر فهد، الذي صار ملكاً، بوش بأن عدم التدخّل أميركياً قد يؤثّر سلباً في العلاقات السعودية – الأميركية بطريقة أو بأخرى[4]. وكذلك التقى سعود بوش وناقشا دعوات الأمم المتحدة إلى وقف إطلاق النار وانسحاب إسرائيل. وخلال اللقاء أوضح سعود لبوش أنّ "ربط الانسحاب الإسرائيلي بخروج القوات غير اللبنانية أمر يجب أن يُترك للحكومة اللبنانية"، وعبّر عن أمله في أن "تتدخل أميركا بفاعلية للَجم التحدّي الإسرائيلي... لأن عدم تدخُّل أميركا سيترك أثراً سلبياً، بطريقة أو بأخرى، على العلاقات العربية – الأميركية"[5]. وبحسب **عُكاظ** حذّرت الحكومة السعودية

١ مقتطفات من وكالات الأنباء العربية والعالمية، بيروت، [اجتياح لبنان]، لا تاريخ، ص ٢٩٦.
٢ صحيفة **عُكاظ**، ١١ حزيران/يونيو ١٩٨٢.
3 Safran, *Saudi Arabia*, p. 345.
٤ مقتطفات من وكالات الأنباء العربية والعالمية، بيروت، ص ٣٤٧.
٥ صحيفة **عُكاظ**، ١٧ حزيران/يونيو ١٩٨٢.

إسرائيل في ١٩ حزيران/ يونيو من مغبّة اجتياح غزو بيروت؛ إذ أعلنت "أنّ هذا الغزو لعاصمة عربية مستقلة سيلغي الجهود السياسية العربية في كل المجالات، وسيواجه العرب مسؤولياتهم التاريخية ويدافعون عن أراضيهم بكل قواهم. وإذ تعلن المملكة العربية السعودية هذا الأمر فإنها تعزز وقوفها وبقية الدول العربية في تضامن كلّي مع الشعبين اللبناني والفلسطيني، وأنها... ستكون أول من يستجيب لنداء الواجب"[1].

زعم وزير الخارجية ألكسندر هيغ أنّ حبيب قد تبلّغ من عرفات استعداده لبدء مفاوضات، يوم اللقاء بين الوفد الأميركي والسعوديين. طلبت (م.ت.ف.) وقف إطلاق النار لـ٤٨ ساعة للنظر في التفاصيل، ووافق الإسرائيليون على هذا الطلب. وقال هيغ أنّ موقف (م.ت.ف.) تصلّب في اليوم التالي بنصيحة من السعوديين، وأوضح أنه يميل إلى وجهة النظر القائلة بأن السعوديين، عقب لقائهم بوش، قد نصحوا (م.ت.ف.) بالسعي إلى مخرج أفضل[2]. لا يمكن التأكّد من مزاعم هيغ من مصادر أخرى. على أي حال، إذا صحّت هذه المزاعم يكون السعوديون قد تصرفوا بموجب شعور بالواجب والالتزام حيال الشعب الفلسطيني.

وبحسب رواية هيغ الخاصة فإنه أبلغ ريغان في ٢٤ حزيران/ يونيو أن فهد يدعم موقف أميركا في بيروت الغربية بأنّ على (م.ت.ف.) إلقاء السلاح والمغادرة. وافق الفرنسيون أيضاً على أن تلقي (م.ت.ف.) السلاح. ولاحقاً نقل الطرفان هذه الوجهة إلى (م.ت.ف.)[3].

في ٢٥ حزيران/ يونيو، بعد أن شنّت إسرائيل أعنف قصف مدفعي على بيروت، أبلغ فهد ريغان بأن المملكة "في حال استياء كليّ من الإصرار الإسرائيلي على تنفيذ مخططات عدوانية ضد لبنان"، وأصرّ على وجوب أن تنهض أميركا "بمسؤوليتها كاملة تجاه الحوادث في لبنان"[4]. سارع مساعدو البيت الأبيض إلى طمأنة السعوديين. تقدّم هيغ، الذي لم يلقَ موقفه الليّن تجاه إسرائيل شعبية بين صفوف إدارة ريغان، باستقالته؛ فقبل بها ريغان. وبعد يومين حذّرت أميركا إسرائيل من شنّ هجمات جديدة على

١ صحيفة **عُكاظ**، ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٨٢.
2 Haig, *Caveat*, pp. 343–4.
٣ المرجع السابق، ص. ٣٤٥–٦.
٤ صحيفة **عُكاظ**، ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢.

بيروت. وبحسب سوفران نظر السعوديون إلى استقالة هيغ والتحذير الأميركي كإشارة إلى تغيّر في سياسة أميركا[1].

التقى وزراء خارجية الجامعة العربية مجدّداً في تونس في ٢٧ حزيران/ يونيو. أقنع السعوديون الوفود بتشكيل لجنة مصغّرة ثانية لمتابعة التطوُّرات واستكشاف الخيارات. ضمّت هذه اللجنة في عضويتها لبنان وسوريا و(م.ت.ف.) إضافةً إلى السعودية والكويت والجزائر[2]. عقدت اللجنة اجتماعاً في الطائف في السعودية، في ٢٩ حزيران، ونظرت في أمر انسحاب (م.ت.ف.) بما فيه المدى والنماذج وأمكنة الانسحاب.

في ختام الاجتماع أعلن سعود أن المجموعة ناقشت "سُبل تنفيذ القرار العربي المتعلق بإزالة العدوان الإسرائيلي من لبنان، والأفعال المتاحة للعرب حيال هذا العدوان"[3].

وجرى التوصّل إلى مسار للعمل له ثلاثة أهداف:

١– تجنُّب حدوث مجزرة في بيروت.

٢– الاحتفاظ بوجود لـ(م.ت.ف.) في لبنان له قدر معقول من القوة.

٣– ضمان الانسحاب الإسرائيلي.

في تقرير له أورد حبيب، في ٢٨ حزيران/ يونيو، أن (م.ت.ف.) تطلب وجوداً عسكرياً رمزياً في لبنان، مع وجود سياسي في بيروت. وبحسب **عُكاظ** حدث اختراق في ٢ تموز/ يوليو عندما مرّر حبيب معلومة مفادها أن اللبنانيين، بعد محادثات مع (م.ت.ف.) والحكومة السعودية، قد اتّفقوا على خطّة؛ إذ بمجرد العثور على بلد يقبل بها تنسحب (م.ت.ف.) تاركةً مكتباً سياسياً صغيراً، إضافة إلى قوة من ٦٠٠ رجل في مدينة طرابلس في شمال لبنان. وعقب مغادرة (م.ت.ف.) يبدأ انسحاب على مراحل لكل القوات الأجنبية، مع تعديل على خط الحدود مع إسرائيل. طلبت الحكومة اللبنانية قوة دولية لحفظ السلام في بيروت، لكن ليس تحت سلطة الأمم المتحدة، مطالبةً الولايات المتحدة بالمساهمة فيها.

لاحظت **عُكاظ** أنّ أميركا قبلت بالخطة مبدئياً فيما رفضت إسرائيل كلّياً أي خطة تتضمن وجوداً لـ(م.ت.ف.) في بيروت؛ إذ اعتقد شمعون بيريز رئيس حزب العمل

1 Safran, *Saudi Arabia*, p. 347.

٢ صحيفة عُكاظ، ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٨٢.

٣ صحيفة عُكاظ، ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٢.

الإسرائيلي أنه "توجد حظوظ متساوية لأن ينجح حبيب في التفاوض على خروج سلمي لـ(م.ت.ف.)"[1].

في ٤ تموز/ يوليو طلب هيغ من السعوديين التعامل مع العرب في إيجاد بلد أو بُلدان تقبل بـ(م.ت.ف.)، واستطلاع مسألة انسحاب السوريين[2]. أخبره السعوديون، عقب محادثات أجراها فهد، بأن الأسد وافق على استقبال (م.ت.ف.) – بقيادتها وكوادرها – في سوريا، وأعطى ضمانات بأن سوريا ستسحب قواتها العسكرية من لبنان بمجرد أن تطلب حكومة هذا البلد ذلك[3].

أعطى ريغان إشارة في ٦ تموز/ يوليو إلى أن أميركا ترغب في المشاركة في قوة متعددة الجنسيات لتسهيل عملية الانسحاب[4]. رحّب فهد بهذا القرار ووافق على إرسال سعود مع عبد الحليم خدّام، وزير الخارجية السوري، إلى واشنطن للقاء ريغان وجورج شولتز وزير الخارجية الجديد[5]. في ٢٠ تموز/ يوليو نقل سعود وخدّام إلى شولتز أنهما قادمان في مهمة لجامعة الدول العربية. قال سعود: "تتمثّل مهمة الوفد العربي في إجراء محادثات مع الولايات المتحدة بخصوص تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتصلة بلبنان، وضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية"، وعبّر عن رغبته في "أن تُرسي القرارات سلاماً واستقراراً في لبنان"[6]. خشيت السعودية وسوريا من أنه إذا أَخلَت (م.ت.ف.) بيروت فقد تتعرض العائلات المتروكة وراءها للقتل، وكذلك اعتقدتا أن إسرائيل تعتزم البقاء في لبنان مما يخلق "ضفة شمالية"[7].

التقت لجنة الجامعة العربية مجدّداً في ٢٨ تموز/ يوليو في المملكة العربية السعودية، وفي اليوم التالي تبنّت خطة لانسحاب كلّي لـ(م.ت.ف.) تنص على ضمان ممر آمن

١ صحيفة عُكاظ، ٥ تموز/يوليو ١٩٨٢.

٢ كان هيغ لا يزال في منصبه (لم يكن خليفته جورج شولتز قد ثُبِّت بعد)، لكنه غادره بناءً على طلب الرئيس، في ٥ تموز/يوليو. انظر:
James Chace, "The Turbulent Tenure of Alexander Haig", *The New York Times*, 22 April 1984.

3 Haig, *Caveat*, pp. 349–50.

٤ المرجع السابق، ص. ٣٥١.

5 Shultz, *Turmoil and Triumph*, p. 48.

٦ صحيفة عُكاظ، ٢٠ تموز/يوليو ١٩٨٢.

7 Shultz, *Turmoil and Triumph*, pp. 50–1.

لخروج أعضاء (م.ت.ف.) من بيروت، وضمان الأمن مستقبلاً للفلسطينيين المتبقين في لبنان[1]. في ٢٩ تموز/ يوليو أرسل عرفات إلى حبيب وثيقة ترسم خطوات مغادرة (م.ت.ف.) مما أشار إلى قرار حازم وجازم من (م.ت.ف.) بالمغادرة[2]. لكن بعد يومين من هذا أطلق الإسرائيليون القصف الأعنف على بيروت منذ بداية العمليات العدائية، وتقدّموا إلى مناطق في بيروت الغربية. وبحسب شولتز، اتّصل بندر به هاتفياً في ٤ آب/ أغسطس ونقل له أن فهد سمّى الهجوم الإسرائيلي "بداية الكارثة. على أميركا فعل شيء ما. إنّ مكانة الولايات المتحدة على المحك، وكذلك الحال بالنسبة إلى السعودية"، وطلب الملك أن "يتدخل الرئيس فوراً، مما يجعل الخطوات القاسية غير ضرورية"[3].

بحسب شولتز، اعتقد حبيب أن التقدّم الإسرائيلي يدمّر خطة (م.ت.ف.) للمغادرة، كما فكّر في أنه، مع هذا التطوّر المستجد، يجب تحقيق انسحاب إسرائيلي قبل موافقة (م.ت.ف.) على المغادرة.

حضّ حبيب الولايات المتحدة على فرض عقوبات على إسرائيل ما لم توقف إطلاق النار وتنسحب وتعيد إمدادات الماء والكهرباء إلى المدينة[4]. في رسالة خاصة إلى بيغن أصرّ الرئيس ريغان على فرض وقف إطلاق النار حتى خروج (م.ت.ف.) من بيروت، قائلاً بحدّة: "إن العلاقات بين أمتينا باتت على المحك"[5].

اتّصل فهد بريغان مجدّداً في ٥ آب/ أغسطس طالباً منه منع هجوم شامل على بيروت، خصوصاً أن حل الأزمة ممكن وقريب[6]. وبعث ريغان برسالة أخرى إلى بيغن قائلاً إن مفاوضات حبيب يجب أن تستمر، وإن وقف إطلاق النار يجب أن يسري بحسب الخطوط التي اتُّفِق عليها في ١ آب/ أغسطس، لا تلك التي نجمت عن تصعيد القتال في ٣ آب/ أغسطس[7].

نقل بندر إلى شولتز في ٥ آب/ أغسطس أن فهد قال: "أينما اختارت (م.ت.ف.)

١ صحيفة عُكاظ، ٣٠ تموز/يوليو ١٩٨٢.

2 Shultz, *Turmoil and Triumph*, p. 52.

٣ المرجع السابق، ص. ٥٨.

٤ المرجع السابق، ص. ٥٩.

٥ المرجع السابق، ص. ٦٠.

6 *The New York Times*, 6 August 1982.

7 Shultz, *Turmoil and Triumph*, p. 60.

أن تذهب فسنعمل على ضمان أن تُقبَل"[1]. في ٦ آب/ أغسطس قبلت (م.ت.ف.) النقاط الرئيسية في خطة الانسحاب التي تفاوضَ عليها حبيب[2].

على الرغم من نفور بعض قادة العرب من (م.ت.ف.) لم يُرد هؤلاء أن يظهروا وكأنهم يعيقون أي حل. ولأن أميركا سترسل قوات بريّة للإشراف على انسحاب (م.ت.ف.) فستجد الدول العربية نفسها في موقع سيئ إذا أظهرت معارضتها إتمام عملية الإخلاء، وأدركت هذه الدول أنها ستواجَه بانتفاضات من متعاطفين من شعوبها مع (م.ت.ف.) إذا تركت مقاتلي (م.ت.ف.) كي يُذبحوا في بيروت. كما وجد القادة العرب أنه تصعُب عليهم مقاومة الضغط السعودي المشفوع بوعود المساعدة اقتصادياً[3]. وبعد أن أعلنت تونس في ١٠ آب/ أغسطس أنها توافق على استضافة قيادة (م.ت.ف.) وبعض مقاتليها باتت الطريق أكثر سهولةً أمام الدول العربية للمضي قدماً.

قُبيل مغادرة بيروت كشف عرفات عن طلب أخير: ضمانة دولية/ أميركية لسلامة المدنيين الفلسطينيين المتبقين في لبنان. ولتلبية هذا الطلب سعى حبيب إلى الحصول على ضمانات إسرائيلية (وحصل عليها) بعدم دخول بيروت الغربية أو توجيه ضربات انتقامية ضد الفلسطينيين المتبقين في لبنان.

في ٥ آب/ أغسطس تلقى حبيب تأكيداً من بشير الجميل أيضاً على تقديم ضمانات مماثلة من حزب الكتائب. وكذلك أيضاً أعطى حبيب، شفوياً وخطياً، ضمانات أميركية بسلامة المدنيين[4].

أخيراً جرى التوصل إلى صفقة تمتنع بموجبها إسرائيل عن مهاجمة بيروت، ويغادر المقاتلون الفلسطينيون لبنان مع إعادة انتشارهم في بلدان عربية عدّة، وتتولى قوة متعددة الجنسيات لحفظ السلام ضمان سلامة الفلسطينيين في لبنان. قبل مغادرة بيروت بعث عرفات ببرقية إلى الملك فهد ينوّه فيها بالدور السعودي في تسهيل التوصُّل إلى نهاية سلمية للأزمة. وكتب عرفات: "إن جهودكم المثمرة والطيّبة واتصالاتكم بالرئيس ريغان أنقذت أرواحاً كثيرة من أبنائكم الفلسطينيين واللبنانيين"، وأضاف: "لن ينسى

١ المرجع السابق، ص. ٦٢.

2 Safran, *Saudi Arabia*, p. 350.

3 *Newsweek*, "The End Game in Beirut", 23 August 1982.

4 Shultz, *Turmoil and Triumph*, p. 105.

شعبنا الملك فهد لمواقفه الوطنية والقومية الطيّبة"[1].

بدأ إخلاء (م.ت.ف.) في ٢١ آب/ أغسطس، وغادر آخر مقاتليها بيروت في ١ أيلول/ سبتمبر. بعد عشرة أيام سحبت أميركا قواتها[2]. انتُخب بشير الجميل رئيساً للبنان في ٢٣ آب/ أغسطس، ثم اغتيلَ في ١٤ أيلول/ سبتمبر. وفي ردّ على هذا الحادث خرقت القوات الإسرائيلية الاتفاقية، وعادت إلى بيروت في اليوم التالي. وبحسب شولتز، بعث فهد برسالة تُشدِّدُ على أن شرفه واسمه وصدقيته ستكون على المحكّ إذا بقيت إسرائيل في بيروت، وشدّد على أن هذا الوضع يُصعّب على السعودية إمداد أميركا بأيّ معونة[3]. في ١٦ أيلول/ سبتمبر حصل مقاتلو الكتائب على ضوء أخضر من قوات الدفاع الإسرائيلية بدخول مخيمَي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين، وهما في منطقة تسيطر عليها القوات الإسرائيلية. خلال ٤٠ ساعة التالية تولّى مقاتلو الكتائب قتل قرابة ألف شخص معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ الفلسطينيين. أنحت (م.ت.ف.) وبقية العرب باللائمة على أميركا لأنها قدّمت ضمانات تضمن سلامة المدنيين الفلسطينيين الذين تُرِكوا دون حماية عندما غادرت (م.ت.ف.) بيروت.

العمليات السريّة

يعتمد هذا الفصل عن النشاط الخفي لأميركا على مصادر ثانوية، إذ تبقى المصادر الأميركية الرئيسية سرّية، وتُبدي المصادر السعودية ممانعة ضمنية[4]. منذ فضيحة "ووترغيت"، التي أدّت إلى استقالة الرئيس ريتشارد نيكسون، واجهت وكالة الاستخبارات الأميركية ("سي آي إيه") صعوبات جمّة في تنظيم عمليات تتطلّب سرّية كاملة؛ إذ لجأ كارتر، الذي شعر بأهمية مسح الوصمة التي لحقت بـ"سي آي إيه" فصوّرتها بأنها "تؤدي دوراً في التخطيط للقتل ولجرائم أخرى"[5]، إلى وسائل لتجنّب تورط "سي آي إيه" مباشرةً

١ صحيفة **عُكاظ**، ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٢.

2 Gerner, *One Land, Two Peoples*, p. 126.

3 Shultz, *Turmoil and Triumph*, p. 104.

٤ كما ذُكر في مقدّمة هذا الكتاب، بدت محاولات المؤلف تسهيل التعاون السعودي واعدة بداية؛ إلا أن المصادرَ السعودية انكفأت لاحقاً عن المضي في تقديم تحليلاتها عن العلاقات بين البلدين.

5 Carter, *Keeping Faith*, p. 143.

في عمليات سرّية يُحتمل أن تنحرف عن مسارها فترتدّ سلباً على الولايات المتحدة. هذه الطريقة، التي شذّبها كيسنجر وطبّقها بمهارة، تضمّنت دفع الآخرين إلى القيام بما تريد فعله مع تجنُّب المسؤولية واللوم في حال فشل العملية[1].

خلال زيارة فهد إلى أميركا في أيار/ مايو ١٩٧٧ قال كارتر: "عندما نرى مشكلة معيّنة، سواء في بلدنا أو خارجها، وبمجرد أن تغدو هذه الحاجة معروفة لدى قادة ذلك البلد العظيم (المملكة العربية السعودية)، تلبي هذه الحاجة بطريقة هادئة، لكنها فعّالة وودودة"[2].

فقد أدّت المخاوف العميقة من التدخُّل العسكري السوفييتي والكوبي في إثيوبيا وأنغولا على التوالي، وكذلك الحال بشأن حركات التحرّر الماركسية في مناطق أخرى من أفريقيا وأميركا اللاتينية، إلى إرغام بعض حلفاء الولايات المتحدة على إتمام عمليات سرّية كانت، لفترة ما، فعّالة تماماً.

وشرع تحالفٌ معاد للشيوعية في التشكُّل، بأعضاء مصممين على أن يكونوا سادة أنفسهم لا عملاء للولايات المتحدة؛ وبذا ظهر "نادي السفاري" إلى الوجود[3]. جاءت الفكرة القائلة بوجوب اتحاد الدول صاحبة المصلحة في لجم انتشار الشيوعية في أفريقيا من الكونت كلود ألكسندر دي مارنشيه، رئيس الاستخبارات الفرنسية الخارجية التي تُسمّى "خدمة التوثيق الخارجية والتجسس المُضاد". أُقنِعَت خمس حكومات بحجج دي مارنشيه هي فرنسا وإيران والسعودية ومصر والمغرب[4]. حدّد هذا النادي الأهداف السوفييتية في أفريقيا بالسيطرة على المواد الخام للقارة والطُرُق البحرية حول أفريقيا، إضافةً إلى الهيمنة على دول تابعة له[5]. وُقّعت اتفاقية تأسيسية للنادي في ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٦.

وتأسّس مركز قيادة للعمليات في القاهرة على الرغم من أنّ كثيراً من اجتماعات "نادي السفاري" عُقِدَت في المملكة العربية السعودية وفرنسا[6]. أنجز النادي عمليته

1 Cooley, *Unholy Wars*, p. 24.

2 PPP, Jimmy Carter, 1977, p. 1006.

3 Heikal, *Iran*, p. 113.

٤ المرجع السابق.

٥ المرجع السابق، ص. ١١٣–٤.

6 Cooley, *Unholy Wars*, p. 26.

الناجحة الأولى في زائير في ١٩٧٧، عندما هدّد جنرال منشقّ بالاستيلاء على إقليم كاتنجا الغني بالمعادن. ناشد الرئيس موبوتو دي سيسسيكو النادي أن يمدّه بالمعونة، التي جاءته على يد القوات المصرية والمغربية[1].

ساندت أميركا النادي؛ فبحسب صحيفة **نيويورك تايمز** ذكر ألفرد آثرتون، مساعد وزير الخارجية الأميركي، أن الولايات المتحدة اتصلت بالحكومة السعودية بصورة مضمرة قائلةً: "من المؤكّد أنه سيكون مفيداً أن يجد الملك المغربي الحسن طريقة لإرسال قواته إلى زائير"[2].

ظهر هدف أكثر ضخامةً في السنة نفسها متمثّلاً بالصومال؛ إذ تحرّك الرئيس الصومالي سيّاد بري لنيل مطالب في ولاية أوغادين المتنازع عليها مع إثيوبيا، وسعى بري إلى بعث فكرة الصومال الكبير متكئاً على دعم سوفييتي مما أثار قلق أميركا وأعضاء النادي. في المقابل كانت إثيوبيا في قبضة ثورة ماركسية منذ عام ١٩٧٤. ومن الواضح أن إثيوبيا مثّلت جائزة مغرية للاتحاد السوفييتي أكثر من الصومال، وشرع السوفييت في ضخّ الأسلحة والمساعدة الاقتصادية إلى النظام الإثيوبي. طُردت القواعد العسكرية الأميركية من إثيوبيا، ما عنى نصراً كبيراً للسوفييت؛ إذ إن السيطرة على جنوب اليمن وإثيوبيا يعني التحكّم في مضيق باب المندب الاستراتيجي عند مدخل البحر الأحمر. وبحسب تعبير برجينسكي: "إذا أصبحت إثيوبيا واليمن الجنوبي تابعتين للسوفييت... فسيحدث تهديد سياسي مباشر وخطير للمملكة العربية السعودية. وببساطة، نحن لا نستطيع أن نتجاهل هذا الأمر"[3]. بذا وجد بري نفسه مهجوراً من داعميه السوفييت لكنّ "نادي السفاري" كان مستعداً للتدخّل. "تخلّص من السوفييت فنمدّك بالأسلحة"، قال النادي لبري الذي استجاب بطرد السوفييت. باعت مصر للصومال أسلحة سوفييتية بقيمة ٧٥ مليون دولار دفعتها المملكة العربية السعودية[4]. في نهاية المطاف وجد بري نفسه في مهبّ صفقة للقوى العظمى توقّف بموجبها السوفييت عن التدخُّل في روديسيا مقابل وقف الدعم الأميركي لحملة الصومال في أوغادين.

1 Heikal, *Iran*, p. 114.

2 *The New York Times*, 21 June 1987.

3 Brzezinski, *Power and Principle*, p. 181.

4 Heikal, *The Road to Ramadan*, p. 126.

Library

في منتصف السبعينيات من القرن العشرين بدأت السعودية بدفع أموال للجيش التشادي كي يتمرّدَ على التدخُّل الليبي في المنطقة الحدودية الشمالية، وللجم النفوذ السوفياتي؛ إذ رأت السعودية في المغامرة الليبية وسيلة لمدّ نفوذ ليبيا إلى منطقة ما تحت الصحراء الأفريقية، مما يُلقي بضغوط على السودان[1]. بين عامَي ١٩٧٥ و١٩٧٦ زادت المعونة السعودية للسودان من ٢٥ مليون دولار إلى ١٦٤ مليون دولار. يعترف تقرير لـ"سي آي إيه" أنّ معونة السعودية ساعدت الحكومة السودانية في مواجهة جهود اليسار لإسقاطها، وزعم آثرتون أنّ أميركا "شجّعت السعوديين على مساعدة الرئيس السوداني جعفر النميري"[2]. وفي أحد خطاباته قال الأمير تركي: "هناك رفض تامّ للأفكار الماركسية في المملكة، ولهذا السبب دعمنا السياسات الأميركية ضد الشيوعية"[3]. أكثر من هذا، بحسب سمبسون، فكلما سُئل بندر عمّا إذا كان انخراط السعودية في النشاطات المعادية للشيوعيين سببه طلب من أميركا جاء ردّه منسجماً مع مقولة: "ليست للمملكة العربية السعودية علاقات مع الاتحاد السوفياتي، لا بسبب أميركا بل لأنّ السوفييت ملحدون"[4].

أدّى التباعد بين السعودية ومصر بعد كامب ديفيد، وسقوط الشاه، وتقاعد مارنشيه، وأخيراً تبنّي أميركا سياسة إسقاط الحكومات اليسارية في أرجاء المعمورة، إلى ذوبان "نادي السفاري".

وضعت إدارة ريغان في رأس أولُوياتها للسياسة الخارجية إسقاط حكومة الساندنستيين في نيكاراغوا. في ١٩٧٩ أُطيح بالجنرال أنستازيو سوموزا دبايلي الذي حكم نيكاراغوا طويلاً، مع إمساك اليساريين الساندنستيين بمقاليد السلطة. في البداية تردّدت أميركا بشأن الساندنستيين. أعطى كارتر هذه الحكومة الجديدة ٣٩ مليون دولار كمساعدة غذائية طارئة.

على الرغم من أنها قبلت الأموال عزّزت نيكاراغوا علاقاتها بكوبا والسوفييت بصورة مطّردة، كما زادت دعمها أيضاً للثوار الماركسيين في السلفادور. علّق كارتر

1 *The New York Times, Report of the Congressional Committee's Investigation: The Iran–Contra Affair, with the Minority View* (New York, Times Books, 1994), pp. 37–8.

2 *The New York Times*, 21 June 1987.

٣ الأمير تركي الفيصل، خطاب في جامعة جورجتاون، واشنطن، ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٥.

4 Simpson, *The Prince*, p. 112.

المُساعدة، وتعهّد ريغان بألاّ تحصل نيكاراغوا على مساعدة إلا إذا أصبحت ديموقراطية كليّاً[1].

بدأت أميركا تُفكّر في طُرُق لمساعدة معارضي النظام الساندنيستي الذين عرفوا باسم "كونترا". جاءت المساعدة الأولى للمقاومة النيكاراغوية من الأرجنتين التي نظّمت في مطلع ١٩٨١ هذه القوات شبه العسكرية وأمدّتها بالمساعدة، ومع هذا سعى الـ"كونتراس" في ١٩٨١ إلى الحصول على مساعدة من أميركا.

خصّص ريغان مصادر ضخمة، دبلوماسياً واقتصادياً وعسكرياً، لدحر ما رأى أنها مكاسب سوفييتية في المنطقة؛ عَبر كوبا ونيكاراغوا. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ أعطى تخويلاً بإطلاق برنامج سري لدعم الـ"كونترا". لم تبقَ نشاطات هذا البرنامج بعيداً عن الأعين لفترة طويلة. عندما سُئلت عن سياستها خلال استجواب في الكونغرس قالت الإدارة إنها لا تملك نية للإطاحة بالحكومة الساندنيستية[2].

في مطلع ١٩٨٢ انشقّ القائد الساندنيستي المُحبَط الكومندان إيدن باستورا عن الطغمة الحاكمة، وأسّس "جبهة ساندينو الثورية" مُعلناً الحرب على الحكومة الساندنيستية[3]. في خريف ١٩٨٢ نشرت الصحف الأميركية تقارير عن تورُّط متزايد لأميركا في نيكاراغوا. جدّدت الإدارة الأميركية القول بأنها لا تسعى إلى إسقاط حكومة نيكاراغوا لكنها تعمل ببساطة على منع تلك الحكومة من تصدير الثورة إلى السلفادور.

انطلاقاً من هذا أُدخِل نص قانوني على ميزانية المخصّصات الدفاعية للعام المالي ١٩٨٣ صاغه النائب إدوارد بولند، فعُرِف لاحقاً باسم "بولند ١". منع قانون "بولند ١" وكالة "سي آي إيه" من استعمال أموال بهدف الإطاحة بالحكومة في نيكاراغوا[4]. وتزايدت الأسئلة عن الانصياع إلى قانون بولند خلال عام ١٩٨٣. في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣ صوّت مجلس النوّاب الأميركي لمصلحة وقف المساعدة كلياً عن مجموعات شبه عسكرية تقاتل الحكومة النيكاراغوية. في المقابل أراد مجلس الشيوخ الاستمرار

1 *The New York Times, Report of the Congressional Committee's Investigation*, pp. 37–8.

٢ المرجع السابق، ص. ٤٠.

٣ المرجع السابق، ص. ٤١–٢.

٤ المرجع السابق، ص. ٤٢.

في هذه المساعدة. في مطلع كانون الأول/ ديسمبر اتّفق مجلسي الكونغرس على تسوية قضت بوضع سقف لتمويل الـ"كونترا" عند مبلغ ٢٤ مليون دولار؛ مع منع "سي آي إيه" من استعمال احتياطياتها لتعويض النقص الذي قد يحدث نتيجة التقيُّد بهذا السقف[1]. بعد ذلك قررت الإدارة الأميركية تكثيف النشاطات السرّية للـ"سي آي إيه"، مع استمرار التمويل. استنتجت لجنة عمل مكوّنة من الوزارات المختلفة ما يلي: "مع الأخذ في الاعتبار الاحتمال البارز بألاّ نتمكّن من الحصول على تمويل إضافي في السنتين الماليتين ٨٤ و٨٥؛ يجب أن يتمثّل هدفنا في جعل أوضاع نيكاراغوا في المقدّمة خلال عام ١٩٨٤".

في الخريف شنّت زوارق سريعة هجمات على دوريات خفر السواحل وناقلات النفط التابعة للساندنستيين، وفي نهاية كانون الأول/ ديسمبر لغّمت الـ"سي آي إيه" ميناء "ساندينو".

مع حلول آذار/ مارس ١٩٨٤ وُضعت خطط لدعم هجوم باستورا على مدينة "سان خوان ديل نورتي"[2]. في شباط/ فبراير ١٩٨٤ اتّضح أنّ سقف الـ٢٤ مليون دولار، الذي فرضه الكونغرس، آخذٌ في التلاشي سريعاً. كتب كايسي، وهو مدير الـ"سي آي إيه"، مذكّرة إلى مستشار الأمن القومي روبرت ماكفرلن في ٢٧ آذار/ مارس تنصّ على ما يلي: "نظراً إلى الصعوبات المحتملة في الحصول على مخصّصات إضافية للاستمرار في مشروع النشاطات السرّية في نيكاراغوا خلال الفترة المتبقية من هذه السنة أوافق كلياً على وجوب أن تسعى إلى استكشاف إمكان الحصول على تمويل موازٍ من السعوديين"[3]. كانت لتشاك كوغان، رئيس قسم الشرق الأدنى في "سي آي إيه"، قناة اتصال خلفية مع بندر. في ربيع ١٩٨٤ أثار كوغان موضوع الحصول على أموال للـ"كونترا" مع بندر. وبحسب وودورد، استشار بندر الرياض فتلقى إجابة سلبية. استندت هذه الإجابة إلى أن أميركا لم تقدّم شيئاً مقابل الحصول على تلك الأموال، وإلى التباين في موقفَي البلدين في أميركا الوسطى، وإلى عدم وجود ضمان ببقاء الموضوع كله سراً. وبحسب سمبسون التقى ماكفرلن بندر مرّة أخرى في أيار/

١ المرجع السابق، ص. ٤٥.

٢ المرجع السابق، ص. ٤٥–٦.

3 Woodward, *Veil*, p. 350.

مايو لطلب المساعدة. عندما سأل بندر إذا كان ريغان على عِلم بهذا الطلب ردّ ماكفرلن بالقول: "إنه يعلم. بإمكانك التثبّت منه بنفسك لكنك لا تستطيع الحديث في هذا الأمر مع أي شخص آخر. سأصطحبك إلى هناك كي تراه، وسيقول لك: "أشكرك To mony brackats"[1]. وافق السعوديون على المساهمة بما يتراوح بين ٨ و ١٠ ملايين دولار إلى الـ"كونترا"، بمعدّل مليون دولار شهرياً، وبعثوا ٨ ملايين دولار إلى الـ"كونترا" خلال الأشهر الثمانية التالية[2].

أُنيطت بالكولونيل أوليفر نورث، وهو عضو في "مجلس الأمن القومي"، مسؤولية الإعداد لنقل الأموال. في صيف ١٩٨٤ بدأت المساعدة السرّية التي تقدّمها "سي آي إيه" إلى الـ"كونترا" بالتلاشي، مع نفاد الأموال. في تلك الأثناء سنّ مجلس الشيوخ مزيداً من القوانين التي تحول دون تقديم دعم من "سي آي إيه" للـ"كونترا" مستقبلاً؛ وعُرِف ذلك باسم "بولند٢"، وصادق المجلس على هذا القانون في مطلع آب/ أغسطس. على الرغم من أن "بولند٢" قطع التمويل عن الـ"كونترا" إلا أنه أعطى بعض الأمل في تجديد المساعدة للـ"كونترا" مستقبلاً، عبر سماحه للبيت الأبيض بالحصول على مخصّصات بمقدار ١٤ مليون دولار، بصفة مستعجلة، بعد ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٨٥[3].

لم يتسبّب "بولند٢" في أزمة مباشرة للـ"كونترا" لأنّ خطوات اتُّخذت خلال أشهر سابقة أمّنت لهم سبل البقاء. لقد غطّت الأموال السعودية، وهي مليون دولار شهرياً، الثغرة الممتدة حتى كانون الأول/ ديسمبر. على أي حال، مع نفاد أموال الـ"كونترا" اتّجه ماكفرلن إلى بندر مرّة أخرى. في مطلع شباط/ فبراير ١٩٨٥ وافقت المملكة العربية السعودية على المساهمة بـ٢٤ مليون دولار إضافية، مما يعني أن مساهماتها بين حزيران/ يونيو ١٩٨٤ وآذار/ مارس ١٩٨٥ بلغت ٣٢ مليون دولار[4]. قدّمت السعودية مساهمتها بروح السعي إلى تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة ورفع التعاون معها في التصدي للشيوعية. وكذلك فتحت الباب

1 Simpson, *The Prince*, p. 120.

2 Woodward, *Veil*, pp. 351–5.

3 *The New York Times*, *Report of the Congressional Committee's Investigation*, p. 51.

٤ المرجع السابق، ص. ٥٤–٥.

لأطراف ثالثة أخرى للمساهمة في أموال دعم الـ"كونترا". وبحسب سمبسون برّر بندر قبول السعودية بدعم الـ"كونترا" بالقول: "لا مشكلة لدينا في هذا الأمر... تلك عملية سيادية حصلت خارج الولايات المتحدة، وبالتالي فنحن لم نخرق القوانين"[1].

1 Simpson, *The Prince*, p. 118.

الفصل الثالث

إرث الملك فهد (١٩٩٠-٢٠٠١)
من الاعتماد إلى المسؤولية المتبادلة

حدث تغيُّر في العلاقات بين أميركا والمملكة العربية السعودية بين عامَي ١٩٩٠ و٢٠٠١ بأثر من تطوُّرين بارزين: انتهاء الحرب الباردة (وتالياً تفكّك الاتحاد السوفييتي)، وحرب الخليج في ١٩٩١. يبحث هذا الفصل في تخطيط أميركا للردّ على تهديد الاستقرار في الخليج، ويُحلّل أيضاً تأثير الوجود العسكري الأميركي في المملكة العربية السعودية في العلاقات بين البلدين، وأخيراً يتمعّن الفصل في تهديد الإرهاب وما تركه من آثار على المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة.

أثار الغزو السوفييتي لأفغانستان والحرب الإيرانية - العراقية شكوكاً بشأن استقرار النظام في الخليج.

عبّرت أميركا عن قلقها حيال إمكان حدوث قلاقل وانقلابات موحىً بها من الخارج، وأعلنت أنها تسعى إلى منع نشوء أوضاع كهذه. ولحماية مصالحها ناقشت أميركا وضع ترتيبات رسمية وغير رسمية للسماح باستخدام أراضي عددٍ من البلدان في شرق أفريقيا وجنوب غربي آسيا. ووقّعت الولايات المتحدة اتفاقيات رسمية مع كينيا والصومال سمحت لها بنشاطات لدعم أساطيلها وسيطرتها في البحار، فيما وافقت جيبوتي على استخدام القوات الأميركية مرفأها ومطارها. وبفضل تفاهم غير مكتوب مع مصر واتفاقية تحالف استراتيجي مع إسرائيل، ارتبط هذان البلدان بشبكة

"القيادة المركزية للقوات الأميركية" ("سنتكوم" CENTCOM).

استجابت تركيا وباكستان بصورة غامضة نسبياً لطلب أميركا إنشاء قواعد فيهما كي تستعملها القوات الأميركية لعملياتها في الخليج. أصرّت تركيا على أن اتفاقياتها بشأن قواعد عسكرية يجب أن تلقى تأييداً من "منظمة حلف شمال الأطلسي" (اختصاراً "ناتو" NATO)، إذا تطلب الأمر أن تستعملها قوات أميركية لعمليات في الخليج.

رفضت باكستان توقيع اتفاقية تتيح لأميركا استخدام أراضيها لكنها وافقت على تعاون غير رسمي تضمّن أن تقدّم سُفن الإمداد الباكستانية تمويناً إلى القوات الأميركية، إضافةً إلى فتح مطاراتها كي تستعملها القوات الأميركية في عمليات مراقبة البحار[1]. في الخليج لم تسمح سوى عُمان بأن تستعمل أميركا بعض مطاراتها ومرافئها؛ إذ تلاشت رغبة السعودية ودول الخليج في تعاون استراتيجي مع أميركا بسبب شكوك وظنون بشأن أهداف الولايات المتحدة ودعمها لإسرائيل، والأهم هو الخوف من استثارة قوى راديكالية معادية للغرب في الداخل والمنطقة. على الرغم من الضغوط الأميركية رفض السعوديون حتى أن يضمنوا للقوات الأميركية استعمال منشآت قواعد عسكرية في أراضيهم. في المقابل شيّدت أميركا قواعد عسكرية سعودية بمواصفات حلف الـ"ناتو"، وأشرفَت على تمركز معدات عسكرية آتية من أميركا، وأحياناً فاقت المعدات ومنشآت القواعد الاحتياجات الدفاعية الذاتية للمملكة العربية السعودية. وجاء في شهادة أدلى بها الجنرال ب. إكس. كيلي أمام لجنة الخدمات العسكرية في مجلس الشيوخ: "من وجهة نظرنا، إذا شعرت السعودية أنها تواجه تهديداً جدّياً فستستدعي أميركا إلى أراضيها... في هذا السيناريو سيتيح السعوديون لنا استعمال قطع الغيار والذخيرة والمنشآت وقواعد الدعم"[2].

سعت المملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى إلى دور عسكري أميركي "في الأفق". على الرغم من مثالية هذه الطريقة إلا أنها تمثّل أداةً ضعيفة للدلالة على التزام أميركي تجاه الأعداء الإقليميين لتلك الدول. يتحمّل دعم أميركا لإسرائيل المسؤولية عن فشل الأولى في الحصول على تعاون أكبر من السعودية ودول خليجية أخرى على الرغم

1 Jamal Rashid, "Pakistan and the Central Command", Middle East Report (July–August 1986), pp. 28–34.

2 US Congress, Senate, Committee on Armed Services, "Military and Technical Implication of the Proposed Sale to Saudi Arabia of Airborne Warning and Control System (AWACS) and F-15 Enhancements, 1981", 97th Cong., 1st sess., 1981, p. 84.

من التهديد الذي تمثّله إيران لهم، وكذلك أثّرت الأهمية التاريخية للقضية الفلسطينية في السياسات العربية في رغبة هذه الدول في التعاون مع أميركا. وقد صاغ فهد هذه المسألة على النحو التالي: "إذا أردنا احتواء الشيوعية والنفوذ الغريب فعلينا الوصول إلى حلّ عادل وشامل للمسألة الفلسطينية كي لا يجد أحد نفسه مرغماً على طلب الدعم من هؤلاء (السوفييت) الذين نخاف من تأثيرهم في معتقداتنا"[1]. وساورت السعودية ودولاً خليجية أخرى شكوك في مجيء الولايات المتحدة لنجدتهم في حال حدوث أزمة، بناءً على كيفية معاملة أميركا لشاه إيران"[2]. إضافةً إلى ذلك، بسبب خطر أن تعمد أميركا إلى الاستيلاء على حقول النفط في حال حدوث أزمة حظر، نظرت المنطقة إلى استراتيجية أميركا الخليجية بوصفها أداة جديدة تمكّن أميركا من تنفيذ هذا الاستيلاء؛ إذا اقتضت الضرورة[3]؛ إذ أوردت صحيفة **السياسة** الكويتية: "شرع البنتاغون في تنفيذ جزء من خطة أعدّها خبراء عسكريون لغزو حقول النفط العربية"[4].

واجه صُنّاع السياسة السعوديون إشكالية نبعت هذه المرّة من حقيقة أنّ الاستراتيجية السارية قضت ظاهرياً بالاعتماد على الذات في الدفاع والأمن مما بدا غير ملائم للسعودية ومثيراً للمشاكل لها أيضاً، والحال أنّ سياسة الاتّكال على الذات تتطلّب تجييش المواطنين في القوات المسلحة. ويقضي العقد الاجتماعي في السعودية، الذي طُوّر منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي، بإعطاء المواطنين منافع، لا انتزاع الموارد منهم. لذا يؤول تأسيس خدمة عسكرية وطنية إلى الإخلال بالعقد المُضمَر بين الدولة والمجتمع، وثمة عوامل أخرى تتعلق باستثناء النساء والأقليّات من الالتحاق بالقوات المسلحة. إن العوائق التي تحول دون استعمال السعودية كامل الموارد البشرية لقوّتها العسكرية، إضافةً إلى عدد من التهديدات العسكرية الكامنة في المنطقة، حتّمت أن تسعى الحكومة السعودية إلى اتّخاذ حلفاء خارجيين، ومع ذلك تركت العلاقات الوثيقة مع أميركا الباب مفتوحاً أمام هجمات الأعداء الخارجيين والداخليين على حدّ سواء.

1 Saudi Press Agency, 23 February 1980.

2 Abdul Kasim Mansur, "The American Threat to Saudi Arabia", *Survival* (January–February 1981), pp. 37–8.

3 Anthony H. Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the gulf, and trends in the Arab-Israeli Military Balance* (Boulder, CO, Westview, 1984), p. 259.

٤ صحيفة **السياسة** الكويتية، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩.

تطلّبت العقلية العسكرية الأمنية ارتباطاً مع أميركا، لكنّ موانع أمنية داخليّة قضت أيضاً بأن يسير هذا الارتباط سيراً بطيئاً إلى أقصى حدّ؛ إذ تعتبر الحكومة السعودية أن الوضع المثالي يتمثل في وجود أميركي "في الأفق"، كما ورد آنفاً؛ بمعنى أن يكون قريباً بما يكفي لإيصال مساعدة إلى السعودية على أن يبقى بعيداً أيضاً بما يُجنّبها المشاكل السياسية المترتبة على هذه العلاقة[1].

في المقلب الآخر من المشهد نفسه لاحظ المخطّطون العسكريون الأميركيون الحاجة إلى وضع خطة تشمل أنواع متعددة من التهديدات. وقد وُضعت خطط طوارئ أخذت في الاعتبار احتمال حدوث غزو سوفييتي للخليج، إضافةً إلى تهديدات من جهات أخرى غير سوفييتية. وفي شهادته أمام الكونغرس لم ينفِ روبرت كومر، نائب وزير الدفاع (في عهد كارتر)، تدخّل أميركا إذا حاول العراقيون غزو السعودية أو إذا حاول اليمن الجنوبي غزو المملكة العربية السعودية. بناءً على ذلك وضع التخطيط لعمليات "القيادة المشتركة للقوات الأميركية" نصب أعينه الحاجة إلى ردع أسوأ الأخطار المحتملة ودحرها، مع تحديد هذه الأخطار الأخيرة بأنها غزو سوفييتي شامل لإيران. وعلى الرغم من أنها اعتُبِرَت أقل السيناريوهات قابليةً لتهديد المصالح الأميركية في الخليج إلاّ أنّ السجّلات تشير إلى أن العسكريين قد أدرجوها في مخططاتهم: "إذا امتلكنا القدرة على ردع أسوأ الاحتمالات فإننا نعتقد أننا سنمتلك القدرة على مواجهة حالات طارئة أقل خطورة"[2].

وتالياً، عندما واجه العراق ضغطاً عسكرياً جدّياً من إيران في مطلع ١٩٨٣ تعاونت السعودية وأميركا عن كثب لإقامة "خط فهد"، وهو منطقة جوية لتمييز الأعداء من الأصدقاء، إضافةً إلى كونه نظام دفاع جوي متقدّماً عن الساحل السعودي[3].

لاحقاً، عندما أصاب صاروخ عراقي الفرقاطة الأميركية "يو إس إس ستارك" في

1 F. Gregory Gause III, "From Over the Horizon to into the Backyard: The US–Saudi Relationship and the Gulf War", in David W. Lesch, ed., *The Middle East and the United States: A Historical and Political Reassessment* (Boulder, CO, Westview Press, 2003), pp. 357–63.

2 US Congress, House of Representatives, Committee on Armed Services, Subcommittee on Military Installations and Facilities, "Hearing on H.R. 1816 (H.R. 2972) to Authorize Certain Construction at Military Installations for FY 1984", 98th Cong., 1st sess., 1983, p. 987.

3 Anthony H. Cordesman, *Saudi Arabia: Guarding the Desert Kingdom* (Boulder, CO, Westview Press, 1997), p. 191.

١٧ أيار/ مايو ١٩٨٧، جرى تفعيل "عملية إرنست ويل" للدفاع عن الملاحة في الخليج. وفي ١٩٨٧ و١٩٨٨ تعاونت القوات العسكرية الأميركية والسعودية بدأب لتحسين الاتصالات والقيادة وإنجاز خطوط هاتف مأمونة. جهّزت أميركا ملجأً خاصاً لقيادة سلاح الجو السعودي تحت وزارة الدفاع السعودية. لاحقاً أثبتت هذه الأعمال كلها أهميتها في نجاح عملية "حرب الخليج" مستقبلاً[1].

عقب وقف إطلاق النار في ١٩٨٨ بين إيران والعراق لم تعُد الولايات المتحدة قادرة على تبنّي سياسة "اليد المغلولة" بالنسبة إلى العراق لأنّ هذا الأخير قوي جدّاً؛ وإذا تُرِك حُرّاً في استخدام أدواته فإنّ العراق يمتلك قدرة كبيرة على خلخلة الأوضاع في المَنطقة كلها.

لذا وقّع الرئيس جورج بوش (إذ كان قد صار رئيساً) مذكّرة توجيهية عن الأمن القومي (رقمها ٢٦)، في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩، مُشدّداً على الحاجة إلى تكثيف التعاون مع العراق، لكنه حذّر أيضاً من تدخُّل العراق في شؤون دول خارجية لأنه قد يقود إلى فرض عقوبات اقتصادية.

نتيجة التراجع العسكري السوفييتي من أفغانستان استطاعت "القيادة المركزية للقوات الأميركية" أن تُطوِّر خطّة عملياتية للتعامل مع الصراعات الإقليمية في الخليج. فعلى الرغم من مرور سنة على وقف إطلاق النار مع إيران لم يخفض صدام حجم قوّته العسكرية، إذ لا يستطيع الاقتصاد العراقي المنهك أن يعيد امتصاص عودة مليون رجل إلى الحياة المدنية[2].

عُيِّن الجنرال نورمان شوارزكوف قائداً لأركان "القيادة المركزية للقوات الأميركية" في تموز/ يوليو ١٩٨٨، وزار الخليج ثلاث مرّات بحلول ربيع ١٩٨٩. وبحسب ما دوّن عن سيرته الذاتية فقد دُهِش عندما وجد الحكومة السعودية منشغلة بإيران لا بالعراق؛ إذ ذهب التفكير السعودي إلى أن إيران، بمجرد أن تُعيد تسليح نفسها، ستعود إلى القتال مع العراق وتهديد دول الخليج. في الوقت عينه قلّل السعوديون من شأن

1 Cohen and Gatti, *In the Eye of the Storm*, pp. 193–4.

2 H. Norman Schwarzkopf, with Peter Petre, *It Doesn't Take a Hero: The Autobiography: General H. Norman Schwarzkopf* (London, Bantam Press, 1992), pp. 278–86.

الفكرة القائلة إن العراق ربما مثّل تهديداً محتملاً لهم[1]. على غرار هذا، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، أعطت صحيفة **القبس** الكويتية انطباعاً مُغايراً عن العراق، معتمدةً على رأي ريتشارد كلارك، مساعد وزير الخارجية الأميركي، الذي قدّم "التهديد العراقي" تبريراً للاستجابة لطلب سعودي بشأن الحصول على دبابات أميركية معيّنة. حملت الصحيفة نفياً من مسؤول سعودي لهذا الاحتمال، قائلاً: "ننفي بصورة قاطعة هذه الشكوك، مشدّدين على صلات الأخوّة العميقة ووشائج القرابة اللصيقة بين السعودية والعراق"[2].

في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ أمر شوارزكوف بتدريب كومبو تري للقيادة، وهو لعبة حرب سنوية تحمل اسماً حركياً هو "نظرة إلى الداخل". وفي وقت سابق وُضعت هذه اللعبة التدريبية على الأجندة كي تُنفَّذ في آب/ أغسطس ١٩٩٠ بهدف استطلاع الردود الممكنة على غزو عراقي لشبه الجزيرة العربية. تضمّنت اللعبة ثمانية أيام متواصلة ومرهِقة من العمل على مدار الساعة تتولى خلالها طواقم "القيادة المركزية للقوات الأميركية"، مع مكوّنات الجيش الأميركي وطيرانه وأسطوله وفصائل المارينز، التدريب على إدارة حرب باستعمال برامج الكومبيوتر بدلاً من القوات الحقيقية في ساحات القتال. وتأسيساً على خطّة سابقة للبنتاغون تحمل اسم "الخطّة ١٠٠٢" صُمّمت لمواجهة تهديدات لاحتياطيات النفط الواسعة في شبه الجزيرة العربية؛ حمل التدريب اسماً حركياً موازياً هو "١٠٠٢-٩٠". أمر شوارزكوف بتغيير بؤرة التركيز في "الخطّة ١٠٠٢-٩٠" و"نظرة إلى الداخل" كي يصبح العراق مُعتدياً[3].

غزو الكويت

في ١٥ شباط/ فبراير ١٩٩٠ بثّت إذاعة "صوت أميركا" افتتاحية تتوقع زوال الدول البوليسية في العالم بأجمعه، ومن ضمنها العراق[4]. طلب العراقيون تفسيراً. اعتذرت

١ المرجع السابق، ص. ٢٧٨.

٢ صحيفة **القبس**، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.

3 US News and World Report, *Triumph Without Victory: The Unreported History of the Persian Gulf War* (New York, Times Books, 1992), pp. 29–30.

4 Voice of America, Washington, DC, Transcript of the Editorial, 15 February 1990.

الولايات المتحدة رسمياً وطردت من كان مسؤولاً عن هذا التوقّع، ومع ذلك فشلت أميركا في الحصول على الموافقة على قروض للعراق مُدرجة في برنامج تُنظّمه "مؤسسة قروض السلع" على الرغم من وجود اتفاقية بين البلدين بهذا الصدد منذ سنوات[5]. في آذار/ مارس زادت العلاقات بين واشنطن وبغداد تعكّراً بسبب إعدام صحافي بريطاني أُدين بالتجسس والكشف عن شبكة عراقية لتهريب قوائم أعتدة، هي مُكثّفات متصلة بالسلاح النووي، من أميركا إلى العراق عبر بريطانيا[6]. فسّر صدّام ردود الأفعال الأميركية بأنها مؤامرة شاملة ضدّ العراق، وسرى اعتقاد في صفوف القيادة العراقية بأن السياسة الخارجية للولايات المتحدة المتعلقة بالعالم العربي، خصوصاً العراق، ارتكزت دوماً على سلسلة من المؤامرات. عقب إعدام الصحافي البريطاني، بحسب طارق عزيز، أخذ العراقيون بالخوف من مؤامرة[7]، ولذا فقد استنتجوا أنهم لن يحصلوا إلا على القليل من الولايات المتحدة، حتى لو أحسنوا التصرّف. ففي خطاب ألقاه في قمة "مجلس التعاون العربي" اتّهم صدّام أميركا، لوجود أساطيلها في الخليج، بأنها تحاول السيطرة على الخليج ونفطه، وقال: "ما لم يتنبّه شعب الخليج، ومعه العرب جميعاً، فستتحكم الولايات المتحدة بالخليج العربي"[8].

في ١ نيسان/ أبريل وجّه صدّام تهديداً مدوّياً إلى إسرائيل: "يكون الغرب واهماً إذا تصوّر أنه يستطيع تغطية ضربة إسرائيلية... أُقسم بالله سنجعل النار تلتهم نصف إسرائيل إذا حاولوا فعل شيء ما ضد العراق"[9].

اقتنع العراقيون بأن غضب أميركا من التهديدات ضد إسرائيل يعني أنّ محاولة إنشاء جبهة سياسية ضد عملية السلام ستواجَه بمعارضة من أميركا. على الرغم من كلماته

5 Amatzia Baram, "U.S. Input into Iraqi Decision-making, 1988–1990", in David W. Lesch, ed., *The Middle East and the US: A Historical and Political Assesment* (Boulder CO, Westview Press, 1996), pp. 338–39.

٦ المرجع السابق، ص. ٣٤٠.

7 US News and World Report, *Triumph Without Victory*, pp. 15–6.

٨ وارد في:

The New Yorker, 24 June 1991, pp. 64–7.

تأسّس "مجلس التعاون العربي" في شباط/فبراير ١٩٨٩، وضمّت صفوفه العراق والأردن ومصر واليمن الشمالي.

9 Bob Woodward, *The Commanders* (New York, Simon & Schuster, 1991), p. 201.

المُضخّمة طلب صدّام من فهد أن يتولى حلّ أي سوء تفاهم قد ينشأ مستقبلاً مع أميركا؛ فأرسل فهد مبعوثاً له إلى بغداد لكي يبعث صدام برسالة إلى الرئيس جورج بوش. لذا أرسل الملك الأميرَ بندر الذي وصل بغداد في ٥ نيسان/ أبريل. وبحسب وودورد نقل صدّام إلى بندر أنّ كلماته قد أُسيء فهمها؛ بأنه يعتزم شنّ هجومٍ على إسرائيل. قال صدّام: "أريد طمأنة الرئيس بوش وجلالة الملك فهد إلى أنني لن أُهاجم إسرائيل". في المقابل أراد صدّام أن تُطَمئنه أميركا إلى أنّ إسرائيل لن تهاجم العراق. خلال الاجتماع حذّر صدّام من نظرية تروّج لها القوى الإمبريالية الصهيونية بأنه يعدّ خططاً ضد جيرانه مُصرّاً على أن لا أساس لهذه النظرية، وبرّر صدّام هجومه كلامياً على إسرائيل بأن مرور سنتين على وقف إطلاق النار قد أحدث حالاً من الاسترخاء في الأوساط الشعبية: "يجب أن أسوقهم إلى حالٍ من الفزع أو التعبئة العاطفية كي يبقوا جاهزين لما قد يحدث"[1].

نقل بندر رسالة صدّام إلى بوش مُذكّراً إياه بهجوم إسرائيل في ١٩٨١ على مفاعل "أوزيراك" النووي العراقي. يورد وودورد أن بندر شرح رغبة صدّام بالاطمئنان إلى نوايا بوش تجاهه: "يرغبون في الحصول على طمأنة إلى أنّ إسرائيل لن تهاجمهم، لأنهم باتوا متوترين". ولأنه حصل على التزام بألاّ تهاجم إسرائيل العراق ما لم يهاجمها، نقل البيت الأبيض طمأناته إلى صدّام مباشرةً[2].

تغيّر هذا كله في بغداد خلال قمة عربية استثنائية عُقدت في ٢٨ أيار/ مايو، وشهدت هجوماً كبيراً من العراق ومُناصريه العرب ضد إسرائيل، وهجرة اليهود السوفييت، والولايات المتحدة؛ واستطراداً ضد المعتدلين العرب[3]. وخلال جلسة مغلقة أدان صدّام أيضاً بعض "الإخوة العرب" بإغراق السوق العالمية للنفط وخفض أسعار البترول مُحذّراً من أنّ بلده يعتبر هذا حرباً شاملة على العراق. وبحسب الجنرال السعودي الأمير خالد بن سلطان، تصرّف صدّام خلال القمّة كأنه "رجل لديه شعور قوي بوجود من يُخطّئه،

١ المرجع السابق، ص. ٢٠٢.
٢ المرجع السابق، ص. ٢٠٣-٤.
3 Baram, "US Input into Iraqi Decision-making, 1988–1990", pp. 341–2.; Fouad Matar, ed., *Gulf War Panorama: A Factual Documented Account* (Beirut, Arab Institute for Research & Publishing, and London, Fouad Matar Consultancy for Media, Documentation and Research, 1994), pp. 514–8.

مما لا يترك مجالاً للشك في أنه يتجهّز كي ينال بالقوة ما يعتبره حقاً له"[1].

عقب القمة أوعز صدّام إلى الإعلام العراقي بإطلاق حملة ضد الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، وأرسل أيضاً الدكتور سعدون حمّادي، نائب رئيس الوزراء، في جولة خليجية لطلب مساعدة مالية وللتوافق على إنتاج النفط بما يدفع أسعاره صعوداً. نقلت صحيفة **الشرق الأوسط** السعودية تعليقات حمّادي التي تضمّنت أن دولتين عربيتين "قد تجاوزتا نظام حصص الإنتاج المتفق عليه في منظمة "أوبك"، وإحداهما مارست هذا التجاوز على مدار سنوات عديدة" ما جعله يتبنّى "أسلوب الحوار المفتوح مع الإخوة، لا بهدف التشهير بل للبحث عن حلول تضمن مصالح الجميع"[2].

في ٨ تموز/ يوليو أوفد فهد وزير النفط السعودي هشام ناظر ليبلّغ صدّام بالجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية بالتعاون مع الكويت والإمارات لجلب الإستقرار إلى سوق النفط، وكذلك نقل ناظر إلى صدّام أن الحكومة السعودية دعت لاجتماع في جدّة لوزراء النفط في "دول مجلس التعاون الخليجي" في ١٠ تموز/ يوليو. وأُعلِن أنه، بناءً على مبادرة سعودية، اتُّخذ قرار "بعدم رفع سقف إنتاج النفط إلا بموافقة الأعضاء الـ١٣ في المجلس، وضمنهم دولة الإمارات العربية المتحدة".

في ١٧ تموز/ يوليو ألقى صدّام خطاباً نارياً مُتّهماً "بعض القادة الأكثر جشعاً بين القادة العرب في الخليج" بالتآمر مع الإمبرياليين، ومُشيراً إلى أنّ أسعار النفط المنخفضة بصورة مصطنعة هي "خنجر مسموم" غُرِس في ظهر العراق[3]. في الوقت عينه سلّم طارق عزيز مذكّرة إلى الأمين العام للجامعة العربية تتضمن اتّهام الكويت بسرقة النفط من حقل الرميلة النفطي، وهو موضع تنازع بين الكويت والعراق. واعتبر العراق أنّ سياسات الكويت والإمارات في النفط هي جزء من مؤامرة صهيونية إمبريالية ضد العرب[4].

في الأسبوع الثالث من تموز/ يوليو أُعطِي كولن باول، قائد هيئة الأركان المشتركة الأميركية، صوراً التقطتها الأقمار الاصطناعية تُظهر تمركز ٣ فرق عراقية يبلغ عديدها

1 RHR General Khaled bin Sultan, with Patrick Seale, *Desert Warrior: A Personal View of the Gulf War by the Joint Forces Commander* (London, HarperCollins, 1995), p. 157.
٢ صحيفة **الشرق الأوسط**، ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٩٠.
3 *US News and World Report, Triumph Without Victory*, pp. 20–1.
٤ صحيفة **الحياة**، ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٠.

٣٥ ألفاً قرب الحدود الكويتية. جرى التعرّف إلى بعض الوحدات باعتبارها جزءاً من الحرس الجمهوري، وهي قوات النخبة لدى صدّام[1].

اعتقد محلّلو هيئة الأركان المشتركة أنّ صدّام قد يستولي على أحد حقول النفط الكويتية، أو على جزيرتين صغيرتين في الخليج تكونان ورقة تفاوضية في المفاوضات الجارية[2]. على الرغم من هذا أصدر باول توجيهاً إلى "القيادة المركزية للقوات الأميركية" بإعداد خطة من نطاقين عن احتمال تدخُّل أميركا؛ يتضمن النطاق الأول رداً انتقامياً على ضربة عراقية، ويتناول النطاق الثاني دفاعاً ضد أي تحرُّك عراقي[3]. وبحسب برنت سكوكروفت، مستشار الأمن القومي، وضع السعوديون قواتهم في حال تأهُّب في ٢٣ تموز/ يوليو، وأوضحت السعودية لأميركا أنّ الحل الأفضل للمسألة يأتي من العرب أنفسهم[4].

طمأن الملك فهد والرئيس المصري حسني مبارك أميركا إلى أن صدّام لن يغزو، كما نصحاها بتجنّب الكلام والأفعال الملتهبة[5]. أوردت صحيفة **الحياة** العربية في ٢٥ يوليو/ تموز أن مجلس الوزراء السعودي ناقش "المحاولات الجارية لاحتواء الصراع بين الإخوة، وتشجيع التعامل مع المسائل بروح الأخوّة وبطريقة ودودة"[6]. لم يمنع هذا الحكومة من إبداء قلقها بشأن مسار الحوادث، وفي ٢١ تموز/ يوليو بعث فهد وزير خارجيته سعود إلى بغداد مع رسالة شخصية إلى صدّام تحضّه على ضبط النفس. وبحسب سمبسون قال سعود لصدّام: "لقد حشدتم قواتكم ووضعتم مئة ألف جندي على حدود الكويت"، فردّ صدّام قائلاً: "يا أيها الأمير سعود، لو أردتُ غزو الكويت لما احتجتُ إلى مئة ألف جندي؛ إذ يكفي ٢٠ ألفاً. ليس هذا إلا تدريباً سنوياً، فلا تقلق بشأنه"[7]. طمأن صدّام السعوديين إلى أنه لا يحمل نوايا عسكرية حيال الكويت. بعد الحرب ادّعى العراق أن

1 Collin L. Powell, with Joseph E. Persico, *My American Journey* (New York, Random House, 1995), p. 460.

2 Woodward, *The Commanders*, pp. 207–8.

٣ المرجع السابق، ص. ٢٠٩.

4 George H. W. Bush and Brent Scowcroft, *A World Transformed: The Collapse of the Soviet Empire, the Unification of Germany, Tiananmen Square, the Gulf War* (New York, Alfred A. Knopf, 1998), p. 309.

5 *The New York Times*, 23 September 1990.

٦ صحيفة **الحياة**، ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٠.

7 Simpson, *The Prince*, p. 191.

هذا التصريح رُبط بشرط التقدُّم في المفاوضات، متجاهلاً واقع أن هناك حاجة للطرفين لإجراء مفاوضات. في ٢٤ تموز/ يوليو أرسل فهد بندر إلى بريطانيا للقاء رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر، ومقارنة الأفكار السعودية والبريطانية بشأن نوايا صدّام الفعلية. نقل بندر نيّة فهد الوقوف مع الكويت مهما حصل لأنّ هذا يصبّ مباشرةً في مصلحة أمن المملكة العربية السعودية أيضاً[1].

في الوقت نفسه ذهب مبارك إلى بغداد والكويت محاولاً التوسُّط في النزاع بينهما. أبلغه صدّام بأن تحرُّك القوات صُمّم لمجرد إثارة الذعر عند الكويتيين. اقترح مبارك أن يرسل الطرفان وفدين إلى السعودية لمحاولة حلّ خلافاتهما من دون عنف، فقبل صدّام بالاقتراح[2]. وبحسب **الحياة**، قال مبارك إنه يأمل أن تفضي جهوده إلى إيجاد حلّ للنزاع.

توحيد العرب وتكثيف الأفكار التي جرى تداولها بشأن النزاع. وقد شملت هذه الأفكار ما يلي:

١- وقف الحملات الإعلامية والتهديدات بالحرب.

٢- احتواء النزاع بأيد عربية.

٣- التخطيط للقاء بين الطرفين بوجود مصر والسعودية.

٤- تأجيل النقاش بشأن الخلافات الحدودية[3].

بحسب سكوكروفت، نقل بندر إلى بوش أن حكومة السعودية والدول العربية قد سُرّت بمهمة مبارك، وأن السعودية راضية عن الطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع هذه الأزمة[4].

في وقت سابق، في ٢٤ تموز/ يوليو، صرّحت مارغريت توتويلر، الناطقة بلسان وزارة الخارجية الأميركية، بما يلي: "ليست لدينا اتفاقيات دفاعية مع الكويت، ولا التزامات دفاعية أو أمنية لدينا تخصّ الكويت"[5]. في اليوم التالي اجتمعت أبريل غلاسبي، سفيرة أميركا في العراق، مع صدّام. لم تحذّره بخصوص نشر قواته على

1 Alan Munro, *Arab Storm: Politics and Diplomacy Behind the Gulf War* (London, I. B. Tauris, 2006), pp. 22–3.

2 *US News and World Report, Triumph Without Victory*, pp. 22–3.

٣ صحيفة **الحياة**، ٢٦ تموز/يوليو ١٩٩٠.

4 Bush and Scowcroft, *A World Transformed*, p. 310.

5 James Ridgeway, *The March to War* (New York, Four Walls Eight Windows, 1991), p. 30.

الحدود الكويتية بل، على العكس من هذا، أخبرته بأن أميركا لا تملك رأياً بشأن النزاع بين العراق والكويت، وأن الولايات المتحدة ليست لديها اتفاقية دفاع مع أي من دول الخليج[١]. وبحسب الأمير خالد، طلب صدّام من غلاسبي نقل رسالة إلى بوش تتضمّن ما يشبه هذا القول: "كما تعرف، لقد حاربت إيران بنجاح، لكن، بدلاً من مكافأتي، يحشرني البريطانيون والكويتيون في الزاوية. أرجو أن تلاحظ أن موقفي نظيف في موضوع النفط. لم أتصرّف إطلاقاً بطريقة غير مسؤولة بالنسبة إلى النفط، ولن أفعل هذا. أريد أن يستمرّ الحوار بيننا. أنا الرجل الذي يجب أن تتعامل معه في هذه المنطقة"[٢].

هناك شائعات، خصوصاً في الشرق الأوسط، بأن أميركا تعمّدت جرّ صدّام إلى المصيدة، وأن هذه الكلمات جزء من هذه الخطة. قيل أيضاً إن دافع الولايات المتحدة هو تحطيم قدرات صدّام العسكرية وإرغام السعودية وغيرها من دول الخليج على القبول بوجود عسكري أميركي في أراضيها، خوفاً من صدّام. ويدافع سكوكروفت عن موقف أميركا قبل الغزو موضحاً أنها حذّرت من السلوك الحربي، كما أكّدت أنها ستقف إلى جانب أصدقائها في المنطقة. ويحاجج سكوكروفت بأنه لو أبدت أميركا عدوانية أكثر، ثم غزا صدّام الكويت، فلربما أُدينت أميركا بأنها استفزّته. كما زعم أن واشنطن لم تُهدّد بالتدخّل لأن أصدقاءها في المنطقة نصحوها بألا تفعل ذلك، إضافةً إلى أن ذلك يتطلب دعماً أقليمياً لأي عمل ترغب القيام به[٣].

بعد أن أعلن الكويتيون بأنفسهم أنهم جاهزون للقاء في المملكة العربية السعودية، بعث فهد بسعود إلى بغداد في ٢٨ تموز/ يوليو. حصل سعود على موافقة العراق للحضور. وبحسب سمبسون، وجّه سعود إلى صدّام سؤالاً عن نواياه. اعتبر صدّام السؤال إهانة فبادر إلى الضغط على سعود قائلاً: "أيها الأمير سعود، لو لم تكن سعودياً لما استقبلتك. كيف تشكّ في كلمتي؟ أعطيتُ الملك فهد وعدَ شرف بعدم التحرك عسكرياً حتى لإثارة الذعر عند الكويتيين؛ إذاً، لا تفكر في هذا"[٤]. وبحسب ما لاحظه مونرو، أشار سعود إلى أن الكويت مستعدّة لتقديم نوع من الهبة المالية، وأن السعوديين أبدوا

1 Woodward, *The Commanders*, pp. 211–2.

2 Sultan, *Desert Warrior*, p. 162.

3 Bush and Scowcroft, *A World Transformed*, p. 313.

4 Simpson, *The Prince*, pp. 194–5.

استعدادهم للمساعدة، لأن الأولوية عند السعودية تمثّلت في تخفيف الميل العدواني عند العراق[١].

في تلك الآونة صرّح ولي العهد الكويتي الشيخ سعد الصباح بأن الكويت لن تنحني "للاستفزاز والتهديد والابتزاز"[٢]. ونقلت صحيفة **الحياة** أيضاً عن مسؤول عراقي وصفه الاجتماع بالـ"تمهيدي والبروتوكولي"، مُضيفاً أنّ "من المهم أن يعرف ولي العهد الكويتي أنّ من يأتِ إلى اجتماع مع العراق فعليه أن يكون مستعداً لإزالة الأذى والعدوان الذي حاق بالعراق، وأن يبدي تجاوباً مع حقوق العراق المشروعة"[٣].

من الجلي أنّ العراق كان يسعى إلى حيازة موقع القيادة في العالم العربي بأسره، مُعتقداً أنّ قوته الكامنة تؤهله للوصول إلى هذا الموقع. بدت الكويت، بدعم أميركي واضح، وكأنها تستثير جارها القوي بدلاً من السعي إلى التفاهم معه.

في يوم اللقاء نشرت صحيفة **الجمهورية** العراقية الرسمية ما يلي: "يحضر العراق لقاء جدّة لاستعادة حقوقه، لا للإصغاء إلى أحاديث عن الأخوّة والتضامن". وأوردت **الحياة** في ١ آب/ أغسطس أن جون كيلي، مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى، أوضح أن "الولايات المتحدة تعتزم إعطاء كل ما تستطيعه لمساعدة أصدقائها في الخليج عند مواجهتهم الأخطار، كما أنها مصمّمة على حفظ الاستقرار هناك"[٤]. كان بوسع الولايات المتحدة أن تستعمل فشل اقتصادات المنطقة والصراعات فيه كي تحتوي محاولات تحدّي هيمنتها عليه. من الممكن القول إنّ واشنطن لم تحتج سوى إلى سقوط القوة السوفييتية لاستعادة الكثير من ملامح العصر الإمبريالي.

بعد تأجيل اللقاء يوماً واحداً وصل الوفدان إلى جدّة في ٣١ تموز/ يوليو. ترأس الجانب الكويتي ولي العهد الشيخ سعد الصباح، والجانب العراقي عزّت إبراهيم الدوري، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي. بالنتيجة، فشل اللقاء قبل بدايته؛ إذ سمّاه الدوري لقاءً بروتوكولياً، وأصرّ على القبول بالمطالب العراقية دون نقاش. ادّعى أيضاً أنه يعاني صداعاً، مقترحاً عقد لقاء ثانٍ في بغداد في ٦ آب/ أغسطس.

1 Munro, *Arab Storm*, pp. 29–31.

٢ صحيفة **الحياة**، ٢٦ تموز/يوليو ١٩٩٠.

٣ المرجع السابق، ٢٨ و٢٩ تموز/يوليو ١٩٩٠.

٤ المرجع السابق، ١ آب/أغسطس ١٩٩٠.

عند هذه النقطة عمدت السعودية إلى خطوة غير عادية، بإصدار بيان بخصوص دور المملكة في اللقاء ينصّ على أن "المملكة العربية السعودية... ترغب في إيضاح أن دور المملكة العربية السعودية في اللقاء بين الإخوة يقتصر على توفير جوّ من الودّ بين الطرفين، من دون مشاركة في اللقاء الثنائي المعقود خلف أبواب مغلقة بين ممثلي البلدين"[1]. في البنتاغون، في ١ آب/ أغسطس، سلّم شوارزكوف خطابه المعتاد الذي يلقيه كل سنتين لهيئة الأركان المشتركة. وقد ركّز الخطاب على وضع العراق العسكري، مقدّماً صوراً بالأقمار الاصطناعية لا يزيد عمرها على يوم تقريباً. ولتحديث الخطة ١٠٠٢–٩٠ أعدّ خبراء استراتيجيون عند شوارزكوف ردّاً شاملاً على تحرُّكات القوات العراقية، مُبرزين ٤ خيارات مباشرة لردع صدّام؛ يتضمن الأول إعادة تمركز السفينة "يو إس إس إنديباندس" الناقلة للجند في الخليج؛ والثاني تحريك المزيد من قاذفات "ب–٥٢" الاستراتيجية إلى قاعدة "دييغو غارسيا" الأميركية في المحيط الهندي؛ والثالث تحريك ٥ سفن حربية متمركزة مسبقاً كي ترابط قبالة عُمان أو في الخليج؛ والرابع استعراض قوة لمقاتلات "أف–١٥" فوق المملكة العربية السعودية[2].

وعشية الغزو العراقي للكويت في ٢ آب/ أغسطس، بحسب وزير الخارجية جايمس بيكر، تلقى الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني رسالة شخصية من صدّام تعبّر عن رغبة العراق في العيش بسلام مع إيران عبر "سواحلنا التي تمتد ٨٤٠ كيلومتراً. إنّ هذه الحدود العراقية الجديدة الموصوفة تمتد إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وتشمل الساحل السعودي في الخليج"[3].

شهدت الساعات الأولى ليوم ٢ آب/ أغسطس غزو جيش عربي لبلد عربي مجاور. كان قرار الغزو جريئاً، دراماتيكياً وحاسماً. لم يتضمن أي التباس، ما عدا المدى الذي سيمضي إليه. وقد مثّل حركة استراتيجية محمّلة بالتداعيات، من جانب العراق؛ مما وضع العرب ودول الغرب أمام خيارات جدّية وقاسية. وبحسب الجنرال خالد، لم يتوقع السعوديون، في خضم تقويمهم للأخطار الكامنة للمنطقة الشرقية، هجوماً بريّاً

1 Saudi Press Agency, *The Echoes of the Saudi Position During the Events of the Arab Gulf, 1990–1991* (Riyadh, KSA), pp. 12–5.

2 *US News and World Report*, *Triumph Without Victory*, pp. 33–4.

3 James A. Baker III, with Thomas M. De Frank, *The Politics of Diplomacy: Revolution, War and Peace, 1989–1992* (New York, G. P. Putnam's Sons, 1995), p. 300, note.

من الجار العربي الشمالي؛ إذ لم يحتسبوا سوى المخاطر المحتملة من هجمات بحرية وجوية ربما شنّتها إيران لاستهداف الخليج، لذا ظلت الحدود الشمالية ضمن حماية عسكرية خفيفة[1].

عندما وصلت أخبار الغزو إلى فهد لم يصدّقها في البداية. حاول الاتصال هاتفياً بصدّام لكنه أُخبِر بأن الرئيس العراقي لايمكن الاتصال به. وبحسب صحيفة **الشرق الأوسط**، أخبر مساعدو الرئيس الملك "أنّ الرئيس ليس في مكتبه"، ونقلت الصحيفة، بعد عشر سنوات، أنّ صدّام أقرّ بعد سنة تقريباً أنه كان حاضراً فعلاً لكنه لم يردّ على مكالمة فهد لمعرفته أنّ الملك سيطلب منه الانسحاب من الكويت، و"لم أكن مستعدّاً لسماع هذه الكلمات"[2]. عقب محاولات متكررة استطاع فهد الحديث إلى صدّام الذي أكّد له عدم وجود ما يُخشى منه، وأنه بصدد إرسال الدوري لشرح الموقف. ذهب الدوري إلى جدّة بعد ظهر ٣ آب/ أغسطس. أصرّ على أن موقف الكويت جرى تصحيحه، وأنه لا يأمل إلا طمأنة الملك إلى سلامة المملكة العربية السعودية.

لكنّ زيارة الدوري، إضافةً إلى يومين من المحادثات الهاتفية المكثّفة مع القادة العرب والأجانب، أقنعت الملك فهد بأن صدّام مصمّم على البقاء في الكويت، وأن لا قوة عربية تستطيع طرده منها[3].

في تلك الأثناء أصدر بوش تصريحاً يدين الغزو داعياً إلى "انسحاب فوري غير مشروط للقوات العراقية بأكملها"[4]. وأثناء اجتماع لـ"مجلس الأمن القومي" في ٢ آب/ أغسطس أبلغ ويليام وبستر، مدير وكالة "سي آي إيه"، بوش بأن القوات العراقية في الكويت قد أُعيد تنظيمها وتموينها، وأنها تستطيع مواصلة السير إلى المملكة العربية السعودية. وإذ خاطب الاجتماع أشار شوارزكوف إلى أن أميركا لا تملك سوى ردّين يتضمن الردّ الأول ضربات جوية انتقامية بحيث تكون عقابية ومحدودة؛ ويشمل الثاني تنفيذ "الخطة ١٠٠٢–٩٠" للدفاع عن المملكة العربية السعودية. يتطلب الردّ الثاني ما يتراوح بين مئة ألف ومئتي ألف عسكري، ويستغرق تنفيذه أشهراً؛ كما يفرض

1 Sultan, *Desert Warrior*, pp. 8–9.

٢ صحيفة **الشرق الأوسط**، ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤.

3 Sultan, *Desert Warrior*, pp. 17–8.

4 Woodward, *The Commanders*, p. 223.

أن تسمح المملكة العربية السعودية لأميركا بإنشاء سلسلة من القواعد العسكرية[1]. خلال الاجتماع حذّر ريتشارد تشيني، وزير الدفاع، من واقع "أنّ السعودية وآخرين سيتركوننا ويهربون إذا ما شعروا أننا ضعفاء". وسأل باول عن إمكان أن تُعلن أميركا السعودية مصلحة حيوية[2]. على الرغم من هذا لم يتوصل الاجتماع إلى قرار لأن الرئيس بوش أبدى حاجته إلى المزيد من الوقت للتشاور مع قادة آخرين عالمياً.

في الساعات الأولى من الغزو طلبت الحكومة الكويتية مساعدة عسكرية أميركية، عبر سفارة أميركا في الكويت، على الرغم من أن الطلب لم يعد مُجدياً نظراً إلى تأخُره[3]. أراد بوش من مجلس الأمن إدانة العراق في أسرع وقت ممكن؛ إذ بات على قناعة، مع وزير خارجيته بيكر، بأن تحرُّك الأمم المتحدة يبعث برسالة قوية وغير ملتبسة. بالتوافق مع هذا أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم ٦٦٠ الذي يعلن أنّ مجلس الأمن، تحت البندين ٣٩ و٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة:

١- يدين الغزو العراقي للكويت.

٢- يطلب من العراق سحب قواته كلياً من دون شروط إلى المواقع التي كانت متمركزة فيها في ١ آب/ أغسطس ١٩٩٠.

٣- يدعو العراق والكويت إلى الانخراط في محادثات مكثفة فوراً[4].

نال القرار تأييد ١٤ صوتاً، ولم يعترض أحد، لكنّ اليمن امتنع عن التصويت[5].

اتصل بوش بمبارك والملك حسين، اللذين أخبراه أنهما يعملان على إيجاد حلّ عربي. لاحقاً تحدث بوش إلى فهد الممتلئ غضباً. أوضح فهد أن صدّام أكّد له "أن ليس من مصلحته (صدّام) الهجوم على الكويت"، وأضاف أنّ هذا يعود إلى "غرور صدّام الذي لا يدرك أنّ لأفعاله عواقب تساهم في زعزعة النظام العالمي... إنه يسير على خطى هتلر في خلق مشاكل عالمية، مع فارق أن أحدهما مغرور والآخر مغرور ومجنون. أعتقد أن لا شيء ينفع مع صدّام سوى استعمال القوة". تحدّث فهد لبوش

١ المرجع السابق، ص. ٢٢٤-٨.

2 Bush and Scowcroft, *A World Transformed*, p. 317.

3 *US News and World Report*, *Triumph Without Victory*, p. 36.

٤ مجلس الأمن الدولي، القرار رقم ٦٦٠، ١٩٩٠.

5 Saudi Press Agency, *The Echoes of the Saudi Position During the Events of the Arab Gulf, 1990–1991*, p. 20.

أيضاً عن محادثته تلفونياً مع صدّام: "طلبتُ منه الانسحاب من الكويت فوراً، وأننا لن ننظر إلى نظام مفروض في الكويت باعتباره ممثلاً للرأي العام الكويتي"، واستطرد قائلاً: "السيد الرئيس، إنها مسألة جدية وخطيرة إلى أقصى حدّ؛ إنها تتضمن مبدأ لا نستطيع الموافقة عليه ولا تأييده عبر أيّ مبدأ معقول أو أخلاقي". وأنهى الملك المحادثة قائلاً: "آمل أن تُحلّ هذه الأمور سلمياً... وإلا فيجب تلقين صدّام درساً لن ينساه بقية حياته، إذا بقي حياً"[1].

نقل بوش إلى بندر خوفه من تأخُر السعودية في طلب مُساعدة أميركا مما قد يجعل الأخيرة غير قادرة على المساعدة. وعندما لمّح بندر إلى مقاتلات الـ"إف-١٥" غير المسلّحة، التي أرسلتها إدارة كارتر في الأيام الأخيرة من حكم الشاه في ١٩٧٩، شعر بوش بالإهانة فقال: "أعطيك كلمة شرف. سوف أنهي هذا معك"[2]. بالنسبة إلى السعوديين ثمة تفكير في احتمال استثنائي، كأن تثير أميركا المعارضة الداخليّة ثم "تقطع الحبل وتهرب"، كما حدث في ١٩٨٤ عندما انسحبت إدارة ريغان من لبنان تحت وقع الرصاص[3]. وبغية إقناع المملكة العربية السعودية بأن أميركا شريك يُعتمَد عليه أراد بوش من بندر أن يطّلع على صور سريّة التقطتها الأقمار الاصطناعية والطائرات الحربية الأميركية.

لذا قصد بندر البنتاغون، حيث رأى الصور الملتقطة حديثاً التي تُظهِر أنّ العراقيين كانوا عند مداخل السعودية. عندما عبّر تشيني عن رغبة أميركا في المساعدة كرّر بندر: "أكما فعل جيمي كارتر؟"، وطمأنه باول وتشيني إلى أن أميركا سوف تقوم بالأمر فعلياً هذه المرّة. عندها طلب بندر معلومات عن حجم المساعدة الأميركية. "إذا جمعناها كلها"، قال باول، "تصل إلى مئة ألف جندي، كبداية"[4]. قال بندر إنّ قوة كهذه لو كانت متمركزة فعندها تستطيع السعودية اتّخاذ مواقف عنيفة مثل إغلاق خط أنابيب النفط العراقي. كما أكّد حدوث ثلاثة تعدّيات حدودية عراقية بين ٤ و٥ آب/أغسطس، وأنّ السعوديين، عقب التعدي الثالث، لم يتمكنوا من التحدّث إلى أي مسؤول عراقي

1 Bush and Scowcroft, *A World Transformed*, pp. 240–1.

2 Woodward, *The Commanders*, pp. 240–1.

3 Sultan, *Desert Warrior*, p. 26.

4 Powell, *My American Journey*, p. 465.

على الخط الساخن بين البلدين[1]. رأى بوش في الغزو تحدياً لقيادة أميركا في عالم ما بعد الحرب الباردة، بهدف واضح هو منعها من الاستقرار في هذه القيادة. وقد استند هذا المنطق إلى اعتقاد الولايات المتحدة بأنّ نوايا صدّام تذهب إلى أبعد من الاستيلاء على الكويت. فبحسب سكوكروفت، شدّد لورنس إيغلبرغر، نائب وزير الخارجية، خلال اجتماع "مجلس الأمن القومي" في ٣ آب/ أغسطس، على أنّ السعودية ستكون الهدف التالي لصدّام. وحاجج تشيني بأنه: "إن لم يستولِ صدّام على السعودية مادياً، بثروته الجديدة، فلسوف يتملك تأثيراً، كما ويغدو قادراً على شراء أسلحة جديدة. ستسير الأمور إلى الأسوأ، لا إلى الأفضل"[2]. فمع الهجوم على السعودية يكسب صدّام سيطرة على كميات مذهلة من مصادر النفط العالمي.

بذا بات السؤال متعلقاً بقبول السعودية وجوداً أميركياً ضخماً على غرار ذاك الذي تتضمنه "الخطة ١٠٠٢–٩٠". عندما اتصل بوش بفهد في ٤ آب/ أغسطس طلب منه الملك تقريراً موجزاً يضعه فريق تقني، فوعده بوش بإرسال فريق فوراً[3]. أوردت صحيفة **الحياة** في ٥ آب/ أغسطس قول بوش إنّ "أمن المملكة العربية السعودية وحريتها أمرٌ فائق الأهمية لأميركا. لقد أوضحت هذا للملك فهد أثناء مكالمتي الطويلة معه...؛ إذا طلبت السعودية مساعدة من أميركا فلسوف ألبّي بكل الوسائل الممكنة. إنها مسألة خطيرة بالنسبة إلينا""[4].

في ٦ آب/ أغسطس وافق الأعضاء الخمسة الدائمو العضوية في مجلس الأمن على تأييد مسودة القرار ٦٦١ الذي يورد تفاصيل فرض حظر اقتصادي وعسكري على العراق. صوّت مجلس الأمن بما يشبه الإجماع، إذ لم يمتنع سوى كوبا واليمن[5]. قرّر مسؤولو الولايات المتحدة أن يبعثوا إلى فهد بعرض يصعب رفضه، وفي الوقت نفسه أعربوا عن قلقهم من احتمال فشل الفريق التقني لأن هذا سيكون فعلياً دعوة مفتوحة لصدّام كي ينطلق في الغزو. في المملكة العربية السعودية أمر فهد بإرسال فرق استطلاع

1 Woodward, *The Commanders*, p. 244.

2 Bush and Scowcroft, *A World Transformed*, p. 321–4.

3 *US News and World Report, Triumph Without Victory*, pp. 72–4.

٤ صحيفة **الحياة**، ٥ آب/أغسطس، ١٩٩٠.

5 *US News and World Report, Triumph Without Victory*, pp. 81–2.

إلى الكويت ليرى مدى قدرتها على تحديد مواقع القوات العراقية التي قيل إنها محتشدة عند الحدود السعودية. وبحسب وودورد، عادت فرق الاستطلاع لتقول بعدم وجود قوات عراقية قرب الحدود. حاجج بندر بأن توافر الشك في وجود هذه القوات يمثّل بحدّ ذاته حجّة قوية لاستقبال الفريق الأميركي والإصغاء إلى عرضه عن الأوضاع، ووافق فهد على هذه النظرة[1]. والحق أن رواية وودورد لا تبدو منسجمة مع ما أورده الجنرال خالد الذي زعم أن ضابطاً سعودياً برتبة لواء قضى ٣ أيام داخل الكويت وسافر حتى منطقة صفوان الحدودية في جنوب العراق، ثم رفع تقريراً يؤكّد أن صدّام يحشد قوات تفوق حاجته، كما ويعمد إلى تعزيز جيشه بصورة متواصلة[2]. في ٦ آب/ أغسطس التقى فهد الفريق الأميركي الذي ترأسّه تشيني. ركّز الفريق على وجود استراتيجية مزدوجة: عقوبات اقتصادية إضافةً إلى القوة الدفاعية للسعودية. كان فهد متشوّقاً لرؤية صور الأقمار الاصطناعية، وتأثّر بهذه الصور وبحجم القوات العراقية. أخبر تشيني الملك أنه "إذا لم نواجه غزو الكويت فسيترك ذلك تداعيات خطيرة على المملكة العربية السعودية"، وأشار إلى أن وصول القوات الأميركية يجب أن يبدأ فوراً، واختتم بالإشارة إلى أنه حين ينحسر الخطر ويتبدّد فستنسحب القوات الأميركية. دار نقاش فوّار بين السعوديين؛ إذ أبدى ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز قلقه من غياب الإجماع داخلياً بين القبائل الرئيسية والقادة الدينيين، الذين يتّكل عليهم في تقديم دعم متواصل لمثل هذا القرار الخلافي، وأراد مزيداً من الوقت لصياغة ردّ سعودي مناسب.

في المقابل، ومع وجود قوات عراقية على أبوابه، لم يملك فهد ترف إنفاق مزيد من الوقت للتوصل إلى هذا النوع من الإجماع[3]، لذا وافق على تدخُّل القوات الأميركية لكنه طلب ألا يكون وجودها دائماً، وأن تُظهر حساسية تجاه تقاليد البلاد.

قدّم تشيني طمأنات متوالية إلى أنّ القوات الأميركية ستغادر بمجرد أن يُطلب

1 Woodward, *The Commanders*, pp. 258–9.

2 Sultan, *Desert Warrior*, p. 11.

3 Association for Diplomatic Studies and Training (ADST), *Frontline Diplomacy: The US Foreign Affairs Oral History* (Arlington, VA, ADST, 2000).
تحديداً، التاريخ الشفاهي لشاس فريمان، السفير الأميركي السابق في السعودية.

منها ذلك، وأنها ستتبع أسلوباً متحفّظاً أثناء وجودها[1]؛ إذ إن أميركا البلد الوحيد الذي يمتلك القدرة على استحضار قوة تكفي لردع العراق ومنح المملكة العربية السعودية الأمن.

بحسب خالد نبع قرار الملك طلب وجود أميركي من اتفاق مديد بين أفراد العائلة المالكة على أنه عندما يتعرّض أمن السعودية للخطر، وإذا لم تكن القوات السعودية قادرة على مجابهته؛ فإنه يجب عدم التلكوء في طلب المعونة من أمم صديقة، ومن ضمنها الولايات المتحدة[2]. وحتى لو لم يتوقّع الملك غزو العراق لبلده فإنه يحتاج إلى أن يكون مستعداً لمواجهة أسوأ السيناريوهات؛ إذ إن عراقاً قوياً يضمّ الكويت المحتلة سيهيمن على الخليج؛ وعلى المدى الطويل، سيكون صدّام في وضع يقدر فيه على تهديد المملكة العربية السعودية[3].

تمثّل هدف أميركا من إرسال القوات في إبقاء سيطرتها على احتياطيات النفط الخليجية التي تعتبر محورية بالنسبة إلى الاقتصادات الغربية. وبحسب كلمات بول ولفوفيتز، نائب وزير الدفاع، في شهادة له أمام الكونغرس؛ "السبب الرئيسي لنشر قوات أميركية في منطقة الخليج الفارسي هو ضمان عدم إفساح المجال أمام قوة مُعادية، خصوصاً هذه الدكتاتورية العراقية الضارية، للسيطرة على إمدادات الطاقة التي تمثّل الشريان الحيوي لاقتصاد العالم"[4].

وضمن السياق الأوسع لاستراتيجية واشنطن عالمياً مثّل الغزو العراقي تحدّياً لنظام عالمي سعت الولايات المتحدة إلى إنشائه وحمايته. احتاجت أميركا فرصة كي تُظهر للعالم أن قوتها العسكرية ما فتئت نابضة، إضافةً إلى كونها أساسية، وأن تُظهر أيضاً تصميمها على حماية أصدقائها الإقليميين؛ وأخيراً تطلّب المُجمّع العسكري – الصناعي مهمة جديدة كي يُبرّر استمراره في الإنفاق. كذلك، مثّل الغزو فرصة

1 Cohen and Gatti, *In the Eye of the Storm*, p. 190.

2 Sultan, *Desert Warrior*, p. 24.

3 Raymond Hinnebusch, *The International Politics of the Middle East* (Manchester, UK, Manchester University Press, 2003), pp. 212–3.

4 US Congress, House of Representatives, Committee on Foreign Affairs, Subcommittees on Arms Control, International Security and Science, and on Europe and the Middle East, "Proposed Sales to Saudi Arabia in Association with the Conduct of Operation Desert Storm", 101st Cong., 2nd sess., 21 October 1990, p. 32.

مثالية للتخلص نهائياً من "مرض فييتنام"[1].

سيقت تبريرات متعدّدة لهذا الغزو لعل أولها حملته الكلمات التالية من هاينبوش: "(بعد وصول البعث إلى السلطة) تولّدت دفعة أيديولوجية لمفهوم أن التنافس السياسي لم يكن ضمن دولة منفردة بل منافسة على الزعامة العربية؛ فما أن تكرّست الدولة في وطنهم حتى بدأوا العمل في المنطقة استناداً إلى هذه الطموحات"[2].

ثمة تبرير ثانٍ جاء من فرانكل يقول إنّ بريطانيا حاولت دوماً تقييد نفاذ العراق إلى الخليج لنشر قوته، مُرغمةً العراق على القبول بحدود غير عادلة في حدوده الجنوبية والجنوبية الشرقية مع إيران والكويت. وقد تحدى قادة العراق المتعاقبون هذه الفعلة البريطانية[3]. برز التبرير الثالث مع نهاية الحرب الإيرانية – العراقية، حيث صار هناك عراق قوي عسكرياً بما يكفي لانتهاج سياسة تدخُّل نشطة حيال جيرانه الضعفاء. ويتعلّق الرابع بضخامة القوة العسكرية العراقية بما يفيض عن حجم قاعدتها الاقتصادية الأساسية مما أدى إلى إفلاس البلد. لذا عقد صدّام الأمل على تقليص الدين الخارجي عَبر ضمّ ثروة الكويت، مع إطلاق البرنامج الطموح لإعادة البناء، الذي وعد به كثيراً[4]. ويرى الخامس أنّ قرار غزو الكويت ربما استند إلى افتراض أنّ الدول العربية الكبرى – مصر وسوريا وخصوصاً المملكة العربية السعودية – تفضّل التوصّل إلى ردّ عربي منسّق، مما يؤدي إلى تأخير أي عمل حاسم ويعطي صدّام فرصة أفضل للإفلات بما اقتنصه من أراضي الكويت، أو لتنصيب نظام يكون ألعوبة بين يديه[5]. وأخيراً، ربما فهم صدّام أن أسلوب أميركا إنما هو تشجيع على الغزو؛ فلم تعطِ سياسة واشنطن، المزدوجة المعاني والمرتبكة أيضاً، صدّام إشارة إلى احتمال اللجوء إلى عمل حاسم في حال غزا العراق الكويت[6].

1 Hinnebusch, *The International Politics of the Middle East*, pp. 215–7.

٢ المرجع السابق، ص. ٢٠٨–٩.

3 Glenn Frankel, "Lines in the Sand", in Micah Sifry and Christopher Cerf, eds, *The Gulf War Reader* (New York, Times Books, 1991), pp. 17–8.

4 Karsh and Rausti, *Saddam Hussein*, p. 213.

5 Michael Barnett, "Institutions, Roles, and Disorder: The Case of the Arab State", *International Studies Quarterly 37* (1993), pp. 271–96.

6 Janice G. Stein, "Deterrence and Compellence in the Gulf, 1990–91: A Failed or Impossible Taks?" *International Security*, Vol. 71, No. 2 (1992), p. 149.

في ٢ و ٩ آب/ أغسطس وقّع بوش أوامر تنفيذية بتجميد الأصول العراقية والكويتية في الولايات المتحدة، وحظر التعاملات مع العراق والكويت.

في ٩ آب/ أغسطس ألقى فهد خطاباً حدّد فيه معالم الوضع الخطير الذي تواجهه الأمة العربية، شارحاً قراره استقدام قوات عربية وصديقة إلى المملكة العربية السعودية. قال: "عقب هذا الحادث المؤسف حشد العراق قوة كبرى على الحدود مع المملكة العربية السعودية... (التي) عبّرت عن ترحيبها بمشاركة قوات الإخوة العرب والدول الصديقة. وفي سياق استجابتها أرسلت الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أخرى طائرات وقوات برّية لدعم القوات المسلحة للمملكة العربية السعودية"[1]. في اليوم نفسه أبلغ بوش الكونغرس قراره إرسال قوات أميركية استجابةً للطلب السعودي.

أوردت صحيفة **الأهرام** القاهرية في ١١ آب/ أغسطس أن الملك فهد لفت الانتباه إلى واقعة غزو العراق للكويت، على الرغم من إنكار بغداد نيّتها فعل ذلك. قال الملك: "أبلغ صدّام الرئيس مبارك، كما فعل معنا عبر الأمير سعود الفيصل، أن العراقيين لا يفكرون في عمل عدواني ضد الكويت"، وأضاف الملك: "نظّمنا محاولة لإرجاع الأشياء إلى وضعها الطبيعي، وللتفاوض بشأن حل عادل، لكننا لم ننجح في تحقيق هذا الأمر"[2]. وبحسب صحيفة **الشرق الأوسط**، أنحى بندر باللائمة على صدّام لتسببه بتدهور الموقف، قائلاً: "ما فعله صدّام مخجل ولا ينبع من قيم العروبة والإسلام". وأشار بندر إلى أنّ "قوات الإخوة والأصدقاء" وُضِعت في تصرّف المملكة العربية السعودية "ما يعني أنها ستغادر بمجرد أن تطلب السعودية منها ذلك"[3].

في ١٢ آب/ أغسطس صرّح بندر بالقول: "لا نستطيع أن نخاطر بأمكنتنا المقدّسة واستقلالنا وكرامة شعبنا، بأن نصبح ضحايا لهذا العدوان"، وأشار إلى أن صدّام بات ينتقد السعودية بسبب الدعم الذي تتلقاه من أميركا وآخرين، لحماية أراضيها، قائلاً: "طلب صدّام من السعودية أن تدعمه وأن تُسهّل المساعدة الأميركية كلما واجه مشكلة خلال الحرب الإيرانية – العراقية، معتبراً ذلك عملاً وطنياً"[4].

1 Saudi Press Agency, 9 August 1990.

٢ صحيفة **الأهرام**، ١١ آب/أغسطس ١٩٩٠.

٣ صحيفة **الشرق الأوسط**، ١١ آب/أغسطس، ١٩٩٠.

٤ صحيفة **عُكاظ**، ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٠.

وكذلك نقلت صحيفة **الشرق الأوسط** تصريحاً لفهد في ١٤ آب/ أغسطس جاء فيه: "نحن بلد لا يبادر إلى العدوان لكننا سنجعل من المستحيل على أيٍّ كان مهاجمتنا... كيف نصدّق أن صدّام لا ينوي غزو السعودية بعد أن كسر وعده وخان تعهّده؟"[1].

في ١٦ آب/ أغسطس التقى الأميران سعود وبندر الرئيس بوش، وبحسب هذا الأخير أوضح سعود أنّ السعودية أرادت من أميركا أن تستخدم قوّتها في أسرع وقت[2]. في ١٩ آب/ أغسطس قال سعود: "إنّ الجرح عميق والكارثة عميمة". أشار أيضاً إلى أن العرب طلبوا من العالم أن ينقذ الفلسطينيين المشرّدين، وأما الآن فثمة عرب هاجموا بني قومهم. وأضاف سعود: "أراد العراق حلاً عربياً لكنه يرفض تطبيق ميثاق جامعة الدول العربية الذي يناهض بوضوح أي عدوان عربي ضد دولة عربية أخرى"[3]. نقلت صحيفة **الشرق الأوسط** عن سعود أيضاً أن قصور الجهوزية العسكرية السعودية عن مجابهة العراق بنفسها ينبع من حقيقة أن السعودية أعطت العراق مساعدات كبرى أثناء حربه مع إيران[4].

في ٢٠ آب/ أغسطس وقّع بوش مذكّرة توجيهية رقمها ٤٥ عن الأمن القومي تحدّد مصالح أميركا في الخليج؛ معتبرةً أنها تتضمن حرية الوصول إلى النفط وضمان أمن (واستقرار) دول أساسية صديقة في تلك المنطقة.

وقد طرحت المذكّرة أربع مرتكزات من شأنها توجيه سير السياسة الأميركية خلال الأزمة:

١– الانسحاب الفوري الشامل وغير المشروط للقوات العراقية كلها من الكويت.
٢– إعادة الحكومة الشرعية للكويت.
٣– الالتزام بحماية المملكة العربية السعودية ودول أخرى في الخليج.
٤– حماية المواطنين الأميركيين في الخارج.

في منتصف آب/ أغسطس تلقّت الإدارة الأميركية – السعودية للتخطيط تقريراً

١ صحيفة **الشرق الأوسط**، ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٠.

2 Bush and Scowcroft, *A world Transformed*, p. 349.

٣ صحيفة **عُكاظ**، ١٩ آب/أغسطس، ١٩٩٠.

٤ صحيفة **الشرق الأوسط**، ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٠.

موجزاً عن خطة أميركية أحادية للدفاع عن المملكة العربية السعودية. أراد السعوديون أن تدخل القوات الأميركية بلادهم عبر مرافئ في أقصى الشمال، مثل "رأس مشعاب" و"الخفجي"، مع إنشاء دفاعات على الحدود الشمالية للسعودية. أطلق هذا شرارة الخلاف بين واشنطن والرياض، بأثر من تباعد الغايات عسكرياً. ركّزت أميركا على المرافئ الأساسية ومنشآت النفط، فيما أراد السعوديون حماية أراضيهم كلها، إضافةً إلى المناطق السكنية. التقى شوارزكوف القادة السعوديين العسكريين في مناسبات عدة كي يؤكد لهم أن صُنّاع القرار في التحالف تفهّموا أن الدفاع الثابت عبر الحدود يمثّل خطراً غير ضروري وغير مقبول، خصوصاً في وقت تميل فيه كفّة النسبة بين القوات لمصلحة العراق بصورة دراماتيكية.

أسّست قوات التحالف مركزاً للقيادة والسيطرة، مع خطوط قيادة منفصلة ومتوازية، بمعنى إبقاء القوات الأميركية والسعودية تحت سلطاتها الوطنية. قبل ذلك، في ٩ آب/ أغسطس، أسند فهد إلى خالد منصب قائد القوات المشتركة. بحسب خالد، عرضت أميركا في البداية أن تنشر قواتها فوافقت السعودية ببساطة. لم يتم تبادل آليات رسمية، ولم توضع تفاصيل توجيهية. بعد بضعة أيام التقى خالد الليوتنانت جنرال جون يوسُك، قائد الـ"سنتكوم"، وابتكرا كياناً حمل اسم "خليّة الاتصالات والتكامل لتنسيق قوات التحالف"، واختصاراً "سي ٣ آي سي" (C٣IC). صارت هذه الخليّة مسؤولة عن حلّ المشاكل المتصلة بالشؤون اللوجستية والتدريب والمشاركة في المعلومات وتحديد ميادين مناطق الرماية وغيرها. وفي النهاية وُزِّعت هذه الخلية لعدة أقسام للعمليات اللوجستية والبرية والجوية والبحرية، إضافة إلى الاستخبارات[1].

لاحقاً، بعد وصول شوارزكوف إلى السعودية في ٢٦ آب/ أغسطس، اتُّفق على ترتيب للخطوط المتوازية في القيادة. حدّد هذا التركيب العلاقة بين خالد وشوارزكوف. قُصرت سُلطات خالد ضمن مساحة من المسؤولية في قيادة القوات المشتركة في المملكة العربية السعودية. اتُّفق على أن يكون هذا الجنرال السعودي مسؤولاً عن الاتصال بين القوات العربية والصديقة التي شرعت في القدوم إلى السعودية وبين السلطات الرسمية فيها. وأشار خالد إلى الحاجة لوجود توافق مشترك متفق عليه على مفهوم العملية: نشر

1 Sultan, *Desert Warrior*, pp. 28–35.

القوات، مسؤوليات القطعات العسكرية التابعة لكل بلد، قوانين الاشتباك، برامج التدريب وغيرها[1].

في ٢٨ آب/ أغسطس التقى الأمير سلطان شوارزكوف الذي طمأنه واعداً إياه أنّ "صدّام سيعاني الخسائر الأضخم في تاريخ المعارك العسكرية". أخبر سلطان شوارزكوف: "ليس هذا ما أودّ رؤيته. ليست أمنيتي أن أُلحق أذى بالعراق". ثم مضى إلى القول إنّ صدّام إذا أصرّ على موقفه "فسنبذل كل قوانا لمنعه". وبحسب خالد، أظهرت هذه النظرة الإشكالية السعودية: كانوا في حاجة أميركا لمواجهة صدام، ولكنهم تأسفوا للاضطرار إلى حمل السلاح ضدّ دولة عربية أخرى[2].

مع نهاية الأسبوع الأول من أيلول/ سبتمبر أُنجزت الدفعة الأولى في نشر القوات، بتمركز الـ ٤٠ ألف جندي الذين طلبهم شوارزكوف. أصبحت "الخطة ١٠٠٢–٩٠" واقعاً فعلياً على رمال صحراء المملكة العربية السعودية[3]، لذا بات بوسع بوش أن يعلن، في خطاب أمام الكونغرس في ١١ أيلول/ سبتمبر أنه "لن يُسمح للعراق بضمّ الكويت. ليس هذا تهديداً ولا ادّعاء بل إنه ما سيكون الأمر عليه"[4]. في الأسابيع القليلة التالية حملت جهود دبلوماسية لبوش وبيكر عدداً من الدول الأوروبية والعربية على الانضمام إلى تحالف موسّع بسرعة ضد العراق، ولاحقاً ضمت صفوف التحالف ٣٣ دولة[5].

ناقش عدد من المستشارين المقربين من بوش قدرة أميركا وحلفائها على حماية المملكة العربية السعودية وإرغام العراق على الخروج من الكويت، باستخدام العقوبات الاقتصادية وحدها، مما يترك صدّام في بغداد مع جيش من مليون رجل، دون المساس بالأسلحة الكيمياوية والبيولوجية التي بحوزتهم. وحاجج أولئك المستشارون بأن هدف الإدارة الأميركية يجب أن يتغيّر كي يشمل إبادة الآلة العسكرية لصدّام، خصوصاً أسلحة الدمار الشامل[6]. دعا الملك فهد، في خطاب بتاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر، صدّام

١ المرجع السابق، ص. ١٩٤–٥.

٢ المرجع السابق، ص. ١٨٩–٩٠.

3 US News and World Report, *Triumph Without Victory*, p. 147.

4 Bush and Scowcroft, *A World Transformed*, p. 371.

5 Cohen and Gatti, *In the Eye of the Storm*, p. 207.

6 US News and World Report, *Triumph Without Victory*, p. 140.

إلى حلّ القضية سلمياً، فقال: "على الرئيس صدّام حسين أن يتجاوز هذه العوائق، كما فعل مع إيران"[1].

في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر فاق عدد قوات صدّام في الكويت ٤٣٠ ألفاً، مما أشار إلى نيته البقاء هناك. رأى شوارزكوف نافذة ضيّقة لفرصة تسمح بشنّ عملية هجومية، خلال شهرَي كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير من العام ١٩٩١، مع ضرورة اتّخاذ قرار سياسي قبل نهاية تشرين الأول/ أكتوبر[2].

أثناء اجتماع في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر، حضره بوش وتشيني وبيكر وباول وسكوكروفت، قرّر الرئيس بوش مضاعفة عديد القوات الأميركية في المملكة العربية السعودية إلى ما يزيد على ٤٠٠ ألفاً، والبدء بحملة دبلوماسية لإصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٧٨؛ إذ أعطى هذا القرار، الذي أُقرّ في ٢٩ تشرين الثاني، إنذاراً نهائياً لصدّام بأن يخرج من الكويت في ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ أو يواجه حرباً لإخراجه منها. لقد انتقلت الدبلوماسية الأميركية من الاكتفاء بحماية السعودية إلى التحرُّك الفعّال لتحرير الكويت بالوسائل العسكرية. وبوضوح، استند هذا الأمر إلى منع العراق من البروز كقوة إقليمية مسيطرة تمارس هيمنتها على الخليج والشرق الأوسط. ضوعف عديد القوات البريّة، ورُفع عدد الدبابات إلى ٣ أضعافه، وعُزّزت القوات الجوّية بـ ٣٠ في المئة، كما ضوعف حجم القوة البحرية[3].

بحسب شوارزكوف، اجتمع بيكر مع فهد في المملكة العربية السعودية لشرح القرار الأميركي لشنّ هجوم انطلاقاً من الأراضي السعودية. ردّ فهد: "ما زلنا راغبين بالسلام، لكن إذا وجب الذهاب إلى الحرب فإن قوات المملكة العربية السعودية ستقاتل جنباً إلى جنب مع قواتكم". وخلال اللقاء ذكر بيكر أن تدخّل الإسرائيليين ربما يحدث، نتيجة لهجوم عراقي. نصح فهد بألا يحدث هذا، مشيراً إلى أنه إذا هوجمت وقررت إسرائيل الدفاع عن نفسها فستستمر القوات السعودية في القتال إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية[4].

١ صحيفة عُكاظ، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠.

2 Cohen and Gatti, *In the Eye of the Storm*, pp. 229–30.

3 Schwarzkopf, *It Doesn't Take a Hero*, p. 376.

٤ المرجع السابق، ص. ٣٧٢-٣.

في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر قدّم شوارزكوف لقادة جنوده عرضاً موجزاً لخطة الهجوم المُسماة "عملية عاصفة الصحراء". استند مفهوم "عاصفة الصحراء" إلى عملية من ٤ مراحل تهدف إلى تدمير مراكز قوة العراق، وهي: القيادة، وأسلحة الدمار الشامل، والصواريخ الباليستية وأخيراً الحرس الجمهوري. تشمل المرحلة الأولى أن تشنّ قوات التحالف هجمات جوية مُكثّفة على العراق بهدف تدمير قدرة العراق في القيادة والتوجيه والتخلّص من إمكاناته في الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية وشلّ الأهداف الاستراتيجية الأخرى؛ في المرحلة الثانية تنتقل الحملة الجوية تدريجياً إلى مسرح العمليات الكويتي لتأكيد السيطرة الجوية عليه وعزل ساحة المعركة عبر قطع خطوط الإمداد وسدّ منافذ الهروب؛ وفي المرحلة الثالثة تُجهّز ساحة المعركة عبر ضربات جوية ومدفعية مع التركيز على تقليل فاعلية الدفاعات العراقية في مسرح العمليات الكويتي؛ وفي المرحلة الرابعة تُطلَق هجمات متعددة المحاور في الجو والبر والبحر.

عند نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر وبداية كانون الأول/ ديسمبر أبلغ شوارزكوف بنفسه القادة المدنيين والعسكريين السعوديين بتفاصيل "عملية عاصفة الصحراء". في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، يوم مرّرت الأمم المتحدة قرار مجلس الأمن ٦٧٨، أعلن بوش أنه جاهز لاستقبال طارق عزيز في واشنطن وإرسال جايمس بايكر إلى بغداد للقاء صدّام، في أوقات مناسبة بصورة متبادلة، بين ١٥ كانون الأول/ ديسمبر و١٥ كانون الثاني/ يناير. كانت تلك الخطوة ضرورية لتقديم برهان للكونغرس والرأي العام الأميركي عن استعداد بوش لاستنفاد كل البدائل الدبلوماسية قبل إعلان الحرب. وبحسب وودورد، لم يُسَرّ السعوديون من عدم اهتمام أميركا بالتشاور معهم قبل هذا الإعلان؛ إذ اعتبروا أنه قد يبعث برسالة خاطئة إلى صدّام[1]. لاحظ سمبسون أن فهد وبندر خشيا من أن يقبل صدّام قرار الأمم المتحدة، فيسحب قواته من الكويت؛ إذ زعما أن صدّام، بحسب وجهة نظر بندر، قد ينتظر بقواته على الحدود الكويتية كي يهاجم ثانيةً بمجرد مغادرة قوات التحالف[2].

وبحسب دينس روس، مبعوث أميركا الخاص إلى الشرق الأوسط، كان بندر متوتراً

1 Woodward, *The Commanders*, pp. 335–6.

2 Simpson, *The Prince*, p. 236.

بشدّة بشأن مبادرة الرئيس؛ إذ أخبر روس، قبل أن يغادر الوفد الأميركي إلى جنيف لمقابلة عزيز: "يبرع جايمس بايكر في استنباط التسويات، فاحرص على ألا يأتي بواحدة نأسف لها جميعاً"[1]. لكن في ٣ كانون الأول/ ديسمبر نشرت صحيفة **الشرق الأوسط** بياناً سعودياً رسمياً يقول: "تُعرب السعودية عن رضاها عن إعلان الرئيس بوش، الذي تنظر إليه كخطوة إيجابية، إذا كان لحل سلمي لهذه الأزمة أن يتحقق"[2].

في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ أعلن بيان عراقي أنّ عزيز قد وافق على لقاء بيكر، مقترحاً أن يجري اللقاء في ٩ كانون الثاني/ يناير في جنيف. أخفق هذا اللقاء كلياً؛ إذ رفض عزيز تسلّم رسالة من بوش إلى صدّام[3] يُعلن فيها "أن القضية هنا لا تتعلق بمجرد مستقبل الكويت، لأنها ستُحرَّر وتُعاد حكومتها الشرعية إليها، بل بمستقبل العراق نفسه. أترك الخيار لك"[4].

في ١٥ كانون الثاني/ يناير وقّع بوش مذكّرة توجيهية، رقمها ٥٤ للأمن القومي، رسمت صورة عن الأعمال العسكرية التي أباحتها قرارات الأمم المتحدة لإرغام العراق على الانسحاب من الكويت. لاحظت المذكّرة أيضاً أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق "ولّدت تداعيات مؤثّرة على اقتصاد العراق، لكنها لم تُنجز الهدف المتوخى منها وهو إنهاء الاحتلال العراقي للكويت"[5].

في ١٧ كانون الثاني/ يناير هاجمت طائرات قوات التحالف وحدات عسكرية عراقية في العراق والكويت، مستهلّةً الحملة الجوية لـ"عملية عاصفة الصحراء". في ٢٤ شباط/ فبراير، عقب ٣٩ يوماً من هجوم جوي هو الأشد فتكاً وكثافة في تاريخ المعارك، انطلق الهجوم البري. في ٢٨ شباط/ فبراير، بعد مئة ساعة من انطلاق الحملة، قرّر بوش أنّ أهداف "عملية عاصفة الصحراء" قد أُنجِزت، وأمر بوقف الأعمال العدائية، مما وضع نهاية للعمليات العسكرية رسمياً.

1 Dennis Ross, *The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace*, (New York, Farrar, Straus and Giroux, 2004), p. 74.

٢ صحيفة **الرياض**، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.

3 Cohen and Gatti, *In the Eye of the Storm*, p. 253.

4 PPP, George Bush, 1991, Book 1, 1 January–30 June 1991 (Washington DC, US Government Printing Office, 1992), pp. 36–7.

5 NSA, George Bush, National Security Directive 54, "Responding to Iraqi Aggression in the Gulf", 15 January 1991.

منعت عوامل سياسية وأخرى تتعلق بشرعية العمل العسكري اتّباع سياسة من شأنها أن تُفضي إلى إنهاء سيطرة صدّام على العراق؛ إذ لم ترغب أميركا بهزيمة شاملة للعراق، ولا بتفتيته، لأن ذلك يخدم إيران. إضافةً إلى ذلك، فإن نقل الحرب إلى عمق العراق لربما يفكّك صفوف قوات التحالف. وأخيراً خشيت الولايات المتحدة من معاناة خسائر أكبر إذا ما انتقل القتال من الصحراء إلى المُدُن[1].

انتهت الحرب بتحرير الكويت، لكنّ قوات التحالف لم تسعَ إلى استسلام عراقي غير مشروط. لم تجرِ محاكمات لجرائم الحرب، وهو ما شدّد الأمير خالد على دلالته معتبراً هذا إشارة إلى عدم التوصّل إلى تسوية شاملة لأن العراقيين لم يوقّعوا وثيقة من هذا النوع[2]. كما لاحظ أن انتصار قوات التحالف لم يضع حدّاً لكل الأخطار الإقليمية ولم يضمن أمن الخليج على المدى البعيد. بحسب سمبسون، ذهب بندر أيضاً إلى القول إن وقفاً إنسانياً لإطلاق النار قد أدّى إلى شيء أقل من نصر مُرضٍ، مشيراً إلى بقاء صدّام في الحكم على الرغم من الانتصار في الحرب. كما لم يُسَرّ بندر بتوقيت وقف النار، إذ قال لاحقاً: "عسكرياً، أعتقد أننا توقفنا باكراً؛ وسياسياً، أظن أننا فعلنا الصواب. والآن، بعد سنتين من هذا الأمر، أظن أنه حتى سياسياً كان يجب الاستمرار في الحرب"[3].

أظهر الخلاف في التفكير بالطريقة التي أُنهيت بها الحرب الفوارقَ في الأهداف بين الجانبين؛ إذ تحركت السعودية أساساً بدافع رغبتها في إنهاء التهديد الذي يمثّله صدّام لها، فيما توجّست أميركا من المكاسب التي قد تحققها إيران في حال تدمير كل قدرات العراق العسكرية، كما أنها احتاجت إلى التهديد المستمر الذي يمثّله صدّام كي تبرّر وجودها عسكرياً في المنطقة.

لعلّ الأشد غموضاً هو السؤال عن سبب فشل صدّام في الاستفادة من جهود السلام التي ضمنت له وسائل لتخليص العراق قبل بداية الحرب؛ إذ كان في استطاعته استخدام المفاوضات لتحقيق أحد أهدافه الرئيسية: تفتيت قوات التحالف.

بيّنت حرب الخليج أهمية التمركز المُسبَق للمعدات العسكرية وبناء منشآت للدول الصديقة لمواجهة حالات الطوارئ عسكرياً. في المقابل فتحت هذه الحرب المنطقة أمام

1 *The Washington Post*, 12 January 1992.

2 Sultan, *Desert Warrior*, p. 437.

3 Simpson, *The Prince*, p. 233.

مزيد من الاختراق من الخارج، كما أخلّت بالتوازن في القوى إقليمياً لمصلحة الدول المجاورة غير العربية.

من وجهة نظر بعض المفكرين، استُعمِلَت الحرب لإظهار حتمية الاعتماد المستمر على الهيمنة الأميركية لحماية سيطرة حفنة من رأسماليي العالم على النفط، ضد تحديات العالم الثالث؛ وكذلك لتدعيم الوصاية الأميركية على مصادر النفط عالمياً.

مؤتمر مدريد للسلام

قوّت نهايةُ حربِ الخليج السعوديةَ ودولاً عربية معتدلة أخرى، كما جرّت الاتحاد السوفييتي، القوة المثيرة دَوماً للاضطراب في المنطقة، إلى شراكة مع أميركا في السعي إلى تحقيق سلام في الشرق الأوسط. بذا خلقت الحرب فرصة غير مسبوقة لدفع إمكانية السلام بين إسرائيل والعرب. وبحسب ملاحظة للمبعوث الأميركي روس: "لقد شهدنا زلزالاً للتو. يجب أن نتحرك قبل أن تعاود الأرض سكونها، لأنها ستهدأ؛ ولن يستغرق هذا وقتاً طويلاً""[1].

في غمار أزمة الكويت ربط صدّام بين غزوه للكويت والصراع العربي – الإسرائيلي، ولإخراجه من الكويت تعهّد بيكر تكراراً بأن تجد الولايات المتحدة حلاً لمشكلة الشرق الأوسط بمجرد انتهاء هذه الأزمة[2]. ينقلِ سمبسون عن سكوكروفت أن أميركا قالت لفهد بهدوء: "ابقَ إلى جانبنا هنا، لنُركِّز الآن على هذا، وبعد أن ينتهي الأمر... سنعطيك كلمتنا بأن نتحرك بعد أن ينتهي هذا""[3]. في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠، صرح بوش أنّه بعد الانسحاب العراقي غير المشروط من الكويت ربما تكون هنالك فرصة "لكل الشعوب والدول في المنطقة لتسوية الصراعات تقسم العرب من إسرائيل""[4].

في تداعيات ما بعد حرب الخليج، سيطر شعور بوجود حالة طارئة؛ إذ باتت كل

1 Baker, *The Politics of Diplomacy*, p. 412.

٢ المرجع السابق، ص. ٤١٤.

3 Simpson, *The Prince*, p. 244.

4 *The New York Times*, 2 October 1990.

الحكومات الرئيسية تُشدّد على وجود نافذة فرصة للسلام في الشرق الأوسط وغيره. خلق انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج مناخاً استراتيجياً جديداً يتيح فرصاً لاستقرار أكبر في المنطقة. ومع نهاية الحرب الباردة انتفت الحاجة إلى منع السوفييت من التمدُّد واستخدام نفوذهم في المنطقة ضد الموقف الأميركي ومصالح إسرائيل والدول العربية الموالية للغرب.

مع انبثاق الشروط السياسية المتصلة بالنظام العالمي الجديد، وهو رؤية لعالم ما بعد الحرب الباردة رسم ملامحها بوش في خطابه أمام الكونغرس في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠، باتت الحاجة إلى حلّ الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي أكثر إلحاحاً. مع هزيمة العراق ضُربت مصداقية منظمة التحرير الفلسطينية والأردن بسبب مساندتهما العراق خلال الحرب، كما تُرِكت سوريا لتصارع الهيمنة الأميركية وخسارتها دعمَ السوفييت، كما مال ميزان القوى لمصلحة إسرائيل تجاه الدول العربية. فبالنسبة إلى إسرائيل، إن لم يكن من السلام بُدّ فليأتِ بموجب شروطها الخاصة[1].

هدمت حرب الخليجِ التوافق العربي الرسمي على فلسطين، وأوهنت التضامن العربي، وكشفت عدم استقرار النُظُم في منطقة الخليج. إضافةً إلى ذلك تمزّق التضامن العربي ضد إسرائيل مما أزال مصدراً مهماً للضغط من أجل الحصول على تنازلات إسرائيلية[2].

ففي وقت مبكر من خريف ١٩٩٠، قبل دخول أميركا الحرب، اجتمع روس (كما عقد لقاءات منفصلة) مع سيرجي تارازنكو، وهو مستشار مقرّب من إدوارد شيفرنادزه، وزير الخارجية السوفييتي، وإيتان بنتسور، المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، وقد حثّ الطرفان أميركا على توسيع نطاق جهودها السلمية كي تصل إلى أبعد من خلق حوار بين إسرائيل وفلسطينيين من الأراضي المحتلة.

صاغت الولايات المتحدة مقاربة من خطين في المفاوضات؛ إذ سارت بمجموعات متوازية من المحادثات بين الإسرائيليين وفلسطينيي الأراضي المحتلة من جهة، وبين

1 Alexander L. George, "The Gulf War's Impact on the International System", in Stanly A. Renshon, ed., *The Political Psychology of the Gulf War: Leaders, Publics, and the Process of Conflict* (Pittsburgh, University of Pittsburgh Press, 1993), pp. 309–12.

2 Yahya Sadowski, "Revolution, Reform or Regression? Arab Political Options in the 1990 Gulf Crisis", *Brookings Review*, Vol. 9, No. 1 (winter 1990–91), pp. 17–21.

إسرائيل والدول العربية المجاورة من جهة أخرى[1]. وكي توافق إسرائيل على المفاوضات فرضت إطار دبلوماسيتها المتضمن مجموعة من الشروط التي قبل بها بيكر، وشملت النقاط التالية:

١– تناقش إسرائيل، حصرياً، تسوية انتقالية لحكم ذاتي مع الفلسطينيين، بحيث تبدأ محادثات الوضع النهائي بعد ذلك بثلاث سنوات؛

٢– تمتنع الولايات المتحدة في المفاوضات المستقبلية عن الإشارة إلى أي خطة للتسوية في افتتاح تلك المفاوضات؛

٣– تقتصر المشاركة في المفاوضات على فلسطينيين يعيشون في الضفة الغربية وغزة.

إلى هذا، أرادت إسرائيل أن يؤدي المؤتمر فوراً إلى مفاوضات مباشرة تسير في الخطين[2]. اعتقدت أميركا أن حرب الخليج قد فتحت نافذة فرصة لإنهاء الصراع في الشرق الأوسط. وفي ٦ آذار/ مارس ١٩٩١ خاطب بوش اجتماعاً مشتركاً لمجلسَي الكونغرس بشأن توقُّف حرب الخليج، قائلاً: "علينا فعل كل ما في وسعنا لردم الفجوة بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل والفلسطينيين... لقد أزف الوقت لوضع نهاية للصراع العربي – الإسرائيلي"[3]. وحتى تصبح هذه الفرصة حقيقة على العرب تعليق مقاطعتهم إسرائيل اقتصادياً، وعلى الإسرائيليين تجميد الاستيطان في الأراضي المحتلة[4].

بتأييد قوي من السعوديين سعى بيكر إلى إطلاق مفاوضات، مستفيداً من نتيجة الحرب التي أدّت إلى تعزيز موقف العناصر المعتدلة والتصالحية في العالم العربي. استعدّ بوش لممارسة ضغط على إسرائيل بربط الضمانات المالية للديون الأميركية (وهي المخصصة لتوطين اليهود السوفييت في إسرائيل) بالتقدُّم في مفاوضات السلام. بحسب سمبسون، تحدّث الأمير بندر إلى ثلّة من الأكاديميين الفلسطينيين البارزين في

1 Ross, *The Missing Peace*, pp. 65–6.

2 Naseer H, Aruri, *Dishonest Broker: The U.S. Role in Israel and Palestine* (Cambridge, MA, South End Press, 2003), pp. 73–4.

3 PPP, George Bush, 1991, pp. 218–19.

4 Glenn Frankel, *Beyond the Promised Land: Jews and Arabs on the Hard Road to a New Israel* (New York, Simon & Schuster, 1994), pp. 288–9.

الجامعات الأميركية عن المفاوضات المقترحة، وقال لهم: "اسمعوا. ستتغيّر الأوضاع في الشرق الأوسط سواء أحببتم أم كرهتم... ربما نتحدث مع عرفات لاحقاً، لكن في هذه اللحظة ليس في استطاعته المشاركة"[1]. في الوقت نفسه كانت السعودية على استعداد للمساعدة في حشد حكومات عربية معتدلة ودفع الأمور إلى الأمام ما دام المناخ مؤاتياً للمفاوضات[2].

في ٨ آذار/ مارس وصل بيكر إلى الرياض، والتقى الملك فهد، وعرض مفهوم المقاربة لمفاوضات تسير بخطين، كما سأل السعوديين عن مدى استعدادهم للسير بخطوات بناء الثقة، سواء أحادياً أم جماعياً.

وبحسب روايته الخاصة أكّد بيكر لفهد أنّ التنازلات التي سيقدمها الملك تبقى طيّ السرّية الأشد تكتُّماً؛ إذ قال: "يجب أن تثق بي بدرجة كافية لأن تخبرني بما تستطيع فعله... لتعلم أني لن أضع ذلك على الطاولة علناً من دون أن تنال ما يقابله من طرف إسرائيل". وبحسب بيكر بدا فهد مستعداً لتولي موقع القيادة في عملية السلام؛ إذ أبلغ بيكر باستعداده للموافقة على علاقات اقتصادية ودبلوماسية كاملة مع إسرائيل شرط إنشاء وطن للفلسطينيين، وقال: "أرغب في التوصل إلى تسوية مرّة أولى وأخيرة للمشكلة العربية – الإسرائيلية... ربما أراد الله حصول أزمة صدّام كي تكون منصّة انطلاق لحلّ هذه القضية الكبرى"[3]. في المقابل من المهم ملاحظة أن بدء علاقات مع إسرائيل لم يكن غير مشروط بل يعتمد على ما يقدَّم مقابل ذلك؛ إذ أنكر بيان رسمي من الحكومة السعودية في ٩ نيسان/ أبريل تقارير من إسرائيل تحدّثت عن تخطيط السعودية للاعتراف بالدولة اليهودية، وقال البيان: "نقلت وكالات الإعلام الغربية اليوم تقريراً عن الراديو الإسرائيلي يدّعي أن المملكة العربية السعودية تستعد لإعلان اعترافها بإسرائيل، وأن الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية، سيصل إلى القاهرة اليوم لإجراء محادثات مع الرئيس مبارك بشأن هذا الموضوع". ثم أنكر البيان التقرير قائلاً:

1 Simpson, *The Prince*, p. 245.

ضمّت ثلّة الأكاديميين هؤلاء، الراحل إدوارد سعيد (بروفسور التاريخ في جامعة كولومبيا، نيويورك)، وليد الخالدي (بروفسور السياسة في جامعة هارفرد)، والراحل البروفسور هشام شرابي (من برنامج الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورجتاون).

2 Monro, *Arab Storm*, pp. 345–6.

3 Baker, *The Politics of Diplomacy*, pp. 418–9.

"إن هذه التقارير كلها مفبركة ولا أساس لها"[1].

في ١٠ آذار/ مارس نقل بندر إلى بيكر دعم فهد لمبدأ المقاربة المعتمدة على خطّين، وأن الملك قد يقترح خطوات محدّدة، تبعاً لردّ الفعل الإسرائيلي. أبرق بيكر إلى بوش مُخبراً إياه بموافقه فهد، وأضاف: "لم يكن الموقف الأميركي أكثر علوّاً مما هو عليه الآن. تأثر العرب بقدرة أميركا على الوفاء بكلمتها وتأمين مساحة للتقدُّم إلى الأمام"[2]. أرسل فهد بندر ليكسب دعم مبارك والأسد للعملية. نقل بندر إلى روس أيضاً أنه ربما استطاع العمل مع فلسطينيي المناطق المحتلة للوصول إلى شركاء في المفاوضات. خلال جولته في آذار/ مارس في الشرق الأوسط تلقّى بيكر الرسالة ذاتها من القادة الرئيسيين في كل المنطقة: حان الوقت لمبادرة أميركية لحلّ الصراع في الشرق الأوسط. في إسرائيل، نقل بيكر إلى رئيس وزرائها إسحاق شامير جاهزية العرب للمفاوضات مع إسرائيل إذا تفاوضت هذه الأخيرة مع الفلسطينيين، كما نقل إليه رغبة العرب في أخذ خطوات لبناء الثقة.

في الوقت نفسه اجتمع روس مع بعض قادة حزب الليكود الحاكم، مُبلغاً إياهم الموقف السعودي[3]. لم يشاطر شامير بيكر تفاؤله بالاعتدال العربي؛ إذ خشي من أنّ أميركا، مع نهاية الحرب الباردة، قد تنتقل من راعية إسرائيل وحليفتها إلى موقف أكثر ميلاً؛ إلى الوسيط النزيه بين العرب والإسرائيليين[4]. عاد وزير الخارجية مرّة أخرى إلى المنطقة في نيسان/ أبريل، وبعد جهود ضخمة من بيكر قبل شامير، بتلكؤ، بالمبادرة الأميركية. ونشرت صحيفة **عُكاظ** السعودية في ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٩١ أن إسرائيل تصرّ على استثناء منظمة التحرير الفلسطينية من عملية السلام. ادّعى شامير أيضاً أن المستوطنات الإسرائيلية لا علاقة لها بمفاوضات السلام، وتعهّد بالاستمرار في بنائها[5]. استغل بيكر قبول شامير كي يبرهن لفهد ومبارك أن رئيس الوزراء الإسرائيلي مستعد للانخراط في مفاوضات ذات خطين؛ فوافق القائدان على ممارسة ضغوط على الأسد،

١ صحيفة **عُكاظ**، ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩١.

2 Baker, *The Politics of Diplomacy*, p. 420.

3 Ross, *The Missing Peace*, pp. 68–9.

4 Frankel, *Beyond the Promised Land*, p. 289.

٥ صحيفة **عُكاظ**، ١٢ نيسان/أبريل، ١٩٩١.

لكنّ الأخير فرض ٤ شروط بدا الأكثر نفوراً بينهم، بالنسبة إلى أميركا، هو أن ينعقد المؤتمر ويستمر تحت سلطة الأمم المتحدة[1].

حاولت أميركا صياغة تسوية بين الأسد وشامير لكنّ كليهما لم يكونا مستعدَّين للتنازل. وزيادةً في تعقيد الأمر أخبر فهد بيكر، خلال زيارة الأخير إلى السعودية في ٢١ نيسان/ أبريل، أن السعوديين لن يحضروا أي مؤتمر للسلام. بحسب رواية بيكر، طلب الأخير من الملك إصدار بيان مُلطّف لدعم السلام كي يستعمله لإجبار شامير على الدفاع عن نفسه، ورفض فهد متذرّعاً بأن هذا الأمر قد يُلهب الرأي العام العربي. ذكّر بيكر الملك بالقول: "لقد كنّا هناك (= في الكويت) من أجلكم. نحتاج إلى أن تكونوا معنا. كيف نكون شركاء في الحرب لا في السلام؟". أخيراً، وعد فهد بالتعمّق في درس الأمر قبل أن يُبلغ بيكر بالردّ. بعد بضعة أيام، بحسب بيكر، أصدر السعوديون بياناً عمومي اللهجة مؤيّداً للسلام. نسب بيكر تردّد فهد إلى غياب بندر الذي كان حينها في مدينة ميجيف الفرنسية يتعافى من إصابة في الظهر[2]. ناقش شامير بأن هذا الأمر يظهر أن العرب ليسوا مستعدين للتفاوض مباشرة مع إسرائيل[3]. وكردّ طرح بيكر اقتراحاً خلال اجتماع مع الأسد في دمشق دام عشر ساعات يشمل أن تضمن أميركا الحدود بين إسرائيل وسوريا، في الاتّجاهين، بعد السلام.

طمأن الأسد بيكر إلى أنه سيتشاور مع القيادة السورية ثم يردّ على الوزير. في ٣ أيار/ مايو نقل الأسد موافقته إلى بيكر[4].

ولتقليص فرص شامير في التملّص ذهب روس حينها إلى بندر وحذّره من خطر ضياع لحظة صنع سلام بين العرب وإسرائيل؛ مشيراً إلى أن أحداً لن يقدر على فهم سبب ألا تقوم السعودية بشيء لأجل السلام. خلال هذا الاجتماع سلّم روس اقتراحاً ذا شقّين؛ إذ تحضر "دول مجلس التعاون الخليجي"، ممثلةً بالسكرتير العام، محادثات السلام لا بصفة مشارك بل مراقب. بعد المؤتمر الذي يُنتظر منه إطلاق محادثات ثنائية، تحضر

1 Ross, *The Missing Peace*, p. 71;

انظر أيضاً: صحيفة **عُكاظ**، ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩١.

2 Baker, *The Politics of Diplomacy*, pp. 452–3.

3 Ross, *The Missing Peace*, p. 72.

٤ المرجع السابق، ص. ٧٣.

هذه الدول المحادثات المتعددة الأطراف بصفة مشارك. أعجبت الفكرة بندر وطمأن بيكر إلى أنه سيعمل على تحقيقها، ولضمان أن يمتلك بيكر اليد العليا عند اجتماعه المقبل مع شامير طلب روس أن يصدر إعلاناً عشية جولتهما المقبلة في المنطقة[1].

تقابل بندر مع بوش وبيكر في ٧ أيار/ مايو. وبحسب بيكر طلب الرئيس الأميركي من الأمير نقل طلب واشنطن إلى الملك فهد، وأن يعلن السعوديون مشاركتهم في مجموعات عمل متعددة الأطراف حول مشاكل المنطقة. أراد بوش من فهد أيضاً أن يصرّح علناً بأن المملكة العربية السعودية قد تُعلّق حال العداء مع إسرائيل مقابل وقف النشاطات الاستيطانية. قال بوش لبندر: "يجب أن نرى السعودية تميل إلى الأمام". عندما تشاور بندر مع الملك لم يوافق الأخير إلا على الإعلان والمشاركة في المحادثات المتعددة الأطراف[2]. في ١٢ أيار/ مايو نقلت صحيفة **الحياة** تصريحاً للناطق بلسان "دول مجلس التعاون الخليجي" يقول: "إذا دُعِيَت "دول مجلس التعاون الخليجي" فإنها ترغب في المشاركة بصفة مراقب في المؤتمر المقترح عن السلام"[3].

في المقابل تراجع الأسد عن الالتزام الذي نقله إلى الولايات المتحدة في ٣ أيار/ مايو. وإذ التقى بيكر شامير، من دون التزام سوري لاستعماله أداة تفاوض، رفض شامير تغيير موقفه. حينها، بعث بوش برسالة إلى كل قادة المنطقة يشرح أفكار الولايات المتحدة لإطلاق المفاوضات، طالباً من كل قائد الاستعداد لحضور مؤتمر يرتكز على هذه النقاط[4]. في ١٤ أيار/ مايو وافق الأسد مُشيراً إلى أن الخطّة "تمثّل أساساً مقبولاً لتحقيق حلّ شامل"[5].

بحصوله على موافقة الأسد احتاج بيكر إلى مبادرة متبادلة من العرب والإسرائيليين، فتبنّى اقتراحاً من بندر بأن يُصدر مبارك تصريحاً يربط رغبة العرب بتعليق المقاطعة مع تعليق النشاطات الإسرائيلية الاستيطانية. حاجج بندر بأنه سيكون من الأسهل على فهد أن يتبنى مقترحاً لمبارك من العكس. التقى بيكر مبارك في ١٨ تموز/ يوليو، وخلال

١ المرجع السابق، ص. ٧٤-٥.

2 Baker, *The Politics of Diplomacy*, pp. 459–60.

٣ صحيفة **الحياة**، ١٢ أيار/مايو ١٩٩١.

4 Ross, *The Missing Peace*, pp. 75–6.

5 Aruri, *Dishonest Broker*, p. 75.

المؤتمر الصحافي الذي تلا لقاءهما أصدر مبارك ذلك الإعلان.

في ١٩ تموز/ يوليو قابل بيكر فهد وأخبره بالتالي: "لا أستطيع أن أغادر السعودية من دون الحصول على نتيجة". وافق فهد على إصدار بيان يدعم مبادرة مبارك معلناً "أنّ الشرق الأوسط قد تغير" وأنه "إذا كُنا ذاهبين إلى السلام فليس من المنطق مقاطعة شركات من دول صديقة". أراد بيكر أيضاً مساعدة الملك في الضغط على الفلسطينيين والأردنيين كي يؤلّفوا وفداً مشتركاً، مما يُبقي "منظمة التحرير الفلسطينية" غير مرئية، ووافق فهد على أن يساعد في هذا الأمر[1]. في ٢١ تموز/ يوليو حملت **عُكاظ** تصريحاً سعودياً رسمياً ينصّ على التالي: "تتابع السعودية باهتمام كبير الموقف الإيجابي للرئيس الأسد في المشاركة في مؤتمر السلام المقترح، وبيان الرئيس مبارك الذي ذكر فيه أن إسرائيل يجب أن تعلّق بناء المستوطنات في مقابل تعليق العرب المقاطعة". وأضاف التصريح السعودي أنّ المملكة، بناءً على هذا، "تدعم بيان مبارك لأنّ المملكة العربية السعودية تعتقد أنّ الإرادة في السلام يجب أن تعطى أولوية على القضايا الأخرى"[2]. في ٢١ تموز/ يوليو وصل بيكر إلى إسرائيل، وأخبره شامير بحاجته إلى بعض الوقت قبل أن يعطي موافقته الكاملة على خطة الولايات المتحدة[3]. عقب قمة بوش – غورباتشوف في موسكو (من ٣٠ تموز/ يوليو إلى ١ آب/ أغسطس) وافق شامير على البنود الأميركية.

في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر بُعث برسالة دعوة ممهورة بتوقيعَي أميركا والاتحاد السوفييتي، ومرفقة برسائل طمأنة إلى المشاركين. أبرزت رسالة الدعوة المبادئ الرئيسية وهي أنّ السلام يجب أن يتأسس على قرارَي مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وأن المفاوضات تتضمن مؤتمراً إقليمياً. بعد ٤ أيام ستستهل المفاوضات الثنائية، لكن المؤتمر لن يمتلك قوة لتنفيذ مخرجاته. وكذلك تتابع المفاوضات في مراحل، بدءاً بالنقاش في سلطة ذاتية موقتة، كما يُعاد تأكيدها في رسالة الطمأنة المرسَلة إلى الفلسطينيين. تضمّنت هذه الرسالة نقاطاً محدّدة أخرى، خصوصاً عن ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي شرط أن يجري هذا عبر المفاوضات وحدها.

ستمثل الأمم المتحدة بمراقب، ويكون في استطاعة الفلسطينيين أن يختاروا تأليف

1 Baker, *The Politics of Diplomacy*, p. 490.

٢ صحيفة **عُكاظ**، ٢١ تموز/يوليو ١٩٩١.

3 Aruri, *Dishonest Broker*, p. 75.

وفد خاص بهم، مع ملاحظة إملاء أميركا وجوبَ اختيار أعضائه من الأراضي المحتلة. وأخيراً، لن تقسّم القدس مرّة أخرى، ويتقرّر مصيرها عبر التفاوض[1].

في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر صدر من القدس بيان مشترك بين بيكر وبوريس بانكين، وزير الخارجية السوفييتي الجديد، يوضح أن المؤتمر سيُعقَد بعد عشرة أيام في مدريد، بين ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر و٢ تشرين الثاني/ نوفمبر[2]. نقلت **عُكاظ** في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر أن وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي أصدروا بياناً يرحّب بانعقاد مؤتمر مدريد، معربين عن "الرضا العميق لدول المجلس عن التنسيق العربي القائم في هذه الظروف، مع أمل استمراره، لا قبل المؤتمر فحسب بل أثناء مراحله المختلفة أيضاً"[3].

افتُتِح مؤتمر مدريد في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر، بحسب الموعد المقرر. أدلى فهد بتصريح لـ"عُكاظ" في اليوم نفسه قال فيه: "إن الموقف الإسرائيلي المتعنّت لن يصرف اهتمامنا عن بذل مزيد من الجهد والتعاون الشامل لتحقيق الرغبة بالسلام والعدالة". ثم أضاف: "ليس من الطبيعي أن يتجه العالم صوب الأمن والسلام والاستقرار والتعاون تحت مظلة النظام العالمي الجديد فيما تبقى منطقتنا بؤرةً للتوتر المستمر"[4].

كان بوش وغورباتشوف هما الداعيين إلى المؤتمر فيما تمثّل باقي المشاركين على مستوى وزراء الخارجية، ما عدا شامير الذي اختار أن يقود الوفد الإسرائيلي بنفسه[5]. في خطابه أمام المؤتمر تحدّث بوش عن الحاجة إلى تسوية إقليمية. فسّر السوريون هذا بأنه تغيير لقواعد المؤتمر الأساسية، وقالوا إنه ما لم تُصحَّح عبارة بوش فإنهم لن يجلسوا مع الإسرائيليين. مرّةً أخرى لجأ روس إلى بندر الذي تمكن من الحصول على ضمانات تؤكّد أن السوريين سيجلسون مع الإسرائيليين[6].

نقلت **عُكاظ** في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر أن بيكر أدلى بملاحظة تفيد أن "الملك فهد برهن، بكلماته وأفعاله، على وجود فُرص جديدة للسلام بين العرب وإسرائيل، بعد

١ المرجع السابق، ص. ٧٦-٧.
2 Ross, *The Missing Peace*, p. 80.
٣ صحيفة **عُكاظ**، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.
٤ صحيفة **عُكاظ**، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.
5 Ross, *The Missing Peace*, p. 80.
٦ المرجع السابق، ص. ٨٠-١.

حرب الخليج". وأضاف بيكر: "برهن الملك على التزامه بالاعتماد على طريقة جديدة في العالم العربي"[1].

على الرغم من أن مؤتمر مدريد، وما تلاه من جولات تفاوض، لم يفشل فشلاً تاماً إلا أنه يصعب الحكم بأنه أصاب نجاحاً كبيراً؛ إذ هيمنت عليه الشعارات والاستعراضات السياسية على حساب النقاش الجدّي. ظلّت الخلافات التعريفية والمشاكل الإجرائية طاغية على الرغم من انطلاق المفاوضات. كذلك جرى تجاهل الموضوعات الأشد أهمية، مثل القدس والمستوطنات الإسرائيلية. ومرّة أخرى برهن الإخفاق في التوصل إلى نتائج سريعة على صعوبة المشكلة وعدم قدرة لاعب خارجي، حتى لو كان أميركا وهي القوة الكبرى عالمياً، على فرض حلّ على الأطراف المتصارعة.

ديناميكيات متغيّرة: نهاية الحرب الباردة، الوجود العسكري الأميركي والصعود الإسلامي

خلال الحرب الباردة توافرت أسباب كثيرة للتعاون المشترك بين السعودية وأميركا. فإضافةً إلى النفط تأسّست العلاقة بين هذين الطرفين على الموقع الجغرافي للسعودية وتوجُّهاتها الإسلامية. سعى ملوك السعودية كلّهم إلى تمتين الروابط مع أميركا، وخلال الحرب الباردة جرى تحديد عدد من المصالح االعالمية المشتركة. في المقابل تلاشى التهديد الشيوعي بعد انهيار الإمبراطورية السوفييتية، كما مكّنت حرب الخليج أميركا من أن تخترق المنطقة بطريقة لم تستطعها قبلاً، أما الآن فقد شرعت المصالح المشتركة في التهاوي.

في الشرق الأوسط استعملت أميركا قوتها بطريقة ممنهجة كلّياً ضد الدول التي باتت تعتبرها قوة مسيطرة. فكّر كثير من دول المنطقة في استعمال قوة أميركا أو تجنّبها أو إرضائها لكنّ ضعف هذه الدول جعل من المحتّم أن تنشأ المقاومة الفعلية للنفوذ الأميركي خارج إطار الدولة. مالت الحكومة السعودية إلى التنبُّه للنشاط الإسلامي في المملكة العربية السعودية. لقد استُعمِلت السعودية منصة لتحرير الكويت، ثم تمت

١ صحيفة **عُكاظ**، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

المعارضة الإسلامية بعد حرب الخليج، مع ملاحظة أن الإسلاميين استعملوا هذه الحرب أداةً لإظهار سخطهم على الأوضاع بعمومها.

مع غزو الكويت احتفظ السعوديون بنفورهم السابق من الوجود العسكري الأميركي المكشوف في بلادهم. أصدرت المؤسسة الدينية، عبر "مجلس كبار العلماء" فتوى تسمح بوصول قوات غير مسلمة إلى أراضي المملكة العربية السعودية[1].

تقبّلت شريحة واسعة من الشعب السعودي ضرورة الاستعانة بالدعم الأميركي، لكنّ أقلية أساسية نظرت إليه على أنه عدوان على المبادئ الإسلامية. عندما قادت ٤٥ إمرأة سعودية سياراتهن في الرياض، في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠، اعتبر الإسلاميون السعوديون أنّ هذا التحرُّك الجريء إنما استقوى بالوجود العسكري الأميركي، وشعروا أنه سيقوّض السلطة الإسلامية في هذا البلد[2]. عملياً، أثار الاختراق الأميركي للمنطقة انبعاثاً للمقاومة الثقافية والدينية؛ إذ يظهر استياءً من الغرب الذي يُنظر إليه على أنه طرف يملك أجندة ضد العالمين الإسلامي والعربي.

في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ أنكر فهد أن تكون السعودية قد أبرمت اتفاقيات تسمح للقوات الأجنبية بالبقاء في أراضيها بصورة دائمة، مشيراً إلى أن هذه القوات الصديقة "نُشرت هنا بطلب من المملكة العربية السعودية، وستعود إلى بلدانها عندما نطلب منهم ذلك"[3]. سبّب الوجود العسكري الأميركي معضلة فعلية للحكومة السعودية. كُشفت الملكية الآن باعتبارها منافقة بسبب اعتمادها الكامل على أميركا "الكافرة"، جاء النقد الأقسى من الدارسين الإسلاميين الشباب. في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ وزّع الدكتور سفر الحوالي، وهو مفكّر إسلامي وعميد الكلية الإسلامية في جامعة "أم القرى" في مكّة، تسجيلاً صوتياً لعظات تنتقد وجود القوات الأجنبية. اعتقد الحوالي أنّ الغرب يعتبر الخليج المنطقة الأهم بالنسبة إليه عالمياً بسبب مواردها النفطية، ولذا وضع استراتيجيات لاحتلاله. يحتل هذا المفهوم مكانة مركزية في نظرة

1 Saudi Press Agency, *The Echoes of the Saudi Position During the Events of the Arab Gulf, 1990–1991*, pp. 40–2.

2 Mahmoud Fandy, *Saudi Arabia and the Politics of Dissent* (New York, St. Martin's Press, 1999), p. 49.

3 Saudi Press Agency, *The Echoes of the Saudi Position During the Events of the Arab Gulf, 1990–1991*, p. 329.

الإسلاميين إلى دور الولايات المتحدة في المنطقة[1]. كما تصور بعض العرب والمسلمين، وبعيداً عن الإحالة إلى التاريخ وحده، أنّ الصراع مع الإمبريالية يستمر بأشكال جديدة. بحسب الحوالي، ليس النظام العالمي الجديد سوى غطاء لهيمنة الغرب على العالم؛ إذ اعتقد أن احتلال الكويت أمرٌ نظمه الغرب ليكسب موطئ قدم لقواته، وأن هدف الحرب ليس النفط وحده بل إذلال الإسلام[2].

وعلى غراره حذّر دارس إسلامي آخر هو سلمان العودة (عضو أكاديمي في جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض) من أن أميركا جاءت لتمسك بزمام الدولة السعودية المتهاوية[3]. يُشار إلى هذا الجيل الجديد من الإسلاميين بـ"الصحوة". يستمدّ النظام السعودي شرعيته من موقعه كحامٍ للإسلام؛ فكلما زادت شرعيته أعطاه المجتمع حرية أكبر في السياسة الخارجية، لذا عندما بقيت القوات الأميركية في السعودية نظرت المعارضة الراديكالية إليها على أنها دعامة لحكومة لم تعُد شرعية.

في أيار/ مايو ١٩٩١ جُمعت تواقيع ما يزيد على ٤٠٠ إسلامي على "رسالة المطالب"، وسُلّمت إلى الملك. نادت الرسالة، ضمن أشياء أخرى، بسياسة خارجية إسلامية تتجنب الدخول مستقبلاً في أحلاف تخالف القانون الإسلامي، مُطالبةً بدور إشرافي للمؤسسة الدينية. وقد وُزّعت الرسالة في المملكة مع عظات مُعادية للغرب[4]. في حزيران/ يونيو نشر "مجلس كبار العلماء" تصريحاً شدّد على أنّ "النصح للحُكّام المسلمين يجب أن يُعطى سرّاً"، كما استنكر الطريقة التي استُخدمت في توزيع الرسالة ونشرها، وأضاف: "هذه الطُرُق لا تخدم مصلحة الشعب"[5].

بعد سنة أُعقبَت الرسالة بأخرى عنوانها "مذكّرة النصح" طلبت تطبيقاً أشدّ حزماً للأحكام الإسلامية، وبناء جيش قوي يضمن للسعودية استقلالها ويساند القضايا الإسلامية. أدانت الرسالة أيضاً الولايات المتحدة باعتبارها تجسيداً للشرّ ورأس حربة في

١ سفر الحوالي، **حقائق حول أزمة الخليج** (القاهرة: دار مكّة المكرمة، ١٩٩١)، ص ٢٥-٧.

٢ المرجع السابق، ص ٨٣-٧.

3 Jushoa Teitelbaum, *Holier Than Thou: Saudi Arabia's Islamic Opposition* (Washington DC, Washington Institute for Near East Policy, 2000), pp. 20–32.

4 R. Hrair Dekmejian, "The Rise of Political Islamism in Saudi Arabia", *Middle East Journal* (autumn 1994), pp. 635–8.

٥ صحيفة **عُكاظ**، ٤ حزيران/يونيو ١٩٩١.

حرب الغرب الصليبي على الإسلام[1]. مرّةً أخرى تفحّص "مجلس كبار العلماء" المذكّرة ثم أصدر بياناً، في ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، رافضاً إياها ومستنكراً مضامينها؛ مُعلناً أنها "تمثّل انتهاكاً لمنهجية النصح الديني". وحذّر المجلس من "عدم العدالة وغياب الإنصاف في التشديد على 'السيئات' وتجاهل 'الحسنات'"، كما حذّر من "الصلات المثقّفة المنحرفة من كل الأنواع، والولاء لمبادئ مجموعات وأحزاب غربية"[2]. لقد استفاد الإسلاميون بوضوح من دعم المملكة للنشاطات الإسلامية في نشر صيغتهم الخاصة من الدعوة الإسلامية.

عندما واجهت هذا الوضع عبّأت السلالة الملكية قواها للتعامل مع تحدٍّ جديد آتٍ من المناخ الإسلامي الذي صنعه النظام السعودي بنفسه ورعاه. في آذار/ مارس ١٩٩٢، وفي محاولة لتهدئة هذه المعارضة واحتوائها، أعلن فهد ثلاثة إصلاحات إدارية مهمة[3]. قصدت هذه الحركة إظهار أن النظام منفتح على درجة من التغيير، من دون التوجّه فعلاً إلى المسائل التي أثارتها المعارضة (التي، في الوقت نفسه، عيّن بعض أعضائها في مجلس الشورى).

قضية النفط: الأهمية المتضائلة للمملكة

عقب الحرب العالمية الثانية نُظر إلى الولايات المتحدة على أنها محرك لمشروع نظام عالمي مهيمن يتطلع إلى اقتصاد تسيطر عليه التجارة الحرّة. وقد مثّل النفط عنصراً لا غنى عنه كونه شكلاً مُكثّفاً من الطاقة لهذا النوع من الرأسمالية. تحدّثت استراتيجيات الولايات المتحدة علناً عن علاقة حياة متبادلة بين كبار رأسمالي العالم الحرّ من جهة وبين القوة العسكرية الأميركية ذات الأفق الكوني من جهة ثانية، وسعت إلى تأسيس

1 Daryl Champion, *The Paradoxical Kingdom: Saudi Arabia and the Momentum of Reform* (London, Hurst & Co., 2003), pp. 219–29.

٢ صحيفة عُكاظ، ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

3 Madawi Al-Rasheed, *A History of Saudi Arabia* (Cambridge, Cambridge University Press, 2002), p. 172.

تلك الإصلاحات الثلاثة هي: القانون الأساسي للحكومة، وقانون مجلس الشورى، وقانون المحافظات.

هيمنة على منطقة الخليج، معتبرةً السيطرة على الشرق الأوسط ومصادر النفط فيه جزءاً من وسائل الاحتفاظ بالتفوق سياسياً وجيو-اقتصادياً على أوروبا واليابان، مما يؤمّن الموقع الأحادي للولايات المتحدة.

مثّلت مصالح النفط الدافع لدفاع أميركا عن المملكة العربية السعودية وتحرير الكويت. ولو سُمح لصدّام بالهيمنة على الخليج لكان في استطاعته التلاعب بمصادر النفط لتحقيق أي سعر يريده. قرّرت القيادة السياسية الأميركية، بعد نهاية حرب الخليج، أنّ الوسيلة الأفضل لحماية مصالح الولايات المتحدة هي تنويع مصادر النفط.

يجب وضع هذه المسألة ضمن الإطار الواسع لسياسة الطاقة الأميركية في ذلك الوقت. فمع نهاية الحرب الباردة اتّخذت قضايا الموارد مواقعها المركزية في التخطيط العسكري الأميركي. يعكس التركيز راهناً على الموارد الأهمية المتنامية لقوة الصناعة والأبعاد الاقتصادية للأمن. في الماضي تركّزت الإشارات إلى القوة والنفوذ على امتلاك ترسانة ضخمة والاحتفاظ بنُظُم تحالفات واسعة، أما حاضراً فتتصل هذه الإشارات بالفاعلية الاقتصادية وتنمية الابتكار التكنولوجي.

أول من صاغ هذا الأفق بوضوح هو بيل كلينتون في غمار حملته لانتخابات الرئاسة التي فاز بها لاحقاً. ففي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ قال كلينتون لطلبة في جامعة جورجتاون: "يجب أن تصبح قوتنا الاقتصادية عنصراً مركزياً مُحدّداً في أمننا... يجب أن ننظم أنفسنا للتنافس (والفوز) في الاقتصاد العالمي"[1]. أشار كلينتون أيضاً إلى أنّ "الرخاء في الوطن يعتمد على الاستقرار في المناطق الأساسية التي نُتاجر معها أو نستورد منها سلعاً أساسية حسّاسة مثل النفط والغاز الطبيعي"[2].

بعد حرب الخليج استمر قادة الولايات المتحدة في التشديد على أهمية التدفق المستمر للنفط بالنسبة إلى سلامة الاقتصاد العالمي واستقراره، وفي الوقت نفسه سعت الولايات المتحدة إلى تنويع مصادر النفط بأن استوردته من أفريقيا وبحر الشمال وكندا. ووفق حساباتِ أميركا لا تقتصر أهمية هذا التنويع على حماية الولايات المتحدة، ولو بصفة

1 *Harvard International Review*, "A New Covenant for American Security" (summer 1992), pp. 26–7.

2 National Security Council, *A National Security Strategy for a New Century* (Washington DC, December 1999), p. 21.

موقتة، من احتمال حدوث اضطراب في الخليج؛ بل إنه (وبالأهمية ذاتها) يخفض حصة الـ"أوبك" في سوق النفط مما يُضعف نفوذ هذه المنظمة على مصادر النفط وأسعاره[1].

انطلاقاً من رغبتها في خفض اعتمادها على نفط الخليج بدأت الولايات المتحدة تطوير مصادر الطاقة في بحر قزوين. ففي ١٩٩٧ نقلت وزارة الخارجية إلى الكونغرس أن حوض قزوين يضم ٢٠٠ مليار برميل من النفط، ما يساوي عشرة أضعاف الكمية الموجودة في بحر الشمال أو ثلث إجمالي احتياطيات النفط في الخليج. قال ستيوارت آيزنستات، نائب وزير الطاقة، أمام لجنة في مجلس الشيوخ: "بحر قزوين هو إحدى المناطق الكامنة الجديدة الأكثر أهميةً في إنتاج النفط"[2]. أثناء لقائهما في آب/ أغسطس ١٩٩٧ قال كلينتون لحيدر علييف، رئيس آذربيجان: "في عالم لم يتزايد فيه الطلب على الطاقة لا تستطيع أمّتنا أن تغامر بالاعتماد على أي منطقة مفردة مصدراً لإمدادها بالطاقة"؛ إذ إن العمل الوثيق مع آذربيجان في تطوير مصادرها من النفط "... ليس لمجرد أن نساعد آذربيجان في الازدهار بل إننا نُنوّع أيضاً في مصادر الطاقة ونقوي أمن أمتنا"[3].

في المقابل أدّى التوتر بين البلدان الخمسة المطلّة على بحر قزوين بشأن طريقة اقتسام البحر، وعدم اتفاقها على الخيارات الأفضل في ممرات تصديره، إلى تعويق التطوير في نفط قزوين وغازه.

مع حلول ١٩٩٥ حلّت السعودية ثانياً بعد فنزويلا على قائمة مورّدي النفط إلى الولايات المتحدة؛ ففي ١٩٩٥ جاء ١٧ في المئة من النفط المستورد أميركياً من السعودية التي أمدّت أميركا أيضاً بـ٧،٦ في المئة مما تستهلكه من النفط، وكانت الأرقام الموازية من فنزويلا هي ١٨،٧ في المئة و٨،٤ في المئة على التوالي.

ونتيجة للتذبذب في إنتاج فنزويلا وتقلّص الطلب عالمياً وزيادة الحصص في الـ"أوبك" بين أواخر ١٩٩٧ ومطلع ١٩٩٩ عانت صناعة النفط تقلّصاً في الأسعار

1 Saman Sepehri, "The Geopolitics of Oil", *International Socialist Review* 26 (November–December 2002), pp. 10–11.

2 US Congress, Senate, Committee on Foreign Relations, Subcommittee on International Economic Policy, Export and Trade Promotion, "U.S. Economic and Strategic Interests in the Caspian Sea Region: Policies and Implications", 105th Cong., 1st sess, 23 October 1997, p. 13.

3 White House, Press Office, "Visit of President Heydar Aliyev of Azerbaijan", 1 August 1997.

هو الأسوأ في خمسين عاماً. وقد أُلقي اللوم في ذلك على تدفّق كثيف للنفط أغرق السوق العالمية[1]؛ إذ تُولّد الأسعار المتدنية للنفط وتناقص مداخيل البترول، بالترافق مع زيادة مستمرة في السكان، تداعيات خطيرة في المملكة العربية السعودية. كذلك وقفت الصعوبات الاقتصادية وراء زيادة درجة التعاون بين السعودية وإيران. لم يرُق هذا الأمر لأميركا، لكنّ تحسّن العلاقات بين اثنين من منتجي النفط أتاح لأعضاء "أوبك" أن يقلّصوا الحصص وقلب اتجاه الهبوط في الأسعار. في الوقت ذاته قرّرت الحكومة السعودية ألاّ تزيد قدرتها في الإنتاج على الرغم من توقعات بزيادة الطلب عالمياً في المستقبل[2]. مع ارتفاع أسعار النفط عامَي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ حثّت أميركا السعوديين على تبنّي سياسة أكثر مرونةً في النفط، خصوصاً مع زيادة الاقتراحات في الكونغرس بزيادة الإنتاج النفطي الداخلي وتقليص التجارة مع منتجي النفط، ما لم يوافق هؤلاء على زيادة الإنتاج. على الرغم من ذلك انشغلت السعودية بتعافيها اقتصادياً أكثر من إعادة صياغة الشراكة السعودية – الأميركية.

عملية السلام وتقلُّص النفوذ السعودي

أظهرت السعودية دوماً التزامها بالنضال الفلسطيني، منذ اللقاء في ١٩٤٥ بين ابن سعود وروزفلت على متن السفينة "غريت بيتر لايك" ووصولاً إلى مؤتمر مدريد. في معظم الأحيان استمرّ الإصرار السعودي على حلّ أزمة الفلسطينيين حتى لو جاء هذا على حساب مصالح المملكة العربية السعودية. بعد مدريد واجهت المؤسسة الحاكمة ثلاثة متغيّرات رئيسية أثّرت في دورها في عملية السلام في الشرق الأوسط.

أشارت أهمية هذه التغيّرات إلى أن السعودية قد جُمّدت خارج هذه العملية، وأن المملكة العربية السعودية، بالنتيجة، باتت أقل رغبةً أو قدرةً على أداء دور مؤثر في هذه العملية.

1 Mathew R. Simmons, *Twilight in the Desert: The Coming Saudi Oil Shock and the World Economy* (New Jersy, John Wiley & Sons, Inc., 2005), pp. 82–3.

2 Bronson, *Thicker Than Oil*, p. 228.

التغيّر الأول في العلاقات الأميركية – السعودية بعد مدريد

دشّن مؤتمر مدريد سلسلة من المحادثات الثنائية والمتعدّدة الأطراف التي أحرزت تقدُّماً حقيقياً في تسوية الخلافات بين إسرائيل والدول العربية. ونقل سمبسون عن بندر قوله: "بعد مؤتمر مدريد كُسرت محظورات كثيرة"[1]. ولّد مؤتمر مدريد قوة دفع خلقت مناخاً من الأمل والترقُّب؛ ولم يتطلّب تدخُّلاً من السعودية. بذا تراجع الدور السعودي عمّا كان عليه قبلاً. في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ وقّع الإسرائيليون والفلسطينيون اتفاقيات أوسلو التي خلقت السلطة الفلسطينية. أوردت صحيفة **عُكاظ** في ١١ أيلول/ سبتمبر أنّ فهد تلقّى مكالمة من كلينتون يبلغه فيها بالتوصّل إلى هذه الاتفاقية. حيّا الملك "هذه الخطوة التاريخية نحو السلام" وأعرب عن أمله في "أن يستمر فخامته (الرئيس كلينتون) في أفعاله الطيّبة"[2]. في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ انضمّت المملكة العربية السعودية إلى بقية دول مجلس التعاون الخليجي في إنهائهم المقاطعات الثانوية "غير المباشرة" لإسرائيل[3]. باستثناء هذه الخطوة لم يكن للسعودية دور مباشر في الحوادث التي باتت تتواتر في فلسطين. فمع ضعف الموقف العربي جماعياً لم يجد الفلسطينيون بديلاً عن الاتفاقية الأحادية التي جرى التوصُّل إليها في أوسلو. كذلك قادت الاتفاقية إلى تحرُّك الأردنيين والسوريين في اتجاه عقد اتفاقيات منفصلة مع إسرائيل، على الرغم من أنّ الأردن وحده توصّل إلى اتفاقية من هذا النوع. بذا بدّدت عملية السلام نهائياً إمكان أن تتّحد الدول العربية ثانيةً ضد إسرائيل.

تلقّت الولايات المتحدة عرضاً إسرائيلياً في صيف ١٩٩٣ بالانسحاب الكامل من هضبة الجولان شرط أن تستجيب سوريا لمطالب إسرائيل، لكنّ الأسد تجاوب بحذر. في النهاية وافقت أميركا والإسرائيليون على تجميد العرض على أن يجري تجديده إذا تمكنت سوريا من الاستجابة للمطالب الإسرائيلية. بين ١٨ و٢١ تموز/ يوليو ١٩٩٤ أنجز وارن كريستوفر، وزير الخارجية الأميركي، جولات مكوكية بين إسرائيل وأميركا، موضحاً مسألة إقليمية اسمها "حدود الرابع من حزيران/ يونيو" (في ٤ حزيران/ يونيو

1 Simpson, *The Prince*, p. 254.

٢ صحيفة **عُكاظ**، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.
٣ صحيفة **الحياة**، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

كانت الحدود السورية تسير في خط مائي مع بحيرة طبريا، فيما الحدود الدولية تتراجع عن هذا الخط بمقدار عشر ياردات. وقد أدّى هذا إلى مشاكل لإسرائيل لأنّ الخط يلامس الطرف الشمالي الشرقي لبحيرة طبريا مما يعني إمكان اعتباره متّصلاً بحقوق الضفة السورية في المياه نفسها).

من النواحي الشكلية باتت الصفقة بين سوريا وإسرائيل موضوعة على الطاولة[1]. رأت أميركا وإسرائيل فائدة في الاحتفاظ بالتفاوض مع الأسد وعرفات في الوقت نفسه؛ إذ ظنّت الدولتان أن كلا القائدين لا يرغبان في أن يوضعا في آخر الصف، مما يلقي بضغوط عليهما معاً (في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر من السنة ذاتها وقّعت إسرائيل والأردن اتفاقية سلام)[2].

في الجزء الأول من ١٩٩٠ بدا أنّ تقدّماً يحدث على الجبهات جميعها، لكن في ٢٣ تموز/ يوليو فجّر انتحاري فلسطيني قنبلة في تل أبيب قتلت ٥ إسرائيليين. علّقت إسرائيل المفاوضات وأغلقت الحدود[3]. على الرغم من هذا استطاع الإسرائيليون والفلسطينيون التوصُّل إلى اتفاقية معقّدة، باتت تُعرف باسم "أوسلو ٢"، تمنح حكماً ذاتياً لـ٤٥٠ مدينة وقرية فلسطينية، ووُقعت في ٢٨ أيلول/ سبتمبر. علّق سعود على هذه الاتفاقية قائلاً: "لا شك في أنها خطوة إيجابية إلى الأمام نحو سلام عادل ودائم... (لكنّ) السلام لا يمكن تقسيمه؛ فمن دون التوصُّل إلى اتفاق على المسار السوري – اللبناني سيكون السلام سلاماً مقسّماً"[4].

في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر اغتيل رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين. في شباط/ فبراير وآذار/ مارس تزايدت الهجمات الإرهابية، وقتل قرابة ٥٠ إسرائيلياً. كان لهذا أثر دراماتيكي على الرأي العام. تحت قيادة حزب الليكود فاز الجناح اليميني بالانتخابات الإسرائيلية التالية. ولّدت هزيمة حزب العمل اليساري أثراً مدمراً على عملية السلام فتوقّفت ودخلت في دوّامة من الأفعال وردود الأفعال مما أعاق فرص توسيع المكاسب التي تحقّقت في المفاوضات الثنائية التي تلت مؤتمر مدريد.

1 Quandt, *Peace Process*, pp. 331–2.

٢ المرجع السابق، ص. ٣٣٣.
٣ المرجع السابق، ص. ٣٣٦.
٤ صحيفة **عُكاظ**، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

أبقت الولايات المتحدة السعودية على مقربة من مفاوضات السلام، جزئياً باعتبارها جزءاً من فاعلية الخطة ولاعتقاد أميركا أيضاً أن السلام يمكن تحقيقه عبر نقاشات ثنائية. وحافظ السعوديون على هذه المسافة. ففي الأردن في ١٩٩٩، خلال جنازة الملك حسين، ذكرت تقارير أن كلينتون اتصل بوليّ العهد الأمير عبد الله وسأله إن كان يرغب في لقاء المسؤولين الإسرائيليين الذين كانوا حاضرين في تلك المناسبة. ردّ عبد الله: "أعتقد يا فخامة الرئيس أنّ هناك حدوداً للصداقة"[1] (أدّى وليّ العهد دوراً متزايد الأهمية في قيادة المملكة العربية السعودية بعد إصابة الملك فهد بسكتة دماغية في مطلع العام ١٩٩٦).

أنتجت عملية السلام مكاسب مهمة للفلسطينيين والإسرائيليين لكنّ عناصر العملية نُظر إليها دوماً على أنها مؤقتة. خُرّبت هذه العملية برمّتها بسبب غياب تسوية نهائية كانت متوقعة بين ١٩٩٤ و٢٠٠٠. جاءت لحظة أساسية لهذا الفشل خلال مفاوضات عُقدت تحت إشراف أميركا في كامب ديفيد في شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس من العام ٢٠٠٠. وحيث أنّ الإسرائيليين والفلسطينيين لم يستطيعوا التوصّل إلى اتفاقية عن الوضع النهائي، حاول كلينتون إقناع المملكة العربية السعودية للقيام بإيماءة ما من شأنها أن تهوّن على عرفات أمر إتمام تسوية بشأن القدس. ولأنهم جُمّدوا عند بداية المفاوضات صار السعوديون متردّدين في التدخُّل جدّياً[2].

اندلعت انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فزادت من حدّة مشاعر كامنة من العداء للنظام والولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية؛ إذ أدّت قفزة ديموغرافية، ووجود فضائيات تلفزيونية عربية ودخول الإنترنت إلى السعودية، إلى ضغوط على القيادة السعودية. فقد أُلهبت مشاعر الرأي العام السعودي بالبث المستمر للأعمال العسكرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وكذلك تصاعد غضب السعوديين من أميركا التي يُنظر إليها على أنها مؤيّدة لإسرائيل، وطاول غضبهم الحكومة السعودية أيضاً بالنظر إلى علاقاتها مع واشنطن[3]. بالتأكيد حرّكت

1 Josh Pollack, "Saudi Arabia and the U.S., 1931–2002", *Middle East Review of International Affairs*, Vol. 6, No. 3 (September 2002), p. 86.

2 Bronson, *Thicker Than Oil*, p. 230.

3 Pollack, "Saudi Arabia and the U.S., 1931–2002", p. 88.

مظالم الفلسطينيين الرأي العام السعودي، مع انتشار شعور واسع لديه بأن سياسات أميركا منحازة ضد الفلسطينيين بصورة غير عادلة.

مع عدم قدرتها على التعامل مع هذا الوضع تنقّلت أميركا من موقف إلى آخر، سعياً إلى استمالة إسرائيل تارةً وإرضاء السعودية تارةً أخرى. ففي مطلع ٢٠٠١، بعد تسلُّم جورج دبليو بوش سدّة الرئاسة، وفي لفتة للردّ على السياسات الأميركية، رفض عبد الله دعوة إلى زيارة الولايات المتحدة الأميركية[1].

في ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠١ وجّه عبد الله تأنيباً مضمراً إلى واشنطن ملمّحاً إلى "أننا نعيش في بلد له صدقية عالية لدى كل أطراف العالمين العربي والإسلامي. ربما أننا المؤهلون أيضاً لإقناع كل المعنيين بالذهاب إلى طاولة المفاوضات، لكننا لا نستطيع ممارسة هذا الدور... لأنّ إسرائيل أحبطت باستمرار مبادرات السلام كلها"[2]. واحتفظ لنفسه بمسافة كافية، لكنه طلب تكراراً من أميركا أن تضبط إسرائيل. بات عدم رضاه مشكلة في واشنطن؛ إذ نقلت صحيفة **الوطن** في ٢٠ حزيران/ يونيو أنّ كولن باول، وكان قد بات وزيراً للخارجية، التقى ولي العهد في باريس، وأنّ عبد الله نقل إليه يأس الحكومات العربية وعدم رضاها؛ بأثر من الدعم الأميركي لإسرائيل[3]. في منتصف تموز/ يوليو اتصل بوش (الأب)، وهو الرئيس الأميركي السابق، بعبد الله ليحضه، لكن من دون طائل، على زيارة الولايات المتحدة[4]. وقالت صحيفة **الشرق الأوسط** إن عبد الله من اشتكى إلى بوش (الأب) من القرب الشديد بين الإدارة الجديدة وإسرائيل. كما قدّم عبد الله نقداً مباشراً وواضحاً إلى الطريقة التي تتعامل بها الإدارة الأميركية حاضراً مع الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وعبّر أيضاً عن رأي مفاده أن على أميركا إظهار تفهُّم أكبر للموقف الفلسطيني، وأن تكون أكثر علانيةً ومباشرةً في اعتراضها على أعمال إسرائيل. طمأن بوش (الأب) عبد الله إلى أن جورج دبليو بوش "سيعمل على اتّخاذ خطوات سليمة". كان الهدف من المكالمة، بحسب **الشرق الأوسط**، تبديد مخاوف عبد الله وتدارك أن تؤدي توترات سعودية – أميركية

١ المرجع السابق.

2 *Financial Times*, 25 June 2001.

٣ صحيفة **الوطن**، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

4 *The New York Times*, 15 July 2001.

بصدد الصراع الفلسطيني إلى شرخ دائم في علاقاتهما[١].

في الحقيقة استمرت إدارة بوش في عدم الاهتمام بالتوسُّط في عملية السلام في الشرق الأوسط، وزادت في تقاربها مع إسرائيل التي اعتبرت حليفاً يتشارك القيم عينها مع أميركا. أرسل عبد الله الأمير بندر برسالة تُهدّد بقطع العلاقات السعودية – الأميركية. حمل مسعى بندر رسالة مفادها "أنّ هناك وقتاً تتفارق فيه الأمم والشعوب. نحن على مفترق طرق. لقد آن الأوان كي تبحث الولايات المتحدة والسعودية عن مصالحهما المستقلة"[٢]. وبحسب صحيفة **الوطن**، أشارت رسالة بندر إلى أن الانحياز الأميركي إلى إسرائيل يُعقّد جهود السعودية في تبني السياسات الصائبة بما يخدم منفعة الطرفين[٣].

في ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بُعِثَ برسالة تؤكّد التزام بوش بإنشاء دولة فلسطينية إلى عبد الله. كتب ولي العهد ردّاً مَرفقاً برسالة من عرفات تتضمّن تعهُّد الأخير بتلبية مطالب بوش بشأن معاودة محادثات السلام[٤]. وبحسب صحيفة **الحياة**، أقنعت الحكومة السعودية أميركا بأن من الضروري لبوش أن يلتقي عرفات، ووُضِع للّقاء موعد زمني هو نهاية أيلول/ سبتمبر[٥].

برهنت الهيمنة الأميركية أنها سلبية بالنسبة إلى إرساء نظام مستقرّ يستند إلى تسوية تفاوضية. يوحي انهيار عملية السلام أنّ بناء النظام قد يصبح أسهل منالاً إذا تأسس على التوازي في القوى بدلاً من الهيمنة. وبسبب الخلل الحاد في ميزان القوى بين الفلسطينيين وإسرائيل ظلّت حاجات الفلسطينيين غير مستجاب لها، وظلّ الصراع من دون حلّ. لقد عزّزت الرعاية الأميركية لعملية السلام الهيمنة الإسرائيلية إقليمياً.

التغيُّر الثاني في العلاقات الأميركية – السعودية بعد مدريد

رأت إدارة كلينتون أن الدور السعودي في عملية السلام لم يعُد محورياً. فبينما نظر ريغان إلى المملكة العربية السعودية على أنها مفتاح للسلام بين إسرائيل والدول العربية، لم

١ صحيفة **الشرق الأوسط**، ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠١.
٢ صحيفة **الحياة**، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.
٣ صحيفة **الوطن**، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.
4 *The Washington Post*, 10 February 2002.
٥ صحيفة **الحياة**، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

يرَ كلينتون في السعودية سوى لاعب مساند لهذه العملية. جاهر ريغان في مذكّراته بأن السلام بين العرب والإسرائيليين "يجب أن يأتي عبر اتفاقيات ثنائية، على غرار ما فعلته مصر... ولهذا السبب أردنا البدء من المملكة العربية السعودية"[1]. ألقت هزيمة بوش (الأب) في الانتخابات الرئاسية ١٩٩٢ بثقلها على الأمير بندر والأسرة الحاكمة بعمومها؛ إذ طوّر بندر تفاهماً وصداقة فعّالة مع إدارة بوش الأب التي عاملته بأبعد كثيراً مما تكون عليه حال السفراء عادةً. لكن، بحسب سمبسون، بقي بندر على مبعدة من كلينتون ومساعديه، لأنه موالٍ لبوش؛ كما لم يتقبلوا أن يغدو بندر علامة على علاقة متطاولة مع الحزب الجمهوري، وهو ما أظهره حضوره المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري في ١٩٩٢. فأوحى توني ليك، مستشار الأمن القومي، ونائبه لورانس "ساندي" برغر بأنهما يريدان أن يُعامَل بندر كبقية السفراء[2].

يزعم سمبسون أنه، بعد ٥ أيام من تسلُّم كلينتون الرئاسة، استدعى لايك (وقد عُيّن حديثاً في منصبه) بندر كي يلتقي الرئيس الجديد. عندما وصل السفير السعودي في اليوم التالي عمد طاقم إدارة كلينتون إلى تأخيره، واستبقوه في ردهة الانتظار. وأخيراً خرج كلينتون ومشى عبر ردهة الانتظار، ثم انتحى ببندر وقال: "انظر. دعنا نحدّد وقتاً آخر للقاء كي نتمكن من نقاش بعض الأمور"[3]. يكشف سمبسون أيضاً أنّ حوادث أخرى تلقي بعض الضوء على سبب لجوء إدارة كلينتون إلى الحطّ من شأن الدور الذي يؤديه بندر. ففي مطلع ١٩٩٠ تلقى الأمير رسالة من كلينتون، وحينها كان حاكماً لولاية أركنساس، يطلب منه أن يأتي لزيارته. ألغى بندر هذا الاجتماع ٣ مرات، وفي المرّة الثالثة كان كلينتون في السفارة السعودية. ثمّة رواية أخرى تنقلها شيري كوبر، السكرتيرة الخاصة للأمير بندر، تتعلّق بحقيقة أنه خلال بدايات الحملة الانتخابية لكلينتون سعى الأخير إلى جمع أموال لبناء مكتبة، وذهب إلى السفارة السعودية من دون موعد مسبق طالباً مقابلة بندر. أخبرت كوبر سمبسون أن "كلينتون لم يحصل على مقابلة، ثم صار رئيساً"، وأضافت: "أعتقد أنه لم يغفر هذا أبداً"[٤]. من المؤكد أنّ

1 Ronald W. Reagan, *An American Life: The Autobiography* (New York, Simon & Schuster, 1990), pp. 412–5.
2 Bronson, *Thicker Than Oil*, p. 204.
3 Simpson, *The Prince*, p. 272.
٤ المرجع السابق، ص. ٢٧٣–٤.

العلاقة بين بندر وكلينتون كانت بعيدة كلّياً عما كانت عليه مع بوش. ومن تداعيات التغيُّر في العلاقة أن ابتعد السعوديون عن مدّ يد العون لعملية السلام العربية – الإسرائيلية والترويج لها، أو إعطاء النصح بالحكمة للشركاء العرب في تلك العملية.

التغيُّر الثالث في العلاقات الأميركية – السعودية بعد مدريد

عانى الملك فهد، وهو راعي الأمير بندر، جلطة في الدماغ ممّا أدى إلى إعطاء ولي العهد الأمير عبد الله مزيداً من الصلاحيات. عُرِف عن فهد ميله إلى أميركا، وأنه يرى العلاقات متداخلة بين البلدين؛ مما جعل بندر أداة أساسية في تسيير السياسة الخارجية. حاول بندر دوماً سبر غور المساحات التي تدعم العلاقات السعودية – الأميركية وتُعزّزها. في المقابل كان لعبد الله توجُّه قومي عربي. فبالنسبة إليه من شأن هذه العلاقات، حتى بمجرّد تبنيها، أن تزعزع الاستقرار الداخلي السعودي. بذا شرعت نقلة جديدة في التبلور، وزادها تعقيداً أنّ بندر لم يكن مقرَّباً جداً من عبد الله. كذلك لم تعُد للعلاقات الوثيقة مع أميركا شعبية كبيرة في المملكة العربية السعودية.

ففي المشهد الداخلي سلّم الملك فهد شؤون البلاد إدارياً لعبد الله في ٣ كانون الثاني/ يناير [١] ١٩٩٦، على الرغم من أنه سحب هذا القرار في ٢٣ شباط/ فبراير [٢]، وقد أثار هذا لغطاً وغموضاً وتشويشاً بشأن من يحكم البلاد أو من يجب أن يفعل ذلك.

العلاقات العسكرية

في سياق "حرب الخليج"، وصل الوجود الأميركي في المنطقة إلى مستويات تقارب الاختراق الغربي لها في مرحلة ما قبل عبد الناصر. لم تكن أي دولة، سواء وحدها أو بالتنسيق مع أخريات، قادرة على تأسيس نظام شرق أوسطي بمعزل عن تأثير الولايات المتحدة. مع بداية الألفية الثانية لم ينبثق نظام جديد للأمن الإقليمي، وبقيت الدول معتمدة على حماية أميركا.

١ صحيفة **الحياة**، ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.
٢ المرجع السابق، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦.

أشارت عملية "عاصفة الصحراء" إلى نقطة عالية في العلاقات الأميركية – السعودية، إذ أعطتهما فرصة لصياغة علاقة جديدة. في المقابل أثقل على هذه العلاقة بقاء صدّام واستمرار سعيه إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي. أُرغِمت أميركا على حشد قواها في المنطقة بصورة منتظمة، وهو أمر لم يلقَ ارتياحاً لدى السعودية التي تواجه مشاكل داخليّة متنامية. صارع الطرفان للوصول إلى اتفاق بشأن طريقة التعامل مع التهديد العراقي. مع الفشل في إزاحة صدّام أُرغِمت أميركا على توجيه مصادر متزايدة للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، فيما هدَّد الوجود العسكري الأميركي المستمر بإسقاط الشرعية عن الحكومة السعودية.

في ١٨ أيار/ مايو ١٩٩٣ تبنّت إدارة كلينتون نظرية "الاحتواء المزدوج" لمواجهة تهديد إيران والعراق للخليج. في شرحه مقاربة أميركا للشرق الأوسط بدأ مارتن إنديك، مدير شؤون الشرق الأوسط في "مجلس الأمن القومي"، بملاحظات عن مسار مفاوضات السلام العربية – الإسرائيلية، وتوازن القوى في الخليج، وصعود الحركات الراديكالية المتسربلة بأردية الدين والمتحدية للحكومات في العالم العربي بأثر من قدرتها على زعزعة المنطقة[١]. أسّس اعتماد السعودية على أميركا، كي تحميها من العراق وإيران، تصميماً أميركياً على الاستمرار في تدعيم وجودها عسكرياً في المنطقة. في الممارسة، حدّت سياسة "الاحتواء المزدوج" لإيران والعراق من المحاولات الإيرانية للاعتدال، كما أعاقت تطبيع الدور الإيراني في المنطقة.

حتّم رفض العراق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة واستمرار تهديده أمنَ الخليج وسلامته ضرورة أن تحتفظ الولايات المتحدة بقوات في المنطقة، لذا وقّعت أميركا اتفاقيات تعاون دفاعي (يُشار إليها أيضاً باسم "اتفاقيات النفاذ")، مع السعودية ودول خليجية أخرى. لكنّ السعوديين تجنّبوا "اتفاقية التعاون الدفاعي" المُفصّلة التي وقّعتها أميركا مع بعض دول الخليج. تأسّس الوجود العسكري الأميركي في السعودية، الذي تنظر إليه الحكومة السعودية على أنه درع أمنية أساسية، على تفاهم حسّاس أكثر من اعتماده على وثائق قانونية[٢].

1 Sami G. Hajjar, *U.S. Military in the Gulf: Challenges and Prospects* (Carlisle Barracks, PA, The Strategic Studies Institute, Army War College, March 2002), p. 9.
٢ المرجع السابق، ص. ٣٧–٤٦.

بالنتيجة استنتج العسكريون الأميركيون أنّ الاستراتيجية المستعملة في أوقات السلم، وهي "القيادة المركزية للأمم المتحدة" (تحمل هذه التسمية لأنّ "القيادة المركزية للقوات الأميركية" كانت تُنفِّذ قرارات الأمم المتحدة التي وُقّعت في نهاية حرب الخليج)، ترتكز على أعمدة "الوجود، والمساعدة الأمنية، والتدريب المشترك". في ١٩٩٥ وسّع الجنرال ج. هـ. بينفورد، قائد "سنتكوم"، هذه الأعمدة الاستراتيجية، مضيفاً إليها "امتداد القوة" و"الجاهزية للقتال"[1]. إضافةً إلى ذلك، أوضح مسؤولون أميركيون رفيعو المستوى أنّ أميركا جاهزة لتسلُّم دور القيادة مرّة أخرى أو، إذا اقتضت الضرورة، أن تعمل منفردة. ففي ١٩٩٥ أوضح جوزيف ناي، نائب وزير الدفاع، أن القوات الأميركية مستعدة للدفاع عن المصالح الأميركية في المنطقة حتى لو تطلّب الأمر أن تفعل ذلك بصورة أحادية.

ساندت المملكة العربية السعودية الوجود الأميركي لكنها كانت حسّاسة حياله أيضاً. وينبع خوف الملكية المستمر حيال الصورة المعلنة لصلاتها العسكرية الأميركية من مخاوف بشأن تداعياتها داخلياً. ففي أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، خلال إحدى المواجهات الأميركية مع العراق، حضّ الأمير سلطان أميركا على نشر قواتها في الكويت، بل حتى السيطرة على مطار في العراق نفسه لاستعماله قاعدةً بدلاً من استعمال المملكة العربية السعودية منطقة تجمُّع عسكري في المنطقة[2].

على الرغم من العلاقات الودودة مع واشنطن حافظت الرياض على وجهة نظرها المُعارِضة للضربات الأميركية ضد العراق. وخلال المواجهات العراقية – الأميركية التالية، في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ وأيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، عبّر الأمير سلطان مراراً عن تردُّده في السماح لأميركا باستعمال منشآت سعودية منصّةً لشنّ هجمات على العراق[3].

على الرغم من علاقاتها الودّية مع واشنطن احتفظت الرياض بوجهة نظرها الرافضة لتوجيه ضربات أميركية للعراق. وفي غمار مواجهات عراقية – أميركية، في تشرين

1 Central Command, Posture Statement, 1995, p. 39.

2 *The New York Times*, 30 September 1991.

3 David W. Lesch, ed., *The Middle East and the United States* (Boulder, CO, Westeview Press, 1996), p. 365.

الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ وأيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، أعاد الأمير سلطان تأكيد تردُّده في السماح لأميركا باستعمال منشآت سعودية لشنّ هجمات على العراق. عندما هاجم صدّام الأكراد في شمال العراق في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ أوردت **عُكاظ** أن السعودية لم تسمح بأن تكون أراضيها منطلقاً لعمل عسكري أميركي[1].

عندما سئل عن سبب منع القوات الأميركية قال سلطان: "لم يُطلَب هذا الأمر، وحتى لو طُلِب لكُنّا رفضناه". أعاد سلطان أيضاً الموقف السعودي من القوات الأميركية: "ما دامت (الهجمات الأميركية على العراق) تجري برعاية الأمم المتحدة فلا شأن لنا بها"[2].

ظهر توتر آخر في خضمّ "عملية ثعلب الصحراء" في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وهي عملية بُرِّرت رسمياً بمعاقبة صدام لتجاهله الانصياع لقرارات الأمم المتحدة؛ إذ رفضت السعودية السماح للأمم المتحدة باستعمال قواعدها لشنّ غارات ضد العراق[3].

فبحسب كوردسمان، خلال "ثعلب الصحراء" عززت أميركا قواتها بصورة أحادية في السعودية دون موافقتها. وعلى غرار ذلك، في ١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠١، على الرغم من اتفاقية تقضي بعدم توجيه ضربات شمال خط العرض ٣٢ دون موافقة السعودية، ضربت أميركا ما بعد خط العرض ٣٢[4].

في مواجهة مشاكل داخلية في تبرير الوجود الأميركي لم تقدر الحكومة السعودية على الوصول إلى تراضٍ سياسي مع أميركا بشأن طريقة التعامل مع العراق. لم تعطِ استراتيجية "الاحتواء المزدوج" الحل المنشود؛ فقد احتاجت السعودية إلى عراق لا يكون ضعيفاً جداً، ولا يكون قوياً أيضاً؛ إذ يحتمل أن يمثّل العراق الضعيف تهديداً للاستقرار الإقليمي بسبب تفككه، فيما يمثّل العراق القوي تهديداً عسكرياً لدول الخليج. في هذا الوقت صارت مآسي الشعب العراقي اليومية خبراً يومياً لتقارير الأخبار في السعودية، كما ألقى الرأي العام العربي بالمسؤولية عن هذه المآسي على أميركا. ودلّ فشل أميركا على بداية تآكل هيمنتها؛ إذ أثارت أحادية واشنطن السخط والميل إلى العمل المستقل في صفوف حلفائها.

١ صحيفة عُكاظ، ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٢ المرجع السابق، ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

3 Daryl Champion, "The Kingdom of Saudi Arabia: Elements of Instability within Stability", *Middle East Review of International Affairs*, Vol. 3, No. 4 (December 1999).

4 Cordesman, *Saudi Arabia Enters the Twenty-first Century*, p. 38.

إرهابيون/ تهديدات داخليّة، ١٩٩١-١٩٩٦

أضرّت الميول الثقافية السائدة في الولايات المتحدة والسعودية بالعلاقات بين البلدين، كما أثّرت في السياسة الحكومية والرأي العام فيهما. فمع نهاية الحرب الباردة لم يعُد للولايات المتحدة من منافس على الهيمنة الدولية.

بدأ المراقبون في تلمُّس طرق جديدة لفهم خطوط الفصل والمصادر الكامنة للصراعات في عالم ما بعد الحرب العالمية الباردة. وقد نظرت إحدى هذه الطرق في التفكير إلى العالم باعتباره منقسماً إلى حضارات مختلفة ومتصارعة[1].

عندما تسلّم كلينتون سُدّة الرئاسة في ١٩٩٢ سبقته أصوات معادية للإسلام في الترويج لمفهوم "التهديد الإسلامي". في مقاله "جذور الغضب الإسلامي" تعقّب برنارد لويس، وكان حينها أستاذاً للتاريخ في جامعة برنستون، الصراع بين الإسلام والغرب إلى التقسيم الإسلامي التقليدي للعالم إلى قوتين متصارعتين: دار الإسلام ودار الحرب. من هذه الوجهة، بحسب لويس، تصبح أي حضارة خارج الإسلام عدواً له، لمجرد كونها غير إسلامية. ومضت مقولات لويس لتشير إلى أنّ الإشكالية التي يفرضها المتطرفون إسلامياً لا تكمن في أنهم يؤسسون أيديولوجيتهم في العنف على تفسيرهم الخاص للإسلام؛ بل في اعتقادهم بصوابية هذا التفسير. وقد زعم لويس أنّ اللاتسامح العنيف مُتضمّن في جذور الإسلام باعتباره نتيجة منطقية لهذا التفسير؛ وأنّ هذا الغضب أصبح منصبّاً على أميركا بصورة أساسية. وأصرّ لويس على أنّ هذا الأمر لا يتعلق، إلا قليلاً، بدعم أميركا لأنظمة متسلّطة وقمعية في العالم الإسلامي، إضافةً إلى دعمها إسرائيل، وبصورتها كإمبريالية؛ بل ولا بأي شيء آخر فعلته أو قد تفعله أميركا. وبرأي لويس فإنّ المصدر الرئيسي لـ"الغضب الإسلامي" هو، ببساطة، عدم قدرة المسلمين على التسامح مع "هيمنة الكفرة على المسلمين الحقيقيين". وكخلاصة، كتب لويس: "إنّ هذا ليس بأقل من صدام بين الحضارات؛ ربما ليس منطقياً لكنه ردّ فعل تاريخي لعدو قديم لتراثنا اليهودي – المسيحي، لحاضرنا

1 Zachary Lockman, *Contending Visions of the Middle East: The History and Politics of Orientalism*, (Cambridge, Cambridge University Press, 2004), p. 233.

العلماني، ولانتشار كلا الأمرين السابقين عالمياً"[1].

قُدّمت مقولات لويس باعتبارها غير قابلة للدحض، لكن قبل التوصّل إلى خلاصات تتصل بالعلاقة بين الدين والعنف يجدر التأمل في دور النصوص المقدّسة والنماذج المقدّسة في تطلّب العنف وتحريكه وتبريره؛ إذ لا يقدّم تاريخ المسيحية نفسها، بما يتضمنه من مذابح واسترقاق وفتوحات ومحاكم تفتيش وإبادة عرقية؛ سنداً لتأكيداتها بأن النصوص الإسلامية المقدسة لديها ميل للعنف أكثر ممّا لدى المسيحية، سواء في درجة العنف أو نوعيته. وكذلك من غير الدقيق، بل إنه مُضلّل، تبنّي تفسير مبسّط لكفاح المسلمين بأنه مجرد تعبير غاضب عن دونية الإسلام مقارنةً بالحضارة الأوروبية؛ إذ يتجاهل هذا التفسير، ببساطة، التاريخ والسياسة والسياقات المُعقّدة محلياً وإقليمياً وعالمياً؛ عبر تبسيط اختزالي متطرّف. المفارقة أنّ إقامة هذه المزاعم عن الإسلام وضعت لويس في توافق مع كثير من الإسلاميين المتطرفين المعاصرين[2]. نُشرت وجهات نظر ملتهبة وهستيرية من مقاله، من ضمنها "المسلمون قادمون، المسلمون قادمون" الذي ألّفه دانييل بايبز، وهو أكاديمي أميركي يميني[3]. وحينها أيضاً، في ١٩٩٣، ادّعى صاموئيل هانتنغتون، أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفرد، في مقال عنوانه "صدام الحضارات" أنّ الإسلام والغرب منخرطان في "ما يشبه الحرب" بشأن القضايا الأساسية للقوة، كما تتعارض وجهات نظرهما بشأن الخطأ والصواب. أصرّ هانتنغتون على أن العداوة لا تقتصر على النشطاء المتحمسين، قائلاً: "إنّ المشكلة الأساسية التي تجابه الغرب ليست التطرّف الإسلامي... (بل) الإسلام نفسه بصفته حضارة مختلفة تضمّ شعوباً مقتنعة بتفوّق ثقافتها، كما أن هاجسها هو دونية قوّتها"[4].

وفي خضمّ البحث نُسيَ بعض الحقائق الأساسية:

١– العالم الإسلامي ليس موحّداً ولا منسجماً.

1 Bernard Lewis, "The Roots of Muslim Rage", *The Atlantic Monthly*, Vol. 266, No. 3, September 1990, pp. 47-60.

2 Emran Qureshi and Michael A. Sells, *The New Crusades: Constructing the Muslim Enemy* (New York, Columbia University Press, 2003), pp. 4-5.

3 Daniel Pipes, "The Muslims Are Coming, the Muslims Are Coming", *National Review*, 19 November 1990.

4 Samuel Huntington, "The Clash of Civilizations?", *Foreign Affairs* 72 (summer 1993), pp. 22-49.

٢– المجتمعات الإسلامية تعيش حال تراجع في مقابل صعود الغرب.

٣– الدول الإسلامية هي إما تفتقر إلى القدرة على إطلاق مواجهة مع الغرب، أو معتمدة على الغرب وليس لديها إمكانية خوض غمار مواجهة كهذه[1].

مع تدفّق آلاف القوات الأميركية على المملكة العربية السعودية أعلن الحوالي أنّ أزمة الخليج هي جزء من مؤامرة غربية للهيمنة على المسلمين[2]. قلِق الحوالي من تبعية الدولة السعودية للولايات المتحدة التي رأى أنّ ثقافتها متطرّفة في عدائها للإسلام. انصبّ القلق الرئيسي للحوالي على اليمين الأميركي المسيحي الذي اعتبره قلبَ السياسات الأميركية أكثر من كونه حركة هامشية فيها، معتبراً أن هذا اليمين الديني قد يؤدي دوراً أساسياً في الصراع مع الشرق الأوسط أو فيه أيضاً[3]. ومن المنطقي أنّ معرفة الحوالي بالغرب أعطته مصداقية مقنعة لدى الرأي العام العربي؛ إذ امتلك مثلاً إجابات عن دعم أميركا لإسرائيل، وعن معاداة الإعلام العام الأميركي للإسلام والعرب، واستطاع تأييد أفكاره باقتباسات من مواقف شخصيات بارزة أميركياً تظهر فيها مشاعر متطرّفة في عدائها للإسلام[4].

دعا العودة، وهو شخصية أخرى من "صحوة المشايخ"، إلى إعادة أسلمة المجتمع عبر طرد الليبراليين من مكاتب الحكومة والمدارس ومؤسسات الإعلام العامّ. أعاد العودة إنتاج وجهة نظر وهابية تقول إنّ التحالف السعودي – الوهابي جعل من المملكة العربية السعودية حصناً للإسلام، وإنه بسبب هذه الطبيعة الخاصة بالسعودية وجب غلق الباب في وجه تغلغل الثقافات الغربية والتخلّص أيضاً من الوجود غير الإسلامي فيها[5].

على الرغم من وجود فهم أعمق للتعقيدات في العالم الإسلامي حاضراً مما كانت عليه الحال في الجيل السابق إلا أن معظم الأميركيين ما زالوا يرَون في الإسلام الراديكالي قضية يجب الاستنفار حيالها فوراً؛ إذ يتغذّون باستمرار على سيل متّصل من الكتب

1 Hisham Melhem, *Dual Containment: The Demise of a Fallacy* (Washington DC, Georgetown University Center for Contemporary Arab Studies, Edmund A. Walsh School of Foreign Service, 1997), p. 9.

2 Fandy, *Saudi Arabia and the Politics of Dissent*, pp. 67–73.

٣ المرجع السابق، ص. ٦٢.

٤ المرجع السابق، ص. ٨٤–٥.

٥ المرجع السابق، ص. ٩٨–١٠١.

والأنباء والتقارير الإخبارية التي تُظهر العرب أعداء شيطانيين للغرب، والإسرائيليين شركاء مؤيدين له[1]. في المقابل، يعيش العالم الإسلامي في دوامة من التغيير والفوضى الاقتصادية، فيما نُظُمه السياسية في هوة سحيقة، وبدلاً من أن تعطي أملاً بحياة أفضل لا تقدّم هذه النُظُم سوى القمع واليأس. كما أن التطوّر في تقنيات التحريض والقمع ساعد في جعل التغيير السلمي في المنطقة أمراً مستحيلاً نظرياً.

وبلا كلل يتساءل كثير من أفراد الثقافات العربية والإسلامية حاضراً بشأن سبب مأزقهم، وتضع غالبيتهم اللوم على الاستعمار الذي اجتاح العالم الإسلامي في القرنين التاسع عشر والعشرين. ففي فترة الاستقلال التي تلت الحرب العالمية الثانية استبدل استعمار الغرب التقليدي باستعمار اقتصادي وثقافي أشدّ خفاءً وأكثر انتشاراً، وهدّدت بتغيير جذور المجتمع العربي الإسلامي[2].

اعتبر الراديكاليون الإسلاميون أميركا العدو الرئيسي الأقوى للعالم الإسلامي. ثمة جذور عميقة الغور لمعاداة أميركا إسلامياً، هي أبعد غوراً من ثورة إيران ١٩٧٩ أو صعود حركات الجهاد في تسعينيات القرن العشرين. يمثّل الشعور بمواجهة مؤامرة عنصراً أساسياً في فهم دوافع (وتبريرات) المعاداة الراديكالية الإسلامية لأميركا في الأزمنة المعاصرة، وفي تكوين صورة "العدو الأميركي"[3]؛ إذ حاجج الراديكاليون دوماً بأن المجتمعات الإسلامية تدهورت مقارنةً بالغرب، والسبب في هذا يرجع إلى المسلمين أنفسهم لا الإسلام؛ إذ تمتع الجيل الأول من المسلمين (يُشار إليهم بـ"السلف") بنجاح عالمي مجيد، لذا وجبت العودة إلى طُرُق "أسلاف" المسلمين لإعادة صُنع هذا النجاح العالمي. ومنحت الفكرة القائلة إنّ المسلمين ابتعدوا عن الدين الحقيقي فرصةً لإعادة تفحص مصادرهم ومعتقداتهم وممارساتهم[4].

تميّز عقد السبعينيات من القرن العشرين بانبعاث مفاجئ للحركات الإسلامية

1 Douglas Little, *American Orientalism: The U.S. and the Middle East since 1945* (London, I. B. Tauris, 2003), p. 314.

2 Monte Palmer and Princess Palmer, *At the Heart of Terror: Islam, Jihadists, and America's War on Terrorism* (New York, Rowman & Littlefield, 2004), pp. 22–3.

3 Reuven Paz, "Islamits and Anti-Americanism", *Middle East Review of International Affairs*, Vol. 7, No. 4 (December 2003).

4 David Commins, *The Wahhabi Mission and Saudi Arabia* (London, I.B. Tauris, 2006), pp. 130–2.

المناضلة في معظم الدول الإسلامية، وخلاله بدا تأثير السعودية في المسلمين عالمياً أقل وضوحاً مقارنةً بما امتلكته إيران الخمينية، لكنّ التأثير السعودي كان أعمق وأكثر قابليةً للاستمرار؛ إذ صعّد السعوديون من مستوى الندّية في مواجهة التأثير المُفسِد للغرب، لكنهم بقوا الحليف الأقوى لأميركا والغرب في مواجهة الشيوعية[1].

وضعت الثورة الإسلامية، التي تلاها مباشرةً الغزو السوفييتي لأفغانستان، التركيبَ الجغرافي – السياسي للمنطقة تحت ضوء كاشف، وبإطاحتها بأحد حلفاء واشنطن الرئيسيين عسكرياً في المنطقة الأغنى بالنفط عالمياً سهّلت هذه الثورة على السوفييت الاندفاع إلى ملء الفراغ سياسياً. بذا صارت مسألة الإسلاميين جزءاً من الوقائع اليومية للصراع الأميركي – السوفييتي. إنّ الخطوة الواضحة نحو الخلاص من المسألتين معاً هي "جهاد" تقوده أميركا ضد السوفييت في أفغانستان. أُطلقت حرب عصابات على الطريقة الفييتنامية ضد السوفييت، وتدعّم موقف باكستان في صراعها مع الهند، وباتت أفغانستان هاجس المجاهدين[2]؛ إذ لم يشهد العالم الإسلامي جيش "جهاد" منذ قرابة قرن، لكن خدمةً لهدف سياسي معاصر صمّمت وكالة "سي آي إيه" على خلق جيش "جهادي". وتاريخياً، تضمّن تقليد "الجهاد الأصغر" مفهومين مختلفين ومتناقضين: يقول الأول بالحرب العادلة ضد المحتلين، سواء كانوا مؤمنين أم من غير المؤمنين، ويتناقض المفهوم الثاني مع ذلك بإصراره على "جهاد" أبدي ضد الميول العقائدية الإسلامية التي تُصنَّف رسمياً خروجاً على الدين. بقي هذا التقليد مغموراً ومفتقراً إلى العمق التاريخي في الإسلام، لكنْ راق للمخططين في "سي آي إيه" أن يؤسّسوا "جهاداً" مسلحاً؛ ففي حقيقة الأمر كان "جهاد" الأفغان هو "جهاد" الولايات المتحدة[3].

ولأنّ الحرب ضد السوفييت يجب أن تكون حرباً دينية وجب أن تكون البنية التحتية للحرب دينية أيضاً. جاء كثير من المقاتلين من دول عربية، وسُمّوا لاحقاً "الأفغان العرب"، سواء أكانوا عرباً أم لا. في البداية أصدر علماء مرموقون فتاوى تفسّر التدخّل

1 Gilles Kepel, *Jihad: The Trail of Political Islam* (London, I.B. Tauris, 2004), pp. 61–2.
2 Palmer and Palmer, *At the Heart of Terror*, p. 97.
3 Mahmoud Mamdani, *Good Muslim, Bad Muslim: America, the Cold War, and the Roots of Terror* (New York, Pantheon Books, 2004), pp. 127–8.

Library

السوفييتي على أنه غزو لأراضي الإسلام من الكفرة، وسهّلت هذه الفتوى إطلاق "جهاد الدفاع عن النفس" الذي يجبر، بحسب الشريعة الإسلامية، كل فرد مسلم على المشاركة فيه[1]. لم تصدر نداءات "الجهاد"، مع تداعياتها، من دول مسلمة بل من شبكات دينية إسلامية عابرة للدول.

تحقّقت إنجازات "الجهاد" الأفغاني بفضل "سي آي إيه"، بالتعاون مع "وكالة الاستخبارات العامة الباكستانية" و"الهيئة العامة للاستخبارات السعودية". تابعت "سي آي إيه" هذه العملية عن كثب، ونجم عن هذه الأمور اندلاع حرب بالوكالة خاضتها أطراف ثالثة ورابعة، مما أدى إلى تهميش المنظمات الإسلامية التقليدية/ الوطنية التي طالما مثّلت التيار الأساسي للمنظمات الإسلامية. في المقابل ارتفع شأن الجماعات الإسلامية العقائدية التي غالباً ما كانت في المنافي. ثمة حقيقة بسيطة هي أنه بينما وضع التقليديون صراعهم ضمن إطار قومي، فهمَ العقائديون الإسلاميون هذا الصراع على أنه بداية لـ"جهاد" عالمي[2]. أدّى هذا إلى سياسة أميركية يعوزها التجانس الشامل. لقد أحدثت "سي آي إيه" ضرراً أساسياً لا لكونها أمدّت "الجهاد" بالأسلحة والمعونة المالية، بل بإعطاء الجهاديين معلومات عن طُرُق إنتاج (ونشر) عنف يستطيع أن يخلق إرهاباً[3]. عندما انسحب الاتحاد السوفييتي في ١٩٨٩ تدفقت على "سي آي إيه" تقارير تشكو من تصاعد قوة المتطوّعين الإسلاميين "المجاهدين".

لكن مع انسحاب السوفييت من أفغانستان، وما تلاه من انهيار للاتحاد السوفييتي ونهاية للحرب الباردة، صُرف الغرب عن الاهتمام بأفغانستان كلياً[4].

بتمويلها "الجهاد" الأفغاني احتفظت المملكة العربية السعودية بصدقيتها حتى بالنسبة إلى الجماعات السنيّة الأشدّ تطرفاً، لكنّ غزو صدّام للكويت، وطلب السعودية المساعدة الأميركية، دمّرا صرحاً بنته بصبر منذ عقود الستينيات في القرن العشرين للسيطرة على العالم الإسلامي؛ إذ اجتذب الإجماع الذي بُني حول الإسلام المُحافظ حلفاء من أرجاء المعمورة بفضل قوته دينياً وسخائه مالياً، لكنّ هذا المشهد تغير مع

1 Kepel, *Jihad*, p. 139.
2 Mamdani, *Good Muslim, Bad Muslim*, p. 155.
3 Cooley, *Unholy Wars*, p. 90.
4 James Ridgeway, *The Five Unanswered Questions About 9/11: What the 9/11 Commission Failed to Tell Us?* (New York, Seven Stories Press, 2005), p. 131.

حرب الخليج، ولن يعود إلى سابق عهده أبداً[1].

من غمار الحرب في أفغانستان برز "الجهاديون" منتشين بشعور بالنصر وإيمان لا يتزعزع بقدرتهم على الإمساك بالعالم الإسلامي، لإعلاء اسم الله. اكتسبوا شعوراً بشرعية جديدة. لقد كان السوفييت أعداء الحاضر لكن لم يرَ الجهاديون فارقاً كبيراً بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأميركية؛ إذ كلاهما لا يعبد الله، وهما مُدانان أيضاً بالطمع بأراضي المسلمين[2]. بعد الحرب الأفغانية اتُخذت الحركة "الجهادية" طابعاً عالمياً، مع عودة المجاهدين إلى أوطانهم، إضافةً إلى توزُّعهم على مناطق أخرى فيها انتفاضات إسلامية مثل الجزائر والبوسنة والشيشان. من هذه الحركة برز أسامة بن لادن والقاعدة ليواجها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة.

مع ذلك، وفي السياق العام للأمور، لم يكن الأفغان العرب سوى زوائد في الحرب الأفغانية. ما اتّخذ أهمية كبرى لم تكن مساهمتهم في الحرب بل الدروس التي تعلمّوها في سياق "الجهاد". لقد امتزجوا مع نشطاء من بلدان أخرى، وتشرّبوا الأفكار الأشد تطرُّفاً عن الجهاد[3].

عاد بن لادن إلى المملكة العربية السعودية في ١٩٨٩، حيث تحدث في ما لا يُحصى من المساجد والتجمُّعات الخاصة[4]. وبحسب الأمير تركي، دأب بن لادن على القول، عند سؤاله عن نشاطاته، "لم أفعل سوى الدعوة إلى مساعدة الشعب الأفغاني"[5].

عقب غزو العراق للكويت اقترح بن لادن على الحكومة السعودية توظيف مقاتليه الأفغان للتصدي للعدوان؛ إذ التقى الأمير سلطان وعرض عليه حشد مئة ألف مقاتل. "لا كهوفَ في الكويت"، قال سلطان لبن لادن، "لا تستطيع قتالهم من الجبال والكهوف. ماذا تفعل إذا رموك بالصواريخ المحمّلة أسلحة بيولوجية وكيمياوية؟"،

1 Kepel, *Jihad*, pp. 205–7.

2 Palmer and Palme, *At the Heart of Terror*, p. 99.

3 Peter L. Bergen, *Holy War, Inc.: Inside the Secret World of Osama bin Laden* (London, Weidenfeld & Nicolson, 2001), pp. 60–1.

4 Yossef Bodansky, *Bin Laden: The Man Who Declared War on America* (Roseville, CA, Prima Publishing, 2001), p. 28.

٥ صحيفة **الشرق الأوسط**، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

ردّ بن لادن: "نحاربهم بالإيمان". لم يؤثّر الرد في سلطان[1].

تآكلت صدقية النظام السعودي في الدوائر الإسلامية، إذ غضب الإسلاميون من رغبة المملكة العربية السعودية في السماح للقوات الأميركية بدخول المملكة[2]. كان صعباً على المنهج الوهابي إيجاد تبريرات لطلب السعودية المساعدة الأميركية. بداية أدان الإسلاميون غزو العراق للكويت، وفي الوقت عينه عارضوا التدخُّل العسكري الغربي لأنهم اعتقدوا أنه يعزز الهيمنة الغربية[3].

ألقت الأزمة بتحديات على كبار العلماء، جاءتهم من الليبراليين والإسلاميين في السعودية. فبفضل توسُّع الجامعات والمدارس الدينية في ثمانينيات القرن الماضي تمتّع الإسلاميون بجمهور واسع ومتقبّل لآرائهم. تعرّف كثير من المتخرجين الإسلاميين على أفكار التجديد الإسلامي التي درّسها أساتذة كانوا من الإخوان المسلمين (من ضمنهم د. محمد قطب، وهو أخو سيد قطب: القائد البارز في الإخوان المسلمين في خمسينيات القرن العشرين وستينياته). بذا، مع حلول تسعينيات القرن الماضي، رفض دعاة إعادة إحياء الدين النفوذ الغربي، ونقموا على الهيمنة الغربية، وأدانوا حكامهم أيضاً لخيانتهم الإسلام وفشلهم في حمايته، مقابل حماية مصالحهم الأنانية[4]. إضافةً إلى هذا شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي زيادة كبيرة ومتواصلة في أعداد الشباب الذين فقدوا الأمل في وظائف مناسبة أو ثابتة، فصاروا هدفاً سهلاً للراديكالية.

مع تمركز القوات الأميركية في المملكة العربية السعودية دعا بن لادن إلى تكرار تجربة الأفغان مع السوفييت، في مواجهة غزو الكفرة الأميركان لقلب الأراضي الإسلامية.

في مطلع ١٩٩٢ أصدر بن لادن فتوى تدعو إلى "الجهاد" ضد "الاحتلال" الغربي للأراضي الإسلامية، مشدّداً على مهاجمة القوات الأميركية خصوصاً. في الأسابيع التالية ألقى بن لادن محاضرة، شاع أمرها كثيراً وجرى تكرارها مراراً، عن الحاجة إلى "قطع رأس الأفعى". ففيما ركّزت الحركات الإسلامية المتحالفة معه على المعارك المحلية

1 Douglas Jehl, "Holy War Lured Saudis as Rulers Looked Away", *The New York Times*, 21 December 2001.

2 Tim Niblock, *Saudi Arabia: Power, Legetimacy and Survival* (London, Routledge, 2006), p. 153.

3 Commins, *The Wahhabi Mission and Saudi Arabia*, pp. 176–7.

4 James L. Gelvin, *The Modern Middle East: A History* (New York, Oxford University Press, 2004), pp. 291–9.

ركّز بن لادن على مهاجمة الولايات المتحدة[1].

أعطت وثيقة "استراتيجية الأمن القومي" التي صيغت في عهد كلينتون صدقية ضئيلة للتهديد المزعج المتأتي من الحركات الإرهابية المتعددة القوميات، ولاحظت أنّ "الاستراتيجية الأميركية المنطقية الوحيدة هي السعي إلى تأمين تأثير أميركي في آلية صُنع القرار عالمياً والمشاركة فيه، تحت مروحة واسعة ومتنامية من الظروف المختلفة"، وبشأن استعمال القوة أضافت الوثيقة: "يجب التحوّط عند انتقاء وسائل مشاركتنا ومستوياتها، خصوصاً العمليات العسكرية"[2].

في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ حدث تفجير في مكتب مدير برنامج "الحرس الوطني السعودي" في الرياض أودى بحياة ٧ أشخاص (من ضمنهم ٥ مواطنين أميركيين) وجرح ستين شخصاً، وبحسب مجلة **المجلة** السعودية، نفّذ أحد مقاتلي بن لادن هذا التفجير[3]. بعدها، في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦، أعدمت الحكومة السعودية ٤ مواطنين سعوديين لدورهم في التفجير[4]. في ٢٥ حزيران/يونيو حدث تفجير أشدّ دموية في مجمع أبراج "الخُبر" السكني الذي تسكنه طواقم القوات الجوية الأميركية، والكائن قرب قاعدة الظهران الجوية، وقُتل فيه ١٩ مجنّداً أميركياً، كما جُرِح آخرون. دفعت هذه الحادثة إلى نقل معظم الطواقم العسكرية الأميركية إلى أماكن نائية في المملكة العربية السعودية لتحسين وضعهم أمنياً[5]. أسرّت مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية، للأمير بندر بأن "الولايات المتحدة تتوقع تعاوناً كاملاً من الحكومة السعودية في هذا الموضوع"[6]. أوردت صحيفة **الشرق الأوسط** تعليقاً لبندر في ٣٠ حزيران/يونيو يقول: "ترحّب المملكة العربية السعودية بمشاركة أميركا في التحقيقات الجارية... ولا تعترض

1 *The New York Times* and the National Commission on Terrorist Attacks upon the United States, *The Complete Investigation: The 9/11 Report* (New York, St. Martin's Press, 2004), pp. 87–8.

2 William J. Clinton, "Advancing Our Interest Through Engagement" (White House, July 1994), in Alvin Z. Rubinstein, Albina Shayevich and Boris Zlothikov, eds, *Clinton Foreign Policy Reader: President Speeches with Commentary* (New York, M. E. Sharpe, Inc., 2000), pp. 28–9.

٣ صحيفة **المجلة**، ٤ أيار/مايو ١٩٩٦.

٤ صحيفة **عُكاظ**، ١ حزيران/يونيو ١٩٩٦.

٥ صحيفة **الحياة**، ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٩٦.

6 Thomas Blood, *Madam Secretary: A Biography of Madeleine Albright* (New York, St. Martin's Press, 1997), p. 106.

على مشاركة محقّقين أميركيين في هذا التحقيق".

شدّد بندر على أنّ "هجوم الخُبر لن يكون سبباً لتخريب العلاقة (بين أميركا والسعودية)"[1]. سمحت الحكومة السعودية بنشر فريق من "مكتب التحقيق الفيدرالي" (Federal Bureau for Investigations) ("أف بي آي" FBI) في السعودية. وبحسب سمبسون، شرح بندر المنطق الكامن وراء السماح لأميركا بإجراء تحقيق فوق تراب السعودية، وأوضح أن الحكومة السعودية كانت غاضبة ومُهانة بسبب استهداف الهجوم ضيوفها، واستخلص أن هذا أدى إلى "سقوط فوري للحواجز السياسية والقانونية الطبيعية التي يستغرق التفاوض والاتفاق عليها أسابيع عدّة، وكذلك الحال بالنسبة إلى الاتفاق على مؤشرات التحقيقات"[2]. ونقلت **الحياة** أيضاً عن بندر تأكيدات بأن السعوديين يرغبون في التعاون مع أميركا للكشف عن المهاجمين، مُشدّداً على أنّ "حماية ضيوفنا هي مسؤوليتنا، ولن ندّخر شيئاً في تأمينها"[3].

على الرغم من أن الصحافة الأميركية انتقدت السعودية لعدم تعاونها في التحقيق بشأن هذه الهجمات إلا أن سمبسون لاحظ أن تصريحاً للويس فريه، مدير الـ"إف بي آي" يقول: "إنّ النقد القائل بأنهم (السعوديين) ليسوا متعاونين لا يستند إلى أُسس متينة، وهو أمر قُلته للكثيرين... لقد ذهب السعوديون إلى أبعد من التعاون، إذ كانوا فعلياً داعمين للمدعي العام الأميركي". عندما أظهر التحقيق وجود بعض التدخُّل الإيراني وافقت الحكومة السعودية، بحسب فريه، على تطبيق القانون ١٥-a، وهو عملية قانونية أميركية تمكّن من تسجيل شهادات وأدلة يجري الحصول عليها في السعودية ثم نقلها إلى أميركا كي تستعمل أدلة في المحاكم الأميركية. وعلّق فريه على هذا بالقول: "على الرغم من هذه الحساسيات المتطرّفة والقضايا المعقدة نحى السعوديون مصالحهم جانباً كي يساعدوا الـ"إف بي آي""[4].

طلبت الحكومة السعودية من أميركا التقدُّم بطلب رسمي للأدلة، متوخيةً حماية نفسها حيال مزاعم إيرانية بأن السعودية تشير بأصابع الاتهام إلى إيران من دون تحوّط

١ صحيفة **الشرق الأوسط**، ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٦.

2 Simpson, *The Prince*, p. 277.

٣ صحيفة **الحياة**، ٨ تموز/يوليو ١٩٩٦.

4 Simpson, *The Prince*, p. 279–81.

كاف. أكّد فريه أن السعوديين أوضحوا له أنه "إذا طلبت شيئاً فسنعطيك إياه". وبحسب كلماته أيضاً، فإن السعوديين أرادوا من أميركا "التقدّم بطلب وأن تكون جدّية بشأن إملاءات الحصول على معلومات لأن هذا الأمر، وللمفارقة الساخرة، سيكون أكثر إضراراً بالسعودية من أميركا".

أخبر بندر فريه أنّ "عندما نعطيك الدليل الذي يسمح لك بملاحقة الإيرانيين... وعندما لا تردّ وتتجاهل هذا الخطر، فأنت تُعرّض الجميع للخطر لا السعودية وحدها"[1].

وبحسب سمبسون، أوضح فريه أنّ المسألة تكمن في الجانب الأميركي لا السعودي، ملاحظاً أنه "لا نقدر على دفع قيادتنا، سواء الرئيس أو نائبه، على طلب الأدلة". من الواضح أن إدارة كلينتون ظلّت متردّدة بشأن القيام بعمل عسكري حاسم ضد إيران، ولم تطلب هذا الدليل أبداً (لم تخاطر الحكومة السعودية بإقلاق إيران دون تأييد قوي من أميركا؛ إذ تحدث بندر إلى برغر، مستشار الأمن القومي، طارحاً عليه السؤال التالي: "ماذا ستفعلون بالمعلومات إذا شاركناكم بها؟"[2]).

طلب فريه، الذي أنهكته إدارة كلينتون، من الرئيس السابق بوش (الأب) أن يتوسط مع السعوديين، إذ إن ولي العهد، بحسب صحيفة **نيويوركر**، طلب من السلطات السعودية وضع الشهود في تصرف الـ"إف بي آي"[3]. وكذلك أوردت صحيفة **الشرق الأوسط** أن أميركا أدانت ١٣ سعودياً، إضافة إلى لبناني، بالضلوع في هذه الهجمات. عبّر المدعي العام الأميركي الجنرال جون أشكروفت عن امتنانه قائلاً: "هذه الإدانة لم تكن ممكنة من دون جهود سعودية"[4]. ساد ظنّ أن معظم المدانين كانوا في إيران.

بدءاً من العام ١٩٩٦ شرعت قضية بن لادن، الذي كان يعيش حينها في السودان، في الضغط على العلاقات السعودية – الأميركية بصورة متصاعدة. سعياً إلى تخفيف الضغط الخارجي عُقد اجتماع سرّي في شباط/ فبراير من تلك السنة بين مسؤولين سعوديين وسودانيين. وعرض السودانيون ترحيل بن لادن إلى المملكة العربية السعودية

١ المرجع السابق، ص. ٢٨٢.

٢ المرجع السابق، ص. ٢٨٤

3 *The New Yorker*, 14 May 2001.

٤ صحيفة **الشرق الأوسط**، حزيران/يونيو ٢٠٠١.

لكنهم طلبوا إصدار مذكّرة اتهام قانونية بحقّه، وهو أمر لم يُبدِ السعوديون رغبة بتلبيته[1]. في ١٩ أيار/ مايو عاد بن لادن إلى أفغانستان.

خلال إقامة بن لادن في السودان ساهم في تمويل بيوت ضيافة ومعسكرات تدريب في باكستان وأفغانستان؛ إذ صارت باكستان معقلاً لأعداد ضخمة من اللاجئين الأفغان. ولأن نظام التعليم الباكستاني المنهك لم يستطع استيعابهم سمحت الحكومة للمدارس الدينية الممولة من القطاع الخاص بأن تخدمهم مجاناً، ومع مرور الوقت أنتجت تلك المدارس أعداداً كبيرة من أنصاف المتعلمين الشباب ممن لا يمتلكون مهارات خاصة لكنهم متمسكون بعمق بأراء إسلامية[2].

رأت باكستان في هؤلاء الشباب الأفغان مصدراً كامناً للمشاكل في أفغانستان، لكنها اعتبرتهم مفيدين في الخارج، وراهنت على أن مجموعاتهم المنضوية تحت لواء حركة طالبان المتطرّفة المزعجة ربما تستطيع إعادة النظام إلى أفغانستان، وأن تكون حليفاً متعاوناً. وبصورة موثّقة دأب ضبّاط الاستخبارات الباكستانية على تعريف بن لادن بقادة طالبان في قندهار[3]. وعندما سقطت جلال آباد، ثم كابول، بيد طالبان عمل بن لادن على تقوية علاقاته معهم[4].

بن لادن، المملكة العربية السعودية وأميركا: من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١

إذ لم يعد مقيّداً سياسياً شعر بن لادن بوضوح أنه قد امتلك الحرّية مجدّداً لنشر دعوته إلى "الجهاد". في آب/ أغسطس ١٩٩٦ أصدر إعلانه عن "جهاد" يهدف إلى طرد القوات الأميركية من المملكة العربية السعودية، والإطاحة بالحكومة السعودية، وتحرير الأمكنة الإسلامية المقدسة في مكة والمدينة، ودعم مجموعات ثورية إسلامية في أرجاء المعمورة. أمّن تحالف تنظيم القاعدة مع طالبان ملاذاً آمناً لبن لادن يستطيع فيه تدريب

1 *The New York Times* and the National Commission on Terrorist Attacks upon the United States, *The Complete Investigation*: p. 93.

2 *The New York Times*, "How the Holy Warriors Learned to Hate", 18 June 2004.

3 Ahmed Rashid, *Taliban: Militant Islam, Oil and Fundamentalism on Central Asia* (London, Yale University Press, 2000), p. 139.

٤ المرجع السابق، ص. ١٩–٢١.

المقاتلين والإرهابيين وتعبئتهم فكرياً واستيراد الأسلحة ونسج علاقات مع مجموعات جهادية أخرى وقادتها، إضافةً إلى رسم مخططات إرهابية وإيكال تنفيذها إلى إرهابيين.

وبحسب الأمير تركي، تعهّدت طالبان بمنع بن لادن من استهداف مصالح السعودية على الرغم من أن تركي قال أيضاً: "لا تستطيع طالبان، أو لا تزمع، فرض سلطتها عليه (بن لادن) لمنعه من القيام بأعمال من شأنها زعزعة الاستقرار"[1]. في الوقت ذاته بذلت أميركا جهوداً ضخمة للتوصل إلى حلّ سياسي في أفغانستان، لا لمجرّد خدمة توظيفات متوقعة من شركاتها بل لأسباب أساسية أخرى تتعلق بحقوق الإنسان والمخدرات والإرهاب. خلال لقاء بين روبن رافِل، مساعد وزير الخارجية لشؤون آسيا الوسطى والجنوبية، وآلبرت شيرنافسكي نائب وزير الخارجية الروسي أشار رافِل إلى رغبة واشنطن المتنامية بإيجاد حل للصراع الأفغاني، واقترح فرض حظر على الأسلحة.

عقب استيلاء طالبان على كابول أصدرت وزارة الخارجية توجيهاً إلى سفارة أميركا في باكستان بجمع معلومات عن هذا التنظيم، وكذلك نقل رسائل إلى قادته. أظهر بعض هذه الرسائل رغبة واشنطن في تحديد مكان بن لادن.

في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ التقى مسؤولون من طالبان مع كارل إندرفيرث، مساعد وزير الخارجية لشؤون آسيا الوسطى والجنوبية، في واشنطن. عندما سألهم إندرفيرث عن منحهم ملاذاً لبن لادن أجابه أحد المسؤولين بأنهم إذا طردوا بن لادن فسوف يذهب إلى إيران ويثير مزيداً من المشاكل، ولاحظ مسؤول آخر أن طالبان لم تدعُ بن لادن إلى أفغانستان بل إنه كان في هذا البلد بوصفه "ضيفاً على النظام السابق الذي حللنا محله"[2].

في شباط/ فبراير ١٩٩٨ نشر بن لادن وأيمن الظواهري، أمير مجموعة "الجهاد الإسلامي" المصرية والرجل الثاني في تنظيم القاعدة، ما سمّياه فتوى صادرة عن "الجبهة الإسلامية العالمية". زعما أنّ أميركا قد أعلنت حرباً على الله ورسوله، ونادیا بقتل أيّ أميركي في أيّ مكان، معتبرين ذلك "مسؤولية فردية على كل مسلم يستطيع القيام بها في أي بلد يمكّنه من ذلك"[3]. بالإشارة إلى رموز العظمة الإسلامية في الماضي وعد بن

1 *The New York Times*, 18 June 2004.

2 NSA, State Dept., Cable, "Afghanistan: Meeting with the Taliban", 11 December 1997.

٣ صحيفة **القدس العربي**، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨.

لادن بأن يردّ الكرامة للشعوب التي تعتبر نفسها ضحايا السادة الأجانب، وفي خطابه استعمل بن لادن تلميحات ثقافية ودينية إلى القرآن الكريم وبعض من مُفسّريه، وكذلك ارتكز انتقائياً على مصادر متنوّعة، خصوصاً الإسلام والتاريخ ومصائب المنطقة سياسياً واقتصادياً. بدت هذه الفتوى منصّة عامة استبقت، بطرق مختلفة، ظهور تنظيم القاعدة بطريقة أقوى وأكثر تجدُّداً. حافظ بن لادن على، أو جدّد، كثيرٍ من صلاته مع إرهابيين في أمكنة كثيرة من العالم، وأعاد تمتين العلاقات داخل تنظيمه الخاص. وبامتزاجه مع تنظيم "الجهاد الإسلامي" المصري باتت القاعدة مهيئة لتكون القيادة العامة للإرهاب العالمي.

في ربيع ١٩٩٨ اخترقت السعودية بهدوء إحدى خلايا القاعدة فيها، وكانت تتجهّز لمهاجمة القوات الأميركية بصواريخ تُطلَق عن الكتف. استفاد جورج تينت مدير "سي آي إيه" من هذه الفرصة ليطلب إلى السعودية أن تساعده في مواجهة بن لادن. وعد عبد الله تينت ببذل جهود سرّية شاملة لإقناع طالبان بطرد بن لادن، مما يمكّن من إرساله إلى الولايات المتحدة، أو إلى بلد آخر؛ لمحاكمته.

تابع تركي هذا الموضوع في لقاء جرى في حزيران/ يونيو مع المُلا عمر، قائد طالبان. وبعد أن مزج التهديدات بأنواع من الحوافز تلقّى تركي التزاماً بإمكان طرد بن لادن. أورد تركي عن المُلا عمر قوله ما يلي: "نحن مستعدون، لأن مصالحنا معكم (المملكة العربية السعودية) وليس مع فرد". طلب المُلا عمر إنشاء لجنة مشتركة لتنظيم عملية التسليم[1].

قبل الانتقال إلى أفغانستان ركّزت القاعدة على تقديم أموال وتدريب وأسلحة، دعماً لعمليات نفّذها أعضاء من تنظيمات متحالفة معها. وقد تغيّر هذا الأمر كله في صيف ١٩٩٨، عندما أشرف بن لادن بنفسه مع كبار مساعديه على وضع خطط لهجمات مستقبلية، إضافةً إلى إدارتها وتنفيذها. في ٧ آب/ أغسطس سيقت شاحنتان محمّلتان بالقنابل إلى مجمعين للسفارة الأميركية، بفارق خمس دقائق بينهما تقريباً؛ فضربتا في الساعة ١٠:٣٥ صباحاً في نيروبي (كينيا)، والساعة ١٠:٣٩ صباحاً في دار السلام (تنزانيا). بعدها بقليل تلقّت صحيفة **القدس العربي**، في مقرّها في لندن، مكالمة تلفونية

١ صحيفة **الشرق الأوسط**، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

تزعم إنشاء "الجيش الإسلامي لتحرير الأماكن المقدّسة" وتعلن أنّ الهجمات نفّذتها "ثُلّة مقاتلة من هذا الجيش الإسلامي"[1].

في ١٤ آب/ أغسطس قدّمت "سي آي إيه" و"إف بي آي" أدلّة تفصيلية تفيد أنّ العملية نفّذتها القاعدة. خلال هذا الاجتماع نقل تقرير الـ"سي آي إيه" عن مصدر في أفغانستان أنّ بن لادن ومجموعة من كبار معاونيه عقدوا اجتماعاً في ٢٠ آب/ أغسطس لمراجعة نتائج هذه الهجمات والتخطيط للموجة التالية منها. وبحسب ريتشارد كلارك، مستشار مكافحة الإرهاب، طلب كلينتون من برغر تنسيق كل الأفعال اللازمة للردّ عسكرياً، مع تحديدها زمنياً بيوم ٢٠ آب/ أغسطس، قائلاً: "اسمع، إن الردّ على هذه الهجمات أمر جيد وحسن، لكن علينا التخلّص من هؤلاء الأشخاص مرّة واحدة وإلى الأبد"[2].

دار نقاش جدير بالاعتبار بشأن ضرب أهداف خارج أفغانستان، من ضمنها مصنع "الشفاء" للأدوية في الخرطوم الذي أوردت تقارير استخبارية أنه يُنتج موادَّ أساسية تلزم في صنع غاز الأعصاب، بمساعدة مالية من بن لادن. في ٢٠ آب/ أغسطس أطلقت سفن البحرية الأميركية في بحر العرب صواريخ "كروز" أصاب معظمها الأهداف المحدّدة لها، خصوصاً مصنع "الشفاء" ومعسكرات تدريب في أفغانستان؛ لكن لم يُصَب بن لادن ولا قادة الإرهاب الآخرون[3].

عبّرت الطُرُق التي اختارها كلينتون ومستشاروه للتعامل مع تهديدات بن لادن عن عدم رغبتهم في تحمّل الأكلاف اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً في سبيل تحقيق أهداف استراتيجية كبرى؛ فيما لاحظ كلينتون أن الإرهاب يمثّل خطراً متصاعداً على أميركا، إلا أنه أبدى حذراً نسبياً في مواجهة القاعدة بدلاً من اللجوء إلى رد عسكري صارم على هجمات من نوع التي شُنّت على تلك السفارتين[4]. جمعت إدارة كلينتون في استراتيجية الأمن القومي النهائية، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، ثلاثة أهداف

1 US v. bin Laden, "Closing Statement by Assistant US Attorney Ken Karas", 2 May 2001, pp. 5426–39.

2 Richard A. Clarke, *Against All Enemies: Inside America's War on Terror* (London, Free Press, 2004), pp. 184–5.

3 *The New York Times* and The National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States, *The Complete Investigation*, pp. 170–1.

4 Pauly, *US Foreign Policy and the Persian Gulf*, p. 67.

عريضة هي: تعزيز أمن أميركا، دعم ازدهارها اقتصادياً ونشر الديموقراطية وحقوق الإنسان في الخارج[1]. وكما في الاستراتيجية التي اعتُمدت في ١٩٩٤، فشلت هذه الاستراتيجية أيضاً في الاعتراف بجدّية الخطر الذي يمثّله الإرهاب.

ارتكب كلينتون مجموعتين من الأخطاء بالنسبة إلى الطريقة التي واجه بها بن لادن. أولاً، تأخر في إدراك فداحة الخطر الذي تطرحه القاعدة. ثانياً، بعد الإقرار بفداحة التهديدات التي يمثّلها بن لادن بقي كلينتون متلكئاً في القيام بعمل عسكري حاسم ضدّ القاعدة أو النُظُم التي سرت ظنون بأنها تدعم هذا التنظيم؛ إذ لاحظ ديك موريس، أحد أرفع مستشاري كلينتون للشؤون الداخلية أثناء الولاية الأولى للرئيس، النقطة التالية: "في قضايا الإرهاب والدفاع والشؤون الخارجية كان (كلينتون) قلقاً جداً، عموماً، من النقد، مما حال دون تصرّفه بطريقة حاسمة"[2]. فعلياً، لاحت لكلينتون فرصتان واضحتان للردّ بحزم على هجمات شنّتها القاعدة على مدنيين أميركيين وأهداف عسكرية أميركية؛ هما تفجيرات آب/ أغسطس على سفارتَي أميركا والتفجير الانتحاري في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ الذي استهدف المدمرة البحرية الأميركية "يو إس إس كول" في عدن. وللأسف استمر نهجُ التلكؤ عينه في الحدثين.

في سياق الضربات الصاروخية الأميركية صلّبت طالبان موقفها المتعلق بترحيل بن لادن؛ إذ أصدر قادتها الدينيون فتوى تطلب من المسلمين حمايته. في ٢٦ آب/ أغسطس تلقّت طالبان رسالة من أميركا تُقدِّم أدلة على ضلوع بن لادن في نشاطات إرهابية، لكنّ طالبان لم ترَ أنها أدلة مُحدَّدة بدرجة تكفي لترحيله، لذا عندما عاد تركي في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨، مطالباً بالوفاء بوعد قُطع في وقت سابق لترحيل بن لادن، رفض المُلا عمر طرد بن لادن، مُديناً المملكة العربية السعودية التي علّقت حينها العلاقات الدبلوماسية مع أفغانستان.

عندما زار عبد الله واشنطن في أوخر أيلول/ سبتمبر أبلغ كلينتون برفض طالبان تسليم بن لادن[3]. استمرّت الجهود الأميركية. وفي ١١ تشرين الأول/ أكتوبر التقى

1 John Lewis Gaddis, "A Grand Strategy of Transformation", *Foreign Policy* (November-December 2002), pp. 50–1.

2 Dick Morris, *Off with Their Heads: Traitors, Crooks and Obstructionists in American Politics, Media and Business* (New York, Regan Books, 2003), pp. 97–8.

٣ صحيفة الشرق الأوسط، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

ويليام ميلام، سفير الولايات المتحدة في باكستان، وكيل أحمد، وزير خارجية طالبان للشؤون الخارجية. طرح الأخير أسئلة تتعلق بمعاملة السعودية المحتملة لبن لادن إذا جرى تسليمه للسلطات السعودية. ومع خيارات دبلوماسية لا تقل ضيقاً عن نظيراتها العسكرية أصدرت واشنطن إنذاراً رسمياً إلى طالبان بأنها "تحتفظ بالحق في التحرُّك عسكرياً حيال بن لادن، كما تُحمّل طالبان مسؤولية مباشرة عن النشاطات الإرهابية التي ينخرط بن لادن فيها"[1]. خلال نقاش موسّع مع آلن إيستهام جونيور، نائب مدير البعثة في السفارة الأميركية في باكستان، زعم أحمد: "لقد أعطت طالبان السعودية اقتراحاً أصيلاً لحل قضية بن لادن... لم يحل دون ذلك الحلّ سوى الكبرياء السعودي"[2].

حمل كلام أحمد إشارة إلى اقتراحين مزعومين قُدّما إلى السعودية، يتعلّقان بن لادن، يتضمن الأول تأليف لجنة سعودية – أفغانية مشتركة من العلماء بهدف تفحّص الأدلة على تورّط بن لادن في الإرهاب، ويسمح الاقتراح الثاني لأفراد العائلات السعودية التي قُتل أبناؤها في تفجير أبراج الخُبَر برفع دعاوى قانونية أمام المحاكم الأفغانية. لا يوجد تأكيد سعودي لهذه الادعاءات، ومن الصعب إيجاد سند لها؛ فمن المفهوم أن التردّد السعودي حيال الاقتراح الأول ربما نجم عن صعوبة العثور على عالم دين سعودي قد يرغب في المشاركة في اللجنة المقترحة، ولربما رجع التردّد حيال المقتَرح الثاني إلى غياب الثقة بالنظام القضائي في أفغانستان[3].

حينها مارست المملكة العربية السعودية ضغوطاً على نواز شريف، رئيس وزراء باكستان، في ما يتعلق بطالبان وبن لادن. فخلال زيارته باكستان في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨ مارس عبد الله ضغوطاً ضخمة على شريف.

كذلك دعا كلينتون شريف إلى واشنطن في ٢ كانون الأول/ ديسمبر، واتّصل به هاتفياً أيضاً في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر، للتباحث في أمر بن لادن. في ٦ تموز/ يوليو ١٩٩٩ أصدر كلينتون أمراً تنفيذياً يفيد عملياً بإعلان نظام طالبان دولة داعمة

1 NSA, State Dept., US Embassy, Islamabad, cable, "Usama bin Laden: Coordinating Our Efforts and Sharpening Our Message on bin Laden", 19 October 1998.

2 NSA, State Dept., cable, "Osama bin Laden: Taliban Spokesman Seeks New Proposal for Resolving bin Laden Problem", 28 November 1998.

3 NSA, State Department, US embassy, Islamabad, cable, "Usama bin Laden: The High-Level Taliban Official Gives the Standard Line on bin Laden with a Couple of Nuances in October 11th Meeting with Ambassador", 12 October 1998.

للإرهاب. في تشرين الأول/ أكتوبر، بضغط من أميركا، أضاف قرار مجلس الأمن رقم ١٢٦٧ عقوبات اقتصادية وحظراً للسفر إلى هذا الإعلان الأميركي.

اتّصل كلينتون بشريف مجدّداً في حزيران/ يونيو لحثّه على إقناع طالبان بطرد بن لادن. اقترح شريف بدلاً من هذا أن تحاول قوات باكستانية اعتقال بن لادن بنفسها. التقى القائدان مجدّداً في واشنطن في مطلع تموز/ يوليو. اشتكى كلينتون من فشل باكستان في القيام بعمل فعّال في ما يتعلّق بطالبان وبن لادن. كرّر شريف اقتراحه السابق، وكسب موافقة أميركا على تقديم مساعدة في تدريب فريق من القوات الخاصة الباكستانية على إنجاز عملية ضد بن لادن. لكن أُطيح بشريف في تشرين الأول/ أكتوبر من قادته العسكريين، مما وضع نهاية لهذه الخطة.

أذن كلينتون لـ"سي آي إيه" بالعمل مع حكومات لإلقاء القبض على قائد "القاعدة"، ووسّع إطار هذا العمل ليشمل قادة أساسيين عند بن لادن. ناقشت "سي آي إيه" خيارات متنوّعة، من ضمنها احتمال وضع أميركيين على الأرض في أفغانستان، ربما كجزء من فريق ملحق بنشر ضباط من "سي آي إيه" نفسها؛ إذ يتطلب القيام بذلك وجود مبادرة سياسية كبرى لإيجاد التزام طويل الأمد، وإرساء وجود مستمر في أفغانستان، والقبول بما يترتب على ذلك من أخطار وأكلاف. لكن لم يحز أي خيار ما يزيد على ١٥ في المئة بالنسبة إلى إمكان تحقيقه الهدف المنشود.

التقى أندرفيرث ممثلاً عن طالبان، هو عبد المجاهد، في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر، الذي تقدّم باقتراحين يتضمن الأول أن تحتضن طالبان بن لادن في أفغانستان تحت إشراف "منظمة المؤتمر الإسلامي" أو "حركة عدم الانحياز" أو الأمم المتحدة، وقد رفض أندرفيرث هذا الاقتراح ملاحظاً أنه لا يستجيب لمتطلبات قرار مجلس الأمن الرقم ١٢٦٧، وترك الاقتراح الثاني للجنة من علماء المسلمين أن تُقرّر مستقبل بن لادن. تتألف اللجنة من عالم أفغاني وثانٍ سعودي وثالث من أي بلد آخر. لاحظ أندرفيرث أنه إذا سارت هذه الآليّة فإنّ الولايات المتحدة تأمل أنها ستؤول إلى تسليم بن لادن، لكن واشنطن لا تُلزم نفسها بقرار اللجنة. وكما كانت الحال غالباً في هذه القضية اتُّبِعَت النقاشات بإعلانات من طالبان عن غياب الدليل ضد بن لادن، وأنه لن يطرد بالاستناد إلى متطلّبات قرار مجلس الأمن ١٢٦٧.

بالنسبة إلى بن لادن باتت هنالك دروس لتعلّمها من ردّ الولايات المتحدة والضغوط على طالبان لترحيله، هي:

١– أميركا قوة كبرى عقيمة.

٢– أصبح بن لادن رمزاً لمقاومة أميركا ونظام عالمي موسوم بعدم العدالة.

٣– أصبحت طالبان معتمدة على دعمه بصورة مطّردة؛ إذ أنهى السعوديون دعمهم المالي، وأوقفت باكستان دعمها أيضاً[1].

وبالنسبة إلى الرياض كانت الخلاصات هي:

١– تضخّمت صورة بن لادن بين صفوف المتذمّرين السعوديين مما أدى إلى تحريض شباب سعوديين على الانضمام إلى القاعدة.

٢– تفتقر الحكومة السعودية إلى القدرة على مواجهة المؤسسة الدينية التي كانت تُروّج لوجهة نظر تميل لمصلحة القاعدة بصورة غير مباشرة. ويزيد في صعوبة هذه المواجهة، إن لم يكن استحالتها، المناخ السائد في الرأي العام[2].

في هذه الأثناء، بحسب الأمير تركي، نقلت "الهيئة العامة للاستخبارات السعودية" إلى وكالة "سي آي إيه" في نهاية ١٩٩٩ أن المملكة العربية السعودية وضعت اسمين على قائمة المُراقَبين منها هما نواف الحازمي وخالد المحضار. ولاحقاً أُدين هذان الرجلان بأنهما من مُعدّي الهجمات على نيويورك في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. لاحقاً قال تركي: "أخبرناهم ("سي آي إيه") أن هذين الشخصين هما على قائمتنا للمراقبة بسبب صلتهما بالقاعدة وتفجير السفارتين وتهريب أسلحة إلى السعودية في ١٩٩٧"[3].

وعلى الرغم من أن الجهود المعرقلة دولياً أصابت بعض النجاح إلا أن النواة الأساسية لتنظيم بن لادن ظلت سليمة. عملت "سي آي إيه" بجهد مع وكالات أمنية خارجية لاعتقال، أو على الأقل مراقبة، أعضاء مشتبه بهم في القاعدة، وكذلك أُطلِقت عمليات إفشال واعتقال ضد الإرهابيين في ٨ دول.

عبر "مركز مُكافحة الإرهاب" التابع لـ"سي آي إيه" و"برنامج المساعدة على مقاومة الإرهاب" في وزارة الخارجية عزّزت أميركا قدرات دول كثيرة في جمع

1 Niblock, *Saudi Arabia*, p. 161.

٢ المرجع السابق، ص. ١٦٢–٣.

٣ صحيفة **الوطن**، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

المعلومات عن "القاعدة"، وخنق عملياتها. ونتيجةً لهذه الشراكات نُفّذت أعمال مُتزامنة ضد ما يربو على عشرين خليّة للقاعدة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ بهدف منع هجمات محتملة خلال فترة الاحتفال بالألفية الثالثة. في منتصف كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ وقّع كلينتون مذكّرة تنبيه تُعطي "سي آي إيه" سلطات أوسع في استعمال بدائل خارجية في احتجاز قادة تنظيم بن لادن دون الاضطرار إلى نقلهم إلى مناطق الحماية الأميركية.

في تلك الأثناء نصح أعضاء "مجلس الأمن القومي" برغر بأنّ أميركا لم تقم سوى بـ"تقليم الأطراف" بالنسبة إلى شبكة بن لادن، وأنّ هجمات كثيرة باتت محتملة مستقبلاً، وأنّ المسألة لا تتعلق بـ"إذا" كانت هذه الهجمات ستقع، بل بـ"متى" و"أين" ستحدث[1].

في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ هوجمت المُدمِّرة "يو إس إس كول"، وقُتِل ١٧ من طاقمها وجُرِح ٤٠ آخرين على الأقل. أدّى هذا إلى تسخين جهود "القاعدة" في التجنيد لصفوفها. في أواخر العام ٢٠٠٠ بدأ أعضاء في "مجلس الأمن القومي" و"سي آي إيه" التفكير في سياسة منظّمة زمانياً في مكافحة الإرهاب كي يقدّموها إلى الإدراة الجديدة للرئيس جورج دبليو بوش (الابن). تقدّم "مركز مكافحة الإرهاب" بورقة، اكتسبت اسماً غير رسمي هو "السماء الزرقاء"، أُرسِلَت في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر إلى ريتشارد كلارك الذي أصبح "المُنسّق العام للأَمن والبنية التحتية للحماية ومكافحة الإرهاب". اقترحت الورقة ما يلي:

١– بُذل جهد لدعم "تحالف الشمال" المُناوئ لطالبان في أفغانستان عبر زيادة التمويل والمشاركة في المعلومات الاستخبارية.

٢– زيادة دعم جمهورية أوزباكستان لتعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب ومساعدة أميركا في هذا الأمر.

٣– تقديم المعونة لمجموعات أخرى مناهضة لطالبان وتنظيمات بديلة أيضاً مما يُتوقع منها تشجيع المقاومة السلبية لطالبان.

لاحظت مذكّرة من "سي آي إيه" الحاجة إلى استراتيجية متعددة الأذرع من أجل

1 NSC, Memorandum from Paul Kurtz, member of the White House counterterrorism team, to Berger, "Roadmap for March 10th Principals Committee (PC) Meeting", 8 March 2000.

إحداث تغيير فعلي. ومع اقتراب نهاية عهد إدارة كلينتون طوّر كلارك ومساعدوه ورقة عن سياسة خاصة بهم؛ إذ اقترحوا أن يكون الهدف هو "إعادة طيّ" تنظيم القاعدة في فترة تتراوح بين ٣ و ٥ سنوات، وخلال هذا الوقت تكون السياسة هي محاولة إضعاف البنية التحتية لشبكة القاعدة والتخلّص منها.

كتب هذا الفريق لكلارك ما يلي: "إن استمرار العمليات ضد القاعدة عند مستواها الحالي يمنع بعض الهجمات لكنه لن يؤثّر جدّياً في قدرة القاعدة على التخطيط لهجمات وتنفيذها"[1].

1 NSA, NSC, "Strategy for Eliminating the Threat from Jihadist Networks of al-Qua'ida: Status and Prospects", December 2000.

الفصل الرابع

حقبة خادم الحرمين الشريفين عبد الله (٢٠٠١-٢٠٠٦) مواجهة، اتّهام مُتبادَل وخيبة أمل

وُصِفَتْ الفترة التي يتناولها هذا الفصل بأنها "حقبة عبد الله" على الرغم من أن فهد بقيَ حاكماً بحكم الواقع للسعودية حتى عام ٢٠٠٥؛ إذ أرغمت الحوادث الكارثية في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ عبد الله على القبول بإمساك المؤسسة الملكية السعودية بزمام سياسة الحكومة ومواجهة تداعيات ذلك التاريخ المشؤوم.

أحدثت الهجمات على أهداف أميركية في ١١ أيلول/ سبتمبر (تُعرَف حاضراً باسم ٩/١١)، شرخاً بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وطفت إلى العلن اتّهامات وشكوك متبادلة، فألفى البلدان نفسيهما، للمرّة الأولى، في مسار تصادمي؛ إذ اتهمت واشنطن الرياض بالفشل في لجم الكارهين والمتطرفين، فيما أدانتها السعودية بفرض قيمها وإملاء طريقة تفكير غربية دون مراعاة آثارها على المجتمع السعودي.

تجاهل الطرفان أيضاً جذور المشكلة التي بدأت مع الحرب ضد السوفييت في أفغانستان. في خاتمة الصراع فقدت أميركا اهتمامها ببلد أضحى مزعزَعاً، واختارت أن تتجاهل الأخطار الآتية منه. في المقابل تجاهلت المملكة العربية السعودية وجود "مجاهدين" سعوديين ينشطون في البوسنة والشيشان والتداعيات الناجمة عن مشاركة شباب سعودي في هذه الأمور. إضافةً إلى ذلك، وسعياً إلى تحقيق أهداف جيوستراتيجية

مشتركة، قبلت أميركا، بل شجّعت بفاعلية أحياناً؛ التبشير الإسلامي السعودي، فيما دللت الحكومة السعودية، كي تُديم سيطرتها على الأمور المحلية، معظمَ العناصر الراديكالية المنبثّة في المؤسسات الدينية في المملكة العربية السعودية.

لذلك يتقاسم البلدان اللوم بشأن الترويج لمنافع قصيرة الأجل قادت إلى حوادث ٩/١١ الكارثية وما تلاها من غزو لأفغانستان والعراق (في ٢٠٠١ و٢٠٠٣ على التوالي)، والتداعيات المرتبطة بهما. خلق احتلال العراق مشاكل أخرى للبلدين؛ إذ أدّى فشل أميركا في إعادة بناء عراق ما بعد الغزو إلى آثار هدّامة بالنسبة إلى أميركا وبقية الشرق الأوسط العربي، كما أشعل صراعاً مذهبياً أحدث ضرراً بالغاً بالاستقرار الإقليمي. كان الاختراق الإيراني للعراق نتيجة أخرى للاحتلال؛ فالحال أنّ سياسات أميركية غير متدبَّر أمرُها بروية، ومن ضمنها تسريح الجيش العراقي وسياسة محو البعث، أدّت فعلياً إلى تسليم الغالبية الشيعية في العراق للإيرانيين. وقبل الاحتلال الأميركي حذّر السعوديون واشنطن من كونه خطأً مميتاً؛ إذ وجدت المملكة العربية السعودية نفسها في مواجهة احتمال تمزُّق العراق بالتزامن مع زيادة النفوذ الإيراني في العراق، بل الشرق الأوسط العربي؛ إضافةً إلى حتمية توافر قواعد جديدة لتنظيم القاعدة تستطيع الانطلاق منها لتخطيط نشاطات إرهابية وتنفيذها.

٩/١١ وتداعياتها

عند تسلُّمه الرئاسة تلقى جورج بوش (الابن) ومستشاروه الرئيسيون عروضاً موجزة عن الإرهاب والإرهابيين، ومن ضمنهم بن لادن. أدركت كوندوليزا رايس، مستشارة الأمن القومي، بصورة عامة أن الإرهاب قد تغيّر منذ الفترة التي خدمت فيها في صفوف إدارة بوش (الأب)، لذا أولت اهتماماً خاصاً لمسألة طُرُق تنسيق سياسة مكافحة الإرهاب، وسألت فيليب زيليكو، أستاذ التاريخ في جامعة فيرجينيا، أن ينصحها بما يؤدي، في خضم التغييرات التي صاحبت انتقال الإدارة، إلى استمرارية فعّالة في سياسة مكافحة الإرهاب[1].

1 Final Report of the National Commission on Terrorist Attack upon the U.S., "The 9/11 Commission Report" (New York, W. W. Norton & Co., 2004), pp. 198–200.

حاول كلارك، "المُنسِّق العام للأمن والبنية التحتية للحماية ومكافحة الإرهاب"، حثَّ بوش (الابن) ورايس على إعطاء الإرهاب أولوية متقدّمة والعمل بموجب أجندة وضعها بنفسه خلال الأشهر الأخيرة من عهد إدارة كلينتون. لم تتجاوب رايس مباشرةً مع مذكّرة كلارك. كذلك لم تعقد اللجنة الرئيسية في "مجلس الأمن القومي" اجتماعاً بخصوص القاعدة إلا بحلول ٤ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١[1].

بحسب تقرير لجنة ٩/١١، من الممكن إرجاع تلكؤ رايس في الاستجابة لعنصرين أساسيين: أولاً، لاحظت "سي آي إيه"، على الرغم من قولها بإمكان صُنع "قضية ظرفية قوية" ضد القاعدة، أنها ما زالت تفتقر إلى "معلومات حاسمة عن السيطرة والقيادة الخارجيين" للهجوم. ثانياً، إضافةً إلى الإرهاب واجهت الإدارة الجديدة مجموعة من المسائل الأخرى من ضمنها انهيار عملية السلام في الشرق الأوسط، والأزمة مع الصين في نيسان/ أبريل بشأن طائرة تجسُّس أميركية، والخلاف بشأن تبني استراتيجية نووية جديدة تسمح ببناء نظام دفاعي مضادّ للصواريخ[2].

مع نهاية آذار/ مارس ٢٠٠١ وزّعت لجنة الاستخبارات تقريراً استشارياً يشير إلى زيادة خطر أن تشنّ مجموعات سنّية متطرّفة هجمات إرهابية ضد منشآت أميركية، إضافةً إلى استهداف أشخاص ومصالح أميركية أخرى[3]. وورد في تقرير لـ"اللجنة الأمنية المشتركة للوكالة" في ٢٠ نيسان/ أبريل: "إن بن لادن يُخطّط لعمليات متعدّدة"[4]. وُضعت تقارير مماثلة أمام أعين إدارة بوش خلال اجتماعاته الصباحية المنتظمة مع تينت مدير "سي آي إيه"، التي تتضمن عرضاً موجزاً لتقارير استخبارية. وفيما ناقشت هذه الموجزات التهديدات الموجّهة إلى أميركا ومصالحها عموماً، برزت مخاطر محدّدة آتية من خلف البحار[5].

نقل أحد التلفزيونات العربية، هو "إم بي سي"، في ٢٥ حزيران/ يونيو أنّ بعضاً من قادة القاعدة يقولون إن الأسابيع المقبلة "(ربما) شهدت مفاجأة مهمة" ستستهدف

١ المرجع السابق، ص. ٢٠١.
٢ المرجع السابق، ص. ٢٠١–٢٠٣.
3 CIA Cable, "Intelligence Community Terrorist Threat Advisory", 30 March 2001.
4 CIA, Senior Executive Intelligence Brief (SEIB), "Bin Laden Planning Multiple Operation", 20 April 2001.
5 *The 9/11 Commission Report*, p. 256.

مصالح أميركية وإسرائيلية[1]. أورد تقرير موجز، عُرض على صفوة من المسؤولين في ٣٠ حزيران/ يونيو، أن نشطاء في القاعدة يتوقعون "هجمات في مستقبل قريب... تكون لها تداعيات دراماتيكية بأبعاد كارثية"[2]. وأشارت تقارير ظهرت في منتصف يوليو/ تموز تقول إنه على الرغم من تأخير خطط بن لادن لمدة قد تصل إلى شهرين إلا أن هذه الخطط لم تُلغَ[3].

طوال ربيع العام ٢٠٠١ وصيفه كان بوش (الابن) يسأل عن إمكان أن تستهدف هذه الهجمات أميركا، لذا قرّرت "سي آي إيه" كتابة تقرير يوجز رؤيتها لهذا الخطر؛ إذ أشار موجز يومي مُقدَّم إلى الرئيس بعنوان "بن لادن قرّر الضرب في الولايات المتحدة" إلى أنّ بن لادن "يُعدّ عملياته قبل تنفيذها بسنوات، ولا يرتدع بالإخفاقات... يريد بن لادن خطف طائرات أميركية ليحصل على إطلاق سراح 'الشيخ الضرير' عمر عبد الرحمن ومتطرفين آخرين تحتجزهم أميركا"[4].

في ١١ أيلول/ سبتمبر حدث ما كان محتّماً: خطفت شبكة إرهابيي بن لادن أربع طائرات ركاب وهاجمت "مركز التجارة العالمي" في نيويورك والبنتاغون قرب العاصمة واشنطن، وتسبّبوا بقتل قرابة ٣ آلاف شخص في هاتين الغارتين. رمى هذا الحادث في وجه البيت الأبيض بسؤالين فوريين هما: مَن المسؤول عن هذه الهجمات؟ وكيف يجب أن تردّ أميركا عليها؟

في خطابه إلى الأمة قال بوش: "لن نميّز بين الإرهابيين الذين نفّذوا هذه الأعمال وأولئك الذين يأوونهم"[5]. في الأيام التالية تراكمت بسرعة الأدلة التي تدين القاعدة بشنّ هذه الهجمات.

في ١٢ أيلول/ سبتمبر صرّح مصدر سعودي قائلاً: "تدين المملكة العربية السعودية بقوة أعمالاً تعارضت مع المبادئ الدينية ومبادئ الحضارة برمتها"[6]. في ١٣ أيلول/ سبتمبر أعلن عبد الله: "أن كل رجل يؤمن بالله ويفهم الرسالة الخالدة للإسلام يقف

١ صحيفة **الوطن**، ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٠١.

2 CIA, SEIB, "Bin Laden Planning High-Profile Attacks", 30 June 2001.

3 CIA, SEIB, "Bin Laden Planning Delayed but Not Abandoned", 13 July 2001.

4 NSA, CIA, President Daily Briefing, 6 August 2001.

5 PPP, George W. Bush, Book I, Vol. 2, 2001, pp. 1099–1100.

٦ صحيفة **عُكاظ**، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

معارضاً للإرهاب بوصفه جريمة ضد الإنسانية جمعاء. إننا في المملكة العربية السعودية نبدي استعدادنا التامّ للتعاون بكل الوسائل لوضع نهاية لبلاء الإرهاب"[1].

كتبت **عُكاظ** في ١٤ أيلول/ سبتمبر أن عبد الله ناشد بوش أن يردّ بحكمة على هذه الظروف المريعة، مؤكّداً عزم السعودية على "التعاون بكل الطُرق لكشف هوية المُعتدين". وقال بندر أيضاً إن السعودية "ترفض كل شخص على صلة بالإرهاب"، مُضيفاً أن الإسلام نفسه يرفض بوضوح الإرهاب. وقال: "إذا ثبت بما لا يدع مجالاً للشكّ أن أولئك الذين ارتكبوا هذه الأفعال كانوا ملتصقين اسمياً إلى الإسلام، فإنهم لا يمثّلون سوى أنفسهم"[2].

في ٢٠ أيلول/ سبتمبر اجتمع الأمير سعود مع بوش، وصرّح عقب اللقاء بالقول: "إن هذا العمل بقدر ما هو موجّه ضد أميركا فإنه موجّه أيضاً ضد العالم الإسلامي كي يصنع شرخاً بين العالم الإسلامي وبقية الحضارة"، وأضاف أن "السعودية ستبذل قصارى جهدها لمحاربة الإرهاب"[3].

بنت الولايات المتحدة "تحالف الراغبين دولياً" بمواجهة القاعدة وطالبان، وأطلقت في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر "عملية الحرّية المستدامة"، وبالتعاون مع تحالف الشمال الأفغاني أطاحت القوات الأميركية بنظام طالبان مما قلّص قدرة القاعدة على تنظيم عمليات إرهابية من مستوى ٩/١١ في المستقبل[4]. في مواجهة رأي عام مناهض للولايات المتحدة لم تستطع السعودية، أقلّه علانيةً، أن تساند العملية العسكرية في أفغانستان. نُقل عن بندر قوله: "لم تطلب أميركا من المملكة العربية السعودية استخدام قواعدها العسكرية"[5]. أكّد الأمير سعود أنه "بالنسبة إلى السعودية، لم يُطلب إليها تأمين مساعدة عسكرية"، وأضاف: "كل بلد، بحسب إمكاناته وقدراته، يُفترض به فعل

1 Saudi Embassy, Washington, "Embassy Issues Summary Report on Fight against Terrorism", 27 August 2002, http://www.saudiembassy.net/2000News/Statements/StateDetail.asp?cIndex=161, last accessed June 2007.

٢ صحيفة **عُكاظ**، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٣ صحيفة **عُكاظ**، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٤ لتفحص مُعمّق لـ"عملية الحرّية المستدامة" انظر:
Tom Lansford, *All for One: Terrorism, NATO and the US* (Aldershot, UK, Ashgate Publishing, 2002).

٥ صحيفة **الشرق الأوسط**، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

ما يستطيعه"[1]. عبّر وزير الخارجية كولن باول عن تفهُّمه الصعوبات التي تواجهها السعودية ومصر، مُلاحظاً أنّ "هنالك شعوباً في هذين البلدين لا تستسيغ ما نفعله"[2].

بُعيد ۹/۱۱ استنتجت الاستخبارات الأميركية أن ۱٥ من أصل ۱۹ من الخاطفين كانوا من أصول سعودية. جعلت هذه الحقيقة، التي ربما تعمّدها بن لادن، من السعودية هدفاً للشك والانتقاد من كثير من القادة الأميركيين. نظر بعض وسائل الإعلام الأميركي إلى النظام السعودي على أنه تجسيد للعناد وعدم التعاون[3]. أكّدت إحدى الافتتاحيات أن السعودية "تتجه بسرعة لتكون عقبة في الحملة على الإرهاب... وهذا تهديد أصيل للولايات المتحدة"[4]، وبحسب الأمير سعود تمثّل هدف بن لادن في "إيجاد صدعٍ في العلاقات بين السعودية وأميركا"[5].

في ۱۷ تشرين الأول/أكتوبر أدان "مصدر لم يكشف عن اسمه" هجمات الإعلام الأميركي على السعودية فقال: "إن تجييش الرأي العام الغربي والأميركي ضدّ المملكة العربية السعودية أمر معروف تماماً في توجهاته والجهات التي تقف وراءه"[6] (ربما كان المصدر السعودي يشير إلى اللوبي الإسرائيلي). نُقِل عن وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز قوله: "هذه الحملة غير منصفة... والصهيونية تقف خلفها". وقيل أيضاً إنه أشار إلى أن الصحافة الأميركية لا تُبدي اهتماماً بالمجتمع السعودي: "إن غالبية وسائل الإعلام العامّ الأميركية غير قادرة على فهمنا، كما لا نرى رغبة منها بمثل هذا التفهُّم"[7]. كما وصف الأمير سلطان، وزير الدفاع السعودي، منفذي الهجوم بـ"المجرمين والمخرّبين"، وأكّد على عدم إلقاء اللوم على بلده، وادّعى أن السعوديين المشاركين "منفصلين عن الأمة الإسلامية والوطنية، وهم وحدهم يتحملون

١ صحيفة **الوطن**، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

2 Agency France-Press (AFP), 21 October 2001.

3 Jane Perlez, "Saudis Uncooperative, White House Aides Say", *International Herald Tribune,* 12 October 2001.

4 "Out of Saudi Arabia", *International Herald Tribune, 22 January 2002* (editorial reprinted from the original *Washington Post* article, dated 21 January 2001).

5 Saudi Embassy, Washington, "Prince Saud's Address to US-Saudi Arabian Business Council", New York, 26 April 2004, http://www.saudiembassy.net/2004News/Statements/SpeechDetail.asp?cIndex=400, last accessed June 2007.

٦ صحيفة **عُكاظ**، ١٧ تشرينالأول/أكتوبر ٢٠٠١.

٧ صحيفة **الوطن**، ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢

مسؤولياتهم وليس نحن"، كذلك وصف ۹/۱۱ بأنه "يوم ملعون لأنه شهد مقتل أبرياء"[1].

ساد انطباع في أميركا بأن الحكومة السعودية تتحمل مسؤولية غير مباشرة عمّا حدث. في تموز/يوليو ۲۰۰۲ قدّم لوران مورافيك، وهو محلّل حكومي في مؤسسة "راند" المموّلة من الحكومة الأميركية، تقريراً موجزاً إلى هيئة كبار مستشاري البنتاغون وصف السعودية بأنها "نواة الشر، المُحرّك الأساسي، والعدوّ الأكثر خطورةً" في الشرق الأوسط، كما اقترح استهداف السعودية في مصادرها النفطية وأصولها المالية وأمكنتها المقدّسة. جسّد هذا التقرير الموجز وجهة نظر لاقت حينها رواجاً متنامياً في إدارة بوش ولدى كُتّاب المُحافظين الجُدد ومفكّريهم، ممن تربطهم وشائج قوية مع صُنّاع السياسة في تلك الإدارة.

عندما سُئل بندر عن هذا التقرير قال: "أظن أنه جهد مُضلِّل وسطحي وغير نزيه في ما يتعلق بالوقائع... إن تكرار الأكاذيب لن يجعلها حقائق"[2]. كما رفض الأمير سعود هذه المزاعم ذاتها واصفاً إياها بـ"مجرد توهّم" مُعلّقاً عليها بالقول: "لسوء الحظ، هناك من يحاول إثارة شكوك بهدف ضرب العلاقات التاريخية بين البلدين... لم نتغيّر، لكن ثمة آخرون يريدون أن يفسّروا كل الأشياء بأنها خطر، ويعتبرون أن السعودية تُمثّل خطراً عالمياً لمجرد أنها موجودة"[3]. سرعان ما اتّصل باول بسعود كي يبلغه أنّ بوش لا ينظر إلى المملكة العربية السعودية على أنها عدو محتمل[4].

كما شدّد متحدّث باسم "مجلس الأمن القومي" على أنّ "هذه الآراء لا تعكس وجهة نظر الإدارة...؛ إذ يعتبر الرئيس بوش وإدارته السعودية صديقاً وحليفاً قوياً وثابتاً"[5]. واتصل رامسفيلد، إذ صار وزيراً للدفاع، بالأمير سلطان كي يُعبّر عن عدم رضا وزارته عن التقرير ومحتوياته، وقال إنّ التقرير "يمثّل وجهة نظر شخصية للكاتب لا وزارة الدفاع"[6].

١ صحيفة **الحياة**، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

2 Thomas E. Ricks, "Briefing Depicted Saudis as Enemies", *The Washington Post*, 6 August 2002.

٣ صحيفة **الشرق الأوسط**، ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢.

4 *Arab News*, 8 August 2002.

٥ صحيفة **الشرق الأوسط**، ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٢.

٦ صحيفة **الشرق الأوسط**، ٩آب/أغسطس ٢٠٠٢.

في ١٢ آب/ أغسطس ناقش مجلس الوزراء السعودي تقارير الصحافة الأميركية بشأن العلاقات السعودية–الأميركية مُعبّراً عن "تقديره للتصريحات الصديقة التي صدرت من مسؤولين أميركيين"[١].

في ٢٩ آب/ أغسطس اتّصل بوش بعبد الله وامتدح العلاقة التاريخية بين البلدين مُشدّداً على أنّ المقالات المتكرّرة في الصحف هي "كلمات غير مسؤولة ولا تعبّر عن حقيقة العلاقة كما لا تعكس متانتها الثابتة"[٤].

على أيّ حال، استمرت مقالات أخرى تحمل نبرة مماثلة لتقرير "راند" في الصدور في الإعلام العامّ الأميركي. وجد الأثر الذي ولّدته هذه الهجمات على العلاقات السعودية–الأميركية صداه في الصحافة السعودية التي ردّت بقوة على هذه المعاملة. قالت صحيفة **الرياض**: "تؤدّي الصعوبات التي يفرضها الإعلام العامّ الأميركي إلى التباعد بين العرب وأميركا"، وأشارت إلى دور مريب أدّاه الإعلام الأميركي، عَبر انحيازه إلى إسرائيل، في تصوير العرب برابرة، وإظهار تقاليد العرب والمسلمين ومعتقداتهم على أنها أقصى درجات التخلُّف. صرحت الصحيفة أيضاً: "عند هذه النقطة يفقد الحوار مع أميركا مبرّر وجوده"[٢]. وكتبت **الرياض** في افتتاحية أخرى: "إنه صراع يسعى فيه القوي إلى الاستيلاء على عقول الشعوب، واستخدام الإرهاب ضدّ الأماكن المقدسة لشعوب أخرى، وللسطو على مصادرها"[٣]. شرح داوود الشريان، وهو كاتب عمود في صحيفة **الحياة**، شرعية المخاوف السعودية من الاستمرار في استخدام تعبير "عداء السعودية حيال أميركا"، قائلاً: "من المحتمل أن يؤثر هذا التغيير في السياسة الرسمية إذا تلقّى دعماً من مجموعات الضغط ومراكز النفوذ في أروقة السياسة الأميركية"[٤].

في مقال له في **الحياة** أشار غازي القصيبي، السفير السعودي لدى المملكة المتحدة، إلى أنّ التحالف المسيحي اليميني، المدعوم من اللوبي الصهيوني، يقود حملة ضد المملكة العربية السعودية، وكتب: "في الواقع السياسي الجديد تنظر (أميركا) إلى السعودية باعتبارها أقرب إلى (معسكر) الأعداء منها إلى الأصدقاء. لم تنبثق هذه المقاربة فجأة من

١ صحيفة **اليوم**، ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢.
٢ صحيفة **الرياض**، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.
٣ صحيفة **الرياض**، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.
٤ صحيفة **الحياة**، ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢.

تقرير البنتاغون... كل من تابع الإعلام الأميركي منذ حوادث أيلول/ سبتمبر وحاول قراءة ما خلف السطور يُدرك وجود 'أوركسترا' تقود بعناية (وتُغذّي) الهجوم على المملكة العربية السعودية"[١].

نُشر تقرير الكونغرس عن حوادث ٩/١١ في ٢٤ تموز/ يوليو، وبأمر من أميركا وخلافاً لرغبات الحكومة السعودية أُبقيت ٢٨ صفحة من هذه الوثيقة قيد السريّة، وزُعم أن هذا الإجراء يهدف إلى حماية السعودية من اشتباه الرأي العام بأنها موّلت الخاطفين بطريقة غير مباشرة. أوردت صحيفة **واشنطن تايمز** في ٢٩ تموز/ يوليو أن السيناتور بات روبنسون، رئيس لجنة مجلس الشيوخ عن الاستخبارات، قد قال إن الصفحات أُزيلت تجنُّباً لإحراج الحكومة السعودية[٢]. وبحسب صحيفة **الغارديان** البريطانية قال بندر: "في البداية انتقدنا 'مصادرُ مجهولة'، الآن نتعرّض للانتقاد عبر قصاصات وورق فارغة... نستطيع أن نتعامل مع الأسئلة علناً لكننا لا نستطيع أن نجيب عن ورقات فارغة"[٣]. التقى بوش سعود الذي طالب بالكشف عن الأقسام السرّية من التحقيق كي تستطيع المملكة أن تردّ بالحجة البيّنة على الادعاءات التي تحتويها، لكنّ بوش رفض هذا الطلب[٤]. في أيلول/ سبتمبر قال سعود: نشعر بالغضب عندما نُدان دون إعطائنا فرصةً للدفاع عن أنفسنا[٥]؛ إضافةً إلى هذا تقدم بعض أقارب ضحايا ٩/١١ بدعاوى قضائية ضد كبار المسؤولين السعوديين[٦].

روّج معلقون سياسيون من الجناح اليميني في الصحف مقترحات تدعو إلى تفتيت المملكة العربية السعودية إلى دول صغيرة، وردّت السعودية على هذا بغضب رسمي وتعليقات سريعة في الإعلام السعودي حتى وإن كان مجرد اقتراح لسيناريو كانت أميركا

١ صحيفة **الحياة**، ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٢.

2 *The Washington Times*, 29 July 2003.

3 *Guardian Unlimited*, 25 July 2003.

4 Alfred B. Prados, "Saudi Arabia: Current Issues and U.S. Relations", Congressional Research Service Report (Washington DC, Library of Congress, 4 August 2003).

5 Saudi Embassy, Washington, "The Saudis Respond: Foreign Minister Prince Saud Interviewed by Scott Macleod", *Time Exclusive*, Paris, 10 September 2003.
للمزيد من التفاصيل يُراجع موقع السفارة على الإنترنت:
http://www.saudiembassy.net/2003News/Statements/StateDetail.asp?cIndex=215.

6 *The New York Times*, "Sept. 11 Families Join to Sue Saudis, Banks, Charities and Royals Accused of Funding al-Qaeda Terrorists", 16 August 2002.

بصدد التعاطي معه[1]. أيّاً تكن الحال ترك ردّ الفعل الأميركي أثره في العلاقة السعودية – الأميركية. فأولاً، وُضعت السعودية في الخط الأول من النقاش القومي في أميركا مما حدّ من قدرة البيت الأبيض على العمل.؛ ثانياً، لم تكن خطوط الفصل واضحة بين السلوك الحكومي والرأي العام؛ إذ ركّزت الإدانتان الحكومية وغير الحكومية على النُظم السياسية والتعليمية في المملكة العربية السعودية وعلى الإصلاح الاقتصادي. كما سرى نقد مستمر لفشل الحكومة السعودية في وقف تدفّق مصادر بشرية ومادية من السعوديين إلى القاعدة[2].

زاد فشل السعوديين الأولي في الاعتراف بهوية المهاجمين في ٩/١١ في صعود مشاعر العداء للسعودية. فبعد ما يزيد على عام من ٩/١١ رفض معظم السعوديين تصديق أن بن لادن قد خطّط لها، وأن ١٥ سعودياً نفّذوا الهجمات التي جرت في ذلك اليوم[3]. ادّعى الأمير نايف في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر أن الإعلام الأميركي، المسيطَر عليه صهيونياً، قد تلاعب بأحداث ٩/١١ فوجّه الرأي العام الأميركي ضد العرب والمسلمين، وقال: "علينا وضع علامات استفهام كبيرة، وأن نسأل من ارتكب حوادث ٩/١١ ومن استفاد منها. من استفاد؟ أعتقد أنهم (الصهاينة) وراء هذه الحوادث". لمّح وزير الداخلية أيضاً إلى تورُّط دولة خارجية أيضاً، وقال: "ما زلتُ غير مصدّق أن ١٩ شاباً، ضمنهم ١٥ سعودياً، قد نفّذوا هذه الهجمات بدعم من بن لادن وتنظيم القاعدة. إنه أمر مستحيل"[4]. في المقابل، بحسب سمبسون، قال بندر بشكل قاطع خلال مقابلة عن ٩/١١ إن "الصهاينة ليسوا وراء هذه الهجمات... إنه عمل شرير أدّاه أناس أشرار سعوا إلى استهداف بلدكم، وكذلك استهدفوا العلاقة بين بلدينا"[5]. لم تساهم اتهامات الإعلام الأميركي الشرسة للسعودية بوصفها مخزناً حقيقياً للإرهابيين في تحبيب السعوديين عموماً بأميركا.

قال الأمير سعود في خطاب أمام "مجلس رجال الأعمال الأميركيين–السعوديين" في

1 Jamie Glazov, "Symposium: The Future of U.S.-Saudi Relations", *FrontPage Magazine*, 11 July 2003.
2 Niblock, *Saudi Arabia*, pp. 164–5.
3 Bronson, *Thicker Than Oil*, pp. 233–5.
٤ صحيفة الرياض، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.
5 Simpson, *The Prince*, p. 318.

٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤: "إذا كانت السعودية مُذنبة بما فعله (بن لادن) فعلى أميركا بالتأكيد تحمّل جزء من هذا اللوم"[1]. رأى سعود أيضاً أن التقارير المُضخّمة والادّعاءات المنحازة بوجود مؤامرة، مؤذية للبلدين، بل تساعد المتطرفين.

مكافحة الإرهاب

ثمة سبب وراء نشوء مجموعات الإرهاب. ففيما يُنتج عنف الإرهاب قتلاً وحشياً ومجازر دموية، من المحتمل أن يجد الدافع الذي يحرّك الإرهابي على ارتكاب المجازر جذوره في التزام عميق بقضية سامية. كما تتعاظم قوة الإرهابيين ونفوذهم عبر تغذية الخوف وتضخيمه، وذلك باستخدام القوة[2].

تُعرّف وزارة الخارجية الأميركية الإرهاب بأنه "عنف مُخطّط له بحوافز سياسية ومُوجّه ضد أهداف غير مقاتلة... إنه يحدث من مجموعات دون–قومية أو من عملاء سرّيين، وغالباً ما يسعى إلى التأثير في جمهور معين"[3]. وبحسب ما كتبه ديفيس في ٢٠٠٣، توجد قرابة ٥٠ منظمة إرهابية ناشطة حاضراً عبر أرجاء المعمورة نصفها يتحرك بمحفز ديني[4]. من غير المفاجئ أن الدين أضحى محرّكاً شائعاً للإرهاب في حقبة ما بعد الحرب الباردة؛ إذ هُجرت الأيديولوجيات اليسارية بعد أن فقدت صدقيتها بانهيار الاتحاد السوفييتي؛ كما خابت الوعود بالفوائد السخيّة من الدول الرأسمالية الليبرالية – الديموقراطية و لم تتحقّق واقعياً في كثير من البلدان[5].

تعمّد بن لادن صياغة الصراع الذي تخوضه القاعدة بمقولات دينية صارمة، ونسج خطابه من خيوط الحماسة الدينية والورع الإسلامية وشعور عميق بالأسى؛ مما أعطاه قوة أيديولوجية ضخمة. وبحسب الأمير سعود الفيصل عقدت القاعدة العزم على

1 Saudi Arabia, Washington, "Prince Saud's Adress to U.S.-Saudi Arabian Business Council", New York, 26 April 2004.
2 Barry Davies, *Terrorism: Inside a World Phenomenon* (London, Virgin Books, 2003), pp. 3–4.
3 United State Department of State, Office of the Coordinator for Counterterrorism, "Patterns of Global Terrorism 2003" (Washington DC, State Dept., Publication 11124, April 2004), p. xii.
4 Davies, *Terrorism*, pp. 28–30.
5 Mark Juergensmeyer, "Terror Mandated by God", *Terrorism and Political Violence*, Vol. 9, No. 2 (summer 1997), p. 20.

توطين نوعيتها في الأصولية الإسلامية داخل المملكة العربية السعودية وأمكنة أخرى في الشرق الأوسط؛ مما جعلها تنظر إلى أميركا على أنها عقبة في وجه تحقيق أهدافها.

ولتحقيق أهدافها، بحسب سعود، "وجب على القاعدة، أولاً، دقّ إسفين بين المملكة العربية السعودية وأميركا"[1].

ردّت الولايات المتحدة على هجمات ٩/١١ بـ"الحرب على الإرهاب"، وعرّف بوش هذه الحرب الواسعة قائلاً: "إما أن تكون معنا أو تكون مع الإرهاب"[2]. بعد أيام من ٩/١١ اقترح بوش وأشكروفت حزمةً ضخمة من إجراءات "مُكافحة الإرهاب" على الكونغرس. سمّى قادة الكونغرس هذه الحزمة من المقترحات "قانون الوطنية في الولايات المتحدة الأميركية"، وسرت عليه تسمية "قانون يو س إيه باتريوت" (USA Patriot Act) اختصاراً لعبارة معناها "تجميع قوى أميركا وتعزيزها عبر تأمين الأدوات المطلوبة لاعتراض الإرهاب وصدّه" (Uniting & Strengthening America by Providing Appropriate Tools Required to Intercept & Obstructing Terrorism)، ومُرّرت الحزمة بأغلبية ساحقة. يغطي هذا القانون مجالات واسعة من المواضيع، من المراقبة وإجراءات الهجرة إلى غسيل الأموال، وصولاً إلى صناديق تعويض الضحايا. بالأحرى إنه كومة من القوانين التي تفعّل وتوسّع مجموعة قوانين فدرالية كانت موجودة قبلاً[3].

بحسب بالمر وبالمر نُظِر إلى الإرهاب الإسلامي بوصفه التهديد الأقسى للولايات المتحدة. ثمة تيار في الإسلام لا يميّز بين الدين والسياسة مما يؤدي إلى تشويههما معاً، كما ويتغذّى من مرارات ضخّمها بن لادن، لكنها تُستَشعَر على نحو واسع في العالم الإسلامي. ما من أرضية مشتركة يمكن الارتكاز عليها للشروع في حوار مع هذا التيار؛ ليس من خيار حياله سوى التدمير أو العزل الكامل.

شاعت مرارة عميقة في البلدان الإسلامية حيال الإجراءات الأمنية التي وُضِعَت قيد

1 Saudi Embassy, Washington, Address by Minister of Foreign Affairs HRH Prince Saud Al-Faisal to the council on Foreign Relations, "The US and Saudi Arabia A Relationship Threatened By Misconceptions", New York, 27 April 2004.

2 PPP, Georges W. Bush, Books I and II, 2001, "Address Before a Joint Session of the Congress on the U.S. Response to the Terrorist Attacks of September 11", 20 September 2001, pp. 1140–4.

3 CATO Handbook for Congress, Washington DC, CATO Institute, pp. 199–201.

التنفيذ عقب هجمات ٩/١١. وقد شملت المرارة حتى صفوف قادة العالم الإسلامي، بأثر من ٤ مفاهيم سارية عن أميركا:

١- أن الولايات المتحدة تحاول السيطرة على المنطقة بأكملها عبر التلاعب بها.
٢- أنها تتمنى استغلال المنطقة.
٣- أنها منحازة إلى إسرائيل.
٤- أنها أعلنت الحرب على الإسلام[1].

شمل مفهوم أميركا لعدوها الإرهابي تنظيم القاعدة وأي حركة راديكالية أيديولوجية واسعة في العالم الإسلامي. لقد وهنت قوى العدو الأول لكنه استمر في فرض تهديد خطير؛ إلا أن الثاني شرع في تجميع قواه، وربما تسبّب بالأذى لأميركا لوقت طويل بعد تدمير "القاعدة"[2].

مثّلت الحرب على الإرهاب عنصراً مهماً في تحفيز المشاعر الدينية والوطنية في المملكة العربية السعودية. أوصلت هذه الحرب، ممتزجةً بشكوك قديمة بشأن خطط أميركا والمرارة من سلوكياتها، الغضب إلى مستوى يبدو أن تداعياته ستستمر لسنوات طوال، بل إنه بات بحدّ ذاته مصدَراً لقلق الحكومة السعودية[3]. غداة إطلاق الحملة العسكرية الأميركية في أفغانستان ٢٠٠١ تكاثرت في السعودية تقارير عن مشاعر المرارة عند الناس وتعاطفهم مع بن لادن، حتى لو جاءت هذه المشاعر بطريقة بديهية. فمثلاً أصدر عبد الله بن جبرين، وهو عضو سابق في "المجلس السعودي لكبار العلماء"، فتوى تدعو المسلمين إلى دعم طالبان[4]. كتب جمال خاشقجي، نائب رئيس التحرير في صحيفة **أخبار العرب**: "ليس هناك سوى قلّة ممّن ينتقدون بن لادن، خصوصاً في الأوساط الأكثر تديُّناً"[5]. نشرت صحيفة **هيرالد تريبيون** تقريراً ورد فيه أن رئيس المخابرات السعودية، الأمير نوّاف، أقرّ أن معظم الشباب السعودي قد تعاطف مع بن لادن بعد ١١/٩. أشار التقرير أيضاً إلى أن ٩٥ في المئة من المواطنين، ممّن تتراوح أعمارهم بين ٢٤ سنة و٤١

1 Palmer and Palmer, *At the Heart of Terror*, pp. 32–5.

2 *The 9/11 Commission Report*, p. 363.

3 Champion, *The Paradoxical Kingdom*, pp. 239–40.

4 *Daily Star*, 5 October 2001.

٥ المرجع السابق، ص. ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١.

سنة (بحسب مسح للاستخبارات السعودية)، يدعمون قضية بن لادن[1].

خلقت ٩/١١ تحدياً لقدرة السعودية على التعامل مع قضايا تتراوح بين تمويل الإرهاب والإصلاح داخلياً. في ما يتعلق بتمويل الإرهاب واجهت السعودية أرتالاً من مقالات وافتتاحيات في الإعلام الأميركي تتهم المملكة العربية السعودية وشعبها بالمساعدة في صُنع بن لادن ودعمه، مع تنظيمه الإرهابي. ثمة نموذج بارز، يُظهره مقال في صحيفة **نيويورك تايمز** بتاريخ ١٤ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠١، يركّز على تسامح السعودية مع الإرهاب؛ إضافةً إلى سلوك العائلة المالكة السلبي حياله، وصلات السعودية بالإرهاب الإسلامي الأصولي[2].

في ظل هذه الضغوط أدركت الولايات المتحدة مدى الحاجة إلى إرسال وفد رفيع المستوى إلى السعودية بهدف مناقشة هذه المزاعم. نقلت صحيفة **الحياة** أنّ الوفد وصل إلى الرياض في ٨ كانون الأول/ ديسمبر، وتألّف من مسؤولين في وزارتي المالية والخارجية و"مجلس الأمن القومي". وأفادت مصادر محلية أنّ السعودية وافقت على استقبال الوفد أملاً منها بشرح الآليات المتّبعة في الإشراف على عمليات جمع الأموال من منظمات خيرية إسلامية سعودية تمنح أموالاً لدعم قضايا المسلمين في أرجاء العالم قاطبة[3]. وبحسب "وكالة الأنباء الفرنسية" وصف مسؤول رفيع المستوى في البيت الأبيض هذه البعثة بأنها "مثال ضخم عن روح التعاون والحوار بين البلدين"[4].

لم تعنِ مساندة السعودية للقضايا الإسلامية، إطلاقاً، أنها تدعم الإرهاب ولا العنف الإسلامي المتطرّف، وفي أوقاتٍ سابقة اتّخذت الحكومة السعودية إجراءات لكبح الظاهرة الأخيرة، وبإشرافها علىٰ الأئمة وتمويلهم وتقويم كفاءاتهم نجحت الحكومة في تطوير أدوات عملانية قوية لتقييد أعمال رجال الدين السعوديين[5]. ويلاحظ كوردسمان أنّ الرياض لم تُبدِ تحوّطاً كبيراً في تمويلها بعض القضايا الإسلامية، بمعنى

1 *International Herald Tribune*, 28 January 2002.

2 *The New York Times*, 14 October 2001.

٣ صحيفة **الحياة**، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

4 AFP, 6 December 2001.

5 Anthony H. Cordesman, *Saudi Security Council and the War on Terrorism: International Security Operations, Law Enforcements, International Threats, and the Need for Change* (Washington DC, Center for Strategic and International Studies, March 2002), p. 17.

أنها قد تُقدِّم دعماً لحركات إسلامية معيّنة وبعض المنظّمات الخيرية دون تدقيقٍ كافٍ في طبيعة هذه الحركات والمنظّمات؛ فتدفّقت أموال عبر هذه التنظيمات لدعم قضايا يتبنّاها متطرّفون[1]. في المقابل تجدر الإشارة إلى أن معظم أموال الدعم سلكت عبر أقنية خاصة، مما جعلها خارج سيطرة الحكومة السعودية. وواقعياً يبدو من شبه المستحيل على السعودية، كحال دول كثيرة، السيطرة على حرية تحرُّك الأموال والأفراد، وحتى لو فعلت ذلك فسيتبيّن أن الغالبية الواسعة من المانحين الآتين من القطاع الخاص ليست على معرفة محدّدة بأن أموالها تذهب في النهاية إلى استعمال مخصّص لنشاطات ذات توجّهات إرهابية. من المهم أيضاً أن يفهم الغرب أنّ المرارة حياله في العالمين العربي والإسلامي ستظل مسألة مثيرة للمشاكل بالنسبة إلى الغرب بغضّ النظر عن الأفعال التي قد تقوم بها المملكة العربية السعودية[2].

واجه بندر افتراضات الإعلام العام الأميركي بقوله: "الفكرة القائلة إنّ السعودية قد موّلت ونظّمت، بل وعرفت بـ، هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر هي سيئة وزائفة بصورة مكشوفة"[3]. وكذلك شرح التحديّات التي تواجه السعودية قائلاً: "لقد صارت الأولوية هي: على ماذا نُركّز؟ هل نركّز على محاربة الإرهابيين ومحاولة الوصول إلى أموالهم وأخذها أم على شرح موقفنا للشعب الأميركي؟"[4].

إن المفهوم الغربي عن الفصل بين الواجبات الدينية والمدنية غير موجود في الثقافة الإسلامية؛ إذ يمثّل دعم الأعمال الخيرية جزءاً أساسياً من وظيفة الحكومة في العالم الإسلامي. وحتى ٩/١١ كان بعض السعوديين ينظرون إلى مراقبة الرياض الهبات الخيرية على أنه تدخل في ممارساتهم الدينية[5]. وبوضوح، لم يكن صُنّاع القرار السعودي مستعدين للتنازل حيال أي مطلب أميركي إلا إذا أتى بموجب شروط متوازنة ومنسجمة مع رؤية دورهم، إضافةً إلى توافقه مع المواقف والمصالح الداخلية.

دأب تنظيم القاعدة على نقل أمواله عبر التهريب وعبر معاملات مصرفية تستفيد من

١ المرجع السابق، ص. ٢٠.

٢ المرجع السابق، ص. ٢٨–٩.

3 *Guardian Unlimited*, 25 July 2003.

٤ صحيفة **عين اليقين**، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

5 *The 9/11 Commission Report*, p. 69.

ثغرات غير مرئية في النظام المالي العالمي ونُظم المصارف الإسلامية المتزايدة الانتشار، واستخدمت أيضاً نظام الحوالة[1]، وهي شبكة سرّية تستطيع نقل الأموال من دون أن تترك وثائق ورقية تدلّ عليها[2]. أعطت الكفاءة والوصول السهل إلى مناطق نائية أو غير نامية والتكاليف المنخفضة جاذبية لهذا النظام في نقل أموال غير شرعية أو موجّهة إلى نشاطات إرهابية. ألقت حوادث ٩/١١ ضوءاً كاشفاً على سهولة استعمال نُظم نقل الأموال بطُرُق غير رسمية بهدف إخفاء أموال غير شرعية أو نقلها[3].

وصل بول أونيل، نائب وزير المالية، إلى السعودية في ٥ آذار/ مارس ٢٠٠٢، وانخرط في نقاشات مع إبراهيم العساف، وزير المالية السعودي، بشأن تمويل الإرهاب وشفافية نقل الأموال ونشاطات التنظيمات الخيرية[4]. وبحسب صحيفة **الحياة** أعطى أونيل نصائح مفادها أنّ "على المملكة العربية السعودية أن تتحرك بحيوية أكبر في التعرّف إلى مشتبه بهم متورطين في تمويل الإرهاب"، ثم شرح موقف أميركا من النشاطات الخيرية قائلاً: "ندعم السلوك الخيري واستمراريته... لكننا نريد التأكّد من أين تأتي أموال المنظّمات الخيرية وإلى أين تذهب؛ كما نريد من السعوديين أن يحذوا حذونا في ذلك"، ثم أضاف: "لا نقول إن المنظمات الخيرية السعودية جميعها سيئة لكن ثمة أجزاء من نشاطاتها يجب أن تُخضع للرقابة"، وخلص إلى القول إنه وجد "تعاوناً كبيراً من السلطات السعودية في مناحٍ كثيرة، وتفهُّماً لوجهات نظر الإدارة الأميركية"[5].

جرى التعرّف إلى مناصرين للإرهاب للمرة الأولى بصورة مشتركة بين السعودية وأميركا في ١١ آذار/ مارس ٢٠٠٢ عندما حدّدت الدولتان "مؤسسة الحرمين الإسلامية"، وهي مؤسسة غير حكومية مقرها السعودية وتعمل في الصومال والبوسنة

١ تمثّل الحوالة نظاماً بديلاً يقدم وسائل غير رسمية أو غير مراقبة لنقل المال بين أمكنة مختلفة. غالباً ما تتألف هذه النُظم من شبكات جغرافية، وتوصف بأنها مجموعة متنوّعة من الإجراءات التي تعتمد على المنطقة أو المجتمع الذي تخدمه. وغالباً ما يُستعمل مصطلح حوالة في وصف نُظم بديلة في تحريك الأموال أو الخدمات في الشرق الأوسط.

2 Clarke, *Against All Enemies*, p. 192.

3 US Congress, Senate, Committee on Finance, "Financial War on Terrorism: New Money Trails Present Challenges", 107th Cong., 2nd sess., 9 October 2002, p. 35.

٤ صحيفة **الحياة**، ٦ آذار/مارس ٢٠٠٢.

٥ صحيفة **الحياة**، ٧ آذار/مارس ٢٠٠٢.

والهرسك، باعتبارها مؤسسة مرتبطة بالقاعدة، وقُدّمَتْ إلى لجنة العقوبات في مجلس الأمن كي تُدرَج ضمن قرار مجلس الأمن الرقم ١٣٩٠/١٣٣٣ الذي يخوّل وقف نشاطات بن لادن ومساعديه. في ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ أحالت أميركا والسعودية وائل حمزة جليدان، أحد مساعدي بن لادن ومناصر لإرهاب القاعدة، على لجنة العقوبات[1]. وقال آلن لارسون، مساعد وزير الخارجية لشؤون الاقتصاد والزراعة، في شهادته أمام الكونغرس: "ترى الحكومة السعودية في القاعدة تهديداً و... دأبت على التعاون مع جهود قطع تدفق الأموال على القاعدة"[2]. وفي شهادته أمام لجنة مجلس الشيوخ للخدمات المالية أورد روبرت موللر، نائب "مكتب التحقيقات الفدرالي"، أن السلطات السعودية تعمل مع الخزانة الأميركية للتعرّف إلى مصادر تمويل الإرهاب، وأن "قفزات جذرية" قد تحقّقت في هذه العملية. كذلك أدلى كينيث دام بشهادة أمام اللجنة ذاتها مورداً أن الخزانة الأميركية والسعودية تتشاوران بدقة بشأن هذه القضية، وأنه يجب امتداح السعودية على جهودها[3].

أبعد من هذا، ساعدت السعودية في التعرّف إلى شبكة متطوّرة مؤلفة من مجموعة شركات مؤسسات تمتد عبر ٢٥ دولة، وقد استخدمها بن لادن لمناقلة الأموال. ونشرت صحيفة **الرياض** تقريراً في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر يقول إنه، بفضل مساعدة السعودية، جُمّد ما يزيد على ٧٠ مليون دولار من أموال القاعدة عبر العالم[4].

أنشأت السعودية وأميركا لجنة لمكافحة الإرهاب قوامها أفراد من الاستخبارات والعدل يدأبون على اللقاء بصورة منتظمة، وانضمّت السعودية إلى "وزراء المال في مجموعة العشرين" و"حُكّام البنوك المركزية" بهدف وضع خطة هجومية للعمل الموجّه لاجتثاث الأصول المالية للإرهاب وتجميدها. كذلك اتّخذت السعودية خطوات منسّقة هدفها خلق إطار مؤسسي لمكافحة تبييض الأموال. وبحسب بندر "كل من يطّلع على

1 US Congress, "Financial War on Terrorism", p. 38.

٢ المرجع السابق، ص. ٥٠.

3 Saudi Embassy, Washington, "FBI, Treasury Department Praise Saudi Efforts to Stop Terrorist Financing", 20 September 2002, http://www.Saudiembassy.net/2002News/PressDetail.asp?cYear=2002&cIndex=50.

٤ صحيفة **الرياض**، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

الوقائع لا يستطيع القول إنّ المملكة العربية السعودية كانت متراخية حيال الإرهاب"[١].

في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر نشر أحد مراكز الفكر المرموقة، هو "مجلس العلاقات الخارجية" (Council of Foreign Affairs)، تقريراً لقوة عمل عنوانه "تمويل الإرهاب". أشار التقرير إلى أن الهيكل الأساسي لتمويل القاعدة رُكّب على أساس الحصول على أموال التبرُّعات الخيرية: "لسنوات طويلة مثّل أفراد ومؤسسات خيرية مقرها السعودية المصدر الأهم لتمويل القاعدة؛ ولسنوات أيضاً تغاضى مسؤولون سعوديون عن هذه المشكلة"[٢]. زعم التقرير أن المملكة العربية السعودية قد اتّخذت خطوتين أو ثلاث خطوات في إطار التعاون مع أميركا، لكنه أصرّ على القول إنّ "الأمر يتطلب مئة خطوة إضافية كي تصل السعودية إلى حيث يجب أن تكون"[٣]. وادّعى التقرير أيضاً أن السعوديين، بسبب عدم تحرُّكهم بسرعة كافية، "مهّدوا بالنتيجة للكارثة التي حاقت بهم"[٤]؛ مُعلناً أن جهود أميركا للجم تمويل الإرهاب قد أُعيقت بأثر من "غياب الإرادة سياسياً عند حلفاء أميركا".

بحسب تقرير مجلس العلاقات الخارجية" قرّر البيت الأبيض، في مواجهة هذا الوضع، ألا يستعمل قوة أميركا كاملةً "للضغط أو لإرغام حكومات أخرى على محاربة تمويل الإرهاب بطُرُق أكثر فاعلية"[٥].

لاحظ أحد الانتقادات الأساسية في هذا التقرير أنه عندما تعلن أميركا "أنّ السعودية كانت متعاونة" فإن مناوئيها يفهمون من هذا أن أميركا لا تعير تلك القضية اهتماماً كبيراً[٦]، لذا أوصى التقرير بضرورة دفع بلدان مهمة "كونها مصدراً لتمويل الإرهاب وممراً له"، خصوصاً المملكة العربية السعودية، إلى التعاون بالكامل مع أميركا ومطالب العدالة الدولية.

بحسب التقرير نفسه، من شأن هذا الأمر أن يؤدّي إلى "السماح للمحققين

1 Saudi Embassy, Washington, "Saudi Actions to Crack Down on Terrorist Financing", 18 October 2002, http://www.saudiembassy.net/2002News/Press/PressDetail.asp?cYear=2002cIndex=55.

2 Council on Foreign Relations, Task Force Report, *Terrorist Financing*, 2002, p. 8.

٣ المرجع السابق، ص. ٢٠.
٤ المرجع السابق، ص. ٢٠-١.
٥ المرجع السابق، ص. ٢١.
٦ المرجع السابق، ص. ٢٤.

الأميركيين بالوصول مباشرةً إلى الأشخاص أو التنظيمات... المشتبه في تورّطهم بتمويل الإرهاب"، وأوصى بأن تضع السعودية المؤسسات الخيرية تحت وصايتها[١].

في ردِّها على تقرير "مجلس العلاقات الخارجية" نشرت السفارة السعودية في واشنطن بياناً صحافياً في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ينصّ على "أنّ وجهة نظر هذا التقرير تستند إلى معلومات زائفة وغير مؤكّدة"، وشدّد البيان على تقدير إدارة بوش التعاون الوثيق بين البلدين في الحرب على الإرهاب؛ موضحاً أنّ السعودية قد نفّذت قوانين جديدة واستحدثت تشريعات لمكافحة تمويل الإرهاب. ونقل عن بندر قوله: "لسوء الحظ أعدّت 'مجموعة العمل' تقريرها دون الحصول على رأي الحكومتين السعودية والأميركية... فإما أنّ 'مجموعة العمل' كانت غير مطّلعة أو أنها اختارت تجاهُل كثير من الأفعال التي أنجزناها"[٢].

أوردت صحيفة **الشرق الأوسط** في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ أنّ بعض مسؤولي "مجلس الأمن القومي" أوصوا بوش بأن يحضّ السعوديين على اتّخاذ إجراءات عقابية حيال الأشخاص الذين يُظن أنهم يُموِّلون الإرهاب، خلال ٩٠ يوماً، وإلا فستضطر أميركا إلى العمل أحادياً لإحضار هؤلاء المولين إلى العدالة. نُقِل عن مسؤول أميركي رفيع أن إدارة بوش تعتزم إخبار السعوديين بـ"أننا لا نهتم بالطريقة التي تحلون بها هذه المشكلة، لكنْ عليكم إيجاد حلّ". ونقلت **الشرق الأوسط** أيضاً أنّ مسؤولاً سعودياً سأل عن مغزى تسريب ملاحظات مستفزّة إلى الصحافة مشيراً إلى أن البيروقراطية الأميركية أعاقت التعاون الوثيق بين الدولتين، وتحدّث المسؤول السعودي ذاته عن غياب التنسيق المناسب بين مؤسسات أميركية مختلفة في مكافحة الإرهاب مشيراً إلى أنه "خلال ٣ أشهر تلقينا ٤ طلبات متطابقة من وكالات أميركية مختلفة"، وأضاف: "كلانا هدف رئيسي للإرهاب، فما وجه المنطق في إرغامنا على إعاقة التحقيقات أو تعليقها؟"[٣]. في اليوم التالي أنكر باول أن تكون الولايات المتحدة في صدد اتّخاذ هذه الخطوة قائلاً: "في غمار قلقنا ورغبتنا في حماية أنفسنا يجدر ألا نُخاطر بتحطيم علاقات مع صديقٍ

١ المرجع السابق، ص. ٣٠.

2 Saudi Embassy, Washington, "Response to CFR Report", 17 October 2002.

لمزيد من المعلومات يُراجَع الموقع الإلكتروني للسفارة على الإنترنت:
http://www.saudiembassy.net/2002News/Press/PressDetail.asp?cYear=200&cIndex=54.

٣ صحيفة **الشرق الأوسط**، ٢٧ تشرينالثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

جيّد لأميركا منذ سنوات طويلة وشريكٍ استراتيجيٍّ أيضاً"[1]. بدأت السعودية مراجعة مؤسساتها الخيرية، وسنّت تشريعات جديدة لمنع سوء استعمال الأموال الخيرية من "أعوان الشرّ". كما مُنعت المؤسسات الخيرية السعودية من إرسال أموال إلى الخارج. ففي أيار/ مايو ٢٠٠٣ أنشأت الحكومة السعودية قوة عمل لمكافحة الإرهاب، وفي حزيران/ يونيو أعلن مسؤولون أنّ كل مكاتب "مؤسسة الحرمين" الموجودة خارج السعودية يجب أن تُغلَق؛ موضحين أنّ عدم سيطرة الرياض اقتصادياً عليها هو سبب الإغلاق[2]. في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ أقدمت الحكومة السعودية على حلّ تلك المؤسسة كجزء من إجراءاتها في مكافحة الإرهاب[3]. في آب/ أغسطس ٢٠٠٣ أنشأت السعودية وأميركا قوة عمل مشتركة للتعامل مع تمويل الإرهاب. وقد عملت هذه القوّة بصفتها وحدةً متكاملة بهدف حشد قوى الحكومتين. بين ٢١ و٢٥ أيلول/ سبتمبر استضافت السعودية فريقاً مؤلّفاً من وزارت أميركية حمل اسم "قوة لمهمّة العمل مالياً" بهدف إجراء تقويم مشترك للآليات التي اتّبعتها المملكة في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب[4].

في ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٤ أصدرت السعودية تصريحاً عن إنشاء لجنة البرّ موضحةً أنّ التخلّص من الأفعال السيئة التي قد تخرّب الأعمال الخيرية السعودية دفع الملك فهد إلى الموافقة على إنشاء "اللجنة الوطنية السعودية لأعمال الإحسان والإغاثة في الخارج". وقد أُعطي هذا الكيان مسؤولية حصرية عن أعمال البر والإغاثة التي تجري خارج السعودية[5]. وبحسب عادل الجبيّر، سفير السعودية في أميركا، "أُنشئت اللجنة الوطنية لضمان وصول هبات الإحسان للخارج إلى من قصِد أن تذهب إليهم،

١ صحيفة **الاقتصادية**، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.
٢ صحيفة **الشرق الأوسط**، ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٣.
٣ المرجع السابق، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.
4 Saudi Embassy, Washington, "Saudi Arabia's Progress on Economic, Education and Political Reforms", 7 November 2003.

لمزيد من المعلومات يُراجَع الموقع الإلكتروني للسفارة على الإنترنت:
http://www.saudiembassy.net/2003News/Press/PressDetail.asp?cYear=2003cIndex=163.
5 Saudi Embassy, Washington, "Statement of Creation of a Charity Commission", 28 February 2004, http://www.saudyembassy.net/2004News/Statements/StateDetail.asp?cIndex=320.

ولحماية هذه الهبات من سوء الاستعمال"[1].

في ٢٤ آذار/ مارس جاء في شهادة خوان زاراته، وهو نائب مساعد وزير الخزانة، أمام لجنة مجلس النواب الأميركي للعلاقات الدولية، أنّ "جهود المملكة العربية السعودية تتفق مباشرةً مع التعاون الدولي، وأنها تتابع تحسين جهودها بطُرُق مهمة وجذرية"، وقال: "اتّخذت السعودية خطوات مهمة، باستقلالية وبالتعاون مع الولايات المتحدة، لمهاجمة مموّلي تنظيم القاعدة".

وأوضح أيضاً أنّ أميركا انخرطت، على المدى القصير، مع السعودية في التخلُّص من قنوات ومصادر أساسية لدعم الإرهاب، كما أنشأت آليات مباشرة لتمكين البلدين من العمل معاً. وعلى المدى الطويل تعمل أميركا مع السعودية لتعزيز شفافية النُظُم المالية الرسمية وغير الرسمية وصدقيتها، وخلص زاراته إلى القول: "تحتاج الخطوات المنهجية التي اتّخذتها السعودية إلى مزيد من الوقت كي تعطي نتائجها". بحسب زاراته تتعلّق هذه الخطوات المنهجية بمناحٍ استغلّتها التنظيمات الإرهابية في الماضي؛ إذ تمثّل الهمّ الرئيسي لأميركا في إساءة مناصري الإرهاب استعمال الأعمال الخيرية. وقال زاراته: "اعترفت السعودية بوجود هشاشة في هذا المنحى، وقامت بأعمال لتأمين صدقية قطاع الأعمال الخيرية". وأشار أيضاً إلى أنّ السعوديين قد أصدروا، في ٢٤ أيار/ مايو ٢٠٠٣، قيوداً شاملة جديدة على النشاطات المالية المتعلقة بالمؤسسات الخيرية في المملكة العربية السعودية، وقال: "تمضي هذه القيود إلى أبعد مما تفرضه كل البلدان الأخرى. نحن نُقدّر جهود المملكة حتى الآن لأنهم وضعوا حياة عملائهم وشعبهم في خط القتال ضمن هذه المعركة"[2].

في تقريرها السنوي الـ١٥ أوردت "قوة لمهمة العمل مالياً" تقييماً لقوانين السعودية وتنظيماتها ونُظُمها المتعلّقة بتنظيف الأموال وتمويل الإرهاب. وبحسب هذا التقييم فإن المسؤولين السعوديين "قاموا بأعمال لزيادة المتطلّبات على المؤسسات المالية بشأن

1 Saudi Embassy, Washington, Information Office, "Saudi Arabia and the US Take Joint Action against Terror Financing", 2 June 2004.

2 Treasury Department, The Office of Public Affairs, JS-1257, "Testimony of Juan C. Zarate, Deputy Assistant Secretary Executive Office for Terrorist Financing and Financial Crimes, Before the House of International Relations, Subcommittee on the Middle East and Central Asia", 24 March 2004.

تيقّن المستهلك، وأرست نُظماً لتتبُّع الأصول المالية للإرهابيين وتجميدها، وشدّدت تنظيم مؤسسات الأعمال الخيرية وشفافيتها"[1].

اتّهم الإعلام الأميركي النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية بأنه يساهم في المشاعر المعادية للغرب كما يقدّم أرضية للتطرُّف[2]، وتردّدت مزاعم مشابهة عن علاقات مباشرة بين المناهج التعليمية والإرهاب في عالم "معنا أو من دوننا".

تضمّن ردّ الفعل على هذه الاتّهامات انتقالاً تدريجياً من الرفض المباشر إلى الإقرار المتردّد بأنّ مناهج المدارس السعودية تحتوي ثغرات كثيرة، وأنها تفرض إعادة تقييم النظام بأكمله[3].

في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ أوردت **عُكاظ** أنّ سعود شرح كيف أن الناس في الغرب يلجأون أحياناً إلى التطرُّف، وفي بعض الحالات يعمدون إلى الانتحار جماعياً. في الشرق الأوسط تحرّكت مشاعر الناس بأثر من المشاهد التراجيدية لقتل الأطفال الفلسطينيين وتدمير بيوت الفلسطينيين، لكنّ صورَ هذه المَشاهد لم تُوزّع من المدارس السعودية. أشار سعود إلى أنّ إرهابيين استخدموا القضية الفلسطينية لقيادة الشاب خطأً إلى ممارسة العنف، وقال: إنّ هؤلاء الشباب الصغار لم يتحركوا بأثر من مناهجنا التعليمية ولا توجُّهاتنا السياسية التي تجنح إلى السلام... بل أساؤوا قيادة أنفسهم". وبحسب سعود أجرى فريق مسحاً للمقرّرات المدرسية بُعيد ٩/١١ فوجد أن ما يتراوح بين ٨٥ و٩٠ في المئة منها يحثُّ على السلام، وعشرة في المئة بين البين، و٥ في المئة مثيرة للإشكاليات. "إنّ المشكلة لا تكمن في التعليم"[4].

في آذار/ مارس ٢٠٠٢ صرح أحمد الرشيد، وزير التعليم السعودي، أنّ المرحلة الأولى من مراجعة النظام التعليمي قد أُنجِزت، وأنها ركّزت على تصحيح بعض المواد من الكتب أو التخلُّص منها، وأشار إلى استمرار العمل في المرحلة الثانية التي تهدف إلى تشجيع

1 Saudi Embassy, Washington, “FATF Releases Evaluation of Kingdom’s Mechanism against Terrorism Financing and Money Laundry”, 2 July 2004, http://www.saudiembassy.net/2004News/PressDetail.asp?cYear=2004cIndex=234.

2 Neil MacFarquhar, “Aviation Challenged: Education, Anti-Western and Extremist Views Pervade Saudi Schools”, *The New York Times*, 19 October 2001.

3 *Arab News*, “Al-Rasheed Vows to Correct Defects in Education System”, 7 January 2003.

٤ صحيفة **عُكاظ**، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

التفكير الخلّاق والتعليم الذاتي وإعطاء التلاميذ مهارات ومواد ضرورية للحياة العصرية[1].

أظهرت مراجعة مقرّرات المنهج التعليمي إلى زيادة حدّة الاستقطاب بين آراء القوى المتشدّدة دينياً وبين الأصوات الليبرالية بصدد سرعة المراجعة وشكلها ومداها[٤]، وبُذلت جهود لتهدئة نبرة الرسالة (المتضمّنة في المقرّرات) وتضمينها تعليمات عن التسامح، لكنّ الأجيال السابقة كانت تحت سيطرة خطاب الرسالة السابقة التي بُثّت طيلة العقود السابقة[٥].

كان صحيحاً أنّ صغار السعوديين افتقروا إلى التأهيل المناسب لمواجهة التحديات المعاصرة؛ فعلى الرغم من التوظيفات الضخمة في النظام التعليمي السعودي حدثت زيادة في البطالة والفقر.

وورد في تقييم أجرته البروفسورة ريما الجارف من جامعة الملك سعود لكتاب التاريخ المقرّر للصفوف من المرحلة الرابعة إلى الثانية عشرة، أن ٦٨،٥ في المئة من المواد غطّت موضوعات إسلامية، و٣٠ في المئة تحدثت عن تاريخ السعودية، و١،٥ في المئة ركّزت على تطورات عالمية. ولاحظت الجارف أنّ تاريخ العالم مهم لخلق وعي عالمي بين الطلبة، وتفهّم أنّ العالم لم يتكوّن من "شعوب مختلفة وأمم، تتفاعل في ما بينها". أكثر من هذا، تعتمد مقاربة التعليم على الحفظ بكثافة و"... لا تسمح بتطوير تفكير مستقل ونقدي بين الطلبة"[2].

في مقابلة مع مجلة **تايم** في ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ نبّه الأمير سعود إلى أنّ "الكتب قد استُبدِلت بالنسبة إلى السنة الدراسية الجديدة. كما تغيّرت التعليمات المُعطاة للمُدرسين"، وأنكر أن تكون الكتب الدراسية "أرضية خصبة" للإرهابيين، قائلاً: "إنّ الأرضية الخصبة للإرهابيين كانت في أفغانستان، وهي ماثلة في الأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية"[3]. نقلت **أخبار العرب** في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر عن الأمير تركي تشديده على أنّ المملكة لا تكتفي بمطاردة أعضاء القاعدة بل إنها "تحارب الأفكار التي تجعلهم إرهابيين". كما وتحاول الحكومة السعودية "حرمان الإرهاب من وسائل

1 *Gulf News*, UAE Newspaper, 7 March 2002.

2 *Arab News*, 23 May 2003.

3 Saudi Embassy, Washington, “The Saudis Respond: Foreign Minister Prince Saud Interview by Scott Macleod”.

اجتذاب المواطنين"؛ وتقوم بهذا "عبر تعليم الناشئة وتأكيد الطبيعة المعتدلة للمسلمين الذين يرفضون التطرف والعنف، وكذلك عبر تأمين وظائف والتعامل مع الصعوبات الاقتصادية"[1].

في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ أعدّ قاضٍ متقاعد، هو عبد العزيز القاسم، دراسة عنوانها "المنهج الديني التعليمي: أين يكمن الخلل؟". لاحظت دراسته أنّ مقررات المدارس "تشجّع على العنف تجاه الآخرين وتقود الطلبة خطأً إلى الاعتقاد أنّ، لأجل حماية دينهم، عليهم ممارسة قمع عنيف، بل التخلّص جسدياً من 'الآخر'"، وأوصى بـ"إعادة النظر في كل المقررات التعليمية، كي تتوضح الميول الإلحادية، مع الإبقاء على التفهّم التشريعي المتعلق بـ'الآخر' و'الحضارات'"[2].

فيما يسود اتفاق على ضرورة إصلاح نظام التعليم كي يتلاءم بصورة أكثر توافقاً مع متطلبات سوق التوظيف؛ ابتعدت مبادرات الإصلاح حتى الآن، إلى حدّ كبير، عن القضايا المثيرة للجدل مثل خفض نسبة التعليم الديني[3].

ثمّة قوى مهمة تفضّل سياسة الانسحاب والركود، كما وتُظهِر عدائية ورفضاً لتغيير تراه مفروضاً من الخارج كجزء من مؤامرة ضد الإسلام. جاء في صحيفة **الحياة** في ٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ أنّ ١٥٦ عالماً دينياً أصدروا بياناً يحذّر الحكومة من اتّخاذ أيّ خطوة لتغيير المقررات الدينية في المدارس. أشار العلماء إلى أنّ هذا الأمر يُعتبر خطوة أولى على طريق "خنق الإسلام"، ممّا يدعو إلى اتّخاذ "موقف حازم"[4].

مارست أميركا ضغوطاً مكثّفة على السعودية لتنظيف مقرراتها التعليمية من المواد المؤيدة للإرهاب والسلوكيات المعادية لأميركا. لكن، بحسب بالمر، يعمّق التلاعب بالتعليم الإسلامي الانطباع بأنّ أميركا أعلنت حرباً على الإسلام. إنها قضية حساسة بشدّة، إذ توحي بالصليبيين والاستعمار. ولسوف يعمد مدرّسون مؤيدون للإرهاب إلى تدريس الإرهاب ومشاعر العداء لأميركا بغضّ النظر عن محتوى المقررات الحكومية[5].

1 *Arab News*, 13 December 2003.

٢ صحيفة **الحياة**، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

3 *Arab News*, 5 December 2003.

٤ صحيفة **الحياة**، ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

5 Palmer and Palmer, *At the Heart of Terror*, p. 182.

نقلت صحيفة **الشرق الأوسط** عن سعود قوله: "لا يعتمد الإصلاح على المناهج التعليمية، بل على العملية التعليمية عموماً، عبر التركيز على دور المعلم، إضافةً إلى إجراءات أخرى"[1].

بعد أيام من ٩/١١ شرع المحافظون الأميركيون في انتقاد حكومات العرب، ومن ضمنها حلفاء مثل مصر والسعودية، لأنها تنتج مجموعات متطرفة وتخنق المعتدلين. وطلبوا من بوش أن يجعل من التغيير في العالم العربي ركن الزاوية في الحرب على الإرهاب، وهي فكرة اكتسبت تأييد الإدارة واجتذبت دعم معتدلين من الحزبين في الكونغرس[2]. في خطابه في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ أعلن بوش "استراتيجية جديدة للتقدُّم نحو الحرّية" في الشرق الأوسط. في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر أطلقت وزارة الخارجية "مبادرة الشرق الأوسط للشراكة" لتمويل برامج إصلاح في السياسة والاقتصاد والتعليم في الشرق الأوسط[3].

في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر نُقِل عن باول قوله: "إنّ هذه المسألة تتعلق بقرار السعوديين بشأن كيفية تغيير مجتمعهم"، وأضاف أن "أميركا لا تحاول سوى المساعدة"، وشرح ذلك قائلاً: "إنّ دور الولايات المتحدة ليس إملاء التغيير بل الدخول في نقاش مع أصدقائنا"[4]. في ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ قال الأمير سعود إنّ الحكومة السعودية "تريد التحرُّك في كل الاتجاهات" لكن دون أن يكون الحراك مفروضاً بقوة ثورة آتية من فوق؛ مضيفاً أنّ ذلك يعتمد على "سرعة النسيج الاجتماعي القائم وصبره"، وأوضح أن الحكومة السعودية "لا تريد فرض أمور لا يرغب الشعب فيها"[5].

تجاوبت الصحافة السعودية أيضاً مع دعوة أميركا إلى الإصلاح؛ إذ كتب عبد الكريم عبد الناصر، وهو صاحب عمود في جريدة **الوطن**، أنّ أميركا تصرف الاهتمام عملياً عن المسألة الرئيسية، أي "المسألة الإسرائيلية التي تجعل المنطقة غير آمنة ولا مستقرة، وتغذي الإرهاب والعنف، وتعطي النظم العربية تبريراً لقمع مواطنيها". أضاف الناصر

١ صحيفة **الشرق الأوسط**، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

2 Amy Hawthorne, *Political Reform in the Arab World: A New Ferment?* Carnegie Endowment for International Peace, Carnegie Papers, no. 52, October 2004, p. 5.

٣ المرجع السابق، ص. ٦.

٤ صحيفة **عُكاظ**، ١٥ كانونالأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٥ المرجع السابق، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

أنّ العرب ليسوا مقتنعين بأن أميركا تنظر إلى مصالحهم بمودة "عندما تذعن للوحشية الإسرائيلية"[1]. كتب عبد الرحمن الراشد، وهو محرّر في **الشرق الأوسط**، على الرغم من تأييده المبادرة؛ أنّ "المشكلة هي مع مهندس الخطة، إذ يسود شعور عام بأنه (قوة) تُدمّر الشرق الأوسط وتُذلّ سكانه العرب. لماذا، والحال كذلك، قد توافق أي مجموعة على التعاون معه؟"[2]

في ٩ أيار/ مايو ٢٠٠٣ اقترح بوش إنشاء "منطقة أميركية – شرق أوسطية للتجارة الحرّة" مع حلول ٢٠١٣ تتضمّن أن تعمل أميركا مع دول الشرق الأوسط في خطوات متدرّجة لزيادة التجارة والتوظيف في أميركا ومع الاقتصاد العالمي، ومن شأن منطقة كهذه أيضاً أن تساعد هذه الدول في تنفيذ إصلاحات محلية، مؤسسة دور القانون، حماية حقوق الملكية الخاصة (ومن ضمنها الملكية الفكرية)، وخلق أساس للانفتاح والازدهار والنمو الاقتصادي. في تموز/ يوليو من تلك السنة وقّعت المملكة العربية السعودية "اتفاقية الإطار للتجارة والاستثمار" مع الولايات المتحدة[3].

في خطابه إلى "مجلس الشورى" السعودي في ١٧ آيار/ مايو ٢٠٠٣ قال الملك فهد: "أريد تأكيد أننا سنواصل مسار الإصلاح سياسياً واقتصادياً"[4].

في ٣ آب/ أغسطس" أعلن عبد الله تأسيس "مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني"، بهدف دعم تبادل الأفكار علانيةً، ليصبح جزءاً من الحياة السعودية، وجمع قادة الفكر من أنحاء المملكة، وأطياف سياسية واجتماعية، بهدف نقاش قضايا مهمة تواجه المملكة. عقد ولي العهد الأمل على أن يتمكن المركز من "إنشاء قناة للتعبير المسؤول عن الرأي" مما يخلق "جوّاً نقياً تنطلق فيه مواقف حكيمة وآراء مستنيرة رافضة للإرهاب"[5].

اتّخذت الحكومة السعودية خطوات إضافية لتنفيذ إصلاح سياسي محلّي. ففي ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ وافق فهد على خطط لإدخال الانتخاب بالنسبة إلى نصف

١ صحيفة **الوطن**، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٢ صحيفة **الشرق الأوسط**، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

3 White House, Press Office, "US–Middle East Free Trade Area", 9 May 2003.

4 Saudi Embassy, Washington, "Political and Economic Reform in the Kingdom of Saudi Arabia", December 2006, p. 1.

٥ **الاقتصادية**، ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

أعضاء المجالس البلدية[1]، وفي ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر أقرّ تغييرات من شأنها تعزيز الدور التشريعي لـ"مجلس الشورى"[2]. في ٢٧ شباط/ فبراير أعلن سعود أنّ الحكومة جادة في الإصلاح وتعمل على ضمان تنفيذ هذه الإصلاحات دون إحداث شرخ في النسيج الاجتماعي للبلد، وقال: "يجب أن يأتي الإصلاح من داخل دول المنطقة، وأن يستجيب لمتطلبات الشعب"[3].

تبقى السعودية، بطُرُق كثيرة، مجتمعاً مغلقاً؛ مع وجود حدود واضحة لمستويات النشاط السياسي المسموح به، وما يمكن قوله أو يتعذّر على الألسن النطق به. في المقابل، على وجه العموم، بات النظام السعودي أكثر تقبّلاً لنقد الإعلام والمحتجّين ما دامت لا تنادي بإسقاط النظام أو تولّد عنفاً[4]. بالنسبة إلى السعوديين ثمة اهتمام بطريقة الانتقاد الأميركية سواء بشأن القادة أم الشخصيات العامة أم قادة الرأي. تريد الولايات المتحدة أن ترى إصلاحاً وتغييراً في المجتمع السعودي والثقافة العامة، لكن، بحسب قول الأمير، تركي: "لن نسير في التغيير لمجرّد أنكم قلتموه لنا. نحن نغيّر المجتمع ونصلحه لأنّ هذا هو الشيء الصائب لبلدنا"[5].

لكنّ تلكؤ المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب تلاشى عندما ضربها في الداخل. وقد بلغ التعاون مع أميركا مستوىً لافتاً، فقد شهد مزيداً من التحسُّن بعد تفجير مجمع سكني للأجانب في الرياض في ١٢ أيار/ مايو ٢٠٠٣، مع مصرع ٣٥ شخصاً وإصابة ما يزيد على ١٦٠ بجروح. ناقشت السعودية علناً مشكلة التطرُّف، وانتقدت الإرهابيين بوصفهم منحرفين دينياً، وقلّلت من الدعم الرسمي للنشاط الديني خارج البلاد، وأغلقت منظمات برّ مشبوه بها، وأعلنت عن اعتقالات. ودعا بندر

1 Saudi Embassy, Washington, "Political and Economic Reform in the Kingdom of Saudi Arabia", p. 1.

٢ المرجع السابق، ص. ٢.

3 Saudi Embassy, Washington, Prince Saud Al-Faisal Interview with *Newsweek/The Washington Post*, "Changes in The Kingdom – On Our Timetable", Lally Weymouth, 27 February 2005, http://www.saudiembassy.net/2005News/Statements/StateDetail.asp?cIndex=505.

4 Cordesman, *Saudi Security and the War on Terrorism*, p. 14.

5 Saudi Embassy, Washington, "I Think We Need to Talk", New Saudi Ambassador to the US Prince Turki Al-Faisal at the Brooking Institution, WashingtonDC, 19 June 2006.
للتفاصيل انظر:
http://www.saudiembassy.net/2006News/Statements/SpeechDetail.asp?cIndex=623.

حكومة بلاده إلى شنّ "الجهاد" ضد الإرهابيين: "علينا جميعاً، شعباً ودولة، أن نعي حقيقة هؤلاء المجرمين... إن لم نعلن تعبئة عامة فسنخسر الحرب ضد الإرهاب"[1]. يميل المرء إلى الاعتقاد أنه قبل هجوم أيار/ مايو في الرياض كان من الصعب على الحكومة السعودية أن تتصرف بحزم ضد التطرُّف الإسلامي بأثر من المناخ السياسي داخلياً. حفّز هذا الهجوم، إضافةً إلى هجمات أخرى في أيلول/ سبتمبر وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، كثيراً من السعوديين على التفكير في أنّ التطرُّف الإسلامي يُمثّل تهديداً داخلياً بأكثر مما أعتقدوه، وقد مكّن هذا الوعي العام النظام من التعامل مع هذا التهديد بقوة أكبر مما فعله سابقاً.

احتلال العراق

يجب وضع غزو العراق ثم احتلاله ضمن سياق واسع. في آذار/ مارس ١٩٩٢ نشرت صحيفة **نيويورك تايمز** جزءاً من وثيقة أعدّها البنتاغون حملت عنوان "توجيه عن التخطيط الدفاعي"، ورسمت ملامح الاستراتيجية السياسية والعسكرية للولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. أشرف عليها ديك تشيني، وكان حينها وزيراً للدفاع، كما راجعها بول ولفوفيتز الذي شغل حينها منصب نائب وزير الدفاع. ووصفت الوثيقة عالماً من الأخطار وصراعات القوى يجب أن تبقى أميركا قوة كبرى فيه، وأعلنت "أنّ الهدف الأول للولايات المتحدة هو منع ظهور منافس جديد"[2]. وعقب تسريبها أَمَرَ جورج بوش (الأب) البنتاغون بإعادة صياغة الوثيقة.

وعندما ظهرت مجدداً في أيار/ مايو اختفت منها لغة التفوّق وحلّ بدلاً منها ضجيج كلام عن التعاون والتحالفات. الحق أنّ وثيقة "توجيه عن التخطيط الدفاعي" للعام ١٩٩٢ قد أرخت بظلالها على استراتيجية الأمن القومي لبوش (الابن) في ٢٠٠٢، وهذه الأخيرة كانت أساساً في ظهور ما عُرِف لاحقاً باسم "نظام بوش".

في العام ١٩٩٦ أنجز "معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدّمة"، وهو

١ صحيفة الوطن، ١ حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

2 *The New York Times*, Excerpts from Pentagon's Plan, "Prevent the Re-emergence of a New Rival", 8 March 1992, p. 14.

مركز فكري مقرّه القدس، مع مكتب عامِل في واشنطن دراسة مهمة عن الشرق الأوسط استجابةً لطلب من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. في ذلك الوقت ضمّت صفوف باحثي المعهد ريتشارد بيرل، وهو مسؤول في وزارة الدفاع في عهد ريغان، ودوغلاس فايث الذي عمل تحت إدارة بيرل في إدارة ريغان فكان نائب وزير الدفاع للشؤون السياسية، وأدّت جهود الرجلين إلى ظهور ورقة عُرفت باسم "انطلاقة نظيفة/ استراتيجية جديدة للمحافظة على الوضع"[1]، ودعت إسرائيل إلى تحرير نفسها من السياسات الاشتراكية اقتصادياً، ومن عبء عملية السلام. كذلك تضمّنت الورقة خططاً لمساعدة إسرائيل على إعادة تنصيب الهاشميين على العرش في العراق، وأسدت النصيحة التالية: "إنّ إزاحة صدّام يجب أن تمثّل هدفاً استراتيجياً إسرائيلياً بحدّ ذاته، إضافةً إلى كونها وسيلة لتقويض المطامح الإقليمية لسوريا"؛ إذ تستطيع المملكة أن تجذب الشيعة في العراق، ما من شأنه "أن يساعد إسرائيل على إبعاد شيعة جنوب لبنان عن حزب الله وإيران وسوريا". وعندها يصبح الفلسطينيون معزولين ومتروكين فيقبلون بمطالب إسرائيل. من شأن هذا الأمر أن يفتح باباً لحل معظم المشاكل المستعصية في الشرق الأوسط مثل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وظاهرة الإرهاب، ومقاومة حزب الله، واعتماد أميركا على نفط السعودية ونظام صدّام[2].

في ١٩٩٧ تعاون روبرت كاغان، وهو كاتب خُطَب وزير الخارجية السابق جورج شولتز، وويليام كريستول، رئيس موظفي نائب الرئيس السابق دان كويل، لتأسيس "مشروع القرن الأميركي الجديد"، وهو مؤسسة سياسية للمحافظين الجُدد إضافةً إلى كونه مجموعة ضغط. وضمّت صفوف "مشروع القرن الأميركي الجديد" محافظين جُدداً مثل رونالد رامسفيلد وبول وولفوفيتز وريتشارد بيرل وويليام بينيت. وأُسِّسَ هذا المشروع ليرسم استراتيجية للقوة العسكرية الأميركية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[3]. في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ قدّم "مشروع القرن الأميركي الجديد" رسالةً مفتوحة إلى الرئيس بيل كلينتون يحضّه فيها على تفعيل عملية تغيير النظام في العراق: "إنّ

1 The Institute for Advanced Strategy and Political Studies, "A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm", (Jerusalem, Washington), http://www.israel.economy.org/start1.htm.

٢ المرجع السابق، ص. ٣.

3 George Packer, *The Assassins' Gate: America in Iraq* (London, Faber & Faber, 2005), p. 23.

السياسة الحاضرة التي تعتمد في نجاحها على صمود حلفائنا والتعاون مع صدّام حسين لهي سياسة غير ملائمة إلى حدود خطيرة"[1]. وفي بضعة أشهُر أرغم الكونغرس، ذو الغالبية الجمهورية، الرئيس كلينتون على توقيع "قانون تحرير العراق" الذي أشار إلى دعم أكثر فاعليةً للمعارضة وجعل تغيير النظام جزءاً من سياسة أميركا الرسمية[2]. في العام ٢٠٠٠ قدّم تقرير لـ"مشروع القرن الأميركي الجديد" مراجعةً عن القوات الأميركية في الخليج منذ نهاية حرب الخليج الأولى؛ مُشيراً بجلاء إلى وجوب بقائها في تلك المنطقة، وأوصى أيضاً بخفض موقع السعودية في فضاء السياسة الأميركية، وعرّف إيران والعراق بوصفهما عدوين لأميركا[3]. في ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٢ مثل كريستول أمام مجلس النوّاب، وقال: "يمثّل النظام السعودي جزءاً من المشكلة أكثر من كونه جزءاً من الحل"، وحرّض الولايات المتحدة على تطوير بدائل استراتيجية لاعتمادها على الرياض، وأورد أنه على الرغم من مثابرة النظام السعودي على ممارسة أقصى الضغط على أسعار البترول فمن الممكن تطوير مصادر أخرى للنفط، وشدّد على القول: إنّ "إزالة نظام صدّام حسين... من شأنه أن يمثّل خطوة كبرى نحو تخفيف الاعتماد على السعودية. وإنّ جلب النفط العراقي بكامل قوّته إلى سوق النفط يحسّن اقتصادات الطاقة". وقد دعم كريستول مقولاته قائلاً: "من الناحيتين الاستراتيجية والعسكرية يفوق العراق السعودية في الأهمية، ومن شأن إنشاء حكومة ممثلة للشعب في بغداد... أن يكون تحدّياً مفيداً للنظام السعودي الحاضر"[4].

مع حلول العام ٢٠٠٠ أصبح العراق قضية أساسية متقدّمة على أجندة المحافظين الجُدد، لا بسبب فشل سياسات كلينتون بل لأنهم رأوا في العراق اختباراً لأفكارهم بشأن قوة الولايات المتحدة وقيادتها العالم. وخلال الحملة الرئاسية في العام ٢٠٠٠

1 The Project for the New American Century (PNAC), "A Letter to Clinton", 26 January 1998, http://www.newamericancentury.org/iraqclintonletter.htm, accessed February 2009.

2 Sarah Brown and Chris Toening, "Why Another War? A Background on the Iraq Crisis", *Middle East Report*, (MERIP), December 2002, pp.10–1.

3 PINAC, *Report on Rebuilding America's Defense Strategy, Forces and Resources for a New Century* (Washington DC, PNAC, September 2000).

4 William Kristol, "Testimony before the House Committee on International Relations Subcommittee on Middle East and South Asia", 22 May 2002, http://www.newamericancentury.org/saudi-052302.htm, accessed May 2007.

نشر كاغان وكريستول مجموعة من المقالات، سُمّيت "الأخطار حاضراً"، شملت قائمة المساهمين فيها مجموعة من أبرز صقور اختصاصيي السياسة الخارجية. وعقب انتخابه رئيساً أصبحت أسماء المحافظين الجدد، الذين عرف بعضاً بعض خلال تجربتهم في السلطة، جزءاً بارزاً من إدارة بوش الابن. عمل كثير منهم في إدارة ريغان، وخامرهم دوماً شعور بالانتصار جرّاء من هزيمة الشيوعية وبروز أميركا قوة عظمى منفردة عالمياً[1].

في ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، بناءً على طلب من تشيني، قدّم جنرالات في البنتاغون للرئيس بوش ملخّصاً عن الوضع في العراق[2]. وخلال الاجتماع الأول للإدارة عن الأمن القومي في ٥ شباط/ فبراير أعاد مسؤولون النظر في السياسة المتّبعة حيال العراق[3]. في نيسان/ أبريل عقدت الإدارة اجتماعاً أول بشأن الإرهاب، ووجد كلارك أنّ الموظفين الجدد في إدارة بوش، خصوصاً نائب وزير الدفاع ولفوفيتز، هم أكثر اهتماماً بخطر العراق من الخطر الآتي من تنظيم القاعدة. وخلال الاجتماع قال ولفوفيتز لكلارك: "أنت تعطي بن لادن أهمية كبيرة. إنه لا يستطيع فعل أشياء كثيرة مثل الهجوم على نيويورك في ١٩٩٣ (الذي استهدف "مركز التجارة العالمي") دون رعاية إحدى الدول له"[4].

في ربيع ٢٠٠١ نشرت "المجموعة القومية لسياسة تطوير الطاقة" تقريراً بعنوان "مستقبل لطاقة موثوق بها ورخيصة ومتوائمة مع البيئة في أميركا"، وقدّمت تقييماً لمدى اعتماد أميركا على النفط وحاجتها إلى تنويع وارداتها منه؛ كما عرّفت السعودية بوصفها "الركيزة الأساسية لموثوقية إمدادات الطاقة في أسواق النفط العالمية"[5]، وحذّرت من احتمال أن تقفز حصة ما تستورده أميركا لسدّ حاجاتها نفطياً من ٥٢ في المئة في العام ٢٠٠٠ إلى ٦٤ في المئة في العام ٢٠٢٠، مما يمنع التغيير في سياسة الطاقة[6].

1 Packer, *The Assassins' Gate*, pp. 36–8.

2 Bob Woodward, *Plan of Attack* (New York, Simon & Schuster, 2004), pp. 9–12.

٣ المرجع السابق، ص. ١٣–٤.

4 Clarke, *Against All Enemies*, pp. 231–2.

5 National Energy Policy Development Group (NEPD), *National Energy Policy Reliable, Affordable, and Environmentally Sound Energy for America's Future*, Report of the NEPD (Washington DC, US Government Printing Office, 2001), section 8, pp. 3–4.

٦ المرجع السابق، القسم الأول، ص. ١٣.

لذا شجّعت "المجموعة القومية لسياسة تطوير الطاقة" التوسُّع في مصالح أميركا النفطية في أفريقيا وروسيا وآسيا الوسطى.

في خطاب له أمام اجتماع لـ"مجلس شؤون العالم" في لوس أنجلوس أورد علي النعيمي، وزير النفط السعودي، أنّ بعض الخبراء يروّجون لقضية العلاقة بين الأمن وإمدادات النفط، مُنتقدين الاعتماد المفرط على استيراد الطاقة؛ وإذا عُمّم تطبيق هذا المفهوم فلن تستورد أي سلع. وبجلاء أعلن النعيمي أنّ هدف السعودية يتمثّل في استقرار أسواق النفط لما فيه مصلحة منتجي النفط ومستورديه معاً[1].

وحتى أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وجدت هذه الأفكار نقاشات لها في صفوف مفكّري اليمين في واشنطن، لكنها فشلت في التأثير في سلوك أميركا في السياسة الخارجية. غيّرت هجمات ٩/١١ هذه الصورة بسرعة البرق. وبعد الهجمات بأسبوع حرّض ولفوفيتز ولويس ليبي، وهو كبير موظفي نائب الرئيس، على شنّ هجمات عسكرية ضدّ بن لادن، ومثلها ضدّ العراق ولبنان[2]. وخلال اجتماع لـ"مجلس الأمن القومي" في ١٢ أيلول/ سبتمبر طرح رامسفيلد السؤال التالي: "لماذا لا نهاجم العراق، لا القاعدة وحدها؟"[3]. وكذلك حاجج ولفوفيتز بأنّ العراق أسهل منالاً من أفغانستان[4]. وبعد ٥ أيام قال بوش: "أعتقد أنّ العراق متورّط لكني لن أضربه الآن. لا أملك دليلاً عن أمر تورّطه فعلياً"[5].

في أواخر ٢٠٠١ استدعى رامسفيلد قادة عسكريين كباراً إلى لقاء دُعي إليه للتفكير في خطة حرب ضد عدوٍّ محتمل آخر. وتقدّم غريغ نيوبولد، نائب قائد الأركان المشتركة لشؤون العمليات، بشرح عن خطة لـ"القيادة المركزية للجيش الأميركي" تحمل اسم "أو بلان ١٠٣-٩٨"، وهي خطة احتياطية للقوات المسلحة في حال اندلاع حرب

1 Saudi Embassy, Washington, "Looking Ahead: The Oil Market and Its Future", Ali I. Al-Naimi, Saudi Minister of Petroleum and Mineral Resource at the Los Angeles World Affair Council, 8 May 2000, http://saudiembassy.net/2000News/Statements/SpeechDetail.asp?cIndex=346.

2 Patrick E. Tyler, and E. Sciolino, "Bush Advisers Split on Scope of Retaliation", *The New York Times*, 20 September 2001, p.1.

3 Bob Woodward, *Bush at War* (New York, Simon and Schuster, 2002), p. 49.

٤ المرجع السابق، ص. ٨٣.

٥ المرجع السابق، ص. ٩٩.

مع العراق. وعكست الخطة المبادئ الثابتة عسكرياً بشأن مستوى القوات اللازمة لهزيمة العراق، والسيطرة على سكان يفوق عددهم ٢٤ مليوناً، ولتأمين وطن بحجم كاليفورنيا لديه حدود مملوءة بالثقوب[1]. في خطاب إلى الأمة عبر الراديو في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١ تغيّرت نبرة خطاب بوش إذ قال: "إنّ أميركا مصمّمة على مواجهة الإرهاب الذي ترعاه الدول"[2]. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ربط الحرب على الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل[3].

وفي خطابه عن حال الاتّحاد في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ سمّى بوش العراق، مع إيران وكوريا الشمالية، جزءاً من "محور الشرّ"[4]، وحدّد ٣ عناصر في دور أميركا عالمياً: تمثّل الأول في قيادة أميركية فعّالة للعالم، إذ قال بشأن هذا الأمر: "يرى أعداؤنا العالم بأسره ساحة معركة"، وتعهّد بوش بـ"ملاحقتهم أينما كانوا". وتجسّد العنصر الثاني في تغيير النظم. وفي هذا الصدد بدا بوش مصمّماً على وضع النُظم المتمردة ضمن قائمة أهداف الحرب على الإرهاب: "لا نستطيع أن نُقصّر عن ذلك"، بحسب ما قاله. ووصف العنصر الثالث بأنه الترويج لمبادئ الديموقراطية، قائلاً: "لا أستثني أي أمة" من "المبادئ غير القابلة للتفاوض" وهي الحرّية والقانون والعدالة. ورأى بوش في الحرب فرصة لنشر المبادئ السياسية لأميركا، خصوصاً في العالم الإسلامي[5].

في ١١ أيار/ مايو ٢٠٠٢ نقلت صحيفة **الشرق الأوسط** عن ولي العهد عبد الله قوله: "يعرف الأميركيون موقفنا بالنسبة إلى العراق"، وأوضح وليّ العهد أنه ما دام العراق ملتزماً بالقانون الدولي فلا حاجة إلى إعلان الحرب عليه، مُشدّداً على أنّ موقف السعودية يتمثّل في محاولة: "تهدئة الأمور وتحسينها"، وأضاف: "نحن ضد أي هجوم

1 Michael Gordon and Bernard Trainor, *Cobra II: The Inside Story of the Invasion and Occupation of Iraq* (London and New York, Atlantic/Pantheon Books, 2006), pp. 3-4.

2 White House, "House Radio Address of the President to the Nation", News Release, 6 October 2001, http://www.whitehouse.org/news/relase/2001/10/20011006.html.

3 White House, "President Welcomes Aid Workers Rescued from Afghanistan", News Release, 26 November 2001, http://www.whitehouse.org/news/release/2001/11/20011126-1.html.

4 White House, "The President›s State of the Union Address", News Release, 29 January 2002, http://www.whitehouse.org/news/releases/2002/01/200120129-11.html.

5 PNAC, "The Bush Doctrine: Memo from Gary Schmitt and Tom Donnelly, to Opinion Leaders", 30 January 2002, http://www.newamericancentury.org/defense-200220130.htm.

على العراق، ونأمل ألاّ تصل الأمور إلى هذه النقطة"[١].

جدير بالذكر أنّ العراق، بحسب تقرير "التوازن العسكري ٢٠٠٢–٢٠٠٣" الصادر عن "معهد الدراسات الاستراتيجية"، لم يكن لديه جيش قوي، وأنه على الأرجح "لا يمثّل خطراً على جيرانه"[٢]. ومن المهم أيضاً ملاحظة أن تقديرات وكالة "سي آي إيه" عن أسلحة العراق كيمياوياً وبيولوجياً لم تكن مختلفة عمّا جاء في تقييم الوكالة ذاتها في مرحلة ما قبل ٩/١١. كخلاصة، لم تكن قدرات العراق أو برامجه لتُشكّل خطراً داهماً[٣]. إضافةً إلى ذلك خلُص تقرير لـ"سي آي إيه" في ٢٠٠٢، عن خطر العراق نووياً، إلى القول: "ليس من المحتمل أن يُنتَج داخل العراق ما يكفي من مواد الأسلحة الخطيرة بما يكفي لصنع سلاح نووي حتى منتصف العقد الجاري"[٤].

نقلت مجلة **واشنطن مونثلي** في ٢٠٠٣ عن روهان غوناراتنا، مدير بحوث الإرهاب في "معهد الدراسات الدفاعية والاستراتيجية" في سنغافورة، وهو من كبار المتخصّصين في شؤون تنظيم القاعدة، أنه قال: "لا أستطيع إيجاد دليل على رابطة بين القاعدة وصدّام حسين أو الإدارة في بغداد"[٥].

خلال شتاء عام ٢٠٠٢ وربيعه دارت نقاشات عديدة في أميركا عمّا إذا كان العالم قد تغيّر أم لا، وبأي طريقة؛ إذ فتحت حوادث ٩/١١ أسئلة كبرى بطريقة جمعت بين التحرّر والالتباس. اقترح الكاتب بول بيرمان أن الخاطفين لم يكونوا "نتاجَ عوالم كونية غربية"، وأنّ أيديولوجيتهم نشأت في الغرب، بالطريقة نفسها التي ارتكب بها ألمان وإيطاليون وإسبان وروس أعمالاً مشابهة من القتل الجماعي في أوقات سابقة. ادّعى بيرمان أنّ الحالات كلها نبعت من أيديولوجيا توتاليتارية تمثّل، في النهاية، ثورة على الليبرالية. كانت البعثية إحدى "توتاليريات المسلمين"، كحال الإسلاموية. إنّ حرب الإرهاب هي حرب أيديولوجية، ويتطلب الانتصار تغيير الأفكار السياسية للناس في العالم الإسلامي كله؛ إذ يؤدي قلب نظام صدّام وتأسيس ديموقراطية في العراق إلى

١ **صحيفة الشرق الأوسط**، ١١ أيار/مايو ٢٠٠٢.

2 International Institute for Strategic Studies (IISS), *Military Balance 2002-2003*(London, Oxford University Press).

٣ **صحيفة الشرق الأوسط**، ١١ أيار/مايو ٢٠٠٢.

4 CIA, "Iraq's Weapons of Mass Destruction Program", p. 26.

5 Spencer Ackerman, "The Weakest Link", *Washington Monthly*, November 2003, p. 18.

وضع الولايات المتحدة في صفّ متحرري الفكر من العرب، وفي مواجهة الأفكار التوتاليتارية التي سيطرت سابقاً[١].

في ٢٠٠٢ استُدعي برنارد لويس والباحث فؤاد عجمي، وهو من "معهد جونز هوبكنز للدراسات الاستراتيجية المتقدمة"، لحضور اجتماع مع تشيني، وأخبراه أنّ قوة أميركا قد ساعدت في تدهور العالم العربي لأنها دعمت "طغاة متكلّسين"، وأن لا مناص من أن تكسر أميركا تاريخها في المنطقة كي تسير بهذا الأمر في وجهة معاكسة؛ إذ يحتاج العرب إلى إيقاظهم من سباتهم عبر صدمة من قوة خارجية، كتلك التي قد تأتي من إسقاط النظام العراقي[٢].

بالنسبة إلى السعودية تتمثّل المشكلة الكبرى في الشرق الأوسط في توقف عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية. تقدّم عبد الله بعرض يتضمّن "الانسحاب الكامل من كل الأراضي المحتلة، بحسب قرارات الأمم المتحدة، ومن ضمنها القدس، مقابل تطبيع العلاقات (مع إسرائيل)".

في ما يتعلق باحتمال توجيه ضربة عسكرية أميركية إلى العراق قال عبد الله: "يجب ألا يُفكّر مطلقاً في الهجوم على العراق أو إيران لأنه لا يخدم المصالح الأميركية والمنطقة والعالم"[٣].

خلال القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢ حاول عبد الله إيجاد حلّ للخلافات بين العراق والكويت عبر ترتيب لقاء يجري بحضوره بين قادة من الجانبين. وبحسب الشيخ محمد الصبّاح، وزير الخارجية الكويتي، سلّم العراق تعهّداً مكتوباً بألاّ يغزو الأراضي الكويتية، وقدّم ولي العهد أيضاً مقترحه عن السلام مع إسرائيل خلال المؤتمر، وجرى تبنّي المقترح وأُطلق باعتباره مبادرة عربية للسلام[٤].

في ٢٦ نيسان/أبريل أعلن سعود أنّ عبد الله قدّم لبوش قائمة من ٨ نقاط عن المقترحات بشأن السّلام في الشرق الأوسط، قائلاً إنّ هذه النقاط قُصِد منها أن تكون "مخطّطاً شاملاً

1 Paul Berman, *Terror and Liberation* (New York, W. W. Norton, 2004), pp. 103–28.

2 Packer, *The Assassins' Gate*, p. 51.

3 Thomas L. Friedman, "An Intriguing Signal from the Crown Prince", *The New York Times*, 17 February 2002.

٤ **صحيفة الشرق الأوسط**، ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢.

لطريقة التحرّك صوب حل طويل الأمد للأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية"[1].

حاججت السعودية بأن الإرهابيين يستغلون نضال الفلسطينيين لتحريض الشعب ضد الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، لذا حثّ السعوديون أميركا على أن تعتبر القضية الفلسطينية، لا العراق، سبباً للإرهاب في الشرق الأوسط. في ٢٤ حزيران/ يونيو أعلن بوش خطّة جديدة لحل الدولتين معلناً أنّ أميركا، ضمن شروط معيّنة، "ستدعم خلق دولة فلسطينية"[2].

في ٤ آب/ أغسطس أخبر سعود مراسلين صحافيين بما يلي: "لقد عارضنا دوماً أي هجوم على أي دولة عربية أو مسلمة، وهذا يعني العراق أيضاً"[3]. لم يكن لدى المسؤولين السعوديين سوى القليل من الثقة بجهود الولايات المتحدة لإسقاط نظام صدّام، وبسبب التردد في السياسة الأميركية حيال العراق في العقد الأخير لم تصدّق سوى قلّة في السعودية حينها أنّ لدى أميركا خطة مقنعة لإخراج صدّام من السلطة وإعادة تشكيل العراق. أكثر من هذا، لم يكن السعوديين على ثقة بأن عراق ما بعد صدّام سيكون بلداً ودوداً في نهاية المطاف. وبحسب كوردسمان يقتضي الأمر سنوات من الاعتدال المبرهن عليه كي تقتنع المملكة العربية السعودية بأن ترخي حذرها. والحال أن جزءاً من القلق يرجع إلى أن التهديد العراقي العسكري يختلف جذرياً عن الخطر الذي تمثّله طهران.

لا تشترك السعودية حدودياً مع إيران، كما لا تمتلك الأخيرة سوى القليل من القدرات البرمائية. في المقابل هنالك حدود مشتركة بين السعودية والعراق، والأخير هو القوة الوحيدة التي تمتلك جيوشاً بريّة يمكن أن تمثّل مصدراً لخطر رئيسي[4]. في ٢٩ آب/ أغسطس نُقل عن سعود قوله: "ليس من الحكمة من المجتمع الدولي أن يطيح بالرئيس العراقي"، وشدّد أيضاً على أن خيار الإطاحة بصدام رهن بالشعب العراقي مُشيراً إلى أنّ: "التاريخ لا يذكر أبداً أن الإطاحة والتعيين الآتيين من الخارج يجلبان الاستقرار".

1 Saudi Embassy, Washington, "Crown Prince Abdullah Presents 8-point Mid East Proposal to US President Bush at Crawford, Texas", 26 April 2002, http://www.saudiembassy.net/2002News/PressDetail.asp?cYear=2002&cIndex=33.

2 White House, Press Office, "President Bush Calls for New Palestinian Leadership", 20 June 2002.

3 *Arab News*, 4 August 2002.

4 Cordesman, *Saudi Arabia Enters the Twenty-first Century*, pp. 52–7.

رأى سعود أنّ ثمة فرصة للدبلوماسية، كما أشار إلى نيّة السعودية حماية الأراضي العراقية وسلامتها. إضافةً إلى هذا أعرب سعود عن قناعته بأن الضغط الأميركي على صدّام قد يزيد من تصلّب حتى رجل الشارع العراقي: "إذا لم يكن لديهم من خيار (للقائد) فإن الهجوم والضغط القوي سيجبرهم على تأييد حكومتهم"[1]. في اليوم ذاته اجتمع بوش مع بندر، وعقب اللقاء قال آري فليشر، وهو المتحدث بلسان البيت الأبيض، إنّ الرئيس يعتبر صدّام "تهديداً لسلام العالم، لكنه (بوش الابن) لم يتّخذ قراراً بشأن الطريقة الأمثل للتخلّص منه"، وأضاف فليشر أنّ بوش "يعتزم مواصلة مشاوراته مع المملكة العربية السعودية"[2]. في ١٢ أيلول/ سبتمبر ألقى بوش خطاباً في الجمعية العامة للأمم المتحدة عرض فيه اختراقات العراق لقرارات الأمم المتحدة، وقال: حينها "ستعمل أمّتي مع مجلس الأمن الدولي للوقوف في وجه تحدينا المشترك"[3].

رحّبت السعودية بنداء بوش وطالبت صدّام بالسماح لمفتّشي الأسلحة من الأمم المتحدة (الذين طُردوا من العراق في ١٩٩٨) بالعودة إلى ذلك البلد. "لقد أظهر الرئيس قدرة قيادية كبرى بنقله هذه القضية إلى الأمم المتحدة"، بحسب كلمات سعود[3].

في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، صاغ بوش استراتيجية قومية جديدة ترتكز على الاعتقاد بأن الطريق الأمثل والوحيد إلى تحقيق أمن أميركا تكمن في استعمال القوة لإيجاد عالم أفضل وأكثر أمناً، على شاكلة الولايات المتحدة نفسها. ورسم الخطوط العامة لنظام الضربة الإجهاضية فقال: "إنها مسألة حسّ عام مشترك ودفاع عن النفس، ستعمل أميركا ضد هذه المخاطر المنبعثة قبل أن تصل إلى اكتمال تكوينها"[4]. وصار من الاستراتيجية العالمية "الدفاع عن الحريّة والعدالة لأنهما مبدآن صحيحان ومُحقّان للشعوب في الأماكن كلها"[5].

ولاح أنّ المبادئ الأساسية لهذه السياسة هي "وقف الدول المارقة وعملائها

١ صحيفة **الوطن**، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢.

٢ صحيفة **الحياة**، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢.

3 White House, Press Office, "President's Remarks at the UN General Assembly", 12 September 2002.

4 The White House, George. W. Bush, "The National Security Strategy of the U.S.A.", Washington DC, 17 September 2002, p. IV.

٥ صحيفة **الشرق الأوسط**، ٩آب/أغسطس ٢٠٠٢.

الإرهابيين قبل أن يصبحوا قادرين على التهديد بـ"أسلحة الدمار الشامل" أو استعمالها فعلياً ضد أميركا وحلفائها وأصدقائها"[1]. وبذا تمثّل الاختبار الفاصل في الادّعاء المقبول بوجود تهديد، لا في الدليل المُقنِع على وجود مثل هذا التهديد. وقد نصّت هذه الاستراتيجية بجرأة على أنّ "الهجوم أفضل وسائل الدفاع"[2]. وتحدّث الرئيس بوش عن الضربة الاستباقية، لكنّ المحاججة دارت فعلاً حول الوقاية. لقد اتُّبعت هذه السياسة في الولايات المتحدة بعد أن أدّى انهيار حكم طالبان إلى شرخ باعد بين أميركا وبقية الدول؛ إذ دفع الانهيار السريع لنظام طالبان في اتجاه أن تميل الولايات المتحدة باطّراد صوب سياسة أحادية حملت تهديداً لمصالح أساسية لبلدان أخرى. ولعلّ أشدّ ما أثار قلق الولايات المتحدة هو أنّ كثيراً من معارضي سياستها الخارجية كانوا من أصدقائها[3]. فبحسب صحيفة **نيويورك تايمز**، أظهرت سياسة حربية اتّبعها البنتاغون بسرّية مُطلقة وسمّاها "المطرقة المُهيمنة" أنّ توسيع الحملة على الإرهاب لتشمل العراق قد ألقى بأثقاله على العنصر البشري، كما سبّب نقصاً عميقاً في بعض الأنواع الحسّاسة من الأسلحة[4].

في أيلول/ سبتمبر ذاته نشر "معهد الدراسات الاستراتيجية القومية" تقريراً عن مصالح أميركا في الخليج، وبيّن التقرير أنّ موقف أميركا العسكري في المنطقة قد يُضْحي هشّاً ما لم يستجب بطريقة خلّاقة للمتغيّرات في المنطقة؛ إذ تضع إزالة النظام العراقي أميركا أمام خيارات مُعقّدة سياسياً: دور السعودية في الاستراتيجية الأمنية الأميركية إقليمياً، مدى قدرة عراقٍ موالٍ لأميركا على أن يكون مرتكزاً لاستراتيجية أميركا الدفاعية في المنطقة، ونوعِ الوجود العسكري الأميركي في المنطقة[5].

وحاجج التقرير بأنّ الاستمرار في سياسة الاحتواء على المدى الطويل يواجه ٣

١ المرجع السابق، ص. ١٤.

٢ المرجع السابق، ص. ٦.

3 Shibley Telhami, "Between Faith and Ethics", *Liberty and Power: A Dialogue on Religion and U.S. Foreign Policy in an Unjust World*, The Pew Forum Dialogues on Religion and Public Life (Washington DC, Brookings Institution Press, 2004), p. 81.

4 Thom Shanker and Eric Shmit, "Military Would Be Stressed by a New War, Study Finds", *The New York Times*, 24 May 2002.

5 Richard D. Dokolsky, et al., *Beyond Containment: Defending U.S. Interests in the Persian Gulf* (Washington DC, INSS, National Defense University, September 2002), p. 4.

وقائع هي:

١– استحالة تشديد العقوبات المفروضة فعلياً.

٢– اقتراب العراق من امتلاك أسلحة الدمار الشامل واستخدامها، إضافةً إلى صواريخ باليستية بعيدة المدى.

٣– زيادة التذمُّر من الوجود العسكري الأميركي، خصوصاً في المملكة العربية السعودية.

وخلص التقرير إلى القول إنّ احتواء عراق عدواني، في ظل هذه الظروف، يتطلّب وجوداً عسكرياً أميركياً أضخم ومن دون قيد زماني، في المدى الطويل[1].

وبحسب **نيويورك تايمز**، ففي ١١ تشرين الأول/ أكتوبر برّر زلماي خليل زاده، المستشار الرئاسي الخاص لشؤون الشرق الأدنى وجنوب شرقي آسيا وشمال أفريقيا، جهود التخلّص من صدّام انطلاقاً من مبادئ الديموقراطية، وساند تدخلاً أميركياً يهدف إلى "جعل العراق مستعداً لمرحة انتقالية ديموقراطية، ثم الوصول إلى الديموقراطية مع مرور الزمن"[2].

في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر تبنّى مجلس الأمن الدولي، بضغط من أميركا، القرار ١٤٤١ الذي أعطى العراق "فرصة أخيرة" للاستجابة لموجبات نزع الأسلحة التي فرضتها قرارات سابقة؛ تحت وطأة التعرّض لـ"عواقب وخيمة"[3].

أصدرت السعودية وبقية دول "مجلس التعاون الخليجي" بياناً يحثّ العراق على القبول بقرار مجلس الأمن الرقم ١٤٤١، وأكّد البيان موقف المجلس الصلب بشأن أهمية الحفاظ على أمن العراق وسيادته وسلامة أراضيه[4].

في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر أخبر سعود مراسلين صحافيين أنّ استخدام القواعد العسكرية في السعودية "مسألة سيادية... ولن أُقدّم تخميناتٍ حول ما سنقرّره"[5].

١ المرجع السابق، ص. ٦.

2 David E. Sanger and Eric Schmitt, "U.S. Has a Plan to Occupy Iraq, Officials Report", *The New York Times*, 11 October 2002, p. 14.

٣ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٤١، ٢٠٠٢.

4 Saudi Embassy, Washington, "GCC Urges Iraq to Accept UN Resolution 1441", 12 November 2002, http://www.saudiembassy.net/2002News/News/RelDetail.asp?cIndex=1154.

5 *The Washington Post*, 17 November 2002.

وفي ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر نُقل عنه قوله: "إن المملكة العربية السعودية قلقة بسبب الدعوات إلى الحرب، خصوصاً عندما تكون الفرصة سانحة للأمل والتفاؤل بالسلام"[1].

وبحسب وودورد انطلق بندر بعد تلقّيه تعليمات من عبد الله للقاء بوش في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر. أخبر بندر الرئيس أنّ "منذ العام ١٩٩٤ كنّا على اتّصال دائم بكم على أعلى المستويات بخصوص ما يجب فعله مع العراق ونظامه"، وأبلغ بوش أنّ فهد اقترح على كلينتون في العام ١٩٩٤ القيام بجهد سرّي سعودي – أميركي مشترك لإزاحة صدّام، وذكّر بندر بوش أيضاً باقتراح عبد الله في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ إنفاق ما يصل إلى مليار دولار لتمويل هذه العمليات المشتركة مع الـ"سي آي إيه"، وعبّر السفير عن دهشته من أن تطلب أميركا الآن من السعوديين أفكارهم عن طريقة التعامل مع صدّام، وهو أمر دفع السعودية إلى أن تبدأ بـ"الشك في مدى جدّية أميركا في موضوع تغيير النظام"[2]. وأضاف بندر: "إذا كنتم جادين فسنتخذ القرار المناسب بأن نُقدّم الدعم المناسب"، ولقاء هذا الدعم تتوقع السعودية، بحسب توضيح من بندر، أن يكون لها دور رئيسي في رسم صورة النظام الذي سيظهر بعد سقوط صدّام[3].

نقل بوش إلى بندر أنه قد يتّصل بعبد الله عندما يتوصل إلى قراره النهائي. إذا صحّ ذلك فلا سبيل إلى شرح مزاعم وودور إلاّ عبر تفسير وحيد هو أنّ السعودية كانت ترغب تحديداً في "تغيير النظام" بعملية سرّية تؤدّي إلى استبدال صدّام بقائد سنّي آخر، مما يُبقي العراق تحت سيطرة المجموعة السنّية؛ إذ خشيت السعودية من احتمال أن يؤدّي العمل العسكري إلى تفكيك العراق إلى ثلاث دول (سنّية وشيعية وكردية)؛ كما تخوّفت من احتمال أن تتدخّل إيران وتُسيطر بواسطة الشيعة العراقيين.

في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر نُقل عن البيت الأبيض أنه استقر على خطة للحرب تتضمن تجميع ما يتراوح بين مئتي ألف جندي ومئتين وخمسين ألفاً لمهاجمة العراق جواً وبحراً وبرّاً[4]. في المقابل، بهدف تنفيذ أفضل الخطط الممكنة، تحتاج أميركا إلى استخدام قواعد عسكرية، إضافةً إلى السماح بالتحليق فوق الأراضي في بلدان أخرى.

١ صحيفة عُكاظ، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

2 Woodward, *Plan of Attack*, pp. 228–9.

٣ المرجع السابق، ص. ٢٢٩–٣٠.

4 *The New York Times*, "War Plan for Iraq Calls for Big Force and Quick Strikes", 10 November 2002, p. 1.

زار تشيني السعودية وبلداناً شرق أوسطية أخرى في آذار/ مارس ٢٠٠٢. وكجزء من خطة الحرب رغبت أميركا في الاستمرار باستخدام مركز القيادة في مطار الأمير سلطان، وتمركز طائرات في السعودية بهدف شنّ هجمات من أراضيها لتنفيذ مهام قتالية خاصة داخل العراق انطلاقاً من منطقة عرعر (وهي بلدة صغيرة على الحدود العراقية – السعودية المشتركة)، واستعمال مرفأ الجبيل السعودي كي تتحرر من اعتمادها على مرفأ الكويت. في تلك المرحلة المبكرة لم يكن الموقف السعودي واضحاً[1]. حثّ القادة السعوديون تشيني على العمل لإقناع بوش بالتدخل في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني عبر توظيف وزنه السياسي للشروع في عملية ما من شأنها أن تؤدّي إلى حلّ هذا الصراع[2].

وبحسب غوردن وترينور تضمّنت خطة الحرب تصوّراً عن احتمال أن تشنّ "قوة المهام الخاصة ٢٠" هجوماً سرياً بواسطة مروحيات تنطلق من السعودية لتأمين مطار صدّام الدولي، ثم تهاجم قوات مساندة عسكرية من الفرقة المجوقلة ٨٢، في الليلة الثانية، بهدف تعزيز "قوة المهام الخاصة ٢٠".

عند نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر زار الجنرال تومي فرانكس، قائد "القيادة المركزية للقوات"، السعودية للقاء مساعد وزير الدفاع الأمير خالد بن سلطان، ونقل فرانكس إلى الأمير خالد ما يلي: "نريد منكم أن تعلموا أننا إذا حاربنا فإننا نريدها حرباً قصيرة، وستحسم مساهمة حلفائنا مسألة طول الحرب". عبّر خالد عن أمله في أن يتخلّص الشعب العراقي من صدّام، لكنّ فرانكس أخبره أنّ هذا التفكير هو ضرب من التمنّي، وأنّ من الضروري الحصول على تعاون سعودي. أخبره خالد أنه مستعد لإنشاء مكتب اتصال في مقرّ "القيادة المركزية للقوات"، في تامبا في ولاية فلوريدا، لكنه كان يأمل أن يجري هذا في سياق الحرب الأفغانية، لا حرب العراق. ونقل إلى فرانكس أيضاً رفض السعودية طلباً باستعمال مرفأ "الجبيل"[3]. عند نهاية السنة وصل عدم الانسجام بين أميركا وأعضاء المجتمع الدولي المعارضين للحرب على العراق إلى نقطة حسّاسة؛ إذ أصرّ البيت الأبيض على اعتبار أنّ الحرب يجب أن تكون الملاذ الأخير، حتى لو

1 Gordon and Trainor, *Cobra II*, pp. 38–41.

2 Woodward, *Plan of Attack*, p. 112.

3 Gordon and Trainor, *Cobra II*, pp. 85–91.

تضمّنت نشر قوات في المنطقة[1]. أوردت صحيفة **الشرق الأوسط** أنّ الأمير سعود حثّ الولايات المتحدة على عدم إطلاق هجوم أحادي على العراق، وقال: "لا أتصوّر حرباً أميركية أحادية (على العراق) لأن القضية تُنظر في الأمم المتحدة حاضراً". وعندما سُئل عن سماح السعودية لأميركا باستعمال قواعد عسكرية في المملكة العربية السعودية ضد العراق أجاب: "إذا كانت الحرب عبر الأمم المتحدة، وإذا تأسست على إجماع، فحينها سنسعى إلى قرار يخدم مصلحة السعودية وطنياً". وأصرّ سعود على أنّ بوش أشار إلى أنّ الحرب ستكون "الملاذ الأخير"[2].

وبحسب غوردن وترينور أقرّ رامسفيلد وفرانكس مبدئياً استراتيجية "كوبرا ٢" للحرب على العراق في كانون الأول/ ديسمبر. بموجب "كوبرا ٢" يجب أن يبدأ الهجوم قبل وصول القوات كلها إلى المنطقة[3]. في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ قدّم فرانكس إلى بوش عرضاً موجزاً عن خطة الحرب. أراد بوش أن تتجهّز "قيادة القوات المركزية" للهجوم في ١٥ شباط/ فبراير[4]. في ٢٠ كانون الثاني/ يناير سُمّي غاي غارنر، وهو جنرال متقاعد، قائداً لـ"مكتب وزارة الدفاع الأميركية لشؤون إعادة البناء والمساعدة الإنسانية". وضع طاقم المكتب خطة لإدارة عراق ما بعد الحرب، وشرعوا في تنفيذها. دعت خطة هذا المكتب إلى إنشاء حكومة احتلال في العراق تقودها الولايات المتحدة، على أن لا تدوم أكثر من ٣ أشهر. حُلَّ "مكتب وزارة الدفاع الأميركية لشؤون إعادة البناء والمساعدة الإنسانية" بمجرد ظهور "السلطة الانتقالية للتحالف"، بل عندما كان غارنر منخرطاً في العمل الميداني. في أيار/ مايو، على خلفية التنافس بين وزارتي الخارجية والدفاع، استُبدل غارنر ببول بريمر الثالث[5].

في ٧ كانون الثاني/ يناير قال سعود للمراسلين الصحافيين: "إذا طلبت الأمم المتحدة من السعودية أن تنضمّ فستُقرّر السعودية الأمر بناءً على المعطيات المادية والبراهين التي

1 Irene Gendezier, "Oil, Iraq and U.S. Foreign Policy in the Middle East", *Situation Analysis* 2 (spring 2003), p. 26.

٢ صحيفة **الشرق الأوسط**، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

3 Gordon and Trainor, *Cobra II*, p. 95.

٤ المرجع السابق، ص. ٩٧–٨.

5 David Leign, "General Sacked by Bush Says He Wanted Early Elections", *The Guardian*, 18 March 2004.

تُقدّمها الأمم المتحدة"[1]. ونقلت صحيفة **اليوم** عن وزير الخارجية السعودية قوله أنْ ليس مسموحاً لأميركا أن تتدخل في العراق دون توافُق دولي واسع. وأوضح أن قرار بوش نقل القضية إلى الأمم المتحدة كان حصيفاً، لذا تبدي السعودية تفاؤلاً بتجنّب الحرب، وعبّر سعود عن قلقه بشأن النتائج الكارثية على الشعب العراقي في حال اندلاع الحرب[2].

بحسب وودورد أراد تشيني أن ينقل إلى السعوديين، بشخصه، القرار الأميركي بالذهاب إلى الحرب، ودعا بندر إلى لقائه في ١١ كانون الثاني/ يناير، وحضر الاجتماع أيضاً رامسفيلد والجنرال ريتشارد مايرز رئيس هيئة الأركان المشتركة، واعتزم هؤلاء إقناع بندر بوجوب انطلاق القوات الأميركية من الأراضي السعودية إلى العراق. بالنسبة إلى بندر سوف يخسر السعوديون كثيراً إذا بقي صدام حيّاً، وزعم وودورد أن بندر أراد بعض الضمانات بأنّ أميركا جادة تماماً هذه المرّة بشأن الإطاحة بصدّام. وسأل بندر: "ما احتمال أن يبقى صدّام حيّاً بعد هذا الأمر؟". طمأن تشيني بندر إلى أنه ما أن تبدأ الحرب فإنها لن تتوقف قبل نهاية صدّام. أصرّ بندر على سماع هذا الأمر من بوش مباشرةً. بعد يومين اجتمع بوش وبندر، وشدّد الأخير على أنه إذا تعرّض صدّام لهجوم آخر من أميركا ونجا فإنه سيتضخّم إلى حدّ لا يمكن فيه التعامل معه.

لذا يحتاج السعوديون إلى ضمانات بأنّ أميركا ستنتهي من صدّام، مرّة واحدة وإلى الأبد. وأكّد بوش الأمر قائلاً: "هذه هي الرسالة التي أريد منك نقلها منّي إلى وليّ العهد"[3]. في ١٣ شباط/ فبراير نقلت **عُكاظ** عن عبد الله قوله: ""لن تقع الحرب""[4]. من الممكن إرجاع التناقض بين مزاعم وودورد وما نقلته **عُكاظ** إلى أنّ وليّ العهد قد تلقّى بعض الضمانات القوية من أميركا بأن الحرب لن تندلع قبل موافقة الأمم المتحدة.

في ٨ آذار/ مارس قال سُلطان إن حكومته قد سمحت للقوات الأميركية باستخدام مطارين في شمال السعودية للمساعدة في مسائل تقنية، وقال سُلطان بحزم: "تُعارِض

1 Prados, "Saudi Arabia: Current Issues and U.S. Relations", p. 5.

٢ صحيفة **اليوم**، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

3 Woodward, *Plan of Attack*, pp. 262–7.

٤ صحيفة **عُكاظ**، ١٣ كانونالثاني/ يناير ٢٠٠٣.

المملكة الحرب لكنْ لا قدرة لها على منعها"[1]. وبحسب غوردن وترينور جمع فرانكس قادته في مقر قيادة في قطر، من أجل إعطائهم موجزاً أخيراً، في ١٤ آذار/ مارس. خُطّط للحرب أن تبدأ مساء ١٩ آذار/ مارس، وتُهاجِم قوات خاصة انطلاقاً من السعودية والأردن والكويت. تبدأ حملة جوية باسم "الصدمة والرعب" بعدها بيومين. يبدأ لواء مُشاة البحرية (المارينز) الخامس العبور إلى العراق في ٢٢ آذار/ مارس انطلاقاً من الكويت. ومن شأن الهجمات المتوافقة أرضاً وجواً أن تفاجئ العراقيين[2]. في النتيجة، بدأت الحملة الجوية وبدأ تحرُّك القوات الخاصة بحسب ما كان مخططاً له، وانطلق الهجوم الأرضي الرئيسي مساءَ ٢٠ آذار/ مارس.

أظهر حلفاء البيت الأبيض في واشنطن ثقتهم بأن العراقيين سيحيّون القوات الأميركية بوصفها قوة مُحرِّرة، وأنّ أعمال الحكومة ستُنقل بأقصى سرعة ممكنة إلى العراقيين أنفسهم[3]. وأخيراً، بحسب غوردن وترينور، سمحت السعودية لأميركا بإدارة عملياتها الجوية من "مطار الأمير سلطان"، وبإرسال طائرات لتسهيل الضربة؛ لكنها لم تسمح بانطلاق القاذفات من أراضيها[4].

في ١٩ آذار/ مارس أعلن بوش بداية "عملية حرية العراق" بهدف إجبار العراق على الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي[5]. في اليوم ذاته أصدرت السعودية بياناً أصرّت فيه على أنها "لن تشارك في أيّ حرب"[6].

على الرغم من أنّ السعودية استمرت في تجنّب إعطاء تأكيد علني للدعم الذي كانت تُقدّمه إلاّ أن صحيفة **واشنطن بوست** أكّدت أن السعودية وافقت على تقديم دعم لوجيستي لقوات تقودها أميركا؛ بما فيه السماح بإعادة التزوُّد بالوقود والطلعات القتالية والاستطلاعية ومهمات الشحن والنقل، انطلاقاً من السعودية. إضافةً إلى هذا أعطت المملكة أُذوناً بالهبوط والتحليق في الأجواء، كما سمحت لأميركا باستعمال منشأة

١ صحيفة **الرياض**، ٩ آذار/ مارس ٢٠٠٣.
2 Gordon and Trainor, *Cobra II*, pp. 164–5.
٣ المرجع السابق، ص. ١٦٨–٩.
٤ المرجع السابق، ص. ١٧٤.
5 Prados, "Saudi Arabia: Current Issues and U.S. Relations", p. 6.
6 CRS, "Saudi Arabia", 24 February 2006, p. 6.

عسكرية تحمل اسم "مركز عمليات القتال الجوي"، لتنسيق العمليات العسكرية[1]. في ١ أيار/ مايو انتهت عمليات القتال الرئيسي في العراق[2]. من الممكن شرح الموقف السعودي بأنه ناجم عن معطيَين: يتمثّل الأول في تصميم الولايات المتحدة على شنّ الحرب، ولم يكن في استطاعة السعوديين، في غمار تداعيات ٩/١١، سوى الوقوف مع أميركا؛ ويتجسّد المعطى الثاني في أن الخلافات انحصرت في المنهجية ولم تتناول الاستنتاجات، لذا وجب على السعوديين الموافقة على القرار الأميركي. وعلى الرغم من قرارها مساعدة أميركا لم يكن في استطاعة السعودية أن تقرّ علناً بالدور الذي تؤديه لأن ذلك ربما يتسبب بنقد قوي من معارضيها في الداخل والخارج.

نقلت صحيفة **الشرق الأوسط** في ٢٣ آذار/ مارس عن سعود أنه كان يحضّ الأميركيين على وقف الحرب بأن قال: "إن الجيوش الأميركية والبريطانية لا تمتلك المعرفة الضرورية في ما يخصّ إعادة بناء العراق أو توحيد مجتمعه الداخلي المُعقّد"، وأضاف: "يجب أن يُترك للأمم المتحدة تحديد الشروط الواجب تنفيذها في العراق"، ونصح الوزير أميركا بأن تفكر في إمكان "مشاركة أعضاء من حكومة البعث في عملية إعادة البناء"[3].

في ١ نيسان/ أبريل أصدر مجلس الوزراء السعودي تصريحاً بأنه "تابع بأسف وعناية كبيرة تداعيات الحرب وآثارها المدمّرة على العراق وشعبه"، وحثّ المجلس "الأمة الإسلامية والشعوب المُحبّة للسلام على التحرك سريعاً لوقف الحرب"[4]. في اليوم التالي عبّر سعود عن "قلقه حيال تمدُّد الحرب إلى أمكنة أخرى في المنطقة بأثر من الاضطراب الدائم في الشرق الأوسط"، وأعاد تأكيد الموقف السعودي حيال الحرب واحتلال العراق مُصرّاً على أن "الشعب العراقي يملك وحده الحقّ في تقرير مصير بلاده، ما يفرض دعوة المجتمع الدولي إلى مؤازة خيار الشعب".

إضافةً إلى هذا أنكر سعود أن تكون المملكة العربية السعودية قد وافقت على استعمال "مركز الأمير سلطان للقيادة" في الخَرج أو على انطلاق عمليات عسكرية من أراضيها،

1 *The Washington Post*, 26 February 2003.
2 George W. Bush, *We Will Prevail: President George W. Bush on War, Terrorism and Freedom* (New York, Continuum International Publishing Group, 2003), pp. 259–63.
٣ صحيفة **الشرق الأوسط**، ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٣.
٤ صيحفة **الشرق الأوسط**، ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

وقال: "لم تطلب أميركا إذناً في هذا الصدد، ولم تعطِ المملكة العربية السعودية إذناً"[1].

في ٣٠ نيسان/ أبريل ورد في صحيفة **نيويورك تايمز** أنّ أميركا تخطط لسحب قواتها من السعودية ونقل "مركز عمليات القتال الجوي" إلى قطر[2]. تركت آخر القوات الأميركية السعودية في مطلع أيلول/ سبتمبر. في الحقيقة لم تنتهِ الحرب قط: لم يستسلم نظام صدّام، بل ذاب ببساطة. في حزيران/ يونيو تبخّرت التبريرات المستندة إلى امتلاك صدّام أسلحةَ دمار شامل وكذلك علاقاته مع القاعدة. إضافةً إلى هذا أدّى غياب التنسيق الفعّال بين وكالات الحكومة الأميركية إلى تخطيط سيّئ لمرحلة إعادة بناء عراق ما بعد صدّام[3]؛ فقد حدث فراغ أمني عقب الحرب مباشرةً، واستمرت الاشتباكات متقطّعة في أنحاء العراق، وانتشرت أعمال السلب في بغداد ومدن عراقية أخرى. وبعد مرور أشهُر تحوّلت هذه النشاطات إلى مشاكل أمنية جدّية وبعيدة المدى. ومع حلول تموز/ يوليو بدأ المسؤولون العسكريون الأميركيون بتصنيف هذه النشاطات على أنها حرب عصابات. خلال السنة الأولى استمرت الهجمات على القوات الأميركية بصورة منتظمة مُحدِثةً خسائر في الأرواح[4]. حذّر السعوديون الأميركيين قبل الحرب من العواقب الوخيمة المحتملة الحدوث. جاءت النتائج متوافقة مع توقُّعات السعودية، بحسب ما شدّد عليه عبد الله: "خدمت الحرب مصالح إيران"[5].

نقلت **واشنطن بوست** في ٢٦ آب/ أغسطس عن مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية وصفاً لتدفق مقاتلين متطوعين عرب مؤيدين لصدّام، عبر إيران وسوريا والسعودية، مع سعيهم إلى شنّ هجمات ضد قوات التحالف الذي تقوده أميركا في العراق[6]. أوضح بيان للسفارة السعودية في واشنطن أن السعودية "لم تتلقَّ أدلة تدعم تقارير إعلامية عن تحرُّك غير شرعي عبر حدودها مع العراق التي تمتدّ ٥٠٠ ميلاً". اعترف البيان بأنّ هذه القضية أُثيرت مع الولايات المتحدة، وأنّ نقاشات دارت بين البلدين عن "إعادة نشر

١ صحيفة **الحياة**، ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

2 *The New York Times*, 30 April 2003.

3 CSIS and Association of the US Army (AUSS), *Play to Win: Final Report of in Bi-Partisan Commission on Post-Conflict Reconstruction* (Washington DC, CSIS Press, 2003), pp. 10–2.

4 Ibid., *Winning the Peace: An American Strategy for Post-Conflict Reconstruction* (Washington DC, CSIS Press, 2004), pp. 10–2.

٥ صحيفة **الحياة**، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

6 *The Washington Post*, 26 August 2003.

دوريات أميركية على الجانب العراقي من الحدود"[1].

في أيلول/ سبتمبر قال سعود في مقابلة مع مجلة **تايم**: "تركّزت النقاشات كلها التي أجريناها (مع أميركا) على مخاوفنا مما يحدث بعد الهجوم". بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية نُظِر إلى أمن العراق والحفاظ على حكومة فعّالة فيه بوصفهما عنصرين مهمَّين. أوضح سعود أن العراق حُكِم بقرابة مليونَي عسكري ومليون بعثيّ، وأن العراق من دون هؤلاء "قد يصبح خارج نطاق التحكم... لقد أخبرناكم... أن الأمور لن تسير بنجاح"[2]. وفي مقابلة أُجريت في ٢٠٠٥ قال: "ظاهرياً، لا آليةَ تربط أنحاء هذه البلاد (العراق)"، مُشدداً على أن تفكُّك البلد والنقص في الغذاء وتبخُّر الرواتب تُحوّل الشعب إلى مجموعات مُقاوِمَة. لتحسين هذا الوضع يجب إقناع السُنّة "بأنهم مواطنون على قدم المساواة مع الآخرين في العراق الجديد... ما لم يُسعَ إلى التقارب بين مكوّنات الشعب العراقي فلن يستطيع الدستور أو الانتخابات وحدهما إنجاز ذلك". وعبّر سعود أيضاً عن قلق حكومته من تفكُّك العراق قائلاً: "من شأن هذا الأمر أن يجلب التصارع إلى بلدان أخرى في المنطقة"[3].

في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ كانت أميركا قوة احتلال منفردة في منطقة لا ترغب فيها، بل في مكان لم يحُز أهمية فعلياً في مصالحها الاستراتيجية. لم تمتلك إدارة بوش خططاً واضحة لسحب قواتها من العراق. أضرّت الحرب بعملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية، وولّدت مرارة عميقة في المنطقة؛ مما مكّن القاعدة ومجموعات إرهابية أخرى من الاستفادة منها. أضحى الاحتلال الأميركي العسكري عَموداً لجمع الصواعق، متيحاً للإرهابيين المعادين لأميركا في العراق توسيع عملياتهم ضد قواتها في المنطقة، بل الوصول إلى شواطئ أميركا في نهاية الأمر. أكثر من هذا، أضعف الوجود العسكري الأميركي في العراق قوى الإصلاح الديموقراطي فيه، عبر تقويض سلطة الحكومة المحلية وإسقاط صدقيتها.

1 Saudi Embassy, Washington, "Saudi Information Office Issues Clarification", 28 August 2003, http://www.saudiembassy.net/2002News/Press/PressDetail.asp?cYear=2003&cIndex=121.

2 Saudi Embassy, Washington, "The Saudis Respond: Foreign Minister Prince Saud Interviewed by Scott Macleod".

3 Saudi Embassy, Washington, "Transcript of Prince Saud Interview with U.S. Print Journalists", 22 September 2005, http://www.saudiembassy.net/2005News/Statements/TransDetail.asp?cIndex=553.

بلغ اضطهاد بوش ومناصريه من المحافظين الجُدد مستوىً قاسياً. فحتى المعلّقون السياسيون لليمين المتطرف، مثل بات بوكنان، حاججوا بأنّ السياسة الخارجية لأميركا قد اختُطفَت، وأن الحرب شُنّت استجابة لحاجات إسرائيل، لا الولايات المتحدة، وأن "بلدنا مَنخرط في سلسلة من الحروب التي لا تخدم مصالح أميركا"، بحسب تعبير بوكنان. (بل ردّد شكوكاً شائعة في الشارع الأميركي تقول إنّ مجموعة المحافظين الجُدد استغلّت ٩/١١ "كي تُحوّل غضب أميركا إلى حرب شاملة تُدمّر أعداء طالما احتقرتهم تلك المجموعة")[1]. يجب أن تسير السياسة الخارجية الأميركية بوحي من مبدأ مسيطر يقول إنه ما لم تُهدَّد النواة الأساسية لمصالح أميركا فإنها تستطيع أن تقلّص خطر الإرهاب بأن تُقلّل من تورّطها في مشاكل بلدان أخرى. لا يمثّل العراق حاضراً تهديداً للأمن القومي الأميركي لذا يجب تسليم هذا البلد إلى الشعب العراقي، والسماح له بتقرير شكل الحكومة الجديدة، وسحب القوات الأميركية بأقصى سرعة ممكنة، (وهذا ماتم بالفعل بنهاية ٢٠١١).

إعادة بناء العلاقات الجيّدة بدءاً من نيسان/ أبريل ٢٠٠٥

يعتقد كثير من المراقبين أن العلاقات السعودية – الأميركية تحسّنت كثيراً عقب اللقاء الناجح في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥، في مزرعة بوش في كراوفورد بولاية تكساس، بين وليّ العهد عبد الله والرئيس. وإذا اعتقد أحد بصحة هذا الأمر فسيقع في خطأ، فقد بدأ التحسُّن الحاسم في وقت أكثر تبكيراً، وتحديداً بعد الهجمات الإرهابية في المملكة العربية السعودية في أيار/ مايو وأيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣. بعد تلك الحوادث أصبح من السهل على النظام السعودي أن يضرب بقسوة عناصر متطرفة في السعودية، ومع دعم من الشعب والمؤسسة الدينية أصبح بوسع السعوديين أن ينخرطوا علناً في "الحرب على الإرهاب" من دون الخشية من الإضرار بالنسيج الداخلي واستثارته. كان هذا هو العنصر الحاسم الذي غيّر سلوكيات أميركا حيال السعودية.

ببساطة، عمل اجتماع كراوفورد على تعزيز هذا الاتجاه؛ إذ أعلن بيان أعقبه "أنّ

1 Patrick J. Buchanan, "A Neoconservative Clique Seeks to Ensnate Our Country in a Series of Wars That Are Not in America's Interests", *The American Conservative, 24 March 2003.*

التغيير الهائل عالمياً يدعونا إلى الشروع في نسج علاقة جديدة بين بلدينا قوامها شراكة وثيقة ترتكز على شراكتنا السابقة"، واعترف البيان أنّ للبلدين "تاريخاً مميّزاً يدعو إلى الفخر"، وشدّد على احترام أميركا المملكة العربية السعودية باعتبارها "مهد الإسلام... والمركز الرمزي للإيمان الإسلامي". وكذلك اعترفت السعودية بـ"مبدأ الحرية الذي تأسّست أميركا عليه" مبديةً تقديرها "للدور التاريخي لأميركا في السعي إلى إنهاء الاستعمار والإمبريالية". وتعهّد البَلدان بمواصلة تعاونهما بما يجعل "إمدادات النفط الآتية من السعودية، متوافرة وآمنة"، وكذلك أوضح البيان أنّ "كلا الأمتين تؤكّدان تصميمهما على مواصلة تحسين تعاونهما الوثيق في مواجهة الإرهاب"[1].

لاحقاً قال الأمير سعود إنّ نتيجة هذا الاجتماع "قد تُولّد دفعة إيجابية للعلاقات السعودية – الأميركية"[2]. نقل بعض التقارير عن مصادر أميركية زعمها أن أميركا طلبت من السعودية خلال النقاش أن تُقنع منتجي النفط الآخرين بزيادة الإنتاج وخفض الأسعار. ركّز السعوديون على حثّ الرئيس على تفعيل عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية وتأسيس دولة فلسطينية. ادّعى كثير من السياسيين والمراقبين الصحافيين في أميركا، بحسب **الشرق الأوسط**، أنّ إقرار أميركا بأهمية الدور السعودي في مكافحة الإرهاب قد أعاد الدفء إلى علاقتهما.[3] أوردت **عُكاظ** أنّ القمة تعهّدت بأن تدعم أميركا طلب السعودية عضويةَ "منظمة التجارة العالمية"، كما أعلنت تأسيس لجنة وزارية للسياسة الخارجية لمتابعة النقاش في القضايا الاستراتيجية[4].

تمثّلت إحدى علامات تحسُّن هذه العلاقات في تأسيس حوار استراتيجي بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة. في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر من تلك السنة دشّن سعود ووزيرة الخارجية رايس أول تلك اللقاءات الرسمية. أكّد سعود أنّ الحوار "يؤسس آلية جديدة للتعاون بين الدولتين"، وأضاف: "ستحقّق الإرادة المشتركة، الإرادة الصادقة المخلصة والعمل الشاق، الأهداف المرجوة من الحوار الاستراتيجي". قالت

1 Saudi Embassy, Washington, "Joint Statement by Crown Prince Abdallah and President George W. Bush", 25 April 2005, http://www.saudiembassy.net/2004News/Statements/StateDetail.asp?cIndex=517.

2 Saudi Embassy, Washington, "Foreign Minister Gives Press Conference in Dallas, Texas", 26 April 2005, http://www.saudiembassy.net/2005News/News/USDetail.asp?cIndex=5238.

٣ صحيفة **الشرق الأوسط**، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

٤ صحيفة **عُكاظ**، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

رايس إن الحوار الاستراتيجي قد يسمح لأميركا بأن "تكون لديها حوارات منتظمة بشأن عدد من القضايا التي تهمّنا"[1].

صُمّم الحوار الاستراتيجي بحيث يتّخذ صورة العلاقة المؤسسية بين البلدين؛ إذ تلتقي مجموعات عمل بصورة مستمرة "أو حسب الحاجة" للتعامل مع القضايا الجارية، ولإعطاء إطار مؤسسي كي يستطيع مسؤولون من وزارات وأقسام متعدّدة من كلتا الحكومتين أن يعملوا بهدف التعامل مع مجموعة من قضايا تهمّ البلدين بطريقة بنّاءة ومتفهّمة.

يتمثّل الهدف من الحوار الاستراتيجي في جعل العلاقات بين البلدين مؤسسية، إذ تمرّ عبر أقسام حكومية في البلدين، للتثبّت من التعامل الفعّال مع القضايا[2].

في "مؤسسة بروكنغز" في ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ شدّد الأمير تركي، وهو السفير السعودي السابق في أميركا، على أنّ البلدين شرعا في إعادة بناء علاقتهما، وقال إنه عقب ٩/١١ "تمزّقت العلاقات والتفاهمات والأمن" مُشدّداً على أنّ العلاقات السعودية – الأميركية قد تغيّرت بصورة كبيرة؛ إذ قال: "لقد تحمّلنا التحدّيات، وبتنا على مسافة بعيدة من ذلك الزمن". شرح السفير أنّ العلاقات قبل ٩/١١ كانت ناجحة لأن البلدين كان لديهما كثير من الأمور المشتركة، وبعد ٩/١١ غرقت العلاقات في أزمة بأثر ممّا "استجدّ من شكوك عميقة وعدم ثقة وسوء فهم".

اقترح تركي أن ينهض كلا البلدين لمواجهة التحديات التي تواجه علاقتهما. ويتطلّب هذا الأمر: أولاً، إنشاء صلات أكثر متانة بين الحكومتين (المثال الأوضح هو الحوار الاستراتيجي)، وثانياً، يعني هذا الأمر أيضاً زيادة التواصل المباشر عبر تشجيع تبادل الوفود بين البلدين، وثالثاً، قد يقتضي الأمر ذاته السعي إلى تطوير علاقات أفضل بين السعودية والكونغرس، ورابعاً، إن الطريقة التي انتقدت بها السعودية بعض السياسيين الأميركيين والشخصيات العامة الأميركية أو المفكرين البارزين سبّبت قلقاً كبيراً لدى السعوديين ويجب التعامل مع هذه المسألة. أورد تركي أيضاً "أننا نسمع كثيراً من

1 Saudi Embassy, Washington, "Joint Press Conference of Prince Saud and Secretary Rice Following the First Strategic Dialogue", 14 November 2005, http://www.saudiembassy.net/2005News/Statement/TransDetail.asp?cIndex=562.

2 Saudi Embassy, Washington, "US-Saudi Strategic Dialogue Joint Statement", 18 May 2006, http://www.saudiembassy.net/2006News/Statements/StateDetail.asp?cIndex=615.

الخُطَب السياسية، لا من الأحكام البنّاءة"، وأضاف: "لماذا لا ننخرط في الإنتاج بدلاً من التورُّط في خُطب تبدو مُصمَّمة للمباعدة بيننا؟"، واختتم السفير كلامه قائلاً: "إذا نظرتم إلى المسائل التي نواجهها اليوم... فإن أميركا لا تستطيع التعامل معها من دوننا، ولا نحن نستطيع التعامل معها من دونكم"[1].

ستحتاج العلاقة إلى جهد أساسي من جانب الحكومتين، وتفهُّماً أعمق لحاجات كل طرف، كما للعقبات التي تعيق تسهيل العلاقات بين السعودية وأميركا. لا تزال هذه العلاقة تعاني من بذور الشكّ ومن التشعّبات الناجمة عن الإدانات المتبادلة، ومن المستطاع علاج هذه الأمور بمرور الوقت وبالنوايا المخلصة عند التعامل مع المشاكل التي تواجه آفاقها على المدى البعيد.

استنتاج: آفاق المستقبل

غطّى الكتاب أربع مراحل حاسمة في العلاقة السعودية – الأميركية، بدءاً من حقبة الملك فيصل (١٩٦٢–١٩٧٩)، وحينها كوّن البَلدان شراكة ترتكز على معطيات إقليمية، وعملا معاً ضد تهديدات الشيوعية والقومية العربية، لمصالحهما في المنطقة. حثّ فيصل الولايات المتحدة على التعاون مع المملكة العربية السعودية، لكنه احتفظ بأجندته الخاصة التي تضمّنت رغبة في إيجاد كتلة إسلامية تُمثّل حائط صدٍّ آخر في الشرق الأوسط أمام التهديدات الأيديولوجية المذكورة أعلاه. في أحيان كثيرة تعارضت أجندة الملك مع سياسات أميركا ومصالحها المُحدَّدة. تضمّنت العلاقة عناصر أخرى هي النفط والصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وحمل العنصر الأخير الطرفين إلى موقع المواجهة؛ إذ اعتبر فيصل أميركا قائدة العالم الحُرّ وحاميته، لكن العلاقة بين البلدين تأثّرت سلباً بسبب التأييد الأميركي لإسرائيل. قدّمت السعودية كثيراً للمصالح الأميركية في مجال النفط، لكنّ فيصل فرض حظراً نفطياً بين عامَي ١٩٧٣ و١٩٧٤ بعد أن فشل في إقناع أميركا بأن تتبنّى سياسة أكثر مرونة حيال الموقف العربي. في تلك الآونة سعت مصر

1 Saudi Embassy, Washington, "Saud Ambassador's Speech at the Brookings Institution", 19 June 2006, http://www.saudiembassy.net/2006News/Statements/SpeechDetail.asp?cIndex=623.

الناصرية إلى إحلال الهيمنة المصرية بدلاً من النفوذ الإمبريالي. بداية التحقت السعودية بمصر لكنها، بعد تورُّط الأخيرة في اليمن، حاولت الاعتماد على جاذبية أيديولوجية مُغايرة: الإسلامية. حرب ١٩٦٧ أبرزت انحدار الهيمنة المصرية ممّا خفف خطرها على السعودية. وأكّد السعي إلى استعادة الأراضي التي احتُلّت في تلك الحرب الحاجة إلى تأسيس تحالف عربي – عربي. استُبدل نموذج الهيمنة المصرية بمحور من مصر والسعودية وسوريا بات أساساً لتضامن عربي، استمرّ لبعض الوقت على الأقل. حرب ١٩٧٣ وقدرة العرب على إيقاع خسائر عالية بإسرائيل وباستخدام النفط سلاحاً سياسياً أجبرت أميركا على التدخُّل للتوصُّل إلى تسوية تفاوضية؛ لكنّ سير مصر في سلام منفرد أدّى إلى تمزيق "المثلث العربي".

تعاونت السعودية وأميركا في مواجهة أخطار متبادلة، وعملا على تجنُّب تضارب المصالح والعلاقات. وتحت قيادة فيصل نجحت السعودية بمهارة في نسج خيط رفيع من التعاون مع أميركا، مع الحفاظ على وضعها في العالمين العربي والإسلامي.

في الفترة الأولى من حكم فهد (١٩٧٩–١٩٩٠) تحوّل التعاون إلى اعتماد إجباري، مع تكاثر التهديدات المحلية والإقليمية؛ إذ أملَت تهديدات الإسلام المتطرف وزيادة النشاطات السوفييتية في المنطقة والحرب الإيرانية – العراقية اعتماد السعوديين بقوة على أميركا على الرغم من بقائه "في الأفق"، وتمدّد الاعتماد ليشمل حقولاً كثيرة.

تضافر الغزو السوفييتي لأفغانستان مع التهديد الإيراني في رفع الأحاسيس بالتعرض للخطر في السعودية والخليج؛ إذ احتاجت السعودية إلى إيجاد توازنٍ في مواجهة تلك الأخطار ممّا أدى إلى زيادة الوجود الأميركي وما يرافقه من نفوذ في الخليج.

شجّعت الولايات المتحدة الجهد الديني التبشيري للسعودية في مواجهة توسُّع الشيوعية، وأدّت السعودية دوراً كبيراً في تسهيل الطريق أمام السياسة الخارجية الأميركية في المناطق التي قدّم فيها السعوديون مساعدات مالية مؤثّرة في مسار التنمية، ونشأ تحالف، بقي معظمه طيّ الكتمان، بين البلدين لمواجهة الخطر الشيوعي في المنطقة. باتت آليات العلاقة مرتكزة على ميل السعودية إلى الترويج للسياسة الخارجية الأميركية بهدف تلافي "إمبراطورية الشرّ" السوفييتية. وقد تلاعبت الولايات المتحدة برغبة السعودية في الحصول على مساعدتها، بل أساءت استخدامها في أحيان كثيرة.

شهدت الفترة الثانية من حقبة فهد (١٩٩٠–٢٠٠١) غزو العراق للكويت ممّا مثّل خطراً وخيماً على وجود المملكة العربية السعودية. وقد ولّد الردّ الأميركي على هذا الخطر مشاكل سياسية ضخمة للحكومة السعودية؛ إذ أطلق الوجودُ العسكري الأميركي تياراً دينياً راديكالياً ممّا فرض صعوبات متعددة على الطرفين.

تهاوى التضامن العربي بأثر من حرب الخليج ممّا سرّع تفتت النواة الأساسية للعرب، ووصل الاختراق الأميركي للمنطقة مستويات تقارَن بما كان عليه اختراق بريطانيا وفرنسا أثناء الحقبة الاستعمارية في هذه المنطقة. لم ينبعث نظام أمني بأثر من هذا الاختراق، فاستمرت السعودية في الاعتماد على حماية أميركا التي ظهرت أمامها فرصة غير مسبوقة لنشر نفوذها في المنطقة.

بذا باتت العلاقة مختلفة جذرياً عمّا كانت عليه قبلاً؛ إذ أوهنت نهاية الحرب الباردة مبرّر العلاقات الوثيقة بين السعودية وأميركا، ولم تستطع علاقات البترول وحدها أن تنهض بهذه العلاقة إلى المستوى المرتفع الذي كانت عليه. نظرت المعارضة داخل السعودية إلى هذه العلاقة بتشكّك واستنفار.

ومع فشل أميركا في إيجاد حلّ للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني واجهت السعودية ضغوطاً متزايدة كي تتبنّى موقفاً لا يصبُّ في مصلحة الطرفين السعودي والأميركي. كذلك أعاقت المعايير المزدوجة الراسخة في السياسات الأميركية أمر توثيق العلاقة بين البلدين وتمتينها.

في حقبة عبد الله (٢٠٠١–٢٠٠٦) ظهر أن السياسات السابقة في دعم التطرُّف الإسلامي لمواجهة الشيوعية ارتدّت على أميركا والسعودية معاً وأقلقتهما؛ إذ ألقت حوادث ٩/١١ بظلال من الشكّ وعدم الثقة في التعاون. كما أدّت إدانات أميركية للسعودية بالتسامح مع الإرهاب ودعمه، وتأخُّر السعودية في الاعتراف بالهوية السعودية لمعظم مُنفّذي اعتداءات ٩/١١، إلى إثارة غضب الرأي العام المتوتِّر أصلاً لدى كلا الطرفين. عملياً، وضعت "الحرب على الإرهاب" البلدين في مسار تصادمي؛ إذ طالبت أميركا بإغلاق بعض شركات الأعمال ومجموعة من الحسابات المصرفية السعودية؛ إضافةً إلى طلب تسليم مواطنين سعوديين للاستجواب. نُظر إلى هذه المطالب على أنها غير منطقية بالنسبة إلى الجانب السعودي، كما قوبلت أحياناً بلامبالاة سعودية.

وجدت الحكومة السعودية نفسها في مأزق؛ فمن ناحية هي لا تستطيع هذه الحكومة، بسبب مسؤولياتها إسلامياً، أن تساعد "الكفرة"، ومن ناحية أخرى أبدت رغبة في الحفاظ على العلاقة مع الولايات المتحدة، عبر مساعدتها في تفكيك الإرهاب.

وبذا صوّر الإعلام العام البَلدين في حال مواجهة، وهو أمر لم يخلُ من بعض الصدقية. وبهدوء جهدت السعودية وأميركا لإعادة بناء روابطهما كي تتلاءم مع تحديات حقبة ما بعد ٩/١١.

في مرحلة إعادة بناء العلاقة وجب الإقرار بأن حوادث ٩/١١ لن تُنسى، وأن لا طريق للعودة إلى الماضي. وجب على أميركا أن تفهم أن بن لادن قد تعمّد اختيار معظم انتحاريي الطائرات من أصحاب الجنسية السعودية كي يقيم ترابطاً بين تلك الهجمات والمملكة العربية السعودية، رامياً إلى تدمير العلاقات الأميركية – السعودية. لذا تخدم إدانة بلد بأكمله بسبب أفعال قلّة أهداف بن لادن. وجب على البلدين تحديد مصالحهما وتأكيدها سعياً إلى إيجاد نقاط تطابق بينهما. أُجبرَ البَلدان على تعلّم التسامح حيال خلافاتهما؛ إذ يفترض بأميركا أن تقرّ بأن السعودية قد لا تتوافق معها في شؤون ثانوية بالنسبة إلى علاقتهما؛ وأن لها مصالح أساسية حسّاسة قد لا تتوافق بالضرورة مع مصالح أميركا. في المقابل وجب على السعودية أن تحافظ على مصالحها الأساسية، وعلى المصالح الإقليمية أيضاً، بغضّ النظر عن موقعها من المصالح الأميركية.

يبدو من الحكمة أن تأخذ أميركا في الاعتبار نصيحة السعودية بخصوص قضايا الشرق الأوسط، ويحتاج الطرفان إلى العمل معاً قدر الإمكان للدفع قُدُماً بعملية السلام وتخفيف دعم التطرُّف العنيف لدى الجانبين.

لن تتبلور أهداف ولا رؤى مشتركة فعلياً دون إيجاد حلّ للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني؛ إذ يتسبّب السلوك الأميركي حيال السعودية بعد ٩/١١ ولامبالاتها الظاهرة بمعاناة الفلسطينيين بصعوبات ضخمة في العلاقة. وكذلك ليس في استطاعة أميركا أن تنتظر أن يسير التغيير اجتماعياً في السعودية على خطى التحوّلات الاجتماعية التي حدثت في أميركا، التي يُفترض بها إدراك أن السعودية تحتاج إلى التحرّك بموجب إيقاعها الخاص، وأن الضغوط الخاطئة تؤدي إلى نتائج عكسية. ليس منطقياً توقّع ظهور ليبرالية ديموقراطية في المملكة العربية السعودية في فترة قصيرة من الزمن، بل إن هذا

التوقُّع قد يؤدي إلى نتائج متناقضة. يُفترض بأميركا أن تُشجّع الانتقال التدريجي نحو الديموقراطية في السعودية، وأن تدعم الليبرالية الدستورية؛ كما أن وجود مجتمع مدني نابض يزيد في فُرص نجاح العملية الديموقراطية.

وبتجاهلها التوسُّع علمياً والتطوُّر تكنولوجياً تُبدّد السعودية الموارد الاقتصادية لشعبها، كما تُفوّت عليه فرصة لإيجاد وظائف وتحسين مستوى المعيشة لشباب سعودي محبط، تحت طائلة احتمال توجّهه نحو التطرُّف. بإمكان أميركا أن تساعد في هذا الأمر عبر دعم إصلاح الاقتصاد السعودي وتنويعه، ما يساعد في تحسين الظروف الاقتصادية والديموغرافية التي تدفع نحو الإرهاب.

على البلدين الانخراط في استراتيجية مشتركة لكسب "الحرب على الإرهاب"؛ تحتاج السعودية إلى أن تدير الشؤون الإسلامية بطريقة تقدّم الحقيقة المعتدلة للإسلام، كما عليها أن تشرع في تشجيع عناصر معتدلة في مؤسستها الدينية. في المقابل على أميركا الانخراط في حوار ثنائي أوسع مدىً وكثافةً مع المملكة العربية السعودية، ويفترض أن تكون عازمة على توسيع بؤرة تركيز الحوار العالي المستوى مع السعودية بما يخدم التعامل فوراً مع التطلّعات والنماذج التي تُشجّع الإصلاح في السعودية.

في المقابل ثمّة ضرورة لأن تكون السعودية أكثر إيجابيةً في استجابتها لطلبات أميركا المتّصلة بـ"الحرب على الإرهاب" عندما لا تتعارض مع المصالح الوطنية السعودية، وعلى السعودية أن تسعى إلى ترويض السعوديين المحافظين الذين يواصلون معارضة ما يرونه تأثيرات خبيثة اجتماعياً آتية من أميركا.

على السعودية، عبر مؤسستها الدينية، أن تُظهر وتشرح للسعوديين والمسلمين أن الإسلام ليس ضدّ الآخرين، وأن هجمات الإرهاب تتصادم مع مبادئ الإسلام؛ كما أن عليها أداء دور أكبر في الحوار مع العالم الإسلامي، مع تشجيع تفسيرات للإسلام تكون أكثر تسامحاً وأقل تطرُّفاً.

على النظام السعودي استخدام تأثيره في المنظّمات الإسلامية الدولية التي تدعمها السعودية بهدف مكافحة الأفكار المتطرفة.

يُفترض بالرياض أن توسّع نطاق مراجعتها لبرامج المقرّرات التعليمية، وأن تنشئ نظاماً تعليمياً أكثر متانة في تركيزه على العلوم والتقنية، كي يُعدّ الشباب السعودي

بصورة أفضل لمواجهة تحدّيات المستقبل، ويجدر بالسعودية أن تُنفّذ برنامجاً في التبادل الطالبي مع أميركا يهدف إلى دعم الوعي الثقافي والتفاهم الفكري بين المجتمعين.

وما لا يخلو من الدلالة بالنسبة إلى العلاقة مع أميركا توسيع التطوُّر في النظام السياسي السعودي. على السعودية تطوير طُرُق جديدة لمشاركة المجتمع سياسياً يتضمن توسيع دور "مجلس الشورى السعودي" الذي يجب أن تُتاح له مراقبة شؤون الوزارات غير السيادية وضبطها. من المفترض تبنّي الشفافية المالية بهدف التغلُّب على الفساد، والتخطيط لمستقبل البلاد اقتصادياً بطريقة أكثر فاعلية، ويجب صياغة معادلة جديدة لملاقاة الحاجات المالية للعائلة المالكة السعودية دون اللجوء إلى الفساد والتبذير. على المملكة العربية السعودية أن تسمح تدريجياً بحرّية القول والصحافة والنقاش العام من قبل المثقفين.

أخيراً، كي تتابع البلاد تقدّمها واستقرارها، يتوجب على العائلة المالكة السعودية؛ على المدى القصير؛ أن تجد طريقة لتسليم السلطة إلى الجيل الثاني كي يدير شؤون البلاد، وعلى المدى البعيد يُفترض بها رسم خطة كي تصبح رمزاً لوحدة الأمة ما يتيح لها أن تتحوّل ملكيةً دستورية.

ثمة تداخل في مصالح السعودية وأميركا، لكنها ليست متطابقة؛ إذ تستطيع السعودية العمل مع أميركا حيث تكون المصالح مشتركة، كما يُفترض بها تلمُّس اتّجاهها الخاص عندما تتفارق المصالح. وللحفاظ على علاقتهما في النفط على البلدين محاولة إيصال أرباح كلٍّ منهما إلى الحدّ الأقصى دون الإضرار بعلاقتهما الواسعة والمُجدية اقتصادياً. على السعودية أن تحتفظ بدورها التقليدي وتُدعمّه؛ خصوصاً اعتبارها مموّلاً رئيساً للغرب بالطاقة.

ثمة كثير من التحدّيات الجدّية التي تواجه العلاقة السعودية – الأميركية في القرن الـ٢١. تعكس هذه التحدّيات، مرة أخرى، مُحدِّدات هذه العلاقة، وهي: إسرائيل، أمن إمدادات النفط (خصوصاً لجهة إيران)، أمن العراق، والتهديد الدائم لإرهاب الإسلاميين. ومن شأن تهاوي عملية السلام والفشل في إيجاد حل عادل ودائم للمسألة الفلسطينية، خصوصاً مسألة القدس، أن يكون عقبة أمام تطوير شراكة صلبة وقوية بين البلدين.

تمثّل إيران الراديكالية ومحاولتها امتلاك أسلحة دمار شامل، إضافةً إلى احتمال توجيه ضربة أميركية إليها، تهديداً لأمن النفط، بل للأمن السعودي الداخلي؛ ومن شأن هذه المواضيع أن تزيد في تقيّد العلاقة بين السعودية وأميركا.

لقد أُلقيت أعباء على السعودية بأثر من فشل أميركا في الحفاظ على عملية السلام والأمن في العراق، إضافةً إلى الاختراق الإيراني للسياسيات الداخلية في ذلك البلد؛ ما وضع السعودية في وضع صعب؛ إذ ترغب المملكة في عراق مستقر ومُدار حكومياً لكنها لا تستطيع، في الوقت نفسه، القبول بأن تتدخّل إيران بما يحشد دعماً لها داخل العراق. في مواجهة هذا الوضع ربما تضطر السعودية إلى التدخّل، ما قد يجعلها في وضع قد ينعكس سلبياً على المصالح الأميركية؛ إذ من الممكن استغلال أحزان الفلسطينيين والعراقيين من قبل "القاعدة" ومجموعات إرهابية أخرى، التي ستواصل ضرباتها ضد أميركا ومصالحها في المنطقة. وسيعيق التهديد الآتي من إرهاب الإسلاميين عملية تحسين العلاقة بين السعودية وأميركا ما دام الفشل في إيجاد حلول للمشاكل في الشرق الأوسط مستمراً.

مُلحق

أوباما – استمرارية أم تغيير؟

تسلّم الرئيس الأميركي باراك أوباما سُدّة الرئاسة في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩. كانت البلاد في قبضة أسوأ وضع اقتصادي منذ الركود الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين. وعالمياً وجد أوباما نفسه في مواجهة وضع يتّسم بفقدان أميركا مكانتها في عيون الأصدقاء والأعداء على حدٍّ سواء مع تدهور مستمر في احترام الشعوب لها وإعجابها بها. لقد أمدّت حوادث ٩/١١، في بداية الأمر، أميركا بتعاطف عالمي مترافقاً مع استعداد للتعاون لكنّ إدارة بوش، بدلاً من توظيف هذه الإرادة الطيّبة لتعزيز قيادتها وموقعها الرفيع عالمياً، اختارت المضي في سياسات هوجاء وكارثية ساهمت في جعل سياستها الخارجية عدوانية وأحادية.

فُرِض على المملكة العربية السعودية والعرب في الشرق الأوسط بصورة عامة تحمّل العبء الكامل لهذه السياسة؛ إذ نُظِر إلى السعودية بوصفها أرضاً لاستيلاد الإرهاب، وفجأةً وُضعت علاقتها المديدة والمفيدة مع أميركا على مسار تصادمي لم تتعافَ من آثاره بعد، وسُلّم العراق، ومعه بقية عرب الشرق الأوسط، للإيرانيين. وحاضراً تُواجه السعودية ودول الخليج تهديداً متأتياً من نفوذ إيران وقوتها المتزايدتين جذرياً (تمثّل مصر العقبة الإقليمية الوحيدة لمخططات إيران). لا يحتاج المرء سوى إلى الإصغاء إلى خطابات حسن نصر الله، قائد حزب الله؛ في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ في سياق الغزو الإسرائيلي لغزة، وهجومه الشديد على مصر، كي يدرك الصورة الشاملة.

إن دعم بوش القوي لإسرائيل وتجاهله معاناة الفلسطينيين ترك الأخيرين دون خيار سوى الاتجاه نحو الإيرانيين.

بذا ورث أوباما اقتصاداً في أزمة وبلاداً لا تملك سوى حفنة من الأصدقاء بسبب الازدراء الواسع للسياسة الخارجية لسلفه الذي تحوّلت طموحاته الإمبريالية، بسرعة كبيرة، إلى رماد.

عبّر النجاح الحاسم لأوباما في انتخابات الرئاسة عن الحاجة إلى قيادة قوية تستطيع رسم أهداف مؤثرة سياسياً وأخلاقياً وتعطي بعض الأمل للعالم العربي.

تملّك العرب والمسلمين آمال بأن تتبنى أميركا، بعد التورُّط الكارثي لبوش في المنطقة، مقاربة أكثر توازناً وذكاءً وتعاوناً في الشرق الأوسط، لكن الحقيقة أن الإدارة الجديدة لن تكون قادرة على الوفاء بكل وعودها، ولا أن تُلبي توقُّعات كل شخص منها. لم يمثّل الخطاب التاريخي لأوباما، في جامعة القاهرة في ٤ حزيران/يونيو، ابتعاداً دراماتيكياً عن الآفاق الطويلة الأمد للسياسة الخارجية الأميركية. لقد حدّد مهمته لكنه لم يتمّها. كان خطاباً مؤثّراً، وخاطب العالم الإسلامي بصراحة، لكن باحترام أيضاً. في المقابل، وبحسب ما قبل به أوباما نفسه، "لن يزيل خطاب وحيد سنوات من انعدام الثقة". في نهاية الأمر سوف يُحكَم على إدارته بأفعالها لا، أو لا بمجرَّد، كلماتها.

احتفى العالم العربي بنجاح أوباما، وعبَّر عن آماله بأن يتعامل أوباما مع الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني عبر مسار مختلف عمّا سار به سابقه. في المقابل ينظر البراغماتيون إلى ابتهاج العرب بأوباما تعبيراً عن الأمل أكثر منه عن الحقيقة لأن أوباما سوف يجد يديه مقيّدتين بالدعم الهائل الذي تتمتع به إسرائيل في الكونغرس.

فيما يركّز أوباما أولاً على إنعاش الاقتصاد الأميركي المتهاوي يتعيّن عليه التعامل فوراً مع هدف استراتيجي يتمثّل في تقوية الحكومة العراقية لضمان الاستقرار. في المقابل، في مضمار السياسة الخارجية والأهداف الاستراتيجية الأخرى، قد تستهلك باكستان وأفغانستان طاقاته. إضافةً إلى هذا تتطلّع أميركا إلى التعامل مع إيران بهدف لجم طموحاتها النووية، كما تحاول استعمال هذا الاتصال للحفاظ على الاستقرار في العراق وأفغانستان، ولمنع تفاقم وضع الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني مستقبلاً.

إذاً، تحاول إدارة أوباما التعامل مع ٣ تحديات متداخلة في الشرق الأوسط: برنامج

إيران النووي، التوترات المستمرة بين إسرائيل وسوريا، والصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وفي سعيه إلى تفاهم مع سوريا قد يرفع من مستوى الضغط على إيران كي تستجيب لعرض أميركا انتهاج خط آخر من المحادثات، كأن يكون، بحسب كلمات مارتن إنديك (مستشار "مجلس الأمن القومي")، "يجب أن نحصل على حكومة سوريّة راغبة في الانخراط معنا"[١].

على الرغم من هذا، وبالنظر إلى العمق الاستراتيجي المؤثّر الذي تُوفّره إيران لسوريا؛ لا يبدو معقولاً من وجهة نظر هذه الأخيرة إحداث تغيير في استراتيجيتها، لذلك من يفهم مصالح سوريا ونظرتها إلى العالم لا يُتوقّع منها التخلي عن تحالفها هذا.

في الأشهر التي تلت انتخاب الرئيس أوباما شرعت ديناميكيات جديدة في الظهور في الطريقة التي تقارب بها أميركا الشرق الأوسط. بدأ الأمر بتبني موقف أكثر براغماتية في التعامل مع مجموعة من القضايا المزمنة التي تحيط بعلاقاتها مع العالم العربي. بدأت أميركا أخيراً التقاط مفهوم أساسي في السياسات الدولية قوامه أن الدبلوماسية تبقى منطق الدولة بالنسبة إلى الدول، وأن استعمال القوة يمثّل إحدى الطُرُق التي تخدمها. في الشرق الأوسط يُفترض بأميركا التركيز على المفاوضات مع إيران، وكذلك الضغط على إسرائيل للانسحاب من مرتفعات الجولان والتوصُّل إلى سلام مع سوريا. كما تحتاج إلى إقناع الإسرائيليين بترك الضفة الغربية والقدس الشرقية لأنّ هذا يساهم في دعم ولادة دولة فلسطينية. كما أنّ على أميركا أن تنظر إلى مسائل الشرق الأوسط باعتبارها مترابطة.

أُحبطَ كثيرون في الشرق الأوسط بخيارات أوباما في تشكيلة إدارته؛ فبدلاً من وجوه جديدة اختار كثيراً من بقايا الحرس القديم؛ إذ احتلت هيلاري كلينتون منصباً أساسياً في الإدارة بتعيينها وزيرة للخارجية، وقد اشتُهرت بأنها مؤيدة لإسرائيل بإخلاص، كما الحال بالنسبة إلى وجوه أخرى مألوفة ومؤيدة لإسرائيل. وعيّن أوباما في منصب كبير الموظفين رام إيمانويل الذي كان أبوه عضواً في منظمة آراغون الصهيونية الإرهابية، كما عُرِف إيمانويل بأنه مُدافع عن إسرائيل بإخلاص. وعلى الرغم من ذلك أشار أوباما، في مقابلة مع قناة "العربية" الناطقة باللغة العربية، إلى تغيير ما سارت عليه الإدارة السابقة

1 Mark Landler, "After Overture to Syria, Clinton Meets Wets Bak's Leaders", *International Herald Tribune*, 4 March 2009.

عندما عرض جاهزيته للإصغاء أكثر من الإملاء[1].

يعتمد نجاح مخطط أميركا في المنطقة على الدور الذي تختار إيران أن تؤدّيه؛ إذ تحتاج أميركا إلى إيران من أجل استقرار العراق ولتأمين انسحاب سريع ومسؤول لقواتها من ذلك البلد، وهذا ما تمّ بالفعل، كما تحتاج أميركا إلى التنسيق مع إيران بخصوص الوضع في أفغانستان.

ترسم دعوة أوباما إلى محادثات مباشرة مع إيران ملامح الانخراط الأول للإدارة الجديدة في العالم. في ٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٩ تحدّث أوباما عن "البحث عن مناطق يمكننا فيها إقامة حوار بنّاء، بمعنى أننا نستطيع التعامل مباشرةً معها". وعلى الرغم من تحذيره من "تراكم عدم الثقة عبر سنوات طويلة"، مما يعني أنّ الاختراقات "لن تحدث بين ليلة وضحاها"[2]، بدت تطوّرات كثيرة كأنها تدفع أميركا وإيران صوب طاولة المفاوضات. ربما جاء في طليعة هذه التطوّرات في الأهمية تقدُّم إيران في تخصيب اليورانيوم. ثمة مصلحة مشتركة أخرى تتمثّل في استقرار المنطقة.

ترغب إيران في عراق مسالم على حدودها، في ظل حكم شيعي صديق لها؛ ونظام مُسالم وودود في أفغانستان؛ وقبولها عضواً في منظومة أمن الخليج. فوق هذا كله تريد إيران احتواء عدوانية إسرائيل العسكرية والمساهمة في ظهور دولة فلسطينية مستقلة. إذا قبلت إيران بإبطاء برنامجها في تخصيب اليورانيوم يتحتم على أميركا الاستجابة لبعض هذه الطموحات.

في مفاوضاتها مع الإيرانيين على أميركا الإصرار على تعليق إيران جهودَها في تخصيب اليورانيوم؛ لكنّ إيران تحسب أنها تستطيع، في خاتمة المطاف، إجبار العالم على القبول ببرنامجها في التخصيب. يقف الوقت في جانب إيران؛ فبينما تجري أميركا عملية تفاوض يستمر الإيرانيون في تثبيت مزيد من آلات الطرد المركزي المتصلة بعمليات التخصيب. في المقابل، ما دام برنامج التخصيب غير قانوني وعرضة لرقابة دولية فلن يستطيع أن يكون نموذجاً جذّاباً لحكومات أخرى في المنطقة.

١ نصّ المقابلة موجود على الموقع الإلكتروني لقناة **العربية** على الإنترنت:
http://www.alarabiya.net/articles/2009/01/2765096.html
(استُخرج في ٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٩).

2 David Sanger, "Iranian Overture Might Complicate Relations with Israel", *The New York Times*, 10 February 2009.

منحت سياسات بوش الفاشلة إيران نفوذاً إقليمياً، كما قرّبتها من صُنع سلاح نووي، وعبر سلسلة من الحوافز تتضمن عرضاً صادقاً بتحسين العلاقات مع ضمانات أمنية يجب أن تكون أميركا قادرة على إبعاد إيران عن طموحاتها النووية. كما تحتاج إلى تذكير إيران بأن هزيمة طالبان تصبّ بوضوح في مصلحتها، كما تخدم استقرار أفغانستان. إضافةً إلى هذا تستطيع أميركا أن تحاجج بأن مصالح إيران الاستراتيجية هي في انضمامها إلى مفاوضات إقليمية تُجرى بهدف ضمان استقرار العراق وسيادته على المدى الطويل. أدّى سعي إيران إلى الهيمنة وملء الفجوة التي خلّفتها حروب أميركا ضد طالبان وصدّام إلى وضعها في صورة القوى الكبرى إقليمياً بفعل الأمر الواقع. يُفسِّر هذا الأمر تعبير عدد من القادة العرب عن مخاوفهم حيال مخططات إيران في المنطقة. كان الملك عبد الله واضحاً بهذا الشأن، في خطابه أمام قمّة الكويت في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، عندما لاحظ أن خلافات العرب وانقسامهم وتفتتهم "ساعد العدو الإسرائيلي وأولئك الذين يسعون إلى تمزيق صفوف العرب للمضي في مخطّطاتهم الإقليمية". على الرغم من أنّ الملك لم يذكر إيران اسماً إلا أنّ إشارته إليها واضحة تماماً[1]. يمثّل فقدان التوازن في القوى بين إيران والدول العربية واعتماد الغرب على نفوذ إيران لمساعدته عنصرين بارزين يساهمان في زيادة ثقة إيران وجرأتها ومخططاتها الطموحة.

من الممكن النظر إلى إطلاق إيران القمر الاصطناعي "أوميد" على أنه خطوة إيرانية استباقية تُطلق مرحلة جديدة من العلاقات بين إيران والولايات المتحدة. لقد انتقد أوباما القادة الإيرانيين لأنهم يتصرفون بطُرُق "لا تخدم السلام والرخاء في المنطقة" لكنه أكّد أيضاً تصميمه على التحدُّث إلى الإيرانيين واستكشاف "أمكنة فيها ممرات كامنة تفضي إلى التقدّم"[2].

تركت الانتخابات الإيرانية في ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ كثيراً من المحلّلين في شك بشأن نتائجها. وقد عبّر البيت الأبيض عن قلقه بسبب "تقارير تحدّثت عن تجاوزات". وبحسب الصحافي سايمور هيرش، وافق الكونغرس على طلب من بوش (حين كان رئيساً) لتمويل عمليات سرّية ضدّ إيران تُصمَّم كي تزعزع القيادة الدينية للبلاد ولهدم

1 *Arab News*, "Excerpts from Impassioned Appeal", 20 January 2009.

2 Alan Cowell, "On Arab TV Network, Obama Urges Dialogue", *The New York Times*, 27 January 2009.

طموحاتها النووية[1]، لكن يجب الانتظار لرؤية من سينتصر وما الذي يحدث تالياً.

في كل الأحوال وضعت إعادة انتخاب محمود أحمدي نجاد إدارة أوباما أمام وضع صعب يتضمن متابعة مسارها في الدبلوماسية النووية مع إيران دون إعطاء انطباع بأنها تقبل قمع السلطات الإيرانية للمعارضين. يتعرض أوباما لضغوط داخلية كي ينتهج خطّاً أكثر صرامة لكنّ جو بايدن، نائب الرئيس، أشار إلى أنّ الإدارة ليست لديها نيّة التخلي عن سياستها تجاه إيران؛ وبالنتيجة لا تملك أميركا خياراً سوى التحدث مع طهران.

في خاتمة المطاف من شأن سياسة أميركية جديدة أن تخفّف التوترات في المنطقة، ولربما أعطت حوافز للإيرانيين كي ينفتحوا عالمياً ويخفضوا من راديكالية سياساتهم في المنطقة. وحتى في هذه الحال على أميركا أن تحذر التوصُّل إلى اتفاقيات مع إيران لا تأخذ في الاعتبار (وتحمي أيضاً) المصالح الحيوية للسعودية ودول الخليج الأخرى، إذ لطالما كانت العلاقة متوترة بين السعودية وإيران، وسط مخاوف من برامج إيران النووية. في اجتماع للهيئة العامة للأمم المتحدة في ٢٠٠٨ حضّ الأمير سعود إيران على الاستجابة للالتزامات النووية كي تُجنّب الشرق الأوسط "صراعات مُدمّرة وسباقات عبثية في التسلُّح وأضراراً جسيمة في البيئة"[2].

تسعى إيران إلى الهيمنة في العالم العربي، وهي عملية تتحدى مصر والمملكة العربية السعودية. وعبر مساعدتها حزب الله وحماس تقدّم نفسها حامية حقيقية للفلسطينيين. تفرض إيران نفسها قوة إقليمية، ولتحقيق هذا الهدف تستعمل هذه المجموعات قوى تعمل بالوكالة، بالأحرى أوراقَ ابتزاز تُلعَب مع واشنطن، وكي تنأى بنفسها أكثر عن العالم العربي.

على وجه الخصوص تمثّل حماس أداة عملانية ومفيدة جداً لإيران التي تُمثّل علاقتها مع هذه المنظمة مصلحة مشتركة. تعطي إيران المال والتدريب فيما تعمل حماس على ضرب المصالح الأميركية في المنطقة. ترعى إيران حماس وحزب الله لا لمجرّد الصراع

1 Seymour M. Hersh, "Preparing the Battlefield", *The New Yorker*, 7 July 2008.

2 Saudi Embassy, Washington, "The Kingdom's Address toe the 63rd UN General Assembly, 27 September 2008", http://www.saudiembassy.net/2008News/Statements/SpeechDetail.asp?cIndex=73.

مع إسرائيل بل لنشر نفوذها في العالم العربي أيضاً. في المقابلة عينها مع "العربية" أعلن أوباما أنه يعتقد أن المسار الذي يتّبعه الإسرائيليون والفلسطينيون حاضراً "لا يؤدّي إلى الرخاء والأمن للشعبين". بدلاً من هذا، بحسب ما أعلن، "حان الوقت للعودة إلى طاولة المفاوضات"، وأورد أيضاً أنه يجب عدم النظر إلى الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وكأنه جزيرة معزولة لأنه متّصل "بما يحدث في سوريا أو إيران أو لبنان أو أفغانستان وباكستان". تمثّل رغبة أوباما في التعامل مع الأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية في وقت مبكر من ولايته ابتعاداً عن التجاهل الكارثي لسلفه، لكنّ النظام السياسي الأميركي ليس متروكاً للقفزات المفاجئة والمهمة في السياسة الخارجية. بالأحرى، يتميّز هذا النظام بالتطوّر بخطى بطيئة في العادة، ولتبنّي سياسة جديدة يجب إيجاد اتّفاق بين المصالح المتنافسة في النظام، ولا يتاح للرئيس سوى دور إضفاء الطابع الرسمي على هذه العملية أكثر من التأثير في تفاعلاتها.

لقد استهدفت الهجمات الإسرائيلية على غزّة هزيمة حماس بوضوح، وإفقاد قيادتها الشرعية في أعين الشعب الفلسطيني، وتوهين قوّتها، بهدف منع حل الدولتين لمشكلة عويصة. في طرق كثيرة تشبه الهجمات على غزة تلك التي حدثت في لبنان ١٩٨٢ عندما تمثّل الهدف الإسرائيلي في طرد الفلسطينيين إلى المنفى. لكن، في الوقت نفسه، وُلدت حركة قوية مضادة لإسرائيل في لبنان اتّخذت شكل حزب الله، وبقيت حدود إسرائيل الشمالية غير آمنة، وتنامى نفوذ إيران.

تشعر حماس أنها خرجت سليمة، إلى هذا الحدّ أو ذاك، بعد اجتياح غزة؛ وحافظت على شعبيتها بين الفلسطينيين والعرب. يعتقد كثير من المحلّلين أن حماس ربحت سياسياً من هذه الهجمات، وأنها تملك حظوظاً قوية في إحراز نجاح في الانتخابات الفلسطينية. من المؤكّد أن القتال أعاد الصراع العربي – الإسرائيلي بحزم إلى مقدّمة الأجندة الأميركية، وإنّ تجاهل أميركا لصعود قوة حماس سيكون خطأً سياسياً قاتلاً. في المقابل يتطلب الأمر التزاماً أميركياً كي تكون عادلة وخلاقة ونشطة في تشجيع الإسرائيليين والفلسطينيين على السلام.

على الإدارة الجديدة المساعدة في خلق حكومة فلسطينية موثوق بها وموحّدة تستطيع التفاوض وتدعم علاقات متبادلة بين دولة ودولة مع إسرائيل. ليس من السهل

التوصُّل إلى حكومة كهذه، وقد غدت مطالب حماس أكثر تصلُّباً مما كانت عليه قبل الهجمات على غزة.

على الولايات المتحدة أن تعترف بأن حماس حقيقة، وأن تتعامل معها ومع مجموعات أخرى، فقد ثبت أن عزل حماس يأتي بنتائج عكسية. دون نتائج ملموسة لتسليمها بالديموقراطية لن يكون لدى حماس سبب لتعديل موقفها من إسرائيل. أكثر من هذا، لقد عقّد الانقسام بين الفلسطينيين عملية السلام المتعثّرة أصلاً. على الفلسطينيين الإقرار بأن عملية السلام لن تكتسب دفعاً ما دامت غزة مفصولة عن الضفة الغربية، وما دام الانقسام بين فتح وحماس قائماً. على أميركا التوقّف عن رفض حماس، ثم العمل على مساعدة الفلسطينيين على تكوين حكومة وحدة وطنية، ويجب أن تطلب إنهاء الحصار على غزة. مع هذا، كما ذُكِر سابقاً، يُشير تركيب إدارة أوباما إلى مسار مغاير. لقد أظهر أوباما أنه قد يكتفي بمحادثات من نوع خاطئ كتلك التي جرت أيام ولاية الرئيس بيل كلينتون.

يبقى الصراع العربي – الإسرائيلي مركزياً في الطريقة التي ينظر بها معظم العرب إلى أميركا، لذا يُفترض بعملية صنع السلام بين العرب وإسرائيل أن تُضْحي أولوية للإدراة الجديدة. لكن هناك أبعاد أخرى يجب أخذها في الاعتبار؛ إذ توتّرت السعودية في السنوات الأخيرة بأثر من تمتين التحالف بين إيران وسوريا. وخلال اجتماع لوزراء الخارجية العرب في ٣ آذار/ مارس ٢٠٠٩ طلب الأمير سعود الفيصل صياغة رؤية مشتركة في التعامل مع التحدي الإيراني، والتدخُّل في الشؤون العربية[1].

يمثّل محور إيران – سورية – حزب الله – حماس قوساً، يبدأ بطهران ويمرّ ببغداد ويستمر إلى سورية ولبنان وصولاً إلى أراضي السلطة الفلسطينية، لا يتمثّل هدفه الحقيقي، من وجهة نظر إيران، بتدمير إسرائيل أو إنهاء النفوذ الأميركي بقدر ما يتمثّل في اكتساب قوة في السعودية والخليج. تُدرِك دول الخليج خطورة هذا التحالف، وقد يضحي الوضع قاسياً إذا أصبح هذا المحور نووياً؛ إذ تُعرّض إيران النووية دول المنطقة للضغوط والابتزاز. أبعد من هذا، قد يثور توترٌ بأثر المصالح المتصارعة بين السعودية وإيران بخصوص سياسات النفط والشرق الأوسط.

يعتقد بعض المُحلّلين أن السعودية تُفكّر في التعاون مع إيران، لكنّ الفوارق

1 Saudi Embassy, Washington, "Arab Foreign Ministers Meet", 3 March 2009; http://www.saudiembassy.net/2009News/News/NewsDetail.asp?cIndex=8460

الأيديولوجية وتنازع السعودية وإيران على زعامة العالم الإسلامي تُعقّد دوماً أي مسعى إلى التعاون، ويُعطي الاختلال في التوازن العسكري بين البلدين والتوترات الإقليمية أفضلية للإيرانيين يستطيعون استخدامها في تنفيذ أجندتهم في الشرق الأوسط.

على السعودية، بالتناغم مع دول الخليج، تكوين محور يضمها إلى مصر وتركيا وباكستان. تستطيع دول الخليج إغراء هذه الدول بالمساعدة مالياً وحثّ مجتمع رجال الأعمال الخليجيين على الاستثمار في اقتصاداتها. تستطيع باكستان أن تكون قوة توازن في وجه التهديد النووي الإيراني؛ فيما تستطيع مصر وتركيا استعمال علاقاتهما مع الإسرائيليين لفصل السوريين والفلسطينيين عن الإيرانيين. ودون شك تلقّى الدورُ الإيراني في المنطقة ضربة موجعة بعد أن انخرطت تركيا في تعاون فعّال مع دول الاعتدال العربي لمواجهة بعض القضايا الأساسية التي تواجهها.

عقب ٩/١١ أصبح الميل إلى تنفيذ تدخل عسكري ضخم بهدف دعم توسّع القوة الأميركية جزءاً من الإجماع في الطبقة الحاكمة المسيطرة على أميركا. بصورة خاصة حدث توافق ملموس على أن من المصلحة العامة للرأسمالية الأميركية أن تمدّ سيطرتها على العالم؛ فقد كان ضرورياً، بحسب "مشروع القرن الأميركي الجديد"، اقتناص "لحظة الأحادية"[1]. على الإدارة الجديدة الاعتراف بأن الهيمنة المباشرة تفوق إطار وسائلها: أن تكون الأمة الأقوى على الكرة الأرضية لا يعني أن أميركا تحتاج إلى الهيمنة على العالم كي تعيش بأمان.

أثناء حكم إدارة بوش اتّخذت السياسات الأميركية في الشرق الأوسط اتّجاهاً جديداً؛ إذ رفض الرئيس بوش المبادئ المرتكزة على الاستقرار والحذر التي سار عليها سابقه الرئيس كلينتون، بل سار بعكسها. في السعودية، بحسب تقويم لليفين وهولسمان، قاد هذا الاتّجاه الجديد إلى عدائية تجاه أميركا[2] لذا يحتاج أوباما إلى سياسات جديدة تهتم بالتغيّرات والمصالح المتميّزة وحاجات الشعوب المختلفة في المنطقة. ويجدر بهذه السياسات أن تتحرك لقيادة التغيير مع تبنّي سياسة عادلة في مقارباتها وإنهاء الإرهاب المدعوم من الدول.

1 PNAC, *Report on Rebuilding America's Defenses.*

2 Anatol Lieven and John Hulsman, *Ethical Realism: A Vision for America's Role in the World* (London, Panthaeon Books, 2006), p. 125.

ثمة انطباع في الشرق الأوسط بأن أوباما يُعدّل العلاقات مع إيران وسوريا، ويُلطف المآسي التي قادت إلى صعود الإسلامية، ويحلّ الصراع العربي – الإسرائيلي. بالنسبة إلى عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية لا تبدو الصورة مُشجّعة؛ إذ أضحى بنيامين نتنياهو مُجدّداً رئيس وزراء إسرائيل، وهو لا يُحبّذ إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة المحاصر.

إنه يواجه بعض الضغط الأميركي للتحرك قدماً في عملية السلام لكنه يجد جدوى أكثر في تعامله مع سوريا من أن ينأى عن حلفائه وحركة المستوطنين؛ عبر إبطاء أو وقف المستوطنات في سياق تنازل للفلسطينيين.

تتوقع المملكة العربية السعودية من الإدارة الجديدة انخراطاً يُمكّن من التصرُّف بقوة لإيجاد حلّ لمشاكل المنطقة. تحتاج السعودية إلى أميركا كي تعمل بحزم لتلافي التحديات التي تواجه الاستقرار في الخليج، خصوصاً تدخّل إيران؛ إذ تفرض الهشاشة النسبية للسعودية مقارنةً بإيران التزاماً معيّناً من جانب أميركا بألاّ تفاقم عدم الأمان بترك تعهُّدها غامضاً أو بالتدخلات الواسعة في التراكيب السعودية الداخلية. على السعودية عدم التورُّط في سباق نووي مُكلف وغير مجدٍ، ومع ذلك من واجب النظام أن يكتسب المعرفة والخبرة في هذه التقنية، لذا على السعودية والخليج الاحتفاظ ببرنامج نووي مدني صغير وقليل التكلفة، مع إشراف دولي. تبدو السعودية واقعة بين همومها الأمنية الخاصة وموقفها المُعلن في التضامن الإسلامي وانتقاد الغرب. ليس من الممكن تجاهل الموقع الخاص للسعودية رمزياً ونفسياً في حياة المسلمين عالمياً. يجدر بالتعامل الاستراتيجي بين أميركا والسعودية أن يسمح بتبادل حقيقي بشأن الحاجات الاستراتيجية للطرفين، كما يجدر بالسعودية القبول بحقيقة أنه إذا استمر إبعاد شركات الطاقة الكبرى عن الشرق الأوسط فسوف تبتعد عن النفط التقليدي كي تُنتج وقوداً أو نفطاً غير تقليدي، خارج الشرق الأوسط. هناك بدائل متوافرة، وتميل تكاليف إنتاجها إلى الانخفاض، فيما توجد تقنيات لتفعيل انتقال تدريجي. إن تراكم الأموال والابتكار سيجعلان التوصُّل إلى هذه البدائل ممكناً.

مع ميل الإدارة الجديدة إلى الترويج، من ضمن أشياء أخرى، لمصادر الطاقة البديلة بات ضرورياً أن تسمح السعودية بانفتاح محدود ومُتحكّم به على الاستثمار الخارجي في

قطاعها النفطي. بذا نشأ نوع من "الاعتماد اللامتناظر" ("الاعتماد غير المتساوي"). وبسبب الأزمة الاقتصادية المهيمنة عالمياً تحتاج أميركا إلى السعودية للحفاظ على أسعار منخفضة للنفط، وتحتاج السعودية إلى أميركا في تعليق جهود إنتاج بدائل جديدة للوقود.

ولأنها أمة لا تمتلك قاعدة صناعية كبيرة ولا قوة عسكرياً على المملكة العربية السعودية أن تجد طُرُقاً للتقدم بمصالحها لا تتطلّب الاعتماد على هذه القوة، لذا يجدر بها عقد اتفاقيات والتملُّص والسير بأسلوب متعرّج، كي تبقى آمنة. يجدر بالسعودية والعالم العربي بأكمله التنبُّه إلى كلمات الرئيس جورج واشنطن: "إن الأمة التي تنغمس في التعوُّد على محبة أو كراهية أمة أخرى هي في نوع من العبودية. إنها عبدة لعدائها أو محبّتها؛ إذ يكفي أيّ منهما لجرّها بعيداً عن واجبها ومصلحتها"[1].

1 George Washington, "Farewell Adress", 1796.

المراجع

كتب ومقالات بالإنكليزية

Ackerman, Spencer, "The Weakest Link", *Washington Monthly*, November 2003.

Prince Turki Al-Faisal, Speech at Georgetown University, Washington, DC, 26 February 1975.

Alnasrawi, Abbas, *Arab Nationalism, Oil, and the Political Economy of Dependency*. New York: Greenwood Press, 1991.

Anwar, Raja, *The Tragedy of Afghanistan: A First-Hand Account*. London: Verso, 1988.

Arab News, "Saud Decries Move to Sour Saudi-US Ties", 8 August 2002.

Arab News, "Al-Rasheed Vows to Correct Defects in Education System", 7 January 2003.

Arab News, "Excerpts from an Impassioned Appeal", 20 January 2009.

Arabian American Oil Company (ARAMCO), *ARAMCO Handbook: Oil and the Middle East*, rev. ed. Dhahran, SA: Arabian American Oil Company, 1969.

Arnold, Anthony, *The Fateful Pebble: Afghanistan's Role in the Fall of the Soviet Empire*. Novato, CA: Presidio Press, 1993.

Aruri, Naseer H., *Dishonest Broker: The U.S. Role in Israel and Palestine*. Cambridge, MA: South End Press, 2003.

Assah, Ahmed, *Miracle of the Desert Kingdom*. London: Johnson, 1969.

Association for Diplomatic Studies and Training (ADST), *Frontline Diplomacy: The US Foreign Affairs Oral History*. Arlington, VA: ADST, 2000.

Ayoob, M., *The Third World Security Predicament, State Making, Regional Conflict and the International System*. Boulder, CO.: Lynne Rienner Press, 1995.

Badeau, John S., *The American Approach to the Arab World*. New York: Harper & Row, 1968.

Badeeb, Saeed M., *The Saudi-Egyptian Conflict over North Yemen, 1962–1970.* Boulder, CO: Westview Press, 1986.

Baker, James A., III, with Thomas M. De Frank, *The Politics of Diplomacy: Revolution, War and Peace, 1989-1992.* New York: G. P. Putnam's Sons, 1995.

Baram, Amatzia, "U.S. Input into Iraqi Decision-making, 1988–1990", in David W. Lesch, ed., *The Middle East and the US: A Historical and Political Assessment.* Boulder, CO: Westview Press, 1996.

Baram, Amatzia, and Barry Rubin, *Iraq's Road to War.* New York: St. Martin's Press, 1993.

Barnett, Michael, "Institutions, Roles, and Disorder: The Case of the Arab State", *International Studies Quarterly* 37 (1993).

Barnett, Michael N., and Jack S. Levy, "Domestic Sources of Alliances and Alignments: The Case of Egypt 1962–73", *International Organization*, vol. 45, no. 3 (summer 1991).

Batatu, Hanna, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Baathists, and Free Officers.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978.

Beattie, Kirk J., *Egypt During the Sadat Years.* New York: Palgrave, 2000.

Bergen, Peter L., *Holy War, Inc.: Inside the Secret World of Osama bin Laden.* London: Weidenfeld & Nicolson, 2001.

Berman, Paul, *Terror and Liberalism.* New York: W.W. Norton & Company, 2004.

Blood, Thomas, *Madam Secretary: A Biography of Madeleine Albright.* New York: St. Martin's Press, 1997.

Bin Laden, Usama, "Declaration of War Against the Americans Occupying the Land of the Two Holy Places", 23 August 1996. Online translation at www.terrorismfiles.org/individuals/declaration_of_jihad1.html.

Bodansky, Yossef, *Bin Laden: The Man Who Declared War on America.* Roseville, CA: Prima Publishing, 2001.

Boykin, John, *Cursed Is the Peacemaker: The American Diplomat Versus the Israeli General, Beirut 1982.* Belmont, CA: Applegate Press, 2002.

Bradsher, Henry, *Afghanistan and the Soviet Union*, 2nd ed. Durham, SC: Duke University Press, 1985.

Bromley, Simon, *Rethinking Middle East Politics.* Oxford: Polity Press, 1994.

Bronson, Rachel, *Thicker Than Oil: America's Uneasy Relationship with Saudi Arabia.* Oxford: Oxford University Press, 2006.

Brookings Institution, *Toward Peace in the Middle East: Report of a Study Group.* Washington, DC: Brookings Institution Press, 1975.

Brown, Carl L., *International Politics and the Middle East: Old Rules, Dangerous Game.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984.

Brown, Sarah, and Chris Toening, "Why Another War? A Background on the

Iraq Crisis", *Middle East Report* (publication of the Middle East Research and Information Project [MERIP]), 2nd edn, December 2002, pp.10-11.

Brzezinski, Zbigniew, *Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser, 1977–81.* New York: Farrar, Straus and Giroux, 1983.

Buchanan, Patrick J., "A Neoconservative Clique Seeks to Ensnare Our Country in a Series of Wars That Are Not in America's Interests", *The American Conservative*, 24 March 2003.

Bush, George H. W., and Brent Scowcroft, *A World Transformed: The Collapse of the Soviet Empire, the Unification of Germany, Tiananmen Square, the Gulf War.* New York: Alfred A. Knopf, 1998.

Bush, George W., *We Will Prevail: President George W. Bush on War, Terrorism and Freedom.* New York: Continuum International Publishing Group, 2003.

Carter, Jimmy, *Keeping Faith: Memoirs of a President.* New York: Bantam, 1982.

The Cato Institute, *Cato Handbook for Congress.* Washington, DC: Cato Institute, 2005.

Cave Brown, Anthony, *Oil, God, and Gold: The Story of Aramco and the Saudi Kings.* New York: Houghton Mifflin, 1999.

Center for Strategic and International Studies (CSIS) and Association of the US Army (AUSA), *Play to Win: Final Report of the Bi-Partisan Commission on Post-Conflict Reconstruction.* Washington, DC: CSIS Press, 2003.

CSIS and AUSA, *Winning the Peace: An American Strategy for Post-Conflict Reconstruction.* Washington, DC: CSIS Press, 2004.

Chace, James, "The Turbulent Tenure of Alexander Haig", *The New York Times*, 22 April 1984.

Champion, Daryl, "The Kingdom of Saudi Arabia: Elements of Instability Within Stability", *Middle East Review of International Affairs*, vol. 3, no. 4 (December 1999).

Champion, Daryl, *The Paradoxical Kingdom: Saudi Arabia and the Momentum of Reform.* London: Hurst & Co., 2003.

Chubin, Shahram, *Soviet Policy Towards Iran and the Gulf.* Adelphi Papers, no. 157. London: International Institute for Strategic Studies, 1984.

Chubin, Shahram, and Charles Tripp, *Iran and Iraq at War.* Boulder, CO: Westview Press, 1988.

Citino, Nathan John, "Eisenhower, King Saud, and the Politics of Arab Nationalism: U.S.-Saudi Relations, 1952-1960", unpublished PhD dissertation, Ohio State University, 1999.

Clarke, Richard A., *Against All Enemies: Inside America's War on Terror.* London: Free Press, 2004.

Clinton, William J., "Advancing Our Interest Through Engagement and Enlargement: A National Security Strategy of Enlargement and Engagement" (White House,

July 1994), in Alvin Z. Rubinstein, Albina Shayevich and Boris Zlotnikov, eds, *Clinton Foreign Policy Reader: President's Speeches with Commentary*. New York: M. E. Sharpe, Inc., 2000.

Clinton, William J., "A New Covenant for American Security", an address at Georgetown University, *Harvard International Review* (summer 1992).

Cohen, Bernard C., "The Influence of Special Interest Groups and Mass Media on Security Policy in the United States", in Charles W. Kegley, Jr. and Eugene R. Wittkopf, eds, *Perspectives on American Foreign Policy*. New York: St. Martin's Press, 1983.

Cohen, Roger, and Claudio Gatti, *In the Eye of the Storm: The Life of General H. Norman Schwarzkopf*. London: Bloomsbury, 1991.

Coll, Steve, *Ghost Wars: The Secret History of the CIA, Afghanistan, and bin Laden from the Soviet Invasion to September 10, 2001*. New York: Penguin Group, 2005.

Cooley, John K., *Unholy Wars: Afghanistan, America, and International Terrorism*. London: Pluto Press, 2000.

Commins, David, *The Wahhabi Mission and Saudi Arabia*. London: I. B. Tauris, 2006.

Cordesman, Anthony H., *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance*. Boulder, CO: Westview Press, 1984.

Cordesman, Anthony H., *Saudi Arabia: Guarding the Desert Kingdom*, Boulder. CO: Westview Press, 1997.

Cordesman, Anthony H., *Saudi Security and the War on Terrorism: International Security Operations, Law Enforcements, International Threats, and the Need for Change*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, March 2002.

Cordesman, Anthony H., *Saudi Arabia Enters the Twenty-first Century: The Political, Foreign Policy, Economic, and Energy Dimensions*. Westport, CT: Praeger/ Greenwood, 2003.

Cordovez, Diego, and Selig Harrison, *Out of Afghanistan: The Inside Story of the Soviet Withdrawal*. New York: Oxford University Press, 1995.

Cowell, Alan, "On Arab TV Network, Obama Urges Dialogue", *The New York Times*, 27 January 2009.

Cronin, Thomas E., "A Resurgent Congress and the Imperial Presidency", *Political Science Quarterly* 95 (summer 1980).

David, Steven, "Explaining Third World Alignment", *World Politics*, vol. 43, no.2 (1991).

Davies, Barry, *Terrorism: Inside a World Phenomenon*. London: Virgin Books, 2003.

Dayan, Moshe, *Breakthrough: A Personal Account of the Egypt-Israel Peace Negotiations*. London: Weidenfeld & Nicolson, 1981.

De Borchgrave, Arnaud, "Next, a 'Shock' by Sadat?", *Newsweek*, 23 April 1973.

De Gaury, Gerald, *Faisal: King of Saudi Arabia*. London: The Trinity Press, 1966.

Dekmejian, R. Hrair, "The Rise of Political Islamism in Saudi Arabia", *Middle East Journal* (autumn 1994).

De Onis, Juan, "A Multibillion Purchase of Treasury Issue Due", *The New York Times*, 7 September 1974.

Eddy, William A., *FDR Meets Ibn Saud*. New York: American Friends of the Middle East, 1945.

Emory University, The Carter Center, "Comments by Carter", Middle East Consultation, Atlanta, GA, 6–9 November 1983.

Eran, Oded, and Jerome Singer, "Exodus from Egypt and the Threat to Kremlin Leadership", *New Middle East* 40 (January 1972).

Al-Faisal, Prince Saud, "The Fight Against Extremism and the Search for Peace", Address to Council on Foreign Relations, New York, 20 September 2005.

Fandy, Mamoun, *Saudi Arabia and the Politics of Dissent*. New York: St. Martin's Press, 1999.

Frankel, Glenn, *Beyond the Promised Land: Jews and Arabs on the Hard Road to a New Israel*. New York: Simon & Schuster, 1994.

Frankel, Glenn, "Lines in the Sand", in Micah Sifry and Christopher Cerf, eds, *The Gulf War Reader*. New York: Times Books, 1991.

Free, Lloyd, and William Watts, "Internationalism Comes of Age … Again", *Public Opinion* 3 (April/May 1980).

Friedman, Thomas L., "An Intriguing Signal from the Crown Prince", *The New York Times*, 17 February 2002.

Gaddis, John Lewis, "A Grand Strategy of Transformation", *Foreign Policy* (November-December 2002).

Galtung, Johan, "A Structural Theory of Imperialism", *Journal of Peace Research*, vol. 8, no. 2 (1971).

Gamlen, Elizabeth, and Paul Rogers, "US Reflagging of Kuwaiti Tankers", in Rajaee Farhang, ed., *The Iran-Iraq War: The Politics of Aggression*. Gainesville, FL: University Press of Florida, 1993.

Garthoff, Raymond, *Détente and Confrontation: American-Soviet Relations from Nixon to Reagan*, rev. ed. Washington, DC: Brookings Institution Press, 1994.

Gates, Robert, *From the Shadows: The Ultimate Insider's Story of Five Presidents and How They Won the Cold War*. New York: Simon & Schuster, 1996.

Gause, F. Gregory, III, "The Foreign Policy of Saudi Arabia", in Raymond Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami, eds, *The Foreign Politics of Middle East States*. London: Lynne Rienner, 2002.

Gause, F. Gregory, III, "From Over the Horizon to into the Backyard: The US-Saudi Relationship and the Gulf War", in David W. Lesch, ed., *The Middle East and*

the United States: A Historical and Political Reassessment. Boulder, CO: Westview Press, 2003.

Gelvin, James L., *The Modern Middle East: A History*. New York: Oxford University Press, 2004.

Gendzier, Irene, "Oil, Iraq and U.S. Foreign Policy in the Middle East", *Situation Analysis* 2 (spring 2003).

George, Alexander L., "The Gulf War's Impact on the International System", in Stanley A. Renshon, ed., *The Political Psychology of the Gulf War: Leaders, Publics, and the Process of Conflict*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1993.

Gerges, Fawaz, *The Superpowers and the Middle East: Regional and International Politics, 1955–1967*. Boulder, CO: Westview Press, 1994.

Gerner, Deborah, *One Land, Two Peoples: The Conflict Over Palestine*. Boulder, CO: Westview, 1991.

Ghaus, Abdul Samad, *The Fall of Afghanistan: An Insider's Account*. Washington, DC: Pergamon-Brassey, 1988.

Glazov, Jamie, "Symposium: The Future of U.S.-Saudi Relations", *FrontPage Magazine*, 11 July 2003.

Golan, Galia, *The Soviet Union and the Israeli War in Lebanon*, Research Paper 46, Jerusalem: Soviet and East European Research Centre, 1982.

Gordon, Michael, and Bernard Trainor, *Cobra II: The Inside Story of the Invasion and Occupation of Iraq*. London and New York: Atlantic/Pantheon Books, 2006.

Gordon, Michael R., and Bernard E. Trainor, *The General's War: The Inside Story of the Conflict in the Gulf*. Boston: Little, Brown and Company, 1995.

Graeber, Daniel J., "The United States and Israel: The Implications of Alignment", in Jack Covarrubias and Tom Lansford, eds, *Strategic Interests in the Middle East: Opposition or Support for US Foreign Policy*. Aldershot, UK: Ashgate, 2007.

Grayson, Benson Lee, *Saudi-American Relations*. Washington, DC: University Press of America, 1982.

Gulick, Edward V., *Europe's Classical Balance of Power*. New York: W. W. Norton & Company, 1955.

Hadar, Leon, *Sandstorm: Policy Failure in the Middle East*. New York: Palgrave Macmillan, 2005.

Haig, Alexander M., Jr., *Caveat: Realism, Reagan, and Foreign Policy*. New York: Macmillan, 1984.

Hajjar, Sami G., "U.S. Military Presence in the Gulf: Challenges and Prospects". Carlisle Barracks, PA: The Strategic Studies Institute, Army War College, March 2002.

Handel, Michael I., *The Diplomacy of Surprise*. Cambridge, MA: Harvard University Center for International Affairs, 1981.

Harik, Iliya, "The Origins of the Arab State System", in Ghassan Salame, ed., *The*

Foundation of the Arab State. London: Croom Helm, 1987.

Hart, Parker T., *Saudi Arabia and the US*. Bloomington, IN: Indiana University Press, 1999.

Hawthorne, Amy, *Political Reform in the Arab World: A New Ferment?* Publication of the Carnegie Endowment for International Peace, Carnegie Papers, no. 52, October 2004.

Heikal, Mohamed Hassanein, *Autumn of Fury*. New York: Random House, 1983.

Heikal, Mohamed Hassanein, *Iran: The Untold Story*. New York: Pantheon Books, 1982.

Heikal, Mohamed Hassanein, *The Road to Ramadan*. London: Collins, 1975.

Heikal, Mohamed Hassanein, *The Sphinx and the Commissar: The Rise and Fall of Soviet Influence in the Arab World*. London: Collins, 1978.

Hinnebusch, Raymond, and Anoushiravan Ehteshami, eds, *The Foreign Policies of Middle East States*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publisher, 2002.

Hinnebusch, Raymond, *The International Politics of the Middle East*. Manchester, UK: Manchester University Press, 2003.

Holden, David, and Richard Johns, *The House of Saud*. London: Sidgwick & Jackson, 1981.

Huntington, Samuel P., "The Clash of Civilizations?", *Foreign Affairs* 72 (summer 1993).

Institute for Advanced Strategic and Political Studies, "A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm" (Study Group on a New Israeli Strategy Toward 2000); see http://www.israeleconomy.org/strat.1htm.

International Institute for Strategic Studies, *Military Balance 2002–2003*. London: Oxford University Press for the IISS, 2002.

The Islamic Review and Arab Affairs, vol. 57, no. 2, 1969.

Jehl, Douglas, "Holy War Lured Saudis as Rulers Looked Away", *The New York Times*, 21 December 2001.

Jentleson, Bruce W., *American Foreign Policy: The Dynamics of Choice in the 21st Century*, 3rd ed. New York: W. W. Norton & Company, 2007.

Juergensmeyer, Mark, "Terror Mandated by God", *Terrorism and Political Violence*, vol. 9, no.2 (summer 1997).

Jungers, Frank, "From Construction Engineer to CEO and Chairman of Aramco, 1948–1978", an oral history conducted in 1992 by Carol Hicke, in *American Perspectives of Aramco, the Saudi-Arabian Oil-Producing Company, 1930s to 1980s*. Berkeley, CA: University of California, Bancroft Library, Regional Oral History Office, 1995.

Kamrava, Mehran, *The Modern Middle East: A Political History since the First World War*. Berkeley, CA: University of California Press, 2005.

Karsh, Efraim, *The Iran-Iraq War: A Military Analysis*, Adelphi Papers, no. 220,

London: International Institute for Strategic Studies, 1987.
Karsh, Efraim, and Inari Rautsi, *Saddam Hussein: A Political Biography*. London: Brassey's, 1991.
Kegley, Charles W., Jr., and Eugene R. Wittkopf, eds, *Perspectives on American Foreign Policy*. New York: St. Martin's Press, 1983.
Kepel, Gilles, *Jihad: The Trail of Political Islam*. London: I. B. Tauris, 2004.
Khadduri, Majid, *Political Trends in the Arab World*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1970.
Kissinger, Henry, *Diplomacy*. New York: Simon & Schuster, 1994.
Kissinger, Henry, *The White House Years*. Boston: Little, Brown and Company, 1979.
Kissinger, Henry, *Years of Renewal*. New York: Touchstone/Simon & Schuster, 1999.
Kissinger, Henry, *Years of Upheaval*. Boston: Little, Brown and Company, 1982.
Korany, Bahgat, "Alien and Besieged Yet Here to Stay: The Contradictions of the Arab Territorial State", in Ghassan Salame, ed., *The Foundations of the Arab States*. London: Croom Helm, 1987.
Kristol, William, "Testimony Before the House Committee on International Relations Subcommittee on Middle East and South Asia", 22 May 2002, http://www.newamericancentury.org/saudi-052302.htm.
Kyle, Keith, *Suez*. New York: St Martin's Press, 1991.
Landau, Jacob M., *The Politics of Pan-Islam: Ideology and Organization*. Oxford: Clarendon Press, 1990.
Landler, Mark, "After Overture to Syria, Clinton Meets West Bank's Leaders", *International Herald Tribune*, 4 March 2009.
Lansford, Tom, *All for One: Terrorism, NATO and the US*. Aldershot, UK: Ashgate Publishing, 2002.
Laqueur, Walter, *Confrontation: The Middle East and World Politics*. London: Wildwood House, 1974.
Legum, Colin *et al*, eds, *Middle East Contemporary Survey*, vol. III (1978–79). New York: Holmes and Meier, 1978–1982.
Leigh, David, "General Sacked by Bush Says He Wanted Early Elections", *The Guardian*, 18 March 2004.
Lesch, David W., ed., *The Middle East and the United States*. Boulder, CO: Westview Press, 1996.
Lesch, David W., *Syria and the United States: Eisenhower's Cold War in the Middle East*. Boulder, CO: Westview Press, 1992.
Lewis, Bernard, "The Roots of Muslim Rage", *The Atlantic Monthly*, vol. 266, no. 3, September 1990.
Liakhovskii, A. A., *The Tragedy and Valour of the Afghani*. Moscow: GPI "Iskon", 1995.
Lieven, Anatol, and John Hulsman, *Ethical Realism: A Vision for America's Role in the*

World. London: Pantheon Books, 2006.
Lindsay, James M., *Congress and the Politics of US Foreign Policy*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1994.
Little, Douglas, *American Orientalism: The U.S. and the Middle East Since 1945*. London: I. B. Tauris, 2003.
Lockman, Zachary, *Contending Visions of the Middle East: The History and Politics of Orientalism*. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.
McCormick, James M., *American Foreign Policy and Process*. Itasca, IL: F. E. Peacock Publishers, 1992.
MacFarquhar, Neil, "Aviation Challenged: Education, Anti-Western and Extremist Views Pervade Saudi Schools", *The New York Times*, 19 October 2001.
Mamdani, Mahmood, *Good Muslim, Bad Muslim: America, the Cold War, and the Roots of Terror*. New York: Pantheon Books, 2004.
Mansur, Abdul Kasim, "The American Threat to Saudi Arabia", *Survival*, January-February 1981.
Matar, Fuad, ed., *Gulf War Panorama: A Factual Documented Account*. Beirut: Arab Institute for Research & Publishing, and London: Fouad Matar Consultancy for Media, Documentation and Research, 1994.
Matar, Fuad, *Saddam Hussein: The Man, the Cause and the Future*. London: Third World Centre, 1981.
Melhem, Hisham, *Dual Containment: The Demise of a Fallacy*. Washington, DC: Georgetown University Center for Contemporary Arab Studies, Edmund A. Walsh School of Foreign Service, 1997.
Moon, Bruce, "The State in Foreign and Domestic Policy", in L. Neack, J. Hey and P. Haney, eds, *Foreign Policy Analysis Continuity and Change in Its Second Generation*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1995.
Moran, Theodore H., "Modeling OPEC Behavior: Economic and Political Alternatives", *International Organization*, vol. 35, no. 2 (spring 1981).
Morgenthau, Hans J. and Eugene R. Wittkopf, eds, "Defining the National Interest – Again: Old Superstitions, New Realities", in Charles W. Kegley, Jr., *Perspectives on American Foreign Policy* (New York: St. Martin's Press, 1983), pp. 32–9..
Morgenthau, Hans J., *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*. New York: Alfred A. Knopf, 1978.
Morris, Dick, *Off with Their Heads: Traitors, Crooks and Obstructionists in American Politics, Media and Business*. New York: Reagan Books, 2003.
Mufti, Malik, *Sovereign Creations: Pan-Arabism and Political Order in Syria and Iraq*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996.
Munro, Alan, Arab Storm: Politics and Diplomacy Behind the Gulf War. London: I. B. Tauris, 2006.
The New York Times, "Soviet Build-up Seen at Afghan Border", 22 December 1979.

The New York Times, "Afghan President Ousted and Executed in Kabul Coup with Soviet Help", 28 December 1979.

The New York Times, excerpts from Pentagon's Plan: "Prevent the Re-emergence of a New Rival", 8 March 1992.

The New York Times, "Sept. 11 Families Join to Sue Saudis, Banks, Charities and Royals Accused of Funding al Qaeda Terrorists", 16 August 2002.

The New York Times, "War Plan for Iraq Calls for Big Force and Quick Strikes", 10 November 2002.

The New York Times, "How the Holy Warriors Learned to Hate", 18 June 2004.

The New York Times, *Report of the Congressional Committee's Investigation: The Iran-Contra Affair, with the Minority View*. New York: Times Books, 1994.

Niblock, Tim, *Saudi Arabia: Power, Legitimacy and Survival*. London: Routledge, 2006.

Noman, Ahmed, and Kassim Al Madhagi, *Yemen and the U.S.: A Study of a Small Power and Super-State Relationship, 1962–1994*. London: Tauris Academic Studies, 1996.

Le Nouvel Observateur, "Interview with President Jimmy Carter's National Security Adviser, Zbigniew Brzezinski", 15–21 January 1998.

O'Ballance, Edgar, *The War in Yemen*. Hamden, CN: Archon Books, 1971.

Olayan, Suliman S., "Saudi Arabia: The Burden of Moderation", *The Washington Quarterly* 4 (autumn 1983).

Oppenheim, V. H., "We Pushed Them", *Foreign Policy* (winter 1976–77).

Organization of the Islamic Conference (OIC), *Declarations and Resolutions of the Conference of the Organization of the Islamic Conference from Rabat to Kuala Lumpur*, statement; Jeddah: OIC General Secretariat, 1974.

Packer, George, *The Assassins' Gate: America in Iraq*. London: Faber & Faber, 2005.

Palmer, Michael A., *Guardians of the Gulf: A History of America's Expanding Role in the Persian Gulf, 1893–1992*. New York: Macmillan, 1992.

Palmer, Monte, and Princess Palmer, *At the Heart of Terror: Islam, Jihadists, and America's War on Terrorism*. New York: Rowman & Littlefield, 2004.

Parker, Richard B., *The Politics of Miscalculation in the Middle East*. Indianapolis: Indiana University Press, 1993.

Pauly, Robert J., Jr., *US Foreign Policy and the Persian Gulf: Safeguarding American Interests through Selective Multilaterialism*. Aldershot, UK: Ashgate Publishing, 2005.

Paz, Reuven, "Islamists and Anti-Americanism", *Middle East Review of International Affairs*, vol. 7, no. 4 (December 2003).

Perlez, Jane, "Saudis Uncooperative, White House Aides Say", *International Herald Tribune*, 12 October 2001.

Peterson, J. E., *Saudi Arabia and the Illusion of Security*. London: Oxford University

Press for the International Institute for Strategic Studies, 2002.

Pierre, Andrew J., *The Global Politics of Arms Sales*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1982.

Pipes, Daniel, "The Muslims Are Coming, the Muslims Are Coming", *National Review*, 19 November 1990.

Pollack, Josh, "Saudi Arabia and the U.S., 1931–2002", *Middle East Review of International Affairs*, vol.6, no.3 (September 2002).

Powell, Colin L., with Joseph E. Persico, *My American Journey*. New York: Random House, 1995.

Prados, John, *Presidents' Secret Wars: CIA and Pentagon Covert Operations from World War II through the Persian Gulf*. Chicago: Ivan R. Dee, Publisher, 1986.

The Project for the New American Century, "The Bush Doctrine: Memo from Gary Schmitt and Tom Donnelly to Opinion Leaders", 30 January 2002, http://www.newamerciancentury.org/defense-20020130htm.

The Project for the New American Century, *Report on Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces and Resources for a New Century*. Washington, DC: PNAC, September 2000.

The Project for the New American Century, "A Letter to Clinton", 26 January 1998, http://www.newamericancentury.org/iraqclintonletter.htm.

Provop, Michaela, "The War of Ideas: Education in Saudi Arabia", in Paul Aarts and Gerd Nonneman, eds, *Saudi Arabia in the Balance: Political Economy, Society, Foreign Affairs*. London: Hurst & Co., 2005.

Quandt, William B., *Decade of Decisions*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1977.

Quandt, William, *Saudi Arabia in the 1980s*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 1981.

Quandt, William, *Saudi Arabia's Oil Policy*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 1982.

Quandt, William B., *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2005.

Qureshi, Emran, and Michael A. Sells, *The New Crusades: Constructing the Muslim Enemy*. New York: Columbia University Press, 2003.

Rabin, Yitzhak, *The Rabin Memoirs*. Boston: Little, Brown and Company, 1979.

Rahmy, Ali Abdel Rahman, *The Egyptian Policy in the Arab World: Intervention in Yemen, 1962–1967: A Case Study*. Washington, DC: University Press of America, 1983.

Rasanayagam, Angelo, *Afghanistan: A Modern History*. New York: I. B. Tauris, 2005.

Al-Rasheed, Madawi, *A History of Saudi Arabia*. Cambridge: Cambridge University Press, 2002.

Rashid, Ahmed, *Taliban: Militant Islam, Oil and Fundamentalism in Central Asia*.

London: Yale University Press, 2000.
Rashid, Jamal, "Pakistan and the Central Command", *Middle East Report*, July-August 1986.
Reagan, Ronald W., *An American Life: The Autobiography*. New York: Simon & Schuster, 1990.
Ricks, Thomas E., "Briefing Depicted Saudis as Enemies", *The Washington Post*, 6 August 2002.
Ridgeway, James, *The Five Unanswered Questions About 9/11: What the 9/11 Commission Failed to Tell Us*. New York: Seven Stories Press, 2005.
Ridgeway, James, *The March to War*. New York: Four Walls Eight Windows, 1991.
Ross, Dennis, *The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2004.
Rouleau, Eric, "Interview with Nourridine Kianouri, Secretary General of Iran's Pro-Soviet Communist 'Tudah' Party", *Le Monde*, 18 April 1980.
Rubin, Barnett, *The Fragmentation of Afghanistan: State Formation and Collapse in the International System*. New Haven: Yale University Press, 1995.
Rubinstein, Alvin Z., *Red Star on the Nile: The Soviet-Egyptian Influence Relationship since the June War*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977.
Rusciolelli, Philip C., *Can America Remain Committed? U.S. Security Horizons in the 1990s*. Boulder, CO: Westview Press, 1992.
Rustow, Dankwart A., "US-Saudi Relations and the Oil Crisis of the 1980's", *Foreign Affairs*, vol. 55, no. 3 (April 1977).
Rustow, Dankwart A., "Realignment in the Middle East", *Foreign Affairs*, vol. 63, no.3 (1984).
El-Sadat, Anwar, *In Search of Identity: An Autobiography*. London: Collins, 1978.
Sadowski, Yahya, "Revolution, Reform or Regression? Arab Political Options in the 1990 Gulf Crisis", *Brookings Review*, vol. 9, no. 1 (winter 1990–91).
Safran, Nadav, *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security*. Ithaca: Cornell University Press, 1988.
Saikal, Amin, *Modern Afghanistan: A History of Struggle and Survival*. London: I. B. Tauris, 2004.
Salame, Ghassan, ed., *The Foundations of the Arab State*. London: Croom Helm, 1987.
Sanger, David E., and Eric Schmitt, "U.S. Has a Plan to Occupy Iraq, Officials Report", *The New York Times*, 11 October 2002.
Sanger, David, "Iranian Overture Might Complicate Relations with Israel", *The New York Times*, 10 February 2009.
Saudi Press Agency, *The Echoes of the Saudi Position During the Events of the Arab Gulf, 1990–1991*. Riyadh, KSA.
Saunders, Harold H., "The Iran-Iraq War: Implications for US Policy", in Thomas Naff, ed., *Gulf Security and the Iran-Iraq War*. Washington, DC: National Defense

University Press, 1985.
Schiff, Ze'ev, and Ehud Ya'ari, *Israel's Lebanon War*. New York: Simon & Schuster, 1984.
Schmidt, Dana Adams, *Yemen: The Unknown War*. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1968.
Schwarzkopf, H. Norman, with Peter Petre, *It Doesn't Take a Hero: The Autobiography: General H. Norman Schwarzkopf*. London: Bantam Press, 1992.
Schweizer, Peter, *Victory: The Reagan Administration's Secret Strategy That Hastened the Collapse of the Soviet Union*. New York: The Atlantic Monthly Press, 1994.
Sela, Avraham, *The Decline of the Arab-Israeli Conflict: Middle East Politics and the Quest for Regional Order*. Albany, New York: State University of New York Press, 1998.
Sepehri, Saman, "The Geopolitics of Oil", *International Socialist Review* 26 (November-December 2002).
Sewell, John W., and John A. Mathieson. *The Third World: Exploring US Interests*, Headline Series no. 259. New York: Foreign Policy Association, May 1982.
Seymour, Ian, *OPEC: Instrument of Change*. London: Macmillan, 1980.
Shanker, Thom, and Eric Schmitt, "Military Would Be Stressed by a New War, Study Finds", *The New York Times*, 24 May 2002.
Sheehan, Edward R. F., *The Arabs, Israelis, and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East*. New York: Reader's Digest Press, 1976.
Shultz, George P., *Turmoil and Triumph: Diplomacy, Power and the Victory of the American Ideal*. New York: Charles Scribner's Sons, 1993.
Simmons, Mathew R., *Twilight in the Desert: The Coming Saudi Oil Shock and the World Economy*. New Jersey: John Wiley & Sons, Inc., 2005.
Simpson, William, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar bin Sultan*. New York: HarperCollins, 2006.
Sindi, Abdullah M., "King Faisal and Pan-Islamism", in Willard A. Beling, ed., *King Faisal and the Modernization of Saudi Arabia*. Boulder, CO: Westview Press, 1980.
Singh, Ashok Kumar, *Saudi-US Relations: The Oil Factor*. New Delhi: Classical Publishing Co., 2000.
Smith, Charles D., *Palestine and the Arab-Israeli Conflict*. New York: St. Martin's Press, 1996.
Sokolsky, Richard D., et al., *Beyond Containment: Defending U.S. Interests in the Persian Gulf*. Washington, DC: Institute for National Strategic Studies (INSS), National Defense University, September 2002.
Spechler, Dina R., "The USSR and Third-World Conflicts: Domestic Debate and Soviet Policy in the Middle East, 1967–73", *World Politics*, vol. 38, no. 3 (April 1986).
Spiegel, Steven L., *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East*

Policy, from Truman to Reagan. Chicago: University of Chicago Press, 1985.

Stein, Janice G., "Deterrence and Compellence in the Gulf, 1990–91: A Failed or Impossible Task?" *International Security*, vol. 71, no. 2 (1992).

Stein, Kenneth, *Heroic Diplomacy: Sadat, Kissinger, Carter, Begin, and the Quest for Arab-Israeli Peace*. New York: Routledge, 1999.

Sultan, HRH General Khaled bin, with Patrick Seale, *Desert Warrior: A Personal View of the Gulf War by the Joint Forces Commander*. London: HarperCollins, 1995.

Tarock, Adam, *The Superpowers' Involvement in the Iran-Iraq War*. New York: Nova Science Publishers, Inc., 1998.

Taylor, Alan, *The Arab Balance of Power*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1982.

Teitelbaum, Joshua, *Holier Than Thou: Saudi Arabia's Islamic Opposition*. Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2000.

Telhami, Shibley, "Between Faith and Ethics", *Liberty and Power: A Dialogue on Religion and U.S. Foreign Policy in an Unjust World*, The Pew Forum Dialogues on Religion and Public Life. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2004.

Thompson, William R., "The Arab Sub-System and the Feudal Pattern of Interaction: 1965", *Journal of Peace Research*, vol. 7 (1970).

Timmerman, Kenneth R., *The Death Lobby: How the West Armed Iraq*. London: Fourth Estate, 1992.

Tolchin, Martin, "Foreigners' Political Roles in US Grow by Investing", *The New York Times*, 30 December 1985.

Trice, Robert, "Congress and the Arab-Israeli Conflict: Support for Israel in the US Senate, 1970–73", *Political Science Quarterly* 92 (summer 1977).

Tuson, Penelope, and Anita Burdett, eds, "Joint Saudi-Egyptian-Syrian Communiqué, 24 September 1956.", *Records of Saudi Arabia 1902–1960*. London: Archive Editions, March 1992.

Tyler, Patrick E., and E. Sciolino, "Bush Advisers Split on Scope of Retaliation", *The New York Times*, 20 September 2001.

US News and World Report, *Triumph Without Victory: The Unreported History of the Persian Gulf War*. New York: Times Books, 1992.

Vance, Cyrus, *Hard Choices: Critical Years in America's Foreign Policy*. New York: Simon & Schuster, 1983.

Vatikiotis, P. J., *Islam and the State*. London: Routledge, 1987.

Vassiliev, Alexei, *The History of Saudi Arabia*. London: Saqi Books, 1998.

Wallerstein, Immanuel, "The Rise and Future Demise of the World Capitalist System: Concepts for Comparative Analysis", *Comparative Studies in History and Society*, vol. 16, no.4 (1974).

Walt, Stephen M., *The Origins of Alliances*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987.

Washington, George, "Farewell Address", 1796.

Weinberger, Caspar W., *Fighting for Peace: Seven Critical Years in the Pentagon*. New

York: Warner Books, 1990.

Weinstein, Franklin B., "The Concept of a Commitment in International Relations", *Journal of Conflict Resolution*, vol. 13, no.1 (March 1969).

Wittkopf, Eugene R., *The Domestic Sources of American Foreign Policy: Insights and Evidence*, 2nd ed. New York: St. Martin's Press, 1994.

Woodward, Bob, *Veil: The Secret Wars of the CIA 1981-87*. London: Headline Books, 1987.

Woodward, Bob, *The Commanders*. New York: Simon & Schuster, 1991.

Woodward, Bob, *Bush at War*. New York: Simon & Schuster, 2002.

Woodward, Bob, *Plan of Attack*. New York: Simon & Schuster, 2004.

Yaqub, Salim, *Containing Arab Nationalism: The Eisenhower Doctrine and the Middle East*. Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 2004.

Yergin, Daniel, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*. New York: Barnes & Noble, 1992.

Yizraeli, Sarah, *The Remaking of Saudi Arabia: The Struggle Between King Saud and Crown Prince Faysal, 1953–1962*. Tel Aviv: Moshe Dayan Center, 1998.

Young, Oran, "Political Discontinuities in the International System", *World Politics*, vol. 20, no.3 (April 1968).

كتب بالعربية

أحمد يوسف أحمد، **الدور المصري في اليمن ١٩٦٢ – ١٩٦٧**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١.

فتحي الديب، **عبد الناصر وحركة التحرير اليمني**، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٠.

سفر الحوالي، **حقائق حول أزمة الخليج**، القاهرة، دار مكة المكرمة، ١٩٩١.

محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٨٨.

أمين سعيد، **تاريخ الدولة السعودية**، الجزء الثالث، دار الكتاب العربي، ١٩٦٥.

مصادر حكومية أميركية

"وكالة الاستخبارات المركزية" ("سي آي إيه")

CIA Briefing Materials, Counter-Terrorist Center (CTC) Briefing for the NSC Small

Group, 2–3 December 1999.
CIA Cable, "Intelligence Community Terrorist Threat Advisory", 30 March 2001.
CIA, Directorate of Intelligence, "The Soviet Invasion of Afghanistan: Five Years After", May 1985.
CIA, Directorate of Intelligence, "The Cost of Soviet Involvement in Afghanistan", February 1987.
CIA, "Iraq's Weapons of Mass Destruction Program".
CIA, Memorandum from Cofer Black, Director of CTC, to Clarke, "NSC Requests on Approaches for Dealing with Problems in Afghanistan", 29 December 2000.
CIA, "Mohammad Daud: President of Afghanistan", 13 August 1973.
CIA Report, *Additional Background on the Saudi Discovery of an UBL Network in Saudi Arabia*, undated.
CIA, Senior Executive Intelligence Brief, "Bin Laden Planning Multiple Operations", 20 April 2001.
CIA, Senior Executive Intelligence Brief, "Bin Laden Planning High-Profile Attacks", 30 June 2001.
CIA, Senior Executive Intelligence Brief, "Bin Laden Plans Delayed but Not Abandoned", 13 July 2001.
CIA, "Unclassified Report to Congress on the Acquisition of Technology Relating to Weapons of Mass Destruction and Advanced Conventional Munitions, 1 January–30 June 2000",
NA II, CIA, CIA-RDP 79 B00457A000600040001-3, CIA Records Search Tool (CREST), CD-ROM, 2, "Trends in OPEC Economic Assistance, 1976".

الكونغرس، مجلس النواب

Committee on Appropriations, Subcommittee on Military Construction Appropriations, "Military Construction Appropriations for 1984", 98th Cong., 1st sess., 1983.
Committee on Armed Services, "Hearings on Military Posture, H.R. 2970 (H.R. 3519), Department of Defense Authorization for Appropriations for FY1982", Part 1, 97th Cong., 1st sess., 1981.
Committee on Armed Services, Subcommittee on Military Installations and Facilities, "Hearings on H.R. 1816 (H.R. 2972) to Authorize Certain Construction at Military Installations for FY 1984", 98th Cong., 1st sess., 1983.
Committee on Foreign Affairs, "The Soviet Union and the Third World: Watershed in Great Power Policy", 97th Cong., 1st sess., 1977.
Committee on Foreign Affairs, *Foreign Assistance Legislation, Fiscal Year 1981*, Part 1.
Committee on Foreign Affairs, "Proposed Arms Sales to Saudi Arabia, Hearing

Before a Subcommittee on Foreign Affairs and its Subcommittee on Europe and the Middle East", 99th Cong., 2nd sess., 1986.
Committee on Foreign Affairs, Subcommittees on Arms Control, International Security and Science, and on Europe and the Middle East, "Proposed Sales to Saudi Arabia in Association with the Conduct of Operation Desert Storm", 101st Cong., 2nd sess., 31 October 1990.
Committee on Foreign Affairs, Subcommittee on Europe and the Middle East, "U.S. Interests in, and Policies toward, the Persian Gulf, 1980", 96th Cong., 2nd sess., 1980.
Committee on International Affairs, Subcommittee on Europe and the Middle East, "Saudi Arabia and the United States: The New Context in an Evolving Special Relationship", Staff Report by Richard M. Preece, 97th Cong., 1st sess., Aug. 1981.
Communication from the President of the US, "Military Assistance to Saudi Arabia: A Report on the Deployment and Mission of the US Armed Forces in Response to the Request Received from the Government of Saudi Arabia", 101st Cong., 2nd sess., 5 September 1990.

الكونغرس، مجلس الشيوخ

Committee on Armed Services, "Department of Defense Authorization for Appropriation for Fiscal Year 1981", 96th Cong., 2nd sess., 1980.
Committee on Armed Services, "Military and Technical Implications of the Proposed Sale to Saudi Arabia of Airborne Warning and Control System (AWACS) and F-15 Enhancements, 1981", 97th Cong., 1st sess., 1981.
Committee on Armed Services, Subcommittee on Sea Power and Force Projection, "Department of Defense Authorization for Appropriations for Fiscal Year 1982", Part 4, 97th Cong., 1st sess., 1981.
Committee on Finance, "Financial War on Terrorism: New Money Trails Present Fresh Challenges", 107th Cong., 2nd sess., 9 October 2002.
Committee on Foreign Relations, "Arms Sales Package to Saudi Arabia", Part 2, 97th Cong., 1st sess., 1981.
Committee on Foreign Relations, "War in the Persian Gulf: The US Takes Sides", Senate Staff Report, S PRT 100-60, November 1987.
Committee on Foreign Relations, Subcommittee on International Economic Policy, Export and Trade Promotion, "U.S. Economic and Strategic Interests in the Caspian Sea Region: Policies and Implications", 105th Cong., 1st sess., 23 October 1997.
Committee on Foreign Relations, Subcommittee on Multinational Corporations, "Multinational Petroleum Companies and Foreign Policy", 93rd Cong., 2nd sess.,

20 and 21 February, 27 and 28 March 1974.
Committee on Foreign Relations, Subcommittee on Multinational Corporations, "US Oil Companies and the Arab Oil Embargo: The International Allocation of Constricted Supplies", Report Prepared by the Federal Energy Administration, Office of International Energy Affairs, 93rd Cong., 2nd sess., 27 January 1975.
Committee on Foreign Relations, "War in the Gulf", A Staff Report, Print 98-225, 98th Cong., 2nd sess., 1984.
"Multinational Corporations and US Foreign Policy", Hearing, 94th Cong., 1st sess., 1975.
Congressional Research Service Reports
Collins, John M., "Petroleum Imports from the Persian Gulf: Use of US Armed Forces to Ensure Supplies", 1 May 1979.
Grimmett, Richard F., "Arms Sales to Saudi Arabia: AWACS and the F-15 enhancements", 12 May 1981.
Prados, Alfred B., "Saudi Arabia: Current Issues and U.S. Relations", 4 August 2003.

وزارة الخارجية

1971 Policy Assessment: Policy Review – A US Strategy for the 1970s, 26 June 1971.
Afghanistan in 1977: An External Assessment, 30 January 1978.
Bulletin, 7 January 1963.
Bulletin, 8 April 1974.
Bulletin, 12 September 1977.
Bulletin, February 1980.
Bulletin, December 1980.
Cable, Nairobi 7020, "Sudan: Foreign Minister on Developments Re Terrorism and Peace", 21 May 1996.
Current Policy N. 978, US Undersecretary Michael Armacost, "US Policy in the Persian Gulf and Kuwaiti Reflagging", June 1987.
"Iran-Iraq War: Analysis of Possible US Shift from Position of Strict Neutrality", 7 October 1983.
Office of the Coordinator for Counterterrorism, "Patterns of Global Terrorism 2003". Washington, D.C.: State Dept., Publication 11124, April 2004.
Office of Intelligence Research (Declassified Documents), 1994, "The Cairo-Riyadh Axis: Second Thoughts in Saudi Arabia", 10 August 1956.
Office of Intelligence and Research, "The Outlook for Saudi Arabia", 13 January 1956.
Records, Afghanistan and Pakistan, March 1980.
Records, Lot 58 D776, Box 10, Folder: "Near & Middle East – 1955–56".
Records, Central Files (786A. 00/11-1755), American Embassy, Jeddah, to State Dept., 17 November 1955.

Records, Central Files, reel 1, US Army Attaché, Beirut, to State Dept., CX 158, 21 November 1956.
Records, Central Files (780.00/4-1757), Ralph Lewis, American Consul, Dhahran, to State Dept., 17 April 1957.
Records, Central Files, Egypt, Reel 7, US Embassy, Cairo, to State Dept., 26 April 1957.
Records, Central Files (786A. 11/6-457), US Embassy, Baghdad, to State Dept., 4 June 1957.
Records, Central Files (783.00/8-2357), Strong to State, 19 August 1957.
Records, Central Files, Egypt, (674.83/9-357), US Ambassador, Egypt, to State Dept., 3 September 1957.
Records, Central Files (783.0010/1557), Memorandum of conversation, Yohanan Meroz and John Dorman, 15 October 1957.
Records, Central Files (786A. 00/12-1957), US Embassy, Jeddah, to State Dept., 19 December 1957.
Records, Central Files (786A.11/8-958), Sec. of State, to US Embassy, Jeddah, 9 August 1958.
Records, Central Files (786A.11/8-1258), US Ambassador, Jeddah, to Sec. of State, 12 August 1958.
Records, Central Files (786A.11/8-1258), US Embassy, Jeddah, to State, 12 August 1958.
Records, Central Files (786.A 00/9-358), US Embassy, Jeddah, to State Dept., 3 September 1958.
Records, Central Files, (786A. 00/6-2591), King Saud to President Kennedy, 25 June 1961.
Records, Central Files (786B.00/9-2861), State Dept. to Embassy, Jordan, 28 September 1961.
Records, Central Files (811.0086B/12-161), Memorandum of Conversation between Egyptian Ambassador and NEA Talbot, 1 December 1961.
Records, Central Files, (786A. 11/2–1362), Memorandum of Conversation between King Saud and President Kennedy, 13 February 1962.
Records, Central Files, (611.86A/6-462), Memorandum from the Dept. of State Executive, William Brubeck, to Bundy, 4 June 1962.
Records, Central Files (786H. 00/9-6, 2762), Circular telegram from the State Dept. to Certain Posts, 27 September 1962.
Records, Central Files (786A. 11/10-562), Memorandum of Conversation between Faisal and JFK, Washington, 5 October 1962.
Records, Central Files (786H. 00/10-962), Memorandum of Conversation between British Ambassador, Washington, Sir David Ormsby Gore, and Sec. of State Dean Rusk, 9 October 1962.
Records, Central Files, (786H. 00/10-962), Memorandum from Talbot to Rusk, 9 October 1962.

Records, Central Files, (786H. 00/10-1062), US Embassy, Cairo, to State Dept., 10 October 1962.
Records, Central Files, (786H. 00/10-1162), US Embassy, Cairo, to State Dept., 11 October 1962.
Records, Central Files, (786H. 00/10-1062), State Dept. to US Embassy, Cairo, 13 October 1962.
Records, Central Files, (786H. 02/10-1762), Paper by the Office in Charge of Arabian Peninsula Affairs, State Department's division of NEA, Talcott Seelye, 17 October 1962.
Records, Central Files, (786A. 11/11-162), Memorandum from William Brubeck, State Dept., Executive Sec. to Bundy, 1 November 1962.
Records, Central Files, (786A. 11/10-2562), State Dept. to US Embassy, Jeddah, 2 November 1962.
Records, Central Files, (786H. 00/11-462), US Embassy, Jeddah, to State Dept., 4 November 1962.
Records, Central Files, (786A. 5486B/11-462), US Embassy, Jeddah, to State Dept., 4 November 1962.
Records, Central Files, (786A. 5622/11-562), US Consulate, Dhahran, to State Dept., 5 November 1962.
Records, Central Files, (786A. 54866/11-762), Sec. of State Dean Rusk to US Embassy, Jeddah, 7 November 1962.
Records, Central Files, (786A. 5811/11-762), US Embassy, Jeddah, to State Dept., 7 November 1962.
Records, Central Files, (786H. 00/11-1062), State Dept. to US Embassy, Jeddah, 10 November 1962.
Records, Central Files, (785.00/11-1362), Memorandum from Talbot to Rusk, "Rationale for Our Proposed Course of Action on Yemen", 13 November 1962.
Records, Central Files, (786H. 00/11-2062), Telegram from US Embassy, Jeddah, to State Dept., 19 November 1962.
Records, Central Files, (786H. 00/12-1862), US Legation, Sanaa, to State Dept., 18 December 1962.
Records, Central Files, (786-02/12-1962), US Embassy, Cairo, to State Dept., 19 December 1962.
Records, Central Files, (686A. 86B/12-3162), Memorandum of Conversation between Khayyal and Talbot, 31 December 1962.
Records, Central Files, (686A. 86B/12-3162), Memorandum of Conversation between Talbot and Saudi Ambassador, Washington, Ibrahim Khayyal, 31 December 1962.
Records, Central Files, (786A. 5486B/12-1362), State Dept. to US Embassy, Jeddah, 31 December 1962.
Records, Central Files, (786A. 5486B/12-3162), State Dept. to US Embassy, Cairo, 31

December 1962.
Records, Central Files, (786A. 5486B/12-3162), US Embassy, Jeddah, to State Dept., 31 December 1962.
Records, Central Files, (786A. 5622/1-1563), State Dept. to US Embassy, Cairo, 8 January 1963.
Records, Central Files, (786A. 5486B/1-863), State Dept. to US Embassy, Jeddah, 8 January 1963.
Records, Central Files, (611.86B/1-963), US Embassy, Cairo, to State Dept., 9 January 1963.
Records, Central Files, (786H.02/1-1163), US Embassy, London, to State Dept., 11 January 1963.
Records, Central Files, (641.86A), US Embassy, London, to State Dept., 16 January 1963.
Records, Central Files (786H. 02/1-1963), State Dept. to US Embassy, Cairo, 19 January 1963.
Records, Central Files, (POL 26 YEMEN), Memorandum of Conversation Between Saudi Arabia's Ambassador al-Khayyal with State Sec., 23 February 1963.
Records, Central Files, (POL 27 YEMEN), State to US Embassy, Jeddah, 25 February 1963.
Records, Central Files, (POL 26 YEMEN), State to US Embassy, Cairo, 2 March 1963.
Records, Central Files, (POL 27 YEMEN), US Embassy, Cairo, to State Dept., 5 March 1963.
Records, Central Files, (POL 27 YEMEN), US Consulate, Dhahran, to State Dept., 7 and 8 March, and Memorandum from Talbot to Rusk, undated.
Records, Central Files, (POL 7 US/BUNKER), State to US Embassy, Jeddah, 14 March 1963.
Records, Central Files, (POL 7 US/Bunker), State to US Embassy, Cairo, 18 March 1963.
Records, Central Files, (POL 26 YEMEN), US Embassy, Lebanon, to State Dept., 19 March 1963.
Records, Central Files, (POL 16 YEMEN), US Embassy, Cairo, 3 April 1963.
Records, Central Files, (POL 27 YEMEN), US Embassy, Jeddah, to State Dept., 7 April 1963.
Records, Central Files, (POL 27 YEMEN), Telegram 1706 and 1707 from US Embassy, Cairo, 9 April, and Telegram 831 from US Embassy, Jeddah, 10 April 1962.
Records, Central Files, (POL 27-14 YEMEN/UN), US mission to UN, 10and 12 April 1963.
Records, Central Files, (DEF 6-3 US), US Embassy, Jeddah, to State Dept., 8 June 1963.
Records, Central Files, (POL 27 SAUD-UAR), US Embassy, Jeddah, to State Dept., 10 June 1963.

Records, Central Files, (POL 27-5 US), Memorandum from Rusk to Kennedy, 12 June 1963.

Records, Central Files, (DEF 6-3 US), State Dept. to US Embassy, Jeddah, 14 June 1963.

Records, Central Files, (DEF 19-2 SAUD-US), Circular Telegram, 29 June 1963

Records, Central Files, (POL 27-10 YEMEN), Kitchen to Johnson, 5 July 1963.

Records, Central Files, (POL 27 SAUD-UAR), US Embassy, Cairo, to State Dept., 6 July 1963.

Records, Central Files, (POL 27 UAR-YEMEN), US Embassy, Cairo, to State Dept., 11 July 1963.

Records, Central Files, (POL 26 YEMEN), State to US Embassy, Cairo, 23 July 1963.

Records, Central Files, NEA/NE Files: Lot 66 D 218, UAR. POL. UAR-YEMEN, 24 July 1963.

Records, Central Files, (POL 27 YEMEN), US Embassy, Jeddah, to State Dept., 2 August 1963.

Records, Central Files, (POL 27 SAUD-UAR), US Embassy, Cairo, to State Dept., 9 August 1963.

Records, Central Files, (POL 27 SAUD-UAR), US Embassy, Jeddah, to State Dept., 13 August 1963.

Records, Central Files, State-JCS Meetings, Lot 70 D 328, Memorandum on the substance of discussion at a Dept. of State-JCS Meeting, 16 August 1963.

Records, Central Files, (POL 27 YEMEN), US Embassy, Jeddah, to State Dept., 20 August 1963.

Records, Central Files, (POL 27 YEMEN), US Embassy, Jeddah, to State Dept., 30 August 1963.

Records, Central Files, (POL 27 YEMEN), US Consulate General, Istanbul, to State Dept., 18 October 1963.

Records, Central Files, (POL 27 YEMEN), US Embassy, Cairo, to State Dept., 21 October 1963.

Records, Central Files, (POL 27-14 YEMEN), US Consulate, Dhahran, to State Dept., 24 October 1963.

Records, Central Files, (POL 27 YEMEN), US Embassy, Cairo, to State Dept., 27 October 1963.

Records, Central Files, (POL 27-14 YEMEN), State to US Embassy, Jeddah, 28 October 1963.

Records, Central Files, (POL 27 YEMEN), State to US Embassy, Cairo, 6 November 1963.

Records, Central Files, (POL 15-1 SAUD), US Embassy, Jeddah, to State Dept., 7 November 1963.

Records, Central Files, (POL 32-1 SAUD-UAR), US Embassy, Jeddah, to State Dept., 19 November 1963.

Records, Central Files, (POL 27 US-UAR), State to US Embassy, Cairo, 20 November 1963.

Records, Central Files, (POL 26 YEMEN), State to US Embassy, Jeddah, 1 December 1963.

Records, Central Files (POL 26 YEMEN), State to US Embassy, Jeddah, 9 December 1964.

Records, Central Files, 1964-66 (POL 2 ISLAMIC), State to Certain Posts, 20 May 1966.

Records, Decimal Files (890F. 6363), Standard Oil Company / 123, Memorandum from Patchin to Murray, 24 December 1940.

Records, Decimal Files (980F. 24/32), Roosevelt to Stettinius, 18 February 1943.

Records, Decimal Files (890F. 248/8-845), Eddy to the Secretary of State, 8 August 1945.

Records, Decimal Files (890F. 11/12-447), Childs to State Dept., 4 December 1947.

Records, Decimal Files (78A.00/11-1956), US Embassy, Jeddah, to State Dept., 9 October 1956.

Records, Decimal Files (773.00(W)/11-2656), US Embassy, Tripoli, to State Dept. Dept., 26 November 1956.

Records, Decimal Files (786A.00/5-2257), US Embassy, Jeddah, to State Dept., 22 May 1957.

Records, Group Records-State, Political-UAR, Egypt, 1970–1973, Entry 1613, Box 2251, US Interests, Cairo, to Sec. of State, 25 July 1972.

Records, Group Records-State Political-UAR, Egypt, 1970–1973, Entry 1613, Box 2249, Memorandum for Kissinger, 25 July 1973.

Records, Group Records-State, Political-UAR, Egypt, 1970–1973, Entry 1613, Box 2250, Bureau of Intelligence and Research Note, 30 August 1973.

Records, NEA Files, Lot File 62D435, Box 7, Operation Hard Surface, Deputy Assistant Sec. of Defense for International Security Affairs K. Sloan to Talbot, 4 March 1963.

Records, NEA/NE Files: Lot 65 D 28, Syrian Coup, Memorandum from Roger Hilsman Jr., Director of Intelligence and Research, State Dept., to Rusk, 8 March 1963.

Records, National Security Action Memorandum Files: Lot 72 D316, NSAM 105, 16 October 1961.

Records, PPS Files: Lot 67D 548, Egypt, Talbot to McGhee, 30 May 1961.

Records, Record Group 59, Lot 66D487, "Program to Counter Soviet Penetration in the Middle East," 15 December 1956, "Policy Planning Staff Office Files," Box 113, Folder: "S/P Working Papers, Dec. 1956".

Records, Record Group 59, SN 70-73, POL 15-1 US/Nixon, Joseph Sisco, Assistant Secretary of State to Kissinger, "Proposed Presidential Message to King Faisal", 12 October 1973.

Records, Records of Henry Kissinger, Box 25, Cat C Arab-Israeli War, Memorandum

of Conversation Between Hafiz Ismail and Henry Kissinger, 20 May 1973.
Records, Records of Henry Kissinger, 1973–1977, Box 25, Cat C 1974, Arab-Israeli War, Memcon Between Simcha Dinitz, Israeli Ambassador, and Kissinger, 7 October 1973.
Records, Records of Henry Kissinger, Subject-Numeric Files 1970-1973, POL Isr-US, Memcon Between Dinitz and Kissinger, 9 October 1973.
Records, SN 70-73, POL 27 Arab-Isr, Memcon Between Deputy Secretary of State Kenneth Rush and Petroleum Company Executives, 10 October 1973.
Records, SN 70-73, POL 27 Arab-Isr, William B. Quandt to Kissinger, Memorandum of Conversation with Arab Foreign Ministers, 17 October 1973.
Records, S/S-NSC Files: Lot 72 D 316, NSAM, National Security Action Memorandum No. 227, 27 February 1963; and ibid., (POL 26 YEMEN), Memorandum from Brubeck to Bundy, 28 March 1963.
Records, S/S-NSC Files: Lot 72 D 316, NSAM 262, National Security Action Memo No. 262, "Yemen Disengagement", 10 October 1963.
Records, S/S-NSC Files: (Presidential Correspondent: Lot 66 D 204, UK-OFFICIALS-SEC. RUSK, 1962–64), State Dept. to US Embassy, London, 22 October 1963.
"S/CT Update on Critical Issues", Memo, Sheehan to Albright, 9 July 1999.

وثائق لوزارة الخارجية رفعت السريّة عنها

Declassified Documents, State Dept. Records, Haig to All Near Eastern and South Asian Diplomatic Posts, "Military Equipment for Iran and Iraq", 16 February 1981.
Declassified Documents, State Dept., Cable from Haig to the US Interests Section in Iraq. "De-designation of Iraq as Supporter of International Terrorism", 27 February 1982.
Declassified Documents, State Dept., Sec. of State George P. Shultz, Cable to the State Dept., "Sec.'s May 10th Meeting with Iraq Foreign Minister Tariq Aziz", 11 May 1983.
Declassified Documents, State Dept., Bureau of Near Eastern and South Asian Affairs Information, Memorandum from Jonathan T. Howe to Lawrence S. Eagleburger, "Iran-Iraq War: Analysis of Possible US Shift from Position of Strict Neutrality", 7 October 1983.
Declassified Documents, State Dept., US Embassy in UK to State Dept., "Rumsfeld Mission: December 20 Meeting with Iraqi President Saddam Hussein", 21 December 1983.

مجموعة وزارة الخارجية: مجلس "العلاقات الخارجية للولايات المتحدة" ("فروس")

1945, vol. 8, "Great Bitter Lake Conversation", Memorandum of Conversation

Between the King of Saudi Arabia (Abdul Aziz al Saud) and President Roosevelt, 14 February 1945.
1945, vol.8, "President Roosevelt to King of Saudi Arabia (Abdul Aziz Ibn Saud)", 5 April 1945.
1948, vol. 5.
1955–7, vol. 15, Diary Entry by the President, 28 March 1956.
1955–7, vol. 15, "United States Policy in the Near East," 28 March 1956.
1955–7, vol. 16, US Consulate, Dhahran, to State Dept., 23 August 1956.
1955–7, vol. 17, US Embassy, Cairo, to State Dept., 28 February 1957.
1955–7, vol. 13, "Memorandum by Sherwood", 29 August 1957.
1955–7, vol. 12, "Memorandum by Dulles", 21 October 1957.
1955–7, vol. 12, "US Objectives and Policies with Respect to the Near East", 30 October 1957.
1955–7, vol. 12, "Memorandum Presented to the NSC Planning Board", 4 November 1957.
1958–60, vol. 12, "National Security Council Report", NSC 5801/1, 24 January 1958.
1958–60, vol. 12, "Memorandum of conversation by Reinhardt", 30 January 1958.
1958–60, vol. 12, US Consulate, Damascus, to State Dept., 3 March 1958.
1958–60, vol. 12, State Dept. to US Embassy, Jeddah, 4 March 1958.
1958–60, vol. 12, "Memorandum of Discussion at the 358th Meeting of the National Security Council", 13 March 1958.
1958–60, vol. 12, Assessment of Current Situation in the Near East", 24 March 1958.
1958–60, vol. 12, "Special National Intelligence Estimate: Implications of Recent Government Changes in Saudi Arabia,"
1958–60, vol. 12, Rountree to J. F. Dulles, 14 March 1958.
1958–60, vol. 12, Assistant Sec. William Rountree to Dulles with Attachments, 24 March 1958.
1958–60, vol. 12, Deputy Undersecretary of State Douglas Dillon to the Acting Sec. Christian Herter, 30 June 1958, and attachment "Transport of Oil from the Middle East (Joint Report by US-UK Officials)", 12 May 1958.
1958–60, vol. 12, NSC 5820/1, 4 November 1958.
1958–60, vol. 12, US Embassy, Cairo, to State Dept., 1 April 1959.
1958–60, vol. 12, State Dept. to US Embassy, Cairo, 2 April 1959.
1958–60, vol. 12, Rountree to Deputy Undersecretary of State Douglas Dillon, 29 April 1959.
1958–60, vol. 13, US Embassy, Cairo, to State Dept., 1 December 1959.
1958–60, vol. 13, n. 5, Reply from State Dept. with Acceptance.
1961–63, vol. 17, NIE 36-61, 27 June 1961.
1961–63, vol. 17, SNIE 36.1-62, 28 March 1962.
1961–63, vol. 18, JFK letter to Sallal, Hussain, Nasser, Faisal, 16 November 1962.

خدمة البث والمعلومات الأجنبية

Daily Report, 8 December 1978.

Middle East Edition, 15 September 1979.

Middle East Edition, 17 September 1979.

Middle East Edition, 28 December 1979.

إدارة السجلات والأرشيف القومي

RG59, Central Files 1964–66 (POL 7 SAUD), Memorandum of Conversation, 15 May 1964.

RG59, Central Files 1964–66 (POL 27 YEMEN), Memorandum of Conversation, 11 December 1964.

RG59, Central Files 1964–66 (POL 27 YEMEN), US Embassy Jeddah to State Dept., 19 August 1964.

RG59, Central Files 1964–66 (POL 27 YEMEN), State to US Embassy, Jeddah, 22 August 1964.

RG59, Central Files 1964–66 (POL 1 SAUD-UAR), State to the US Embassy in the UK, 28 August 1964.

RG59, Central Files 1964–66 (POL 27 YEMEN), Editorial Note.

RG59, Central Files 1964–66 (POL 27 YEMEN), US Embassy, Cairo, to State Dept., 25 August 1965.

RG59, Central Files 1964–66 (POL 15-1 SAUD), US Consulate General, Dhahran, to State Dept., 20 February 1966.

RG59, Central Files 1964–66 (POL 27 YEMEN), Memo of Conversation Between Prince Sultan and Rusk, "Yemen, Communism in the Middle East", 23 February 1966.

RG59, Central Files 1964–66 (POL 23-7 NEAR E.), State to US Embassy, Jeddah, 26 February 1966.

RG59, Central Files 1964–66 (POL 23-7 NEAR E.), US Embassy, Jeddah, to State Dept., 4 May 1966.

RG59, S/S Visit, Files: Lot 67 D 587, Visit of King Faisal of Saudi Arabia, 21–23 June 1966, Vol. II, Memcons, Admin and Sub. Misc.. "Proposed Strategy for Visit of King Faisal", 1 June 1966.

RG59, Central Files 1967–69 (POL SAUD-US), US Embassy, Jeddah, to State Dept., 10 January 1967.

RG59, Central Files 1967–69 (POL SAUD-US), State to US Embassy, Jeddah, 16 January 1967.

RG59, Central Files 1967–69 (POL 27-10 YEMEN), State to the Mission to the European Office of the UN, 25 May 1967.

أرشيف الأمن القومي

CIA, Presidential Daily Briefing, 6 August 2001.

Director of Central Intelligence "DCI", SNIE 34/36 2-82, "Implication of Iran's Victory over Iraq", 8 June 1982.

Director of Central Intelligence–National Intelligence Officer, "NIO"/Middle East DCI/NIO 1039-75, "The Implications of the Iran-Iraq Agreement", 1 May 1975.

Defense Dept., Estimate Center, April 1980.

Defense Intelligence Agency, Intelligence Report, "Defense Estimative Brief: Prospects for Iraq", 25 September 1984.

George Bush, National Security Directive 45, "U.S. Policy in Response to the Iraqi Invasion of Kuwait", 20 August 1990.

George Bush, National Security Directive 54, "Responding to Iraqi Aggression in the Gulf", 15 January 1991.

Interagency Intelligence Memorandum (IIM), *Soviet Options in Afghanistan*, 28 September 1979.

Interagency Intelligence Memorandum (IIM), *The Soviet Invasion of Afghanistan: Implications for Warning*, October 1980.

National Security Council, Bush Administration, First Memo on al-Qa'ida, "Presidential Policy Initiative/Review – The Al-Qaeda Network", 25 January 2001.

National Security Council, *A National Security Strategy for a New Century*, Washington, DC: December 1999.

National Security Council, National Security Study Memorandum 198, "Joint US-Saudi Economic, Military and Technological Cooperation", 12 March 1974.

National Security Council, Memorandum from Mary McCarthy, NSC senior director responsible for intelligence programs, to CIA, December 1999.

National Security Council, Memorandum from Paul Kurtz, member of the White House counterterrorism team, to Berger, "Roadmap for March 10th Principals Committee (PC) Meeting", 8 March 2000.

National Security Council, "Strategy for Eliminating the Threat from Jihadist Networks of al-Qaeda: Status and Prospects", December 2000, attached to NSC memo, Clarke to Condoleezza Rice, the NS advisor for President Bush, 25 January 2001.

National Security Decision Directive 139, from Ronald W. Reagan, "Measures to Improve US Posture and Readiness to Respond to Developments in the Iran-Iraq War", 5 April 1984.

Nobel – Compendium, "15 October Situation Report", 15 October 1979.

Nobel – Compendium, Additional Materials, "Brzezinski Memo", 20 September 1979.

Nobel – Compendium, "Record of the Meeting of the Special Coordination

Committee", 17 December 1979.

A Report from JCS, "Guerrilla Use of Stinger Missiles and Their Effect on Soviet Tactics in Afghanistan", undated.

State Dept., Bureau of Intelligence and Research, Assessments and Research, "The Afghan Resistance Movement in 1981: Progress, But a Long Way to Go", 12 January 1982.

State Dept., Bureau of Public Affairs, Policy No. 152, "Persian Gulf, Southwest Asia, Indian Ocean: Developing a Cooperative Security Framework", 24 March 1980.

State Dept., Bureau of Public Affairs, Report No. 72, "Soviet Dilemmas in Afghanistan", June 1980.

State Dept., Cable, "Afghanistan: Meeting with the Taliban", 11 December 1997.

State Dept., Cable, "Dealing with the Taliban in Kabul", 28 September 1996.

State Dept., Cable, "Osama bin Laden: Taliban Spokesman Seeks New Proposal for Resolving bin Laden Problem", 28 November 1998.

State Dept. Records, Briefing Memorandum from Harold Sanders to Vance, "Situation in Afghanistan", 30 April 1978.

State Dept. Records, Briefing Memorandum from William Bowdler to Warren Christopher, "The Coup in Afghanistan", 1 May 1978.

State Dept. Records, Briefing Paper, "Soviet Perspective on Iran/Iraq War", 24 September 1980.

State Dept. Records, Bureau of Near Eastern and South Asian Affairs, Memorandum "Issue Paper: Gulf War Update" and "Issue Paper: US Attitude Toward Iran" attached, 27 February 1986.

State Dept. Records, (POL 7 US/KISSINGER), Memorandum of Conversation between Fahd and Kissinger, 8 November 1973.

State Dept. Records, (POL 7 US/KISSINGER), Memorandum of Conversation between Saqqaf and Kissinger, 8 November 1973.

State Dept. Records, (POL 27 ARAB-ISR), Memorandum of Conversation between Faisal and Kissinger, 14 December 1973.

State Dept. Records, Memorandum to Different Posts, "Staunching Iran's Imports of Western Arms and Urging Restraint on Iraq", 14 December 1983.

State Dept. Records, "Iran-Iraq War: US Responses to Escalation, Scenarios and Threats to Persian Gulf States", 24 March 1984.

State Dept. Records, State to Intsum Collective Priority, "Intelligence Summary 914 – October 11, 1979", October 1979.

State Dept. Records, State to US Embassy, Baghdad, "Memcon: Secretary's Meeting with Iraqi Deprimmin Tariq Aziz", 26 November 1984.

State Dept. Records, US Embassy, Baghdad, to State Dept., "Iraq Exults in Fao Victory, Barely Mentions US Actions", April 1988.

State Dept. Records, US Embassy, Jeddah, to State Dept., 15 June 1963.

State Dept. Records, US Embassy, Jeddah, to State Dept., 16 June 1963.

State Dept. Records, US Embassy, Jeddah, to State Dept., "Saudi View on Iran", January 1979.

State Dept. Records, US Embassy, Jeddah, to State Dept., "Dialogue on Afghanistan", October 1979.

State Dept. Records, US Embassy, Jeddah, to State Dept., "Meeting with Crown Prince Fahd – October 2", October 1979.

State Dept. Records, US Embassy, Jeddah, to State Dept., "Islamic Foreign Ministers Conference on Afghanistan", January 1980.

State Dept. Records, US Embassy, Jeddah, to State Dept., "Saudi Official Commands, US/Iraqi Contacts", 7 December 1983.

State Dept. Records, US Embassy, Kabul, to State Dept., June 1979.

State Dept. Records, US Embassy, Kabul, to State Dept., "Prime Minister Amin Reiterates That He Wants Friendly Relations with the US", September 1979.

State Dept. Records, US Embassy, Kabul, to State Dept., "Charge's Call on President Amin", September 1979.

State Dept. Records, US Embassy, Kabul, to State Dept., "Meeting with President Amin", October 1979.

State Dept. Records, US Embassy, Kabul, to State Dept., "Signs Continue of Strained Relations between President Hafizullah Amin and the Soviets", October 1979.

State Dept. Records, US Embassy, London, to State Dept., "Saudi Arabian Oil Production", January 1979.

State Dept. Records, US Embassy, Paris, to State Dept., "Gromyko Press Conference in Paris", April 1980.

State Dept. Records, US Embassy. Paris, to State Dept., "France to Send Five Super-Étendard Aircraft", 24 June 1983.

State Dept. Report, "US Engagement with the Taliban on Usama Bin Laden", 16 July 2001.

State Dept., US Embassy, Islamabad, Cable, "SITREP 6: Pakistan/Afghanistan Reaction to US Strikes", 25 August 1998.

State Dept., US Embassy, Islamabad, Cable, "SITREP 7: Pakistan/Afghanistan Reaction to US Strikes", 26 August 1998.

State Dept., US Embassy, Islamabad, Cable, "Usama bin Laden: High-Level Taliban Official Gives the Standard Line on bin Laden with a Couple of Nuances, in October 11th Meeting with Ambassador", 12 October 1998.

State Dept., US Embassy, Islamabad, Cable, "Usama bin Laden: Coordinating our Efforts and Sharpening Our Message on bin Laden", 19 October 1998.

Transcripts of Sec. of State Henry Kissinger, Staff Meetings, 1973–1977, Box 1, Transcript, "Secretary's Staff Meeting", 23 October 1973.

US Central Command, "Operation Desert Shield/Desert Storm", Executive Summary, 11 July 1991.

US Embassy, Moscow, Cable, "A/S Raphel Consultation with Deputy FM Chernyshev", 13 May 1996.

The White House, Memorandum of Conversation between Faisal and Kissinger, 8 November 1973.

The White House, Memorandum of Conversation between Saqqaf and Fahmi and Vice President Gerald Ford and Kissinger, 18 February 1974.

The White House, Memorandum of Conversation between Assad and Kissinger, 26 February 1974.

The White House, Memorandum of Conversation between Fahd and Kissinger, 2 March 1974.

The White House, Memorandum of Conversation between Saqqaf and Kissinger, 2 March 1974.

The White House, Memorandum of Conversation between Saud and Ford, 18 September 1975.

The White House, Memorandum of Conversation between Saud and Kissinger, 6 October 1976.

The White House, NSC, National Security Decision Directive, "US Policy Toward Iran", 11 June 1985.

The White House, NSC, National Security Study Directive 7-84, "US Security Relationship with Saudi Arabia", 6 November 1984.

The White House, Office of the White House Press Secretary, "Text of the President's Address to the Nation", 4 January 1980.

"مشروع نيكسون للمواد الرئاسية"

Nixon Presidential Materials Project, NSCF, Box 1173, 1973 War (Middle East), 6 October 1973, File No. 1 (1 of 2), Memorandum from William B. Quandt, NSC Staffer, to Brent Scowcroft, 6 October 1973.

Nixon Presidential Materials Project, NSCF, Box 1174, 1973 Middle East War, 10 October 1973, File No. 5, State Dept., Operation Center, Middle East Task Force, Situation Report #18.

Nixon Presidential Materials Project, NSCF, Box 1174, 1973 Middle East War, 12 October 1973, File No. 7, State Dept., Operation Center, Middle East Task Force, Situation Report #22.

Nixon Presidential Materials Project, NSCF, Box 1174, 1973 Middle East War, October 15th, 1973, File No. 9., State Dept. to US Embassy, Jeddah, 14 October 1973.

Nixon Presidential Materials Project, NSCF, Box 1174, 1973 Middle East War, 16 October 1973, File No. 11, US Embassy, Jeddah, to State Dept., 16 October 1973.

Nixon Presidential Materials Project, NSC Institutional Files, Box H-92, WSAG

Meeting Middle East 10/17/73, Folder 6, Memcon, "WSAG Principles: Middle East War", 17 October 1973.

Nixon Presidential Materials Project, NSC Institutional Files, Box H-117, WSAG Minutes 10-2-73 to 7-23-74, Minutes of WSAG, 17 October 1973.

Nixon Presidential Materials Project, NSC Files, Subject Files, Box 321, Folder: "Energy Crisis, November 1973–74", Memorandum from Pentagon to the White House, 30 November 1973.

مكتبات الرؤساء

Dwight D. Eisenhower Library (DDEL), AWF, DDE Diary Series, Box 18, Folder: "Oct. 56 Phone Calls", Telephone Conversion between Eisenhower and US Ambassador to UN Henry Cabot Lodge, 31 October 1956.

DDEL, AWF, International Series, Box 46, Folder: "Saudi Arabia, King Saud 1957 (1)", US Embassy, Cairo, to State Dept., 28 February 1957.

DDEL, AWF, NSC Series, Box 9, "Memorandum of Discussion at the 357th Meeting of the National Security Council", 6 March 1958.

Dwight D. Eisenhower Library, ACW, NSC Series, Box 10, "Memorandum of Discussion at the 363rd Meeting of the NSC," 24 April 1958.

DDEL, White House Office, Staff Secretary papers, State Dept., Subseries, Subject Series, Box 3, Memorandum by Goodpaster of conference with the President, 23 December 1958, State Dept. (September 1958–January 1959).

John F. Kennedy Library, Countries Series, Yemen, 10/1/62-10/8/62, Memorandum from the Office of National Estimates, CIA, to Director of Central Intelligence McCone, 8 October 1962.

John F. Kennedy Library, NSC, Meetings and Memoranda, Staff Memoranda, Robert W. Komer, Memorandum from Komer to Kennedy, "Aid to the UAR", 15 February 1962.

John F. Kennedy Library, NSC, UAR, 09/63-11/63, State Dept. to US Embassy, Cairo, 19 October 1963.

John F. Kennedy Library, NSF, Countries Series, Yemen, 8/61-9/62.

John F. Kennedy Library, NSF, Box 45, Komer Papers, UAR 1961-1962, White House Memorandum from Komer to Rostow, 2 June 1961.

John F. Kennedy Library, NSF, Box 169, Nasser Correspondence, UAR, Nasser Letter to Kennedy, 21 June 1961.

John F. Kennedy Library, NSF, UAR, 7/61-10/61, Memorandum from Komer to Rostow, 30 June 1961.

John F. Kennedy Library, NSF, Meeting and Memoranda Series, Staff Memoranda, Robert W. Komer (11/61-12/61), 3 November 1961.

John F. Kennedy Library, NSF, UAR, 11/61-12/61, Memo from Komer to Bundy and its attachment Memorandum for the President "A Shift in Policy Toward Nasser", 8 December 1961.

John F. Kennedy Library, NSF, Box 169, UAR, Memorandum from George Ball to Kennedy, 31 January 1962.

John F. Kennedy Library, NSF, White House Memoranda, Komer papers, UAR 1961-62, Komer memo to Bundy, 10 July 1962.

John F. Kennedy Library, NSF, Box 443, Komer Papers, Saudi Arabia, Faysal Visit 10/4/62-10/8/62, (Folder 1 of 3), Memorandum of conversation between Crown Prince Faysal and Sec. of State, 27 September 1962.

John F. Kennedy Library, NSF, Box 443, Komer Papers, Saudi Arabia, Faysal Visit 10/4/62-10/8/62, (Folder 1 of 3), Memorandum of Conversation Between Talbot and Dr. Fir'awn, 3 October 1962.

John F. Kennedy Library, NSF, Box 158, Saudi Arabia, Faysal Briefing Book, 10/3/62-10/5/62, Komer Memorandum to the President, 4 October 1962.

John F. Kennedy Library, NSF, Box 443, Komer Papers, Saudi Arabia, Faysal Visit 10/4/62-10/8/62, (Folder 1 of 3), Memorandum of Conversation Between Crown Prince Faysal and the President, 5 October 1962.

John F. Kennedy Library, NSF, White House Memoranda, Box 445, Komer papers, UAR 1961-62, Komer memo to JFK, 5 October 1962.

John F. Kennedy Library, NSF, Meeting and Memoranda Series, Staff Memoranda, Komer papers, Komer memo to Kennedy, 18 October 1962.

John F. Kennedy Library, NSF, Box 169, UAR, Memorandum from Komer to Bundy, 2 January 1963.

John F. Kennedy Library, NSF, Yemen, Memorandum for the Record: Presidential Meeting on Yemen, 25 February 1963.

John F. Kennedy Library, NSF, Countries Files, Yemen, Bunker/Bunche Missions. Letter from Kennedy to Faisal, 1 March 1963.

John F. Kennedy Library, NSF, White House Memoranda, Box 44, Komer Files, Yemen, 1961–64, Memcon: JFK Meeting on Yemen, 11 March 1963.

John F. Kennedy Library, NSF, Box 446, Komer Papers, UAR 1/63-11/63, William S. Gaud to Hollis B. Chenery, 25 April 1963.

John F. Kennedy Library, NSF, Countries Series, Saudi Arabia, 6/1/63-6/14/63.

John F. Kennedy Library, NSF, Countries Series, Yemen, 6/63, Memorandum from Komer to President, 7 June 1963.

John F. Kennedy Library, NSF, Countries Series, Saudi Arabia, 6/1/63-6/14/63, Memorandum from Komer to Kennedy, 13 June 1963.

John F. Kennedy Library, NSF, Countries Series, Saudi Arabia, JCS Telegram 1512, DTG 032235Z, July 1963.

John F. Kennedy Library, NSF, Countries Series, Saudi Arabia, 7/63-8/63, Memo

from Komer to Kennedy, 2 July 1963.

John F. Kennedy Library, NSF, Countries Series, Saudi Arabia, JCS Telegram 3520, DTG 09 1747Z, November 1963.

John F. Kennedy Library, NSF, Countries Series, UAR, 6/63-8/63, Helms to Bundy, 12 July 1963.

John F. Kennedy Library, NSF, Countries Series, Yemen, 7/63, Komer to Kennedy, 12 July 1963.

John F. Kennedy Library, NSF, Countries Series, UAR, 6/63-8/63, Komer to Bundy, 15 July 1963.

John F. Kennedy Library, NSF, Countries Series, Yemen, 7/63, "Estimate of Soviet Involvement in Yemen" by the Office of National Estimates of the CIA, 24 July 1963.

John F. Kennedy Library, NSF, Countries Series, Yemen, 9/63, Paper by Komer, "The Next Round in Yemen", 20 September 1963.

John F. Kennedy Library, Oral Histories, Robert W. Komer, NSC *Chargé* of Middle Eastern Affairs, 16 July 1964.

Lyndon B. Johnson Library, NSF, Country File, Yemen, Cables & Memos, vol.II, 6/64-12/68, Special Memorandum Prepared in the CIA, 18 February 1965.

Lyndon B. Johnson Library, NSF, Country Files, Saudi Arabia, Memos, Vol. I, 12/63-4/67, Memorandum of Conversation, 21 February 1966.

Lyndon B. Johnson Library, NSF, Country Files, Saudi Arabia, Memos, Vol. I, 12/63-4/67, Memorandum of Conversation, "President's Meeting with King Faisal", 21 June 1966.

Lyndon B. Johnson Library, NSF, NIE 36.6, Saudi Arabia, National Intelligence Estimate NIE 36.6-66, 8 December 1966.

Ronald Reagan Presidential Library, Public Paper, "Statement on US Measures Taken Against the Soviet Union Concerning its Involvement in Poland", 29 December 1981.

George Bush Presidential Library, The White House, NS Directive 26, "US Policy Toward the Persian Gulf", 2 October 1989.

أوراق منشورة لرؤساء الولايات المتحدة

Bush, George, 1991, Book I, 1 January–30 June 1991, Washington, DC: US Government Printing Office, 1992.

Bush, George W., Books I and II, 2001, "Address Before a Joint Session of the Congress on the U.S. Response to the Terrorist Attacks of September 11", 20 September 2001.

Nixon, Richard, The President's News Conference, 25 February 1974. Washington DC: US Government Printing Office.

Carter, Jimmy, 1977. Washington, DC: US Government Printing Office.

البيت الأبيض، المكتب الصحافي

"President Bush Calls for New Palestinian Leadership", 20 June 2002.

"The National Security Strategy of the U.S.A.", Washington, 17 September 2002.

"President's Remarks at the UN General Assembly", 12 September 2002.

"Visit of President Heydar Aliyev of Azerbaijan", 1 August 1997.

"US-Middle East Free Trade Area", 9 May 2003.

"The President's State of the Union Address", News Release, 29 January 2002, http://www.georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/01/20020129-11.html.

"President Welcomes Aid Workers Rescued from Afghanistan", News Release, 26 November 2001, http://www.georgewbush-whitehouse.archives.org/news/release/2001/11/20011126-1.html.

"Radio Address of the President to the Nation", News Release, 6 October 2001, http://www.georgewbush-whitehouse.archives.org/news/relese/2001/10/20011006.html.

مصادر حكومية أميركية متنوّعة

Chief of Naval Operations (CNO) Records, serial 0005P30, file: A16-3(5) War plans, OP 30 files, Memorandum "Resume of Pincher Panning", Rear Adm. Cato D. Glover, 21 January 1947.

Department of Defense, News Briefing, The Pentagon, Office of Assistant Sec. of Defense, Ref. No. 266-95, 17 May 1995.

Council on Foreign Relations, Task Force Report, *Terrorist Financing*, 2002.

Final Report of the National Commission on Terrorist Attack Upon the United States, *The 9/11 Commission Report*. New York: W. W. Norton & Company, 2004.

Library of Congress, Area Handbook, *Iran.*

Library of Congress, Federal Research Division, Area Handbook Series, *Iran: A Country Study*, Helen Chapin Metz, ed., December 1987.

National Defense University (NDU), Institute for National Security Studies (INSS), *Strategic Assessment 1999*. Washington DC: NDU/INSS, 1999.

National Energy Policy Development Group (NEPD), *National Energy Policy: Reliable, Affordable, and Environmentally Sound Energy for America's Future*, Report of the NEPD. Washington, DC: US Government Printing Office, 2001.

Navy Department Records, Record Group 80, Memorandum: "The Problem", Folder:

"Oil", Duffield Office File, 13 March 1944.

Treasury Department, The Office of Public Affairs, JS-1257, "Testimony of Juan C. Zarate, Deputy Assistant Secretary Executive Office for Terrorist Financing and Financial Crimes, Before the House of International Relations Subcommittee on the Middle East and Central Asia", 24 March 2004.

US Army, "Impact of the Stinger Missile on Soviet and Resistance Tactics in Afghanistan", March 1989.

US Defense Intelligence Agency, Intelligence Commentary, 7 January 1980.

US Defense Intelligence Agency, Directorate for Research, "Afghan Resistance", 5 November 1982.

Washington National Records Center, RG330, OASD/ISA Files:FRC 67 A 4564, Iraq 000.1-1963, Memorandum from Stephen O. Fuqua of the Bureau of International Security Affairs, Dept. of Defense, to Frank K. Sloan, Deputy Assistant Sec. of Defense for International Affairs, 8 February 1963.

Washington National Records Center, RG330, OASD/ISA Files: FRC 65 A 3501, Yemen, 000.1-1963, Memo from Glass to Bundy "S-18, 373/P-3", 21 June 1963.

Washington National Records Center, RG 330, OSD Files: FRC 69 A 3131, Saudi Arabia 1963, JCSM-1003-63, 24 December 1963.

المصادر الحكومية السعودية

Saudi Embassy, Washington, "Looking Ahead: The Oil Market and Its Future", Ali I. Al-Naimi, Saudi Minister of Petroleum and Mineral Resources at the Los Angeles World Affair Council, 8 May 2000, http://www.saudiembassy.net/archive/2000/speeches/Page11.aspx.

Saudi Embassy, Washington, "Crown Prince Abdullah presents 8-point Mid East Proposal to US president Bush at Crawford, Texas", 26 April 2002, http://www.saudiembassy.net/archive/2002/press/page30.aspx.

Saudi Embassy, Washington, "Embassy Issues Summary Report on Fight Against Terrorism", 27 August 2002, http://www.saudiembassy.net/archive/2002/statements/page7.aspx.

Saudi Embassy, Washington, "Saudi Foreign Minister Welcomes US President's Address to the UN", 15 September 2002, http://www.saudiembassy.net/archive/2002/press/page15.aspx.

Saudi Embassy, Washington, "FBI, Treasury Department Praise Saudi Efforts to Stop Terrorist Financing", 20 September 2002, http://www.saudiembassy.net/archive/2002/press/page14.aspx.

Saudi Embassy, Washington, "Response to CFR Report", 17 October 2002,

http://saudiembassy.net/archive/2002/press/page10.aspx.

Saudi Embassy, Washington, “Saudi Actions to Crack Down on Terrorist Financing”, 18 October 2002, http://saudiembassy.net/archive/2002/press/page9.aspx.

Saudi Embassy, Washington, “GCC Urges Iraq to Accept UN Resolution 1441”, 12 November 2002,
http://www.saudiembassy.net/archive/2002/news/page22.aspx.

Saudi Embassy, Washington, “Saudi Information Office Issues Clarification”, 28 August 2003,
http://www.saudiembassy.net/archive/2003/press/page29.aspx.

Saudi Embassy, Washington, “The Saudis Respond: Foreign Minister Prince Saud Interviewed by Scott Macleod”, *Time* exclusive, Paris, 10 September 2003, http://www.saudiembassy.net/archive/2003/statements/page2.aspx.

Saudi Embassy Washington, “Saudi Arabia’s Progress on Economic, Education and Political Reforms”, 7 November 2003, http://www.saudiembassy.net/archive/2003/press/page11.aspx.

Saudi Embassy, Washington, “Statement on Creation of a Charity Commission”, 28 February 2004, http://www.saudiembassy.net/archive/2004/statements/page23.aspx

Saudi Embassy, Washington, “Prince Saud’s Address to US-Saudi Arabian Business Council”, New York, 26 April 2004, http://www.saudiembassy.net/archive/2004/speeches/page11.aspx.

Saudi Embassy, Washington, Address by Minister of Foreign Affairs HRH Prince Saud Al-Faisal to the Council on Foreign Relations, “The US and Saudi Arabia: A Relationship Threatened By Misconceptions”, New York, 27 April 2004.

Saudi Embassy, Washington, Information Office, “Saudi Arabia and the US Take Joint Action Against Terror Financing”, 2 June 2004.

Saudi Embassy, Washington, “FATF Releases Evaluation of Kingdom’s Mechanism Against Terrorism Financing and Money Laundering”, 2 July 2004, http://www.saudiembassy.net/archive/2004/press/page21.aspx.

Saudi Embassy, Washington, Prince Saud Al-Faisal Interview with *Newsweek/The Washington Post*, “Changes in the Kingdom – On Our Timetable”, Lally Weymouth, 27 February, 2005, http://www.saudiembassy.net/archive/2005/statements/page25.aspx.

Saudi Embassy, Washington, “Joint Statement by Crown Prince Abdullah and President George W. Bush”, 25 April 2005, http://www.saudiembassy.net/archive/2005/statements/page20.aspx.

Saudi Embassy, Washington, “Foreign Minister Gives Press Conference in Dallas, Texas”, 26 April 2005, http://www.saudiembassy.net/archive/2005/news/page567.aspx.

Saudi Embassy, Washington, “Transcript of Prince Saud Interview with U.S. Print

Journalists”, 22 September 2005, http://www.saudiembassy.net/archive/2005/transcript/Page5.aspx.

Saudi Embassy, Washington, “Joint Press Conference of Prince Saud and Secretary Rice Following the First Strategic Dialogue”, 14 November 2005, http://www.saudiembassy.net/archive/2005/transcript/Page0.aspx.

Saudi Embassy, Washington, “US-Saudi Strategic Dialogue Joint Statement “, 18 May 2006,
http://www.saudiembassy.net/archive/2006/statements/page9.aspx.

Saudi Embassy, Washington, “I Think We Need to Talk”, New Saudi Ambassador to the US Prince Turki Al-Faisal at the Brookings Institution”, Washington 19 June 2006, http://www.saudiembassy.net/archive/2006/speeches/page31.aspx.

Saudi Embassy, Washington, “Political and Economic Reform in the Kingdom of Saudi Arabia”, December 2006.

Saudi Embassy, Washington, “The Kingdom’s Address to the 63rd UN General Assembly, 27 September 2008”, http://www.saudiembassy.net/latest_news/news09270801.aspx.

Saudi Embassy, Washington, “Arab Foreign Ministers Meet”, 3 March 2009, http://www.saudiembassy.net/latest_news/news03030902.aspx.

الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي

Archive of the President, Russian Federation, f.3, op.82, d.149, ll.120-122, trans. by M. Kramer, Ustinov, Report to CPSCU CC on Mission to Afghanistan by Pavlovskii, 5 November 1979.

Archives of the General Staff of the USSR Armed Forces, *Znamya*, no. 4, 1991, Report from Soviet Deputy Defence Minister Army Gen. Ivan Pavlovskii during visit to Afghanistan, 25 August 1979.

Archive of the President, Russian Federation (APRF), f. 3, op. 82, d. 173, ll. 72-75, trans. by M. Kramer, CPSU CC Politburo Decision, with report by Gromyko, D. F. Ustinov, S. K. Tsvigun, 15 September 1979.

Cold War International History Project, Archive of the President, Russian Federation, from notes taken by A. F. Dobrynin and provided to Norwegian Nobel Institute by Odd Arne Westad, Director of Research, Nobel Institute, trans. Daniel Rozas, Personal Memorandum, Andreopov to Brezhnev, n.d. [early December 1979].

Cold War International History Project, Memorandum from Brzezinski to Carter, “Reflections on Soviet Intervention in Afghanistan”, 26 December 1979.

Tsentr Khraneniia Sovremennoi Dokumentatsii (The Center for the Storage of Contemporary Documentation), Moscow, fond “f.” 5, opis “op.” 75 delo, “d.” 1179,

listy "ll." 2-17, notes taken by Odd Arne Westad, Letter from Soviet Ambassador to Afghanistan to Soviet Foreign Minister, 31 May 1978 (Communist Party Archives).

Tsentr Khraneniia Sovremennoi Dokumentatsii (The Center for the Storage of Contemporary Documentation), f. 5, op. 75, d. 1181, ll. 36040, Notes of O. A. Westad, Conversation between Puzanov and Taraki, 18 July 1978.

Tsentr Khraneniia Sovremennoi Dokumentatsii (The Center for the Storage of Contemporary Documentation), f. 89, perechen "per." 14, document "dok." 24, document provided by Mark Kramer, Harvard University, trans. by Daniel Rozas, "Communist Party of the Soviet Union (CPSC), Central Committee (CC), Politburo Decision on Afghanistan", 7 January 1979.

Tsentr Khraneniia Sovremennoi Dokumentatsii (The Center for the Storage of Contemporary Documentation), f. 89, per. 25, dok.1, ll. 1, 12-25, document provided by M. Kramer (Harvard University), trans. by Carter-Brezhnev Project, Transcript of CPSC CC Politburo Discussions on Afghanistan, 17–19 March 1979.

Tsentr Khraneniia Sovremennoi Dokumentatsii (The Center for the Storage of Contemporary Documentation), f. 89, per. 25, dok. 2, documents provided by M. Kramer, trans. by Carter-Brezhnev Project, Transcript of CPSC CC Politburo Session on Afghanistan, 22 March 1979.

Tsentr Khraneniia Sovremennoi Dokumentatsii (The Center for the Storage of Contemporary Documentation), f. 89, per. 42, dok.16, provided by M. Kramer, trans. by D. Rozas, CPSU CC Politburo transcript, 13 November 1986.

مصادر الأمم المتحدة

United Nations, Department of Public Information, *The Blue Helmets: A Review of United Nations Peace-Keeping*. New York: UN, 1985.

UN Document (S/5298).

UN Security Council Resolution 660, 1990.

UN Security Council Resolution 1267, 15 October 1999.

UN Security Council Resolution 1441, 2002.

UN Security Council 12/67 1333/1390 Mandate blocking Usama bin Laden and associates, including al Qa'ida and the Taliban.

صحف ومصادر مشابهة

Agence France-Presse (AFP)

Arab News
Daily Star (Lebanon)
Financial Times
The Guardian
Guardian Unlimited
Gulf News (United Arab Emirates)
International Herald Tribune
Middle East Contemporary Survey
Middle East Economic Digest
Middle East Economic Survey
Middle East Journal
Newsweek
The New Yorker
The New York Times
Oil and Gas Journal
Saudi Gazette
US News and World Report
The Washington Post
The Washington Times
BBC Summary, ME/6144/A5, 8 June 1979, ME/6145/A7, 9 June 1979.
Voice of America, Washington, DC, Transcript of the Editorial, 15 February 1990.

صحف ومجلات ووكالات أنباء عربية

الأهرام
عين اليقين
الأنوار
البلاد
الحوادث
الحياة
الاقتصادية
الجزيرة
المدينة

المجلة

المنهل

القبس

القدس العربي

الرياض

السياسة

الشرق الأوسط

عكاظ

أم القرى

"الوطن" السعودية

الوطن الكويتية

اليوم

وكالة الأنباء السعودية

مقابلات أجراها الكاتب

Prince Bandar bin Sultan, October 2006.

Prince Saud Al-Faisal, December 2005.

Prince Turki Al-Faisal, November 2005.

متفرّقات

Arabic & World Selected News Agency, Beirut, [Lebanon's Invasion (*Ijtiyah Lebanon*)], undated.

Central Command, Posture Statement, 1995.

Headquarters Rapid Deployment Joint Task Force (RDJTF), Fact Sheet, 1981.

US v. bin Laden, "Closing Statement by Assistant US Attorney Ken Karas", 2 May 2001.

فهرس الأعلام

أ

آثرتون، ألفرد ١٢٨، ٢١٨، ٢١٩

آل خليفة، محمد المبارك (الشيخ) ١٧٣

آل سعود، بندر بن سلطان (الأمير) ١٦٩، ١٧٧، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٨، ٢١٤، ٢٢١–٢٢٣، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٥٦، ٢٥٨–٢٦٠، ٢٦٢، ٢٧٤–٢٧٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٧، ٣١٩، ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤٣

آل سعود، تركي الفيصل (الأمير) ١٥٦، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٨٤، ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٢٧، ٣٥٠

آل سعود، خالد بن سلطان (الملك) ١٢٠، ١٣٧، ١٧٥، ٢١٠، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٤٨، ٣٤١

آل سعود، سعود (الملك) ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤٦، ٤٩، ١١٦، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٣، ٢٣٦، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٤٩، ٣٦٤

آل سعود، سعود الفيصل (الأمير) ١١٦، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٤، ١٥٧، ١٩٩، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢٣٤، ٢٤٧، ٢٥٧، ٢٦٩، ٣٠٧، ٣١٠، ٣٢٢، ٣٤٥

آل سعود، سلطان بن عبد العزيز (الأمير) ٥٩، ١٥٨، ٢٤٩، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٠٦، ٣٤٣

آل سعود، عبدالله بن عبد العزيز (الملك) ٢٤٣، ٢٧٢–٢٧٤، ٢٧٦، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣٢٦، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٨، ٣٥٣، ٣٦٣

آل سعود، عبد العزيز بن عبد الرحمن (الملك) ١٨، ٢٩

آل سعود، فهد (الملك) ١١٣، ١١٨، ١٢٨، ١٣٣، ١٣٥–١٣٨، ١٤٠، ١٥٠، ١٦٣–١٦٥، ١٧٣، ٢٠٦، ٢١٣–٢١٧، ٢٢٥، ٢٣٢–٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٦–٢٥٠، ٢٥٧، ٢٥٩–٢٦١، ٢٧٦، ٣٠١، ٣٢٠، ٣٥٢، ٣٥٣

آل سعود، فيصل (الملك) ٣٣، ٣٧، ٤٠، ٤٣، ٤٦، ٥١، ٥٣–٥٥، ٥٨، ٥٩، ٦١–٦٦، ٦٨–٧٢، ٧٦، ٧٨–٨٣، ٨٥–٩١، ٩٤، ٩٨–١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٦–١٠٨، ١١١، ١١٨–١٢٠، ٣٥١، ٣٥٢

آل سعود، نايف بن عبد العزيز (الأمير) ٣٠٦، ٣١٠، ٣١٣

آل سعود، نواف (الأمير) ٣١٣

آل الصباح، سعد الصباح (الشيخ) ٢٣٧

آل الصباح، صباح الأحمد الجابر الصباح (الشيخ) ١٧٣

آل الصباح، محمد الصباح (الشيخ) ٣٣٥

آيزنستات، ستيوارت ٢٦٨

ابن جبرين، عبدالله ٣١٣

أبو غزالة، عبد الحليم ١٨٦

أحمد (الإمام) ٤٦

أحمد، وكيل ٢٩٦

أدهم، كمال ٩٤، ٩٥

الأسد، حافظ ٩٧، ١١٠، ١١٩، ١٢٠، ٢٠٤، ٢١٣، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٧١

إسماعيل، حافظ ٩٧

أمستوتز، بروس ١٥٢

أمين، حفيظ الله ١٤٥، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣

أندرسون، روبرت ب. ٣٤، ٣٧

إندرفيرث، كارل ٢٩٢، ٢٩٧

إنديك، مارتن ٢٧٧، ٣٦١

أوباما، باراك ٣٥٩–٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٧

أولبرايت، مادلين ٢٨٨

أونيل، بول ٣١٦

أيزنهاور، دوايت ٢١، ٣٤، ٣٦–٣٩

إيستهام، آلن ٢٩٦

إيغلبرغر، لورنس ٢٤٢

إيلتس، هرمان ٨٦، ٨٧، ٩٠، ٩١، ١٢٩

إيمانويل، رام ٣٦١

إينمان، بوبي راين ١٥٣

ب

بادو، جون أس ٥٦، ٦١، ٧٢، ٧٣، ٧٧

باديب، أحمد ١٥٦، ١٦٠

باستورا، إيدن ٢٢٠، ٢٢١

بافلوفسكي، إيفان ١٤٩، ١٥١

باكلي، جايمس ١٦٤، ١٨٤

بالمر ٣١٢، ٣٢٤

باندي، ماك جاك ٤١، ٤٨، ٥٢، ٦١

بانكين، بوريس ٢٦٢

باول، كولن ٢٣٣، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٩

بايبز، دانييل ٢٨١

بايدن، جو ٣٦٤

البدر (الإمام) ٥٣، ٧٢، ٨١

براون، أنطوني كايف ١١، ١٣

براون، هارولد ١٣٥، ١٣٧، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٩

برجينسكي، زبيغنيو ١٣٦، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٩، ١٦٠، ١٧٢

برغر، لورانس ٢٧٥، ٢٩٠، ٢٩٤، ٢٩٩

برونسون، راشيل ١١

بريجنيف، ليونيد ١٤٧

بريمر، بول ٣٤٢

بن لادن، أسامة ٢٨٦–٢٨٨، ٢٩٠–٢٩٩، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣١٠، ٣١١، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٧، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٥٤

بنتسور، إيتان ٢٥٥

بنكر، الزورث ٦٤–٦٨

بني صدر، أبو الحسن ١٨٠، ١٨١

بهلوي، محمد رضا (الشاه) ١٣٤، ١٤٥، ١٧١، ٢١٩، ٢٢٧

بوتلر، ريتشارد ٨٢

بوش، جورج (الأب) ٢٩٠، ٣٠٢–٣٠٤، ٣٠٧، ٣٢٨

بوش، جورج دبليو ٢٤، ٢١٠، ٢١١، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٩–٢٤٢، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٧٣–٢٧٥، ٢٩٩، ٣٠٢–٣٠٤، ٣٠٨، ٣١٢، ٣١٩، ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٣١–٣٣٣، ٣٣٦–٣٣٨، ٣٤٠–٣٤٣، ٣٤٧، ٣٤٨،

٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٣، ٣٦٧
بوكنان، باتريك ٣٤٨
بولند، إدوارد ٢٢٠
بومدين، هواري ١١٠
بيرد، روبرت ١٣٣
بيرسي، تشارلز ١٨٤
بيرل، ريتشارد ٣٢٩
بيرمان، بول ٣٣٤
بيريز، شمعون ٢١٢
بيغن، مناحيم ١٢٤، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧
بيكر، جيمس ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٩—٢٥٢، ٢٥٦—٢٦٣
بيكر، هوارد ١٨٤
بينفورد، ج. هـ. ٢٧٨
بينيت، ويليام ٣٢٩

ت

تارازنكو، سيرجي ٢٥٥
تالبوت، فيليب ٤٩، ٥٤، ٦٤، ٦٥، ٧٩
تراقي، نور محمد ١٤١، ١٤٥، ١٤٩
ترنر، ستانسفيلد ١٤٩، ١٥٢، ١٥٣، ٣٤١
ترومان، هاري ٢١، ٣٠
ترينور ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٤
تشيني، ديك ٣٢٨، ٣٣١، ٣٣٥، ٣٤١، ٣٤٣
تشيني، ريتشارد ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٥٠
التهامي، حسن ١٢٧
التويجري، عبد العزيز ٢٠٦
تويتويلر، مارغريت ٢٣٥
تينيت، جورج ٢٩٣

ث

ثانت، يو ٦٨، ٦٩، ٧٧، ٧٨

ج

الجارف، ريما ٣٢٣
جليدان، وائل حمزة ٣١٧
الجميل، بشير ٢٠٥، ٢١٥، ٢١٦
جونز، ديفيد ١٧٧
جونسون، ليندون ب. ٧٩، ٨٤، ٨٧، ٩٠
جونسون، يورل أليكس ٧٢

ح

الحازمي، نواف ٢٩٨
حبيب، فيليب ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٥
حجاني، حسين ١٧٩
حداد، سعد ٢٠٨
الحسن (الملك) ٢١٨
حسين بن طلال (الملك) ٤٦، ١١٩، ١٢٤، ٢٤٠، ٢٧٢
حسين، صدام ١٧٤، ١٨٠، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٧، ٢٠٢، ٢٢٩، ٢٣١—٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٦٧، ٢٧٧، ٢٨٥، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٣٩—٣٤١، ٣٤٦
حكمتيار، غلب الدين ١٤٦
حمادي، سعدون ٢٣٣
حميد الدين، حسن ٥٥
الحوالي، سفر ٢٦٤، ٢٨٢

خ

خاشقجي، جمال ٣١٣
خالص، يونس ١٤٦
خدام، عبد الحليم ٢١٣
خدوري، وليد ٨٦
خروتشوف، نيكيتا ٤٤
الخميني، روح الله الموسوي (آية الله) ١٤٠، ١٨١
خيبر، مير أكبر ١٤٣، ١٤٤

د

دالاس، آلن والش ٣٤، ٣٥
دالاس، جون فوستر ٣٤، ٤٢، ٤٣
دام، كينيث ٣١٧
داوود خان، محمد ١٤١—١٤٣
دبايلي، أنستازيو سوموزا ٢١٩
دوبس، أدولف ١٤٧
الدوري، عزت ابراهيم ٢٣٧، ٢٣٩
دي بورشغريف، آرنو ٩٨
دي سيسيكو، موبوتو ٢١٨
دي فاتيل، إمريتش ١٦
دي مارنشيه، ألكسندر ٢١٧
ديان، موشيه ١٢٦
ديفيس، باري ٣١١
ديفيد، ستيفن ١٥، ١٧

ر

رابين، اسحاق ١٢١، ١٢٤، ٢٧١
راسك، دين ٥١، ٦٥، ٧٠، ٧٧
راش، كينيث ١٠٢
الراشد، عبد الرحمن ٣٢٦
رافل، روبن ٢٩٢
رامسفيلد، دونالد ١٩١، ٣٠٧، ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٤٢، ٣٤٣
راونتري، ويليام ٤٤
رايس، كوندوليزا ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٤٩، ٣٥٠
رباني، برهان الدين ١٤٢، ١٤٦
الرشيد، أحمد ٣٢٢
رفسنجاني، علي أكبر هاشمي ١٨٦
روبن، هنري ١٦٢
روبنسون، بات ٣٠٩
روجرز، ويليام ٩٥
روزفلت، فرانكلين ٢٤، ٢٩، ٢٦٩
روس، دنيس ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٦٠
روستو، دانكوارت أ. ١١٦
ريغان، رونالد ٢١، ٢٣، ١٥٥، ١٦١، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧، ١٨٢—١٨٥، ١٨٩، ١٩١، ١٩٨، ٢٠٥، ٢٠٩—٢١١، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٣٢٩، ٣٣١

ز

زادة، زلماي خليل ٣٣٩
زاراته، خوان س. ٣٢١
زيليكو، فيليب ٣٠٢

س

السادات، أنور ٥٦، ٩٢، ٩٤—٩٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٧—١٣٠، ١٧٤
سترونغ، روبرت ٤١
السرّاج، عبد الحميد ٤٢
سركيس، الياس ٢٠٧
سفران، ناديف ١١، ١٨١
السقاف، عمر ٥٨، ٧٠، ٧٤، ٧٨، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٨—١١١
سكوكروفت، برنت ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٥٠
السلال ٧٢
سلر، إيمانويل ٧٠
سمبسون، ويليام ١٦٩، ١٧٧، ١٩٣، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٥١، ٢٧٥، ٢٨٩، ٢٩٠
سوفران ١١٥، ١٢١، ١٢٦، ١٣٥، ١٣٦، ١٥٧، ١٧٣، ١٧٧، ١٧٨، ٢١٢
سياد بري، محمد ٢١٨
سياف، عبد الرب رسول ١٤٢، ١٤٦

ش

شارون، أرئيل ٢٠٨، ٢٠٩
الشاعر، علي ٢٠٧
شامير، اسحق ٢٥٨—٢٦٠
شاه إيران، انظر: بلهوي، محمد رضا (الشاه)

الشريان، داوود ٣٠٨
شريف، نواز ٢٩٦، ٢٩٧
شفايزر، بيتر ١٦٢—١٦٤، ١٦٦
شلسينغر، جايمس ١٠٢، ١٠٩
شميدت، دانا أدامس ٥٣
شهاب، فؤاد ٤٦
شوارزكوف ٢٣٠، ٢٣٨، ٢٤٨—٢٥١
الشورى، إسماعيل ١٥١
شولتز، جورج ١٨٩، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٨، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٣٢٩
شيرنافسكي، آلبرت ٢٩٢
شيف، زيف ٢٠٤، ٢٠٥
شيفرنادزه، إدوارد ٢٥٥

ص

صبري، علي ٦٨

ض

ضياء الحق، محمد ١٥٦، ١٥٩، ١٦٠

ط

طومسون، ويليام ر. ١٤

ظ

ظاهر شاه ١٤٢

ع

عامر، عبد الحكيم ٨١
عبد الرحمن (الجنرال) ١٦٦
عبد الرحمن، عمر ٣٠٤
عبد القدير ١٤٦
عبد المجاهد ٢٩٧
عبد الناصر، جمال ٣٣—٥٢، ٥٤—٥٧، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٥—٦٨، ٧٣—٧٨، ٨١، ٨٢، ٨٤، ٨٥، ٨٩، ٩٢، ٩٤
عبد الناصر، عبد الكريم ٣٢٥
عبد الواحد، محمد ٥٣
عجمي، فؤاد ٣٣٥
عرفات، ياسر ١١٩، ١٢٤، ٢٠٧، ٢١٥، ٢٥٧، ٢٧١، ٢٧٤
عزيز، طارق ١٨٩، ١٩٠، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٥١، ٢٥٢
العساف، ابراهيم ٣١٦
عليف، حيدر ٢٦٨
العودة، سلمان ٢٦٥

غ

غارنر، غاي ٣٤٢
غروميكو، أندريه ١٢٥، ١٤٥، ١٦١، ١٧٦
غزاوي، عباس ١٥٥
غلاس، روبرت ٧١
غلاسبي ٢٣٦
غلين، جون ١٨٤
غورباتشوف، ميخائيل ١٦٩، ١٧٠، ٢٦٢
غوردون ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٤
غورلوف، أل. ١٤٧
غوناراتنا، روهان ٣٣٤
غيلاني، بير سعيد أحمد ١٤٦

ف

فالريشتاين، إيمانويل ١٤
فانس، سايروس ١٢٣—١٢٥، ١٢٩، ١٣٦، ١٤٦، ١٥٤
فرانكس، تومي ٣٤١، ٣٤٢
فرانكل ٢٤٥
فرعون، راشد ٨٠
فليشر، آري ٣٣٧
فهمي، إسماعيل ١١٠
فورد، جيرالد ١٢٠، ١٢٢
فولبرايت، جايمس ١٠٩

ق

القاسم، عبد العزيز ٣٢٤
قاسم، عبد الكريم ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٦٣
القسيوني، عبد المنعم ٧٧
القصيبي، غازي ٣٠٨
قطب، سيد ٢٨٧
قطب، محمد ٢٨٧

ك

كارتر، جيمي ٢١، ١٢٣—١٢٥، ١٢٧—١٣١، ١٣٣، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٩، ١٧٦، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٩، ٢٠٤، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٨، ٢٤١
كارش، أفران ١٩٦
كارمال، بابراك ١٤١، ١٤٥، ١٥٣
كاغان، روبرت ٣٢٩، ٣٣١
كامل، مصطفى ٧٤، ٧٩
كايسين، كارل ٤٩
كايسي، ويليام ١٦١—١٦٧، ٢٢١
كراوفورد ٣٤٨
كريستوفر، وارن ١٥٩، ٢٧٠
كريستول، ويليام ٣٢٩، ٣٣١
كلارك، ريتشارد ٢٣٠، ٢٩٤، ٣٠٠، ٣٠٣
كليمانت، بيل ١٠٦
كلينتون، بيل ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥—٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٤٠، ٣٦٦، ٣٦٧
كلينتون، هيلاري ٣٦١
كمال، مصطفى ٤٩
كوردسمان، أنطوني ١١، ٢٧٩، ٣١٤
كوغان، تشاك ٢٢١
كول ١٦٠
كومر، روبرت و. ٤٧، ٤٩، ٥٢، ٥٧، ٥٨، ٦١، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٦، ٢٢٨
كويل، دان ٣٢٩
كيسنجر، هنري ١٦، ٩٤، ٩٧، ١٠٠—١٠٣، ١٠٦—١١٤، ١١٧—١١٩، ١٢١، ١٢٣، ١٤٣، ١٨٥، ٢١٧
كيلي، ب. إكس ٢٢٦
كيلي، جون ٢٣٧
كينيدي، جون ف. ٢٣، ٤٤، ٤٥—٤٧، ٤٩—٥٣، ٥٧، ٦١—٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٩—٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩

ل

لارسون، آلن ٣١٧
لويد، سليون ٣٤
لويس، صاموئيل ٢٠٥، ٢٨٠
لويس، برنارد ٢٨٠، ٢٨١، ٣٣٥
ليبي، لويس ٣٣٢

م

مارنشيه ٢١٩
ماكغهي، جورج ٤٨
ماكفرلن، روبرت ١٦٧، ٢٢١، ٢٢٢
ماككون، جون ٥٤
ماكماهون، جون ١٦٧
ماير، هيرب ١٦٢
مايرز، ريتشارد ٣٤٣
مبارك، حسني ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٤٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦١
مجددي، صبغة الله ١٤٢، ١٤٦
المحضار، خالد ٢٩٨
محمدي، محمد نبي ١٤٦
مسعود، محمد ٢٠٠
الملا عمر ٢٩٣، ٢٩٥
منتظري، حسين علي (آية الله) ١٨٠
منصوري، عبد الرحمن ٢٠٥
مورغنثاو، هانس ١٧، ٢٢
موسكي، إدموند ١٧٦
موللر، روبرت ٣١٧
مونرو ٢٣٦
ميس، إدوين ٢١٠
ميلام، ويليام ٢٩٦

ن

ناظر، هشام ٢٣٣

ناي، جوزيف ٢٧٨
نتنياهو، بنيامين ٣٢٩، ٣٦٨
نجاد، محمود أحمدي ٣٦٤
نجيب الله، محمد ١٧٠
نصر الله، حسن (السيد) ٣٥٩
النعيمي، علي ٣٣٢
النميري، جعفر ٢١٩
نورث، أوليفر ٢٢٢
نيكسون، ريتشارد ٩٤، ١٠٢—١٠٤، ١٠٦، ١٠٨—١١١، ٢١٦
نيوبولد، غريغ ٣٣٢
نيوسوم، ديفيد ١٤٦

هـ

هارت، باركر ت. ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٧٠، ٧٨، ٧٩، ٨٢
هامرشولد، داغ ٣٤
هانتنغون، صاموئيل ٢٨١
هاينبوش، ٢٤٥
هاير، رايموند ٤٤
هاينبوش، ريموند ١٩
هتلر، أودولف ٢٤٠
هلمز، ريتشارد ٧٣
هنكين، ٢٥
هورن، كارل فون ٧٤
هوفر، هربرت ٣٤
هيث، دونالد أر. ٤٢
هير، رايموند ٨٧
هيرش، سايمور ٣٦٣
هيغ، ألكسندر ١٨٢—١٨٤، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٢
هيكل، محمد حسنين ٥٥، ٥٦، ٩٣، ٩٧، ٩٨
هيلسمان، روجر ٥٢

و

واشنطن، جورج ٣٦٩
والت، ستيفن ١٥، ١٧
واينبرغر، كاسبر ١٨٣، ١٨٦، ٢٠١، ٢١٠
وايتمان، والت ٤٧
ولايتي، علي أكبر ١٩٩
وودورد ٢٢١، ٢٣٢، ٢٤٣، ٣٤٠، ٣٤٣
وولفوفيتز، بول ٢٤٤، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٢
ويست، جون ١٣٤، ١٣٩، ١٥٠
ويلسون، و. و. ٥٩

ي

ياسين، يوسف ٣٧
يانكرز، فرانك ٩٩، ١٠٧
يزدي، ابراهيم ١٧٣
يعاري، إيهود ٢٠٤، ٢٠٥
اليماني، أحمد زكي ٩٨، ١٠١، ١٠٩، ١١١، ١١٥
يوسك، جون ٢٤٨

فهرس الأماكن

أ

آذربيجان ٢٦٨
آسيا الوسطى ١٦٣، ١٦٦
الاتحاد السوفياتي ١٤، ٢٠، ٣١، ٣٩، ٤٤، ٤٥، ٤٨، ٥٠، ٥٣، ٧٣، ٨٤، ٨٩، ٩٠، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ١٠٤، ١١١، ١٢٥، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٢، ١٥٥، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٥، ١٨٣، ١٨٨، ٢٠١، ٢٠٤، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٥٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣١١
اثيوبيا ٢١٧، ٢١٨
الأرجنتين ٢٢٠
الأردن ٣٤، ٣٦، ٤٤، ٤٦، ٥٦—٥٨، ٦٠، ١٠٤، ١٧٢، ١٨٧، ٢٥٥، ٣٤٤
إركويث ٨٣
إسبانيا ١٣٦
إسرائيل ١٩، ٢١، ٢٣—٢٧، ٣٨، ٣٩، ٤٦، ٨٠، ٨٤، ٩٢—٩٤، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣—١١٠، ١١٢، ١١٧—١٢٥، ١٢٧، ١٢٩، ١٣١، ١٦٠، ١٨٨، ١٩٢، ٢٠٤—٢٠٨، ٢١٠—٢١٢، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٥٤—٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٧٠—٢٧٤، ٢٨٠، ٢٨٢، ٣١٣، ٣٢٩، ٣٣٥، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٦٦
الإسكندرية ٨٠، ٨٢
إسلام أباد ١٤٢، ١٥٦
أفريقيا ٢١٧
أفغانستان ٢٧، ١٣٣، ١٤٠—١٤٣، ١٤٥—١٥٣، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٥—١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٧، ١٨٣، ١٨٨، ٢٢٥، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣١٣، ٣٢٣، ٣٣٢، ٣٥٢، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٥
الإمارات العربية المتحدة ٢٣٣، ٢٣٨
أميركا اللاتينية ١٣٣، ٢١٧
أميركا الوسطى ٢٢١
أنغولا ٢١٧
أوروبا ٣٥، ١٣٧، ١٦٣، ١٦٩، ٢٦٧
أوروبا الشرقية ٩٣، ١٦٤
أوروبا الغربية ١١٢
أوزبكستان ٢٩٩
أوسلو ٢٧٠
إيران ٢٠، ٨٨، ١١٢، ١١٥، ١٣٠، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٠، ١٤٢—١٤٥، ١٥٠، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٧٠—١٨٣، ١٨٥—١٨٧، ١٨٩—١٩٣، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٨—٢٠٢، ٢١٧، ٢٢٧—٢٢٩، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٦٩، ٢٧٧، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٤٦، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٩—٣٦٤، ٣٦٦—٣٦٨

ب

باريس ١٦١، ١٩٠، ٢٧٣
باكستان ١٤٢—١٤٤، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٣—١٥٥، ١٥٩—١٦١، ١٦٦، ١٧٠، ١٨١، ٢٢٦، ٢٩١، ٢٩٦، ٣٦٥، ٣٦٧
البحر الأبيض المتوسط ١٠٦
البحر الأحمر ٥٢، ٨٦، ٢١٨
بحر قزوين ٢٦٨
بحيرة طبريا ٢٧١
بريطانيا ٢٩، ٣٠، ٣٧، ٣٨، ٥٢، ٥٦—٥٨، ٦٣، ٨٢، ١٥٣، ٢٠٨، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٤٥، ٢٤٦
البصرة ١٨٧، ٢٠٣
بغداد ٣٦، ١٣٠، ١٣١، ١٣٧، ١٧١، ١٨٢، ١٨٦، ١٨٧، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٣٤٦
البوسنة ٢٨٦، ٣١٦
بولندا ١٦٣
بيروت ٢٠٨—٢١٢، ٢١٤—٢١٦، ٣٣٥

ت

تركيا ١٩١، ١٩٢، ٢٢٦، ٣٦٧
تعز ٨٤
تونس ٢١٥

ج

جدة ٧٠، ٨٤، ٢٣٣
الجزائر ٩٢، ١١٠، ١٧٠، ١٧١، ١٧٨، ٢٨٦
جزيرة أبو موسى ١٧٤
جزيرة بوبيان ١٩٧
جزيرة طنب الصغرى ١٧٤
جزيرة طنب الكبرى ١٧٤
جزيرة وربان ١٩٧
الجمهورية العربية المتحدة ٤٢، ٤٤، ٤٧—٥١، ٥٣، ٥٥—٥٨، ٦١، ٦٢، ٦٧، ٧٣—٧٥، ٧٩—٨١، ٨٣، ٨٥
جنوب آسيا ١٤٨
جنوب لبنان ٢٠٦، ٢٠٨
جنيف ٩٩، ١٢٠، ١٢٦، ٢٠٣، ٢٥٢
الجولان ١١٠، ١١١، ١٢٣، ٢٧٠

خ

الخُبر ٢٨٨، ٢٨٩

د

دالاس ٧٩
دمشق ٤١، ١١١، ٢٠٥

ر

الرباط ٩١، ١٢٧
روديسيا ٢١٨
الرياض ٢٧، ٨١، ١٠٧، ١١١، ١١٣، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٩، ١٣٥، ١٣٦، ١٧٩، ١٨١، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢٢١، ٢٤٨، ٢٥٧، ٢٦٤، ٢٧٨، ٢٨٨، ٢٩٨، ٣٠١، ٣١٤، ٣٢٧، ٣٣٠

ز

زائير ٢١٨
زحلة ٢٠٥

س

السلفادور ٢١٩
سنغافورة ٣٣٤
السودان ٨٣، ٩٢، ٢١٩، ٢٩١
سوريا ٣٣، ٣٦، ٤١، ٤٨، ٥٢، ٨٥، ٩٢، ٩٨، ١٠٤، ١١٠، ١١٩، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٠، ١٧٧، ١٧٨، ١٩١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٣، ٢٤٥، ٣٢٩، ٣٤٦، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٨

ش

شبه جزيرة سيناء ٩٢

شبه الجزيرة العربية ٨٢، ٩٠، ١٤٥، ١٧٧، ١٩٢، ٢٣٠
شبه جزيرة الفاو ٢٠٠، ٢٠٢
شرق أفريقيا ٢٢٥
الشرق الأوسط ٩، ١٢، ١٣، ١٥، ٢٠—٢٣، ٢٥، ٢٦، ٣٠، ٣١، ٣٣—٣٥، ٣٧، ٤٢، ٤٤، ٤٦، ٤٩—٥١، ٦٢، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩٣، ٩٤، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٨، ١١١، ١١٣، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٠، ١٦٠، ١٧٧، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٨، ٢٠٤، ٢٣٦، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥—٢٥٨، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٨٢، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣١٢، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٥١، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٤، ٣٦٦—٣٦٨
الشيشان ٢٨٦

ص

صنعاء ٥٣—٥٥، ٨٤، ٨٥
الصومال ٢١٨، ٢٢٥
الصين ٢٧، ٨٤، ١٥٢، ١٥٩، ١٩٣

ط

الطائف ١٧٤
طهران ١١٢، ١٣٤، ١٤٠، ١٤٢، ١٧١، ١٧٣، ١٧٥، ١٨٧، ٣٣٦، ٣٦٤

ظ

الظهران ٥٩

ع

العالم العربي ١٥، ٣٠، ٣٥، ٣٨، ٤٠، ٤٩، ٨٢، ٨٥، ٨٦، ٨٩—٩٢، ١٧٧، ١٨١، ١٨٥، ١٨٨، ٢٠٤، ٢٣٧، ٢٥٦، ٢٧٣، ٢٧٧، ٣٢٥، ٣٣٥، ٣٥٢، ٣٦٠، ٣٦٥، ٣٦٩
عدن ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٦٣، ٨٥، ٢٩٥
العراق ١٧، ٢٠، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٤٠، ٤١، ٦٤، ٨٥، ٩٢، ١٠٥، ١٣٠، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٧، ١٧٠—١٧٢، ١٧٤—١٨٠، ١٨٢، ١٨٦—١٩٢، ١٩٥—١٩٧، ١٩٩، ٢٠١—٢٠٣، ٢٠٩، ٢٢٨—٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٥—٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٢—٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥١—٢٥٣، ٢٥٥، ٢٧٧—٢٧٩، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٠٢، ٣٢٨—٣٣٤، ٣٣٦—٣٣٩، ٣٤١—٣٤٣، ٣٤٥—٣٤٧، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٥٧
عمّان ١٧٢، ١٧٧
عُمان ٢٢٦

ف

فرنسا ٣٧، ٣٨، ٤٩، ١٩٠، ٢١٧
فلسطين ٢٩، ١٠٧، ٢٥٥، ٢٧٠
فنزويلا ١١٢، ٢٦٨
فيينا ١١١

ق

القاهرة، ٣٧، ٣٩، ٤٣، ٤٧، ٦٢، ٦٩، ٩٤، ٩٥، ١١١
القدس ٩١، ٩٨، ١٠٨، ١١٠، ١٢٢، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٤، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٧٢، ٣٢٩
القدس الشرقية ٢٨
قطاع غزة ٣٦٥، ٣٦٨
قطر ٣٤٤، ٣٤٦
قناة السويس ٢٩، ٣٣، ٣٥، ٣٨، ٨٥، ٩٢، ١٠٠، ١٠١، ١٢١

ك

كابول ١٤١، ١٤٧—١٥١، ١٦٤، ٢٩٢
كامب ديفيد ١٢٨—١٣١، ١٣٤، ١٣٧، ٢١٩، ٢٧٢
كردستان ٢٠٣
كوبا ١٤٩، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٤٢
كوريا الشمالية ٣٣٣
الكويت ١٩٧، ٢٠١، ٢٣٠، ٢٣٣—٢٤١، ٢٤٣—٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٢—٢٥٤، ٢٥٩، ٢٦٣—٢٦٥، ٢٧٨، ٢٨٥—٢٨٧، ٣٤٤، ٣٥٣
كينيا ٢٢٥

ل

لبنان ٤٣، ١٢٢، ١٨٨، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧—٢١٠، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٣٣٢، ٣٦٥
لندن ٣٧، ٢٩٣
لوس أنجلوس ٣٣٢
ليبيا ١٢٨، ١٧٧، ١٧٨، ٢١٩

م

المحيط الهادي ١٠٦
المحيط الهندي ١٠٦، ٢٣٨
مدريد ٢٥٤، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٧٠
مصر ٢٣، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤٣، ٤٥، ٤٧، ٥٤، ٥٥، ٥٨، ٦٢، ٦٤، ٦٧، ٦٩، ٧٢—٧٥، ٧٧، ٨١، ٩٢—٩٤، ٩٦—٩٨، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٨، ١١٨، ١٢١، ١٢٢، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٣١، ١٣٨، ١٣٩، ١٧٤، ١٧٧، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٢، ٢١٧—٢١٩، ٢٤٥، ٣٠٦، ٣٢٥، ٣٥٢، ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٦٧
مضيق هرمز ١٧٨، ١٩٢، ١٩٦، ٢٠١
المغرب ٩١، ١٢٧، ٢١٧
مكة المكرمة ٢٦٤
موسكو ٤٧، ٨٤، ٩٦، ١٤٠—١٤٥، ١٤٩—١٥١، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨—١٧٠، ١٧٦
الموصل ٤٤

ن

نيروبي ٢٩٣
نيكاراغوا ٢١٩—٢٢١
نيويورك ٥٥، ١٢٣، ١٧٣، ١٩٠، ٣٠٤

ه

الهرسك ٣١٧
الهند ٦٤

و

وادي بانشير ١٦٦
واشنطن ١٩، ٢٩، ٤٩، ٦١، ٦٢، ٩٠، ٩٥، ٩٨—١٠٢، ١٠٥، ١٢١، ١٢٢، ١٣٦، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٦، ١٧٣، ١٧٦، ١٩٧، ٢١٣، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٦٠، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٨، ٢٨٤، ٢٩٢، ٢٩٥—٢٩٧، ٣٠١، ٣٠٢، ٣١٩، ٣٣٢
ولاية تكساس ٧٩

ي

اليابان ٢٦٧
اليمن ٢٧، ٤٦، ٥٢—٧١، ٧٣—٧٥، ٧٧، ٧٨، ٨١—٨٥، ٩٢، ٢١٨، ٢٤٠، ٢٤٢، ٣٣٢، ٣٥٢
اليمن الجنوبي ١٣٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٧٨، ٢٢٨
اليمن الشمالي ١٣٥، ١٣٩

حافظت المملكة العربية السعودية، منذ الستينيات، على تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة، ولطالما اتخذ هذا التحالف شكل توازن دبلوماسي دقيق.

وظلّت العلاقة السعودية - الأميركية مستقرّة، رغم تغيّر الملوك والرؤساء، بسبب تقاطع المصالح، واعتماد كل من الدولتين على الأخرى في العديد من النواحي. فالولايات المتحدة تتّكل على نفط المملكة ونفوذها في محيطها، فيما تلجأ السعودية إلى أميركا لتثبيت أمنها وشرعيتها كلاعب أساسي في المنطقة.

يتعمّق نايف بن حثلين في العلاقة المركّبة بين البلدين، ويعرض مفاصلها التاريخية الأساسية، من التدخل المصري في اليمن، مروراً بحربَي ١٩٦٧ و١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل، وصولاً إلى الحرب العراقية - الإيرانية وحربي الخليج اللتين خيضتا بقيادة أميركية. ويرى أن ما يجمع بين البلدين ضروري للاستقرار في الشرق الأوسط.

يقدّم هذا الكتاب تقييماً موضوعياً ومتبصراً لروابط جيوسياسية مستمرّة منذ أكثر من خمسة وأربعين عاماً.

«يشكّل هذا الكتاب إضافة مهمّة إلى أدبيات العلاقة الدقيقة بين السعودية والولايات المتحدة» - **تيم نيبلوك (بروفسور في معهد الدراسات العربية والإسلامية في جامعة إكستر).**

نايف بن حثلين حائز دكتوراه من «معهد الدراسات العربية والإسلامية» في جامعة إكستر بالمملكة المتحدة. يعيش ويعمل حالياً في الرياض.

DAR AL SAQI

دار الساقي

De... 1-85516-... ARABI

9 781855 162983

27000 L.L. TTC